جامعة سعد دحلب البليدة
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

رسالة دكتوراه

التخصص: العلوم الاجتماعية

الطالب الجامعي في ظل العولمـــة

من طرف
ليلى محمد يسعد

أمام اللجنة المشكلة من

درواش راــح	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلــب البليدة	رئيســـا
معتوق جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعد دحلب البليدة	مقررا ومشرفا
بن عيــسى علال	أستاذ محاضـــر أ	جامعة سعد دحلب البليدة	عضوا مناقشــا
بن يمينـــة سعيد	أستاذ محاضـــر أ	جامعـــة المسيلــة	عضوا مناقشــا
بوكربوط عز الدين	أستاذ محاضـــر أ	جامـــعة الجلفــة	عضوا مناقشــا
ضامرولید عبد الرحمن	استاذ محاضـــرأ	جامـــعة الشــلف	عضوا مناقشــا

البليدة، سبتمبر 2011

شكـــــــــر

"رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

صدق الله العظيم

- أشكر الله عزّ وجلّ الذي وفقني لإتمام هذه الرسالة.
- أشكر عرفانا وتقديرا أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور معتوق جمال الذي كان سندا قويا لي طول مدة إشرافه على تحرير هذه الرسالة فله مني فائق وأسمى الشكر والعرفان.
- كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة أعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وصرفهم جزء من وقتهم من أجل قراءتها.
- كما أشكر كل مدراء المخـــابر والباحثيـــن بجامعـــة سعد دحلب بالبليدة على حسن تعاونهم.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

اهدي هذا العمل المتواضع.

ملخـــص

لقد عمـــدنا مـــن خـــلال هذه الدراســـة السوسيولـــوجية التي تحمـــل عنوان "الطالـــب الجامـــعي

في ظل العولمـــة " والـــتي مـــن خلالها أظهـــرنا واقع مخابـــر البحـــث الجزائـــرية بأسلـــوب علمـــي، موضـــوعي سوسيولـــوجـــي الهـــدف منـــه الوصـــول إلـــى تحديـــد العوامل الدافعـــة للمشـــاكل التـــي يعيشـــها قطـــاع البحث العلمـــي ومختلـــف المؤسســـات التابعـــة لـــه.

وبذلك حاولنا من خلال هذا الموضوع إظهار المشاكل التي يعاني منها الباحث الجزائر من جهة وإيجاد الحلول المختلفة من جهة أخرى.

كما تطرقـــنا لهذا الموضوع إلـــى أهمية البحـــث العلمي ودوره اللامتناهي فـــي عملية التنميـــة خاصـــة الإقتصـــادية التي تســـاهم إلى حـــد كبير في إزدهار المجتمـــع والنهوض بمؤسســـاته المختلفـــة.

ولن يكون هذا إلا بتفعيل البحوث النظرية التي هي عبارة عن مشاريع وتطبيقها على أرض الواقع وتثمين النتائج المتوصل إليها للاستفادة منها في المستقبل.

واحتوت هذه الدراسة على مجالين هامين:

المجال الأول نظري واحتوى على خمس فصـــول: الأول يتمثل في المقاربة المنهجية للدراسة والثاني يشمل الجامعة وأهميتها في المستقبل أما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى التنمية في الجزائر، والفصل الرابع يتناول البحث العلمي في الجزائر. وفي الفصل الخامس العولمة وعلاقتها بمختلف القطاعات التنموية.

أما المجـــال الثانـــي ميدانـــي يتمثـــل فـــي فصليـــن، الســـادس وهـــو سياســـة التعليـــم العالـــي وموقـــف الباحـــث اتجـــاه البحـــث العلمـــي، والسابـــع يتمثـــل في عرض الجـــداول والنتائـــج المتوصـــل إليها.

قائمة الجـــــداول

الرقم		الصفحة
01	– يمثل عدد الباحثين والمخابر حسب التخصص	38
02	–يوضح أفراد العينة حسب التخصص	39
03	– يوضح عدد الطلبة الجزائريين والأوروبيين	71
04	– يوضح عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائر بعد الاستقلال	72
05	– يبين عدد المسجلين في التدرج	77
06	– يبين عدد المدرسين	80
07	– يوضح عدد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج	81
08	– توزيع إجمالي الناتج القومي للفرد حسب مجموعات الدول	94
09	– الدخل القومي لمختلف الدول	96
10	– التنمية عند هوسليتز	101
11	– تبين أهم الخصائص المخططات التنموية	119
12	– نسبة استخدام اللغة العربية	139
13	– مستوى التكوين الأفراد من سنة 1987–2002	139
14	– يبين حركية مؤسسات البحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية 2002	142
15	– يوضح عدد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج	144
16	– تطور عدد الموظفين	146
17	– يوضح التطور السنوي لعدد الباحثين	147
18	– يمثل عدد المخابر من سنة 2000 إلى سنة 2002	151
19	– يمثل عدد المخابر من سنة 2000–2003	152
20	– مخابر البحث حسب ميادين البحث الكبرى	157
21	– حركية مؤسسات البحث العلمي من حيث عدد الإنجازات من 1986 إلى 1996.	157
22	– بمثل شبكة الملاحظة	189
23	– إنشاء مخابر البحث	192
24	– أهداف مخابر البحث العلمي في الجزائر	193
25	– يوضح مقاييس نشأة مخابر البحث	194
26	– يبين كيفية تنظيم وعمل المخبر	195
27	– يوضح مهام مجلس المخبر	196
28	– يبين موارد مخبر البحث	197
29	– يوضح مدى علاقة البحث العلمي بمختلف القطاعات التنموية	198
30	– الإجراءات الجديدة المتخذة لتفعيل البحث العلمي	199

31 – يوضح آليات تحديد أولويات البرامج الوطنية للبحث 200
32 – يوضح الإستراتيجية المتبعة لربط النشاط العلمي بالقطاع الاقتصادي 201
33 – يوضح عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2005–2012 202
34 – يوضح زيادة عدد مشاريع البحث خلال 2005–2012 202
35 – يبين تمويل البحث العلمي في الجزائر (1999–2012) 203
36 – يمثل مهام المخبر 204
37 – يمثل سن مدراء المخابر 206
38 – يمثل جنس مدراء المخابر 207
39 – يمثل وظيفة مدراء المخابر 209
40 – يمثل الشهادة المتحصل عليها من طرف مدراء المخابر 211
41 – يمثل تخصص مدراء المخابر 213
42 – يمثل تاريخ نشأة المخابر 215
43 – يوضح عدد الباحثين الدائمين بالمخبر 217
44 – يمثل ميزانية المخبر حسب التخصص 219
45 – يمثل رأي مدراء المخابر حول مستوى الأهمية التي توليه الدولة الجزائرية لقطاع البحث العلمي 221
46 – وجهة نظر المبحوثين حول الجهود المقدمة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي 224
47 – نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالدول العربية 227
48 – وضعية البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة 230
49 – الفرق بين المخابر الجزائرية ومخابر الدول المتقدمة. 233
50 – الأبواب الممكنة في مجال البحث العلمي التي ستساهم في عملية التنمية 236
51 – تقييم المبحوثين للاستراتيجية الموجودة بين مشاريع البحوث العلمية وقطاعات التنمية الاقتصادية 239
52 – نظرة المبحوثين إلى مستقبل البحث العلمي في الجزائر. 243
53 – الهدف من إنشاء مخابر البحث 246
54 – مساهمة مخابر البحث في ترقية المشاريع العلمية والاقتصادية 248
55 – رأي المبحوثين حول ترقية المخابر في مجال البحوث العلمية والتنموية 251
56 – مستوى الأهمية الذي أعطته الدولة الجزائرية لمخابر البحث العلمي 253
57 – رأي مدراء المخابر حول الإمكانيات المقدمة لمخابر البحث في الجزائر 255
58 – مدى مساهمة مختلف الإمكانيات في ترقية البحوث العلمية والنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر 258
59 – الصعوبات المعرقلة للبحث العلمي في الجزائر 260
60 – الحلول المقترحة لتفادي المشاكل التي يعاني منها قطاع البحث العلمي في الجزائر 263
61 توزيع أفراد العينة حسب السن. 269
62 – توزيع المبحوثين حسب الجنس 270
63 – توزيع المبحوثين حسب الوظيفة 271

64 – توزيع المبحوثين حسب الأقدمية 272
65 – توزيع المبحوثين حسب الشهادة المتحصل عليها 273
66 – توزيع المبحوثين حسب التخصص 274
67 – توزيع المبحوثين حسب تاريخ الالتحاق بالمخبر 275
68 – توزيع المبحوثين حسب السن وعلاقته بالجنس 276
69 – توزيع المبحوثين حسب التخصص وعلاقته بالشهادة 277
70 – توزيع المبحوثين حسب تاريخ الالتحاق بالمخبر وعلاقته بالوظيفة 278
71 – توزيع المبحوثين حسب الجنس والوظيفة 279
72 – توزيع المبحوثين حسب الاقدمية وعلاقتها بالجنس 280
73 – مدى موافقة الباحث لسياسة الدولة و المخابر في الجزائر. 282
74 – مدى موافقة الباحثين لسياسة الدولة اتجاه المخابر في الجزائر حسب التخصص 283
75 –مدى موافقة الباحثين لسياسة الدولة اتجاه المخابر حسب الأقدمية 284
76 – رأي الباحثين حول التشريعات المتعلقة بإنشاء وتحديد محاور البحث العلمي 285
77 رأي الباحثين حول التشريعات المتعلقة بإنشاء و تحديد محاور البحث العلمي حسب التخصص 286
78 –رأي الباحثين حول التشريعات المتعلقة بإنشاء وتحديد محاور البحث العلمي حسب الأقدمية 287
79 – رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر 288
80 – رأي المبحوثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر حسب التخصص 289
81 – رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها مخابر البحث حسب الأقدمية 290
82 – رأي الباحثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر. 291
83 – رأي الباحثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر حسب التخصص. 292
84 – رأي المبحوثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر حسب الأقدمية 293
85 – مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر 294
86 – مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر حسب التخصص 295
87 – مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إلى المخابر حسب الأقدمية 296
88 – رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموفقة على إنشاء مخابر البحث في الجزائر 297
89 – رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموافقة على إنشاء مخابر في الجزائر حسب التخصص. 298
90 – رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموافقة على إنشاء مخابر البحث في الجزائر حسب الأقدمية. 299
91 – رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي 300
92 – رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي حسب التخصص 301
93 – رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي حسب الأقدمية 302
94 – تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث في الجزائر 303

95 – تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث في الجزائر حسب التخصص 304
96 – تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث في الجزائر حسب الأقدمية 305
97 – رأي الباحث حول وجود دورات تكوينية للباحث الذي يعمل بالمخبر 306
98 – رأي الباحثين حول وجود دورات تكوين للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص. 307
99 – رأي الباحثين حول وجود دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر حسب الاقدمية. 308
100 – رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر 309
101 –رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر حسب التخصص 310
102 – رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر حسب الاقدمية 311

103 – رأي الباحثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر 313
104 – رأي المبحوثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث حسب التخصص. 314
105 –رأي المبحوثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث حسب الاقدمية 315
106 –رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيته لانجاز المشاريع العلمية. 317
107 – رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيته لانجاز المشاريع العلمية حسب التخصص. 318
108 – رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيته لانجاز المشاريع العلمية حسب الأقدمية 319
109 – رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية. 320
110 – رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي تفعيل التنمية الاقتصادية حسب التخصص. 321
111 – رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية حسب الأقدمية 322
112 – رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر 326
113 – رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر حسب التخصص 327
114 – رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر حسب الأقدمية 328
115 – رأي الباحث حول الإستراتيجية الموجودة بين المخابر البحث و المؤسسات الاقتصادية المختلفة 329
116 – رأي الباحث حول إستراتيجية الموجودة بين مخابر البحث و المؤسسات الإقتصادية المختلفة حسب التخصص 330
117 – رأي الباحث حول الإستراتيجية الموجودة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية المختلفة حسب الأقدمية 331

118 – رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر 332
119 – رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر حسب التخصص 333
120 – رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر حسب الأقدمية 334
121 رأي الباحث حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي 336
122 – رأي الباحث حول تخصص المخبر و مدى مساهمته في الإنتاج العلمي حسب التخصص 337
123 – رأي الباحث حول تخصص المخبر و مدى مساهمته في الإنتاج العلمي حسب الأقدمية 338
124 – رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر 339
125 – رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر حسب التخصص 340
126 – رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر حسب الأقدمية 341
127 – رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية 342
128 رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية حسب التخصص 343
129 – رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية وعلاقته بالأقدمية 344
130 – رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية 345
131 – رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية حسب التخصص. 346
132 – رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والأجنبية حسب الاقدمية. 347
133 – رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي 348
134 – رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي حسب التخصص. 349
135 – رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي حسب الأقدمية. 350
136 – رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر 351
137 – رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر حسب التخصص 352
138 – رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر حسب الاقدمية 353
139 – رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر 356
140 – رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر حسب التخصص 357
141 – رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر حسب الاقدمية. 358
142 – رأي الباحث من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية 359
143 – رأي الباحث من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية حسب التخصص 360
144 – رأي الباحثين من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المخابر العلمية حسب الأقدمية. 361
145 – رأى الباحث من الميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع 362

العلمية
146 – رأي الباحث من الميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع العلمية حسب التخصص 363
147 – رأي الباحث من الميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع العلمية حسب الأقدمية 364
148 – رأي الباحثين حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر 365
149 – رأي الباحث حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر حسب التخصص. 366
150 – رأي الباحث حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر حسب الأقدمية 367
151 – رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر 368
152 – رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص 369
153 – رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب الأقدمية 370
154 – رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث و التطوير في الجزائر 371
155 – رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث و التطوير في الجزائر حسب التخصص 372
156 – رأي الباحث من صناديق المتخصصة لتمويل الأبحاث و التطوير في الجزائر حسب الأقدمية 373
157 – رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية و الاقتصادية 374
158 – رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية و الاقتصادية حسب التخصص 375
159 – رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية و الاقتصادية حسب الأقدمية 376
160 – رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر 377
161 – رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر حسب التخصص 378
162 – رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر حسب الأقدمية 379
163 – رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر العلمية 380
164 – رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر العلمية حسب التخصص. 381
165 – رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر العلمية حسب الأقدمية 382
166 – رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر 383
167 – رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر حسب التخصص 384
168 – رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر حسب الأقدمية 385

169 – رأي الباحث من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر 388
170 – رأي المبحوثين من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر حسب التخصص 389
171 – رأي الباحث من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر حسب الأقدمية 390
172 – رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث 391
173 – رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث حسب التخصص 392
174 – رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث حسب الأقدمية 393
175 – رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر 394
176 – رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر حسب التخصص 395
177 – رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجها المخبر حسب الأقدمية 396
178 – رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري 397
179 – رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري حسب التخصص 398
180 – رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري حسب الأقدمية 399
181 – رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل بالمخبر 400
182 – رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل داخل المخبر حسب التخصص 401
183 – رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل بالمخبر حسب الأقدمية 402
184 – رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية 403
185 – رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية حسب التخصص 404
186 – رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية حسب الأقدمية 406
187 – الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي 407
188 – الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي حسب التخصص 408
189 – الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي حسب الأقدمية 409
190 – نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا 410
191 – نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا حسب التخصص 411
192 – نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا حسب الأقدمية 412

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	– يمثل طريقة توظيف النظرية في الدراسة	32
02	–التنظيم الهيكلي للبحث العلمي في الجزائر عام 1999	141
03	– مدى موافقة الباحث لسياسة الدولة و المخابر في الجزائر.	282
04	– رأي الباحثين حول التشريعات المتعلقة بإنشاء وتحديد محاور البحث العلمي	285
05	– رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر	288
06	– رأي الباحثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر.	291
07	– مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر	294
08	– رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموفقة على إنشاء مخابر البحث في الجزائر	297
09	– رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي	300
10	– تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي في تشجيع مخابر البحث في الجزائر	303
11	– رأي الباحث حول وجود دورات تكوينية للباحث الذي يعمل بالمخبر	306
12	– رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر	309
13	– رأي الباحثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر	313
14	–رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيته لانجاز المشاريع العلمية.	317
15	– رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية.	320
16	– رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر	326
17	– رأي الباحث حول الإستراتيجية الموجودة بين المخابر البحث و المؤسسات الاقتصادية المختلفة	329

18	- رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر	332
19	رأي الباحث حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي	336
20	- رأي الباحث من النتائج المحصل عليها من طرف المخبر	339
21	رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية.	342
22	- رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية	345
23	- رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي	348
24	- رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر	351
25	- رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر	356
26	- رأي الباحث من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية	359
27	- رأى الباحث من الميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع العلمية	362
28	- رأي الباحثين حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر	365
29	- رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر	368
30	- رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث و التطوير في الجزائر	371
31	- رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية و الاقتصادية	374
32	- رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر	377
33	- رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر	380
34	- رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر	383
35	- رأي الباحث من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر	388
36	- رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث	391
37	- رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر	394
38	- رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري	397
39	- رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل بالمخبر	400
40	- رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية	403
41	- الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي	407
42	- نظرة الباحثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا	410

الفهرس

ملخص
شكر
قائمة الجداول والأشكال
الفهرس
مقدمة..... 18
1 المقاربة المنهجية للدراسة 21
1-1- أسباب اختيار الموضوع..... 21
1- 2 -أهداف اختيار الموضوع..... 22
1- 3 - إشكالية البحث..... 23
1- 4- الفرضيات..... 25
1- 5- تحديد المفاهيم والمصطلحات..... 26
1- 6- الاقتراب النظري..... 28
1- 7- الأسس المنهجية لدراسة..... 33
1-7- 1- المناهج المستخدمة..... 33
1-7- 2- مجالات الدراسة..... 35
1-7- 3- العينة ومواصفاتها..... 37
1-7- 4- تقنيات جمع البيانات..... 40
1-7- 5- أدوات تحليل البيانات..... 45
1-7- 6- أدوات عرض النتائج..... 45
1- 8- الدراسات السابقة..... 46
1-8-1- عرض الدراسات السابقة..... 46
1-8-2- تقييم الدراسات السابقة..... 59
1-9- صعوبات الدراسة..... 60
2- الجامعة الجزائرية، نشأتها، ومستقبلها..... 61
2-1- ماهية الجامعة..... 62
2-1-1- تعريف الجامعة وتاريخ نشأتها..... 62
2-1-2- وظائف الجامعة..... 64
2-1-3- أهداف الجامعة..... 66
2-1-4- مبادئ التعليم الجامعي..... 67
2-2- تاريخ التعليم في الجزائر..... 69
2-2-1-التعلم في العهد العثماني..... 69
2-2-2-مكانة اللغة العربية قبل التواجد الفرنسي..... 70
2-2-3-الجامعة قبل الاستقلال..... 70
2-2-4-الجامعة بعد الاستقلال..... 72
2-3-الجامعة والتنمية..... 72

2-3-1- علاقة الجامعة بالتنمية..... 73
2-3-2- أنواع البحوث الجامعية..... 75
2-3-3- القوانين الخاصة بالتعليم العالي..... 76
2-3-4- إصلاح التعليم العالي في الجزائر..... 77
2-4- الأستاذ والطالب الجامعي..... 79
2-4-1- الأستاذ الجامعي..... 79
2-4-2- الطالب الجامعي..... 80
2-4-3- تكوين المثقف في الجزائر..... 81
2-4-4- الحقوق والحريات العامة..... 82
2-5- الجامعة والمحيط..... 83
2-5-1- خصوصية المجتمع الجزائري..... 83
2-5-2- علاقة النظام الجامعي بالمجتمع..... 84
2-5-3- تطور الجامعة..... 85
2-5-4-الصعوبات التي تواجه الجامعة..... 86
3- التنمية في الجزائر..... 88
3-1-ماهية التنمية..... 89
3-1-1- تعريف التنمية..... 89
3-1-2- عناصر التنمية..... 90
3-1-3- خصائص التنمية..... 92
3-1-4- ركائز التنمية..... 93
3-1-5- أهم المنظمات الدولية لتمويل التنمية..... 94
3-2- بعض المفاهيم الأساسية وعلاقتها بالتحديث..... 96
3-2-1- تطوير مفهوم التنمية وعلاقته بالعولمة..... 96
3-2-2 - نشأة مفهوم التحديث وعلاقته بالعولمة..... 97
3-2-3- التنمية والتحديث والمفاهيم المرتبطة بهما..... 98
3-2-4- التحديث كعملية وكهدف قومي..... 99
3-2-5- أشكال التحديث وثنائية التقليد..... 99
3-3- توفير المخصصات اللازمة للتنمية..... 100
3-3-1- أهمية التنمية البشرية..... 101
3-3-2-الاهتمام بالصحة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... 102
3-3-3- الاهتمام بالتربية والتعليم في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... 103
3-3-4- معوقات التنمية..... 104
3-3-5- أنماط التنمية..... 106
3-4- الاتجاهات المختلفة لدراسة التنمية..... 109
3-4-1- النظريات الكلاسيكية لدراسة التنمية والتخلف..... 109
3-4-2- السوسيولوجيا المعاصرة لدراسة التنمية والتخلف..... 111
3-4-3- واقع التنمية وتراكم التخلف..... 113
3-4-4- بعض الاجراءات التنموية..... 114
3-4-5- الأهداف العامة للتنمية..... 115

3-4-6- مستويات التنمية..... 116
3-5- واقع التنمية في الجزائر..... 116
3-5-1- البنية الاقتصادية..... 116
3-5-2- سياسة التخطيط في الجزائر..... 118
3-5-3- سياسة التصنيع في الجزائر..... 119
3-5-4- التسيير الاقتصادي في الجزائر..... 121
3-5-5- المشاكل الاقتصادية في الجزائر..... 121
4- البحث العلمي في الجزائر..... 123
4-1- ماهية البحث العلمي..... 124
4-1-1- تعريف البحث العلمي وتطور الفكر العلمي..... 124
4-1-2- أنواع وحدود البحث العلمي..... 126
4-1-3- مقومات وعوامل تحكم البحث العلمي..... 128
4-1-4- خصائص وشروط البحث العلمي..... 128
4-1-5- معوقات البحث العلمي..... 130
4-2- أهمية البحث العلمي..... 131
4-2-1- أهمية البحث العلمي عند الأستاذ والطالب الجامعي..... 131
4-2-2- أسس وإسهامات البحث العلمي..... 133
4-2-3- مستلزمات وخطوات البحث العلمي..... 134
4-2-4- البحث العلمي في الجزائر..... 135
4-2-5- دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية..... 142
4-3- أنواع المؤسسات العلمية..... 144
4-3-1- مؤسسات التعليم العالي..... 144
4-3-2- مراكز البحث العلمي..... 145
4-3-3- الإمكانيات اللازمة لتحقيق المشاريع العلمية..... 146
4-3-4- نماذج حول مراكز البحث العلمي..... 147
4-3-5- وحدات البحث والتطوير..... 147
4-3-6- مقومات المؤسسات العلمية..... 148
4-4- وضعية ودور المؤسسات العلمية..... 150
4-4-1- مخابر البحث..... 150
4-4-2- العاملون في المخبر..... 151
4-4-3- التسيير المالي للمخابر..... 152
4-4-4- فرق البحث..... 152
4-4-5- أنواع تسيير البحث..... 153
4-5- نبذة تاريخية حول بعض المؤسسات العلمية..... 154
4-5-1- تطور البحث العلمي في العالم..... 154
4-5-2- علاقة البحث العلمي بالجودة الشاملة..... 155
4-5-3- مشاريع البحث العلمي..... 156
4-5-4- الهيئات العلمية..... 158
4-5-5- تقييم عملية البحث العلمي..... 160

5- العولمة وعلاقتها بمختلف القطاعات التنموية..... 162
5-1- ماهية العولمة..... 163
5-1-1- معنى العولمة..... 163
5-1-2- تاريخ نشأة العولمة..... 164
5-1-3- أهداف العولمة..... 166
5-1-4- خصائص العولمة..... 167
5-1-5- أنواع العولمة..... 168
5-2- مظاهر وابعاد العولمة..... 170
5-2-1- أبعاد العولمة..... 170
5-2-2- مؤسسات العولمة..... 172
5-2-3- أفاق ومستقبل العولمة..... 173
5-2-4- العولمة والعالم الثالث..... 174
5-2-5- العولمة وأثرها على التنمية الاجتماعية..... 175
5-3- طرق التعولم وادوار العولمة..... 176
5-3-1- عوامل بروز العولمة..... 176
5-3-2- المؤسسات القابلة للتعولم..... 177
5-3-3- ادوار العولمة 177
5-3-4- كيفية التعولم..... 179
5-3-5- علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية..... 180
5-4- اثر العولمة على بعض القطاعات التنموية..... 181
5-4-1- اثر العولمة على الصناعة..... 181
5-4-2- اثر العولمة على الزراعة..... 182
5-4-3- اثر العولمة على الثقافة..... 184
5-4-4- اثر العولمة على البحث العلمي..... 185
5-4-5- اثر العولمة على التجارة 186
6- سياسة التعليم العالي وموقف الباحث اتجاه البحث العلمي..... 188
6-1- عرض شبكة الملاحظة..... 189
6-2- قراءة تحليلية حول المراسيم التنظيمية لمخابر البحث في الجزائر..... 191
6-3- موقف مدراء المخابر من البحث العلمي في الجزائر..... 205
7- عرض الجداول وتحليل النتائج..... 267
7-1- بيانات تحليلية حول الجداول الخاصة بعينة الدراسة..... 268
7-1-1-التحليل والتعليق على البيانات الأولية لعينة الدراسة..... 269
7-2- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الأولى..... 281
7-2-1- عدم وضوح سياسة التعليم العالي اتجاه البحث العلمي في الجزائر يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية..... 282
7-2-2- عرض نتائج الفرضية الأولى..... 323
7-3- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الثانية..... 325
7-3-1- غياب إستراتيجية واضحة بين مخابر البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية يؤثر في التنمية الاقتصادية..... 326

7-3-2- عرض نتائج الفرضية الثانية..... 354
7-4- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة..... 355
7-4-1- نقص الإمكانيات المالية والمادية يؤثر على الإنتاج العلمي وعلى عملية التنمية الاقتصادية..... 356
7-4-2- عرض نتائج الفرضية الثالثة..... 386
7-5- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة..... 387
7-5-1 نمط إدارة وتسيير المخابر الحالي لا يسمح بتنفيذ مشاريع البحث العلمي..... 388
7-5-2- عرض نتائج الفرضية الرابعة..... 413
خاتمة..... 415
الملاحق..... 420
قائمة المراجع..... 427

مقدمـــــــة

يعتبر البحث العلمي أحد المقومات الأساسية لقيام الحضارة والنهوض بالأمم، فقد كان له الفضل في إخراج البشرية من الظلمات إلى النور سواء في صورته المرتبطة بالعلوم الطبيعية أو بالعلوم الإنسانية فهو من أدق الحقول المعرفية لأنه يعتمد على مناهج أساسها الملاحظة والتجربة لاكتشاف المعارف والتحقق من الفرضيات لمختلف القضايا من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة تساهم في حل مختلف المشاكل المرتبطة بالمجتمعات.

والدول الرائدة في هذا المجال أضحت هي المتحكمة في جميع شؤون العالم لأنها أدرت منذ وقت مبكر أهمية مراكز ومخابر البحث العلمي فأولتها الاهتمام والعناية وقدمت لها كل ما تريده من إمكانيات بشرية ومادية، لأن عظمتها وتفوقها يعود أساس إلى قدرة أبنائها العلمية والفكرية، وساهمت الكثير من شركاتها الوطنية في دعمها ماديا ورعاية كل منتجاتها فأضحت شريكا فعليا من أجل دفع عجلة البحث العلمي فاستثمرت أموالا في هذا المجال عادت عليها بالربح الوفير واكتسحت كل المجالات لا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها.

والوصول إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية لأي مجتمع تفرض عليه إتباع طريق واحد ألا وهو العلم والتكنولوجيا من أجل تطوير المجتمع ويكون هذا الرقي والتنمية إلا باتخاذ الإجراءات الصارمة وذلك لن يكون إلا عن طريق تنفيذ سياسة تعليمية واضحة وهادفة مع الاهتمام أيضا بالبحث العلمي وربطه مع مختلف المؤسسات الاقتصادية.

وتعتبر الجامعة بناء اجتماعي تضم الخبرات البشرية وإمكانيات ولوازم متطورة فضلا عن ظروف معنونة ومادية مشجعة للقيام بالبحوث العلمية وإن الأدوار المنوطة بها تؤدي حتما إلى تنمية اجتماعية واقتصادية من خلال ارتباط الجامعة بالمجتمع، ولإنجاح مخابر البحث العلمي ومختلف المراكز العلمية يتطلب إيجاد الظروف المناسبة وجو ملائم للقيام بالبحوث العلمية والمساهمة في تفعيلها مع مختلف القطاعات من أجل تطوير المجتمع

وقد سارعت بعض الدول العربية إلى التقدم وتحقيق التنمية في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية التي طرأت على مختلف الدول العربية وهذا ما أدى إلى التطرق لعلاقة التنمية بالتعليم، لأن التعليم يمثل العنصر الأساسي لعملية التنمية، وأصبح من الضروري على هذه المؤسسات العلمية أن تواكب هذه التحولات وتستجيب لمختلف مؤثراتها لأن البحث العلمي مقياس هام لتطور وتقدم الدول.

والجزائر كغيرها من الدول العربية سعت إلى إعادة هيكلة البنية الاقتصادية ومراجعة طرق التنظيم نحو اقتصاد السوق ومع التحولات السياسية المختلفة فرضت على الجامعة تحديات تفرض عليها مراجعة أدوارها لا سيما الدور الأساسي والمتمثل في البحث العلمي.وتحاول بناء إستراتيجية وطنية واضحة من اجل إيجاد حلول عملية تساهم في دعم مسيرة البحث والتطوير وتفعيل كل الطرق الهادفة إلى خلق مقومات الإقلاع في ميدان العلوم والتقنية الحديثة خاصة وان الأبحاث العلمية باتت في الوقت الراهن من المجالات الهامة التي تتجمع حولها الجهود وترصد لأجلها الأموال ومختلف الإمكانيات بغية تلبية متطلبات التنمية.

وأضحى إصلاح التعليم العالي في الجزائر أساسي يتلاءم مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وإخضاع هذه المنظومة لتغيير جذري منذ سنة 1971 إلى غاية يومنا هذا بهدف التوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتكوين إطارات وإعدادهم لمتطلبات سوق العمل، وفي هذا الشأن اشرنا إلى القانون التوجيهي الخاص بالبحث العلمي الصادر في نهاية عام 1999 الذي جاء تتويجا لعدة مجهودات سابقة.

كما ساهمت التحولات التي مست قطاع التعليم العالي في بروز مخابر ومراكز علمية تساهم في تطوير مختلف البحوث العلمية ، لكن هذا الهدف لم يتحقق بعد لأن معظم هذه المؤسسات ما زالت تعاني من ضعف الثقة وضآلة الدعم الرسمي وغياب العلاقات التعاونية بين القطاع الخاص الذي يفضل التعامل مع البحوث الأجنبية على استخدام بحوث المراكز والمخابر الوطنية الأمر الذي يحد من قدرتها على مواصلة رسالتها في السعي الدائم لمواصلة أهدافها لتلبية احتياجات القطاع الاقتصادي والمجتمع الجزائري. وبالتالي تواكب مستجدات والتطورات الاقتصادية والمعلوماتية مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق مجتمع المعرفة وإيجاد شراكة فعالة بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية لمساعدتها لتحقيق أهدافها النظرية والتطبيقية وترصين دورها المهني والعلمي فهذه الدراسة تندرج تحت إطار علم الاجتماع الثقافي ومجال اهتمامه يخص قضايا المجتمع بصفة عامة ويدور موضوعها حول"البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية" وتعد من بين الدراسات القيمية الساعية إلى محاولة تقييم المؤسسات العلمية من طرف مجموعة من أعضائها من باحثين ورؤساء فرق بحث وكذلك مدراء المخابر من مختلف التخصصات محاولين في ذلك معرفة أهمية البحث العلمي والمنتوج الجامعي وتقييمها للميدان الاقتصادي بصفة عامة .

فالمؤسسات العلمية مهما يكن نوعها لها دور فعال في تنمية القدرات البشرية والمحافظة على القيم والمساهمة الجادة في الإبداع والمشاركة في تفعيل عملية ليست بالسهلة ألا وهي الفعل التنموي من اجل" تهيئة الإنسان لكي يلعب دوره في المجتمع كما تجعل المدرسين والمتمدرسين يبحثون معا على الوسائل اللازمة لإنجاح الروح الإنسانية في المجتمع".[1]

كما يجب على مؤسسات البحث العلمي اليوم التأقلم أكثر مع المتغيرات العالمية المختلفة لمواكبة التطور وهذا طبعا يتطلب الانفتاح "وخفة الروح المستمرة لمواجهة التغيرات خاصة في الدول النامية" [1] حتى تساهم في عملية التنمية ولتحقيق الأهداف المطلوبة.

وجاءت هذه الدراسة لتشخيص وضعية البحث العلمي من خلال مؤسساته ودوره في عملية التنمية معتمدين في معالجة هذا الموضوع على جزأين هامين من الدراسة، الأول يتمثل في الجزء النظري والذي يحتوي على الفصول الآتية:

-الفصل الأول: المقاربة المنهجية للدراسة، يعد هذا الفصل مهما لهذا الموضوع بحيث نتطرق إلى جملة من المفاهيم التي تساعدنا للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث الذي يمثل جزء هام من الدراسات التي تطرق إليها مختلف الباحثين الذين اهتموا بالبحث العلمي والجامعة ومدى مساهمتها في الفعل التنموي

-الفصل الثاني: الجامعة الجزائرية، نشأتها، ومستقبلها، وسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية الجامعة، إضافة إلى نبذة تاريخية حولها ثم إلى الجامعة وعلاقتها بالتنمية كما نشير إلى مكانة العاملين بالجامعة وفي الأخير علاقتها بالمحيط.

- الفصل الثالث: التنمية في الجزائر، وسيتم التطرق إلى التنمية كمفهوم وأهم الخصائص والمستويات التي تقوم عليها والى التنمية في الجزائر بالإضافة إلى أهم النظريات المدعمة لها.

- الفصل الرابع: البحث العلمي في الجزائر، ويشير هذا الفصل إلى أبرز المراكز البحثية وإلى أهداف المؤسسات العلمية بالإضافة إلى الوضعية التي آل إليها البحث العلمي في الجزائر وإلى المخابر وبعض المؤسسات العلمية والغرض من إنشائها.

– الفصل الخامس: العولمة وعلاقتها بمختلف القطاعات التنموية، سوف نتطرق إلى العولمة كمفهوم وابرز مؤسسات العولمة وأثرها على بعض القطاعات التنموية.

أما الجزء الثاني من الدراسة فيتمثل في الجانب التطبيقي والذي يحتوي على الفصول الآتية:

- الفصل السادس: سياسة التعليم العالي وموقف الباحث اتجاه البحث العلمي في الجزائر، يعد هذا الفصل امتدادا للجانب النظري فهو يعالج المعطيات الميدانية بالدرجة الأولى، حيث قامت الطالبة بعرض شبكة الملاحظة لأنها ضرورية بالنسبة لهذا النوع من الدراسات، من خلال ملاحظتها مجموعة من المخابر من حيث إمكانيتها ومكان عملها إضافة إلى استخدام تقنية تحليل محتوى بعض المراسيم التنظيمية التي تتمحور حول البحث العلمي بصفة عامة ومخابر البحث بصفة خاصة ومدى ترابطها مع التنمية الاقتصادية ،وعرض المقابلة التي شملت واحد وعشرون مدير مخبر(21) موزعين على مختلف التخصصات المتواجدة بجامعة سعد دحلب –البليدة–.

- الفصل السابع: عرض الجداول وتحليل النتائج، سيتم في هذا الفصل عرض البيانات الأولية لعينة الدراسة وذلك لتوضيحها وإبراز المؤشرات والمتغيرات الخاصة بهذه الدراسة من أجل إعطاء صورة واضحة عن وضعية البحث العلمي والمخابر في الجزائر لإيجاد بعض التفسيرات للعوامل المساعدة على إيجاد الحلول للمشكلة، وفي الأخير عمدنا إلى تقديم الخاتمة وجملة من النتائج المتوصل إليها، إضافة إلى مجموعة الاقتراحات والتوصيات بغية العمل بها في المستقبل لأن قطاع البحث العلمي من أهم القطاعات المعول عليها لتقدم الدول وازدهارها.

الفصل 1
المقاربة المنهجية للدراسة

1-1-أسباب اختيار الموضوع:

يعد هذا الفصل مهما لهذه الدراسة بحيث نتطرق فيه إلى جملة من المفاهيم التي تساعدنا للوصول إلى الأهداف المرجوة من هذا البحث الذي يمثل جزء هام من الدراسات التي أشار إليها مختلف الباحثين الذين اهتموا بالبحث العلمي والجامعة ومدى مساهمتها في الفعل التنموي سواء كان اجتماعيا أو اقتصاديا إضافة لاستخدامنا إلى المناهج المختلفة المتبعة لتحديد هذا الموضوع لخدمة البحث العلمي في الجزائر.

والثورة العلمية التي يعيشها العالم اليوم تضع أمام المسؤولين مشكلات جديدة تتصل بكيفية استخدام البحوث العلمية في الجامعات بصورة أفضل تكفل وفاءها بحاجات المجتمع ومتطلباته الاجتماعية والاقتصادية حتى تساهم فعلا في ترقيته ليكون من بين المجتمعات المتطورة في مجال البحث العلمي والتكنولوجي، وقد سعت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة الموجودة بين البحث العلمي من جهة والتنمية الاقتصادية من جهة ثانية، ومن الأسباب التي دفعت الطالبة القيام بهذا العمل ما يلي:

- التطرق إلى تاريخ التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال.

- معرفة وضعية البحث العلمي في الجزائر من خلال شرح وتحليل المؤسسات القائمة على هذا القطاع.

- تساهم هذه الدراسة في توضيح التحولات والتغيرات في مجال التعليم العالي والبحث العلمي.

- توضح العلاقة بين المشاريع البحثية وبين المؤسسات التابعة لها.

- تشخيص وضعية البحث العلمي من خلال آراء الباحثين ومدراء المخابر.

- محاولة معرفة إذا كان هناك فعلا إسهامات من طرف مخابر البحث في الجزائر خاصة من الناحية التنموية.

رأي الباحث الجزائري حول وضعية البحث العلمي والجامعة في الجزائر ومدى مساهمتها في ترقية القطاع الاقتصادي.

- معرفة الهدف الحقيقي من إنشاء مخابر البحث في الجامعات الجزائرية.

- تقييم وضعية الباحث داخل المؤسسات البحثية.

– الكشف عن آفاق ومستقبل البحث العلمي في الجزائر في ظل العولمة.

غير أنه في الواقع أن اختيار الطالبة لموضوع البحث العلمي والتنمية في الجزائر "غير منفصل عن الأبحاث الفكرية التي بدأت تتبلور في الفكر الجديد الذي يدعى العولمة "[2]. باعتبارها جزء هام يؤثر على مختلف الميادين فلا يمكن فصلها عن مجال البحث العلمي والتنمية المختلفة الأبعاد.

1-2- أهداف اختيار الموضوع:

في الوقت الراهن أصبحت الرسالة الجامعية تتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعلومات ونشرها عن طريق عملية التدريس والبحوث الأكاديمية المحدودة إلى مجال واسع يتيح لثنائية الباحث والبحث العلمي المشاركة الفعلية في عملية التطوير والتنمية من خلال دفع عملية التقدم التكنولوجي، وقد ثبت ذلك من خلال تجارب الدول المتطورة التي قامت بتوظيف نتائج البحوث العلمية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن الأصل من وراء هذه الدراسة هي المعرفة والبحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف لعرقلة البحث العلمي في الجزائر، مما يلزم عالم الاجتماع تنظيم المجتمع وتغييره ومن الأهداف التي تسعى الدراسية لتحقيقها هي:

– الهدف الحقيقي من إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر.

– رؤية الباحث لموضوع البحث في الجزائر.

– إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا لتلبية حاجات التنمية والمجتمع.

– توضيح معوقات البحث العلمي في الدراسات العليا.

– تحديد العراقيل التي تحول دون إيجاد روابط فعالة وهادفة بين البحوث العلمية من جهة وقطاعات التنمية من جهة أخرى.

– إبراز سبل التخلص من معوقات البحث العلمي في المؤسسات العلمية والجامعية لتحقيق عملية التنمية.

– وضع دراسة جديدة تتحدث عن البحث العلمي بين أيدي الطلبة والباحثين.

– تحديد المناهج الكفيلة وذلك بربط البحث العلمي من خلال المخابر العلمية ومدى مساهمتها في العمليات التنموية.

– اقتراح إستراتيجية فعالة للتنسيق بين المؤسسات البحثية ومختلف المؤسسات التنموية.

– الأخذ بعين الإعتبار المشاكل والحلول المقترحة من طرف الباحثين ومدراء المخابر.

– إبراز تأثيرات البحث العلمي على التنمية.

– تسليط الضوء على البحث العلمي في الجزائر.

– اقتراح الحلول المناسبة لهذه الدراسة.

1-3- إشكالية البحث:

أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في الوقت الحالي أشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة والفعالة التي تكفل الراحة وتلبي مختلف حاجات ومتطلبات الأفراد وتضمن لهم التفوق على غيرهم في مختلف المجالات.

وبعد أن أدركت البلدان المتطورة أهمية البحث العلمي وعظمة الوظائف التي يؤديها في عمليتي التقدم والتنمية أعطته الكثير من الاهتمام وقدمت له كل ما يتطلبه من تمويل سواء مادي أو معنوي باعتباره الدعامة الأساسية لازدهار المجتمعات.

ويعتبر البحث العلمي أساس المعرفة الإنسانية والسمة البارزة للعصر الحديث فأهميته ترجع إلى أن الأمم أدركت أن عظمتها وتفوقها يرجعان إلى قدرات أبنائها العلمية والفكرية، ومع أن البحوث العلمية المتنوعة التخصصات تحتاج إلى متطلبات ووسائل متنوعة وتتطلب أموال كثيرة، حيث بلغ الإنفاق على البحث العلمي في اليابان 2.8% من الناتج الداخلي الخام وفي الولايات المتحدة الأمريكية 2.9% إلا أننا نجد الدول المدركة لقيمة البحث العلمي ترفض أي تقصير نحوه، لأنها تعتبر البحوث العلمية ركائز أساسية لتطورها وازدهارها.[3]

وبالفعل نجد البحث العلمي يساهم في العملية التجديدية التي تمارسها مختلف المجتمعات لتحقيق واقع عملي يحقق تقدمها ورفاهيتها فهو يعمل على إحياء الأفكار والدراسات القديمة وتحقيقها بطرق علمية دقيقة وتطويرها بغرض الوصول إلى انجازات جديدة ومتنوعة، ومن الناحية الاجتماعية فهو يسمح بفهم وتحليل جديد للماضي من أجل انطلاقة صحيحة للحاضر ورؤية واضحة المعالم في المستقبل.

وتأسست المؤسسات البحثية في العصر الحديث لأهداف وأدوار مختلفة أساسها العلم والتكنولوجيا واعتمادها على موارد مالية مستقرة ووسائل تقنية وتجهيزات إدارية متنوعة وجهاز متفاعل ومتكامل بين عدد الباحثين والإداريين وتعمل بشروط واضحة ومنظمة.

وفي الواقع نجد ما حققته تلك الدول من تطور اقتصادي يوضح مدى نجاحها وتفوقها في تسخير البحوث العلمية في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال وضع سياسات علمية دقيقة وفعالة تعززها الاستثمارات المالية الضخمة في المكونات الهامة للمنظومة التعليمية من تدريب وتطوير لمختلف القدرات والمهارات.

والملاحظ في الوقت الراهن، عند تصنيف الدول من حيث التقدم نجد الجامعة العربية يأتي تصنيفها في مراتب متأخرة من حيث ابتكار التكنولوجيا وتطبيقها وهذا راجع إلى المشاكل المختلفة التي تنعكس على الإنتاج العلمي والتنموي، والواقع أن عدد البراءات ضئيل مما يؤشر على الضعف البنيوي لمنظمات البحث والتطوير العربي وتدني الإنتاجية، حيث تشير التقديرات إلى أن ما ينشر بالوطن العربي سنويا لا يتعدى 15 ألف بحث، لو قسمناه إلى عدد هيئة التدريس البالغ 55 ألف لتبين أن معدل الإنتاجية يبقى في حدود 0.3% وهو وضع متردي إذ لا يمثل إلا 10% من معدلات الإنتاجية بالدول المتقدمة.[4] وهذا التأخر راجع إلى مختلف المشاكل والصعوبات التي يعاني منها هذا القطاع في الدول العربية.

رغم إمكانياتها المادية وثرواتها المتنوعة نجد معدل الإنفاق في هذه الدول لا يتجاوز 0.50% وتوفرها على عدد لا بأس به من طلبة العلم والباحثين فبدل أن تساهم هذه المؤسسات العلمية في الإنتاج العلمي اكتفت بنشر أفكار الغير وفق مخططات تنموية عقيمة لا جدوى منها، وعلى رغم من قناعة الدول العربية بأهمية النتائج المنجزة في مخابر ومراكز البحث إلا أنه لا توجد إستراتيجية وسياسة فاعلة لربط

جهود الجامعات في مجال البحث العلمي بمختلف المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية وغياب ثقافة البحث في وسط المجتمعات العربية، وعدم مشاركة القطاع الخاص في بعض المشاريع العلمية، فعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها هذه الدول للنهوض بالبحث العلمي، فما زالت تستورد التقنية من الدول المتطورة إضافة إلى البحوث العلمية في مجال التنمية التي تتسم بالتقليد دون اللجوء إلى الابتكار والإبداع والاكتفاء ببحوث نظرية بعيدة عن الواقع، كما أن ضعف القدرات والبنى التحتية لمؤسسات البحث العلمي في معظم الدول العربية يحول دون تبني الأنماط التي ابتكرتها الدول المتقدمة الأمر الذي لا يجعل البحث العلمي يواكب احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية فجامعتها ورثت نظام تابع للاستعمار الفرنسي حسب الظروف والفترة التاريخية التي عاشتها، لكن بعد الاستقلال شهدت تغيرات مختلفة على كل الأصعدة وخاصة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي الذي خضع إلى عدة إصلاحات مختلفة فتميز هذا القطاع بالرحيل الجماعي للباحثين الفرنسيين أما العدد القليل من الباحثين الجزائريين فقد أوكلت لهم مهمة التدريس والتسيير الإداري، بالرغم من محاولات إنعاشه سنة 1964، وقد أنشئ سنة 1972 المجلس المؤقت للبحث العلمي وفي سنة 1973 عرف ميلاد الديوان الوطني للبحث العلمي (ONRS) وتبعه بعد ذلك إنشاء المركز الجامعي للأبحاث والإنجازات (CURER) سنة 1974.[3]

أما في سنة 1993 تم إنشاء وكالتين هما الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (ANDRU) والوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة (ANDRS) وفي عام 1999 أنشئت الوزارة المنتدبة للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي لتتولى مهمة تسيير البحث العلمي في الجزائر.[3] وكانت مجمل هذه الإصلاحات مبنية على التكوين والمعلوماتية لتحقيق مجتمع جديد ومن أهداف الإصلاحات التي دعت إليها الدولة الجزائرية تحويل الجامعة التابعة للاستعمار إلى جامعة جزائرية والتركيز على مبدأ الهوية الوطنية غير أن الإصلاحات لم تتجسد على أرض الواقع بسهولة نظرا للأزمات التي عاشتها الجزائر في تلك المرحلة ، ومن بين الأولويات الهامة التي اعتبرتها الدولة الجزائرية أساسية هو ميدان البحث العلمي والتعليم العالي وظهر هذا في مختلف الخطابات الرسمية التي أعقبت فترة الاستقلال رغم أن الجزائر كانت تعاني من نسبة هائلة من الأمية وقلة المؤطرين وشبه انعدام للهياكل التعليمية كالجامعات والمعاهد الوطنية.

حاولت الجزائر تدارك التأخر الكبير وذلك بوضع إستراتيجية للبحث العلمي سنة 1998 حيث صدر قانون البحث العلمي 98-11 الذي سطر الإطار العام للبحث العلمي ووضعت خطة خماسية 1998-2002 وكان الهدف أن يصل الإنفاق إلى 1%من الناتج المحلي الخام في حين وصلت نسبة الإنفاق سنة 1998 إلى 0.18% كما أنشئ لهذا الغرض الصندوق الوطني للبحث ممول من مصادر عمومية رصدت الجزائر 1.33 مليار دولار للبرنامج الخماسي 1999-2004 رغم هذه المؤشرات لم تحقق الأهداف المرجوة، كما أن عدد الباحثين الدائمين تدهور من 2000 باحث عام 1997 إلى 1500 باحث سنة 2005 في حين انتقل عدد الأساتذة الباحثين من 3500 إلى 12000 أستاذ باحث واشتمل أيضا قانون البحث العلمي لسنة 1998 الذي طبق سنة 2000 إلى إنشاء 596 مخبر بحث و16 مركز بحث وثلاث وكالات وطنية وتسجيل 13500 باحث وتعتبر هذه مؤشرات كمية طموحة تتعلق بمشاريع البحوث والمخابر وتزامنا مع التحولات التي تفرضها العولمة والسعي لتوحيد نموذج أوروبي موحد للتعليم العالي والبحث العلمي والنظر أكثر إلى مستقبله وفق إصلاحات جديدة أساسها تحديث المناهج المختلفة وتسيير المخابر ومراكز البحث العلمي لتتماشى مع المحيط السوسيو-اقتصادي بحيث قدرت معدلات النشر بالجزائر سنة 2002-2009 تسعة آلاف بحث علمي منشور سنة 2002 إلى خمسة وعشرون ألف نشر سنة 2009 أما بخصوص عدد البراءات الخاصة بالبحث فقد ارتفعت من قبل المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية (الوايبو) لفائدة مخابر جزائرية من 520 براءة في سنة 2002 إلى 2520 براءة سنة 2000[5] رغم هذه المعطيات إلا أن

الجزائر مازالت متأخرة في هذا المجال مقارنة بالدول الأخرى رغم وجود الإمكانيات الهائلة إلا أن البحث العلمي مازال يعاني من مشاكل تعيق تنميته وأن معظم الأبحاث بعيدة عن الواقع وبالتالي لا تساهم في تطوير المجتمع الجزائري، وفقا لإشكالية البحث يمكن طرح التساؤلات التالية:

1- هل هناك سياسة واضحة للتعليم العالي لتوجيه البحث العلمي في مخابر البحث لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية؟

2- هل هناك إستراتيجية واضحة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية؟

3- هل الإمكانيات المالية والمادية تؤثر في تطوير عملية البحث العلمي والتنمية الاقتصادية؟

4- هل نمط إدارة المخابر الحالي سيسمح بتنفيذ مشاريع البحث العلمي؟

1-4- الفرضيات:

هناك اختلاف واضح في صياغة فروض الدراسة وذلك حسب الإشكالية المطروحة، والتي سنتطرق لها في السؤال الرئيسي "لنحدد ما إذا كانت الدراسة تعتمد على المنهج الكيفي أو الكمي وهذا بدوره يؤثر على الفروض" [6].

كما أنه "للفروض صياغة تنبؤية للعلاقات بين المتغيرات وهذه الصفة تعتبر من أهم أهداف العلم لأن التنبأ يساعد ويؤدي إلى القدرة على ضبط الظواهر والتحكم فيها [7].

وسؤال الإنطلاقة ارتكز على الاستفهام عن وجود سياسة واضحة المعالم لتوجيه البحث العلمي في المخابر المتواجدة في مختلف الجامعات الجزائرية لتفعيل عملية التنمية الاقتصادية، وهذا يؤدي بنا إلى صياغة جملة من الفرضيات هي كالآتي:

الفرضية الأولى:

عدم وضوح سياسة التعليم العالي اتجاه البحث العلمي في الجزائر يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثانية

غياب إستراتيجية واضحة بين مخابر البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية يؤثر في التنمية الاقتصادية.

الفرضية الثالثة:

نقص الإمكانيات المالية والمادية يؤثر على الإنتاج العلمي وعلى عملية التنمية الاقتصادية.

الفرضية الرابعة:

نمط إدارة وتسيير المخابر الحالي لا يسمح بتنفيذ مشاريع البحث العلمي.

فكل المتغيرات التي تطرقنا إليها تؤثر بشكل ملحوظ في عملية البحث العلمي والتنمية الاقتصادية واستخدمنا لهذه المفاهيم والمتغيرات يساهم ولو بشكل قليل في تحليل وطرح هذه الدراسة بغية إيجاد الحلول والاقتراحات المناسبة.

1-5- تحديد المفاهيم والمصطلحات:

المقصود "بالمفاهيم أراء وأفكارا ومجموعة معتقدات حول شيء معين، أو أسماء تطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الأسماء التي تطلق على الصنف نفسه"[8] والمفاهيم المستخدمة لا تتطابق تماما مع الواقع لأن علم الاجتماع يكون عن طريق البناء.

كما أن الأنماط هي خليط من العلاقات المجردة والمعطيات التاريخية لأبسط العلاقات بين أهداف الفاعلين والتزاماتهم ومواردهم وانسجام هذه العلاقات الأولية داخل تراكيب متحققة فعليا.[9] والمفاهيم المستخدمة من طرف الباحث تعتبر بمثابة بناءا تجريديا يهدف لفهم وإدراك الواقع، فهي لا تشمل جميع مظاهره وإنما تلك التي تعبر عن أهمها من وجهة نظر الباحث [10].

والمفهوم أيضا يعتبر " لفظ عام يعبر عن مجموعة متجانسة من الأشياء وهو تجريد للواقع بما يسمح لنا بأن نعبر عن هذا الواقع من خلاله"[11].

والباحث في مجال العلوم الاجتماعية يحدد نمطا يتماشي مع نوع التعريفات الذي يسمح بمتابعة البحث بطريقة معمقة وانطلاقا من الملاحظة وكذلك بالنسبة إلى تحديد "المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة وتحديدها بشكل دقيق حتى يمكن إدراك المعاني والأفكار التي يريد الباحث التعبير عنها دون شعور القارئ بالغموض في في فهم عناصر الموضوع" [12].

ولا بد على الطالبة ضبط المفاهيم التي تعتبر أساسية لهذه الدراسة بغية فهم الأسباب والدوافع الحقيقية لعرض هذه الأطروحة ومن بين المفاهيم التي يتم عرضها هي كالآتي:

1-5-1-مفهوم البحث العلمي:

لقد تطرق العديد من الباحثين إلى هذا المفهوم فهو "التقصي المنظم بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة بالوقائع العلمية قصد التأكد من صحتها وتعديلها وإضافة الجديد لها".[7]

وعرف أيضا على أنه "محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشاكل التي تواجهها الإنسانية وتثير قلق وحيرة الإنسان"[13] وأشار البعض إلى "اعتباره السعي المنظم الهادف إلى زيادة نطاق المعارف الحالية أو هو الاجراءات الرتيبة والمنظمة الملتزمة لغرض كسب المعارف"[14].

وحددت اليونسكو امتداد البحث العلمي في إطار التعليم العالي والأبحاث المبتكرة في مجال العلم والتكنولوجيا، الهندسة، والعلوم الاجتماعية و التربية التي تستدعي وتستوجب على استقصاء معمق نقدي صارم، وتختلف التقنيات والمناهج المعتمدة حسب طبيعة وشروط المشاكل المطروحة.

كما أن البحث العلمي يهدف "إلى حل هذه المشاكل وإذا تم التخطيط له في إطار مؤسساتي فهو يركز على بنية تحتيّة"[15] وللبحث العلمي جملة من الأهداف فمن بينها "إيجاد تفسيرات لظواهر اجتماعية غامضة أو يهدف إلى توضيح حقائق لم تفهم بصورة دقيقة"[16].

وسوف نتطرق أكثر إلى هذا المفهوم من خلال الفصول القادمة باعتباره أساس هذه الدراسة وكذلك أهميته بالنسبة للمجتمع فهو العمود الفقري لعملية التنمية.

1-5-2-مفهوم الجامعة:

لا يقل مفهوم الجامعة عن مفهوم البحث العلمي فهي "التجمع الذي يضم أقوى الأسر نفوذا في مجال السياسة من أجل ممارسة السلطة" [17] وللجامعة أدوار كثيرة تقوم بها لأنها "شبكة من المراكز والأدوار التي تقوم بين الأساتذة والطلبة حتى يتم اكتساب المعايير التي تحددها لهم أدوارهم في الحياة الاجتماعية".[18]

والجامعة هي "نسق يعبر عن مجموع مرتكز على الأفعال وردود الأفعال مفتوحا على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، حيث تتلقى احتياجات تجيب عليها وهي أيضا نسق منظم ذاتيا، يستفيد في إطار حدوده بنوع من الاستقلالية والتواصل الخاضع لتعريف العناصر المكونة له [19].

نستنتج من الآراء السابقة أهمية الجامعة، وهذا ليس في مجال التدريس والبحث العلمي فحسب بل التأكيد على أهمية الجامعة ودورها الحقيقي في خدمة المجتمع ومتطلباته المختلفة، وإخراج كوادر فعالة تفيد مؤسساته المتنوعة.

ولكي تقوم الجامعة بدور أفضل في خدمة المجتمع فلا بد لها من وضع تصور ورؤية واضحة المعالم حول كيفية تلبية حاجات الأفراد والمجتمع والتفكير في البرامج البحثية والمشاريع ذات القيمة النظرية والتطبيقية التي تؤدي إلى التقدم والرقي في جميع الميادين.

1-5-3- مفهوم التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف لهذا المصطلح ومن أهمها أنها "عملية تتضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة من الزمن على ألا يصاحب ذلك التدهور في توزيع الدخل أو الزيادة في مستوى الفقر في المجتمع"20.

وتعرف أيضا "بأنها تنطوي في أبلغ صورها على إحداث نوع من التغيير في المجتمع الذي تتوجه إليه وبالطبع فهذا التغيير من الممكن أن يكون ماديا يسعى إلى رفع المستوى الاقتصادي والتكنولوجي لذات المجتمع وقد يكون معنويا يستهدف تغيير اتجاهات الناس وتقاليدهم وميولهم" [21].

وبالتالي فهي "العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي" [22].

وتعتبر التنمية الاقتصادية العملية التي يتم عن طريقها إحداث تغيير متكامل ومقصود متعلق بالمجتمعات المحلية عن طريق إقامة المشاريع التي تخدم مختلف القطاعات قصد التطور والتقدم، وهناك من ينظر إليها على أنها "طراز التعبير القانوني الذي عرف القوة الإيديولوجية التي نعرفها وهي توحي بأن النظام العالمي الجديد يفرض على جمعية الأمم انقساما طبقيا، والمواجهة بين التنمية والتخلف توحي بعملية نشوئية ذات خط مستقيم".[9]

1-5-4- مفهوم النمط:

هو الطريقة أو المذهب والنوع من الشيء ويقال هذا من نمط هذا [23] وتطرقت الطالبة لتحديد هذا المفهوم، نظرا لاستخدامه في الفرضية الرابعة وأهميته للمبحوثين خاصة ونحن نتحدث عن نوع الإدارة ومدى مساهمتها في تسهيل وإنجاح البحث أما التفعيل هو توضيح العلاقة الموجودة بين البحث والاقتصاد .

1-5-5- مفهوم الإستراتيجية:

المقصود بها بالانجليزية (strategy) وهي خطط أو طرق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتمادا على التخصصات والإجراءات الأمنية في استخدام الوسائل المتوفرة في المدى القصير.[20] كما أنها هي "مجموعة من الوسائل التي تستخدم لإدراك وتحقيق الوصول إلى غرض محدد" [24].

ومفهوم إستراتيجية اشتق من كلمة استراتيجوس التي كانت ترمز إلى قائد قبيلة من القبائل العشر الممثلة في جيش أثينا [25].

وعموما هي الطرق والخطط الدقيقة المستخدمة لتحقيق أهداف معينة في فترة زمنية محددة، واستخدام هذا المصطلح في هذه الدراسة هو توضيح العلاقة بين المؤسسات الاقتصادية والمخابر، فإذا وجدت إستراتيجية بين هذين المفهومين فهناك أهداف واضحة تحقق سواء على المدى الطويل أو القصير.

1-5-6- مفهوم المخبر:

المخبر هو "إدراك الشيء بالاختبار لا بالنظر"23، ويعرف أيضا على أنه "المكان الذي يتم فيه إجراء اختبارات وتجارب علمية هذا من المفهوم العلمي، كذلك هو المكان الذي يتم فيه تفجير الطاقات الكامنة والقيام بكل ما هو متاح يهدف إلى تنمية مهارات البحث العلمي وتنمية القدرة على حل المشاكل المختلفة عن طريق استخدام الطريقة العلمية لتخطيط الأبحاث وتنفيذها".[26]

ويعتبر "منشأة تخول إمكانية إجراء الاختبارات والقياسات تحت ظروف معيارية يمكن التحكم بها ويسمى أيضا بمعمل ويتواجد عادة في المنشآت العلمية كالمعاهد والجامعات وهدفه البحث العلمي"[27].

فهو جزء كبير من هذه الدراسة خاصة يمثل عينة الطالبة بالدرجة الأولى، لأنه المكان الذي به عدد الباحثين المختصين فكل منهم له دور داخل هذا البناء، ومهما اختلف هذا التخصص فإن الغاية واحدة تتمثل في تحسين الأبحاث والوصول إلى إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها الفرد بالدرجة الأولى ومؤسسات المجتمع المختلفة بالدرجة الثانية.

1-6- الاقتراب النظري:

يعتبر الاقتراب النظري في العلوم الاجتماعية الدعامة الأساسية التي يسلكها الباحث بغية الوصول إلى النتائج واستخدامها لحل مختلف المشاكل التي يعيشها الفرد والجماعة، واستعمالها يختلف باختلاف المواضيع لأن كل موضوع يحتاج إلى مقاربة خاصة به وتعد "النظرية مجموعة من المقترحات التي تشكل نظاما" [9] فهي المجال الذي يمد الباحث بأدوات البحث الميداني حيث تساعده في اختيار المفاهيم وإعداد الملاحظة فتصبح بذلك منبعا للتساؤلات المرتبطة بالإجابات التي يبحث عنها الدارس للمشكلات الاجتماعية،

فالاختيار النظري ليس بالسهل فهو "خطوة منهجية تساعد الباحث على إعادة صياغة أو تحديد إشكالية الدراسة وكذا إعداد الفرضيات التي تمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة" [10].

وتعتبر النظرية أيضا "الإطار الفكري الذي يفسر مجموعة من الفروض العلمية" [28] وكل دراسة بحاجة إلى توظيف أو الانطلاق من نظرية أو مجموعة من النظريات المختلفة حسب الموضوع المتناول إذاً هي عبارة عن إطار فكري يفسر مجموعة من الفروض العلمية.

وقد اعتمدت الطالبة في هذه الدراسة على النظرية البنائية الوظيفية، حيث تنطلق من الجامعة ككل من حيث البناء والوظيفة وهذا الكل ينقسم إلى عدة مؤسسات من بينها المخابر التي تعد العينة التي سوف نتطرق إليها فيما بعد، وتعتبر هذه المؤسسات البحثية عناصر تعمل فيما بينها وبداخلها يوجد أفراد يقومون بوظائف مختلفة لاستمرار الكل والمتمثل في البناء ألا وهو الجامعة. لأنها جزء من الوزارة الوصية. وكما نعلم أنه لكل دراسة سوسيولوجية إطار نظري تعتمد عليه محاولة في ذلك تحقيق الاقتراب النظري حتى نفسر الظاهرة المدروسة والتي تتمثل في دور البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية، لأن البنيوية تفسر المجتمع والظاهرة الاجتماعية وفقا للأجزاء والعوامل المفردة التي يتكون منها البناء الاجتماعي بعيدا عن وظائف هذه الأجزاء والنتائج المتمخضة عن وجودها غير أن الوظيفة تفسر الظاهرة الاجتماعية تفسيرا يأخذ بعين الاعتبار نتائج وجودها وفعاليتها بعيدا عن بنائها والأجزاء التي تتكون منها.

وتعترف النظرية البنائية الوظيفية أن لكل مجتمع أو مؤسسة أو منظمة بناء وهذا الأخير يتحلل إلى أجزاء وعناصر تكوينية ولكل جزء أو عنصر وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع أو المؤسسة أو المنظمة، والبنائية الوظيفية هي نظرية تفسيرية في علم الاجتماع وتعني البناء الاجتماعي هو ذلك الكل المترابط والمتكون من مجموعة العناصر والأنساق التي تربطها جملة من العلاقات المتبادلة حيث أنه لكل عنصر أو نسقف أو وظيفة يؤديها، وأي خلل يصيب عنصرا أو نسقا معينا يؤدي إلى حدوث خلل في البناء الكلي من حيث تركيبته الوظيفية [29].

وبالفعل فقد أشارت البنائية الوظيفية إلى فكرة تماسك المؤسسات الاجتماعية وهذا طبعا من أجل "انسجامها حتى تتمكن من تحسين أدائها الوظيفي ويستطيع كل نسق القيام بعملياته الاجتماعية على ضوء بنائه الداخلي الذي يوجد فيه سواء أكان بنية مادية أو بنية اجتماعية".[30] فكل الفرضيات المطروحة متعلقة بمخابر البحث كبناء واضح المعالم داخل البناء الكلي المتمثل في الجامعة كمؤسسة قائمة بذاتها فهي جزء هام من المجتمع، وحتى تعمل هذه المخابر بشكل سليم فلا بد من تحقيق جملة من الوسائل التي عرضتها الطالبة على شكل فروض والمتمثلة في وضوح سياسة التعليم ووجود إستراتيجية واضحة إضافة إلى توفير الإمكانيات المادية وتسيير إداري شفاف بعيد عن العراقيل الإدارية.

فمن خلال دراستنا لا يمكن الحديث عن البحث العلمي دون التطرق إلى الجامعة وهذا يجرنا للحديث عن المخابر التي تمثل بالطبع واقع البحث العلمي والباحث في المجتمع الجزائري، وكيف يمكننا التطرق إلى وظائفها ووظائف العامل بها بدون تناول البناء كما يقول تالكوت بارسونز "لا بناء بدون وظائف ولا وظائف بدون بناء اجتماعي".

وهذا يدل أيضا على وجود علاقة جوهرية ومتفاعلة بين البناء والوظيفة كما أنه "لنفس العناصر مجموعة من الوظائف يمكن أن تقوم مجموعة من العناصر بنفس الوظيفة داخل نفس البناء" [30].

فوظائف المخابر ليس بالهين، باعتبارها تقوم بوضع خطط ومشاريع علمية حسب التخصص إضافة إلى تكوين وتأطير الباحثين في الماجستير والدكتوراه ويمكن اعتبار المخابر كما يلي:

– تتكون هذه المخابر مهما يكن غرضها وحجمها من عناصر وأجزاء ووحدات مختلفة بعضها عن بعض وعلى الرغم من اختلافها إلا أنها مترابطة ومتساندة ومتجاوبة وحداتها مع الأخرى سواء داخل المخبر الواحد فهناك تفاعل بين الباحثين أو فرق البحث أو خارج المخابر (علاقة مخبر مع مخبر آخر داخل الجامعة الواحدة أو مع مختلف الجامعات) أو مع مؤسسات اقتصادية تنموية.

– هذه المخابر تنتمي إلى البناء الكلي والمتمثل في الجامعة وهي جزء من المجتمع.

– هذه المخابر يمكن تحليلها تحليلا بنيويا وظيفيا إلى أجزاء وعناصر أولية، أي هذه المخابر تتكون من أجزاء وعناصر لكل منها وظائف مختلفة تقوم بها.

– كل تغيير على هذه المخابر يطرأ على أحد العناصر الممثلة له سواء كانت مادية أو معنوية وهذا طبعا ينعكس على بقية الأجزاء المكونة للمخبر وبالتالي هذا ما يسمى بالتغير الاجتماعي، فالتعليم العالي في الجزائر طرأت عليه تغيرات وتعديلات مختلفة وهذا بالطبع أثر على المراحل التعليمية المختلفة من الطور الابتدائي إلى الطور الثانوي.

– وظائف المخابر مختلفة فعلى الرغم من الاختلاف فهناك تكامل واضح، فوظيفة مدير المخبر أو الباحث تختلف عن الطالب ولكن وظائف كل منهما تكمل بعضها البعض وهذا حسب ما لاحظته الطالبة.

لأن الباحث لا يستطيع أن يؤدي وظيفته العلمية دون أن يكون هناك طلبة علم ومعرفة، لذا فالاختلاف والتفاضل في المخابر هو شيء وظيفي للتماسك والتكافل الاجتماعي داخل هذه المؤسسات البحثية.

– إن الوظائف التي تقوم بها المخابر هي من أجل إشباع حاجات الأفراد، أو المؤسسات العلمية كالجامعة، وأيضا المؤسسات التنموية لأن بحث نظري مجرد لا يخدم المجتمع إلا بعد تطبيق نتائجه على أرض الواقع.

– الوظائف التي تؤديها المخابر، قد تكون وظائف ظاهرة أو كامنة أو وظائف بناءة أو وظائف هدامة.

– نجد داخل المخابر، أربع فرق بحث ويحكمهم نظام قيمي أو معياري يسير هذه المخابر، فهو الذي يقسم العمل على الأفراد ويحدد واجبات كل باحث وحقوقه كما يحدد أساليب اتصاله وتفاعله مع الآخرين بالإضافة إلى تحديد ماهية الأفعال التي يكافئ أو يعاقب عليها.

فمن خلال النظرية البنائية الوظيفية، التي تعتمد على نظام اتصال أو علاقات إنسانية تمرر عن طريق المعلومات من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي كمؤسسة تصدر القرارات والمراسيم إلى المخابر مختلفة التخصصات المتواجدة في معظم الجامعات الجزائرية، خاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبح من الضروري ربط هذه المخابر مع شريك اقتصادي حتى تكون النتائج العلمية فعالة، لأن العمل في المخابر يكون مقصودا باعتبار الفعل الذي يقوم به الباحث "يعدل ويغير نوعا ما المحيط المادي أو الاجتماعي"[31].

وهناك ارتباط وثيق بين هذا الموضوع ونظرية التغير الاجتماعي باعتبارها نظرية ثانية يمكن توظيفها، لأن التغيرات التي حدثت شملت كل القطاعات بدون استثناء، فالتغير الاجتماعي يحدث داخل مجموعات مختلفة لأن الحياة الاجتماعية هي نسيج من الوظائف والأفعال المتداخلة فيما بينها ذات أهداف معينة، خاصة في ظل العولمة والتغيرات التي أثرت على الجامعة الجزائرية، ولو نظرنا إلى الفعل الذي

يقوم به الباحث داخل المخابر والجامعة ككل "هو فعل عقلاني منسوب إلى هدف حيث يفترض أن يصل إلى عرض الأحداث والعلاقات السببية أو إلى تفسير شامل وفعال". [32]

فالهدف من هذه الأبحاث الوصول إلى نتائج دقيقة وفعالة تساهم في عملية التنمية وإشباع رغبات الأفراد والجماعة، وتجمع الباحثين داخل المخابر العلمية المختلفة التخصصات من أجل "حماية مصالحهم ومثلهم العليا أو تصوراتهم الفكرية الخاصة"[33].

وهناك علاقات مختلفة بين الباحثين حيث يصبح التفاعل "اتصالا بفضل استعمال أنظمة رمزية" [34] والمخابر تشكل نسقا متكاملا وهذا متمثل في العلاقة الواضحة بينها وبين المحيط سواء داخل الجامعة أو خارجها فهذه المؤسسات لا تعمل بمعزل عن المجتمع.

ولا ننسى التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري ومدى أثره على مختلف الميادين، لأن الدور الذي يلعبه البناء الفرعي في البناء الكلي والمتمثل في المجتمع، والتغير يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية في وضع اجتماعي ما طرأ عليه تغير معين خلال مدة زمنية محددة، ولا يمكن التطرق إلى الموضوع دون مراعاة التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري التي تعد أمرا حتميا وطبيعيا بالنسبة لكل المجتمعات الإنسانية ومنها مجتمعنا الذي نعيش فيه لأن التغير الاجتماعي هو بالضرورة ظاهرة اجتماعية وهو كل تحول ملحوظ في الزمن الذي يؤثر بطريقة دائمة ومستمرة فبنية ووظيفة النظام الاجتماعي لجماعة معينة والتغير أمر حتمي على أي فرد وعلى أي مجتمع، فبالنسبة للمخابر في الجزائر فهي حديثة البناء بحيث لم تكن موجودة فيما مضى فظهورها كان نتيجة تغيرات طرأت على المجتمع الجزائري بصفة عامة وعلى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بصفة خاصة، لأنه لا يمكن عزل التغيرات من حيث الزمان والمكان لأنها تحدث في سلسلة متعاقبة.

غير أن هذا التحول يستلزم "التحول الكلي لكل نسق الفعل" [35] وتعتبر المعرفة عصب المجتمع لأن " البشرية تساهم في النمو الاقتصادي" [36] والبحث العلمي هو جزء من المعرفة فهي "المحرك الاقتصادي وخلق الثروة".[37]

وعموما لا يمكن أن نفصل هذه المخابر عن المجتمع فهي جزء منه، وهذا نظرا للوظائف التي تؤديها فهي تساهم في عملية البحث العلمي من حيث تكوين الباحثين وتطوير المشاريع العلمية من جهة وتساهم في عملية التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، والشكل التالي يوضح كيفية توظيف الطالبة للنظريتين:

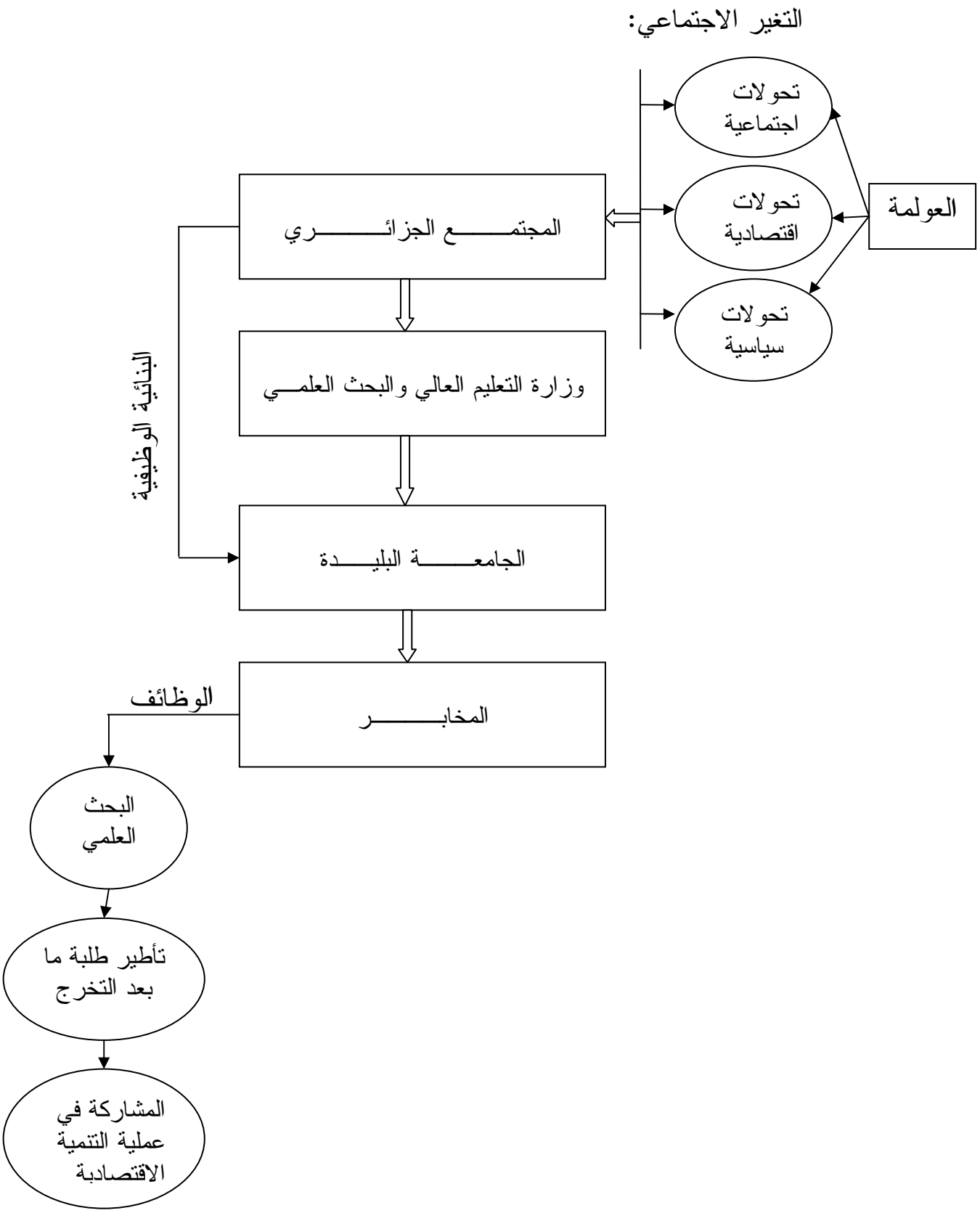

شكل رقم 01: يمثل طريقة توظيف النظرية في الدراسة.

1-7- الأسس المنهجية للدراسة:

تتمثل المقاربة المنهجية في تحديد المجالات المتعلقة بهذه الدراسة، وكذلك مجموعة من المناهج المعتمدة إضافة إلى جملة من التقنيات المستعملة في عملية التحليل لأنها "مجموعة من الاجراءات الفكرية من أجل الوصول إلى الحقائق التي يتبعها الباحث"[38] وتشكل المنهجية العمود الفقري لأي دراسة كانت وأحد أهم قضايا البحث العلمي لأنها الآلية التي تحدد جميع الخطوات العلمية الهامة التي يجب إتباعها عند تنفيذ البحوث والدراسات العلمية، وتشمل المقاربة المنهجية : على المناهج المستخدمة، مجالات الدراسة إضافة إلى التقنيات والأدوات المستعملة بحيث الكل يتكامل لإيجاد النتائج التي تخدم الطلبة والباحثين فيما بعد.

1-7-1- المناهج المستخدمة:

من المسلمات التي تنطبق على الجانب المنهجي أن طبيعة الموضوع المتناول هو الذي يحدد نوع المنهج المعمول به وصولا إلي ما ينبغي التزامنا بالخطة المحددة للبحث، واستخدامنا لمناهج مختلفة يساهم في تحليل وتفسير هذا الطرح السوسيولوجي لموضوع "البحث العلمي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية" وعلى الباحث أيضا "أن يختار مجموعة معينة من هذه المناهج التي تكون متكاملة فيما بينها لأن المنهج هو وسيلة محددة توصل إلى غاية معينة" [39]، وقد استعملت الطالبة مجموعة من المناهج متمثلة فيما يلي :

1-7-1-1-المنهج الوصفي التحليلي:

يعتبر المنهج الوصفي التحليلي من أبرز المناهج المستخدمة دون الاستغناء عن بقية المناهج الأخرى المكملة، مثل المقاربة التاريخية، ومنهج دراسة حالة ولا يخلو أي بحث من طريقة منهجية فهو طريقة علمية يستعملها الباحث في دراسة وتتبع ظاهرة تتحدد أبعادها شكل شامل ثم وصفها وصفا دقيقا إلى أن نصل إلى نتائج معينة تتلاءم مع طرح التساؤلات في الإشكالية فهو عبارة "عن طريقة العمل التي يتبعها الباحث لمحاولة إيجاد حلول المشكلات التي تواجهنا" [40] واستخدام الطالبة لهذا النوع من المناهج لأنه "من أهم طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض علمية محددة لوضعية اجتماعية"[41].

فهو يصف لنا الظاهرة المراد دراستها وكذلك يقوم بتحليلها وهذا يقوم إلا عن طريق خطة بحث مضبوطة تبدأ بجمع البيانات المختلفة حول هذا الموضوع وتنظيمها تنظيما دقيقا وتنتهي بتحليلها وتفسيرها بحيث يفرض "المنهج الوصفي التحليلي إتباع الطريقة الأنثريولوجية في البحث الميداني" [42] ومن الأسباب التي أدت إلى استخدام هذا النوع من المناهج:

- يصف موضوع البحث العلمي.
- يحدد المحاور التي انطلقت منها الطالبة.
- يصف وضع البحث العلمي في الجزائر.
- يحدد وضعية المخابر في الجزائر من حيث النشأة القانونية والوظائف التي تقوم بها.
- يحلل مؤسسات البحث العلمي برؤية سوسيولوجية.

غير أن موضوع الدراسة يبقى خصبا ويمكن إدراج هذا البحث ضمن مجموعة الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف الظاهرة في حدود ما توفر من معطيات تخدم الموضوع.

1-7-1-2- المقاربة التاريخية:

إن أي دراسة تحتاج مقاربة تاريخية حتى نبني واقع ومستقبل هذه الدراسة في ظل متغيرات حدثت في هذه الفترة فالمقاربة التاريخية "هي استرداد الماضي مهما كانت هذه الآثار وهو المنهج المستخدم في العلوم الاجتماعية". [43]

واستخدمت هذه المقاربة عن طريق الرجوع إلى تاريخ نشأة الجامعات في الجزائر، ومراحل تاريخ تكوين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وصولا إلى مخابر البحث المتواجدة حاليا، ولا ننسى تاريخ التعليم في الجزائر بدءا بالعهد العثماني والعهد الاستعماري وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال و"المنهج التاريخي لا يستعمل في دراسة المجتمعات المحلية والكبيرة من حيث أصولها التاريخية ومساراتها التحولية والمراحل الحضارية التي تمر بها وأهدافها الغائبة ذات المستقبلية، بل يدرس أيضا الظواهر والمؤسسات والعمليات الاجتماعية دراسة تاريخية تتبع أصولها الاجتماعية وتطوراتها التاريخية ومساراتها الغائبة" [44]

فالمقاربة التاريخية لا بد منها باعتبارها تمهيدا لأي دراسة مهمة تحمل نتائج الواقع واحتمالات وتوقعات مستقبلية مفادها تحاشي الوقوع في مختلف المشاكل والأزمات التي تواجه المجتمع الجزائري.

1-7-1-3- المنهج الإحصائي:

استخدم هذا المنهج من خلال جمع المعطيات والنسب المئوية حول الموضوع المتمثل في البحث العلمي في الجزائر ومدى مساهمته في العملية التنموية باعتباره "مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا بغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو في الغالب غير واضحة" [45].

فاستخدام الباحث لنسب المئوية والمعطيات الإحصائية من جداول وأشكال يوضح الهدف الحقيقي من البحث ويكون قريبا من الموضوعية والنتائج الدقيقة واستخدم هذا المنهج من اجل :

- جمع البيانات الإحصائية عن الموضوع كعدد الجامعات والمخابر.
- إظهار نسب مئوية تتمثل في الإنفاق على البحث العلمي وغيرها من الإحصائيات.
- استخدام مختلف الجداول سواء كان في الجانب النظري أو الميداني.
- استعمال الأشكال الهندسية لتوضيح المعطيات أكثر.
- عرض البيانات وتمثيلها بشكل منظم.
- تحليل البيانات.
- التطرق إلى البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المتعلقة بالنتائج.

1-7-1-4- منهج دراسة حالة:

يعتبر هذا المنهج "من أهم المناهج البحثية التي تستعمل في حقول علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية حيث يهدف إلى دراسة قضية أو مشكلة تتعلق بفرد واحد وجماعة واحدة".[46]

فالطالبة استخدمت هذا المنهج لأنه دراسة معمقة مع تحليل كل عامل من العوامل المؤثرة والاهتمام بكل شيء عن الحالة المدروسة [47]، ويهدف هذا المنهج "إلى التعرف على وضعية واحدة معينة وبطريقة تفصيلية دقيقة". [48]

والحالة المتطرق إليها هي جامعة سعد دحلب بالبليدة وكل المخابر التي تنتمي إليها مستخدمين في ذلك المقابلة المتعلقة بمدراء المخابر من جهة إضافة إلى الاستبيان المقدم إلى الباحثين المتواجدين في مختلف المخابر المتواجدة بهذه الجامعة.

والهدف كان دراسة هذه المخابر لأنها تعكس بالفعل وضع البحث العلمي في الجزائر. وواقع الباحث الجزائري، ومن الأسباب التي أدت إلى استخدام الطالبة إلى هذا النوع من المنهج هو:

-إن جامعة البليدة –سعد دحلب- تضم تخصصات متنوعة (علوم تقنية- علوم الطبيعة والحياة- علوم اقتصادية- آداب وعلوم اجتماعية).

- تضم جامعة –سعد دحلب- البليدة واحد وعشرون (21) مخبر.

- تضم أيضا 10557 أستاذا من بينهم 600 أستاذ باحث ينتمون إلى مختلف المخابر.

- هناك تجربة في هذا المجال خاصة وأن بعض المخابر بهذه الجامعة تأسست مند سنة 2000.

وما يمكن قوله أن هذا المنهج يتماشى مع جملة من التقنيات التي سوف نتطرق إليها لاحقا.

1-7-2-مجالات الدراسة:

ترتكز الدراسات في العلوم الاجتماعية على الجانب الميداني فعن طريقها نتأكد من الفرضيات المطروحة في الإشكالية وكان مجال الدراسة كالآتي:

1-7-2-1- مرحلة الدراسة الاستطلاعية:

وقد قمنا باستطلاع مجال دراستنا والتعرف عليه من خلال القيام بقراءات استطلاعية عديدة لكل ما يمت بصلة لموضوع دراستنا من كتب ومجلات ودوريات والاتصال بالمكتبات من أجل توفير المعطيات والمراجع التي تخدم الموضوع ثم قمنا بعدها بطرح الإشكالية والفرضيات لتأتي بعدها مرحلة الاتصال بالميدان وذلك بغرض التحقق من التساؤلات المطروحة والفرضيات وقد وزعت عشر استمارات على الباحثين، إضافة إلى القيام بمقابلات استطلاعية على ثلاث مدراء فقط خلال دليل مقابلة أولي تضمن 20 سؤالا في البداية، وقد تمت هذه المرحلة خلال شهر مارس 2009.

وتمكنت الطالبة من خلال هذه المرحلة ضبط بعض المتغيرات المتعلقة بالاستمارة الخاصة بالباحثين والمقابلة المتعلقة بالمسؤولين عن المخابر العلمية.

1-7-2-2- مرحلة الدراسة الميدانية:

إن الدراسة الميدانية تزودنا بالمعطيات الواقعية التي ترشدنا لاختيار وسائل إصلاح المجتمع وتنميته وأن الوقوف على ظواهر السوية والمرضية بشكل يبعث عن الارتياح لا يتم إلا بالاعتماد على المنهج العلمي الواضح [49].

ومادام الموضوع مرتبط بالبحث العلمي فكان مجال الدراسة كالآتي:

1- المجال المكاني:

لكل دراسة اجتماعية مكان تجري فيه، وقد تم إجراء هذه الدراسة في مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي بالجزائر، والمتمثلة في جامعة سعد دحلب بالبليدة والمتواجدة بشمال المدينة، حيث فتحت الجامعة أبوابها سنة 1981 وتشمل على واحد وعشرون (21) مخبر، ومن الأسباب التي دفعت الطالبة لاختيار هذه الجامعة:

1-قرب الجامعة من مقر سكن الطالبة.

2- تنوع التخصصات الموجودة بها.

3- وجود عدد هائل من الأساتذة والباحثين في الماجستير والدكتوراه .

وكان الاختيار مقصودا، لأن جامعة سعد دحلب –البليدة- تعد من أكبر الجامعات الجزائرية مساحتا واحتواءها أيضا على عدد كبير من الطلبة وعدد لا بأس به من الأساتذة ينتمون إلى مختلف التخصصات.

2- المجال البشري:

يسمى هذا المجال بوحدة المعاينة التي يمرر على المبحوثين الاستمارة أو مقابلتهم، لأنه ليس من المعقول أن نسأل كل أعضاء المجتمع ولقد اعتمد في هذه الدراسة على استجواب الباحثين الذين ينتمون إلى المخابر إضافة إلى مقابلة مدراء ها التي تنطبق عليهم المواصفات التي سوف نذكرها في العينة المستخدمة باعتبار أن الموضوع يندرج تحت إطار "أهمية البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية ويعتبر هذا المجال هاما بالنسبة لأي دراسة اجتماعية فهو أساس البحث الميداني فلا نستطيع التوصل إلى النتائج المرجوة دون وجود العنصر البشري فالفرد هو جوهر الدراسة الاجتماعية ولا ننسى أهمية الجماعة ومدى تفاعلها مع مختلف التغيرات.

3- المجال الزمني:

إن أي بحث علمي يستغرق مدة زمنية لإنهاءه وهذا حسب الإمكانيات المادية وتوفير المراجع اللازمة. فبدأت هذه الدراسة من خلال القراءات الأولية التي ساعدتنا في بناء الجانب النظري ودامت أكثر من أربع سنوات وهذا راجع لبعض الصعوبات التي سوف نتطرق إليها لاحقا.

1-7-3- العينة ومواصفاتها:

1-7-3-1- كيفية اختيار العينة:

الدراسات الإنسانية المتصلة بالقيم الخاصة بالأفراد تساهم في حل بعض المشاكل التي يعاني منها المجتمع، غير أنها عينة صغيرة ممثلة لمجتمع البحث تكفي لغرض البحث عندما يكون مجتمع البحث متجانسا، بحيث لا يمكن إجراء مسحا شاملا لمجتمع البحث المتمثل في جميع المخابر المتواجدة في الجامعة الجزائرية، كما أن عدد الباحثين المتواجدين بها كبير لذا اكتفينا بجامعة سعد دحلب وهذا حسب العينة المستعملة فهي "جزءا وشريحة من المجتمع تتضمن خصائص المجتمع الأصلي ممثلة لجميع أفراد المجتمع تمثيلا صحيحا"[50].

ونظرا لاختيار الطالبة المقصود لأفراد العينة اندرجت ضمن العينة المقصودة التي "يتعمد الباحث أن يكون من وحدات معينة لاعتقاده أنها تمثل المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا"[51].

اختيار العينة هي عملية انتقاء وحدات من المجتمع بغية تمثله تمثيل صحيحا، بحيث عندما ندرسها نستطيع أن نعمم نتائج دراستنا على المجتمع الذي اخترناها منه، وتستخدم العينة المقصودة من أجل تضمين مواضيع محددة ، ولذلك ربما يضحي بمسألة تمثيل العينة من أجل ذلك الهدف قد تكون العينة القصدية هي الحل الوحيد الممكن في حالة عدم وجود إطار للعينة الذي يعني قائمة بأسماء وحدات مجتمع الدراسة التي يجري منها اختيار أفرادها.

وفي هذا النوع من العينة يتم استخدام المفردات بطريقة محكمة لا مجال لها للصدفة بل تقوم الطالبة باقتناء المفردات الممثلة وهذا لإدراكها المسبق ومعرفتها الجيدة لمجتمع البحث ولعناصره الهامة.

هذه الطريقة تشمل على اختيار الأفراد أو المؤسسات بطريقة مقصودة وقمنا بحصرها بجامعة سعد دحلب –البليدة– ولا ننسى تطبيق دراسة حالة كمنهج مستخدمين في ذلك جملة من التقنيات التي تخدم الموضوع والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم 01: يمثل عدد الباحثين والمخابر حسب التخصص

التخصص	إسم المخبر	عدد الباحثين
علوم تقنية	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	31
	معالجة الاشارة والصور	31
	معالجة السطوح والمواد	16
	الهياكل	18
	التحليل الوظيفي، الأساليب الكيميائية	18
	هندسة المواد والهندسة المدنية	23
	التطبيقات الطاقويةة للهيدروجين	20
	الهندسة الكيمياوية	35
	الدراسات والبحوث الجيو تقنية	23
	علم الطيران	24
العلوم	كيمياء، فيزياء، الجزيئات والجزيئات الكبرى	21
	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	18
	تطوير الأنظمة المعلوماتية	21
	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الاشعاع المادي	16
	النمذجة وتطويرخوارز ميات البحث العلمي	16
علوم زراعية وبيطرية	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	19
	مخبر النباتات الطبيعية والعطرية.	22
	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	36
آداب وعلوم اجتماعية	اللغة العربية وأدابها	27
	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	15
علوم التسيير والاقتصاد	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	17
المجموع	**21 مخبر**	**467**

والملاحظ من خلال هذا الجدول الذي يضم كل المخابر بمختلف التخصصات كل عدد الباحثين الدين يعملون بصفة دائمة وهم موزعون على مختلف التخصصات المتواجدة بجامعة البليدة.

1-7-3-2- مواصفات العينة:

1-7-3-2-1- طريقة اختيار العينة

طريقة اختيار العينة تختلف باختلاف الموضوع، وتعتبر مرحلة هامة في البحث الميداني وتتوقف نتائجه على صحتها، أما بالنسبة لهذه الدراسة فعينة البحث تتكون من أساتذة باحثين ومدراء هذه المخابر وقد تم سحب أفراد العينة بطريقة مقصودة، حيث أخذنا من كل مخبر ست (06) باحثين يعملون بطريقة دائمة في المخبر من المجموع الكلي للباحثين والمقدر عددهم بـــ 467 باحث يعمل بـــ (21) مخبر وعند أخذنا ست باحثين من كل مخبر فأصبح لدينا عدد العينة (126) باحث يمثلون المجموع الكلي وكان ذلك

بشكل مقصود، إضافة إلى استجواب مدراء المخابر المتواجدين بجامعة البليدة طبعا باستخدام المقابلة التي جرت مع الطالبة.

1-7-3-2-2-مواصفات أفراد العينة الخاصة بالباحثين

- التخصص: أي ينتمي الباحث إلى أحد التخصصات المتواجدة بجامعة البليدة.

- أن ينتمي الباحث إلى أحد المخابر المتواجدة بجامعة سعد دحلب بالبليدة.

-الجنسين معا.

-العمل بصفة دائمة بهده المخابر.

1-7-3-2-3-مواصفات أفراد العينة الخاصة بمدراء المخابر:

- أن يكون المبحوث مدير مخبر ينتمي لأحد المخابر المتواجدة بجامعة سعد دحلب بالبليدة.

- الجنسين معا.

كان الهدف من اختيار هذه العينة لتنوعها من حيث الجنس والتخصص والأقدمية إضافة إلى سن المبحوث ولا ننسى الشهادة المتحصل عليها من طرف الباحث أو مدير المخبر على السواء.

ونظرا لكبر حجم الجدول، فقامت الطالبة بتحديده حسب العينة المراد دراستها وهو كالآتي:

جدول رقم 02: يوضح أفراد العينة حسب التخصص

التخصص	عدد المخابر	النسبة	عدد الباحثين	النسبة
العلوم وعلوم تقنية وتكنولوجية	15	71.42	90	71.42
علوم الطبيعة والحياة	3	14.29	18	14.29
آداب وعلوم اجتماعية	2	9.53	12	9.53
علم الاقتصاد والتسيير	1	4.76	6	4.76
المجموع	**21**	**100**	**126**	**100**

والملاحظ من خلال هذا الجدول أن مخابر يقدر عددها ب 21 مخبر أي ما يعادل 100%، تمثل العلوم والعلوم التقنية والتكنولوجية 71.42% يعادلها نفس النسبة بالنسبة لعدد الباحثين حيث أخذنا ستة باحثين من كل تخصص و 15 مدير مخبر للمقابلة، أما علوم الطبيعة والحياة فتقدر نسبتها ب 14.29% حيث نأخذ 18 باحث لتمرير الاستمارة عليهم وثلاث مدراء للمقابلة، وبالنسبة للآداب والعلوم الاجتماعية فالنسبة تمثل 9.53% من مجموع أفراد العينة حيث نأخذ 12 باحث لتمرير الاستمارة عليهم ومديرين للمقابلة وفي الأخير بالنسبة لتخصص علوم الاقتصاد والتسيير نجد مخبر واحد، بحيث تمثل نسبته 4.76% أي نأخذ ستة باحثين لتوزيع الاستمارة عليهم ومدير واحد لكل من أجل المقابلة.مع العلم أخذنا:

- 3 مخابر في الكيمياء بمجموع 18 باحث أي ستة باحثين من كل مخبر.

- 2 مخابر في الفيزياء-الإلكترونيك- الميكانيك- الهندسة المدنية – اللغة العربية –علوم فلاحية- أي 12 باحث من هده التخصصات

- 1 مخبر واحد بالنسبة للإعلام الآلي-الرياضيات –علم الطيران –علم الاقتصاد- علوم الطاقة –علوم بيطرية أي 6 باحثين من هده التخصصات.

واعتمدت الطالبة على هذا التوزيع حسب عدد المخابر الموجود بالجامعة. والملاحظ أنه عدد المخابر التقنية يفوق عدد المخابر المتخصصة في العلوم الاجتماعية والآداب والعلوم الاقتصادية.

وأخذنا متغير التخصص والأقدمية بعين الاعتبار عند عرضنا للجداول في الفصل السابع نظرا لأهميتها في هذه الدراسة.

1-7-4- تقنيات جمع البيانات

وفقا للمناهج المستخدمة تم توظيف مجموعة من التقنيات التي تساعد الطالبة للحصول على المعلومات الكافية المتعلقة بموضوع الدراسة وتم التعرض إلى جملة من الخطوات المنهجية وهي:

قراءة ما كتب حول الموضوع، واستخلاص بعض الأعمال التي قام بها بعض الباحثون، ولا تؤدي كل القراءات السابقة الذكر إلى تحديد الموضوع بدقة، بل كان الهدف أيضا تحديد الإطار النظري والمفاهيم الخاصة بموضوع الدراسة إضافة إلى ذلك استخدمت تقنيات متنوعة الغرض منها التدقيق في الموضوع بغية الوصول إلى نتائج علمية واضحة ومن هذه التقنيات ما يلي:

1-7-4-1- الملاحظة ومبررات استخدامها

تعد الملاحظة أول تقنية استخدمت في هذه الدراسة حتى نصل إلى التأييد أو الرفض النهائي لحل المشكل فهي "أداة آلية لجمع المعلومات وهي النواة التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى المعرفة العلمية"[52] والملاحظة في أبسط صورها هي النظر إلى الأشياء وإدراك الحالة التي عليها الظاهرة المراد دراستها.

ونظرا لأهمية الموضوع تستخدم هذه التقنية كطريقة هامة في البحث، فعن طريقها نلاحظ الظاهرة المراد دراستها وتعتبر أداة يستخدمها الإنسان العادي في اكتسابه لخبراته ومعلوماته حيث نجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه[53].

وشرعت الطالبة في هذه الدراسة بوضع الإشكالية والتساؤلات نظرا للملاحظة التي قامت بها حول المخابر المتواجدة في جامعة البليدة باعتبارها جزءا هاما للجامعة وقطاع البحث العلمي، واعتمدت الطالبة على الملاحظة بدون مشاركة، وغالبا "ما يستخدم هذا الأسلوب في ملاحظة الأفراد أو الجماعات التي يتصل أعضاؤها بعضهم ببعض اتصالا مباشرا"[54] وكانت الملاحظة من خلال:

- حضور الملتقيات وتسجيل أهم المحاور المتعلقة بالموضوع.

- الاحتكاك ببعض الباحثين ونقل انشغالاتهم بخصوص البحث العلمي في الجزائر.

– تفقد بعض المخابر من خلال الدراسة الميدانية ووقوف على وضعية المخابر الجزائرية، وهذا ما سوف نوضحه لاحقا من خلال شبكة الملاحظة التي قامت بها الطالبة لتدعيم هذه الدراسة.

وتتيح هذه الأداة "الأجواء الطبيعية غير المتصنعة لمجتمع البحث، حيث أن المبحوثين لا يعرفون أن سلوكهم وعلاقتهم وتفاعلهم وظروف عملهم تحت الدراسة والملاحظة والفحص"[55]، من خلال توجيه الحواس والانتباه إلى هذه الظاهرة من أجل الكشف عن صفاتها وخصائصها بهدف الوصول إلى كسب معرفة جديدة عن هذا الموضوع كما تكمن أهمية الملاحظة في أنها تجمع المعلومات القيمة من الحقل الاجتماعي التي لا يمكن جمعها عن طريق المقابلة أو الاستمارة كما هو الحال بالنسبة لموضوع البحث المقترح لأنه جاد ومتنوع الأهداف والغايات ودراسته لا بد أن تكون دقيقة وواقعية حتى نجد الحلول التي تنهض بمقوماته المختلفة.

1-7-4-2- تحليل المحتوى:

هو دراسة العبارات والمصطلحات والأفكار لكي يتوصل الباحث الاجتماعي إلى العوامل والمحاور الأساسية التي تؤكد عليها هذه المقالات والأبحاث ويتعرف على الظروف والملابسات والدوافع التي قادت الباحث أو الكاتب إلى مثل هذه الاستنتاجات التي توصل إليها في بحثه [56].

ومن هذا التعريف نفهم أن طريقة تحليل المحتوى هو منهج يركز على العبارات أو الكلمات أو الجمل المتكررة في المقال أو الحديث وربطها بعنوان الموضوع، واستخدمت الطالبة تحليل المحتوى كتقنية لتدعيم دراستها لأنها "طريقة أو أسلوب يعتمده الباحث في شرح وتفسير المحتويات التي انطوت عليها الدراسة أو البحث أو المقالة الاجتماعية"[57].

علما أن محتويات الدراسة تتكون من عبارات وأفكار حيث أن استخدام الطالبة لتحليل محتوى مناشير تنظيمية وزارية كان هدفه توضيح السياسة الموضوعة من طرف الدولة اتجاه المخابر والبحث العلمي ومدى العلاقة الموجودة بينه وبين التنمية الاقتصادية، "مع تحديد عدد المرات التي تكررت فيها الأفكار والاتجاهات"[58].

وهو أيضا من الأساليب الجديدة التي تتجاوز التحليل الكمي للمضمون إلى التحليل الكيفي الذي يبحث في العلاقة بين النص وشروط إنتاجه "فهو الدراسة التي تحدد من خلال التحليل اللغوي شروط إنتاج النص"[59] .

مبررات اعتماد تقنية تحليل محتوى:

1- يمكن لهذا الأسلوب أن يتجاوز التحليل الكمي إلى التحليل الكيفي للنص الذي يلائم الطبيعة الكيفية لمتغيرات البحث.

2- يمكن تحديد شروط إنتاج النص الوزاري.

3- معرفة سياسة البحث العلمي اتجاه المخابر.

4- تعتبر تقنية مدعمة للكشف عن العلاقة الموجودة بين البحث العلمي ومختلف المؤسسات الاقتصادية.

واتبعت الطالبة الطرق الآتية من أجل تحليل محتوى 40 ورقة تتضمن مناشير ومراسيم تنظيمية متعلقة بقانون رقم 98-11 المؤرخ في 22غشت سنة 1998 وقانون سنة 1999 والمتعلقين بأهمية البحث وإنشاء مخابر البحث في الجزائر، ولم تكن هذه الطريقة أساسية في هذه الدراسة بل كانت مدعمة لبقية التقنيات وكانت مراحل العمل كالآتي:

- تهيئة المناشير التنظيمية المتعلقة بكيفية إنشاء المخابر ودورها وعلاقتها بالتنمية.

- تحديد المحاور من خلال دراسة هذه المناشير، ثم تحديد الأفكار المتعلقة بالمحاور.

- إحصاء عدد المرات التي تكررت فيها الأفكار التي سوف نتطرق إليها في الجانب الميداني من الدراسة.

واشتملت محاور هذه التقنية والتي تتماشى مع المتغيرات والمفاهيم التي انطلقنا منها من الفرضيات وهي:

- محور خاص بأهمية إنشاء مخابر البحث في الجزائر

- محور متعلق بالإمكانيات التي وفرتها الدولة لقطاع البحث العلمي.

- محور متعلق أيضا بالمخابر والتنمية الاقتصادية.

- محور يتضمن المخابر وتنمية البحث العلمي والمعرفي بالجزائر.

عند قيام الطالبة بتحليل المراسيم التنظيمية الخاصة بالبحث العلمي في الجزائر، لاحظت أن الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة أعطت أهمية لهذا القطاع من خلال إصدار المراسيم في الجريدة الرسمية منذ سنة 1962 إلا أنه أخذنا القانون الصادر سنة 1998 المتعلق بعدة محاور تتعلق بالعناصر المشار إليها سابقا والذي ينصب في الدراسة المتناولة.

1-7-4-3- المقابلة ومبررات استخدامها:

نظرا لاستخدام منهج دراسة حالة فقد اعتمدنا على المقابلة التي كانت بين الطالبة ومدراء المخابر والمتمثلين في واحد وعشرون (21) مدير مخبر من مختلف التخصصات بجامعة سعد دحلب –البليدة- وهذا حسب شروط العينة التي أشرنا إليها سابقا، واستخدام هذه التقنية من أجل الحصول على المعلومات اللازمة التي تخدم الفرضيات والدراسة بشكل عام.

وتعد المقابلة "محادثة يقوم بها فرد مع آخر أو مجموعة أفراد بهدف حصوله على أنواع من المعلومات لاستخدامها في بحث علمي للاستعانة بها في عمليات التوجيه والتشخيص والعلاج"[60] فعن طريق هذه المقابلات يستطيع الباحث التعرف على الحقائق ويستطيع تبويبها أو تحليلها تحليلا علميا يساعده لتوصل إلى نتائج نهائية التي يستعملها في كشف موضوع الدراسة، ومرت المقابلة بالمراحل الآتية:

أ- التفتيش عن المبحوثين المتمثلين في مدراء المخابر بجامعة سعد دحلب –البليدة-.

ب- تحقيق المقابلات معهم بعد وضع الأسئلة الخاصة بالمقابلة.

ج- طرح الأسئلة المتعلقة بمحاور هذه الدراسة.

د- تسجيل هذه المقابلات من طرف الطالبة بغرض جمع المعلومات.

وتتلخص محاور المقابلات في النقاط الآتية:

1- بيانات شخصية متعلقة بالمبحوثين.

2- محور متعلق بأهمية البحث العلمي في الجزائر.

3- محور يتعلق بمساهمات المخبر خاصة من ناحية الإنتاج العلمي.

4- محور خاص بتسيير وإمكانيات المخبر المادية.

5- الصعوبات والعراقيل التي يعاني منها المخبر.

6- الحلول التي يقترحها مدراء المخابر.

وقد شمل استبيان المقابلة على خمس بيانات شخصية و 16 سؤالا موجها للمبحوثين (مدراء المخابر) يدور حول المحاور السابقة (أنظر إلى الملاحق)، كما دامت مدة المقابلة من ساعة إلى ساعتين حسب إجابات المبحوث، فهناك من اختصر الإجابة وهناك من أطال في الرد عن الأسئلة وكان توظيف المقابلة بدرجتين هما:

1- المقابلات الاستطلاعية:

حيث قمنا بإجراء سبع (07) مقابلات استطلاعية من خلال دليل مقابلة أولى تضمن عشرون (20) سؤالا، وبعد ذلك قامت الطالبة بضبطها من حيث المتغيرات وحذف الأسئلة الغير ضرورية التي تؤدي إلى إجابات مصطنعة.

2-المقابلات النهائية:

وقامت الطالبة بتعديل المقابلة حيث أصبح عدد البيانات الشخصية 8 أسئلة وسار عدد الأسئلة التي تصب في الموضوع المتناول ستة عشر (16) سؤال يدور حول المحاور الأساسية للبحث وقد استغرق إجراء المقابلة ثلاث أشهر بسبب انشغال مدراء المخابر وعدم التزام البعض بالمواعيد التي حددناها لإجراء المقابلات فهناك من أجل موعد المقابلة لثلاث مرات.

كيفية اعتماد نتائج المقابلة:

بما أن موضوع الدراسة هو البحث العلمي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية فقد كان التركيز في البداية على كل ما كتب ونشر حول البحث العلمي والتنمية ثم ما قيل وما ذكر من طرف المدراء بصفتهم لهم خبرة ودراية واسعة في مجال البحث العلمي وذلك طبقا لتحديد واقع يهم المجتمع الجزائري بصفة عامة والفرد بصفة خاصة وكان اعتمادها من أجل:

1- سد الفراغ بخصوص بعض المؤشرات التي لا يمكن اكتشافها إلا من خلال القراءات النظرية وتحليل محتوى المناشير الوزارية المتعلقة بسياسة البحث العلمي في الجزائر.

2- اعتماد نتائج المقابلات كمرجع إضافي في ضبط بعض المفاهيم الإجرائية للبحث.

3- مقارنة نتائج تصريحات المبحوثين بما هو سائد فعلا على مستوى قرارات وزارية ودراسات نظرية تتعلق بهذا الموضوع.

4- اعتمادها كدليل آخر على وجود هذه المشكلة التي تخص كل أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة.

1-7-4-4- مبررات استخدام الاستمارة:

بعد تطرق الطالبة إلى العينة وتحديدها، تم توزيع الاستمارات على عدد من المبحوثين والمتمثلين في الباحثين المتواجدين بالمخابر، وحتى نتأكد من صحة الاستمارة تم ربطها مع مختلف المتغيرات المتعلقة بالفرضيات حتى نستطيع الحصول على المعلومات التي تخدم هذه الدراسة.

وتعتبر الاستمارة أهم أداة استخدمتها الطالبة كونها من أكثر وسائل البحث العلمي شيوعا وملائمة لإجراء الدراسات الاجتماعية واستخدمت الاستمارة لعدة اعتبارات أهمها:

- تعطي المبحوث فرصة كافية قبل الإجابة عن الأسئلة.

- المساعدة في الحصول على معلومات تتعلق بالموضوع.

- تطبيق الاستمارة على العينة يسمح بالاستدلال المنطقي الإحصائي من خلال الفرضيات المصاغة.

وتستعمل الاستمارة كأداة للحصول على إجابات لأسئلة محددة حول مشكلة موضوع الدراسة، والتي يجيب عليها المبحوث بنفسه و قد تكون بريدية أو تسلم للشخص المعني لملأ البيانات والإجابة التي تحتويها [61] وطبقت الاستمارة بطريقتين:

أ- الاستمارة التجريبية: بعد صياغة الاستمارة التي كانت تضم 50 سؤالا، فقامت الطالبة بتوزيعها على عشر(10) باحثين بهدف تجريبها وبعد جمعها تم تعديلها وأصبحت تفي بالغرض المطلوب.

ب- الاستمارة النهائية: عند جمع الاستمارات التجريبية والتي وزعت على مجموعة من الباحثين فقد تم تحديدها وحذف بعضها والإبقاء إلا على الأسئلة التي تفيد هذه الدراسة، وشملت الاستمارة مجموعة من المحاور وحددت كالآتي:

1- بيانات عامة وتشمل سبع 07 أسئلة تتعلق ببيانات شخصية خاصة بالمبحوث.

2- بيانات متعلقة برأي الباحث في سياسة التعليم العالي اتجاه البحث في الجزائر وتضم ثلاثة عشر (13) سؤالا.

3- بيانات متعلقة برأي الباحث من إستراتيجية البحث العلمي والمخابر العلمية ويضم تسع (09) أسئلة.

4- بيانات تتعلق بموقف الباحث من نقص الإمكانيات داخل المخبر وتضم عشر (10) أسئلة.

5- بيانات متعلقة برأي الباحث من ظروف الإدارة وتسيير المخابر وضمت ثمانية (08) أسئلة.

وتضمت الاستمارة أسئلة مغلقة ومفتوحة وهذا حسب نوع السؤال الموجه إلى المبحوث.

1- 7-5- أدوات تحليل البيانات:

بعد الانتهاء من جمع البيانات المتعلقة بالمقابلات والاستمارة ، عمدت الطالبة إلى تفريغها وتبويبها في جداول مخصصة منها ما هو بسيط ومركب، وكل جدول يهتم بمعلومات معينة فبالنسبة للاستمارة فقد تم تفريغ البيانات في ورقة خاصة مبوبة ومرتبة بالفرز المسطح لإجراء مختلف العمليات الإحصائية أما بالنسبة للمقابلات فقد وضعت المحاور داخل جداول لإعطائها نوعا من الدقة وذلك لتسهيل عملية التحليل والتفسير من أجل استخراج النتائج وقد استعملت بعض الوسائل الإحصائية في التحليل الكمي والكيفي للبيانات وهي على النحو الآتي:

1-7-5-1- على مستوى التحليل الكمي:

تعتبر الاستمارة وتحليل المحتوى تقنيتين أساسيين تندرج ضمن التحليل الكمي، وقد تم توظيف:

- الجداول الإحصائية منها البسيطة والمركبة وهذا حسب المعطيات.
- النسب المئوية (%) وهذا من أجل الوصول إلى نتائج علمية دقيقة وموضوعية.
- الوسط الحسابي ($\bar{x}$) وهذا من أجل ضبط القيمة الوسطية للعدد الكلي للعينة.

1-7-5-2- على مستوى التحليل الكيفي:

يعتبر تحليل المقابلات وكل ما جاء فيها ضمن التحليل الكيفي، إضافة إلى التعليق على الجداول المختلفة وتحليلها وتفسير معطياتها بطريقة سوسيولوجية والمقاربة بين النتائج والمعطيات المتوفرة لهذه الدراسة، وفي الأخير تم استخلاص النتائج العامة.

1-7-6- أدوات عرض النتائج:

الدراسات العلمية لا بد أن نتوصل إلى نتائج تقدم بطريقة منظمة ودقيقة، وقد استخدمت الجداول الإحصائية البسيطة والمتمثلة في البيانات الوصفية للعينة، وجداول مزدوجة تتضمن متغير كما تم الاستعانة ببعض الأشكال البيانية مثل المدرجات التكرارية وهذا من أجل تدعيم نتائج البحث المطروح من طرف الطالبة.

1-8- الدراسات السابقة:

1-8-1- عرض الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الراهنة سواء من قريب أو من بعيد ومصدرا هاما لإلقاء الضوء عليها، ويؤكد الباحثين أهمية الدراسات السابقة لأن البحث كما نعلم لا يبدأ من العدم، والباحث لا يكتب آخر كلمة في العلم، وهذا ما أدى بالطالبة للاطلاع على مجموعة من الكتب والدراسات المتعلقة بهذه الدراسة حيث تطرق العديد من الدارسين لقضايا المجتمع إلى هذا الموضوع من أجل معالجة المعوقات التي تعيقه أو ربطه بمختلف المؤسسات ومن بين الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما يلي:

1-8-1-1- الدراسات الأجنبية :

1- دراسة:

Jean de la Guiriviere, Politique de l'enseignement supérieur et politiques de la recherche scientifique dans les pays de Maghreb ; Balland ; 2005

وتعتبر من أهم الدراسات التي تناولت قضية واقع التعليم العالي والبحث العلمي في بلاد المغرب العربي حيث خصص لكل بلد زاوية خاصة من دراسته وما يهمنا في هذا العرض هو التطرق إلى تقييم واقع التعليم العالي حيث وكعادته ضمن نخصصه في الكتابة عن التعليم والتربية في الجزائر تأتي دراسته هذه المرة لتعطي إلمام إضافيا بواقع ما تشهده الجامعة من تحولات

لقد كانت انطلاقته في تقييم هذا الواقع محاولته العودة بالأنظار والإفهام إلى المشروع الذي وضعه جمال رضا برارحي وزير التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر تحت قيادة الرئيس الشاذلي بن جديد واعتبر أن تقييم الواقع الحالي للجامعة وللبحث العلمي فيها مرتبطا بالضرورة بما جاء من نجاحات وإخفاقات في مشروع رضا برارحي وما ألقى ذلك من ظلال على مسيرة البحث العلمي بالخصوص فالتطور الحاصل في الميزانيات المعتمدة للبحث العلمي في الجامعات وفي مراكز البحث المتخصصة يكشف عن عمق التعامل مع هذه التحولات العلمية والتطبيقية التي عرفها المجتمع الجزائري في مختلف قطاعاته

انطلق الباحث الفرنسي في مقاربته التحليلية لواقع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من مجموعة من الافتراضات النظرية والتحليلية معتبرا إياها مداخل للفهم والنظر ستسمح دون شك من رسم معالم الاقتراب لتحليل العوامل التي استهدفها من وراء دراسته لإشكاليات البحث العلمي في الجزائر

كان الافتراض الأساسي والمنطلق الفكري في دراسته اعتباره إن سياسات التعليم العالي في الجزائر اندرجت في الغالب ضمن مشاريع الترقية الاجتماعية والسياسية وكان ينظر لواقع البحث العلمي على انه مجرد عملية لتزكية المسيرة الاجتماعية والسياسية لمختلف المشاريع الكبرى ولذلك لم يتساوى الخطاب المعلن بخصوص ترقية البحث العلمي وواقع البحث العلمي الذي بقي متأخرا نتيجة عدم توفر الأدوات العلمية والتجريبية التي تسمح بتفعيل الخطاب المعلن ليتحول إلى مشاريع عمل وتخطيط لترقية البحث العلمي الأمر الذي ترك انعكاسات صعبة ومؤثرة في مشاريع التكوين الجامعي الذي ظل يفتقد للفضاءات والإجراءات التي تسمح له بتحقيق الانطلاقة الواعدة حسب مضامين الخطابات المتداولة

2-الافتراض الثاني الذي اعتمده الباحث الفرنسي في تقريره ملاحظاته حول النشاط الجامعي في حقل البحث العلمي هو قلة أو ضعف التبادل العلمي بيم هيئات البحث العلمي في الجزائر وكبرى مراكز البحث والدراسات في الدول التي تعرف تقدما كبيرا في حقل البحث العلمي المتنوع وعلى هذا الأساس أشار في دراسته إلى أن حجم التبادل العلمي الخارجي لا يعبر بالفعل عن وجود مساعي للارتقاء بمجهودات البحث العلمي إلى مصاف الإبداع والابتكار الذي بإمكانه أن يعطي البحث العلمي في الجزائر ازدهارا وانتشار ويتحول بالتالي إلى قيمة مضافة ولهذا يلاحظ الباحث الفرنسي مشددا أن بقاء الوضعية على حالها دون توفير تحفيزات ودعم تقني ومادي في مجال البحث العلمي جعل الكثير من الكفاءات الجامعية الناشطة في الجامعات الجزائرية إما أن تهاجر البلد نهائيا وتتوجه لممارسة البحث العلمي في الجامعات الكبرى وإما الدخول في اتصالات للاستفادة من فرض الانضمام إلى مراكز البحث أو التعامل معها عن بعد لملء الفراغ الذي يواجهونه في هذا المجال ويذهب بعيدا في ذلك مشيرا إلى أن نسب معتبرة من الأساتذة والباحثين الجزائريين كثيري النشر خارج الجزائر سواء تعلق ذلك بالمقالات في المجلات العلمية الرائدة عالميا أو من خلال نشر الكتب والمؤلفات التي يعتبر بعضها بحق مصادر علمية معتمدة ذاكرا نماذج من هؤلاء الباحثين أمثال الطيب حفصي وعبد الرحمن مبتول وبوزار داليا وعمر أكتوف ولخضر سيكيو وكمال صنهاجي أحد أكبر أطباء العالم اختصاصا في علاج مرض الإيدز وصاحب باشاغا وهو من كبار اختصاصيي أنظمة الإدارة والتسيير

3-الافتراض الثالث الذي ينطلق منه الباحث الفرنسي في معاينة واقع البحث العلمي يتركز في نظره وبدرجة أساسية في عدم وجود مخارج اقتصادية تستوعب مستويات البحث العلمي القائمة بالفعل فهناك عدم اتساق بين مضامين تخطيط البحث العلمي والفضاءات الاقتصادية والمادية التي يمكن أن تباشر في إقامة علاقات علمية بهذه المراكز من اجل تفعيل نتائجها ميدانيا ومن هنا فالغامر الذي يلاحظه الباحث الفرنسي والنتيجة التي يخرج بها في هذا الصدد هو اقتناع الباحثين بأنهم ملزمون بالتعامل مع هيئات علمية واقتصادية أجنبية تستفيد أحسن وأكمل من نتائج دراساتهم وأبحاثهم ويتفوق العلماء الجزائريون في نظره بدراسات نوعية في مجال محاربة التصحر وتنمية المناطق السهبية وفي علاج الأمراض الحيوانية وفي مجال تخصيب التربة الموجهة لتكثيف المتوجات الزراعية ولكن ومادام انه لا توجد علاقات تفاعل بين المؤسسات الاقتصادية ومراكز البحث العلمي فإن ناتج الأبحاث يوجه نحو استثماره في بلدان أخرى

4-الافتراض الرابع من هذه الدراسة وهو المتعلقة أساسا بدور مخابر البحث العلمي في تطوير آفاق البحث العلمي والدمج الدراسي للكفاءات الجامعية المتوفرة على الميدان حيث يرى الباحث الفرنسي أن هناك كما معتبرا من مخابر البحث العلمي على مستوى الجامعات الجزائرية التي تبقى مشاكلها المادية والتقنية قائمة بقوة فاغلبها يشكو نقص أو انعدام المقرات الخاصة بهذه المخابر كما تجد نفسها مقيدة في التعامل

يبدو لنا أن محور المخابر العلمية كان وما زال يشكل مدار نقاشات قوية بما في ذلك وزارة التعليم العالي بالجزائر قد تبين من خلال الجلسة العلمية التقييمية التي أشرفت عليها مصالح البحث العلمي بوزارة التعليم العالي يوم الخميس 2010/03/18م الموافق ل 04 ربيع الثاني 1431 هجرية أن الأمر يحتاج إلى جمع مزيد من المعلومات عن قطاع البحث العلمي لتقدير مدى قدرة هذا القطاع على المساهمة في تنمية المجتمع وتطويره فالسيد عبد الحفيظ عوراق المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بذات الوزارة صرح أن العدد الحالي للباحثين الجامعيين الجزائريين بلغ 21000 باحث موزعين على 789 مخبر للبحث العلمي حيث أن 25 بالمائة من مجموع نتائج دراسات هذه المخابر يعود إلى الدراسات المنجزة في حقل علم الفيزياء وتطبيقاته وأن 13 بالمائة يعود إلى نتائج الدراسات التطبيقية الخاصة بعلوم الحياة وهو ما يشير إلى وجود تأخر كبير في مجال إعداد دراسات علمية يمكن أن تعطي فعالية أكثر لمساهمة الجامعات في مشاريع التنمية الوطنية

هذا الأمر الذي دفع بالأمينة العامة لنفس الوزارة إلى القول خلال نفس الاجتماع بان الوزارة ستقوم بتنصيب مجلس وطني للتقييم والتوجيه يتشكل من إطارات وكفاءات قطاع التعليم العالي وخبراء ومستشارون من مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية التي بإمكانها المساهمة بترقية البحث العلمي وجعله أكثر خدمة للمشاريع التنموية الوطنية واستغلال ذلك لتوفير وتدعيم الإمكانيات العلمية والمادية والبشرية في إطار المخطط الخماسي من اجل إشراك على ابعد تقدير 28000 أستاذ باحث بالإضافة إلى 4500 باحث دائم وهذا إلى غاية حدود سنة 2013م

من جهتنا نود هنا الإشارة والتعليق على ما قاله الباحث الفرنسي أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أخذت بكل جد ووعي وحرص القضايا المتعلق بالبحث العلمي في إطار المشاريع الوطنية للبحث والتي من خلالها يتم استيعاب كل الاقتراحات والنوايا الدراسية الحسنة للأساتذة الجزائريين للاستفادة من ناتج أبحاثهم وبالفعل فقد استفادت مؤسسات التطهير البيئي والمائي من نتائج دراسات جيدة كانت من إعداد باحثين جزائريين في إطار المشاريع الوطنية للبحث كما أن الوكالة الوطنية للمشاريع الكبرى في مجال الثقافة والكائن مقرها بشارع أول نوفمبر بالعاصمة تتعاون وتستقبل نتائج دراسات الباحثين الجزائريين بمن فيهم المشتغلين على مستوى المخابر من نتائج أبحاثهم للاعتناء بالمسائل الثقافية وإعادة بعث مبادرات لترقية النشاطات الثقافية الكبرى في لجزائر وكان من بين نماذج ذلك مشروع تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية 2011 تم من خلالها توجيه نداءات للباحثين الجزائريين سنة 2010م للإسهام فيها بدراساتهم ونتائج أبحاثهم التي ينمكن اعتبارها رصيدا مقوما وموجها لجهود تطوير البحث العلمي وتثمينه

إن أقوى الملاحظات والنتائج العلمية التي خرج بها الباحث الفرنسي هي تلك المتعلقة بتثمين الآلية التي يتم بها ومن خلالها مساعدة الباحثين الجامعيين على إنشاء وإدارة المخابر العلمية فهو يعتبر أن هذه الآلية قوية ونافعة من ناحية تمكن بعض المخابر من اقتراح تخصصات عديدة للتكوين الجامعي العالي فاختيار مجالات للبحث على مستوى هذه المخابر العلمية المتخصصة سيفتح من جهة آفاق التواصل والانفتاح على النشاطات الاقتصادية والاستثمارية المتوفرة في مختلف حقول الاقتصاد بالجزائر ما يعني وصول الباحثين في هذه المخابر إلى بناء علاقات شراكة مع أصحاب المؤسسات الاقتصادية يحققون لهم من خلالها مرافقة علمية وتقنية ويحددون بذلك مدى احتياجات مثل هذه المؤسسات للخبرات الجامعية الكفأة وهو ما يعيدهم مرة أخرى إلى حقل البحث العلمي واقتراح تخصصات جديدة للتكوين يتوجه من خلالها خريجو الجامعات إلى مثل هذه المؤسسات الناجحة في تسيير قطاعات استثماراتها في الاقتصاد الجزائري ومن بين نتائج هذا التواصل كذلك الحد من تفاقم نسبة البطالة بين خريجي الجامعات

إلا أنه يبدي ملاحظات فرعية أخرى تدخل في إطار تقييم تجربة البحث العلمي في الجزائر والنشاطات المكفولة للمخابر العلمية من بينها إشارته إلى الضبابية التي تتعلق بالنصوص القانونية المسيرة لنشاطات المخابر وعلاقاتها العلمية التعاونية بالمخابر الأجنبية حيث لم ترد نصوصا قانونية وتشريعات واضحة تقنن وتحدد طبيعة التعاون العلمي والنشاط مع الجهات الأجنبية خاصة وأن البحث العلمي في الجزائر في حاجة كبيرة للتعاون مع مخابر الدول المتقدمة التي لها تجارب غنية في مجال التعاون مع المخابر العلمية بالنظر إلى الحيوية التي يعرفها الاقتصاد الجزائري منذ أكثر من عقد والدولة الجزائرية أتاحت فرصة ذلك من خلال إبرام عقود تعاون مع عدة دول

من بين هذه العقود الكثيرة والنوعية تلك التي أبرمتها مع إسبانيا في قطاع الكهرباء وتركيا في مجال التهيئة البحرية وتهيئة الساحل ومشروع ديزارتاك مع ألمانيا ومشروع الاكتشافات المعدنية من غير المحروقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع الإنشاءات الميكانيكية مع إيطاليا ومشروع تهيئة السدود وتطويرها مع كندا وأستراليا وتهيئة السكك الكهربائية وتطويرها مع فرنسا والنمسا وغير من المشاريع التي لا تعد ولا تحصى والتي ستعطي للجزائر في حال نجاحها وتطوير تقنيات تهيئتها مكانة

اقتصادية حيوية في غضون عشرين سنة قادمة وستتحول دون شك إلى دولة استقطاب للاقتصاد العالمي بعدما كانت مجرد جهاز للاستهلاك

يرى انطلاقا من هنا أن الجامعة الجزائرية أمام مصير تاريخي متميز لو تحسن التعامل مع إجراءات البحث العلمي فمثل هذه العقود النوعية ستمنح الباحثين الجزائريين فرصا هامة للاحتكاك والتفاعل مع المراكز العالمية للبحث العلمي وستصبح هذه المخابر مجالا للإبداع والتطوير وترقية البحث العلمي لتتحول بدورها إلى مكانة عالمية متخصصة كباقي الجامعات الأجنبية وستتمكن الجامعة إن أحسنت استغلال الظروف من نقل الجامعة من مجرد جامعة للتعليم العالي والإشراف إليه إلى جامعة للبحث العلمي تكون طلابها وأساتذتها على البحث العلمي

في حين أنه وفي مجال إتقان توثيق علاقات التعاون بالجامعات ومراكز ومخابر البحث في الدول الأجنبية فالأمر في تحليله يقتضي إتقان اللغات الأجنبية بأكبر عدد ممكن ففي الوقت الذي نجد فيه الجامعات في الدول المتقدمة تتجه نحو إلزام طلابها على إتقان العديد من اللغات العلمية العالمية لا نجد في الجزائر أي إلزام أو أي توجيه لإتقان اللغات الأجنبية العالمية وهو ما يعبر عن وجود فجوة وعائق تعليمية خطيرة لغوي كبير من الصعب تداركه مع تقدم سن الطلاب والباحثين فالتقدم في السن يعني كثرة الالتزامات وهذا بدوره يتحول تلقائيا إلى احد الموانع المثبطة واقترح في هذا الصدد تغيير سياسة الجامعة في مجال لغة التعليم واللغات التي يجب أن يتقنها الطلاب إذ تأسف لكون الجامعة الجزائرية لا تتعامل في الغالب إلا مع ثلاث لغات العربية والفرنسية والانجليزية أما غيرها من اللغات فهي مهملة بطريقة غير مبررة

كما يشير بعدها إلى ضعف عملية التكفل بطلاب الدراسات العليا وخاصة في التخصصات التقنية والتطبيقية فعلى الرغم من أهمية الدور الذي تضطلع به هذه المخابر في تنشيط حقول البحث العلمي إلا أنها لم تخطو خطوات مبرمجة وموجهة في مجال فتح أبوابها أما الطلاب الباحثين الذين يتابعون دراسات عليا وخاصة منهم الذين هم بصدد التحضير لإنجاز رسائل الدكتوراه وهذا من شأنه تهيئة هؤلاء ودفعهم للتخصص في مجالات البحث العلمي واكتشاف قدراتهم وكفاءاتهم في متابعة تخصصهم العلمي بالتعاون والمرافقة للنشاطات والأعمال التي تبرمجها المخابر التي لها علاقة ببعض المؤسسات الصناعية والاقتصادية وهذا بطبيعة الحال سيجعل منهم خبراء في التعليم العالي سواء في إطار التدريس أو المساهمة في برامج البحث العلمي في الجامعة

وتعتبر دراسة الباحث الفرنسي (جان دولا قريفيار) مهمة من الناحيتين السوسيولوجية والعلمية وخاصة من ناحية المناهج والتقنيات المنهجية المستخدمة لقراءة وتحليل المعطيات الواردة في الملفات الرسمية والوثائق الإدارية الخاصة بتسيير المخابر العلمية في الجامعات الجزائرية كما أولى أهمية كبيرة للعلاقة بين النصوص القانونية والفلسفة الإدارية التي تدار بها هذه المخابر وتحديد دور الجهات الإدارية الوصية على هذه التجربة الدراسية التي استحدثت من اجل هيكلة وتطوير البحث العلمي في الجامعات الجزائرية.

كما نجد أن لهذه الدراسة فائدة وإفادة تحليلية تتطابق في بعض جوانبها ودراستنا الحالية خاصة من حيث مضامين المطارحة المعرفية والنظرية التي تتضمن بالأساس الإشكالية وما قامت عليه من متغيرات أساسية وكذلك شبكة المؤشرات التي قمنا بتضمينها في فرضيات الدراسة فمن حيث العودة إلى مضامين فرضيات الدراسة نجد أن هناك تقاربا في المطارحة ضمن البعد السوسيولوجي بين ما تناوله الباحث الفرنسي وما تناولناه نحن بدورنا في فرضيات دراستنا

الانشغال الأساسي يتضمن ربط أهداف ونتائج البحث العلمي بالفضاء الاقتصادي للمجتمع وبالتالي فالتساؤل المحوري لدينا يتعلق بمدى وجود حوافز اقتصادية تدفع ببرامج البحث العلمي للتوسع والتخصص

من اجل الوصول إلى تلبية الطلب المجتمعي لتدابير وإجراءات التحديث والتطوير لمختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومن هنا نعتبر أن البحث العلمي هو آلية لتطوير المجتمع وسعي من اجل ارتقاء تنظيمي في أداء المؤسسات والهيئات الرسمية.

فيما يتعلق بالإحصائيات والأرقام التي بنى عليها تحليله فإنه قام باستغلال بنك المعلومات التي توفره وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالجزائر كما كانت له اتصالات مباشرة بمخابر علمية في جامعات جزائرية مختلفة وكانت له مقابلات مع أساتذة التقاهم في فرنسا في إطار زيارات علمية ولقاءات للتعاون مع مخابر علمية فرنسية وهي المعطيات التي تشكلت منها طريقته في تحليل المعطيات المتعلقة بإدارة وتسيير المخابر العلمية في الجزائر ونحن بدورنا اعتمدنا نفس الطريقة التي اعتمد عليها الباحث الفرنسي واعتمدنا بدرجة أساسية على ما تتوفر عليه جامعة سعد دحلب بالبليدة من مخابر علمية للبحث العلمي حتى نتمكن من دراسة حالة هذه الجامعة والوقوف على معطيات تجربتها في ما يتعلق بالمخابر العلمية.

كما أننا وجدنا بين دراستنا ودراسته عناصر تقارب للوحدة التحليلية الخاصة بموضوع المخابر العلمية يف الجامعات الجزائرية وتقييم دورها في الدفع بمجالات البحث العلمي إلى الأمام من اجل الوصول إلى تقديم مشروع تقييم للتجربة التي الخوض فيها من قبل العديد من المخابر وخاصة الأولى منها والتي لها لحد الآن خبرة تطبيقية في حدود العشر سنوات ما يعني في نهاية المطاف أننا بحاجة اليوم أن نقف على طبيعة التطبيقات التي اضطلعت بها هذه المخابر والنتائج الأولية التي يمكن أن نبني من خلالها صورة عن واقع البحث العلمي في الجامعة الجزائرية.

2- دراسة كريمان وكلاسمان بعنوان " محاولة حول الجامعة والإطارات في الجزائر" التي نشرت سنة 1978.

واعتبر الباحثين أن المعنى الذي يتفقد الميدان العلمي يكمل في النظام الاجتماعي الذي يعمل على إعادة إنتاجه، واستعانوا بالباحثين ألان جومب وليفي لوبلون (J.M levy - leblond et Alain Jaubert) في كتابهم الذي يحمل عنوان النقد الذاتي للعلم (Autocritique de la science) الذي نشر سنة 1973.

واستنتج الباحثان أن في الجزائر النظام التربوي خاصة الجامعي أستخدم من طرف المجموعة التي استولت على الدولة بعد الاستقلال مباشرة لتحقيق مصالحها الخاصة لتتحصل على مشروعية الاستمرار في الحكم هذه الإستراتجية أنتجت تناقضات عديدة وحسب رأيهما أن الاختيار التقني والعلمي لتوجيه التعليم ما هو إلا استجابة لهذه الإيديولوجية الضيقة وأن الجزائر لم تتمكن في الواقع من التصنيع ولا من نقل التكنولوجيا ويعتبران أن مشروع التنمية مبني على مشروع طبقي ومع الوقت ظهرت تكنوقراطية (téchnocratic) وبتقوية ظروفها المادية وتكوين إيديولوجية الطبقة أصبح لها وضع في تكويني العلاقات الإنتاجية وذلك ليس بامتلاك المعدات والوسائل وإنما بالإستلاء على مناصب الشغل والهيمنة على التسيير والمراقبة وبالتالي الحصول على نصيب لا بأس به من المداخيل البترولية .

أما النظام التعليمي خاصة الجامعي أصبح أماكن إستراتجية لمختلف المجموعات الاجتماعية المرتبطة بإستراتجيات الارتباطات العائلية، كارتباط الصداقة والتي تشكل عامل أساسي في إستراتجية التحول (reconversion) التي تمثل إستراتجيات المجموعات الاجتماعية والتي تعمل على الحفاظ على الوضع الاجتماعي أو تغيره.

3- دراسة Callon (m) بعنوان:

« l'agonie d'un laboratoire, la science et ses réseaux », la découverte, Paris,1989.

وفي هذه الدراسة تناول الباحث موضوع البحث العلمي وضرورة الاهتمام بالمخابر العلمية وربطها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي، فهي بالفعل تساهم في تطوير المجتمع وهذا حسب الوظائف التي تؤديها الجامعة ومختلف المؤسسات الاقتصادية بحيث لا نستطيع الاستغناء عنها في عملية البحث العلمي، كما أشار الباحث إلى أهمية القطاع الخاص.

وتطرق الباحث إلى كيفية إثارة الاهتمام وخلق الطلب على المعرفة التي ينتجها الباحثين وانطلق من إشكالية المحتوى العلمي والسياقات الاجتماعية والاقتصادية التي تطورها، كما تطرق إلى الحكم الذاتي الراديكالي وعلاقته بالعلم والعمل على حل مختلف المشاكل التي تعيشها المجتمعات وتحدث الباحث أيضا عن المعارضة العقيمة واعتبر أنه من الضروري التحقيق في المخابر ودراسة الباحثين ووضعيتهم بالتفصيل لكي ينتجوا المعرفة في الوقت نفسه وهذا طبعا راجع إلى طبيعة المجتمع وعلى استعدادهم الكامل لانتهاز فرصة البحث داخل المخابر.

كما أظهر الباحث من خلال دراسته أن العلماء هم أساس المعرفة فلا بد الاهتمام بهم والدراسات التي جمعها الكاتب تساعد على فرض صورة جديدة وبشكل جذري لديناميات العلم ومساهمتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأشار أيضا إلى مختلف التخصصات التي ينتمي إليها الباحثين كالفيزياء، علم الأحياء، الكيمياء وغيرها ويعتبر أنه كل التخصصات تساهم في تطوير المجتمع.

وهذا الكتاب يساعد على فهم القوة المذهلة للعلم ليس فقط عند العلماء وإنما لكافة أفراد المجتمع الذين يتساءلون عن دور العلم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإمكانية مراقبة أو توجيه المسار من اجل تطوير المجتمع.

4- دراسة

Stéphane Bell, « la recherche scientifique et le développement en Afrique » ; nomades ;paris ;2008

هذا الكتاب يحتوي الطموح المتواضع لتقديم مجموعة من المناهج الخاصة بالبحث العلمي في إفريقيا، وتعتبر الباحثة انه هناك نقص في الحكم الرشيد والتعددية والتحول الديمقراطي في إفريقيا، والحصة المخصصة للبحث العلمي تثير السخرية على حد قولها رغم أن البحث العلمي هو شرط أساسي لتنمية العلوم والتكنولوجيا .

وثمة حاجة ملحة إلى إعادة وضع أولويات الدولة المركزية وجعل الجامعة الإفريقية لها مكانة في زمن التحديات العالمية الجديدة، ويتساءل الأفارقة في هذا الصدد عن كيفية العمل لتحسين متطلبات التنمية المحلية وتبسيط المسافة بين العلم والتنمية حيث أن العلم هو عالمي وليس حكرا على أي دولة كانت، فيجب على افريقية أن تطور الوسائل لاحتلال مكانة عالمية في مجال العلوم من سباقات المادة وإنعاش البحث العلمي الإفريقي وزيادة الخبرة الإفريقية وإعطائها أهمية قصوى وتحفيز الابتكار العلمي وهذا سيسمح بتمديد كفاءة المكاسب التي تحققت في مجالات البحث والتنمية السياسية والاقتصادية، فمازال البحث العلمي في إفريقيا في بدايته وذلك لظروف والمشاكل التي تعيشها القارة الإفريقية .

5-دراسة:

Emmanuel Weisenburger, « laboratoire public de recherche entre dépendante et autonomie stratégique » , université Pierre Mendès, Frances, 1995.

تتناول هذه الدراسة الفرق بين المخابر الخاصة والمخابر الحكومية، حيث دامت اثنا عشر شهرا والهد ف طبعا كان من أجل تطوير المهارات والشروع في البحوث الأكثر جدية، ويشير الباحث إلى دور السلطات المحلية في تطوير ومساعدة الجهات العلمية وكيفية تمويل البنية التحتية ودعم البحوث العلمية عن طريق المنح الدراسية وتطوير الهياكل اللازمة لنقل التكنولوجيا.

وأشار أيضا إلى بعض المناطق التي يجب تطوير الخبرة التكنولوجية فيها المبنية خاصة على المرافق العلمية الكبيرة والتي يوجد فيها عدد لا بأس به من الباحثين الذين لديهم مستوى عالي وهذا من أجل بناء تحتي متين وأكثر تنوعا ووثيق بالاقتصاد المحلي.

كما تتضمن هذه الدراسة تحديد وتوصيف نماذج مختلفة من التفاعل بين القطاع العام كالمخابر الحكومية والسلطات المحلية ومؤسسات البحوث العامة والجمعيات بالإضافة إلى البحوث الخاصة المشاركة في تحديد الأنماط الإقليمية، وتهدف هذه الدراسة أيضا إلى الجمع بين العمل النظري والتطبيقي، ووضع هذا البحث لإيجاد تقرير نهائي يتم استخدامه في تطوير الأبحاث ووضع في مكتب الدراسات الإحصائية في مجال البحوث العلمية.

وأشار أيضا الباحث أنّه للمخابر دور كبير في تطوير وترقية البحث العلمي خاصة التطبيقية الذي يساهم وبشكل كبير في الجانب التنموي سواء كان الاقتصادي أو الاجتماعي.

1-8-1-2- الدراسات العربية:

لقد تناولت الدراسات العربية هذا الموضوع من خلال المعطيات الخاصة بالظروف المحيطة بهم وببعض الدول العربية، ويوجد عدد لا بأس به من الدراسات المتعلقة بالبحث العلمي والجامعة على السواء ومن بين هذه الدراسات نجد:

1- دراسة أحمد عبد الجواد: بعنوان "إشكالية البحث العلمي والتكنولوجي في الوطن العربي" بدار قباء للطباعة والنشر سنة 2000، بالقاهرة.

وتطرق الباحث إلى إشكالية البحث العلمي مركزا على وضع هذا القطاع الهام في دول العربية وذلك من خلال مختلف المعطيات التي أشار إليها وقسمت هذه الدراسة إلى خمس فصول هامة تتمثل في: الفصل الأول يتحدث عن سياسة التعليم العالي. وفي هذا الفصل أشار الباحث إلى السياسة المنتهجة من طرف الدول العربية تجاه البحث العلمي وعدم وضوحها أثر سلبا على هذا القطاع، ويرى أن تقدم الدول يكون بالتكنولوجيا أما في الفصل الثاني والذي يدور حول مشكلة البحث العلمي حيث حاول الباحث عرض هذه المشكلة مبرزا العوائق التي تعترض هذا القطاع والمشاكل التي تواجه الباحث العربي في مختلف الدول العربية، أما في الفصل الثالث يرى الباحث مدى العلاقة الموجودة بين القطاع الاقتصادي والبحث العلمي فكلا المجالين يؤثران على بعضهما البعض، فحسب رأي الباحث لا يمكن تصور إنتاج بدون وجود علاقة تربط الأبحاث المقدمة والإنتاج الفعلي.

كما أشار الباحث في الفصل الرابع إلى العقل الفعال والمتمثل في الباحث الذي يساهم بشكل كبير في تفعيل كل الميادين وتكوينه الجيد يعتبر استثمارا مهما لأي دولة أما حديثه عن النهضة والتغير الذي يجب أن يحدث حتى تستطيع بناء مجتمع ودولة قوية ومتقدمة فلا بد أن تنطلق من النظام المعرفي ويعتبر أن المعرفة هي وحدها كفيلة بترقية كل الميادين، فلا نستطيع التقدم في أي قطاع دون اللجوء إلى العلم والأبحاث التي تساهم بشكل كبير في التقدم خاصة وأن الدول العربية تعاني مشاكل ومعوقات ساهمت إلى حد كبير في تأخرها رغم الموارد الطبيعية الموجودة لديها، أما الفصل الخامس يدور حول هل يمكن قيام نهضة علمية بدون نظام معرفي عقلي واستنتج الباحث أن المعرفة هي أساس النهضة وتطور المجتمع.

2-دراسة صلاح سالم زرنوقة: والكتاب يحمل عنوان البحث العلمي والتنمية في مصر، سنة 2003.

ويعتبر من أهم الكتب التي تتحدث عن البحث العلمي ومدى تأثيره على التنمية التي أصبحت غاية كل الدول، وفي هذا الصدد قسمت الدراسة إلى أربع أبواب هامة، فالباب الأول تطرق فيه إلى علاقة البحث العلمي بالتنمية وأشار إلى ضرورة الأبحاث العلمية في تطوير الدول فأصبح العلم أساس التطور والتنمية على حد قوله إضافة إلى ربط البحث العلمي أيضا بالأمن القومي والعلاقة بينهما تعتبر أساسية وهامة في نفس الوقت، ويعتبر الباحث أن الأمن يشكل نسبة كبيرة في تطوير العلوم والتنمية لأن عدم وجود الاستقرار الأمني يؤثر بالضرورة على البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ولهذا يعد شرطا أساسيا لنجاح أي تخطيط أو بناء.

وفي الباب الثاني تناول الكاتب تجارب بعض دول الجنوب في تشجيع البحث العلمي فاعتبر أنه لا يمكن أن يكون هناك تطور غلا إذا اهتمت الدول بالبحث العلمي فنجد كل من ماليزيا واليابان وغيرها من الدلو التي ليست لها موارد وثروات طبيعية إلى أنها متطورة في كل الميادين وهذا طبعا بفضل العلوم والتقنية المتطورة.

أما في الباب الثالث يعالج قضية التمويل سواء المحلي منه أو الأجنبي ويؤكد الباحث أن التمويل يعتبر عامل مهم وأساسي للنهوض بالبحث العلمي ويعتبر أن نقص التمويل من طرف الدول العربية يساهم إلى حد كبير في تأخره عكس الدول المتقدمة في هذا المجال التي تنفق بشكل كبير على الأبحاث والتمويل من طرف المؤسسات الخاصة له حصة الأسد وهذا ما لا نجده عند الدول العربية بينما في الباب الرابع يستعرض الكاتب أهم الصعوبات التي تواجه تنفيذ إستراتيجية البحث العلمي وإمكانية التغلب عليها وفي هذا الباب اعتبر الكاتب أنه هناك صعوبات كثيرة تواجه الأبحاث العلمية في الوطن العربي منها نقص نسبة الإنفاق على البحث العلمي إضافة إلى انعدام إستراتيجية واضحة بين كل ما يوجد من دراسات نظرية وتطبيقها على أرض الواقع.

3-دراسة عبد الفتاح خضر: بعنوان "أزمة البحث العلمي في العالم العربي"، الطبعة الثالثة، المملكة العربية السعودية، سنة 1992.

تدور هذه الدراسة حول مشكلة البحث العلمي في العالم العربي في السنوات الأخيرة بوجه خاص ومشكل تزايد الإنتاج الفكري الهابط وازدحام المكتبة العربية به بشكل ملحوظ، بإنتاج ليس له مستوى ، وتحتوي هذه الدراسة على مبحث تمهيدي أشار فيها الباحث إلى بعض المفاهيم، كمفهوم البحث العلمي، المنهج، الأصالة، الإبداع، الموضوعية.

أما الفصل الأول يحتوي على مشكلة البحث، أبعادها، أسبابها، آثارها، ويتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث هامة: الأول يتعلق بجوهر المشكلة وأبعادها، أما الثاني فيتناول أسباب مشكلة الإنتاج الفكري الهابط، أما في المبحث الثالث فيتطرق الباحث إلى أثر الإنتاج الفكري الهابط.

وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان مقترحات علاجية لمشكلة الإنتاج الفكري الهابط ويخصص فيه أربع مباحث هامة: المبحث الأول يتمثل في الإهتمام بالتكوين العلمي والثقافي للباحثين، أما في المبحث الثاني يتحدث عن المعايير المقترحة لتقويم البحث العلمي، بينما في المبحث الثالث يتناول الباحث القدرات الإبداعية وتنميتها والعناية المبكرة بها، ويشير في المبحث الرابع إلى تدعيم حماية الإنتاج الفكري.

وبهذا الطرح أعطى الباحث نظرة حول واقع البحث العلمي في الوطن العربي والعمل على إيجاد حلول مناسبة حتى نستطيع أن نرتقي به مثل ما هو موجود في الدول المتقدمة.

1-8-1-3- الدراسات الجزائرية:

1- دراسة محمد العربي ولد خليفة: وتحمل الدراسة عنوان "المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية" ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر، سنة 1989.

فقد تطرق الباحث لمختلف جوانب البحث العلمي في الجامعة الجزائرية، وإلى مختلف هياكل ومردود البحث العلمي مركزا على جانب البحث في العلوم الاجتماعية ومن الأفكار التي ارتبطت بهذا الموضوع:

- البحث العلمي: فقد أكد الباحث من نقص الأجهزة الإدارية الممثلة للسلطة التنفيذية الحقيقية في المنظومة التربوية من المدرسة إلى غاية التعليم الجامعي. وأشار إلى أن عملية الإصلاح لم تشمل في البداية على مرحلة ما بعد التدرج مما أبقى النظام القديم ساري المفعول رغم استبدال أسماء بعض الشهادات.
- مراكز البحث في العلوم الاجتماعية: فقد تطرق الباحث إلى مراكز البحث في العلوم الاجتماعية، وقام بتقييم أولي لمحاور البحث في هذا الميدان، والأبحاث المتصلة بالتحديث العمراني والفلاحة وحصر مركزين للدراسة هما:

أ. مركز الأبحاث الأنثريولوجية وما قبل التاريخ والأنثوغرافية.
ب. مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي.

ومن خلال هذه الدراسة يتضح لنا مدى الترابط الموضوعي، خاصة في تقييم وضع البحث العلمي واستخدامه للمراكز العلمية وإشارته إلي تاريخ البحث العلمي في الجزائر التي ساعدتنا في تكوين أفكارا متنوعة متعلقة بهذه الدراسة وأشار الباحث إلى النقائص الخاصة بالجهاز الإداري الممثل للسلطة من المدرسة الابتدائية إلى الجامعية وأشار أيضا إلى ضرورة التركيز على منظومة التكوين والبحث العلمي عوض الاهتمام بالإجراءات الإدارية خاصة وأن الجامعات تحولت إلى مصالح بيروقراطية تعيق الأبحاث العلمية والباحث مما يؤثر سلبا على الإنتاج العلمي لهذه المؤسسة.

وركز الباحث على المنظمة الوطنية للبحث العلمي وصلتها بالجامعة في ست اتجاهات رئيسية متمثلة في :

1- المساعدة على التكوين الفعال في مجالات التخصص.
2- المساعدة على انطلاق برامج البحث العلمي.

3- تنشيط البحث من خلال تنظيم الندوات العلمية.
4- تنظيم تربصات متعلقة بالبحث في المخابر الأجنبية
5- العمل على مساهمة الباحثين في الندوات العلمية
6- تمويل المنشورات العلمية

وقسم الباحث جوانب الضعف التي تعاني منها هذه المنظمة والمتمثلة في:

أ- الجانب التنظيمي
ب- الجانب التنسيقي والتخطيط
ج- جانب التقييم العلمي والمتابعة

ويتضح من خلال هذه الدراسة أن الباحث اعتمد على معطيات واقعية تحدد أكثر المشاكل التي يعاني منها قطاع البحث العلمي في الجزائر وقد كونت لنا هذه الدراسة بناءا آخرا معرفيا ساهم إلى حد كبير في إثراء هذا البحث.

2- دراسة جمال لعبيدي :

" Science et pouvoir en Algérie de L'indépendance au 1er plan de la recherche scientifique (1962-1974). Alger, O.P.U, 1992.

وتم استخدام هذه الدراسة كمرجع سابق بحيث تطرقت إلى كل من الجامعة والبحث العلمي من خلال السيرورة التاريخية وإفادتنا ببعض المؤشرات الإحصائية. وقسم الباحث عمله إلى خمس فصول هامة محاولا في ذلك معرفة قطاع البحث العلمي في الجزائر والجهود المبذولة من طرف الدولة من خلال طرح الإشكال المتمثل في ما هي خصوصية مشاكل التقدم العلمي والتقني في الجزائر وتطرق أيضا إلى العلاقة المتواجدة بين البحث العلمي والمجتمع الجزائري وقسم هذا الكتاب إلى خمسة فصول وهي :

الفصل الأول: يتعلق بالجامعة والبحث العلمي في السنوات الأولى من الاستغلال وقد أشار فيها إلى أهم الانجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية في هذا المجال وتطرق أيضا إلى الجماعات الطلابية من سنة1965 إلى سنة 1970 وما كانت تشكله من ضغط

وفي الفصل الثاني: ففي هذا الفصل فقد ناقش فيه أهم الإصلاحات التي تعرضت إليها وزارة التعليم العالي خاصة في سنتي 1970 و 1971 وأهم الإصلاحات وأهدافها .

أما في الفصل الثالث: تعرض إلى إنشاء المنظمة الوطنية للبحث العلمي والمجلس الوطني للبحث العلمي متسائلا حول إمكانية جعل البحث العلمي وطنيا من خلال حل منظمة الشراكة العلمية الجزائرية الفرنسية.

وفي الفصل الرابع: تعرض فيه الباحث إلى المخطط الوطني للبحث العلمي والتقني وأشار أيضا إلى التقدم الاقتصادي والسياسي وأيضا الإيديولوجي.

أما في الفصل الخامس: أشار فيه إلى الإصلاح المتعلق بما بعد التدرج وكذلك إلى التناقضات هذا المشروع ودلالتها الاجتماعية وتطرق أيضا إلى تفاصيل المؤتمر الخاص بما بعد التدرج من خلال عرض بعض مظاهر العلاقة بين الجامعة والسلطة والتصورات الاجتماعية المهنية.

أما عن المنشآت العلمية فوصفها الباحث بالإرث الاستعماري وتتمثل في ست مراكز بحث، وبعض المخابر والمباني ونلاحظ أنه هناك علاقة بين الموضوع المدروس وهذه الدراسة بحيث تمدنا بأفكار ومعلومات خاصة في تاريخ نشأة البحث العلمي في الجزائر كما تحدث جمال لعبيدي عن فكرة هامة تتمثل في طرحه لمشاكل البحث العلمي في الجزائر من خلال تحليل المشاكل المجتمع الجزائري، وتبين من خلال تحليلاته أن هناك علاقة متينة بين العوامل الاقتصادية والسياسية وكذلك الاجتماعية باعتبار أن النسق العلمي هو جزء هام من النسق الاجتماعي كما أعطى فكرة هامة حول هيئات البحث بدءا بإنشاء مجلس البحث العلمي (CRS) كذلك معهد الدراسات النووية (IEN) وأضاف أيضا إلى واقع المجتمع والظروف الاجتماعية التي كانت صعبة في المراحل الأولى من الاستقلال واستخدمت الطالبة هذه الدراسة لأنها تهتم بالبحث العلمي والجامعة الجزائرية من خلال السيرورة التاريخية فهي سندا هاما للدراسات المتعلقة بالبحث العلمي.

3- دراسة إلياس ما يري بعنوان:

Faut il fermer l'université, ENAL Alger, 1994.

وألف الباحث هذا الكتاب انطلاقا من ملاحظاته عند قيامه بتحقيق حول سير الجامعة لمعرفة العلاقة بين مختلف التغيرات ، فالفصل الأول تعرض إلى مميزات الخطابات الجامعية من حيث نوعيتها التي وصفها بلغة الخشب وعلاقتها مع الواقع وقام الباحث بتحليل الخطابات المتعلقة بالجامعة الشفهية والمكتوبة من أجل تحديد المفاهيم الهامة.

وتطرق أيضا إلى العلاقة الموجودة بين الخطابات والممارسات اليومية لهؤلاء الفاعلين أي بين العبارات والمفاهيم والأفعال الحقيقية.

بينما الفصل الثاني تناول المظاهر الحقيقية اليومية للجامعة الجزائرية بدءا بظاهرة الغياب، سوء الإداريين الأساتذة أو الطلبة إضافة إلى الحجم الساعي للأساتذة والذي سماه "فضائح الحجم الساعي للأستاذ الجامعي" وأشار إلى النظام المتعلق بواجباتهم المهنية حسب دراسته لحالات مختلفة وتطرق أيضا إلى العلاقة الموجودة بين الأستاذ والطالب وإلى المشاكل المادية المختلفة ونشاطات البحث العلمي

والفصل الثالث تحدث فيه الكاتب عن الغش في الجامعة أو النجاح بدون تعب وفي نفس الفصل تعرض إلى الجانب الميداني شارحا منهجيته والتقنيات المستعملة والنتائج المتوصل إليها حيث بين أساليب الغش وأسبابه البيداغوجية والأخلاقية والسوسيولوجية وأعطى نتائجه.

وعموما هذا الكتاب يتعرض إلى مواضيع تتعلق بالمشاكل الجامعة ولم يتطرق الباحث إلى المشاكل فقط وإنما أيضا إلى اقتراح الحلول من أجل إعادة إصلاح وتهيئة المؤسسة الجامعية من خلال الخيارات الواجب اعتمادها حتى تخرج الجامعة من تناقضاتها وتقوم بمختلف الأدوار التي تخدم الأفراد والمجتمع باعتبارها جزء هام من هذا النسق العام والمتمثل في المجتمع الجزائري.

4–دراسة عيسى قادري بعنوان:

"Le droit a l’enseignement et l’enseignement du droit "Thèse doctorat Paris Avril 1992.

ويعتبر الباحث أن الجامعة الجزائرية إرثا من خلال الانتقال من الجامعة الاستعمارية إلى الجامعة الوطنية وتحدث أيضا حول موضوع القطيعة والتواصل والظروف الرئيسية التي أدت إلى ظهور هذه المؤسسة الهامة باعتبار كل المراحل التاريخية ساهمت إلى حدّ كبير في تأسيس الجامعة وتطرق أيضا إلى قضية هامة تتمثل في التبعية للسياسة موضحا سياسة التعليم الوطني والاستعماري والعلاقة التي تربطهما بالسلطة والمجتمع هي علاقة تبعية تجاه الجانب السياسي وأشار الباحث أيضا أن مختلف الأفعال التي كان الهدف منها القطيعة مع مرحلة التعليم الموروثة من طرف المستعمر الفرنسي لم تكن تعمل إلاّ على إنتاج في صيغة أخرى، فالمدرسة الاستعمارية رغم أنها كانت مختلفة عن المجتمع الجزائري وهذا ساهم في تشكيل نمط ضمني مرجعي، كما تطرق إلى التعليم خاصة لإصلاحات سنة 1971، ووضع أيضا مقارنة بين التعليم الفرنسي والتعليم العربي واعتبرهما منبثقين من الفلسفة اليونانية أما بخصوص الجامعة فيعتبرها منفصلة تماما عن الجامعة الفرنسية في ظل الإجمالية التي عرضها تاريخ المجتمع الجزائري مع مخلفات الاستعمار وقدّم لنا صورة واضحة عن هذه المؤسسة من الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية سنة 1971 مبينا تطور عدد الطلاب لما عرفه التعليم من انتشار.

وأشار أيضا إلى فترة الثمانينات وسياسة التعريب التي اعتمدتها الدولة الجزائرية ومدى تأثيرها على الجامعة وعلى الطالب. وقام الباحث بانتقاد إصلاح التعليم العالي باعتباره إنتاجا خارجيا يحمل بذور تناقض واضحة وأنها فكرة مستوردة مما أنتجت لنا متعاونين غير جزائريين وسياسة التعريب التي أدت إلى ظهور فئتين وتحدث أيضا إلى الأستاذ الجامعي والبيروقراطية وكذلك مكانة الجامعة الجزائرية، وما يمكن استنتاجه أن هذه الدراسة من المراجع التي استندنا عليها باعتبارها تعرضت إلى جملة من المشاكل التي تعاني منها الجامعة خاصة في الفترة التي جاءت بعد الاستقلال مباشرة. ومن بين هذه المشاكل البيروقراطية التي أثرت عليها و بشكل واضح.

5–دراسة عبد الله مازوني: تحمل عنوان الثقافة والتعليم في الجزائر والمغرب العربي الذي نشر سنة 1969.

وفي هذا الكتاب يقوم الباحث بتحليل النظام التعليمي في الجزائر بعد الاستقلال وربط بين المشروع التنموي الذي يحدد النظام في تحليله لنظام التعليم في الجزائر بعد الاستقلال وربط أيضا بين المشروع التنموي وبين المشاكل المترتبة فيما يخص التعليم ويرى أيضا النظام الثقافي في الجزائر بتناقضاته يعكس ذلك بوضوح ويرى عدم التخطيط العميق في اختيار المشروع الثقافي الجميل الوطني والعلمي والثوري يؤدي إما إلى القضاء على الثقافة وإمّا إلى ما هو أخطر من ذلك إلى ثقافة متخلفة، ويؤدي أيضا إلى تكوين عدد معين من الرجال ذوي ثقافات غريبة نوعا ما في ما بينها وبعيدة عن الواقع ويرجع الباحث هذا إلى ثنائية اللغة وتحافظ على إيديولوجية الاستعمار المتمثلة في كون اللغة العربية غير صالحة للحياة وللعلم ولا للتقنية، بل هي صالحة للأحاسيس ويشير الكاتب إلى كيفية تطبيق التعريب ويقول أنه في الدخول المدرسي لسنة 1966–1967 بدأ تطبيق سياسة التعريب في التاريخ ويوضح لنا الأخطاء التي وضعت عند تطبيق هذه السياسة سواء في اختيار المعلمين أو المواد الدراسية، يقابلها جعل اللغة الفرنسية هي أساس العلوم الدقيقة والتفكير فهي لغة تنمي العقل فهذا ينعكس سلبا على اللغة العربية

كما يطرح إشكالية الصراع بين المجموعات المعربة(Arabophone) والمجموعة المكونة بالفرنسية(Francophone) إضافة إلى المكونين بالفرنسية والعربية (Bilingues) فهذه التناقضات أنتجت ما يعرف بالتبعية الثقافية(Aliénation)، أما بالنسبة للجامعة فالكاتب يرى أن الاستعمار ترك جامعة بمعنى الكلمة وأي جزائري لا يمكن أن يقول العكس وأنه كل ما أنتج من طرف الجامعة الاستعمارية لا يمكن أن نرميه ولكن بعد الاستقلال لم يؤخذ بالاعتبار وبصفة ذكية التطور الذي حققته وهذا نتيجة المشاكل التي تعيشها الجامعة الجزائرية بما أنها تركت تحت رئاسة شباب الذين هم صبايا ثقافيا (Culturellement mineurs) ويشير الكاتب أيضا إلى المساوئ التي تعرفها الجامعة الجزائرية تجزئتها إلى مؤسسات كثيرة بدون ارتباطها فيما بينها وجعلها تلتحق بوزارات مختلفة كون أغلبية المدرسين يهتمون بالوظائف السياسية والإدارة.

6- دراسة عبد القادر جفلاط: تحمل عنوان (التكنولوجيا والنظام التربوي في الجزائر) الذي نشر سنة 1990.

وفيه طرح الكاتب فكرة من المفروض أن يكون الاختيار التقني والعلمي للنظام التعليمي متماش ومتفاعل مع النظام الاقتصادي ومجالاته الصناعية والتكنولوجية وهو موجود في الدول المتقدمة لكن الباحث استنتج أن في الجزائر الميدان الاقتصادي والميدان التعليمي منعزلا عن الآخر فيما بينهما واعتمد الكاتب في دراسته على الميدان البيتروكيميائي لأن الجزائر اعتمدت شبه كليا في سياستها التنموية على المحروقات واعتبر 90% من صادرات الجزائر تشكلها المحروقات وتحقيق الاستقلال في هذا المجال يعني الاستقلال الاقتصادي وأشار أيضا إلى أن سونطراك تهدف إلى تلبية المتطلبات العاجلة دون تحديد استيراتيجية واضحة وذات البعد الطويل المدى ونظرا لوجود الموارد المالية أسست نظام تكويني مستقل على النظام التعليمي الوطني ولهذا تطور النظام التعليمي منعزلا عن التحولات التكنولوجية في الميدان الإنتاجي وهذه السياسة أنتجت حسب رأي الكاتب إلى تكوين كفاءات للتسيير في هذا الميدان ولم تتمكن من تكوين كفاءات لخبرات علمية بإمكانها إعادة إنتاج التكنولوجية وحسب رأي المؤلف أن التخصصات التقنية والعلمية لم تعرف النجاح لأن ليس لها مكانة في السلك العلمي في السلك التعليمي أما في الجامعة على حد قوله أن التقنية بقيت مجرد دراسات نظرية وتعتمد على استيراد البرامج من الخارج دون تكيفها مع الوسط الجزائري، كما تطرق إلى فكرة مهمة تتمثل في أن هذه السياسة أنتجت نوع من العدوانية بين إطارات الميدان الإنتاجي وإطارات السلك التعليمي حيث يوجد عدم الثقة والنظرة السلبية المتبادلة وهذا يرجع حسب رأي الكاتب إلى كون الباحثين في التعليم العالي يهتمون بمشاريع العلمية لا تمد أي صلة بالواقع، وكذلك بعض الإطارات في المؤسسات الاقتصادية ليس لها كفاءة وتكوين عالي لكنها تحتل مناصب إدارية عالية ويشير أيضا إلى أن اليوم بعد الانتهاء من الأموال الآتية من المحروقات لا من إيجاد الحلول في الداخل أي الاهتمام أكثر بالتعليم وخلق الديناميكية بين الميدان الإنتاجي والسلك التعليمي.

1-8-1-4- الملتقيات والمؤتمرات العربية:

أشار معظم الباحثين إلى ضرورة الاهتمام بحقل البحث العلمي في الأقطار العربية وتطويره يتطلب تجاوز النظرة التي ترى في العلم والتكنولوجيا مجرد سلعتين يمكن استيرادهما من الدول المتطورة، ويفترض أن يبدأ ببلورة إستراتيجية حقيقية وواضحة لتطوير منظومتين التعليم والبحث العلمي باعتبارهما قطاعين حيويين لا يتجزءان، وبتوفير الإمكانية المالية والتقنية والبشرية اللازمة لعمل المراكز والمؤسسات المرتبطة بهذا القطاع وتطويرها والانفتاح على مجمل النتائج والتوصيات واعتبر الباحث أن البحث العلمي يظل بحاجة إلى شروط موضوعية وفضاء حر قوامه سلطة القانون واحترام حقوق الإنسان في مختلف تجلياتها تحفز الإبداع والاجتهاد والابتكار بكل حرية واستقلالية ولذلك فإن تطبيق الحريات الفكرية في

مجال المعرفة هو حرمان أساسي للمجتمع من قدراته وهدر لها، من أوجه مختلفة بما فيها الاقتصادي إضافة للاجتماعي والثقافي.

حيث يوجد العديد من المؤتمرات والملتقيات التي طرحت إشكالية البحث العلمي وضرورة تفعيله مع باقي القطاعات التنموية ، مثل المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير الثقافي بدمشق 24- 26 جانفي سنة 2006، والمؤتمر الدولي حول البحث العلمي بالعالم العربي بالمغرب وذلك بمشاركة 1500 باحث عربي من مختلف الأقطار العربية، وكذلك ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية وغيرها من الأبحاث التي تنصب في هذا الموضوع رغم الخروج بتوصيات واقتراحات إلا أنها تبقى حبيسة الأدراج وبعيدة عن الواقع وحتى إن طبقت يطول تحقيقها أو تطبق بطريقة غير صحيحة. وهذا طبعا ما نلاحظه في الوقت الحالي من إحصائيات ومؤشرات تتعلق بالانجازات العلمية في الوطن العربي فهي ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة.

1-8-2- تقييم الدراسات السابقة:

لقد تم عرض ومناقشة الدراسات والبحوث السابقة العربية منها والأجنبية في كثير من الجوانب التي تخدم هذه الدراسة وللإشارة ربما يكون الاختلاف في عدة جوانب إلا أنها تصب في موضوع البحث العلمي ويمكن عرضها فيما يلي:

1- إن موضوع البحث العلمي والتغير الاجتماعي والتحولات المختلفة التي يشهدها العالم من أهم المواضيع التي اهتمت بها العلوم الاجتماعية.

2- إن البحث العلمي والتنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي يمكن الاهتمام بها من طرف الدول نظرا لأهم الأدوار التي تقوم بها هذه الثنائية.

3- تعتبر مخابر البحث مؤسسات بحثية هامة متصلة بالجامعة، وبالتالي الاهتمام بما يساهم فعلا في ترقية البحث العلمي وهذا بدوره يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية.

4- بلورت هذه الدراسات السابقة مع مشكلة الدراسة الراهنة لأن الكثير من النتائج والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسات متقاربة رغم أن المجتمعات مختلفة.

5- أمدت هذه الدراسات الطالبة برؤية واضحة لمحتوى التغير الحاصل في أنحاء العالم وخاصة في الدول العربية لأن المشاكل التي تعاني منها الجزائر في هذا المجال متقاربة.

6- استفادت الطالبة من هذه الدراسات في تحديد المتغيرات التي يمكن التركيز عليها بالإضافة إلى أدوات البحث.

7- كل الدراسات التي عرضت تحلل واقع والمشاكل التي تعيشها المجتمعات بخصوص معوقات وصعوبات البحث العلمي محاولين إيجاد حلول واضحة تساهم في ترقية البحث العلمي.

8- تتمثل المشكلة في معظم البحوث والدراسات الاجتماعية في تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تعطي أكثر من معنى واحد وهذا عكس ما نجده في العلوم الطبيعية التي تعتمد على مفاهيم دقيقة، وقد استفادت الطالبة من عرض هذه الدراسات في تحديد المفاهيم خاصة الإجرائية منها وذلك من أجل خدمة البحث الراهن.

إن هذه الدراسات لم تغير وجهة نظر الطالبة ولكنها "تطرقت بصفة خاصة للموضوع وذلك باعتبارها مصدرا هاما يزود الباحثين بمشكلات تستحق الدراسة" [54]. ونجد من بين هذه البحوث ما هو حر وهناك ما هو أكاديمي وسيتم استنطاق هذه الفرضيات المطروحة مع النتائج المتحصل عليها ميدانيا.

1-9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي مهما بلغت درجة أهميته وقيمته العلمية من صعوبات مختلفة، فمن خلال هذه الدراسة واجهت الطالبة بعض الصعوبات نذكر منها:

1- عامل الزمن المحدد لهذه الدراسة، لأن موضوع البحث العلمي ودوره التنموي كبير وواسع لذا يتطلب وقت كبير لانجازه.

2- تضييع الوقت في البحث عن أفراد العينة وذلك لكثرة انشغالهم وهذا ما يجعلنا في كل مرة نلغي المقابلة.

3- بطئ بعض الباحثين في استرجاع الاستمارات وهذا ما اثر على البحث.

4- قلة المراجع الخاصة بالموضوع من حيث تناول هذه الدراسة.

5- إيجاد بعض الصعوبات في الجانب الميداني من حيث التحليل والنتائج المتوصل إليها.

6- صعوبات متعلقة بالعينة وإمكانية التعامل معها كون اغلب الذين توجهنا إليهم من أساتذة وباحثين لم يساعدونا في العمل بل كانوا متمردين.

7- صعوبات متعلقة بقلة الدراسات السابقة خاصة الأجنبية منها.
8- صعوبات متعلقة بالمقاربات النظرية لفهم ظاهرة البحث العلمي والآليات المعتمدة.

استكمالا لما تطرقت إليه الطالبة في الجانب النظري جاء هذا الفصل لتحليل عناصر تتعلق أكثر بالجانب الميداني وما إستلزمه من بناء للفرضيات التي أدرجت في هذه الدراسة لأنها تمثل حلقة وصل بين الجانب النظري والميداني مما يسهل على القارئ الرجوع إليها. ويعد الإطار المنهجي أهم مرحلة للقيام بأي بحث يساهم الإجابة عن التساؤلات المطروحة في الإشكالية وتضمن هذا الفصل شرحا حول استخدام المناهج والأدوات المستعملة والعينة وطريقة اختيارها والمجال الخاص بالدراسة.

ولمعالجة هدا الموضوع تمت مناقشة الفرضيات المصاغة وفقا لما أسفر عنه التحقيق والقراءات النظرية وتطلبت الدراسة أن يتم الاعتماد أيضا على دراسات سابقة تناولت الموضوع من زوايا مختلفة إضافة إلى الصعوبات التي واجهت الطالبة في إعداد هذه الأطروحة باعتبار أن البحث العلمي من أهم المواضيع التي تخدم المؤسسات المختلفة في المجتمع وتساهم أيضا في ترقيته على مختلف الأصعدة.

الفصل 2
الجامعة الجزائرية نشأتها ومستقبلها

يشهد العالم في الآونة الأخيرة تطورات في جميع الميادين، وقد برزت عدة تحديات أثرت على المؤسسة الجامعية لتكون بذلك واجهة لمختلف التحولات باعتبارها تمثل أعلى وآخر درجات السلم التعليمي ودورها يكمن في تنمية المجتمع بالإضافة إلى تنمية الفرد وإعطائه مكانة اجتماعية ذات قيمة واستقرارا للمجتمع، وكذلك تعد مؤسسة فاعلة بحيث تمثل حلقة وصل بينها وبين المحيط الذي يعيش فيه تماشيا مع خصوصية المجتمع الجزائري وفي الوقت الحالي لابد من اختبار إنتاجها وتقييم مردودها الفكري من خلال الوظائف المختلفة التي تقوم بها وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة لها، وهذا حسب خطط التنمية وحسب التحولات التي شهدها المجتمع باعتبارها في مقدمة المؤسسات الهامة.

والجامعة في الوقت الحالي تعتبر أداة للمعرفة وتشكل أحد أهم المؤسسات الهامة في المجتمع، وكونها مؤسسة تعليمية تقوم بالاستثمار في الموارد البشرية فهي مركز لإشعاع الفكر والمعرفة وبالتالي فهي أداة للتغير الاجتماعي، لهذا السبب معظم الدول تهتم بها لأنها تساهم في تحقيق التقدم، وتختلف الجامعات من حيث تاريخها والموقع الجغرافي والمهام التي تقوم بها فهناك جامعات تعتمد على النظريات التقليدية وجامعات أخرى على نظريات تطبيقية وتوجد أيضا جامعات متكاملة ما بين الدراسات النظرية والتطبيقية، وسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى ماهية الجامعة، إضافة إلى نبذة تاريخية حولها ثم إلى الجامعة وعلاقتها بالتنمية كما اشرنا إلى مكانة العاملين بها وفي الأخير علاقتها بالمحيط.

2-1-ماهية الجامعة:

إنّ الجامعة في أي مجتمع كان لا يمكن أن تؤدي دورها في عملية التغير الاجتماعي بدون تحقيق التفاعل بين الفرد من جهة والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها من جهة أخرى، وقد اعترف الكثير من العلماء بعلاقة التعليم بالتغير الاجتماعي لأنه يقوي المهارات ويدعم الابتكار لدى الفرد، والتعليم الجامعي في المجتمعات السائرة في طريق النمو له اثر كبير في عملية الرقي الاجتماعي لأنها تساعد على تحسين أوضاع الطبقات الفقيرة من السكان وتسهيل فرص العمل للأفراد وترفع معيشتهم وكما يقال عن هذه المؤسسة فهي تقوم بكل الوظائف التي يفرضها المجتمع.

2-1-1-تعريف الجامعة وتاريخ نشأتها:

2-1-1-1-تعريف الجامعة:

لقد تنوعت المفاهيم واختلفت حول تحديد مصطلح الجامعة ولا يوجد تعريف واحد معين أو تحديدا شاملا في كل المؤسسات الجامعية في العالم، وبهذا يكون كل مجتمع يؤسس جامعته حسب أهدافه ومعالمه بناءا على توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية ، إذا فالجامعة مؤسسة لتكوين ذات طابع خاص تنشد بالاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة فهي "تعبر عن المؤسسة التي تضمن التعليم والتكوين العالميين في الجانبين العلمي أو المهني وقد تكون عمومية خاضعة لسلطة المجتمع كما قد تكون خاصة".[62]

وهناك من يعتبرها المصدر الأساسي للخبرة، والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل إلى المعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى.[63]

وتعد أيضا مجموعة من المؤسسات التعليمية في مستوى التعليم العالي، ومجتمعة في إطار إداري معين.

ولو رجعنا إلى معنى الجامعة باللغة الفرنسية «université» وبالإنجليزية « University » وبالعربية "الجامعة" كل هذه المعاني تدل على الجماعة والتجمع بين التخصصات المختلفة باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مزود بشخصية أخلاقية واستقلالية مالية كما تنقسم إلى عدة معاهد.[64]

وهي في الوقت الحالي تعد أداة المعرفة وتعد من أهم المؤسسات التعليمية لأنها ذات طابع علمي وثقافي تتمتع بشخصية أخلاقية وتجمع بين وحدات التعليم والبحث".[65]

وتعتبر أيضا مؤسسة تعليمية تقوم بالاستثمار في الموارد البشرية فتمثل مركز إشعار للمعرفة والفكر وبهذا فهي وسيلة هامة للتغير الاجتماعي والتقدم والتنمية في جميع الميادين ولا ترسم أهدافها بمعزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تنبثق منها وبالتالي تختار قيمتها وأهدافها، أي المجتمع هو الذي يمنحها ميلادها والمعنى والغاية والوسيلة ولهذا فإن دور مكانة وأهداف الجامعة تتباين حسب المجتمعات والحقبات التاريخية.

وذهب المشرع الجزائري إلى اعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري ساهم في تعميم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد.[66]

وعموما فالجامعة تحمل مظاهر متميزة تربط أطراف العملية التعليمية من طلبة وأساتذة وإداريين حول هدف واحد وهو خدمة المجتمع وتحسين المعرفة وطرق استخدامها في مختلف الميادين وتنمية الموارد البشرية فهي المجال الذي يضم كل أطراف المجتمع والتخصصات المدعمة من طرف الدولة وتدفع بعجلة التقدم في جميع الميادين فلا يمكن الاستغناء عنها فهي جزء هام من مؤسسات المجتمع، فمهما كان تعريف الجامعة فهي تجتمع حول أهداف واحدة.

2-1-1-2-لمحة تاريخية حول الجامعة:

يقال أن أقدم المجتمعات التي أعطت فكرة حول الجامعة هي المؤسسات الهندية التي كانت تسمى بمدارس الغابة التي يرجع تاريخها إلى 1500 قبل الميلاد وهذه المدارس نشأت للتأمل والبحث والفلسفة وما تتصف به الجامعة من خصائص تنظيمية وأهداف ومهام توجيهية مختلفة تعتبر اليوم ذلك الامتداد الطبيعي والمنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة والتي ظلت تتطور عبر السنوات كحاضنة للمعارف من حيث الإنتاج والتطبيق وبالرغم من أن الجامعة كمؤسسة تعليمية لإنتاج المعرفة فإن جذورها التاريخية ضاربة في القدم وتعود إلى مدارس الحكمة في الحضارات القديمة مثل بلاد الهند ومصر وحضارة وادي الرافدين وغيرها.[67]

وتطور مفهوم الجامعة واخذ أبعادا مختلفة حيث شهدت الحضارة الإسلامية الهجرة النبوية إلى المدينة المنورة نقلة نوعية في بناء المسجد النبوي الذي شكل النواة الحقيقية للمدارس العربية الإسلامية الكبرى والتي تطورت عنها الجامعة الحديثة في مفهومها العصري في أوروبا، حيث كان النبي صلى الله عليه وسلم أول من جمع العرب حوله في حلقة لأخذ العلم ولم تكن العرب في الجاهلية تعرف الاجتماع لهذا الغرض. وبنيت مساجد مختلفة ساهمت في العملية التعليمية وغيرها من الوظائف كالاجتماع لمناقشة شؤون الدولة وتهيئة الجيوش للفتوحات الإسلامية ومن بين هذه المساجد، المسجد الحرام بمكة المكرمة، مسجد الجامع بالبصرة وجامع القيروان بتونس ومسجد الجامع بقرطبة في الأندلس، وكانت هذه المساجد بمثابة مراكز لإنتاج العلم ، وبعد ذلك ظهرت المدارس العربية الكبرى وقد عرفت عبر أرجاء الخلافة في تلك الفترة ظهور مدارس كثيرة تمثل اليوم جامعات مثل الأندلس، الأزهر وغيرها من الأقطار العربية.

وقد ارتبط تطور الجامعات ببروز وتوطيد المجتمعات المدنية التي طبعت أهم مراحل التاريخ المعاصر بالغرب باعتبار هذه الفترة كانت جد صعبة بالنسبة لدول الأوروبية لأنه في الوقت الذي كانت فيه الجامعات الإسلامية تجمع بين التعليم الروحي والمادي، الجامعات الأوروبية شهدت في هذه الفترة اضطراب لتتكيف مع الأوضاع المغايرة التي كانت سائدة آنذاك للتخلص من هيمنة الكنيسة وقناعتها تتعارض مع الاكتشافات العلمية بعد أن ظلت الجامعة ولمدة طويلة تقوم بالتكوين الديني كإحدى المهام الأساسية، وأصبح الأساتذة والطلبة يتلقون في تجمعات دائمة تحظى بوضع قانوني يضمن استقلاليتها اتجاه الكنيسة ويمارسون نشاطاتهم الثقافية بكل حرية وخارج إطار أية رقابة ولم تكن تربط الأساتذة والطلبة روابط التسلسل الهرمي ودائما روابط المشاركة الحرة في الإنتاج المعرفي وقد كانت الجامعة تتكون من الكليات الأربع التقليدية (كلية الآداب،كلية الطب، علم اللاهوت، كلية الحقوق).[68]

في الماضي كان للجامعة دور هام يتمثل في صياغة أفكار المجتمع وقيادته للحركة الثقافية خاصة في العصور الوسطى سواء في العالم الإسلامي أو الأوروبي، حيث لقيت نجاحا كبيرا في أوروبا نتيجة الاكتشافات الجغرافية. على غرار الجامعة الإسلامية لم يعد لها دور نتيجة الانحطاط الذي أصاب المجتمع، وواصلت الجامعة الأوروبية نجاحاتها بفعل الثورة الصناعية إضافة إلى التطور الفكري والتكنولوجي في عصرنا، ومرت الجامعة في أوروبا بالمراحل الآتية:

–المرحلة الأولى: تميزت بتقليد المدارس العربية وعرفت الجامعة نجاحا في قيادة الحركة الفكرية في المجتمع.

–المرحلة الثانية: انطلقت هذه المرحلة في القرن السادس حيث بدأت الجامعة ضد المجتمع واهتمت بالطب وأهملت العلوم التجريبية الأخرى وعجزت عن مواكبة المعارف الجديدة التي توسعت بفعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

–المرحلة الثالثة: كانت بدايتها في نهاية القرن التاسع عشر وعرفت انبعاثا مغايرا ولعبت دور الريادة في صناعة مختلف الإيديولوجيات الليبرالية، والمساهمة في نشر فلسفة التنوير وإنتاج فئة ثقافية جديدة تساهم في خدمة المجتمع.

2-1-2- وظائف الجامعة:

تعد الجامعة في مختلف الأنظمة المحور الأساسي الذي تدور حوله مختلف الأنشطة في إطارها الوظيفي يعرفها « Georges Gusdorf » أنها مؤسسة ذات طابع معرفي ثقافي من حيث التطرق إلى صلاحيتها، فتعتبر أهم مكسب دائم للإرث الثقافي لأنها "بنية قانونية تنظم التعليم وتنسق المعارف"[69] والجامعة ليس لها وظيفة واحدة و وإنما عدة وظائف هذا حسب ثقافة المجتمع والمستجدات والمتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لأن التعليم أيضا "وسيلة لنقل القيم والقوانين والمصالح من المجتمع يجب تغيير نظام الجامعة ومضامين التعلم والبحث". [70] والمهام التي تقوم بها الجامعة هي:

2-1-2-1- الوظيفة الاجتماعية:

من الوظائف الاجتماعية التي تسعى إليها الجامعة من اجل مواكبة التطورات والنهوض بالمجتمعات هي:[71]

- إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية على مستوى عال في مختلف التخصصات التي يحتاج المجتمع إليها في مختلف مواقف سوق العمل لبدا التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.
- المشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي.
- القيام بدور أساسي في البحث العلمي من خلال مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.
- نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية، وتطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية بما يوفر ثقافة مشتركة ومنهجا موحدا في التخطيط والتنظيم والعمل على الإنتاج.
- انفتاح التعليم على العالم الخارجي والاهتمام بشؤون القضايا الدولية لتعميم التفاهم والحوار مع شعوب العالم.[72]
- إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة تضمن الحد الأدنى من التعليم لكافة أفراد المجتمع لأن "وظيفة الجامعة المعاصرة هي ضمان تعليم ذو نوعية وبحث منتج يمثل أحسن استثمار قصد ضمان التطور الاقتصادي وتحمل فلسفة كل مجتمع آراء حول الوظائف التي تقوم بها هذه المؤسسة".[73]

فمن خلال هذه الوظائف أصبح ينظر إلى الجامعة على أنها من أهم المؤسسات العلمية ذات الطابع الاجتماعي هدفها تنمية المجتمعات والتطلع إلى المستقبل وضمان حياة يسودها العلم والمعرفة والابتعاد عن التخلف لمواكبة العصر ومجابهة العولمة.

2-1-2-2-الوظيفة الإيديولوجية:

بالإضافة إلى الوظيفة الاجتماعية، هناك وظيفة أخرى تقوم الجامعة بها وتتمثل في الوظيفة الإيديولوجية فهي مؤسسة تلتقي فيها الأفكار ومختلف التيارات، ففي أي مجتمع هناك تضارب بين مختلف الثقافات لأن: "مهمة الجامعة لا تخلو من إعطاء محتوى إيديولوجي حيث يؤسس كل مجتمع جامعته بناءا على مشاكله الخاصة وتطلعاته واتجاهاته السياسية".[74]

2-1-2-3-الوظيفة الاقتصادية:

من بين الوظائف الاقتصادية التي تساهم بها الجامعة تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تزويد القوى العاملة بالمهارات والأفكار الجديدة وفق ما يتطلبه السوق، بالإضافة إلى هذا يكتسب الدارس في الجامعة النظام في العمل لأن الالتزام والعزيمة مطلوبان لاستكمال الدراية لمدة زمنية معينة ونتائج البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بغية تحقيق التقدم ليس مجرد نتائج تؤدي إلى إنتاج أجهزة الحاسوب المساعدة على المدى القريب والبعيد فحسب، ولكن يضمن عنها ممارسات فاعلة في العمل، ويتجلى إسهام البحث العلمي في استخدامه المباشر من قبل المجتمع بصفة عامة ومن خلال العمال التي يؤديها الباحثون لقطاع الصناعة والحكومة والمنظمات التطوعية.[75]

والعلوم التقنية تهدف إلى احتلال منطقة مركزية في القطاعات الجديدة مما يعطي دفعة إلى النمو الاقتصادي المتجه في الغالب للعقود القليلة الماضية (كصناعة الأدوية، تقنية المعلومات والاتصالات، الملاحظة والموارد الجوية) هذه التطورات تعكس انتشار متزايد بإطراء للوظائف في إنتاج القطاعات المتصلة بخدمات والمعلومات والاتصال فقط، فالمجتمع ككل يتحول إلى أنشطة تقوم على المعرفة المكثفة.[76]

2-1-2-4-الوظيفة التعليمية:

الجامعة هي آخر المراحل التعليمية، تعمل على تثقيف الفرد وتكوينه وتنمية معارفه عن طريق تزويده بالخبرات والمهارات الفنية والإدارية وكذلك بالتنشئة الاجتماعية العلمية والتقنية فهي تمثل وظيفة علمية بالدرجة الأولى حيث تقوم "بتلقين المعرفة، حيث تلقن كيفية التعلم (المنهجية) وكيفية إعادة التعلم (الرسكلة)".[77]

إذن تعد الجامعة مجال لنقل المعارف والقيم الإيديولوجية وحقل للصراعات والاستراتيجيات، فلا يمكن الاستغناء عنها في أي مجتمع نظرا للأدوار الهامة التي تقوم بها.

2-1-2-5- الوظيفة البيداغوجية:

إضافة إلى الوظائف التي ذكرناها سابقا توجد وظيفة أخرى تتمثل في البيداغوجيا، ويكمن دورها في إحداث تغيير في الأفراد والجماعات بواسطة التعليم والتعلم، فهي ذلك التفاعل بين المعلم والمتعلم وعناصر البيئة الاجتماعية والمادية التي يعيشان في كنفها، كما تمثل الطرق والمناهج التي يتوصل بها المعلم والمتعلم إلى تنمية المهارات المختلفة لنفع نفسها ومجتمعها والبيداغوجيا هي قطبية المعلم والمتعلم في الأخذ والعطاء ويتم عن طريقها، تنمية عقل الطالب وقدرته على التفكير وتكوين القيم الخلقية والتعود على السلوك الجماعي لتنمية الاتجاه العلمي الصحيح بالتزويد بالمهارات العلمية لتحصيل العلم والمعرفة.[78]

2-1-2-6- وظيفة البحث العلمي:

"إن التعليم العالي لا يقتصر على العلم فقط بين طلابه ولكن يهدف إلى ترقيته والنهوض به من خلال البحوث والدراسات العلمية التي يجريها الأساتذة وطلبة الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه في مختلف الحقول بغية المساهمة في تعزيز التراث الثقافي للأمة".[79] فالجامعة لا تعتبر مؤسسة للتعليم بل أيضا للبحث داخل المجتمع معتمدة في ذلك على إرثه الحضاري منفتحة على العالم في ظل التغيرات الجديدة باعتبارها الوعاء التاريخي للمجتمع، بإطلاع الطلبة على تاريخهم ومقومات حضارتهم وكذا تاريخ المجتمعات المختلفة".[80] فهي مؤسسة لها موقع معين ولها نظام باستخدام وسائل مختلفة لتحقيق أهدافها وذلك طبقا للقوانين التي تحكمها، ومن بين وظائفها المحافظة على توازن المجتمع من خلال "ميزان العرض والطلب".[81]

وعلى العموم فالمؤسسة الجامعية تساهم في إعداد الفرد من الناحية الاجتماعية والعلمية والدينية فهي تقوم بإعداده لمواجهة الحياة العملية، فقد ساهمت في عملية التنمية المختلفة عن طريق نظرية الاستثمار الأمثل للإطارات وخريجي الجامعات فكفاءة مستويات التعلم العالي تؤدي إلى تحديث الفرد وتنمية قدراته واكتسابه مختلف القيم الحضارية، ومن بين التصورات التي تساعده على ذلك:

- تقبل الجديد من الآراء.
- الاهتمام باكتساب المعارف الحديثة.
- الانفتاح على كل الخبرات الجديدة في إطار البحث العلمي.
- التطلع لعملية التغير الاجتماعي.
- استخدام احدث الإمكانيات للوصول إلى المعلومات.
- محاولة اكتساب القدرات المختلفة.

كذلك تساهم الجامعة في اختيار الأكفاء لقيادة الحكومة والصناعة وتنمية القدرات الذاتية ونشر معظم الأبحاث العلمية مع المحافظة على القيم الثقافية الخاصة بالمجتمع، إذا هي تؤدي كل الأدوار الهامة التي تساهم في الفعل التنموي والتطوري للمجتمع.

2-1-3-أهداف الجامعة:

تعتبر الأهداف صفة ملازمة لكافة النماذج المسطرة، فالعاملون في مختلف القطاعات يسعون إلى تحقيق أهداف متنوعة ، فالإدارة لا بد أن يكون لها توجها هدفي مقصود "ليس فقط توفر الإحساس بهدف التوجه الذي يفترض أن يسير النظام وفقه، بل التأكد على توفر معالم واضحة تمكن من تقدير مدى تقدم وفاعلية النظام".[82]

وتعد أهداف الجامعة من المصالح العامة لأنها في خدمة الشباب الحاصلين على شهادة البكالوريا، هذه المصلحة تهدف بدورها إلى إرضاء الاحتياجات الوطنية من مؤطرين ومتحكمين مما يؤدي إلى تأمين مستوى عالي من الثقافة والتربية العلمية للوطن.[83]

وتختلف الجامعات على اختلاف مواقعها في أهدافا تبعا للزمان والمكان وهي بمجملها تتركز حول التدريس وخدمة البيئة وتنمية المجتمع.[84]

والهدف من التعليم هو تعميم الفائدة لكل الجنس البشري وكذلك غرس الأخلاق من اجل بناء مجتمع صالح، حيث أن هذا الأخير يصبح أكثر حكمة من خلال التعلم وأفضل من خلال ممارسة الفضيلة، ويعد

أيضا بمثابة أداة لغرس الوعي الأخلاقي وهو أكثر الوسائل القيمية كما يساعد على المحافظة على النظام الجماعي وهو طريقة جيدة لزيادة الحراك الاجتماعي [85] وللجامعة أهداف مختلفة تتنوع بتنوع الوظائف وهي كالآتي:

1- تنمية الكفاءات الضرورية خاصة في ظل انفجار المعلوماتية.
2- القابلية لحل المشاكل.
3- السعي وراء البحث العلمي والفكري.
4- المشاركة في نشر المعارف في إعدادها وتطويرها.
5- متابعة تطور الخريطة المعرفية.[86]
6- العناية بالبحث العلمي ونشر المعرفة.[87]
7- تزويد الطلبة بطرق جديدة من اجل عملية البحث العلمي.
8- ضمان نشر الدراسات ونتائج الأبحاث.[88]

إذن الجامعة تهدف إلى تطوير وتحسين التعليم بكافة مستوياته وكذلك تهتم بتكوين الأساتذة، حيث تضمن تكوين المثقفين كما يعتبر المحرك الضروري للعلوم والتقنيات فيرفع المستوى الثقافي للمجتمع [89]. إضافة إلى هذا تتحدد الأهداف التعليمية في وصف الإجراءات التي يقوم بها المتعلم أو التي تصدر عنه في نهاية موقف تعليمي معين[90] فبعد التخرج من الجامعة تستطيع أن تصف للطالب ماذا يريد من دراسته ومدى تأثره وتأثيره في المجتمع لان "التعليم أداة فعالة لنقل وتحديث ثقافة المجتمع"[91]. ولا يمكن أن نتصور قيام أي جامعة بدون أهداف تسعى إليها بغرض تنمية الفرد والمجتمع باعتبارها مؤسسة بها وظائف آنية تسعى لتحقيق أهداف ومشاريع مستقبلية فهذا هو أصل نجاحها وتطورها، فبفضل هذا العامل نستطيع أن نرتقي بالمجتمع في جميع الميادين .

2-1-4- مبادئ التعليم الجامعي في الجزائر:

يركز التعليم الجامعي في الجزائر على أربع مبادئ أساسية جاءت نتيجة الإصلاح الجامعي لسنة 1971، والتي تترجم سياسة التعليم وذلك وفق إستراتيجية جديدة وشاملة ومن هذه المبادئ ما يلي:

2-1-4-1- ديمقراطية التعليم:

يقصد بديمقراطية التعليم العالي أن يمس التعليم الجامعي جميع الفئات الاجتماعية دون اعتبار للخلفيات الاجتماعية والاقتصادية وهي ضرورة إتاحة الفرص المتساوية والمتكافئة للجميع لأنه حق لكل فرد في المجتمع من خلال:

- إتاحة الفرص المتكافئة لجميع الطلبة الجزائريين الذين انهوا بنجاح دراستهم الثانوية كل حسب كفاءته بغض النظر عن مكانته الاجتماعية.

- وضع سياسة مفادها ربط القطر الجزائري بشبكة واسعة من الجامعات والمعاهد العليا تتحدد معها مراكز توزيع العلم والثقافة والتكنولوجية في كل جهات الوطن.

- توفير الرعاية الاجتماعية والاقتصادية لأبناء الفئات الشعبية الفقيرة حتى يتمكنوا الاستفادة من فرص العمل والتعليم، وتقديم رعاية خاصة للمتفوقين منهم.

2-1-4-2-الجزأرة:

والمقصود بها الاستبدال التاريخي للإطارات الأجنبية بالإطارات الجزائرية ، وهذا من اجل تحرير البلاد من التبعية الثقافية والتكنولوجية فإذا تعني في محتواها:

- جزأرة التعليم وخططه ومناهجه والابتعاد عن تقليد الغير إلا فيما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد فقط .

- جزأرة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها من أهل الاختصاص والكفاءة لتحقيق الأهداف العلمية والتربوية والتكوينية.

- اختيار أهداف التعليم الجامعي وقيمه ومتطلباته في ضوء واقع الجزائر وتطلعاتها بما يحقق تنميتها الشاملة وازدهار شخصيتها الوطنية بكل مقوماتها الأساسية [81].

2-1-4-3-التعريب:

المقصود بالتعريب الاستعمال الواسع للغة العربية، أي استخدامها بشكل كبير في التعبير عن المفاهيم في جميع مراحل التعليم [81]. وكذلك استعمالها في البحث العلمي بمختلف فروعه و تخصصاته وهذا باعتبار أن اللغة العربية إحدى المقومات الشخصية الوطنية، وحتى تتمكن اللغة العربية من جهة أخرى استرجاع مكانتها التاريخية والطبيعية في حياة الفرد الجزائري كان لا بد من جعل التكوين باللغة العربية وحيدا وهدفا أساسيا في مختلف الموارد و في مختلف مراحل التربية والتكوين.

2-1-4-4- إعطاء الأولوية للتكوين العلمي و التكنولوجي:

يعبر عن التوجيه العام للسياسة التعليمية في مختلف المراحل، ومنها المرحلة الجامعية باعتبار أن تطور وتقدم المجتمعات مرتبط بالتحكم في العلوم خاصة التكنولوجية منها وبإعطاء الاهتمام الكبير لها عن طريق توجيه الطلبة بصفة متزايدة نحو الفروع المتصلة بها وهذا من اجل المساهمة في التقدم العلمي والتكنولوجي وامتلاك الميراث العلمي ولا يتسنى ذلك إلا بالاهتمام بما يلي:

- الاهتمام بالتعليم التكنولوجي والتوسيع فيه وتشجيع الدارسين للالتحاق بمدارسه ومعاهده العليا.

- المزج بين الدراسة النظرية والعلمية في التعليم الجامعي بحيث يكون الطالب قادر على تطبيق النظريات العلمية في المجلات التطبيقية كالصناعة والزراعة والطب وغيرها. [81]

فالتعليم الجامعي حق لكل من هو جدير به ويخدم الوطن لذا فيجب أن يكون انتشاره محسوبا لا يحرم من يستحقه ويتوسع إلى المدن الذي يعجزه عن إعداد النوعية الراقية ولا يهدف التعليم العالي إلى تخريج إعداد يحملون معلومات سرعان ما تتبخر بل يهدف إلى مجتمع المعرفة والى تكوين الفرد القادر على التعليم الذاتي، وان سبيل النهوض والتقدم هو حيازة الوسائل التي تمكننا من توطين العلم والمعرفة، والعلم لم ينشأ ويتطور إلا بعد تشييد مؤسساته، ثم إنشاء مهنة الباحث مع التطبيقات العلمية ولقد اثبت الاستقرار التاريخي نشوء العلم في الحضارات العالمية منها الحضارة العـــربية أي نشوء الثقافة العلمية وانتشارها لا يتحقق بالنقل والترجمة وإنما بإعداد البناء اللازم والمؤسسات التي تخلق العلم وتحتضنه.

2-2- تاريخ التعليم في الجزائر:

لقد شهد التعليم في الجزائر عدة مراحل حتى وصوله إلى المرحلة التي نعيشها اليوم، واختلفت خصائصه باختلاف المؤثرات كالتواجد الاستعماري ومن بعدها الإصلاحات التي شهدها هذا القطاع والتحولات التي شملته باعتباره ذو أهمية لأي دولة لها سيادة وطنية وتطرقنا إلى هذا العنصر لأهميته بالنسبة لهذه الدراسة، فيعد مرحلة هامة من مراحل التعليم في الجزائر.

2-2-1-التعليم في العهد العثماني:

لقد تميز التعليم في هذه المرحلة بأنه يعتمد على اللغة الواحدة وهي اللغة العربية ويعتمد أيضا على الثقافة الإسلامية وكان يطلق عليه بالتعليم التقليدي إلا بعد ظهور الحركة الإصلاحية في القرن العشرين فتغير هذا المصطلح نتيجة لتأثر البعض بالمدارس الفرنسية، وكان منتشرا في عدة مناطق من الوطن ومدارسه أطلق عليها الكتاتيب، والمدارس الابتدائية القرآنية، والمساجد، فكان هدفها تعليم القران واللغة العربية، حيث "اعتمد الجزائريون على دور المساجد والزوايا في تعليم اللغة العربية وحفظ القران الكريم، إلى جانب علوم أخرى كالعلوم الشرعية وقواعد اللغة والنحو، كما كانت بعض العائلات تقيم المدارس لأبنائها في القرى والدواوير وتكلف معلمين بتعليمهم وتوفر لهم كل وسائل عيشهم"[92].

وكان المعلم له أهمية كبيرة كذلك بالنسبة "للعلم الذي كان جزءا من العبادة، وكانت المدارس كثيرة، و التعليم كان حرا وخاصا، قبل أن تشرعه فرنسا لأبنائها بعد سنة 1873، وكان الجميع تقريبا يعرف القراءة والكتابة، وتكاد الجزائر تخلو من الأمية، لكن الذين يواصلون دراستهم إلى التعليم العالي عدد قليل"[93].

القران الكريم واللغة العربية يعتبران جزء من العبادة و التفقه في الدين دون الاهتمام بالعلوم وغيرها من التخصصات التي لها أهمية بالنسبة للحياة الاجتماعية، والاهتمام بالتعليم كان مفتوحا للأفراد والجماعات بحيث كانوا يقومون بإنشاء الزوايا والمؤسسات التعليمية ففي "القرن التاسع عشر كانت المساجد حافلة بالأساتذة والتلاميذ والزوايا، بهدف نشر العلوم، أما في عهد الجزائر العثمانية كان للتعليم نظام خاص يتكفل به مجلس بالعاصمة ، وكان على المجلس ناظر يقوم على التدريس، ويقدم للداي بالجزائر وللباي بقسنطينة وبوهران العلماء المرشحين لكراسي التدريس، إذ كان الناظر بمثابة مدير التعليم العالي كما كان المجلس يقوم مقام المجلس العالي للجامعات[94]، كما أن الدولة العثمانية أولت أهمية كبيرة لنشر التعليم في القرى والمدن والمؤسسات التعليمية كانت ممولة من طرف الأوقاف والأهالي.

شهدت الجزائر في هذه الفترة "معاهد علمية عظيمة الشأن، في الفلسفة والأدب والعلوم، وكلها كانت تحت إشراف أساتذة كبار من الجزائريين".[95]

فكان انتشار كبير للزوايا والمساجد الذين كان لهما الدور العظيم في نشر العلم "فوضعية التعليم في الجزائر كانت جيدة قبل التواجد الفرنسي، لان كل الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة و الكتابة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوير".[96]

ولم يكن التعليم وقتئذ مقتصرا على مساجد المدن ومدارسها وزواياها فحسب منحصرا في عواصم البلد فقط، بل كانت القرى تشارك في الحياة الثقافية وتأخذ نصيبها منها بواسطة الزوايا المنتشرة.

حيث عدد العرب الجزائريين الذين يحسنون القراءة والكتابة في سنة 1836 – 1837 يفوق ما يوجد في الجيش الفرنسي الذي كان يبلغ 45% .[96]

بالإضافة إلى التقدير البالغ لشهادات الطلبة الجزائريين من طرف علماء المغرب و تونس، فبمجرد تخرج الطالب من إحدى الزوايا الجزائرية فانه يقبل من طرف الأقسام العليا للتخصص في جامع الزيتونة بتونس أو القرويين بالمغرب، فالملاحظ انه كان للزاوية و المسجد مكانة هامة بالنسبة للطالب و المجتمع.

2-2-2-مكانة اللغة العربية قبل التواجد الفرنسي:

اللغة العربية لها أهمية كبيرة باعتبارها من المقومات الأساسية للشخصية الوطنية فهي تؤثر على الناحية الثقافية للمجتمع.

حيث كانت منتشرة في الجزائر في مرحلة الحكم العثماني، فاللغة التركية كانت مقتصرة على دواوين الدولة، أما اللغة العربية كانت لغة دين وثقافة ، مع العلم كانت "الجزائر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين مراكز ثقافية باهرة، وكان فيها أساتذة متمكنون في كل من الفلسفة والأدب". [97]

إضافة إلى الاعتراف الذي قدمه أحد المسؤولين الفرنسيين في تقرير قدمه إلى مجلس الشيوخ الفرنسي عام 1894 بانتشار حركة التعليم وازدهارها قبل الاحتلال، بحيث كان أكثر من ألفي مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، فضلا عن مئات المساجد التي كانت تهتم بتلقين اللغة العربية لطلابها. [98]

وقد جاء على لسان الجنرال (Phialard) أن جميع العرب تقريبا يعرفون القراءة والكتابة وكانت توجد في كل قرية مدرستان، بالإضافة إلى المدرسة توجد زوايا.[99]

فاللغة التركية كانت متداولة في الإدارة بينما اللغة العربية كانت تدرس في المعاهد والزوايا. وعموما شهدت هذه المرحلة تعليما حرا بحيث "لم تكن سيطرة الدولة والحكام، فكان سكان كل قرية ينظمون بطريقتهم الخاصة ووسائلهم الذاتية تعليم القران الكريم والحديث والعلوم العربية الإسلامية. [100]

2-2-3-الجامعة قبل الاستقلال:

بعد الاستعمار الفرنسي للجزائر، بدأت تصارع المقومات الهامة للشخصية الوطنية، ودعم هذا الاستعمار عوامل القطيعة على المجال الفكري فقام "بتعميق اللاتوازن النفسي، الاجتماعي، الاقتصادي، وعمق أيضا التباين بين مظهري التقليد والعصرنة دون تمويل الفكر وإعطاء البديل القادر على تجاوز أو على الأقل التأويل الصحيح للأزمات الناتجة عن الاحتكاكات الغير عادلة". [101]

وقبل التطرق إلى المرحلة الجامعية في هده الفترة، نشير إلى التعليم بصفة عامة، فالغزو الثقافي يهدف إلى فصل الجزائريين عن حضارتهم الإسلامية والثقافية وحتى التاريخية، "فكانت هناك ضرورة دائمة لان تكون علاقات القوى لصالح النظام المتقدم، ولم تستطع المدرسة إتمام كل الوظائف المنوط بها، خصوصا التي تتضمن إنشاء ظروف عدم إعادة النظر في علاقات القوى." [102]

فبمجرد دخول الاحتلال الفرنسي صادر كل الأملاك التابعة للوقف وشغرت الزوايا والمساجد، وأصبح البعض من رجال الدين يعملون عند الدولة الفرنسية مقابل رواتب محددة.

وتؤكد بعض المصادر الفرنسية التحول الذي شهده قطاع التعليم نتيجة التواجد الفرنسي، حيث تجمدت المؤسسات العلمية إضافة إلى هجرة المعلمين، حيث "خربت المدارس الثانوية وغادر المتعلمون الزوايا القريبة من مراكز الاحتلال واكتفى الأساتذة بأداء الشعائر الدينية دون التعليم، أو انتقلوا إلى أماكن غير محتلة وامتنعت الأهالي عن إرسال أولادهم إلى المدرسة الفرنسية [95] فالسلطات

الفرنسية قامت بحملات كبيرة هدفها تحطيم اللغة العربية وتحديد المدارس القرآنية بدقة وتناقص عدد معلمي القرآن والمدرسين الآخرين ومنذ ذلك الحين تقهقرت معرفة اللغة العربية الأدبية وجعل المدرسة "وسيلة لتجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية تدريجيا".[103]

فكان على فرنسا أن تقوم "بعملية الهدم ثم إعادة البناء، أي عندما تصبح المدارس القرآنية غبارا والشعب الجزائري يعود إلى الجهل الخاص بالعصور الأولى، هنا فقط يمكن أن تبدأ فرنسا بالتعليم".[104]

أما بالنسبة للجامعة فهي حديثة النشأة إذ يعود تاريخ تأسيسها سنة 1909 وكان ذلك بإمضاء رئيس الحكومة الذي اتخذ قرار إنشائها وقال في تلك المناسبة "انه إلى جانب الخدمات التي سوف تقدمها الجامعة الجديدة في سبيل العلم والمهن الحرة، سوف يصبح بإمكانها تزويد الزراعة والصناعة بأيدي عاملة مؤهلة". [105]

لكن في سنة 1877 تم إنشاء معهد الآداب والعلوم "كبذرة خصبة لجامعة بأكملها والى جانب فرع الطب، كان هناك فرعا آخر للحقوق".[106]

وأول دخول جامعي كان في نوفمبر سنة 1859، وبهذه المناسبة ألقى رئسي الأكاديمية خطابا يقول فيه "عن قريب نظرا لإجراءات التي اتخذت مؤخرا، المسلمون يتمكنون من الاستفادة من خدمات المدرسة العليا الجديدة، لذلك يجب إعطائهم مكونين من جنسهم وثقافتهم". [107]

لكن الجزائريين الذين يلتحقون بالمدارس الفرنسية قليلون جدا، وعدد الطلبة الجزائريين كان ضعيفا جدا مقارنة بعدد الفرنسيين، والجدول الآتي يوضح ذلك. [107]

جدول رقم 3: يوضح عدد الطلبة الجزائريين والأوروبيين:

السنة	الطلبة الأوروبيين	الطلبة الجزائريين	المجموع
1920	1282	47	1329
1925	1486	66	1552
1930	1907	93	2000
1934	2564	103	2667
1938	2138	94	2232

الملاحظ من خلال الجدول أن عدد الطلبة الفرنسيين يفوق عدد الطلبة الجزائريين ، إضافة إلى ذلك فالطلبة الجزائريين يعاملون بطريقة قاسية داخل الجامعات وكان ذلك وفق خطط فرنسة مقصودة هدفها نشر سياسة الجهل والتفرقة في وسط الجزائريين بمعنى "تعليم الجزائريين يعني جعلهم يتساوون معنا وغدا يصبحون أسيادا علينا لا مدرسة للمسلمين حتى ولو كان التعليم الابتدائي".[108]

فالجامعة الجزائرية في هذه الفترة "لا تختلف عن الجامعة الفرنسية بل هي متحدة معها ومندمجة فيها، والخصوصية الوحيدة التي تميزها هي كونها تحتوي على فروع أصلية ومحلية إضافة إلى الفروع الأساسية التي تدرس في الجامعة الفرنسية وجميع التخصصات العلمية وتكيفها مع الميدان الجزائري".[107]

ولكن بعد سنة 1920 ظهر نوع من الحماس اتجاه التعليم من طرف الجزائريين خاصة مع ظهور الحركة الوطنية من طرف المثقفين الجدد المتمثلين في الأطباء والصحفيين والقضاة الذين يعتبرون التعليم هو السلاح الوحيد الذين يستطيعون أن يقاوموا به الاحتلال الفرنسي. حيث "ما بقي للجزائري إلا الشروع

في القبول بالتعليم الفرنسي في نفس الوقت محاولة الحصول والبحث عن كل ما له من خصوصية عالمية وأشياء حيادية التي هي غارقة في الحضارة الاستعمارية وذلك لاستعمالها لتحقيق الشيء الايجابي.[109]

أما بعد سنة 1954 انخفض عدد الطلبة الجزائريين بهدف التحاقهم بالثورة الجزائرية حيث من يلتحق بالمدرسة والجامعة الفرنسية يعتبر ضد الثورة، والشيء الذي يشجعهم من ترك الإدارة هو عنصرية الحكم الفرنسي، لان عند تخرجهم من الجامعة فشهادتهم لا تسمح لهم بالعمل في المناصب الاقتصادية والإدارية وحتى السياسية رغم هذه الشهادات تعادل الشهادات الخاصة بالفرنسيين.

وعموما إن مجموع الأطفال الذين هم في السن التمدرس في عام 1944 كان نحو 1.250.000 طفلا لا يزاول التعليم منهم سوى 130 ألف فقط، ومنهم 92 ألف في المدارس الخاصة بالجزائريين والباقون في المدارس المختلطة مع أبناء الفرنسيين، ومليون ومائة وعشرون ألف طفل لا يزاولون أي تعليم مطلقا ويعيشون في حرمان كامل،[109] إضافة إلى التقسيم اللغوي الذي أنتجته السياسة الفرنسية، وجعلت من اللغة الفرنسية وسيلة للالتحاق بمناصب الشغل المختلفة ووسيلة أيضا للالتحاق بالمزايا الفرنسية مقارنة بالذين يحسنون استخدام اللغة العربية.

2-2-4- الجامعة بعد الاستقلال:

شهد قطاع التعليم بصفة عامة بعد الاستقلال تدهور كبير من حيث البناء وعدد المتمدرسين حيث يقدر نسبة الشعب الجزائري عشية الاستقلال بـــ 88% أمي"[110]، وحسب إحصائيات سنة 1954 "فان نسبة 55% من 13.7%من الذين يعرفون القراءة والكتابة باللغة الفرنسية و25% منهم باللغة العربية أما 20% يستعملون اللغة العربية والفرنسية معا"[106].

وبالنسبة للجامعة فقامت الدولة الجزائرية بتغيير كل ما ورثته من الاستعمار الفرنسي تدريجيا، حيث أنشئت أول جامعة بوهران سنة 1966 ثم جامعة قسنطينة سنة 1967، وأصبح من الضروري نشر التعليم بعد خروج الاستعمار الفرنسي فقد وصل عدد الطلبة إلى 80000 طالب متمدرس سنة 1961 – 1962 وإلى 31 320 000 سنة 1965 – 1966 وفي سنة 1969 وصل العدد إلى 15.220.352 طالب، وفي سنة 1966 كانت الجزائر تعد ستة ملايين أمي أغلبيتهم من النساء[111]، والجدول التالي يوضح عدد الطلبة من السنة 1962 إلى غاية 1965 بما فيهم الأجانب.

جدول رقم 4: يوضح عدد الطلبة المسجلين في الجامعة الجزائر بعد الاستقلال [112].

الجنسية / السنوات	الطلبة الجزائريون			الطلبة الفرنسيون			المجموع
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
1963-1962	1838	338	2176	392	241	633	2809
1964-1963	2425	427	2892	604	387	991	3883
1965-1964	3758	721	4479	1006	488	1494	5973

ومن الناحية الخاصة بالتسيير، فقد سيرت الجامعة الجزائرية بقوانين أجنبية وحتى الأساتذة معظمهم أجانب وهذا لنقص الإطارات الجزائرية المؤهلة لان "عدد الأساتذة في السنة الدراسية 1968 – 1969 يقدر ب724 أستاذ، 48% منهم أجانب". [113]

وكانت الجامعة الجزائرية تعاني من عدة مشاكل مختلفة نتيجة ضعف التسيير والبيروقراطية، فكانت شاملة لعدة إيديولوجيات وبهذا نجد تراكم معرفي في المرحلة الأولى للجامعة لأنها أهم الركائز لتحقيق التطور المسطر من طرف الجامعة وعن طريق توفير الشروط اللازمة وإيجاد أساتذة أجانب متمكنين لخوض معركة التكنولوجيا. "لان حضور الأساتذة الأجانب في كثافته ولتركيبه يجب أن ينسجم مع مشروع التطور". [114]

فالجامعة الناجحة هي التي تعكس مشاكل وأفكار الأفراد من كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، خاصة هذا الشعب الذي عاش حرمان وفقر طيلة 132 سنة والتي يطلق عليها مصطفى الأشرف "بالحمولة من الأحاسيس الغير عادية والمرتبطة بالبحث عن الأصالة واسترجاع السيادة المفقودة والعودة إلى الماضي والتراث القديم الذي حرمنا منه الاستعمار" [112]، رغم انه كانت انجازات سريعة سواء في الميدان الاقتصادي والزراعي والصناعي غير أن الجامعة "لازالت تسيير على نفس النمط الذي كانت تسيير عليه من قبل، والدروس التي كانت تلقى فقد كانت تعكس صورة المثقف البرجوازي" [115]، وسياسة ديمقراطية التعليم في الجزائر بعد الخروج الفرنسي حققت نتائج لا بأس بها فيما يخص الكم، ومفهوم الديمقراطية بقي كمفهوم إيديولوجي يخدم المصالح العتيقة وبالنسبة للغة فيجب معرفة لغة الغير حتى نلتحق بالتطور كما يقول "البيرت مايستر" "إن أحببنا أو كرهنا، إننا مستلزمين أن نعترف بان اللغة العربية هي التي يجب معرفتها للحصول على الترقية الاجتماعية والمهنية في الدول النامية" [116].

عموما يمكن القول أن الجامعة الجزائرية مرت بمراحل مختلفة ابتدءا من الفترة الاستعمارية وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال. فهناك تذبذب واضح من حيث التسيير والأهداف الموجهة لخدمة المجتمع وفي النقاط الموالية سوف نتطرق إلى أهم الإصلاحات التي شهدتها الجامعة الجزائرية.

2-3- الجامعة والتنمية:

للحديث عن الجامعة لابد علينا التطرق إلى البحث العلمي، باعتباره الوظيفة الأساسية للجامعة لأنه "محاولة استقصاء منهجي في سبيل زيادة المعرفة العلمية".[117]

والبحث العلمي ضروري بالنسبة لأي دولة ويمثل ركنا هاما في أداء وظائفها العلمية فلا يمكن لأي جامعة تحقيق أهدافها دون وجود هذه الوظيفة الهامة.

2-3-1-علاقة الجامعة بالتنمية:

يمكن اعتبار الجامعة مؤسسة داخل المجتمع إلا بأداء وظائفها خاصة في مجال البحث العلمي باعتباره وسيلة جد هامة في حياة الأفراد، وعندما شهدت الجامعة تطورات فأصبحت أكثر صلة بالمجتمع والعلم ومرتبطة بالاقتصاد وأصبح العلم ليس نظريا فقط وإنما تطبيقيا، ونظرا لنقص المراكز البحثية في الدول المتخلفة نجد الجامعة هي السبيل الوحيد من اجل عملية البحث العلمي عكس الدول المتقدمة، فلها مؤسسات منفصلة عن الجامعة تقوم بعملية البحث مثل الوكالة الوطنية للبحث العلمي في فرنسا.

فاليوم العلم له دور جديد يشتغل من اجل البحث في جميع الميادين ولابد من تفاعله مع البحث العلمي من اجل إيجاد ميادين يطبق فيها ما هو نظري حتى لا يصبح مجردا، ويحقق بذلك تطوير البشرية بأسباب

المعرفة المختلفة، ويكمن دور البحث العلمي في تطبيق المعرفة التي يكتسبها الباحث لخدمة المجتمع، فالمهارات المتخصصة تقع مسؤوليتها على الجامعة ووزارة التعليم العالي حيث "إن مسايرة برامج التعليم العالي ومتطلبات الاقتصاد، وعندما تؤدي قطاعات التعليم المختلفة كل المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقها،حينئذ سوف تكتسب القوى العاملة المهارات التي تتطلبها التنمية الاقتصادية".[118]

فكثرة النشاطات التي تقوم بها الجامعة خاصة في خدمة المجتمع، هذا ما جعل لها مكانا هاما ودور بارز في بعض الدول خاصة منها المتطورة، فمازالت الدول النامية تعاني من مشاكل في هذا المجال كغياب الالتزام بتطوير العلم وتطبيقاته إضافة إلى ذلك عدم الاهتمام بتطوير القدرات وكذلك التسيير الغير عقلاني للجامعات وعدم تجاوز النقص الموجود في الجانبين المؤسساتي و التشريعي، وتعتبر كوريا الجنوبية مثال ناجح في سد هذا العجز، حيث عمل(هيونغ ساب تشوي) على إنشاء معهد العلم والتقنية الكوري والمعهد الكوري المتقدم للعلم والتقنية.[119]

فالمشكل المطروح في الدول النامية هي الجدلية القائمة بين النماذج النظرية والتجارب كما أن البحث العلمي غير قادر على تقديم حلول وأجوبة لكل المشاكل والانشغالات المطروحة من طرف أفراد المجتمع والحكومات.

فالبحث العلمي يحتاج إلى ميزانية معتبرة وتجنيد العديد من الباحثين إلى اعتبار البعد الزمني في تحديد رزنامة الأهداف المطالب بتحقيقها.

إذن الجامعة مؤسسة هامة هدفها تحقيق خطط تنموية واضحة المعالم وكذلك من اجل خدمة المجتمع التي هي جزء منه حسب خصوصية المجتمع التي تنتمي إليه إضافة إلى هذا فلابد من تطبيق ما يدرس وما يتوصل إليه من نتائج ، فهي ليست مكان يدرس فيه فقط حتى لا يكون معناها ضيق وأهدافها محدودة وبهذا لا تخدم الفرد ولا المجتمع.

وقد ذكر التقرير النهائي لدراسة البوابة الدولية للجامعات التي شملت 100 جامعة افريقية ومدى تطور مستوى البحث العلمي واستعمالها لتكنولوجيات وسائل الإعلام والاتصال في التعليم العالي والمخابر البحثية إن أفضل جامعة جزائرية احتلت في الترتيب الإفريقي المرتبة 49 ويتعلق الأمر بجامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان.[120]

وكذلك كشف تقرير قامت به دراسات البوابة الدولية للجامعات تواضع مستوى الجامعة الجزائرية مقارنة بالجامعات الإفريقية الأخرى.

"وذكرت صحيفة الشروق الجزائرية أن جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا تراجعت إلى المرتبة 52 حيث تمركزت جامعة الجزائر في المرتبة 66 من حيث التطور البحثي واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التكوين الجامعي" [123] وهذا ما يعكس وضع الجامعة الجزائرية ونوعية التكوين في هذا المجال مقارنة بمستوى التعليم العالي والبحث العلمي عند بعض الدول المجاورة كالمغرب وتونس.

وجاء أيضا في نفس التقرير تفوق بعض الجامعات الإفريقية الفقيرة على الجامعة الجزائرية، وهذا راجع إلى استخدام هذه الدول لمخططات تعاون مع جامعات عالمية لتطوير مستوى البحث العلمي واعتماد على تكنولوجيات متطورة في مخابر البحث مما دفع وزارة التعليم العالي اتخاذ إجراءات جديدة لتطوير المنظومة الجامعية وتفعيل نتائجها في المجالات الاقتصادية التطبيقية من اجل رفع من مستوى البحث العلمي، و سوف نتطرق إلى المؤسسات البحثية وهدفها في مختلف المجالات في النقاط الآتية:

2-3-2- أنواع البحوث الجامعية:

نستطيع تصنيف الدراسات الجامعية حسب الأنشطة التي تقوم بها الجامعة من جهة وحسب التخصصات القائمة عليها و من بين البحوث التي تقوم بها ما يلي:

2-3-2-1- البحوث الجامعية الأساسية:

هي أساس تطور الجامعات والمعارف الأكاديمية كما أنها امتداد للمعارف العلمية، ومن خلال استخدامها لبحوث نظرية نستطيع اكتشاف نظريات جديدة.

2-3-2-2-البحوث التنموية:

هي مرتبطة بمحاولة إيجاد طرق مناسبة للدول النامية بغية الخروج من الصعوبات التي تعاني منها في المجال الاقتصادي عن طريق استخدامها مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة.

2-3-2-3- البحوث الصناعية:

هي في الأصل بحوث تطبيقية وتركز على تطور مراحل الامتزاج وأنماطه لخدمة القطاع الصناعي.

2-3-2-4- البحوث الجامعية التطبيقية:

تهدف هذه البحوث إلى تطبيق واستثمار وتطوير البحوث الأساسية من اجل خدمة الأفراد وإيجاد ميادين التطبيق وبالتالي الانتقال من النظري إلى الميداني ويجري هذا النوع من البحوث في المراكز المختصة.

2-3-2-5- البحوث الجامعية العسكرية:

هي "كسابقتها موجهة لخدمة المخططات العسكرية ومتطلباتها" [121] ، كما أنها تهتم بالاختبار العلمي لأفضل تصميم وتشغيل الأنظمة الإنسانية في ظروف تتطلب تخصصا للموارد المحدودة، وتحاول فهم وشرح ظواهر التغير في مجال نظم التشغيل.[119]

فالبحوث النظرية الأساسية يغلب ممارستها في الكليات النظرية أكثر عكس البحوث التطبيقية فنجدها في الكليات العملية لكن الواقع يعكس ذلك حيث نجد كل من البحوث النظرية و التطبيقية في جميع الكليات تختلف من حيث النسب حيث "تتراوح بين 60% إلى 80% للبحوث التطبيقية للكليات العملية"[124]

ولا يمكن تجاهل البحوث النظرية لأنها ساهمت في وضع الإجراءات المنهجية التي فتحت الطريق من اجل إيجاد نتائج واضحة مبنية على ملاحظة علمية دقيقة، لأنها اليوم لا تعتمد على خبرات تقليدية أو فروض ميتافيزيقية أو إسهامات قائمة على التخمين وإنما لكل مجال بحثي مجاله الخاص وأساليبه العلمية المتعلقة به ومنهجيته الصحيحة المبنية على الموضوعية.

لأنه "لا يمكن التقليل من أهمية البحث الأساسي عن البحث التطبيقي، تماما كما لا يمكن التقليل من أهمية الجذور في إنتاج الثمار في الشجرة الواحدة". [124]

2-3-3- القوانين الخاصة بالتعليم العالي:

بعد الاستقلال أدخلت الدولة الجزائرية عدة تعديلات وبعض القوانين التي تخدم منظومة التعليم العالي والبحث العلمي من اجل التسيير الأنجع من جهة وعملية التوظيف لملأ الفراغ الذي تركه المستعمر الفرنسي. ولهذا الغرض أنشأ منذ 1962 معاهد متخصصة لأن "الجامعة مطالبة بان تقدم للقطاع الاقتصادي وفي أسرع وقت ممكن ما يحتاج إليه من أطر قادرة كما وكيفا على تلبية متطلبات التنمية في البلاد والمتمكنة من حل المشاكل العديدة للتخلف لإيجاد الحلول المناسبة لها كما أنها مطالبة بان تربط التعليم الجامعي بالحقائق الوطنية وتجعله يعالج مشكلات الحياة المختلفة وتوجه نحو الفروع التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني".[122]

ومن بين القوانين التي خضعت إليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي "قانون سنة 1971 وهدفه تعبئة كافة الطاقات الجامعية من اجل تكوين رجال يفيدون التنمية" [123]، فالهدف من هذا القانون تكوين إطارات فعالة في المجتمع وكان يرمي أيضا إلى تجسيد ما يلي: [126]

- خلال سنة 1954 كان يلتحق جزائري واحد من بين 15.342 جزائريا بالجامعة أي اقل من 7 على 100.000 نسمة. وارتفعت هذه النسبة إلى قرابة 1 على خمسين خلال سنة 2002 أي 2050 طالب لكل 15.342 نسمة، و2000 طالب لكل 100.000 نسمة. كما انتشر عدد الجامعات في كافة أنحاء الوطن ليشمل تقريبا جميع الولايات عبر الوطن.

- كان لازما على الدولة توفير يد عاملة جزائرية في هذا القطاع خلال الدخول الجامعي سنة 1962 اغلبهم معيدون وبين أساتذة التعليم العالي الذي بلغ عددهم 298 أستاذ وفي سنة1982 شهدت جزأرة كاملة لسلك المعيدين و الأساتذة المساعدين أما في سنة 1988 بالنسبة للعلوم الطبية وفي العلوم الاجتماعية سنة1989، ومن سنة (1990 – 2000) العلوم البيولوجية و العلوم الدقيقة والتكنولوجيا.

- في السنوات الأولى من الاستقلال كانت بداية التعريب مع معهد الدراسات الإسلامية التابعة لجامعة الجزائر ثم فرع اللغة العربية وأنشئت فروع معربة داخل مدرسة الصحافة سنة 1965 أما بالنسبة للعلوم الاجتماعية والحياة ابتداء من الدخول الجامعي لسنة 1989 [126].

- وهناك قانون آخر صدر سنة 1999 المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي وهدفه توسيع البنية التحتية، ومن جهة أخرى تنص المادة 40 على إمكانية استناد المدارس والمعاهد لدى دوائر وزارية أخرى تكون الوصاية البيداغوجية فيها مشتركة بين الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المكلف بالقطاع المعني بينما تنص المادتان 40 و41 على الشروط التي يمكن أن تساهم في مهمة تكوين تقني من مستوى عال لأشخاص معنويين خاضعين للقانون الخاص [126].

- كما توجد حرية الانضمام إلى مختلف الجمعيات سواء بالنسبة للأساتذة أو الطلبة وإنشاء مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية.

- إضافة إلى هذا فقد تزايد عدد الطلبة وكذلك بالنسبة للمنشات من مراكز وجامعات، فهناك من 60 مركز جامعي إضافة إلى أكثر من 22000 ألف أستاذ وأكثر من 902300 طالب من بينهم 42500 مسجل في الماجستير والدكتوراه وهذا حسب ما يبينه الجدول الآتي: [126]

جدول رقم 5: يبين عدد المسجلين في التدرج

السنة	1960	1970	1980	1990	2000	2001
عدد الطلبة	1317	12.243	57.445	181.350	446.084	552.804

نلاحظ من خلال الجدول التزايد المذهل لعدد المسجلين حيث تضاعفت النسبة بـــ 4 أضعاف في سنة 1980 و3 أضعاف سنة 1990، وهذا الارتفاع نتيجة الإجراءات المتخذة من اجل توفير إطارات مؤهلة وتفادي النقص الذي كان في بداية الاستقلال.

- أما مرحلة ما بعد التخرج فتشمل على التكوين في الدكتوراه ويخضع لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-254 المؤرخ في سنة 1998. ويفتح "التسجيل في المرحلة الثانية لما بعد التدرج الحائزين على شهادة الماجستير أو شهادة تعادلها وينتهي إلى تكوين أساتذة باحثين من مستوى عال يتوج التكوين بشهادة الدكتوراه. [126]

وعموما شهدت هذه المرحلة عدة تحولات هدفها تنظيم وتسيير جيد لعملية البحث العلمي من اجل تفعيل القطاعات الهامة داخل المجتمع.

2-3-4-إصلاح التعليم العالي في الجزائر:

نتيجة للتطورات السريعة التي شهدها العالم في كل الميادين ظهرت مستجدات فرضت على التعليم العالي أن يغير إستراتيجيته لتتماشى مع التغيرات الإقليمية والعالمية حتى تصبح الجزائر من بين الدول المتطورة وان "بلوغ مستوى البلاد المتطورة ينبغي حتميا على البلاد أن تتسلح باقتصاد قوي موجه نحو امتلاك المعرفة، والتحكم في التكنولوجيا التي تعتبر الفضاء الأمثل للاكتساب والإنتاج والتطوير".[124]

نتيجة للعوائق التي تعاني منها الجامعة ، انعقد اجتماع صادق عليه الوزراء سنة2002 مفاده تحديد إستراتيجية عشرية لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للفترة (2004-2013).

ومن محاوره تطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم العالي ذات ثلاثة أطوار تكوينية (ليسانس، ماستر، دكتوراه) مع هيكلة تستجيب للمعايير الدولية وتكون مصحوبة بتأهيل مختلف البرامج التعليمية ومن أهداف هذا الإصلاح ما يلي:

- تشجيع التبادل والتعاون بين الدول.
- إنشاء الفضاءات الجامعية الإعلامية.
- ضمان تكوين نوعي.
- تحقيق الأهداف المتعلقة بالفرد والمجتمع.
- التفتح أكثر مع التطور في المجال التكنولوجي، إضافة إلى إعادة النظر في بعض الإجراءات الهامة من بينها :

2-3-4-1- إعادة تنظيم التعليم:

ينظم التعليم العالي في سداسيات يتضمن وحدات تعليمية وتجمع التكوينات في ميادين تكوين، حيث هو بناء متجانس يغطي عدة تخصصات تقدم التكوينات في شكل عروض تكوين، تتفرع إلى ميدان، فرع، تخصص لا يقاس التعليم والتكوين المحصلين بسنوات الدراسة وإنما بالأرصدة وعليه :

- يجب اكتساب 180 رصيد للحصول على الليسانس.

- يجب الحصول على 120 رصيد للحصول على الماستر.

إن الأرصدة هي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطلبة خلال السداسي (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية...) والأرصدة قابلة للاكتساب والتحويل من مسار لآخر.[125]

2-3-4-2- تقييم وتأهيل عروض التكوين:

يتم بناء عرض التكوين من قبل فرقة التكوين ويقترح من قبل المؤسسة في شكل دفتر شروط ويخضع هذا الأخير لإجراء تقييم والتأهيل.

- على المستوى الجهوي تتم دراسة الخبرة والتقييم من قبل اللجان الجهوية للتقييم ثم المصادقة من قبل الندوات الجهوية للجامعات.

- على المستوى الوطني، المصادقة والتأهيل من طرف اللجنة الوطنية للتأهيل.

انطلق قطاع التعليم العالي في عملية الإصلاح الذي من شانه أن يجعل الجامعة الجزائرية أن تلعب دورا بارزا يتمثل نحو بناء مشروع مستقبلي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج المتخرجين خاصة في سوق الشغل كما انه يلبي متطلبات القطاع الاجتماعي والاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية وهذا بإمداده بموارد بشرية ذات نوعية عالية قادرة على الإبداع مع التكفل بجانب مهم يتمثل في السعي إلى الازدهار والتقدم، وهذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تبني المنظومة العالمية للتعليم العالي نظام (ليسانس، ماستر، دكتوراه)، ويتميز نظام ل. م. د بما يلي: [128]

- هيكلة جديدة للتعليم.

- إعادة تنظيم التعليم.

- تقييم وتأهيل عروض التكوين.

- مضامين مجددة للبرامج البيداغوجية.

أما بالنسبة للهيكلة الجديدة لنظام ل. م. د للتعليم، وهي بسيطة تتيح مقروئية أفضل للشهادات في سوق الشغل وتتمحور في ثلاثة أطوار للتكوين:

- طور أول يتوج بشهادة ليسانس.

- طور ثاني يتوج بشاهدة الماستر.

– طور ثالث يتوج بشهادة الدكتوراه.

وكان الإصلاح شاملا لعدة نقاط: [127]

– تنظيم الهياكل البيداغوجة وهياكل البحث العلمي.

– التعاون الدولي المشترك.

– تسيير وتقييم المؤسسات الجامعية.

– تحسين الظروف الاجتماعية والمهنية بالنسبة للعاملين في هذا القطاع خاصة بالنسبة للأستاذ الجامعي.

وعليه "هذا الإصلاح لا ينبغي أن يقدم على انه عملية لتصحيح الملاحظة في نظام التعليم الجامعي في الجزائر، بل انه يسمح بوضع الجامعة الجزائرية في مصاف أنظمة التعليم العالي في العالم لا سيما منها أنظمة التعليم العالي في البلدان النامية".[127]

2-4- الأستاذ والطالب الجامعي:

تعتبر الجامعة مجتمع فهي تحتوي على أعضاء يختلفون في الأدوار والمستويات، ومن بين أعضاء الجامعة نجد الطلبة والذين هم المستفيدون الرئيسيون من الخدمات الجامعية، وكذلك العمال الذين يقومون بمختلف الوظائف لإنجاح عملية التسيير ومن أهم أعضائها نجد الأساتذة الذين يشكلون العمود الفقري للجامعة بحيث بدون أستاذ لا وجود للجامعة باعتباره المحقق الأساسي لعملية التعليم، وهم متدرجون حسب الأقدمية والشهادات المتحصلين عليها.

2-4-1-الأستاذ الجامعي:

يعتبر المدرس العنصر الفعال في تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الجامعة سواء في عملية البحث أو عملية التدريس فلا يمكن إنجاح مخططات الجامعة إلا إذا أحسن الأستاذ تطبيقها لأنه وبكل بساطة ليست هناك مدرسة أفضل من مدرسيها لذلك يجب إعداد مدرسين الذين يتمكنون من إعداد موارد بشرية قادرة على مسايرة التطورات وإعداد البحوث العلمية والتنموية، وهناك نموا معتبرا في عدد المدرسين إذ انتقل من 700 مدرس سنة 1970 إلى أكثر من 17000 سنة 2000 وهذا ما يبينه الجدول الأتي الذي يوضح التصاعد المستمر لعدد المدرسين: [127]

جدول رقم 6: يبين عدد المدرسين

السنة / الدرجات	1970	1980	1990	2000
الأساتذة	54	259	567	950
الأساتذة المحاضرون	119	466	871	1612
المكلفون بالدروس	–	–	637	6632
الأساتذة المساعدين	96	2584	7642	6275
المعيدون	428	2866	4819	1991
المجموع	**697**	**6175**	**14536**	**17460**

من خلال الجدول نلاحظ تزايد معتبر بالنسبة للأساتذة بصفة عامة، أما بالنسبة للأساتذة المحاضرين انتقل من 173 إلى 2562 وبالنسبة للأساتذة المساعدين والمكلفين بالدروس فقدر العدد ب 96 أستاذ مساعدا سنة 1970 ليرتفع العدد إلى 12.907، بينما الأساتذة المعيدين فقدر بـــ 428 معيد سنة 1970 ليتصاعد هذا العدد ويصل إلى 1991 سنة 2000.

والمدرس لكي يعطي مثلا وقدوة جيدة حسنة يجب أن يتميز بأخلاق عالية وعلاقات طيبة مع زملائه والطلبة، إضافة إلى التعاون مع الدول المتقدمة لأنه من جهة أخرى ينفع بلده وعليه أن تكون له رؤية واضحة المعالم حتى يساير التقدم من جهة والاحتفاظ بالأصالة.

2-4-2- الطالب الجامعي:

هناك علاقة وطيدة بين التعليم الجامعي من ناحية والطالب الجامعي من ناحية أخرى واهم المشكلات التي تواجهه أثناء قيامه بالتعلم بالنظر إلى أهمية مرحلة التعليم الجامعي في صياغة رؤية الطلاب لبعض الأمور والقضايا المعاصرة. [126]

ويعتبر الطالب المقرر المستقبلي لجميع مؤسسات المجتمع و قطاعاته الحيوية من اجل أن تكون فعالة وصياغة القوانين لا تكون إلا بمشاركته في جميع أو بعض المخططات التنموية ولا يمكن تصور جامعة بدون طلبة باعتبارهم يشكلون محورا هاما في عملية البحث والتنمية المختلفة.

كما أن "الطالب هو ذلك الفرد الذي ينتمي إلى الجامعة وذلك بعدما اجتاز أطوار ومراحل التعليم الابتدائي ،الأساسي والثانوي وبعد حصوله على شهادة البكالوريا، وتعد مرحلة التعليم الجامعي من أرقى مراحل التعليم ذلك أن الطالب يكون قد اجتاز مرحلة المراهقة وفيها يتم مرحلة نموه الفكري والجسدي كما يحصل على تحديد مصيره المهني والمستقبلي.[127]

وهناك تزايد مذهل لعدد الطلبة سواء تعلق الأمر بالتدرج أو ما بعد التدرج وهذا ما يشير إليه الجدول الأتي: [126]

جدول رقم7: يوضح عدد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج:

السنة / شعب التكوين الكبرى	1977	1990	2000
علوم وتكنولوجيا	55	2670	5631
آداب وعلوم اجتماعية	875	2199	4433
علوم طبية	110	3187	3838
علوم دقيقة	152	1178	2577
حقوق، صحافة، علوم سياسية	182	3347	1631
بيولوجيا وعلوم الأرض	22	1191	1457
علوم اقتصادية وتجارية والتخطيط	238	1081	1279
المجموع	**1634**	**14853**	**20846**

الملاحظ من خلال الجدول ارتفاع عدد التسجيلات فيما بعد التدرج من 2000 طالب إلى أكثر من 20000 طالب ويشمل جميع التخصصات ،كما أن وزارة التعليم العالي تقوم بتشجيع المتفوقين بمنح إلى الخارج وغيرها من المحفزات المالية .و بعد نهاية التكوين تمنحهم شهادات معترف بها في مجال البحث العلمي، أما بالنسبة لوضعية الطالب الجامعي نجدها تختلف من المجتمعات الصناعية عن المجتمعات النامية.[128]

إذن فعلى الدول النامية معالجة الأوضاع الخاصة بالطلبة حتى يتمكنون من مواصلة دراستهم والمساهمة في تطوير الأبحاث المختلفة و بذلك المساهمة في عملية التنمية.

2-4-3- تكوين المثقف في الجزائر :

عند الدخول الفرنسي إلى الجزائر، وجد طبقات عريقة وعائلات منظمة، وقامت فرنسا بالقضاء على كل ما يمد صلة بالعلم والثقافة وزرع سياسة التجهيل.

فالمرحلة الممتدة بين 1870 إلى 1930 "هي مرحلة العودة إلى التاريخ ومرحلة ارتباط العلاقات البنيوية للجزائر بعصرنتها"[129] بمعنى أنها مرحلة بدأ يظهر فيها أفراد جدد يساهمون في بناء الجزائر الحديثة غير أن المدرسة الاستعمارية كانت تعلم في المدارس معنى حقوق الإنسان والحرية وهذا يتناقض تماما مع الواقع وساعد في غرس الروح الوطنية كذلك بالنسبة للأفراد الذين تكونوا في مدارس عربية تأثروا بالعصرنة والتطور والتأثيرات العالمية.

فهذه هي الطبقة القليلة المثقفة رغم اختلافات الإيديولوجية فقد لعبت دورا بارزا في إرساء القواعد الأولى للجزائر الحرة. ولا تزال هذه الثقافة إلى يومنا هذا تغذي الأحاسيس والإيديولوجية في الجزائر فهؤلاء المثقفين كلهم يريدون إعادة بناء المحيط الثقافي ووضع قيم جديدة للمجتمع وكلهم يريدون أن يكونوا أعضاء دينامكيين في ثقافة تجمعيه. [132]

اليوم في الجزائر هناك ثقافة الغرب وثقافة الشرق وبين المعربين والذين يتقنون اللغة الفرنسية وبين الإسلاميين واللائكين، بينما كان طرف ثالث يتمثل في شريحة الشعب العريضة التي كانت محرومة من القراءة والكتابة هدفها يتجلى في استرجاع السيادة الوطنية. كما أن "المثقفين يضعون ملفاتهم لطلب

المشاركة في الحكم ويكونون موضع سلطة في المجتمع، والدولة الاستعمارية الذين ينتقدونها يقبلون بمبادئها".[132]

إن النخبة المثقفة نجحت في نشر الوعي السياسي ولكنها لم تنجح في توحيد الثقافة الجزائرية، والأفراد لا يستطيعون معارضة الدولة لأن"أي شخص لا يمكن أن يعارض اختيارات الدولة، والحكم السياسي منظم بطريقة أن تكون كل معارضة ممنوعة". [130]

عموما يمكن اعتبار المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات العالم الثالث يعاني من أزمة ثقافية نتيجة التواجد الاستعماري، وهذا ما أثر على عدة جوانب اقتصادية، سياسية، ثقافية ونتيجة لهذا المثقف الجزائري لا يجد ما يريده فهو في صراع مع نفسه من جهة والمجتمع من جهة أخرى وهو في تساؤل دائم إما الرجوع إلى القديم أو انتهاج ما هو جديد ويتماشى مع الواقع، فعدد المثقفين في الجزائر محدود نتيجة العزلة والاغتراب وكذلك عدم توفر الإمكانيات المساهمة في عمله، لو قارنا بين المثقف في الجزائر والدول المتقدمة نجد اختلافا واضحا.

وكذلك على الدولة توفير كل الإمكانيات اللازمة لذلك خاصة أن الثقافة الجزائرية معقدة وغنية في نفس الوقت، وحتى يورث الجيل السابق الجيل اللاحق ثقافة تساهم في تطوير المجتمع.

2-4-4- الحقوق والحريات العامة:

فمن خلال وضعية الأساتذة وضعت اليونسكو والمنظمة الدولية للعمل في سنة 1966 حقوق وحريات عامة داخل الحرم الجامعي.

2-4-4-1- الحريات المهنية:

يجب على سلك الأساتذة أن يحظوا بالحريات في الوسط الجامعي ويتمتع بكل ما يخول له من أجل العمل بطريقة صحيحة دون أي ضغط وهي على النحو الأتي :

2-4-4-2-حريات في الروح الجماعية:

يجب أن يكون هناك عمل جماعي يهدف إلى الحريات الفردية وتقسيم المسؤوليات وهو حق مشروع لكل العاملين في القطاع فإن "توسع الفردانية مهما كان النجاح الاجتماعي فإن نموها مشجع على تهديم ومحو الثقافة وهذا يرجع إلى تنوع القيم المقترحة [34]، ولهذا فلا بد من الابتعاد عن العمل الفردي لأنه أساس للتهديم ويساهم في سوء التسيير المجالس العلمية والجامعة بصفة عامة.

2-4-4-3- حرية النقاش:

حسب ما جاء في توصيات اليونسكو خاصة المادة 27 على الأساتذة التمتع بحقهم في الحرية التامة في النقاش وذلك بعيدا على كل إكراه مذهبي فقد كان الأساتذة يجدون صعوبات في طرح هذا الموضوع مع الطلبة خاصة في فترات زمنية سابقة بالنظر للوضعية السياسية التي تعيشها الجزائر.[131]

ومن هنا يمكن اعتبار النقاش كمنهج حضاري يسلكه الأساتذة بغية الوصول إلى اقتراحات نتيجة لوجود نتائج دقيقة دون إكراه أي جهة كانت بغية الوصول إلى الحقائق.

2-4-4-4- الحقوق: يعتبر الأستاذ الجامعي من نخبة المجتمع فبإعطائه الحقوق يرفع من مستواه الفكري ويشجعه على الإبداع في مختلف الميادين خاصة منها التكنولوجية، فلا بد من الدولة أن توفر له وسائل الراحة لكي ينجز الأعمال والأبحاث بصورة جيدة لأن البحث العلمي يستلزم من الباحث مد كل ما بإمكانه من طاقات فكرية حتى يساهم في عملية التنمية.

2-5- الجامعة والمحيط:

إن العلاقة بين الجامعة والمحيط في ضوء التغيرات الجذرية التي يعرفها المجتمع في الوقت الحاضر يجعلنا ننظر إليها من منظور جديد، بحيث أنها لم تعد محددة مسبقا من قبل السلطة السياسية مهما كان عليه الأمر في المرحلة السابقة بل تخضع لعملية تفاوض يسعى من خلالها الطرفان الجامعة والمحيط كل فيما يخصه إلى إثبات وجوده وكذلك تثمين دوره وموارده.[132]

إذن يجب الاعتراف بحقيقة هامة مفادها أن الجامعة اليوم لا بد لها من إبراز قدرتها على تحقيق منفعة عملية تساهم في حل المشاكل المختلفة داخل المجتمع، فكل الإصلاحات التي قامت بها الوزارة الوصية تؤكد جميعها على ربط علاقة حقيقية بين الجامعة ومختلف شركائها الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين.

2-5-1-خصوصية المجتمع الجزائري:

لدراسة الجامعة لا بد من التطرق إلى المجتمع باعتبارها تنتمي إليه فهي مؤسسة هامة تؤثر وتتأثر ولا يمكن التطرق إلى أي مجتمع دون التطرق إلى تاريخه لأن "القوى التي توجد في المؤسسات لا تظهر على السطح وإنما من خلال التاريخ أين تظهر عواملها. [133]

إذن هناك علاقة وطيدة بين علم الاجتماع والتاريخ وهي متداولة فدراسة المجتمع تتطلب من عالم الاجتماع دراسة شاملة للمجتمع لأن "عالم الاجتماع الحقيقي يبين لنا أنه من المستحيل دراسة علم الاجتماع دون التاريخ". [134] ولا نتوقف عند دراسة المجتمع من الناحية التاريخية وإنما من حيث التطور باعتبار علم الاجتماع لانه علم المؤسسات وسيرورة تطورها وسيرها.

والجامعة مؤسسة لها عدة وظائف " نظرية وتكييفية وإيديولوجية" [135]. فهي مرتبطة بالمجتمع حسب وظائفها وهي أيضا وسيلة للتغيير، والمجتمع الجزائري مر بمراحل هامة من بينها الاحتلال الفرنسي وما تركه من آثار سلبية عليه رغم الاستقلال السياسي إلا أن هذا غير كاف فهناك خاصية أخرى هي ازدواجية الثقافة فهناك ثقافة محلية تتمثل في الثقافة العربية بينما الثقافة الثانية هي الثقافة الفرنسية التي كان هدفها محو كل ما هو عربي إسلامي "وترك الجزائريين في وضع التبعية والفقر والجمود".[112]

الجزائر بعد الخروج الاستعماري وجدت نفسها مدمرة من كل الجوانب، فأصبحت عبارة عن مجتمع حديث مفكك بين كل ما هو تقليدي له علاقة مع الاستعمار وحديث بدون بناء، فالمشكل يتمثل في إعادة بناء نظام ثقافي الذي يسير الأشخاص ويعطي لهم مبادئ قوية وصحيحة في نفس الوقت إذن "هذه المجتمعات تعاني من عرض مرضي يتمثل في استعمال ثقافتين متضادتان للاستجابة لوظيفتين مختلفتين أي من الجانب الروحي والجانب المعيشي"[136] بمعنى اللجوء إلى الدول الخارجية مع المحافظة على الأصالة والثقافة العربية الجزائرية ، كما أنه للموارد الطبيعية أهمية كبيرة في بناء الاقتصاد الوطني إضافة إلى النهج الاشتراكي الذي اتخذ فيما بعد الاستقلال . والذي ترك سلبيات ومشاكل في المجتمع الجزائري لأنه لا يمكن للاشتراكية المبنية على التخطيط أن تنجح في الدول النامية فهذا التخطيط لم يكن مبني على طرق صحيحة

وموضوعية مع إبعاد الأطراف المساهمة في العلوم والأبحاث العلمية فثقافة المجتمع الجزائري هي مجموعة من المعتقدات والقيم التي تسيره وكذلك من خصوصيات المجتمعات النامية المسماة بالدول الجديدة هي أنها ما زالت حديثة وفي طور التكوين وخلال عملية التغير التي تحدث داخلها يتعقد النسق الاجتماعي وتبرز إيديولوجيات سطحية ليست لها جذور تغذي المصالح الشخصية . لذلك لابد من مراعاة الجانب العلمي المتمثل في المؤسسات العلمية كالجامعة لأن لها دور كبير في تهيئة الظروف المساعدة لإنتاج فكري جديد ومحلي يساهم في تغذية الأيدلوجيات المختلفة كما يقول (بورديو) :" الإنتاج عندما نفصله عن الظروف الاجتماعية التي أنتج فيها يغير المعنى ويحدث تأثير إيديولوجي " [137]

عموما لكل مجتمع خصوصية تميزه عن باقي المجتمعات وحسب الظروف التي بني عليها والثقافة الخاصة به، وبالتأكيد هي تؤثر فيه فمن خلالها نستطيع تحديد الآفاق المستقبلية لأي مجتمع، فالدولة التي لها ثقافة وتاريخ سوف يكون لها مستقبل زاهر.

2-5-2- علاقة النظام الجامعي بالمجتمع :

تمثل الجامعة في علاقتها بالمجتمع دورا هاما من خلال الوظائف التي تقوم بها ومنذ القدم للجامعة علاقة متينة بينها وبين المجتمع ، فبعدما كانت مؤسسة هدفها الرئيسي البحث عن المعرفة اليوم أصبحت تلعب دورا رئيسيا لا سيما في الدول المتطورة المتميزة بالتطور التكنولوجي ، فالجامعة تجد نفسها أمام دورين بارزين، الأول يتمثل في المحافظة أما الثاني يتمثل في الإبداع و "إعادة امتحانها حسب الظروف الحالية والمتجددة".[138]

وتعتبر المؤسسة الجامعية جزء من المجتمع تؤثر فيه ويتأثر بها فهي مؤسسة هامة لكل مجتمع يتماشى مع التغيرات المختلفة حيث "يجبرها التقدم التكنولوجي على التكيف في كل مرة مع مختلف المجالات". [139]

وتساهم أيضا بتزويد المجتمع بالعديد من اليد العاملة والخبرات والمهارات الفنية والأساسية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأنها " تعمل على تحضير الطلاب للعالم الخارجي عن أقسامها الدراسية "، [140] وتسعى الجامعة أيضا إلى القيام بالدراسات الهادفة من أجل إيجاد حلول مناسبة لمختلف الظواهر والمشاكل التي يعاني منها المجتمع وبهذا فللجامعة دور رئيسي في علاقتها مع المحيط الاقتصادي " لاسيما التطور الاقتصادي الناتج عن التطور الصناعي والتصنيع "[141] كما أنها ليست ضيقة الأهداف والمعاني "لأنها لا تعمل وحيدة منغلقة على نفسها بل تمثل عنصرا هاما يستجيب للحاجات المتغيرة والمتنوعة للمجتمع "[142] فيجب أن تكون جزء من المجتمع تمثل مطالبه وكل ما يحتاجه الأفراد من العلوم فإذا انفصلت عنه " أصبحت صرحا هداما تعمل بشكل عفوي أو مقصود ضد بناء مجتمعها وتنميته"[143] ، إضافة إلى كل هذا فهي تعمل على وضع دراسات القيم والنظم الملائمة لأن "نظام التعليم يبث قيم معينة بين أفراد المجتمع الواحد " [89] فالجامعة تتخللها ديناميكية ثقافية تحدد خصائص أي دولة من أجل أداء مختلف الوظائف " حسب متطلبات واحتياجات المجتمع من خلال اعتماد مقاييس ومناهج لتطابق التحولات الاجتماعية "[144] إذن لا يمكن لأي جامعة كانت العمل بمعزل عن المجتمع والأفراد بحيث تمدهم بالكفاءات واليد العاملة المؤهلة وتساهم في عملية التنمية بطريقة فعالة عن طريق الأبحاث المقدمة لتتماشى مع مختلف المتغيرات الخارجية والداخلية.

2-5-3- تطور الجامعة :

انطلقت بدايات تطور الجامعة منذ السنوات الأولى للاستقلال، وعملت جملة من المشاريع لترقيته وخاصة مع بداية ظهور وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970 إذ عملت على إصلاحه وأسند إليها مهمة تنفيذ المشاريع العلمية وإعداد المخطط الوطني للبحث وتنسيقه مع متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية أما سنة 1979 بلغ عدد الباحثين 622 مدرس باحث في التعليم العالي و644 باحث في القطاعات الأخرى وفي سنة 1980-1984 كان هناك مخطط وطني هدفه تحسين البحث العلمي وبناء مجموعة من المراكز العلمية وأصدرت تشريعات تحدد كيفية تكوين وتسيير وحدات البحث والمؤسسات العلمية بينما سنة 1983 تمثل حل المنظمة الوطنية للبحث العلمي .[145]

وفي التسعينات ظهرت فكرة البرمجة الوطنية للبحث العلمي بمعنى" مجموعة متجانسة من السياسات الإستراتيجية لنشاطات والاستثمارات وضعت من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف تنموية خلال آجال زمنية محددة وبالتالي فإن البرنامج الوطني للبحث تحول إلى أداة مندمجة في مشروع المجتمع التنموي".[121]

ويمكن القول مرت الجامعة بعدة مراحل لتصل إلى المرحلة التي هي عليها اليوم ولن تتوقف عند هذا الحد وإنما " ستعرف تبني تنظيم جديد وإستراتيجية متكيفة تعتبر خلاصة للتجربة المحلية والاجتماعية في هذا الميدان والمليئة بالمحاولات والإخفاقات والنجاحات " 146 فالدولة الجزائرية أعطت أهمية كبيرة لقطاع البحث العلمي من خلال الإنجازات حيث بلغ عدد الطلبة التابعين للجامعات والمعاهد الوطنية 2.3 مليون طالب من بينهم 240 ألف طالب جديد يؤطرهم 41 ألف أستاذ باحث وارتفع عدد المقاعد البيداغوجية إلى 3.1 ألف سرير وأكدت الوزارة الوصية على تعميم النظام الجديد (ل- م - د). [121]

وفي سياق آخر أكد رئيس الجمهورية " عبد العزيز بوتفليقة " إثر اجتماعه في مؤتمر سرت بليبيا على حرصه وتأكيده على " مواصلة تطوير الجامعة وربطها أكثر بمتطلبات التنمية سواء من خلال زيادة الاستثمارات أو من خلال تطوير القدرات العلمية والبحثية مما يجعل مستوى التعليم العالي في الجزائر يواكب تدريجيا مستوى الجامعات المتميزة ". [150]

بالإضافة إلى إبراز الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة لأنها تمثل أساس التنمية المستدامة، وكذلك " ضرورة توفير مناخ اجتماعي ومهني للأساتذة والباحثين يمكنهم من أداء مهامهم على أحسن وجه". [150]

فالجامعة اليوم تشهد تغيرات واضحة المعالم لأنها أساس التغير باعتبارها جزء من المجتمع ، وذكرت السيدة سعاد بن جاب الله الوزيرة المكلفة بالبحث العلمي أنه " تم مناقشة أكثر من 323 ألف رسالة ماجستير وأكثر من 4000 مذكرة دكتوراه بالمخابر و2000 اختراع كما أكدت أنه 80 % من الملتقيات أشرف عليها جزائريون[147]

عموما يمكن إبراز أهم المجهودات المبذولة من طرف الدولة في فيما يلي : [148]

أ- إنشاء هياكل قاعدية وتجهيزات بما يتلاءم مع الحاجيات التعليمية الجديدة .
ب-تكوين الأساتذة و المؤطرين .
ت-الاستعانة بالخبرات الأجنبية .
ث-إصلاح التعليم العالي بانتهاج نظام (L.M.D) .

كما يمكن اعتبار هذه المرحلة هامة بالنسبة للجزائر مقارنة بالسنوات السابقة، رغم هذا فالجهود ما زالت مستمرة حتى نستطيع مواكبة الجامعات المتطورة في مجال البحث العلمي وتطور التكنولوجي.

2-5-4- الصعوبات التي تواجه الجامعة :

إن الصعوبات التي تواجه التعليم العالي اليوم خاصة الدول المتخلفة لا تكمن في الحاجة إلى المشاركة في العلوم ومجتمع المعرفة وإنما تكمن في كيفية تطبيق هذه الأبحاث والتحكم في كيفية استخدام التكنولوجيا ، من اجل تضيق الفجوة التنموية بين الدول المتطورة والدول المتخلفة إذا هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تطوير التعليم العالي والبحث العلمي، وسنحاول إبراز أهم المعوقات التي يعاني منها هذا القطاع من أجل مسايرة التطورات العلمية وكذلك من أجل تطوير المجتمع عن طريق تحقيق التنمية تكون بفعل أفراد هذا المجتمع، ورغم المجهودات المبذولة إلا أن هذا القطاع يعاني من صعوبات هي : [152]

1- الطلب المتزايد على التعليم العالي من طرف الطلبة ، فهناك تزايد مستمر في عدد الطلبة .
2- الهياكل المنجزة غير مواكبة للزيادات العددية حيث كل سنة يتأخر موعد الدخول الجامعي بسبب تأخر الخدمات الجامعية .
3- قلة التأطير وعدد أساتذة التعليم العالي وأغلبهم على التقاعد.
4- التكوين الكمي على حساب التكوين النوعي.
5- هجرة الكفاءات وعدم بقائها في الجزائر ، للمساهمة في التأطير والتنمية .
6- البحوث المنجزة هي بحوث من أجل نيل الشهادات وليست بحوث تنجز بهدف التطبيق العملي مما أدى إلى الحد من فعالية البحث العلمي وعدم مساهمته في تفعيل العملية التنموية.
7- تنامي معدلات البطالة بين خريجي الجامعات.
8- نقص التمويل، بحيث "نقص المال جعل أكثر الأبحاث العلمية مسحية ووصفية وأبحاثا إنسانية أكثر منها تطبيقية ".[149]
9- عزلة الجامعة بمعنى " ضعف الروابط التي توثق بين البحث العلمي والخطط التنموية، حيث أن معظم الصناعات تتبع أسلوب التسليم الجاهز، وأن القدرة العلمية الوطنية لا تزال بحاجة إلى تطوير كمي ونوعي".[150]
10- الذاتية و"اعتبار البحوث والدراسات كماليات أكاديمية ليس من الضرورة الاقتداء بها فيما يتخذون من قرارات"[151]، دون شك فإن وضعية البحث في المجتمع ومؤسساته في المجتمعات النامية مشغولة بأوليات حياتية لها صلة بالحياة المادية الأساسية وذلك من خلال تأمين متطلبات الأفراد، دون الاهتمام بالأبحاث والإبداع من طرف المؤسسات العلمية.
11- محدودية القدرة على الاستيعاب: إن التعليم العالي في العالم العربي من خلال مختلف مؤسساته مازال تعليما للخاصة ولم يصبح تعليما للعامة، فمعدلات الالتحاق بالتعليم الجامعي لا يزال منخفضا في الدول العربية.
12- الجامعة العربية تعاني من مشكل العزلة عن المجتمع وعن المحيط الاقتصادي فكل قسم يواصل استخدام برامجه التقليدية دون الانفتاح على بقية الأقسام العلمية وتبادل مختلف المعلومات كذلك اتساع الفجوة القائمة بين الأقسام الأكاديمية من برامج لا تتلاءم مع متطلبات السوق.
13- عدم المرونة الإدارية: إن معظم الجامعات في الوطن العربي هي مؤسسات حكومية وتخضع لرقابة إدارية ومالية من قبل الدولة ولا تخضع لرقابة علمية فلا يوجد أي تقييم دولي لبرامجها وأبحاثها مثل ما هو موجود في الدول المتطورة.

من خلال هذا الفصل يتضح لنا مدى أهمية هذه المؤسسة خاصة في ظل التحولات لأن العالم اليوم يطالبها بأداء وظائفها ومساندته بطريقة قوية وفعالة وبهذا فالتعليم العالي اليوم مطالب بتطوير وتحسين وضعية المجتمع فهو لم يعد مجرد عملية تلقين وتدريب الطلبة، بل تعدى ذلك ليشمل تكوين الطلبة بقصد التوظيف والمشاركة في عملية البناء فمعنى الجامعة يؤخذ من واقع مجتمعها وأهدافه ومشاكله فإذا انعزلت عنه تصبح بدون جدوى لهذا يجب مراعاة كل ما يحمله الفرد والمجتمع من مشاكل واهتمامات لمعالجتها من طرف المؤسسات العلمية والبحثية التي تشكل القاعدة الأساسية لعملية البحث العلمي وهذا لن يكون إلا إذا كان هناك ربط بينهما وبين المخططات التنموية حتى تساهم في بناء وتطوير المجتمع ويكون من ضمن المجتمعات المتطورة.

إن نجاح الجامعة الجزائرية لن يكون إلا إذا تم تفعيل البحث العلمي الجامعي مع مختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية ذلك عن طريق إصلاح شامل لسياسة البحث العلمي وتطبيقها كذلك من خلال الاهتمام بالباحث الجزائري ماديا ومعنويا بصفته المحور الأساسي في عملية البحث العلمي والتركيز أيضا على الأبحاث التجريبية وفق متطلبات التنمية وإيجاد آليات ناجحة لعمليات التقييم والتحفيز ومن جهة أخرى وسن التشريعات المناسبة لتنظيم البحث العلمي على مستوى المؤسسات الفاعلة في المجتمع إضافة إلى ذلك تشكيل هيئات مشتركة كفيلة لتسهيل عملية التواصل بين الجامعة ومختلف المؤسسات الموجودة من أجل تحقيق أهداف البحث والتطوير التكنولوجي.

وتوصلت معظم الأبحاث في القرن الحادي والعشرين إلى أن مصير المجتمعات يتوقف على كيفية إعداد الأفراد تربويا وتعليميا وتزايد الإدراك الذي يرتبط بالتعليم الذي يهيئ الفرد والمجتمع لمواجهة الحقائق وديناميات عصر المعلوماتية المعتمدة أساسا على التكنولوجيا والتي يعتبر العقل البشري المحرك الأساسي لها، وفي الفصل الموالي سوف نتطرق إلى التنمية في الجزائر نظرا لأهميتها بالنسبة للجامعة باعتبارهما يشكلان الأساس الذي يقوم عليه تطور أي دولة.

الفصل 3
التنمية في الجزائر

لقد ظهرت أفكار جديدة وعميقة أثرت في الفكر التنموي من حيث الاتجاه والمضمون والمنطلق، كان من أهمها النظر إلى التنمية كعملية تحرر شاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وبالإضافة إلى وجود خلفيات ترمي إلى فكرة يصعب على كثير من الأقطار كل على حدة إنجاز مشروعها التنموي دون التعاون المتبادل على المستوى العالمي والمحلي، الأمر الذي يساهم في بلورة مفهوم الاعتماد على الذات والإمكانات وتعظيم فرص إدارة الصراع من الدول الرأسمالية وأيضا الاهتمام بقضايا مشاركة الجماهير في التخطيط للتنمية وإدارة مشروعاتها ومراقبة عملياتها وتوزيع عوائدها على اعتبار أن هذه المشاركة هي إطار الممارسة المؤثرة والمتأثرة بحالة الوعي الاجتماعي والتنموي لأفراد المجتمع، صانعة بذلك الفعل التنموي وهي المساهمة في إنضاج هذا الوعي وتصعيده ، كما أن للتنمية تأثير واضح على البحث العلمي فلا يمكن الفصل بينهما باعتبار مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل والاهتمام ذلك لاتصاله بالمفاهيم الإيديولوجية، وعمل الباحثون على تجاوز الجدل المتواجد حول مصداقية التعاريف المتداولة وأخذت البلدان تتبنى مختلف الاستراتيجيات التنموية المتباينة.

وعلى العموم فإن التنمية مطلب قديم متجدد وهي عملية متشابكة ومعقدة في نفس الوقت وذلك لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، فلا يمكن اختزالها في بعد واحد محدود ينجم عنه اختلال في البناء الاجتماعي وتصير عملية غير نافعة تساهم في عرقلة التطور المفترض تواجده في المجتمع.

والملاحظ أن السيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري عرفت عدة تحولات شملت مختلف الأصعدة حيث ارتكزت التنمية على الصناعة بعد الاستقلال مباشرة وكان لذلك تبريراته، وقد اعتمد هذا النموذج لأنه يربط بين التقدم كغاية والتصنيع كقاعدة والتكنولوجيا الحديثة كوسيلة والهدف طبعا كان إعادة تشكيل قاعدة اجتماعية تعتمد على النهج الاشتراكي مضادة للاستعمار الرأسمالي وكان من اهتمام الدولة توفير مناصب الشغل والقضاء على الأمية، وسوف يتم التطرق إلى التنمية كمفهوم وأهم الخصائص والمستويات التي تقوم عليها والتنمية في الجزائر بالإضافة إلى أهم النظريات المدعمة لها .

3-1-ماهية التنمية :

أصبحت التنمية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية هدفا تسعى إليه معظم الشعوب ، فاعتبارها وسيلة أساسية وهامة يمكن من خلالها تحقيق التقدم للدول والمجتمعات والرفاهية للأمم لأن "التقدم الإنساني مشروع يرسخ قيم الفردية والربح وغيرها من القيم السائدة في الحضارة الغربية". [152]

3-1-1- تعريف التنمية :

تعددت مفاهيم التنمية في مختلف المجالات ولدى مختلف المفكرين كل حسب تخصصه فمنهم من يرى أنها زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات الشاملة والمتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيرا وتأثرا والتنظيم والإدارة.[153]

بمعنى آخر فالتنمية هي كل الإمكانات والطاقة الكامنة في مجتمع معين وذلك باستخدام كل وسائل التطور والتحديث كما تعتبر " نقل المجتمعات من حالة أو مستوى إلى حالة ومستوى أفضل ومن نمط تقليدي إلى نمط متقدم كما ونوعا". [154]

بمعنى أنه تغيير في كل الأنماط الحياتية السائدة وفي كل الميادين ومجالات النشاط البشري، وأصبحت التنمية من المفاهيم الشائعة وكثيرة الاستعمال وذلك من أجل خدمة أفراد المجتمع باعتبارها " عملية تستند إلى الاستغلال الرشيد للموارد بهدف إقامة مجتمع حديث.[155]

كما تعد من المصطلحات " التي تستخدم دوليا على نطاق واسع يشير إلى عملية تغيير مقصودة تقوم بها سياسات محدودة وتشرف على تنفيذها هيئات قومية مسؤولية تهدف إلى إدخال نظم جديدة أو خلق قوى اجتماعية جديدة بإعادة تنشيطها بطريقة جديدة والذي يطلق عليه اسم التنمية. [156] وتعد من عمليات تغيير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بهدف إشباع حاجات الأفراد المختلفة وتعني أيضا دراسة مشاكلهم المختلفة، ويقول (باتن) في هذا الصدد أن "المجتمعات في العصر الحديث كانت تمارس تنمية المجتمع أيضا إذ يرى أن تنمية المجتمع ليست الشيء الجديد تماما ، إذ أن كثيرا من تطبيقات هذه العملية كانت تجري بواسطة بعض الحكومات وبعض البعثات التي كانت ترسلها الدول المتقدمة إلى البلدان النامية [157]

وتعد التنمية سلسلة من الجهود الفردية والجماعية التي تهدف إلى تحقيق غايات وأهداف مشتركة لدى الإنسان إضافة إلى المجال الذي يحيا فيه كما تؤدي إلى إحداث تغييرات مقصودة في الأوضاع المحلية التي يعيش السكان في ظلها بهدف تحسين الأوضاع والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع. [158]

وتحتاج التنمية إلى تصور واضح متعدد الأبعاد وبناء متماسك وفعال ويبقى التخطيط أهم آلية لبلورة وتجسيد هذه الرؤية على أرض الواقع الإستراتيجي.

وعرفت الأمم المتحدة التنمية المتعلقة بالمجتمع بأنها العملية التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ومساعدة هذه المجتمعات على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة الكاملة التي تقدمها من أجل التطور.[159]

والملاحظ من مختلف الكتب الاقتصادية والاجتماعية ، هناك اختلاف قائم بين النمو والتنمية .إلا أن هدفها واحد بمعنى الانتقال بالمجتمع من وضع معين إلى وضع آخر أفضل منه في مختلف الميادين ، وتعد أيضا التنمية عملية معقدة وقد عرفت أيضا على أنها عملية مركبة وبرنامج ذو أغراض عدة فهي تهدف إلى تعلم الناس وتحثهم على المساعدة الذاتية وتنمي قادة محليين إيجابيين وتضع في أذهان الريفيين روح الشعور

بالمدينة ، كما أنها تدعم الديمقراطية، أما في المجتمع الحضري فتشمل على نفس الأنشطة ولكنها بشكل أوسع . [160]

كما أن التنمية تتضمن النمو الاقتصادي وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بما فيها الحاجة إلى تحقيق الذات ومن ثم فإن التنمية ليست مجرد مخطط ومشاريع اقتصادية أو سياسية تصنعها الدولة وإنما هي شاملة متكاملة تتضمن كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبشرية وغيرها، وأصبح من المسلم به أن قضية التنمية قضية علم وقضية سياسة في نفس الوقت، ويجب أن يتفاعلان على مستويات متعددة حتى ينمو التجريب في إطار من التقييم المستمر بإرشاد دائم من نتائج الدراسات العلمية التي يمكن أن تترجم علميا وتوجد "عدة متغيرات التي تؤثر في مستوى التنمية ودرجة إنتاجية المجتمع بما فيه من عوامل مؤثرة كمؤسسات موجودة بالفعل وأخرى مستحدثة، مع ما يتطلبه ذلك من توفير رؤوس الأموال والقوة البشرية متمثلة في اليد العاملة والإدارة الواعية والأبحاث المفيدة[161]

وبالتالي فالنمو سيتبع التنمية وليس سابقا عليها كما تعتقد نظريات النمو الغربية، أي أنه يجب أن تكون هناك تنمية حتى يكون هناك نمو ، بعكس ما يحدث في كثير من تجارب العالم الثالث التي أدركت الآن مخاطر النمو دون تحقيق تنمية أو تطور في باقي التنظيم الاجتماعي، وعليه فالتنمية الشاملة تحقق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكافة قوى المجتمع وبالتالي تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق النمو والتقدم ، ولتحقيقها مراحل مدروسة وفق مقاييس علمية سواء كانت شاملة أو تخص بعض القطاعات.

3-1-2- عناصر التنمية:

إن التنمية هي عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية ليتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدراته.[162]

بما أنّ التنمية يشارك فيها أفراد المجتمع، لم تكن وليدة اليوم فمنذ فجر التاريخ وهم يتعاونون على قهر الطبيعة وتسخيرها لصالح مجتمعهم وإشباع حاجاتهم إلا أن جهدهم كان غير مدعم ومنظم بأية مساعدات فنية أو مادية لعدم وجود أجهزة مسؤولة لا يمكنها أن تساعدهم على التحول والتطور على أسس عملية. [163]

ونظرا لأهمية التنمية في مجالات الحياة الخاصة بالأفراد والمجتمعات ولهذا السبب تقوم على عناصر هامة وهي كالآتي:

1- إنها عملية وليست حالة : ذلك لأنها شكل معقد من الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان في مجتمع ما من عملية تغيير مقصودة [160]، باعتبارها عملية مدروسة لا بد أن تخضع إلى التقويم الذي يعتبر من الأدوات أو المناهج العلمية التي تهدف إلى كشف حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرامج التنمية الاقتصادية في النطاقين القومي والمحلي على السواء ووسيلة هامة لتحقيق هذا الهدف هي الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي، المادي والتكنولوجي والمعنوي[164]،ويعتبر التخطيط من أهم الوسائل التي تستخدمها عملية التنمية وذلك من أجل الوصول إلى التقدم والتطور "بحيث لابد من توفير عنصر التخطيط الذي يفترض توفر صفوة إدارية تتمتع بالقدرة والسلطة على التنفيذ بطريقة محكمة للوصول إلى الأهداف المنشودة".[165]

2- التنمية عملية مجتمعية : المقصود بها مساهمة كافة أطراف المجتمع في تحقيق التنمية الشاملة ولهذا هي تقوم على الجهود الطوعية التي يقدمها الأفراد وجماعات المجتمع باختيارهم دون إجبارهم، ورغبة منهم في المشاركة لإحداث التغيير.[166]

والتنمية بمفهومها العام لا يهمها المظهر المادي كالثراء وإنما المهم تأكيدها لأهمية التقدم الإنساني، فالإنسان هو المحور الأساسي في عملية التنمية وهو بالفعل غايتها، ومدى تفاعله مع البيئة هو الذي يحدد مستوى تقدم المجتمع أو تخلفه ، فلا يمكن أن نتحدث عن تنمية المجتمع دون التطرق إلى بعض العناصر المشاركة في عملية التنمية والتي تتمثل في المستوى التكنولوجي، المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي وذلك كل هذه المستويات في إطار ما يسمى بسياسة التنمية، وهذا من أجل تأدية تنمية فعلية.[167]

ومما لا شك فيه أن التطبيق السليم لنظام الإدارة المحلية يؤدي إلى تحفيز أفراد المجتمع ويعبئ الجهود والإمكانات الذاتية ويحشدها للمعاونة في تحقيق خطة التنمية ، وبذلك على السلطات المركزية وضع الحلول المناسبة للمشاكل المحلية وفق ظروف المجتمع المحلي وطبقا لأولويات احتياجاته الضرورية. [168]

3- التنمية عملية واعية : إنها تستهدف متغيرات توجه لخدمة الهدف، فهي تتطلب تحديد الغايات والأهداف قبل الشروع في العمل وذلك من خلال خطط و برامج كما أنها بعيدة عن ما يسمى بالعشوائية لأن الانجازات التي تقوم على استراتجيات حضارية تكون أكثر قبولا من طرف أفراد المجتمع وبالتالي يصبحون أكثر قدرة على استيعاب منجزاتها.[169]

تولي الحكومات اليوم اهتماما كبيرا بتنمية المجتمعات المحلية تماما كاهتمامها بالتنمية القومية لما بينهما من ترابط وتكامل فنجد الكثير منها وحد جهوده بجهود الأفراد يدعمها ويساعدها على عملية التغير، وفي هذا الصدد فالتنمية عملية تكاملية تعتمد على جهود الجميع وتلعب الحكومات دورا مؤثرا، كما أنها عمل لفريق من العمال كالطبيب والمهندس كل في مجال تخصصه ومؤسسته وفي إطار من التنسيق والشمول.

4- التنمية عملية موجهة :_إن التنمية مهما كان نوعها فتعتبر عملية موجهة من طرف القيادات والإدارات الخاصة لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك بغرض " تحقيق الأولويات التي توضع بمعرفتهم لتحسين الظروف المعيشية من كل الاتجاهات " [170]، وتهدف إلى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية مقصودة ومن ثم إعادة التكيف والملائمة من نمط الحياة الذي يقوم على أساس الاستقرار في تلك المجتمعات واستصلاح الأراضي واستغلالها في الزراعة ويمكن فيها إدخال بعض الصناعات الزراعية وتكوين مجتمعات سكنية جديدة على هذا الأساس.[171]

5- تقوم التنمية على التوجيه السيكولوجي أو السلوكي: حيث يرى (ماكيلاند) أن القيم والدوافع أو القوى السيكولوجيـــة هي التي تحدد تماما التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن الأفكار هي التي تلعـــب مثل هذا الدور. [160]

6- تقوم على إيجاد التحولات الهيكلية : التي تشمل جميع البيانات والأنظمة التي يقوم عليها المجتمع، أي أن الاهتمام يرتكز على " البناء والوظيفة في جميع الأنساق الاجتماعية والنظم والعلاقات الاجتماعية مثل النظام الاقتصادي والتعليمي والسياسي".[172]

كما أنه تعد هذه "الخاصية أو العنصر عبارة عن قاعدة أساسية لها صفة العمومية، يصل إليها الإنسان عن طريق الخبرة والمعرفة والمنطق ، أو باستعمال الطرق العلمية كالتجريب والقياس". [173]

وتساهم عملية التنمية في تحفيز القوى السيكولوجية للأفراد وتبيان مدى قدراتها التي يمكن تحقيقها واقعيا، كما أن إبراز الحاجة إلى الإنجاز هي الدعامة الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة [174]، والهدف من التنمية مهما كان نوعها هو إشباع الحاجات الأساسية للفرد سواء كانت مادية أو معنوية وتطوير قدراته لممارسة دوره الاجتماعي والاقتصادي وربط الحاجة إلى القوى العاملة باعتبارها هامة في كل الميادين فهي تؤثر وتتأثر.

7- تقوم على تحقيق تزايد منتظم وتدريجي : هذا العنصر يخص جميع الأنظمة الاجتماعية التي تقوم عليها التنمية والتي تظهر عبر فترات زمنية طويلة وليست آنية ، أي خطط في الوقت الحاضر وسوف يتم تحقيقها في المستقبل ، ومن الناحية الاجتماعية سيظهر ما يسمى بالتوافق الاجتماعي ، والجدير بالذكر أنه لن يأتي هذا إلا بالاعتماد على " خطة شاملة ستدرج فيها جميع القطاعات لتحقيق الأهداف المقصودة ".[175]

كما أن التنمية إرادة تغيير الإنسان هدفا ووسيلتها في آن واحد لذا يجب أن يشارك برسم السياسات وتحقيقها لأنها منهج وطني يتفاعل معه المجتمع بكل طاقاته بحيث يكون توجه المجتمع نحو التنمية تابعا ليكون بالإمكان تحريك كافة الطاقات نحوها. [176]

ولهذا السبب تولي الدول تكوين الفرد داخل المجتمع تكوينا صحيحا مبني على أسس سليمة ويمكن أن نربط بين الجامعة كمؤسسة علمية وباقي المؤسسات المتمثلة في المراكز العلمية والمخابر البحثية والمخططات التنموية من جهة وبين أهداف هذه المشاريع على أرض الواقع من جهة أخرى، فكل ما يدرس من أبحاث نظرية لابد أن يطبق من خلال مشاريع تنموية مختلفة المجالات.

3-1-3- خصائص التنمية :

أهم ما يميز عملية التنمية أنها ليست محدودة بزمن معين بل تظهر آثارها على المدى الطويل وعلى فترات زمنية محدودة أو طويلة وذلك حسب الأهداف المسطرة وعليه لابد على التنمية أن تقوم على خصائص هامة تتمثل فيما يلي :

1- أن تكون شاملة ، بمعنى أن تكون عملية تطوير حضاري شامل[167] ومن المتفق عليه التنمية ينبغي أن تكون شاملة ومتمحورة حول الإنسان وتخص جميع الحياة البشرية بدون استثناء فهي" لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي أو الاجتماعي وإنما تشمل كل الجوانب الحياتية وعلى اختلاف صورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كمية وكيفية عميقة وشاملة.[177]

2- أن يكون التغيير لتحقيق أهداف مسطرة يحتاج إليها الفرد وليس التغيير الناتج عن التبعية، ذلك لأن تميز مجتمع ما بخصائصه من حيث العادات والتقاليد يجعله يتبع منهج تنموي مميز وهذا ما يجعله يصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا ولرؤية المستقبل والقدرة على مواجهة أعبائه الجسيمة يتطلب قبل كل شيء تغيير الأفكار المتشبثة بالمناهج والأساليب القديمة في مواجهة واقع جديد لم يتعود عليه المجتمع النامي منذ عقود من الزمن، وفي هذا الصدد أشار المفكر الإنجليزي (برتد إندرسل) عام 1933 إلى أن التقدم العلمي يحتاج بالضرورة إلى تجديد الفكر للقائمين على الإنتاج بجميع فروعه لأن الفكر إذا تجمد لا يستطيع أن يتلاءم مع المتغيرات الحياتية ويفقد القدرة على تحقيق انسجام مع الواقع. [178]

3- أن يكون هناك تخطيط ومشاريع مدروسة من طرف أخصائيون مكلفون بهذه المهام بحيث " تعتمد على الجهود المهنية من خلال استخدام المنهج العلمي لمواجهة الاحتياجات المجتمعية. [171]

4- توفير العوامل التكنولوجية بمختلف أشكالها وفي مختلف الميادين الاجتماعية ذلك لأن التكنولوجيا ركيزة أساسية للتنمية الشاملة. فهذا يعني من الناحية المنهجية أن معتنقي المنهج التكنولوجي الاقتصادي يعتقدون أن المركب التكنوالاقتصادي يحمل في طياته الخلايا المتجددة لبقايا العناصر البنائية غير اقتصادية المتناغمة في المجتمعات الغربية المتقدمة، كما أنّ كل أشكال التغير مستندة على أساس علمي محض والنتائج المتوقعة من الجهود المبذولة تكون أكثر واقعية من حيث الكم والكيف، فلا يمكن أن تتحقق أي تنمية بدون هذه الخصائص باعتبارها متكاملة ومترابطة فيما بينها.

3-1-4- ركائز التنمية:

التنمية المتكاملة تستطيع أن تدل إما على التكامل بين عدة مناطق وإما عن ترابط جيد بين القطاعات وكلا المعنيين يتوافقان مع بعضهما البعض في النهاية، كما تهدف التنمية إلى القيام بمجموعة من العمليات كالتغير والتخطيط، وترتبط التنمية بالتغير من حيث اتجاهاته وشدته وعمقه و طبيعة المشاكل القائمة وتوفر الإمكانيات المتعددة الأنواع القادرة على مواجهتها بمستوى الطموح المتمثل في تطلع واقعي ، كما أن من أهدافها النهوض بهم إلى مستوى أفضل وأرقى وذلك من خلال إقناعهم بالمستجدات والحاجيات الجديدة وكذلك تعويدهم على اتخاذ وسائل وأنماط حديثة ومن بين هذه الركائز :

أ- الإستراتيجية الواضحة: التي تعتمد على تغير النسق الفعلي من خلال تغيير نسق القيم والمعاني و التصورات. [179]

حيث أن المشكلة الحقيقية التي تواجه عمليات التنمية في المجتمعات النامية هي التي تشد الأفراد بالتقاليد والعادات التي نشئوا عليها، ولذا فإن جمود تراكيبها الاجتماعية والاقتصادية تقف عقبة أمام التجديدات والتغيرات التي تتناول في كثير من الأحيان القيم والتقاليد الراسخة.

ب – تحسين الأساس الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع : ذلك أن البناء الأساسي الاقتصادي والاجتماعي من أهم الأسس التي تقوم على خدمة عملية التنمية، كما أنها تمثل في الوقت نفسه نتائج سياسية موفقة فهي بذلك أعراض تدلنا على المستوى الذي بلغته التنمية. [184]

جـــ- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت بشرية أو مادية ويؤدي ذلك إلى نفع اقتصادي من حيث أنه يقلل من تكلفة المشروعات و يعطيها مجالات وظيفية أوسع وتعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب التغير باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال أنماط الحضارة الجديدة من خلال الأنماط القديمة و ذلك باستخدام موارد متاحة في المجتمع.

د- التنمية تشكل تحديا ذو وجهتين: الوجهة الأولى أن ترفع مستوى خدماتنا العامة من شوارع ومنزهات ومستشفيات وخدمات كهربائية وهاتفية إلى مستوى الدول المتقدمة و الوجهة الثانية أن تنجح أثناء ذلك في إقامة قاعدة اقتصادية متينة راسخة يمكن أن نعتمد عليها.

هـــ- الإستراتيجية الإمبريقية العقلانية : التي تعتمد على رغبة المجتمع في التخطيط والعمل على وضع وتنفيذ هذه الخطط التي تهدف إلى النهوض بهم إلى مستوى أفضل وأرقى وذلك من خلال إقناعهم بالمستجدات والحاجيات الجديدة بتعويدهم على اتخاذ وسائل وأنماط حديثة. [180]

و- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع مما يؤدي إلى نفع اقتصادي من حيث أن يقلل من تكلفة المشروعات ويعطيها مجالا وظيفيا أوسع، وبالتالي يظهر لنا نوع جديد من التنمية وهي التنمية الجهوية التي يتم عن طريقها جذب الجهة الناشئة إلى اقتصاد الجهة المركزية أو الشاملة.[181]

ي- انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تدفع القطاعات الرأسمالية الخاصة للاتجاه نحو القطاعات المنتجة بدلا من القطاعات الطفيلية وتشجعه على أن يتحول إلى قطاع وطني بالفعل بدلا من البقاء في خدمة الشركات الاحتكارية الكبرى دون الالتفات إلى المصلحة الوطنية.

3-1-5- أهم المنظمات الدولية لتمويل التنمية:

إن التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان تحتاج إلى استثمارات ضخمة وبالتالي تتطلب رؤوس أموال طائلة قد تعجز البلاد على توفيرها بمواردها الذاتية الحقيقية وحدها وهذا ما يؤدي إلى البحث عن مصادر للتمويل سواء كانت داخلية أم خارجية .

3-1-5-1-مصادر التمويل الداخلية أو المحلية :

إن المصدر العادي لتمويل هذا الاستثمار هو المدخرات الوطنية الاختيارية أي ما يدخره الأفراد اختيارا من دخولهم ونلاحظ أنه في معظم الدول المتخلفة تقتصر المدخرات الوطنية على تمويل معدل للاستثمار يضمن تحقيق مواضع للتنمية ففي هذه الدول المداخل منخفضة ، فإن مجموع المدخرات الوطنية الصافية المتاحة للاستثمار تقل عن 10 % من الدخل القومي وهذا المستوى الذي يعتبره "رستو" ضروري للانطلاق نحو النمو التلقائي ، ونظرا لعدم تحقيق التنمية في البلدان النامية تلجأ هذه الدول إلى أنواع أخرى للتمويل وهي كالآتي:[182]

أ- الضرائب

ب- القروض العامة.

ج- الإصدار النقدي الجديد.

إن تمويل الاستثمارات الداخلية ينتج عنه عدة مخاطر كالتضخم النقدي وخفض مستوى الاستهلاك وهذا ما يولد آثارا اقتصادية واجتماعية عميقة تتعارض مع التنمية الاقتصادية السليمة.[183]

ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى عدد السكان، يعتبر من المؤشرات الهامة لتعرف على مستوى المعيشة في أي مجتمع، والجدول الآتي يوضح لنا التفاوت في إجمالي الناتج القومي في العالم .

جدول رقم 8 : توزيع إجمالي الناتج القومي للفرد حسب مجموعات الدول.[184]

المجموعات	دولار 1980	معدل النمو السنوي 1960-1980
البلدان ذات الدخل المنخفض	260	%1.2
البلدان ذات الدخل المتوسط	1410	%3.8
البلدان المصدرة للنقط ذات الدخل المرتفع	12630	%6.3
البلدان الصناعية التابعة لنظام السوق	10320	%3.6
البلدان الصناعية غير التابعة لنظام السوق	4640	%4.2

بشكل عام فإن نصيب الفرد يعتبر مؤشر أساسي لتخلف أو التقدم، فالدول التي يقل نصيب الفرد فيها عن 500 دولار هي دولة متخلفة وما يزيد عن هذا الدخل فهي دول سائرة في طريق النمو أو دول متقدمة.

3-1-5-2-مصادر التمويل الخارجية :

اتضح لنا فيما سبق عجز مصادر التمويل الداخلية على توفير رأس المال الكافي لتمويل رأس المال الاستثماري ، فالتنمية الاقتصادية تحتاج أولها لارتفاع هائل في الواردات فالمعدات الثقيلة لابد من إستيرادها من الخارج ، وعليه من الأسباب الهامة التي تؤدي بالدولة للجوء إلى رأس المال الخارجي هي :

أ- التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.
ب- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الأفراد والشركات والهيئات الأجنبية.[185]

فرأس المال الأجنبي يلعب دورا مساعدا قد يكون له أهمية بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق المبكرة ففي هذه الحالة تكون الحاجة إلى الآلات والمواد والمعدات ضرورية لانجاز المشاريع المختلفة.

3-1-5-3-المعونات الخارجية :

شكلت تلك المعونات الرسمية في عام 1988 حوالي 6.6 % من إجمالي الناتج القومي لمجموعة الدول النامية شديدة الفقر ومع ذلك فمن الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسين الأداء الاقتصادي وذلك للأسباب الآتية : [191]

أ- صغر المعونات في حالات عديدة.
ب- في كثير من الأحيان لا توجه هذه المعونات إلى الدول الأكثر حاجة إليها.

ج- تفتقر الدول للمعونات في معظم الأحوال إلى السياسات الاقتصادية الملائمة التي تمكنها من تحقيق أقصى فائدة ، ويقاس حجم الدخل القومي لأي مجتمع بكمية الإنتاج والاستهلاك الإجمالي والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول رقم 9: الدخل الوطني لمختلف الدول.[186]

البلد	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	الناتج الوطني الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي ألف دولار	معدل النمو السنوي لنصيب الفرد 1980-1987	المعدل السنوي للتضخم	الفائض أو العجز الإجمالي من الميزانية	إجمالي المدخرات المحلية
بلدان ذات دخل مرتفع	12310	11150	14260	1.9	0.7	−3.8	20.5
بلدان الدخل المتوسط	1460	1530	2380	0.6	11.4	−6.4	23.9
البلدان أقل نموا	190	210	300	−1	−	−7.3	10.6
جميع البلدان النامية	410	450	300	1.3	8.2	−7.8	16.7

فمن خلال هذا الجدول نجد تطور في إجمالي الدخل وهذا معناه وجود نمو وتنمية، وقد تم تقسيم العالم إلى دول أو أقاليم ذات دخل مرتفع وأخرى ذات دخل منخفض وتبين الإحصائيات أن معظم الدول الصناعية تسجل معدلات مرتفعة من حيث الدخل والعكس نجده عند دول العالم الثالث. فمعدل النمو والتنمية منخفضا جدا وهذا ما انعكس على مختلف القطاعات الأخرى.

3-2- بعض المفاهيم الأساسية وعلاقتها بالتحديث :

3-2-1-تطوير مفهوم التنمية وعلاقته بالعولمة:

هناك تكامل بين مفهومي التنمية والعولمة حيث أنه لا يمكن الفصل بينهما وذلك حسب تعريف " جوزيف سومبيتر" حيث يقول :" أن النمو يشير إلى النمو الاقتصادي والذي يمكن الاستدلال عليه في حجم الارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي خلال الدورة الاقتصادية للموارد المتاحة ، و هو أيضا زيادة حجم الإنتاج الكلي الخام والذي يشير إلى مجموع السلع والخدمات التي تم الحصول عليها خلال فترة زمنية محددة ولذلك فإن تعبير النمو ينطوي فقط على زيادة الإنتاج سواء كانت جماعية أم متناسبة مع عدد من السكان".[187]

وهناك علاقة بين النمو والتنمية بحيث " هو في أفضل الأحوال ظاهرة تدريجية بدلا من أن تكون فورية، وهذا يعني ضمنيا أن عملية النمو الاقتصادي يجب أن تكون بطيئة جدا بالضرورة.[188[

وقد نال مفهوم النمو بمحتواه الاقتصادي نجاحا كبيرا لدى علماء الاقتصاد في السنوات الماضية ، وقد نتج عن تبني هذا المفهوم سواء على مستوى المنظرين أو المخططين أو مستوى صناع القرار وظهور اتجاهات اقتصادية بأن التنمية هي عبارة عن تحقيق النمو الاقتصادي وبذلك لابد من تطبيق نماذج اقتصادية جاهزة باعتباره هدفا وبالتالي إخضاع المجتمع بموارده الطبيعية والبشرية لمتطلبات ذلك النموذج إلى تحقيق النمو المطلوب.

كما يعتبر رأس المال من أولويات عملية التنمية ، فهناك عدة تساؤلات تطرح موضوع النمو من أجل ماذا وما الهدف من النمو وما هي شروطه حيث يقول (بيرو) أن هذه التساؤلات تشكل قاعدة مطالب البلدان النامية، [189] فنجاح دول جنوب شرق آسيا والمكسيك والبرازيل التي ترتفع فيها الكثافة السكانية نتيجة ضآلة مساحة الأرض وتعاني من نقص في المواد الخام نجحت في تحقيق معدلات إنماء عالية تصل الى7% سنويا [190] ولتحقيق التنمية الاقتصادية لابد من إحداث تغيرات في بني الإنتاج يقترن بزيادة الإنتاجية وزيادة معدلات العمالة المنظمة.[191]

ومن جهة أخرى فإن التصنيع لا يشكل تطورا خاصا بنظام اقتصادي أو تقني معين ولكنه عبارة عن تطور اقتصادي واجتماعي وثقافي على فترات ومراحل زمنية مختلفة ومن جهة أخرى يصعب ترجمة مفهوم التحديث موضوعيا في ضوء خصائص أو نتائج يمكن اكتشافها، فبعض التعريفات تتسم بالنسبة المطلقة والأخر ينطلق من المسلمة القائلة بأن هذه العلوم لديها القدرة على التوجيه و النقد و كشف مواطن الخلل الوظيفي في البناء الاجتماعي مما أدى إلى ظهور تعريفات متحيزة كالقول مثلا بأن التحديث هو اكتساب الطابع الغربي.[192]

3-2-2- نشأة مفهوم التحديث وعلاقته بالعولمة:

لقد تم استخدام مفهوم التحديث للفت الانتباه إلى قضية مفادها أن عمليات التكيف لا يمكن اختزالها في النواحي الفنية والاقتصادية، فهناك مظاهر تقليدية تعيق عملية التحديث ينبغي التخلص منها قبل مواصلة التنمية الاقتصادية وباستخدام الكلمات المعبرة.[193]

وفي ظل غياب توازن دولي على مستوى القوى الكبرى، ما يصطلح تسميته بعصر القطب الواحد والعولمة هي تكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود.[194]

فالتنمية والعولمة عاملان أساسيان في جعل المجتمع أكثر نشاطا وفعالية وذلك بتجديد إنجازاته التكنولوجية التي تؤثر بدورها في المجتمع وبذلك يعني التطور والتغيير والتجديد مما يجعلهم بالفعل من الأهداف الأساسية إذ لا يكفي أن نخطط أو أن نجمع بين التخطيط و التغير ولكن علينا أن ننتقل إلى أكثر الصنيع حداثة في ميدان التغيرات الاجتماعية، والتفكير في قضايا العولمة يرتبط بالتفكير في المستقبل فالعولمة تبسط أثارها يوما بعد يوم على مناطق جديدة من العالم ومجالات جديدة للحياة بشكلها وطريقة عملها التقليدية بشكلها لم ير العالم والبشر وشكل الحياة على وجه الأرض لسببين أولهما أن العولمة ارتبطت في ظهورها واتساعها بثورة هائلة في التكنولوجيا.[195]

ويستحوذ التفكير في مصير ومستقبل الدول على جزء كبير من الدارسات المستقبلية للعولمة، فالدول تشهد اليوم مرحلة تراجع كبيرة في سيطرتها داخل حدودها فهل يعني العولمة بداية التفكير العكسي للدولة التي ظلت لثلاثة قرون في العلاقات الدولية ومن يملأ مثل هذا الفراغ إذا تراجعت سلطة الدولة.

ولا يمكن فصل التغير والمستجدات التي تحدث عن التنمية والاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم الثالث بوسائل فيها زيادة حجم وتنوع المعاملات للسلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية، وكذلك مدى انتشار التكنولوجيا.[196]

كما أن التطبيق أو نقل الإستراتيجية يتأثر بين الواقع وطبيعة تعقيده ونمو أبعاده غير أن أنماط التنمية المختلفة لها نتائج مختلفة وذلك حسب شروط الاستخدام أو الانتفاع بالموارد حسب ما يذهب إليه سونكل.[197]

كما برز في الآونة الأخيرة منهج يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة في ظل العولمة والتغيرات التي يشهدها العالم وهو المنهج الذي يعني بتغيير الاقتصاد والمجتمع على حد سواء في ضوء تحقيق التوازن بين الحاجات و الموارد الطبيعية.

غير أنه لا يمكن تجاوز الحقيقة التي مفادها أن التحديث ظاهرة تاريخية معاصرة تناولها العديد من العلماء، وذلك باستخدام مفاهيم مختلفة كالتحديث السياسي والاقتصادي والتعليمي والحربي وما إلى ذلك يرجع استخدام مفهوم التحديث لطرق غامضة إلى صعوبة التميز بين الظواهر المختلفة حيث يشير في هذا الصدد المؤرخ الانجليزي"أرنولد توينبي" سنة 1889 إلى أن العالم كله يتجه لأن يكون عصريا التي يجد الأفراد صعوبة في استخدامها لأنها تغير اتجاهاتهم.[198]

وقد اكتسب التحديث طابع غربي ظاهريا وضمنيا كما أن التحديث عملية شاملة تؤثر فيها قوى خارجية وداخلية متفاعلة حيث أنها "تحمل بذرة التقدم وتحمل بذرة السيطرة فيما بين الدول وداخلها في الوقت نفسه" [199] كما أن العولمة تعني" التداخل الواضح لأمور عدة كالاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون الاهتمام بالحدود السياسية لدول والعولمة تجتاح حتى الأمور الإنسانية والحياتية الخاصة[200] ويشترك كل من التحديث والعولمة في هدف واحد ألا وهو تحقيق الرفاهية الإنسانية والتي تكفل مزيدا من المنفعة وذلك بكل ما يتعلق بالجوانب الحياتية للإنسان وما يحتاجه من ضروريات.

ومنه يمكن اعتبار مفهوم التطور والنمو الاجتماعي مرتبطان ارتباط قوي بفكرة التقدم أو التحديث، فالأول يشير إلى العمليات التي تحكم المجتمع وتغير فيه، أما الثاني فهو مدخل معياري يبحث في المجتمع أي في ما ينبغي أن يكون.

3-2-3- التنمية والتحديث والمفاهيم المرتبطة بهما:

لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن التحديث وعليه، التنمية هي ذلك الكل المعقد مع الإجراءات والعمليات المتتالية والمستمرة التي يقوم بها الإنسان للتحكم بقدر ما في متضمنات واتجاهات التغير في مجتمع من المجتمعات، بحيث التحديث يشير إلى عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي عن طريق استجابة أفراد المجتمع، وهذا أيضا يستلزم تخطيطا ووعيا جماهيريا [201] وفي بعض الأحيان كان يستخدم كل مفهوم على حدى، لا سيما في علم الاجتماع فقد أنشأ مبحثا خاصا به في حالات وعمليات الاستمرارية والخلل والتغير في النظام الاجتماعي بصفة عامة و في الأشكال المختلفة للنظم الاجتماعية بصفة خاصة.[202]

ويدور الفكر الأساسي في الفكر الاجتماعي الحديث حول معرفة أسباب التفكك و الخلل في النظام الاجتماعي الحديث مما أدى إلى ظهور منهجين متمايزين، وهناك القليل من علماء الاجتماع يفرق بين التحديث ومفاهيم التغير الاجتماعي.

وفي سياق أخر، قدم "هورفيتس" تصورا دقيقا للتنمية، فقد فرق بوضوح بينها وبين التصنيع والتغير والتطور الاقتصادي والديمغرافي بحيث التصنيع يشير إلى الاختراعات التكنولوجية والآلية، بينما التنمية تتضمن التغير في العلاقات الإنسانية و في المركز الاقتصادي والسياسي التي يتصل فيها الفرد بغيره، بغض النظر على مستوى التصنيع.

مما سبق ذكره، نستطيع أن نحدد مفهوم التنمية بوضوح إذا ما قارناه مع مفهوم التغير، غير أن هذا الأخير يتضمن تبنيا من خلال التوازن الموجود ومن ناحية أخرى فإن التنمية انسلاخ حقيقي من التوازن

الموجود، فالتنمية هي عملية شاملة يكون فيها التصنيع والتحديث أجزاء فردية، أي أن التنمية هي الكل بينما التحديث هو الوحدة أو الفرع.[203]

وهناك من يرى أن التصنيع والتنمية مفاهيم تابعة للتحديث بحيث فسر العلاقة "نتال وروبرستون" إن سبب ذلك الظروف الإمبريقية المتغيرة التي ظهر فيها كل مفهوم.

كما عرف "نتال وروبرستون" التحديث، العملية التي تغير من خلالها الصفوة الوطنية مركز المجتمع وتسير نحو التساوي بالدول ذاك المركز الجديد و الأمر الذي يلفت النظر تفسير العلاقة بين المحلي والدولي والثقافة العالمية وكذلك لا يمكن دراسة التحديث في دولة ما دون الحديث عن التحديث العالمي.[204]

وعليه فالتنمية هي تقييم ذاتي سواء أستخدمه العلماء الاجتماعيون أو القادة السياسيون في مختلف الدول ومنه يمكن اعتبار التحديث العملية التي من خلالها يمكن للنسق السياسي أن يسمح بالتغير الاجتماعي والاقتصادي وهذا يفسر أن التغير التكنولوجي في الدول الجديدة يرتبط بالتغيرات الإيديولوجية والسياسية.

3-2-4- التحديث كعملية وكهدف قومي:

كان العلماء ينظرون إلى التحديث بأنه تغيرا ويتجاهلون دوره كهدف قومي للمجتمع المعني، ويعرف "ويلبرث مور" التحديث هو التحول الشامل للمجتمع التقليدي أو ما قبل التحديث إلى أشكال التكنولوجيا والتنظيمات الاجتماعية المرتبطة التي تميز الدول المتقدمة المزدهرة اقتصاديا والمستقرة سياسيا في العالم الغربي[205] ومن جهة أخرى فالتحديث هو ارتفاع دخل الفرد وزيادة معدل الحراك الجغرافي والاجتماعي وارتفاع معدل التجارة والتصنيع مع وجود شبكة اتصال جماهيري واسعة بالإضافة إلى المشاركة الجماهيرية.[206]

كما أن التطور الفكري جاء نتيجة خبرات طويلة من التعليم ونشر الثقافة التي قامت على أيدي رجال الدين، ولكن على الدول الجديدة أن تعرف أن لها خصائص تميزها عن الدول الأخرى من حيث التراث و الثقافة خاصة، يمكنها من تكوين نموذج خاص بها يسير جنبا إلى جنب مع النماذج الغربية وغير الغربية الحديثة لأن التحديث في الغرب كان نتيجة للتصنيع.

3-2-5- أشكال التحديث و ثنائية التقليد:

إن دراسة التحديث كهدف قومي للمجتمع المعني قضية مرتبطة به وهي العلاقة بين التقليد والعصرنة، لأن كثيرا من الدول الجديدة تتجه لأن تصبح عصرية ولكن حسب مفاهيمها للتحديث طالما أنه لا يعني اكتساب الطابع الغربي، يؤكد هذه النظرية " كرويزر" عندما يقول أن الهند والصين لديهما استعداد في تحديث مجال الطب طالما يمكن الحفاظ على الطابع القومي.[207]

كما أنه توجد دراسات مختلفة تشكل أمثلة لاستخدام ثنائية التقليد والتحديث في تحليل التغيرات الاجتماعية والسياسية المعاصرة بالإضافة إلى هذه الدراسات هناك محاولات ما ليس تقليديا بحتا وما ليس حديثا بحتا.

وتوجد دراسة أخرى لـــ "جوزيف كال" تدور حول التحديث الذي وجد أنه هناك خصائص لكل قطب في النموذج المثالي مترابطة بصورة ثابتة ولكن في مجموعة الخصائص التقليدية والحديثة وهذا ما وصل إليه عندما انتهى إلى القول بأن تداخل وترابط مكونات التحديث في بعض القيم ومن ثم هذه الافتراضات التي

تعرض لانتقاد الكثير من العلماء فقد افترضوا أن المجتمع التقليدي والمجتمع الحديث أو العصري يشكلان أنساقا من المتغيرات المتداخلة التي يكون المجتمع فيها تقليديا لا يقبل التغير.[208]

إذا لم يكن التحديث والتقليد عمليتين متبادلتين فإن التفاعل بينهما يكون غامضا ويؤكد علماء الاجتماع أن المجتمع الذي يبحث عن التحديث يجب أن يتخلص من التقاليد وعلى العكس من ذلك فإن هذه الدراسة تهدف إلى إلقاء الضوء على التفاعل بين التقليد والتحديث.[209]

وفي الآونة الأخيرة العالم يشهد انتشارا مستمرا للأشكال والنظم السياسية الحديثة نتيجة للتطورات والتغيرات العالمية وقد حظيت هذه العملية بالاهتمام الذي كان منصبا على العمليات الاقتصادية باعتباره من مستلزمات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى أن الهدف الاقتصادي في كثير من الدول النامية يمثل هدفا سياسيا بحيث أن مستقبل التنمية الاقتصادية يصبح في أيدي الساسة كما أن عمليات التحديث السياسي تختلف عن النمط السياسي الشائع في دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وتعتبر صفوة التحديث الجماعة الأكثر فعالية في نمو عملية التحديث في مجالات النظم السياسية كما يراها "هيجان" ولكنها الجماعة التي يمكن عن طريق الإنفاق مع الجماهير أن تنظم عملية التحديث السياسي لتؤدي دورها في البناء الاجتماعي. [210] وهناك دراسات كثيرة حول التنمية في العالم الثالث تبين أن مفهوم التحديث الاقتصادي كغيره من مفاهيم التحديث نال حظا وافرا من الدراسة والبحث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وذلك بعد ظهور دول العالم الثالث.[211]

أما اليوم القضية التي تواجه دول العالم الثالث لابد من توفير التخطيط الأمثل لإنجاح التنمية ولا يمكن أن ينجح التخطيط الأمثل لإنجاح الخطة الشاملة إلا إذا خطط لحاجة معينة وذلك حسب احتياجات كل بلد، كما أن التحديث السياسي والاقتصادي يؤديان إلى ظهور التمايز في الوظائف وتبدأ عملية التحديث بنفس الأسلوب في جماعات قبلية وفي مجتمعات طائفية مثل الهند والدول الإفريقية، فعملية التحديث لا تعني تغيرا شاملا في كل النظم ومع ذلك كل العقود الواردة على معنى التحديث فإنه يحدث في المجتمعات ولكن باتجاهات مختلفة وبأشكال متنوعة وكذلك نمط الإنتاج يحدد الخصائص العامة للتطور الاجتماعي والسياسي والفكري في المجتمع.[212] والتنمية الثقافية تبدأ من تنمية الثقافة أساسا أي الأفكار وكل ما يتعلق بالنشاطات الاجتماعية وذلك حتى تكون ثقافة هادفة للإنسان والمجتمع و من ثم فإن الثقافة ما هي إلا مجمل النشاط الإنساني في حقول الإبداع الفكري والأدبي والفني.

3-3- توفير المخصصات اللازمة للتنمية :

إن الأهداف المحققة للتنمية ،أو المقتضيات الأساسية للتنمية تنقسم إلى نوعين، أهداف نهائية ووسيطية ،إذ يتعزز إحداث تجديد شامل في شكل إنتاج خاصة إذا كان هو الأكبر من أدوات الإنتاج التي تستورد من الخارج، غير أنه لتحقيق معظم هذه الأهداف وما يتبعها من وسائل تتمثل في استخدام بعض المقتضيات الأساسية لعملية التنمية في الشروط الآتية :

1- الإستقلال الاقتصادي : الذي يضع حدا للتبعية الاقتصادية للخارج،فعن طريق هذا الشرط يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي .
2- التحول الاجتماعي : الذي يؤدي بدوره إلى قيام طبقة حاكمة جديدة مع بروز الديمقراطية في الجانب السياسي .
3- تحرر التجارة الخارجية: بمعنى خضوعها للحاجات الخاصة بالبلد النامي بدلا من خضوع هذه التجارة إلى المصالح الأجنبية .

4- بقاء الهياكل الاقتصادية والاجتماعية القديمة تجعل من طرف الدول النامية تنفيذ سياستها التنموية، لأن نجاح عملية التنمية يتوقف على الأفراد لتحقيق التقدم المادي و في حدود المقتضيات البشرية.
5- إن العمل من خلال المؤسسات وبواسطتها يمثل حق الرد الحضاري لأي مجتمع يتطلع للتحرر من التخلف والتبعية، وعندما يتحول عبئ تحمل متطلبات التغير من الأفراد إلى مؤسسات فكر وعمل يبلغ المجتمع المعني درجة الإدراك المؤسساتي لضروريات التغير المنشود [213] نتيجة للتصنيع، بينما التحديث يؤدي إلى التصنيع في المجتمعات الجديدة.[214]

وكذلك يهدف إلى تحقيق الغايات والأفق القومية ولا نستطيع أن نحدد غايات وأهداف التحديث إلا إذا عرفنا ماذا يريد ذلك المجتمع أن يكون وفقا لخطط معينة، فالمجتمعات الجديدة ترى بأن التحديث يتمثل في تحقيق أهداف معينة مثال ذلك اليابان.

أيضا هو "مجرد عملية اكتساب أو فقدان خصائص أو سمات معينة يعتقد أنها خصائص التنمية وهذا ما يمثله الجدول الآتي:[215]

جدول رقم 10: جدول التنمية عند هوسليتز

البلدان المتقدمة (1)	البلدان النامية (2)	التنمية أو التحديث (3)
- العمومية - الانجاز - تخصيص الدور	- الخصوصية - الغزو - تشتت الدور	-التنمية هي اكتساب واستيعاب - المجتمعات النامية لمتغيرات النمط والتخلي عن متغيرات النمط

من هذا الجدول يتضح لنا ذلك التصور الذي يحاول من خلاله تفسير التخلف والتنمية وفق متغيرات نمط محدد.

3-3-1- أهمية التنمية البشرية :

إن هدف التنمية من توظيف مفهوم التنمية البشرية في الخطاب الاقتصادي المعاصر هو الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائدا خلال العقود الماضية إلى مجال أوسع يتمثل في الحياة البشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ففي الخمسينات تم التركيز على مسائل التقدم الاجتماعي أما في الستينات فكان الاهتمام بالتدريب والتأهيل بينما في السبعينات التركيز على موضوع الفقر وتأمين الحاجات الأساسية وفي فترة الثمانينات فقد جرى التركيز على سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي ناد بها صندوق النقد والبنك الدولي للإنشاء والإعمار.

وأكثر ما يهم هو العلاقة الموجودة بين التنمية البشرية بل بين تنمية الأشياء وتنمية الإنسان ولا سبيل لتحقيق التنمية الشاملة دون الاهتمام بالموارد البشرية من اجل تحقيق التنمية الذاتية والمساهمة أكثر في بناء الحضارة الإنسانية عن طريق إعداد إنسان فعال في المجتمع وكذلك بتكوين قدرات بشرية مؤهلة ومدربة قادرة على التكيف مع أي جديد من أجل استثمارات عالية الإنتاج فيرى البعض أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خبرات البشر وإمتاعهم باحترام الذات ولهذا فقدتم تحديد ثلاث مؤشرات كمقياس للتنمية البشرية و هي : [216]

1- توقع الحياة عند الولادة .
2- معدلات الأمية لدى البالغين.
3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

كذلك فإن النتائج البشرية مثل المشاركة في الديمقراطية و صنع القرار أو الحقوق المشاركة للرجال والنساء لا تعتمد على المداخيل لهذه الأسباب يقوم التقرير على مجموعة من المؤشرات (33 جدول وحوالي 200 مؤشر) لنتائج بشرية هامة تحققت في دول مختلفة مثل متوسطات العمر المتوقع لدى الولادة أو معدلات الوفيات دون الخامسة التي تمثل القدرة على العيش أو معدلات الإلمام بالقراءة و الكتابة. [217]

كما أن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء والذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل ووجود قوة العمل الحسنة والتعلم يعتبر أمرا يساعد على التنمية الاقتصادية ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين على حماية الغابات وموارد الطبيعية الأخرى.[218]

ولقد صدر حتى سنة 1998 ثمانية تقارير للتنمية البشرية عن برامج الأمم المتحدة للتنمية و أضافت بعدا آخر من أبعاد التنمية البشرية في تقريرها 1997 وهو ضرورة التخلص من الفقر.[219]

والتنمية البشرية لا تنتهي عند تكوين القدرات البشرية مثل تحسين الصحة و تطوير المعرفة بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الانتفاع بها سواء في المجال العلمي من خلال توفير فرص الإبداع والتصنيع أو الاستمتاع باحترام الذات و ضمان حقوق الإنسان.[196]

وبعد انطواء عقدين من الزمن برزت اليابان مع باقي دول شرق آسيا كقوى نامية بشكل مذهل في حين سجلت الهند مثلا أخفض معدلات النمو الاقتصادي كما أن معظم قوى العمل لا زالت تشغل القطاع الزراعي.[220]

فتجربة "هونغ كونغ " التنموية مثلا تعتمد أساسا على رأس المال البشري وتعتبر اليد العاملة اليابانية من بين القوى العالمية النشيطة المتعلمة و المدربة إلى حد كبير لا تنقصها المهارات التنظيمية المناسبة لأنشطتها البنكية و التجارية [221]

ويمكن تعريف التنمية البشرية بأنها عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها ويلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان الأول يتمثل في تكوين القدرات من خلال الاستثمار في التعليم والصحة والتدريب أما الجانب الثاني يتمثل في الاستفادة الكاملة من هذه القدرات والاستخدام الأمثل في زيادة الإنتاج ومن ثم فالإنسان هو محور عملية التنمية ووسيلتها و هدفها [222].

3-3-2- الاهتمام بالصحة في إطار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية :

يعتبر العنصر الصحي مطلبا هاما للأفراد فإنه يبين مدى وعي الأفراد ومدى نمو الثقافة الصحية بين المواطنين ونجد عدد من المستشفيات في تزايد مستمر وذلك لحاجة الأفراد لها،غير أن عناصر التنمية البشرية لا تتوقف على العلاقة بين الحالة الصحية و المعيشية للسكان ومن خلال " التقديرات التي أشار إليها البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1993 يتضح أن منطقة الشرق الأوسط و منطقة شمال إفريقيا هما من بين المناطق التي لوحظ أن عدد الفقراء فيها قد زاد من 60 مليونا عام 1985 إلى 73 مليونا عام 1990" [223].

وتعد قضية التنمية من أهم القضايا التي يناقشها العالم في العقد الحالي ، فهي أيضا " إحداث تغيير مرسوم في المجتمع و هذا التغيير له جوانب مادية وأخرى غير مادية ولم يتم التغيير متوازنا في كلا الجانبين المادي وغير المادي تحدث عنه هوة ثقافية مما يعوق التنمية ويجعلها غير متوازنة وغير شاملة [224]، ولتحقيق مستوى أفضل للإنسان فلابد أن نركز على إعادة بناء التركيب الاقتصادي في العالم الثالث وذلك بواسطة مشاريع اقتصادية للاستصلاح وتعمير الأراضي وإدخال البحث العلمي على قطاعات مختلفة كالصحة وقد أشار علماء الديموغرافيا إلى أهمية حركة الهجرة الداخلية وخاصة في مجتمعنا وما به من عمليات مخططة أو مقصودة.

3-3-3- الاهتمام بالتربية والتعليم في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن التعليم ذو صلة وثيقة بالاقتصاد، حيث يعتمد على إنتاجية وبسرعة تطوره ،كما أن تطوير التعليم والتوسيع فيه من حيث التكنولوجيا والبحث العلمي لا يمكن توفير تكاليفه إلا على أساس اقتصادي لذا فالعلاقة بين نمو التعليم والنمو الاقتصادي هي علاقة وطيدة وأثر متبادل بينهما مما دفع بعض المفكرين إلى القول: " بأن أساس التقدم في المجتمعات المعاصرة هو الاقتصاد و التربية فالفرد الذي يتلقى تدريبا عمليا في مجالات التنمية و العمل الملائم لقدراته وميوله ينتج أكثر من الفرد الذي لم يتدرب [225].

وهناك علاقة وثيقة قوية بين التعليم والتنمية ،فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغيير وتعترض مجراه، من ثم فإن التعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال من المجتمعات من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر.[226] ولابد من توضيح فكرة هامة واعتبار أن المساعدة الخارجية ليس لها إلا أهمية ثانوية والذي له أهمية هو ما تقرره الدول في طور النمو، والأهم هو تغيير وبطريقة جذرية البنيات و التوجيهات ومضامين الأنظمة التربوية. [227]

والتعليم عامل حاسم أو حتى شرط مسبق للتنمية لأنها تنشط النمو الاقتصادي و تمكن من التنشئة الاجتماعية لأعضاء جدد في المجتمع من خلال النسق السائد للقيم السياسية و الثقافية إلا أن أسلوب أدائها للواجبات المنوط بها يختلف بشكل كبير خاصة إذا قارنا البرامج التربوية في المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية فأي بلد يهتم بها من المؤكد أن التعليم فيه أهمية كبيرة تنعكس في الميزانية الضخمة المخصصة له والعدد الكبير الذي يعمل فيه و التأثير الهائل الذي يمارسه التعليم في سياسات الحكومة .[228]

ولما كانت عملية التنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون مساهمة جميع مؤسسات المجتمع وتساندها و التنسيق بينها من خلال التخطيط الشامل، وأن التربية بصفة عامة والتعليم الرسمي بصفة خاصة هما المحددان الرئيسيان لكفاءة المورد البشري المحرك لهذه المؤسسات والمحدد لقدرتها على أداء دورها فإن التعليم الرسمي تقع عليه مسؤولية مواجهة متطلبات التنمية الشاملة على المدى القريب أو البعيد، وبتأثر التعليم الرسمي بدوره بالتربية غير الرسمية والنظام الأسري الاقتصادي والسياسي للدولة، والمستوى المعرفي والتكنولوجي والنسق القيمي السائد [229].

والواقع أن التعليم الرسمي لا يمكن أن يكون المسؤول الوحيد عن تحقيق عملية التنمية لأهدافها إذ أن كفاءة هذا التعليم من حيث نوعية المناهج الدراسية وطرق التدريس والإمكانات التربوية المتاحة وإعداد المعلم هي التي تحدد دوره في تنمية الموارد البشرية .

كما يشغل تطوير البحث العلمي أحد أهم الركائز التي تدفع عجلة التقدم والنمو في جميع القطاعات وبالتالي تتحقق عملية التنمية وتلعب المؤسسات الاقتصادية دور هام في تحقيق هذه الأهداف من خلال دعمها المتواصل للبحث العلمي في شتى المجالات مما يساعد على اتخاذ القرارات السليمة ومن بينها:[230]

- توفير شبكات المعلوماتية والإحصائية المتكاملة عن حاجة السوق من البحوث الجديدة.

- استبيانات بحثية تكشف مطالب واحتياجات السوق.

- مساهمة مراكز البحوث العلمية ومؤسسات التعليم العالي في تقديم المشورة والرأي العام في مختلف المسائل الاقتصادية والمالية والتنظيمية.

- تعميم نتائج الأبحاث في التعليم العالي على القطاع الاقتصادي للاستفادة منها.

- مد جسور التعاون مع مؤسسات البحث العلمي في مختلف أنحاء العالم.

- توقيع اتفاقيات التعاون العلمي مع الجامعات ودعم البحث.

3-3-4- معوقات التنمية :

تعتبر عملية التنمية قضية معقدة ومتشابكة الجوانب تختلف معوقاتها في عديد من الأبعاد المتداخلة وتحديات التنمية أو بالأحرى الصعوبات التي تعترضها وللتنمية معوقات وهي كالآتي :

3-3-4-1-معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية :

- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية : حيث تعاني معظم الدول النامية من الزيادة في أعداد سكانها التي لا تتماشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له آثاره السلبية على التنمية ،كما أن " تضخم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وتفاقم مشكلة البطالة وخاصة المقنعة كما أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان إلى زيادة أعداد الخرجين من المدارس والجامعات هذا ما يؤثر على تنمية المجتمع[159] بالإضافة إلى سيادة الروح الانهزامية غير الطموحة تؤدي إلى التشاؤم من إمكانية التغير والسعي الشاق وراء لقمة العيش وهذا ما يؤدي إلى الخوف من السلطة لأنها مصدر للعيش [231].

- سوء توزيع السكان:

أي سوء توزيع السكان ومختلف المؤسسات مكانيا وما يتضمنه هذا التوزيع من عمليات اجتماعية وما يترتب عليه من علامات متبادلة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها وانخفاض درجة التحضر في البلدان المتخلفة، بالإضافة إلى أنه أصبح الميل إلى بذل أقل جهد ممكن في العمل مع المطالبة بأكبر كسب مستطاع وبذلك اهتزت قيمة العمل.

- اختلال التوازن بين مفهوم الحق والواجب إذ لا يعرف أفراد المجتمع حقوقهم كلية وواجباتهم الفردية.

- انتشار اللامبالاة وتتمثل في اهتمام الفرد بغيره.[232]

- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم :

إن انتشار الأمية يعد عائق أمام التنمية حيث تشير الإحصائيات التي قامت بها البلدان النامية أن نسبة المتعلمين الذين يعرفون القراءة والكتابة تقدر بـــ 27% وهذه النسبة تقل بكثير عن معدل العام بين دول العالم التي تبلغ 66%.

ومن جهة أخرى لا توجد السيولة المادية المناسبة للمشروعات التي يسعى إلى تحقيقها فيلجأ إلى المساعدات الدولية والتي تتوقف بعد فترة فتتوقف معها برامج التنمية بهذه المجتمعات لأنها لن تدرب نفسها على الاعتماد على الذات. [237]

- استغلال وقت الفراغ :

حيث ترتبط كثير من العادات في الدول النامية سلوك معوق للتنمية كقضاء وقت الفراغ فيما يمكن أن يؤثر على المجتمع والأفراد مثل مجالسة رفاق السوء والذي ينجم عنه الانحراف والجلوس على المقاهي وترديد الشائعات .

3-3-4-2-معوقات التنمية من الناحية الاقتصادية :

-انتشار البطالة في المجتمع :

تعد البطالة أحد المعوقات التنمية الأساسية في المجتمعات التي تعاني منها ، فإن الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين مما يؤدي إلى حفظ متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأس المال وبالتالي يؤثر في التنمية الشاملة للمجتمع.[233]

- ضعف البنيان الصناعي :

إذا كانت الدول تعاني من ضعف في البنيان الصناعي يعكس انخفاض في نسبة العاملين في هذا المجال كما هو الحال في البلدان النامية حيث معظم المشتغلين نجدهم في القطاعات الصناعية الخفيفة. [239]

- التبعية الاقتصادية للخارج :

الاستغلال الاقتصادي للدول النامية من خلال التفاوت الشاسع بين أسعار صادرات الدول النامية من المواد الأولية وإرادتها من المنتجات المصنعة في الدول المتقدمة لما تهدف لمساعدات اقتصادية الخارجية التي تتلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة إلى تحقيق مزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية عليها. [159]

- ضعف البنيان الزراعي :

المقصود به كل ما يتعلق بهذا المجال من حيث حجم الإنتاجية الزراعية، عدد العاملين، الملكية الزراعية، خصوبة الأرض ، سوء توزيع الملكية الزراعية في بعض الدول النامية الذي ينجم عنه تكوين طبقية الفقراء والأغنياء و الاهتمام أيضا بالملكيات الزراعية وآثارها السلبية على الإنتاج الزراعي. [159]

-نقص رؤوس الأموال :

هي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجهها الدول النامية وتؤدي إلى إعاقة التبعية ولهذه المشكلة أسباب متعددة منها نقص الادخار.

3-3-4-3-معوقات التنمية من الناحية الإدارية :

تشير المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية إلى أن هناك قصور وتخلف في أساليب العمل الإداري يحول دون تحقيق الإفادة القصوى من استغلال الموارد المتاحة قوميا ويتمثل في بعض المصادر:

- سوء توزيع اختصاصات الإدارة الحديثة في كافة القطاعات.
- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها.
- البطء الشديد في الإجراءات الإدارية.[234]
- عدم واقعية الأهداف : مع رفع شعارات رنانة تتعلق بها مثل الرفاهية وإهدار الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية واستنزاف القدرات الاقتصادية لتلك الدول. [240]
- عدم تطوير التشريعات: قد تكون التشريعات والقوانين عقبة في سبيل التغير ولذا وجب تطوير القوانين وتغيرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيد لها.[235]

3-3-4-4-معوقات التنمية من الناحية السياسية :

-غياب الديمقراطية : إن غياب الديمقراطية و الحريات الفردية العامة و تكديس الأنظمة السياسية والاتجاهات ذات اللون الواحد المؤثرة على الحكم تؤدي إلى تجميد قوى كان يمكن أن تكون فاعلة و مؤثرة اجتماعيا و حضاريا .

-الاستعمار : إن الاستعمار يشكل العائق الرئيسي لأعمال التنموية فقد اتخذ من الأشكال الجديدة ما يسمح له التغلغل و السيطرة على المجتمعات الفقيرة .

-التبعية السياسية : حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تتضمن وجود نظام سياسي موال لها .

-عدم الاستقرار السياسي : يعتبر عدم الاستقرار السياسي وانتشار الحروب الأهلية ، يعيق عملية التنمية لأن بنية التبعية هي التي تقيم مصالح طبقية راسخة تؤمن استمرارها.[236]

3-3-4-5- معوقات التنمية من الناحية الثقافية:

تعتبر معوقات التنمية عائق يقف في وجه التقدم والتطور الحضاري والاجتماعي وعليه فالتنمية الشاملة تحقق عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكافة قوى المجتمع إلى تحقيق الهدف المنشود وهو تحقيق النمو والتقدم، كما أنها مراحل مدروسة وفق مقاييس علمية سواء كانت شاملة أو تخص بعض القطاعات، وانتشار الجهل في المجتمع يساهم في التخلف والابتعاد عن بذور التطور والازدهار.

3-3-5- أنماط التنمية :

اعتمد مفهوم التنمية على التحديث والذي يرى أنه لا بد من إزالة التخلف وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بإتباع المنهج الذي اتخذه الغرب والملاحظ أن التنمية المستدامة تتضمن أنماط متعددة ومتداخلة فيما بينها من شأن التركيز على معالجتها وإحراز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة ويمكن الإشارة إلى ثلاث أنماط هامة و تتمثل فيما يلي:

3-3-5-1- التنمية الاقتصادية :

تعني تغيير البنية الاقتصادية بالتحول إلى اقتصاد الصناعة و لهذا اعتبرت الزيادة السنوية الملموسة في إجمالي الناتج الوطني ومتوسط دخل الفرد من المؤشرات الأساسية للتنمية. [237] فالموارد الطبيعية والبشرية مختلفة وعليه فإن مخططات التنمية لابد أن تبنى على مبدأ الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات المتوفرة وقوى الإنتاج وبالتالي قوى العمل، غير أن إستراتيجية رأس المال المكثف مع مدخلات قليلة من العمالة تمنح الصناعات التي تستخدم إستراتيجية تكثيف العمالة أولوية منخفضة.[238] غير أن القيم الثقافية تلعب دورا أساسيا في دفع عملية النمو الاقتصادي باعتبارها مصدر الحوافز والدوافع التي تعيق النمو والتقدم، هذا علاوة على اعتبارها الأساس الذي يبرز أهداف النمو.[239]

وظلت التنمية الاقتصادية تدعو إلى تطوير الاقتصاد موضوعا ينمي إلى دراسة الاقتصاديين، فاقتضت الإستراتيجيات الاقتصادية هي أكثر ملائمة ويمكن الاستفادة منها في بناء تنمية اقتصادية وطنية حسب موارد المجتمع. [240]

فالتنمية الاقتصادية هي تلك الإجراءات المخططة و المتمثلة في تغيير هيكل الاقتصاد العام بهدف تحقيق زيادة معتبرة ودائمة عبر فترة محددة من الزمن ،وتقوم عملية التنمية الاقتصادية على أربع عمليات مترابطة :

1- إذا كان الأمر متعلقا بالتكنولوجيا فإن المجتمع النامي عليه تطبيق المعرفة العلمية.

2- إذا كان الأمر متعلقا بالزراعة ،فإن المجتمع النامي يتغير من الإنتاج الزراعي الذي يقوم على توفير المواد الضرورية إلى الإنتاج التجاري للسلع الزراعية .

3- إذا كان الأمر متعلقا بالصناعة فإن المجتمع النامي يواجه انتقالا من استخدام القوى الإنسانية إلى التصنيع بكل معانيه.

4- إذا كان الأمر متعلقا بالترتيبات الإيكولوجية ،فإن المجتمع النامي ينتقل من مستوى القرية إلى مراكز حضارية متعددة، وما يمكن قوله حول التنمية الاقتصادية خاصة المخططة أنها تستهدف الإنسان بالدرجة الأولى وتقوم بتحسين أوضاعه المعيشية بشكل دائم ومستمر ولذا فإن أهدافها تتمثل في المصلحة العامة أي مصلحة فئة أو طبقة بينما تتولى التنمية المبرمجة خاصة بمشاريع التنمية المبرمجة كهدف أساسي وقد تقتصر على قطاع معين أو عدد من القطاعات ، وتهدف أيضا إلى رفع مستوى معيشة السكان و توفير أسباب الحياة الكريمة لهم فالناس في المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما ينظرون إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى ويجب دائما أن تكون في خدمة الغايات والأهداف وليس العكس.

3-3-5-2- التنمية الاجتماعية :

إن التنمية الاجتماعية عملية بواسطتها تنموا علاقات التعاون بين جماعات المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم وزيادة معدل الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والإدراك لاحتياجات الآخرين وذلك في إطار اجتماعي يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية وكلما شارك المواطنون في تحديد مسار التنمية كلما أدى ذلك إلى عدم شعورهم بالعجز والإحباط وبالتالي فالتنمية الاجتماعية هي " العملية التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن. [241]

ومن ناحية أخرى ارتبطت التنمية الاجتماعية بتنمية الموارد البشرية التي تمثل الوسائل التي يتمكن الإنسان من خلالها القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية.

وعليه هي " عملية ديناميكية مقصودة تتم من خلال التدخل الإرادي بغرض التحكم والتوجيه للتغير الاجتماعي المقصود عن طريق استثمار الموارد البشرية ودعم العلاقات بين الأفراد وجماعات المجتمع بدرجة تسمح لهم بالاستخدام الأفضل للموارد المتاحة وذلك من خلال المشاركة الفعالة لتحقيق الأهداف المجتمعية[242]

وتعرف أيضا على أنها تلك العملية التي تنطوي على إحداث بعض التغيرات التنظيمية المخططة لتحقيق تلاؤم أفضل بين الاحتياجات الإنسانية والسياسات والبرامج الاجتماعية. [243]

وبذلك نرى مفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية مفهومين متكاملين وهذا من أجل تحقيق التنمية الشاملة ومن جهة أخرى يعتبر التغير هدف يسعى إليه الباحثون من أجل تحسين وضعية المجتمع ولعل هذا ما وضع أمام المفكرين الاجتماعيين ورجال البحث العلمي قضية توظيف المشكلات ورسم الخطط والبرامج المناسبة لإحداث التغير المستهدف.[244]

فالتنمية الاجتماعية هي عملية بواسطتها تنمو علاقات التعاون بين جماعات المجتمع من خلال دعم التفاعل فيما بينهم وزيادة معدل الشعور بالمسؤولية الاجتماعية والإدراك لاحتياجات الآخرين.

وحاليا فإن التنمية قد أصبحت واقعا تعكس نشاط واهتمام الحكومات في تحقيق ذوات مجتمعاتهم وعند هذا الحد يمكن القول بأن التنمية قد أصبحت مساوية للتخطيط واتخاذ القرارات المدروسة للعملية الدينامية الاجتماعية للنمو والتغير. [245]

كما تهتم بتغيير كل ما يخص البناء الاجتماعي ووظائفه وذلك لهدف أساسي وهو إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد وتنظيم سلوكاتهم وبالتالي فهي ترتكز على حياة الأفراد وحاجياتهم المادية والمعنوية والذي يؤدي بدوره إلى تحقيق ما يسمي بالتوافق الاجتماعي.

3-3-5-3- التنمية الشاملة :

إن التنمية الشاملة مفهوم يضم في طياته المستوى المحلي والإقليمي والقومي كما قد يذهب إلى مفهوم النمو الذي يحدث في المجتمع دون تدخل المجتمع وأجهزته وهي لا تهتم بجانب واحد فقط كالجانب الاقتصادي و الاجتماعي والسياسي بل تعددت كل جوانب الحياة وعلى اختلاف صدورها وأشكالها فتحدث فيها تغيرات كمية و كيفية عميقة وشاملة. [181]

وقد ذهب أيضا روس إلى تعريفها بأنها " عملية يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أولويتها ، ثم إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بحسب أولويتها والوقوف على الموارد الداخلية و الخارجية التي تتصل بها الحاجات والأهداف وعن هذا الطريق تنمو ويمتد روح التعاون و التضامن في المجتمع. [246]

كما أن التنمية الشاملة تدعو إلى محاولة تقليص وتحديد مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع حيث أنه من الطبيعي أن ينعكس التفاوت في الدخل على فرص الحياة كما تتضح في معدلات الوفيات والتغذية. [247]

إذا قمنا بقياس المجتمعات بمعيار مستوياتها المادية سوف يعني تحديدا فاصلا بين مجتمعات غنية ومجتمعات أخرى متخلفة فقيرة ، فالتنمية بالمعنى العام لا تعني مظاهر الثراء المادي بقدر الاهتمام بالتقدم الإنساني، لأنه المحور الأساسي للتنمية وبالتالي فإن مدى تفاعل الإنسان مع البيئة هو الذي يحدد مستوى تقدم المجتمع أو تخلفه. [248]

وتساهم عملية التنمية الشاملة في إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة بالطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم و اقتناع. [249]

عموما فالتنمية الشاملة تجمع جوانب الحياة البشرية لذا فهي شاملة لجميع أنظمة المجتمع، ولأنها من جهة مترابطة حيث يتأثر كل جزء منها بالتغير الذي يطرأ على باقي الأجزاء ومنه لم تعد عملية اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بل ترتكز على جميع جوانب الحياة المادية والمعنوية وبالتالي فهي ذات أبعاد إستراتيجية هامة.

3-4- الاتجاهات المختلفة لدراسة التنمية :

لاشك أن الاستثمارات الغربية قد ساهمت منذ بداية الانفتاح الدولي للاقتصاديات النامية في إحداث تحول خاطئ أو مشوه في هياكل هذه الاقتصاديات عندما حولتها من اقتصاديات معيشية شبه مغلقة إلى مزدوجة، فبرزت عن هذه الاستثمارات ما يمكن أن نسميه بالتبعية التقليدية والتي يمكن تعريفها على أنها "خضوع اقتصاد وطني متخلف إلى اقتصاد آخر متقدم". [185]

إلا أن دراسة التنمية الاقتصادية هي دراسة حديثة نسبيا وفرع جديد ومهم من فروع علم الاقتصاد.

ونظرا لصعوبة تتبع كافة المحاولات النظرية ،فسوف نتطرق إلى بعض النظريات التي تمثل بعض الاتجاهات السوسيولوجية فالأول يتمثل في الاتجاه المحافظ للتحديث والثاني يتمثل في الاتجاه المعاصر وذلك من أجل بناء نظرية واضحة في التنمية.

3-4-1- النظريات الكلاسيكية لدراسة التنمية و التخلف :

إن ميلاد العلم الجديد كان مرتبط مع (أوجست كونت) في ظل الأوضاع الجديدة للمجتمع الفرنسي وذلك بعد الثورة الفرنسية حيث انهارت النظم الاجتماعية التقليدية وظهرت تغيرات جديدة وتأثر (أوجست كونت) بالنجاح الذي حققته العلوم الطبيعية وفلسفة عصر التنوير لذلك سيطرت فكرة التقدم والتطور عليه وعلى بعض علماء الاجتماع الذين جاؤوا من بعده. مثل دوركايم وغيرهم وهذا في الفترة الممتدة مابين القرن الثامن عشر والقرن العشرين.

3-4-1-1- التنمية عند إميل دوركايم :

إن معظم الأعمال التي قام بها (إميل دوركايم) تتركز على مفهوم النمو وتوسع الحياة الاجتماعية وذلك لتغير أشكال الحياة الاجتماعية ،وهو يؤكد على أن نمو تقييم العمل الاجتماعي هو نتيجة لزيادة عدد السكان وهو ما يؤدي إلى تغير نوعي في الحياة الاجتماعية أي ينتقل المجتمع من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي. [250]

والنظريات التنموية لا تأتي بالمطلوب غير أن نجاح إستراتيجية الاعتماد على الذات لا يمكن أن يتحقق بدون اندماجها في إطار قومي كما أن البعد التحرري و القومي لبناء اقتصادي جديد يفرض بعدا ديمقراطيا أي اشتراكا حقيقيا للجماهير في تقرير مصيرها بكامل الحرية. [251]

لقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن هناك ميلا واضحا لتدني مستوى الحماس لنظرية التخلف، ومما لا شك فيه أن نظرية التخلف لها كثير من الإيجابيات فقد استقطبت العلماء حول البناءات الاقتصادية العالمية ودفعت بالبعض إلى اختيار وجود المصالح الطبقية داخل الحدود الوطنية وطرحت على طلاب التنمية في العالم الثالث قضية مشتركة نابعة من اهتمامهم بتخلف بلدانهم التي كان الغرب سببا في تخلفها ، وهناك من يرى أن نظريتا التخلف والتحديث تقدمان على نفس المستوى تغييرات غير مفيدة لتغلغل النظام الرأسمالي في العالم الثالث غير أنه هناك نظامين فرعين متنافسين الأول رأسمالي والثاني الغير رأسمالي وكل منهما تقسيماته الداخلية وتناقضاته مع النظام الآخر من أجل الحصول على النفوذ السياسي والاقتصادي.

المبدأ الأساسي التي ترتكز عليه النظريات التطورية، هو أن عملية التحديث تنبع من الداخل وأن المجتمع قادر على تغيير نفسه دون ضغوط أو تدخل خارجي، وكذلك نلاحظ أن المجتمع الصناعي الذي كان في طور التكوين هو مصاحب لعملية الانتقال من طور المجتمع التقليدي إلى طور المجتمع الحديث وأشار إلى هذه الفكرة (بارسونز) حين تحدث عن الأنماط المتغايرة الشهيرة.

3-4-1-2- التنمية والتخلف عند كارل ماكس :

إن أفكار (كارل ماكس) التي كانت تدور حول التنمية و التخلف نجدها في كتابه المشهور (رأس المال) و الذي يتضمن كيفية التحول من مجتمع إقطاعي تقليدي إلى مجتمع بورجوازي حديث، حيث بين لنا كيف أن نطور التكنولوجيا ونوسع في المشاريع الرأسمالية سمح بأن يحدث تراكم أولي لرأس المال، وهذا بدوره يؤدي إلى تغيير مظاهر المجتمع والوعي الإنساني ، فالمجتمع الذي كان سائدا في أوروبا خلال العصور الوسطى، لكن التنمية أو التحديث هي عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي هذا حسب رأي (ماركس) والتحول الذي تقوده الطبقة البرجوازية في سعيها الدائم نحو تطوير التكنولوجيا باعتبارها الإدارة الأساسية لتراكم رأس المال .

ومن جهة أخرى أشار (كارل ماركس) وحدد موقفه اتجاه الحركة الاستعمارية وأعتبر أن تراث التخلف الهندي كان مرتبطا بالنمط الأسيوي للإنتاج القائم على مجتمع القرية القديم المعتمد على الزراعة، وحسب (ماركس) فالاستعمار البريطاني بتحطيمه لصناعة الأكواخ وتحطيمه للأساس الاقتصادي للقرية الهندية كان يمهد لقيام ثورة إجتماعية التي شهدتها آسيا ، حيث أدخل التنمية أو الحداثة على الهند من خلال السكك الحديدية ومتطلبات التصنيع وغيرها من الأعمال التي قام بها الاستعمار البريطاني فكانت ووظيفته مزدوجة، الأولى تتمثل في تحطيم أركان المجتمع الهندي القديم والثانية تتمثل في وضع الأسس المادية للمجتمع الغربي في آسيا. [252]

فالنظرية الماركسية ظلت موضع جدال في الماضي، يتجادل أصحابها من مؤيد ومدافع عن هذا الفكر الماركسي ومن معارض ورافض للأسس التي تقوم عليها الماركسية، ونحن في هذا العرض قمنا بتوضيح الإسهام الذي قدمه ماركس في مجال التنمية والتخلف وأبرز لنا أهمية العوامل الاقتصادية والتكنولوجية ومدى مساهمتها في عملية التحديث أو التنمية .

3-4-1-3- التنمية عند ماكس فيبر :

لقد أوضح (ماكس فيبر) روح الرأسمالية هي نفسها روح العقيدة البروتستانتية بما احتوته من سلوك اقتصادي عقلاني فالأخلاق البروتستانتية تطابق روح الرأسمالية ، ويعتبر أيضا أن الروح أو القيم الثقافية هي التي توجه كل استخدام للمال والسوق الذي يعتبر المظهر المادي للاقتصاد العقلاني الذي يهدف إلى تقليص الإنفاق قصد الحصول على الربح وهذه الروح أصبحت مسيطرة على سلوك الإنسان في العصر الحديث باعتبار البروتستانتية أسست على قاعدة سلوك جديدة والمتمثلة "في تقديس العمل، بل أن تأدية العمل بأمانة وحماس إنما هو واجب ومقدس وأن جمع المال بطريقة شريفة هو نشاط ذكي ومن لا يعمل لا يأكل و أن الإنسان الغني لا يعمل فقد ارتكب خطيئة وإثم. " [253]

فالعمل بالنسبة للبروتستانتية هو وسيلة لعبادة الله ،و أكد ماكس فيبر على أن نصوص العقيدة الدينية التي كانت في الكنيسة تدعو إلى " أنه يوجد إله مطلق الذي أنشأ العالم ويحكمه، وأن الله خلق العالم ليقدسه، وأنشأ مملكة الرب في الأرض وأن خلاص -الإنسان مرتبط بتمجيد الرب ونبذ الحياة الدنيا وأن خلاصه من الخطيئة لا يمكن إلا بفضل الله وأن قضاء وقدر الإنسان حدد قبل ولادته.[254]

فمن خلال نظرية فيبر والمرتكزة على نقطتين، الأولى تتمثل في البحث عن شروط تكوين الأخلاق البروتستانتية و الثانية تتمثل في دينامية السلوكيات الاقتصادية العقلانية.

3-4-2- السوسيولوجيا المعاصرة لدراسة التنمية والتخلف :

3-4-2-1- اتجاه النماذج و المؤشرات :

يعتبر من أكثر الاتجاهات شيوعا حيث يتخذ هذا المجال شكلين كمي وكيفي ويسعى إلى حصر عملية التنمية في اكتساب الدولة النامية لعناصر التقدم السائدة في الدول المتقدمة [185] ويعتبر رأس المال هو من أهم العوامل التي ترتكز عليها عملية التنمية وأيضا عنصر هام في البناء، وهذا الاتجاه أكثر انتشارا لدراسة دول العالم الثالث" وتتمثل الإجراءات المنهجية التي يتبعها في معالجة مشاكل التنمية الاقتصادية والتحول الثقافي من خلال استعمال الإحصاء التطبيقي المقارن بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة وتصبح العملية هي تحديد مؤشرات التخلف انطلاقا من معرفة مؤشرات التقدم و المحصلة بينهما هو برنامج التنمية الاقتصادية الواجب إتباعه. [255]

وهناك اتجاه محلي جديد يسعى من أجل التنمية الذاتية للمجتمع المحلي بالاعتماد على الصناعة التقليدية لأنها نتاج حضاري لآلاف السنين من التفاعل بين المجتمعات المحلية بما تحمله من رؤى وقيم حضارية وبعبارة أخرى فهي تستطيع تحليل عملية وجود البناء الاجتماعي ككل ويترتب على ذلك أن ممثلي هذه النظرية مثل "بارسونز" الذين يحاولون الإسهام في فهم التنمية يجدون صعوبة بالغة في إقامة تحليلاتهم على دعائم لأنهم يخفقون عادة في إبراز النشأة التاريخية والتحولات المعاصرة التي يمكن أن يتخذها النسق الاجتماعي القائم. [256]

كما توجد إسهامات سوسيولوجية تعبر عن الشكل الكمي وتعتبر عملية التنمية في جملة من الصور والمؤشرات الكمية مثل : متوسط دخل الفرد، عدد اليد العاملة الزراعية ،نسبة التعليم ،عدد المستشفيات وغيرها من المؤشرات التي تفيد الباحث عند دراسة أي مشكل يخص المجتمع.

3-4-2-2- الاتجاه الاجتماعي:

تفسر عملية التنمية بارتباطها بالجانب الاجتماعي ونجد أنصار هذا الاتجاه يدعون إلى دراسة التنمية وتحليلها من خلال الاعتقادات والقيم التي يعتنقها الأفراد ولهذا يرون انه لابد من بروز الاتجاه الثاني يتمثل في الاتجاه الوضعي والثالث يتمثل في الماركسي [257] كما أنه لا يمكن دراسة التنمية الاقتصادية بعيدا عن الجانب الاجتماعي باعتبار أن الجانب الاقتصادي يكمل الميدان الاجتماعي.

3-4-2-3- الاتجاه التطوري:

ظهرت هذه النظرية خلال النصف الثاني من القرن الماضي محاولات كثيرة من أجل إعادة النظرية التطورية واستخدامها في دراسة مجتمعات العالم الثالث، ويعتبر روستو أن المجتمع يمر بخمس مراحل[257] وهي مرحلة المجتمع التقليدي ،المجتمع المؤهل للانطلاق ،مجتمع الانطلاق ،مجتمع مرحلة النضج وفي الأخير مجتمع الاستهلاك الوفير ، وتدعو هذه النظرية أيضا إلى التعاون مع الأجهزة المسؤولة عن مواجهة الكوارث المستقبلية لوضع خطة فعالة بالإضافة إلى حسن استخدام الموارد المحلية والخارجية وكذلك توفير برامج التدريب المستمر والمتواصل لمواجهة الكوارث المترتبة عليها والاهتمام بالبحث العلمي والمعرفة بأساليب التخطيط والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء كانت محلية أو خارجية [254] وتعد نظرية روستو هي مثل جميع النظريات الخاصة بالرأسمالية في عملية التنمية التي تغفل حقائق الواقع التاريخي والاجتماعي المعاصر دون إعطاء أهمية للقيم والثقافة الذاتية لتلك المجتمعات، ومن جهة أخرى اعتبرها بارسونز معيقة لعملية التنمية، "فقد حدد بارسونز أربع أنساق فرعية للنسق الإنساني العام للفعل وهي التنظيم، الشخصية، النسق الاجتماعي ،النسق الثقافي، وهي أنساق مرتبطة من خلال التفاعل كآلية لضبط ومراقبة الفعل الاجتماعي [251] كما واجهت هذه النظرية انتقادات شديدة فمثلا عدم تعرضها للعمليات التاريخية للتحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى وأيضا استبعاد مراحل تكوين التخلف في العالم الثالث.

3-4-2-4- الاتجاه السياسي :

يشير هذا الاتجاه إلى أنه عندما قامت الثورة الصناعية في بريطانيا في أوائل القرن الثامن عشر، زاد حجم المنتجات هذا من جهة ومن جهة أخرى أن الوضع السياسي عامل هام في دفع عجلة التنمية في مختلف المجالات حيث لا يمكن أن نتصور تنمية في بلد يسوده اضطراب سياسي، وبانتشار الاستثمار واللامركزية الصناعية ثم ظهور فئة من الناس تتصف بروح الإقدام والتجديد في المجالات المختلفة في المجتمع و ظهور مختلف حركات التيارات المتعددة. [221]

3-4-2-5- الاتجاه الاستشاري:

يحاول هذا الاتجاه تحديد العناصر المادية و الثقافية التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنمية هذه الأخيرة و يقوم على فكرة هامة و هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية أمل المستقبل. [221]

3-4-2-6-الاتجاه السلوكي :

يهتم هذا الاتجاه بدراسة التنمية الاقتصادية و التغير الثقافي في ضوء الخصائص السلوكية للأفراد.

ويرى (ماكلليلاند) أنه توجد علاقة موجبة بين البروتستانتية والحاجة إلى الإنجاز وأن القيم والاعتماد على الذات التي هي من أبرز مميزات البروتستانتية تؤدي إلى تدريب مستقبل يقوم به الإباء اتجاه الأبناء خلال عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة وهذا ما يزيد من غرس قيم الإنجاز والاستقلالية لدى الأطفال مما يؤدي إلى حدوث التنمية في حين يعتقد أن نخبة العالم الثالث تفتقد إلى الدافعية للإنجاز ويعتبر أن القيم والدوافع السلوكية هي التي تحدد تماما معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. [258]

والمجتمع المتخلف عليه أن يقوم بتغيير المعايير والقيم التقليدية بقيم ومعايير المجتمع المتقدم، فكلما أنجز الإنسان زادت رغبته في الإنجاز ، و الدوافع و القيم تحدد معدل التنمية .

3-4-2-7-اتجاه المكانة الدولية :

ويحاول أصحاب هذا الاتجاه دراسة ظاهرة التخلف الخاصة بالدول النامية في ضوء فكرة النظام أو البناء الدولي لاكتساب رموز المكانة الضرورية التي تمر بها مكانة الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة كما يقاس في ضوء المجموع الكلي للدخل القومي.

3-4-2-8- الاتجاه الماركسي الجديد:

قد حاول الماركسيون المحدثون تطوير أراء ماركس بما يتفق مع الظروف الدولية الجديدة التي شهدها القرن العشرون وبما يتفق مع متطلبات دراسة الواقع الذي تعيشه الآن دول العالم الثالث.

ويتبين من الاتجاهات السابقة، تصور الإستراتيجية الملائمة لتحقيق عملية التنمية ويمكن تصور أربع إستراتيجيات، الأولى تتمثل في الإمبريقية العقلانية، والثانية الإستراتيجية التربوية التي تعتمد على تغير نسق الفعل أما الثالثة إستراتيجية القوة والرابعة الإستراتيجية الثورية التي تتطلب التغير الشامل .

3-4-3- واقع التنمية وتراكم التخلف:

لقد كانت وما زالت قضية التخلف من أهم المعوقات الأساسية للتنمية والتقدم ، وبالتالي فإن التخلف لا يزال قائما وهذا ما يقربه الواقع بل يمكننا القول بأنه يتراكم أكثر فأكثر وخير مثال على ذلك هو ارتفاع الهوة بين العالمين المتقدم والمتخلف بالإضافة إلى انتشار الآفات الاجتماعية كآفة الفقر التي أصبحت خطرا يهدد البشرية.

فاليوم نصف العالم يعاني من الفقر وآفة الأمية والتلوث من خلال ذلك، فالتنمية لا زالت سبيلا مطلوبا أكثر منه واقع قائم في حين ذلك يقابلها التخلف كواقع يفرض نفسه ، وتجارب العديد من الدول المتخلفة جربت نظريات التنمية ولكنها فشلت في ذلك وهذا بدوره مؤشر على وجود خلل في هذه النظريات التي ساقها الغرب لتحليل الدول المختلفة ورغم هيمنة الفكر الغربي على هذه النظريات إلا أنه في النهاية يبقى دخيلا عن التنمية المحلية. [185]

التخلف في مدلوله العام نشاط اقتصادي متعثر، كما أنه يتمثل في انخفاض مستويات الاستهلاك والرفاه مع توفر كل العوامل التي تؤدي إلى التقدم.

وهناك من اهتم بالعوامل الاقتصادية والتكنولوجية في عملية التنمية فمثلا النظرية الماركسية تعالج قضية التخلف والتقدم من خلال مفاهيم الصراع والعوامل الاقتصادية والمراحل التاريخية والطبقية.[259]

فالتخلف لا يعني الفقر في موارد المجتمع ولكن هو انعدام الوسائل التي يمكن من خلالها استغلال هذه الموارد بطريقة فعالة، وتسعى معظم الدول إلى تنفيذ برامج التنمية لتحقيق زيادة في دخلها القومي وذلك من أجل رفع المستوى المعيشي وفتح أفق جديدة لتحسين الحياة أفضل للفرد والوصول بالمجتمع إلى وضع يتم بموجبه تحقيق التطور.

3-4-4- بعض الإجراءات التنموية :

في القرن التاسع عشر حدث تحول حاد في التنمية باتجاه تقليل الفقر وتوزيع ناتج الثروات ،كما أنها أصبحت في خدمة الناس وليس العكس وصدرت تقارير تخص إجراءات التنمية التي أصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأشار إلى أنها تتضمن قائمة طويلة من المؤشرات والمتغيرات اهتمت بها بشكل كبير وذلك لربط التنمية كمقياس لتوسيع خيارات الناس و تمتعهم بحياة أفضل. [159]

رغم أن العالم النامي قد شهد في العقود الماضية ارتفاعا في معدلات الاستثمار بصورة لم يسبق لها مثيل كما شيدت المصانع والوحدات الإنتاجية المختلفة ومع ذلك فإن معدلات التقدم كانت ضئيلة للغاية ولم تستطيع الدول النامية أن تتخطى جزءا كبيرا من الفجوة الاقتصادية بينها وبين العالم المتقدم. [250]

والجدير بالذكر أن التقدم في مجال التنمية البشرية خلال القرن العشرين كان مبهرا ومنقطع النظير فبين عامي 1960 و2000 ارتفع متوسط العمر في البلاد النامية من 46 إلى 63 عاما وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من النصف بين 1975 وسنة 2000 ، كما انخفضت نسبة الأمية بمعدل النصف تقريبا وارتفعت المداخيل الحقيقية للفرد من 2000 إلى 4200 دولار أمريكي لكن رغم هذا التقدم ما زال الحرمان البشري مستمر حيث يعاني 800 مليون شخص نقص التغذية ويوجد حوالي 100 مليون طفل في سن التمدرس خارج المدرسة ويعيش أكثر من مليون إنسان بأقل من دولار واحد في اليوم وينتمي 900 مليون إنسان إلى مجموعات عرقية ودينية وعنصرية ولغوية تعاني من التميز[260] وفي النقاط الآتية نبرز أهم الإجراءات التنموية :

أ /- التعليم العالي والتنمية : لقد أجريت عدة بحوث في هذا المجال ولقد اتضح أن المستوى التعليم العالي و التطور يزاول تأثيرا جوهريا وطرديا على مستوى التنمية ومعدل نموها في مختلف الدول ولم يكن له تأثير جوهري على دول أخرى.[261]

وأثبتت دراسة أخرى أن الالتحاق بجامعات نوعية التعليم فيها منخفضة هو الذي يخلف الأفراد والتعليم الزائد .

ب/- الصحة والتنمية : هناك علاقة سببية تبادلية بين الصحة والنمو تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن والعمل، فالوقت أطول خلال نفس اليوم وكل هذه العوامل تساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية كما أن زيادة الدخل يؤدي إلى رفع مستوى الصحة النفسية و البدنية .

جـــ/- التغذية والتنمية : لقد بينت عدة دراسات في هذا المجال أن التغذية السليمة والصحة الجيدة للأطفال تجعل أدائهم في المدارس أفضل حيث قلة نسبة الغياب ورتفع مستوى الدرجات يزيد من مستوى الإنتاجية بعد التخرج ولعل هذا يعني أن برامج التغذية السليمة والتعلم الجيد والصحة الجيدة يجب أن تتم في صورة متكاملة حتى تتحقق النتائج المتوقعة منها.[262]

د/ البيئة والتنمية : في دراسة ضمت 16 خبير من مختلف دول العالم الثالث والأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين 20–24 جانفي من عام 1992 وتمت المناقشة وتحديد العلاقة المتواجدة بين السكان والبيئة والتنمية وقد توصل :

– ينمو عدد سكان العالم بمعدل 1.7 ٪ سنويا والمتوقع يزداد هذا العدد خلال الفترة 1985 – 2025 بمقدار 3 مليون نسمة يقع 90 ٪ منهم في البلدان النامية وازدحام المدن يؤدي إلى إقطاع جزء من الأراضي الصالحة لزراعة نتيجة للتوسع العمراني و هذا يؤثر سلبا على التنمية .

ولا توجد دراسة تبحث عن برنامج متكامل يوضح عناصر التنمية البشرية في ظل الظروف المعاشة ومدى التفاوت في فاعلية هذه العناصر ومدى التكامل بينها في إحداث التنمية البشرية. [267]

مهما تنوعت التعاريف حول التنمية فإن جوهرها يبقى متركزا ومنصبا نحو تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي وخاصة الإنتاجي الذي يكون أساس كل تطور.

3–4–5– الأهداف العامة للتنمية :

لا شك أن التنمية كمفهوم معنوي يسعى إلى توجيه التفاعل بين الطاقة التنموية للمجتمع والنسق الاجتماعي والاقتصادي ويشكل هذا التفاعل من المتغيرات البنيوية والوظيفية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء ومن ابرز أهداف التنمية هي كالآتي:

1– البقاء: يسعى المجتمع إلى الانتقاء المتدفق من السلع والخدمات التي يتيحها النسق الاجتماعي والاقتصادي له، ويمكن القول أنه إذا أدى هذا التدفق في السلع والخدمات إلى تعويض ما استهلك من الطاقة المجتمعية المستخدمة في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، وإذا انخفض هذا التدفق يؤدي إلى تهديد المجتمع وعجزه عن النمو.

2–النمو: ونعني به أنه في حالة ما إذا كان هناك فائض في تدفق السلع والخدمات فإن تراكم هذا الفائض على مر السنين يزيد من الطاقة المجتمعية كما وكيفا بدرجات متفاوتة ولفترات متباينة وفي هذه الحالة يمكننا أن نصف المجتمع بأنه في حالة نمو ويمكن تحديد درجات النمو هذه بمقياس أثر ذلك الفائض على زيادة وتوسيع الطاقة المجتمعية. [257]

3– زيادة الدخل القومي : تعتبر زيادة الدخل القومي من أهداف التنمية ، والمقصود به هنا هي زيادة الدخل القومي الحقيقي وليس النقدي أي ذلك الذي يتمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية، وهذه الزيادة تحكمها عوامل مختلفة كمعدل السكان وإمكانيات البلاد. [257]

4– زيادة مستوى المعيشة : يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الشاملة إلى تحقيقها في الدول المتخلفة و ذلك من أجل تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومأوى وتحقيق مستوى ملائم للسكان .

5 – تقليل التفاوت من الدخول والثروات : إن التفاوت في الدخول يؤدي إلى إصابة المجتمع عادة بأضرار حاسمة حيث يعمل على تردده بين حالة من الغنى المفرط وحالة من الفقر المدقع، ذلك لأن الطبيعة المؤشرة تستحوذ على كل الثروة ولا تنفق عادة من أموالها بسبب ميلها الجدي للاستهلاك وتكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل عكس الطبقات الفقيرة التي يدفعها ارتفاع ميلها الجدي للاستهلاك إلى كل ما

تحصل عليه من أموال ، حيث يؤدي في الأجل البعيد إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي وزيادة تعطل العمال. [185].

6- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي :

إن التنمية الشاملة لابد أن تسعى إلى التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب القطاعات الأخرى وبذلك تضمن القضاء على التقلبات التي تصيب النشاط الاقتصادي القومي .

3-4-6-مستويات التنمية :

إن لتنمية العديد من المستويات وكل مستوى يقوم بوظائف معينة وأن تنمية المجتمع وتنظيمه له دورهام في جميع هذه المستويات سواء كانت محلية إقليمية أو دولية[263] وللتنمية مستويات مختلفة وهي كالآتي: [159].

أ- المستوى القومي : (National Developement) يقصد بها اتخاذ الدولة كامل الاتجاهات لتحقيق التنمية الشاملة في كافة القطاعات والأنشطة الإنتاجية والخدمية كالزراعة والصناعة والصحة وغيرها مع مراعاة التوازن والتنسيق فيها.

ب-المستوى الإقليمي : (Developement Regional) هي التي تتخذ من الإقليم وحدة سياسية أو جغرافية أو اقتصادية أو ثقافية أو إدارية في إطار إقليم محدد أو حيزا واحدا للتنمية، فكل بلد له تنمية تختلف عن بقية الدول .

جـــ- المستوى المحلي : (Developement Comunity) أو ما إصطلح على تسميتها بتنمية المجتمع المحلي ويقصد بها المشروعات التي من خلالها يمكن تنسيق وتوحيد جهود سكان المحليات (قرى أو مدن أو أحياء بالمدن الكبرى).

3-5- واقع التنمية في الجزائر:

كما تطرقنا سابقا،التنمية تضم الجانب الاقتصادية والبشري وتكون متوازنة ومستديمة، فالتنمية الشاملة هي الأمثل ومطمع كل الشعوب،والجزائر كغيرها من الدول تطرقت إلي التنمية وعملت على ترسيخها على أرض الواقع.

3-5-1- البنية الاقتصادية:

تميز التطور الاقتصادي للجزائر منذ استقلالها بحركة شبه بطيئة وهذا نتيجة للاستعمار الذي كان متواجدا طيلة 132سنة مما أدى إلى تدمير كل الهياكل المادية والبشرية وكذلك أثر على الثورة التحريرية التي دامت أكثر من سبع سنوات، ولقد ورثت الجزائر عن العهد الفرنسي هيكلا اقتصاديا رأسماليا يحمل تناقضات جوهرية،[264] واستقلت البلاد على وضع صعب خاصة في السنوات الأولي من هذه المرحلة التي تسمى بمرحلة المصاعب الاقتصادية والتي نجمت عن رحيل أكثر من أربعة أخماس من المستوطنين الذين كان منهم عدد كبير من ذوي المهارة [265] ، ولكن مع حسن حظها عوضت هذه النقائص بوجود كميات معتبرة من البترول والغاز سمحت لها بانجاز قاعدة مادية تعطيها اليوم حظا في الدخول إلي ميدان السوق والتصنيع.

كما شهدت هذه الفترة نشوء عدد من التيارات والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والمؤسسات التي لعبت دورا مهما في تحقيق نوعا من التنمية في ما بعد،ومن العوامل التي ساهمت في تدهور الوضع النزوح الريفي الذي انعكس على الزراعة والريف عموما وهذا راجع إلي الإهمال ونقص الاهتمام والرعاية،وتمركز البناء الاقتصادي الجزائري على النقاط التالية:

3-5-1-1-التسيير الذاتي:

كما أسلفنا الذكر فان الاقتصاد الجزائري كان ضعيفا وغير متجانس في الفترة الاستعمارية،وبعد الاستقلال ورحيل المستعمرين الفرنسيين استولى العمال والفلاحون الجزائريون على معظم القطاعات وبعد ذلك قامت الدولة بوضع قوانين وفي هذه المرحلة اعتمدت السياسة الزراعية للتسيير الذاتي الإبقاء على المزارع كما هي دون تفتيتها إلى وحدات صغيرة، مع ضمان تسييرها جماعيا من طرف عمالها الذين تسلموها بعد أن هجرها الفرنسيون.[266]

أصدرت الحكومة الجزائرية سلسلة من القوانين والمراسيم لتنظيم الممارسة العمالية كانت سنة 1962ــ1963 من أجل إضفاء الصبغة القانونية والشرعية.

والتسيير الذاتي لم يقتصر على الزراعة وكذلك جاء ليشمل القطاع الصناعي لملأ الفراغ الذي تركه المعمرون برحيلهم وهجرتهم لمنشآتهم، حيث كانت استجابة العمال لذلك بانتظامهم في تعاونيات مسيرة ذاتيا لمتابعة النشاط،[267] واقتصر التسيير الذاتي بعد ذلك على الزراعة وتم وضع جميع الوحدات الإنتاجية في الصناعة تدريجيا تحت إشراف شركات وطنية [268] ، ويعتبر التسيير الذاتي من اللبنات الأولى لبناء الاقتصاد الجزائري والحد من البرجوازية المطلقة وكذلك النزوح الريفي الذي كان قائما.

3-5-1-2- التأميم:

أصاب التأميم مجموعة من أراضي القطاع الاستعماري إلي جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة وكذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية كالتبغ والكبريت [269] ، حيث يعتبر التأميم من أهم الوسائل الهجومية ضد التوسع البرجوازي ومن الجلاء المكثف للمستعمرين بعد الاستقلال مباشرة،والملاحظ في الأمر أن التأميم في مرحلته الأولى تميز بالشمولية والتسرع،وبالنسبة لتأميم الرأسمالي الكبير ما لبث أن شكل قاعدة انطلاق حقيقية لرأسمالية الدولة تحت إشراف شركات وطنية شمل نشاطها كافة التراب الوطني [273] ، وفي سنة 1971 تم تأميم الشركات البترولية والمحروقات والغاز وبهذا تعد السياسة التأميمية من أبرز المعالم الإستراتيجية لتصنيع.

3-5-1-2- القطاع العام:

تشكل القطاع العام عن طريق سياسة التسيير الذاتي وتأميم جميع الموارد والمؤسسات الصناعية حتى بداية السبعينات وكذلك عن طريق قطاع المحروقات التي تمثله الشركة الوطنية للبحث والاستغلال والنقل والتحويل وتسويق المحروقات «سونطراك» كما أولت الدولة العناية بالصناعات القاعدية من أجل توفير مناصب عمل،وفي نفس السياق باشرت الدولة خطط تصنيع واضحة وفي المقابل لم تقدم أي مبادرة لصنع أجهزة ديمقراطية من أجل أخذ القرار،وفي سنة 1967وقع تصادم بين الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبين وزارة الصناعة والطاقة حول موضوع تعميم التسيير الذاتي للقطاع الصناعي وتنظيمه غير أن الانتقال من اقتصاد استعماري إلي اقتصاد مستقل مخطط ومندمج يتطلب خلق وتنمية مؤسسات اقتصادية عامة كبيرة الحجم وفي نهاية المطاف حسم الموقف لصالح الوزارة ولما استمر الاتحاد«UGTA »في مطالبه ثم حل أمانته

العامة [270]، قد ازداد استلاب العمال عن السلطة وانخفض التوسع في التسيير الذاتي حيث شهد عام 1973انخفاض واضح في التسيير الذاتي إذ لا يمثل سوى17% من الاستخدام الغير زراعي وأقل من 0.3%من الاستخدام الإجمالي [274] ونتيجة لتوسع القطاع العام للصناعة عن طريق التأميم، ولهذا لجأت الدولة إلي سياسة التخطيط من أجل التمكن من عملية التنمية الاقتصادية صناعات استهلاكية والاهتمام بالصناعات التقليدية إلا أنها شهدت عدة صعوبات من بينها عدم توفير اليد العاملة المؤهلة والمشاكل المالية التي انطلقت سنة 1967.

3-5-2- سياسة التخطيط في الجزائر:

إن المرحلة الممتدة من سنة 1962الى 1972هي مرحلة حاسمة في اقتصاد الجزائر، إذ قامت بإعادة الثروات الوطنية وبناء اقتصاد متين قادر على مواصلة عملية التنمية عن طريق المخططات التنموية،باعتبارها من مميزات الاقتصاد الوطني،لان التخطيط محاولة إدارية تقوم بها الدولة قصد التنسيق لاتخاذ القرار الاقتصادي على المدى البعيد والمتوسط أو إجراء مراقبة على مستوى بعض المتغيرات الأساسية كالدخل وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لها في فترة محددة.

وسعت الدولة الجزائرية إلى وضع مخططات مختلفة أبرزها إعداد المخطط الثلاثي «1967ــ1969» والمخطط الرباعي الأول«1970ــ1973»إضافة إلى المخطط الرباعي الثاني «1974ــ1977» وبعد ذلك الاهتمام بالبحث عن منهجية من أجل عملية التنمية.

أما بالنسبة للفترة الممتدة بين «1967ــ1969»كانت قرارات الاقتصادية مركزية إلى أبعد الحدود،أما المخطط الرباعي الأول فقد كان فرصة لاشتراك إدارات الشركات والأجهزة التنفيذية للولايات في أشغال التخطيط ومع ذلك فان لا مركزية الإعداد للمخطط لم تكن ديمقراطية حقا لأنه لا النقابات في المؤسسات ولا المجالس الشعبية على المستويات المحلية قد اشتركت في إعداد الخطة [274] ، وكان هناك مخطط الرباعي الثاني لكنه لم ينجح لأن إدارات المؤسسات والأقسام الوزارية كانت الممثل الوحيد لإنشاء الخطة لأن ديمقراطية إعداد المخطط كانت محدودة وهذا راجع لدور ضئيل الذي لعبته الهيئات المنتخبة مثل الاتحاد العام للعمال الجزائريين وكذلك مختلف المجالس الشعبية، كما أن القاعدة الاجتماعية لإعداد هذا المخطط لم تشمل جميع الفئات المتصلة بالميدان من أجل تطبيق الخطة وفي الجدول الآتي سوف نحاول إبراز أهم المخططات التنموية في الجزائر.

جدول رقم 11:يبين أهم الخصائص المخططات التنموية.[271]

المخطط	البرنامج
المخطط الثلاثي 1967ـ 1969	برنامج استثمار موجه للمناطق المحرومة في إطار مكافحة التفاوت الجهوي.
المخطط الرباعي الأول 1970ـ 1973	تخصيص قيمة 30مليار دينار للبلاد في برنامج التصنيع،وتأسيس التخطيط وذلك بإنشاء كتابة دولة للتخطيط خصيصا لذلك.
المخطط الرباعي الثاني 1974ـ 1977	تخصيص مبلغ مائة مليون «100»دينار كتثمين للموارد الطبيعية وتكثيف النسيج الصناعي إلي جانب إدماج القطاعات الاقتصادية وكذلك تحسين تقنيات التخطيط بالتحديد الآجال وتنظيم مسار الإرسال والتلقي.
المخطط الخماسي الأول 1980ـ 1984	تخصيص مبلغ مائتان وخمسون«250»مليار دينار لإعادة إقرارات التوازنات الاقتصادية وإعادة تنظيم المؤسسات وتثمين الطاقة إلي جانب تصنيف أولويات التنمية وإكمال نظام التخطيط وإنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية بدلا من كتابة الدولة.
المخطط الخماسي الثاني 1985ـ 1989	تخصيص قيمة خمسا مئة وخمسون«550»مليار لتنمية الزراعة والري والإسكان والنقل وتسديد الديون الخارجية.

3-5-3-سياسة التصنيع في الجزائر:

كان التركيز فيها على بناء قاعدة اقتصادية كبيرة ومعتبرة،ومنذ البداية شرع في تطبيق سياسة الثورة الزراعية بالقطاع الفلاحي، تعتبر مرحلة هامة في تاريخ الصناعة الجزائرية،وكان الاقتصاد الجزائري يعتمد على الأساس الفكري لنموذج الصناعات المصنعة الذي يسمي«أقطاب النمو» وأشار في هذا السياق «نوركسه» أنه لا تعيق القطاعات الأقل ديناميكية بقية القطاعات الأخرى.[272]

فالتصنيع ليس سوى انسجام التقدم التقني،الذي هو وسيلة لرفع إنتاجية عمل الإنسان لتكون التنمية في صورة التصنيع الواسع النطاق نقطة عبور لازمة لكل مجتمع يرغب في تحسين مصير أعضائه [273] ، وفي إعداد النموذج الجزائري للتنمية، فقد ساهم كل من دوبرنيس وعبد اللطيف بن أشنهو وبوب روسكي وقدم دستان دوبرنيس لوزارة الصناعة في الجزائر، دراسات ضخمة،بهدف التوسع في هذا المجال كما تعتبر الصناعة الحديدية والصناعة المعدنية والميكانيكية والبتروكيماوية والالكترونية مفاعيل جذب قوية وهذا ليس في الجانب الصناعي فقط،بل في قطاعات اقتصادية أخرى كالزراعة والنقل. [274]

وعرف التصنيع في الجزائر على أنه مجموعة من التقنيات الحديثة يستخدم الآلات مما يؤدي إلى إتاحة زيادة الإنتاج وخفض التكلفة البشرية،وأن التصنيع هو الشرط الذي لا غنى عنه للتنمية [275]، ونظرا لعمليات التصنيع المكثف والسريع استعادت موارد مالية كبيرة،لا تتوفر لبلد مثل الجزائر خرج حديثا من يد الاستعمار، ولهذا لجأت الدولة إلى المؤسسات المالية الدولية لتمويل المشروعات الصناعية المختلفة.

والتصنيع في الجزائر أصبح مندمج بطريقة سلبية مع النظام الاقتصادي العالمي،أي الاكتفاء باستيراد منتجات تكنولوجية واستهلاكها من دون أن يقوم بتجديدات تكنولوجية أو تكييف وتطويع التكنولوجيا المستوردة

والدراسات تأكد أن كل الهياكل البحثية التي وضعت منذ الاستقلال،في مجال التعليم العالي والبحث العلمي لم تكن لها أهداف محددة بدقة في إطار مخطط وطني للبحث والتنمية[276]، كما عرفت هذه المرحلة سياسة التأميم التي تعتبر من الوسائل الهامة،فقد أصاب التأميم مجموعة من أراضي القطاع الاستعماري التي تدخل ضمن ما يعرف باسم الأملاك الشاغرة وكذلك بعض قطاعات الصناعات التحويلية، كالتبغ، والكبريت، والمطاحن. [275]

بعد الفشل المتتالي لنموذج التصنيع في الجزائر وخاصة بعد انهيار أسعار البترول وتراكم الثروة لدى عصب الدولة خاصة في الفترة الممتدة بين1985ــ1989 كانت الدولة الجزائرية مستعدة للانسحاب من الأجهزة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص الذي تم الاعتراف به ومنحه أدوار فاعلة في الاقتصاد الوطني.

إن انخفاض أسعار البترول التي كانت سنة 1986والتي أثرت على ميزان المدفوعات، وهذا ما أدى إلى طلب إعادة جدولة ديونها تحت برنامج الإصلاح الهيكلي، وكانت زيارة رئيس البنك الدولي إلى الجزائر عام 1989بداية لتغييرات لاحقة وحسب رجال الاقتصاد فان أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي تتمثل فيما يلي:[277]

ــ تخفيض عجز الموازنة.

ــ تخفيض الإنفاق العام، وإصلاح الجباية.

كما أنه لا ننسي دور الاستعمار وأثره على معظم الدول النامية،فالسبب الذي أدى بهذه الدول إلى التأخر في مختلف الميادين هو الغزو الذي كان سائدا،رغم أن هناك من الذين هاجموا مجتمعات الدول النامية مثل(بورو) و(سوتر) وحكموا على أن تخلفها من طبيعتها التكوينية في قدراتها الذهنية إلا أن هذا الطرح ذو خلفية عنصرية استعمارية فانه لم يجد القبول عند البعض مثل (بالونديه) الذي أشار إلى أن ذلك من أثار الوضعية الكولونيالية أو ما يسميه (فرانتزفانون) بمجموعة الاحباطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنجم عن القهر الاستعماري [278] ، كما أن نموذج التنمية في الجزائر الذي حاول أن يعمل قطيعة مع آليات التبعية للنظام الرأسمالي إلا أنه ساهم في تنفيذها، بحيث وجد نفسه يقع في مشكل المديونية التي صاحبت نمو عمليات التصنيع وما صاحبته من المشكلات المتراكمة الناتجة عن الصراع الاجتماعي.

إن مجموعة القوانين التي تم إصدارها في الفترة الممتدة من سنة 1991ــ1992توحي بأن الجزائر عازمة على تطبيق الإصلاحات المفروضة عليها من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة كالتالي:تحرير أكثر من 75 %من الأسعار الخاصة بكل فروعها وخاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية إلى جانب المواد الوسيطة والكمالية [279] والملاحظ تناقض نموذج التنمية ذاته، من حيث اعتماده على التكنولوجيا المتقدمة مضافا إليها كثافة رأس المال والتي لا تتطلب كثافة يد عاملة عكس ما يوجد في الواقع استخدام يد عاملة كثيفة في المؤسسات الاقتصادية.

وعموما فلا بد من الاهتمام بالتنمية الشاملة باعتبارها تشمل جميع القطاعات، وهذا ما تفتقر إليه السياسة الوطنية،وعلى هذا الأساس لابد من الربط بين التخطيط الاقتصادي المبني على بحوث علمية دقيقة والتسيير الاقتصادي الجيد.

3-5-4- التسيير الاقتصادي في الجزائر:

منذ بداية السبعينات ونهاية الثمانينات كان التسيير اشتراكيا خاصة في مجال تنظيم علاقات العمل،وقبل إعادة الهيكلة الاقتصادية مع بداية الثمانينات مكن تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات من تنظيم أكثر من خمسمائة ألف (500000) عامل وثمانية وتسعين (98) مؤسسة تابعة للقطاعات الاقتصادية والتي تتمثل في الصناعة والأشغال العمومية والتجارة [280] ، والتسيير الاشتراكي للمؤسسات يعتبر إطارا للحوار ونضج المشاكل وتحويلها لخدمة الصالح العام،وتعد الدولة في النظام الاشتراكي دولة شعبية عمالية،والعامل في هذه الهيئة شخص يعيش من عمله ولا يشغل أحدا لنشاطه الخاص [281] ، والموارد والأموال ليست ملكا لأي أحد كان وإنما ملك الجميع،والدولة أيضا قادرة نظريا على إدارة المؤسسات الصناعية المختلفة وفي الحقيقة أن الموارد البترولية هي التي سمحت القيام بالانجازات المادية وضمان مستوي معيشي مرتفع رغم التزايد المستمر للسكان ولكن تقليص الموارد البترولية في أواخر الثمانينات سلط الضوء على الاختلالات التي كانت تخفيها وفرة الموارد،رغم ما جاء به نمط التنمية بأعباء مختلفة مثل الهيمنة لجهاز الدولة والمركزية التي كانت تطبقها وعوض فقدان رؤوس الأموال سمح للجزائر أن تطرح قواعد مادية للتنمية تثير اليوم غيرة العديد من الدول وبالتالي دخول الجزائر أيضا مرحلة التصنيع، ولهذا اتجهت هذه الأخيرة نحو نمط يحقق تعبئة أكثر لمجهود مواطنيها وتقليص الاعتماد على الموارد الخارجية التي تستمدها من البترول،وهكذا بدأت الجزائر منذ 1980تدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية والهدف منها التقليل من الضيق الناجم عن التدخل الكبير للدولة والاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على المرونة في الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم الاستقلالية للمؤسسات والانتقال من مرحلة الاعتماد على البترول إلي مرحلة الاعتماد على الذات.

3-5-5- المشاكل الاقتصادية في الجزائر:

توصف التنمية الناجحة بأنها تؤدي إلي ظهور دولة قوية في كل الميادين،والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده بقدر كبير من الحرية،كما أن التنمية تحتاج إلي تراكم رأس المال الذي يتزايد باستمرار،غير أن معظم الدول العربية تواجه مشاكل مختلفة ومتفاوتة الحدة،والسبب الرئيسي في ذلك هو أن أغلب هذه الدول تعيش حالة من الفقر لا تسمح لها بعملية الادخار،وأن العمال والفلاحين في الأقطار العربية لا ينالون كدخل فردي أدنى درجات المعدل الوسطي،بينما يقابلها أفراد الطبقة الغنية الذين يتمتعون بدخل مرتفع يمكن استخدامه في عملية التنمية،إلا أن هذا لن يحدث لأن نفقاتهم تكون في شراء الكماليات المستوردة من الخارج،والجزائر كغيرها من الدول العربية تعاني بعض المشاكل الاقتصادية وهي كالآتي:

1ــ كثرة البطالة في المجتمع .

2ــ هجرة اليد العاملة المتمكنة،خاصة هجرة الحاملين لشهادات جامعية تخدم معظم القطاعات.

3ــ تزايد التبعية للخارج وتفاقم عملية الاستيراد من الدول الأجنبية.

4ــ نقص في نسبة الخبراء والفنانين والعلماء في القوى العاملة.

5ــ محدودية حب المعرفة وإتقان العمل .

6ــ عدم التنسيق بين المخابر والمؤسسات العلمية والمؤسسات الاقتصادية التنموية.

7ــ عمق الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية وخاصة في مجال الأبحاث المتعلقة بالميدان الاقتصادي.

8ــ التوزيع المحكم لموارد القوى العاملة بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة والعلاقة المتبادلة والتناسب الأمثل فيما بينها.

9ــ عدم الاستغلال الأمثل لطاقات البشرية.

10ــ نقص الخطط التنموية القائمة على التشاور بين الخبراء سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية.

وتبقي الجزائر اليوم تابعة للخارج سواء في الميدان الصناعي أو الغذائي أو حتى المالي،رغم تجربة تخطيط مركزي في مرحلة السبعينات أدت إلي تجميد المبادرات الفردية،كما شرعت في الثمانينات في إحياء مبادرة جميع أبناءها بالتخفيف من حدة المركزية وتتخلي عن اعتمادها الكلي للبترول وإنشاء مؤسسات اقتصادية تخدم المجتمع ولكن يكون هذا إلا بالتكامل مع المؤسسات العلمية ومدى مساهمتها في العملية الإنمائية حتى تكون نتائج دقيقة وموضوعية.

من خلال هذا الفصل يمكن اعتبار التنمية هي السبيل الوحيد أمام الدول النامية ، لتخلص من التخلف الذي تتسع دائرته لتصبح فجوة أكثر اتساعا بين الدول المتقدمة والخيار الوحيد أن تلحق الدول النامية بركب العصر وإنجازاته بتبني سياسات تكنولوجية مناسبة بين اختيار التنمية المتواصلة ومختلفة الميادين .

وهكذا لابد من ارتباط السياسات التنموية بالتطورات التكنولوجية التي تقوم على تكنولوجيا المعلومات والاتصال ولا بد أيضا من ترقية البحث العلمي في المجالات المختلفة السياسية منها والاجتماعية وهذا للالتحاق بركب الدول المتقدمة وهذا لن يكون إلا ببلورة الوعي التنموي وعلى جميع المؤسسات العلمية المساهمة في دفع عجلة التنمية وتعد التبعية في ميدان الصناعة والتكنولوجيا الحديثة من أسوأ التبعيات، فعلاوة على حاجة البلدان العالم الثالث للبحث الخارجي من حيث العلوم والمعرفة والتكنولوجيا، والحل المناسب لهذه الدول هو أن تتخذ التدابير الملائمة لتقييم منجازاتها إلا بقدراتها الذاتية لتضمن لنفسها إستمرارية تحقيق النمو وذلك في مختلف الميادين وعليها أن تتخذ مبادئ وأسس لا يمكن التفريط فيها ومن الأهمية عدم تجاهل ما تم انجازه من بحوث ودراسات على الصعيد العربي فالجامعة العربية لها دراسات حول إستراتيجية التنمية وتطوير إستراتيجية الأبحاث العلمية كل هذه الجهود مازالت حبيسة الأدراج وهو بحاجة لإلقاء الضوء عليه لأنه يمثل حجر الأساس لمشاريع تنموية انطلاقا من التعليم والبحوث المختلفة .

لكن واستجابة لضرورات ومتطلبات الاندماج في عالم متسم بعولمة اقتصادية روج لها على أنها الأحسن عبر وصفات لهيئات دولية، وأخذ القطاع الخاص في الجزائر يزداد حرية وبدأ الملاحظون يسجلون ظهور فاعلين اقتصاديين جدد، حاولت الدولة من خلالهم جلب الاستثمار إلى خارج المحروقات مثل البنوك، صناعة الإسمنت، الأدوية، وغيرها.

الفصل 4
البحث العلمي في الجزائر

تمثل المعرفة سلاح الدول في تقدمها العلمي حيث اعتبرها الاقتصاديون عنصرا لإنتاج الأساسي الذي ينتشر بالمشاركة ويزداد عن طريق الممارسة وهي بمثابة العمود الفقري والمفتاح الرئيسي لنجاح دول العالم خاصة الدول العربية إذ تتحكم فيها ثلاث خصائص مهمة وهي كونها موردا اقتصاديا وباعتبارها أيضا قطاعا قائدا وتناولها اللامتناهي بين الأفراد.

وتكمن أهمية البحث العلمي بمدى اعتماد الدول على المعرفة للقيام بدورها التنافسي على مستوى العالمي وما يرافقها من أثار إيجابية لدعم اقتصادها خاصة مع نهاية عصر الاحتلال، حيث بدأت معظم الدول المتقدمة مرحلة جديدة من مراحل التطور العلمي وقد ظهر هذا التقدم في صورة مجموعة من الابتكارات الجديدة .

وقد نتج عن هذه التطورات العلمية عوائد اقتصادية ضخمة أدت إلى ظهور قوى اقتصادية مختلفة تحاول جميعها أن تحرك الاقتصاد العالمي، لأن المعرفة هي المحرك الأساسي للإنتاجية والنمو.

ويعتبر البحث العلمي من ابرز القطاعات بحيث يختلف عن النشاطات الأخرى، فلا بد على الدولة الاهتمام به نظرا لما يحمله من خصوصيات وأهميته بالنسبة للتنمية الشاملة، وتعد المؤسسة الجامعية مرآة تعكس الأوضاع المختلفة التي يعيشها الأفراد داخل المجتمع. وشهدت الجامعة الجزائرية عدة تغيرات منذ الاستقلال وهذا ما أثر على البحث العلمي حيث أصبح مرتبط بمختلف التيارات السياسية و بعيدا عن الواقع، فالدول اليوم تتقدم وتتطور عن طريق العلم والتكنولوجيا ومشاركة هذا المجال في عملية التنمية بالاهتمام بالجانب التطبيقي وترك كل ما هو نظري، فهل هناك مشاركة فعالة لقطاع البحث العلمي في مجال التنمية الاقتصادية، وما الجدوى من وجود المخابر الخاصة بالبحث العلمي؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يجب عرض سيرورة البحث العلمي من تعريف وأبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه البحث العلمي بالإضافة إلى الأهمية التي يحظى بها كل من الأستاذ والطالب الجامعي، ويشير هذا الفصل أيضا إلى أبرز المخابر والمراكز البحثية وأهداف المؤسسات العلمية والوضعية التي آل إليها البحث العلمي في الجزائر.

4-1- ماهية البحث العلمي:

لم يعد البحث العلمي عملية عشوائية يقوم بها الأفراد حسب تصوراتهم الذاتية ونزواتهم الشخصية وإنما أصبح أسلوبا خاضعا لقواعد علمية تحكمه أسس موضوعية منها ما يتعلق عادة بالبحث ومنها ما يتناوله الباحث والمزايا التي يتمتع بها، ويمكن تحقيق البحث من خلال الوعي بأهمية هذا القطاع ودوره البارز في عملية الإنماء القومي.

وهو في الواقع قديم قدم الإنسان نفسه فمنذ نشأت حاجته إلى تلبية رغبات تحقق له الرفاهية المعيشية أو الفكرية ، فلا يمكن أن نستغني عن هذا القطاع الفعال في حياتنا اليومية، حتى بلغ الاهتمام من طرف الحكومات حتى شكلت مجالس علمية ومراكز بحث مختلفة سواء تابعة للجامعة أو منفصلة عنها.

4-1-1- تعريف البحث العلمي وتطور الفكر العلمي:

4-1-1-1- تعريف البحث العلمي:

لقد تعددت واختلفت تعاريف البحث العلمي، وذلك حسب الأهداف والأهمية ولكنها تشترك في تعريف واحد وهي دراسة دقيقة مفادها حل مشكل معين وذلك بانتهاج منهج علمي دقيق، وهناك من عرف البحث بأنه "محاولة اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتطويرها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك التسيير في ركب الحضارة العالمية وتساهم فيه إسهاما شاملا أمّا إذا ابتعد البحث عن هذا الهدف فلن تكن له الحياة، وتضيع الجهود المبذولة في سبيله.[282]

فالعلم مجموعة من المعارف المنظمة خاصة بمجموعة من الأحداث والظواهر، وفي بعض الأحيان تحدد وظيفة الباحثين العلميين في إطار قواعد وطرق تقنيات ومناهج[283] ولا يمكن لنا الحديث عن البحث دون خلل أو ملل مستعينينا بمعلوماته العامة ومما لديه من خبرة ومهارة من اجل إبراز تمثال بالهيئة التي يريدها، متوخيا الدقة والمهارة والإخلاص والأمانة فإذا رضي عنه رفعه إلى قاعدة عالية".[284]

فالبحث وسيلة وليس غاية بحد ذاته لأن الباحث يحاول بواسطته دراسة ظاهرة أو مشكلة ما، والتعرف على العوامل ثم الخروج بنتيجة أو الوصول إلى حل أو علاج للمشكلة.

ومن الناحية العلمية "هو المعرفة والإحاطة بالحقائق"[285] كما أنه فن هادف وعملية هامة لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق لأنه "محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الإنسانية التي تثير قلق وحيرة الإنسان[286] وهناك تعريف آخر يعتبره "عملية تحري دقيقة ومنهجية تهدف إلى اكتشاف المعرفة وجمع الحقائق".[287]

ولقد لجأ العديد من الباحثين إلى الإسهام في تحليل وتأويل ظاهرة البحث العلمي فكل واحد نظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة حسب الميول والقناعات.

فكل التعاريف تتجه نحو مفهوم شامل يتمثل "في عرض مفصل أو دراسة معمقة تمثل كشف حقيقة جديدة أو تأكيد أو حل لمشكلة تعهد شخص بتقصيرها وكشفها وحلها.[288]

وفي اللغة الإنجليزية كلمة "بحث" هي "الملاحظة المدققة للأمر، والضوء العالي الذي يمكن به تفحص الظلماء"[289]

كذلك هو مجموع الطرق الموصلة إلى معرفة الحقيقة وفي العادة يطلق اسم الباحث على الشخص الذي يحاول البحث عن الحقيقة ويعتمد البحث العلمي على المنهج العلمي الصحيح، والهدف من البحث هو زيادة سيطرة الإنسان على بيئته عن طريق زيادة معارفه وتحسين قدراته على اكتشاف الحلول للمشكلات التي تواجهه.

4-1-1-2- تطور الفكر العلمي عبر التاريخ:

مما لاشك فيه أن العلم مرّ بمراحل مختلفة حتى وصل إلى الصورة التي هو عليها اليوم، ففي العصور الأولى وجد الإنسان البدائي نفسه عاجز أمام معظم الظواهر الطبيعية لا يعرف ماهيتها أو تفسيرا لحدوثها وأطلق العلماء على هذه المرحلة " بمرحلة التفكير اللاهوتي أو الخرافي" وتتميز هذه الفترة على اعتماد المنهج الخيالي ثم تليها المرحلة الثانية " مرحلة الميتافيزيقية" أو مرحلة ما وراء الطبيعة واعتمد الإنسان فيها تفسيره للظواهر الطبيعية على علل ذاتية وعلى الاستدلال القياسي[290] وفي الحقيقة أن المرحلتين السابقتين متشابهتين، وجاء العصر الحديث وفيه عرف العقل البشري الأسلوب العلمي وانتهى ذلك الشكل من التفكير الذي يتميز بجهل الإنسان للطبيعة، بحيث سار الإنسان بطريق متقدم من الفكر استطاع السيطرة على الأحداث التي تقع حوله: "وتعرف هذه المرحلة من مراحل الفكر الإنساني (المرحلة الوضعية) واعتمد فيها على حواسه ثم خبرته الحسية عند تفسير الظواهر الطبيعية التي تحدث حوله.[291]

وهكذا نجد أن الإنسان منذ القدم يحاول التعرف على عناصر بيئته ويقف على حقيقة القوى الموجهة لها، ومعرفة أسباب حدوث مختلف الظواهر الطبيعية، وبهذا فالمعرفة هي مجموعة من المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية وهناك ثلاث حضارات كافية لتوضيح مراحل التطور التاريخي للعلوم وهي:

أولا: التفكير العلمي عند المصريين:

إن التفكير الإنساني هو بلا شك قديم قدم الإنسان الذي كان يحاول التغلب على الصعوبات فوضع بذلك الحلول المناسبة، فالتفكير العلمي هو الذي قاد المصريين القدامى إلى شق السدود وتنظيم المواسم الزراعية، وأنشئوا الإنشاءات الهندسية المعمارية وقدرتهم على السيطرة على مياه الأنهار، وابتداع الطرق الهندسية والحسابية لمسح الأراضي وفي اكتشاف عمليات الجمع والطرح، وبرع الفراعنة في كثير من العلوم نتيجة إصرارهم على التفكير العلمي في كل ما يصادفهم من مشكلات الحياة[292] فهناك فعلا وجود نضج علمي وبراعتهم أيضا في استخدام "علم الفلك الذي ساعدهم في بناء الأهرامات، ومنها الهرم الكبير وهذا أدى إلى مستوى عال من القياس وتمهيد نحو منطق البرهان في الرياضيات والعلوم الطبيعية والطب".[293]

فالحاجة كانت أم الاختراع عند المصريين والإنسان القديم، فعن طريق الاكتشافات البسيطة استطاع التكيف مع بعض الظواهر الطبيعية.

ثانيا: التفكير العلمي عند اليونان:

استمدت المعرفة اليونانية من الحضارة القديمة، خاصة حضارات الشرق عامة ومن الحضارة المصرية خاصة، فتأثروا بمعظم الإنجازات ومعنى هذا أنه لم يكن لهم إنجازات بل كانت لهم بعض الإنجازات خاصة على الصعيد النظري المجرد ونجحوا إلى حد بعيد في تطوير رؤية الإنسان المستقبلية وانتهجوا منهجا استقرائيا يعتمد على الملاحظة الحسية للظواهر المختلفة محاولين بذلك فهم الطبيعة فقد

طور فيثاغورث علم الهندسة الذي اكتشفوه من مصر كما يعود الفضل أيضا إلى أرسطو باعتباره أول من بلور منطقا محددا للتفكير العلمي عند الإنسان. [298]

ثالثا: التفكير العلمي عن المسلمين:

أول تأسيس للحضارة العربية الإسلامية كان في المدينة المنورة، فاهتم المسلمون بالكتاب والسنة والكون العظيم مما أعانهم على التقدم في المجالات التجريبية، بحيث "أضاف العلماء العرب المسلمون منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب إلى جانب التأمل العقلي كما اهتموا بالتحديد الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس". [294]

وقد ألفت آلاف الكتب باللغة العربية وترجمت بعد ذلك إلى لغات أخرى، وبهذا البحث العلمي لم يقتصر على العلوم الطبيعية بل استخدم أيضا لمواجهة المشكلات الاجتماعية ويساعد على حلها، وبهذا أصبح القاعدة الأساسية لتطور الأمم والرقي حتى نواكب الركب خصوصا ونحن نعيش الزمن الرقمي[295] وباختصار فالمنهج العلمي قد مر بثلاث مراحل:[296]

أ-مرحلة المحاولة والخطأ.

ب-مرحلة السلطة والتقيد.

ج-مرحلة التكهن والجدل.

ومن المعروف أنّ النهضة الغربية قامت على أنقاض النهضة الإسلامية وما قام به المسلمون من أبحاث في مختلف الميادين حيث "نقل الغرب التراث الإسلامي وأضافوا إليه الجديد حتى اكتملت الصورة وظهرت معالم الأسلوب العلمي في إطار عام يشمل مناهج البحث المختلفة وطرقه في مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية. [297]

بالفعل اهتمت الحضارات القديمة بالبحث العلمي، "فلن نستطيع إرجاع بداياته إلى حقبة أو مرحلة معينة فقد لم يستطيع الإنسان الوصول إلى أية شواهد عن الحضارة المغرقة في القدم، وتنحصر معظم معارفه فيما ورثته الحضارات القديمة التي تمتد لبضعة آلاف من السنين ويرجع ذلك إلى عدم وجود ما يثري معارفه عن المراحل السابقة لاندثار الآثار[298] إضافة إلى ما ذكرناه عن بعض الحضارات، هناك أخرى ساهمت في تطوير البحث العلمي ومناهجه، فمنها الحضارة الصينية والهندية، وحضارات ما بين النهرين في العراق وفي بلاد الشام والحضارة الرومانية ومختلف الحضارات ولا سيما الحضارة العربية الإسلامية وما ساهمت فيه من نشر للعلم والمعرفة فتعد القاعدة الأساسية للحضارة الغربية وما توصلت إليه بفضل المفكرين العرب أمثال ابن سينا والرازي. وغيرهم من العلماء المسلمين وقد شهد على ذلك بعض المستشرقين الذين اعترفوا بالإمكانات والبراعة التي كان يتمتع بها المسلمين.

4-1-2- أنواع وحدود البحث العلمي:

إنّ اختلاف مواضيع البحوث يتطلب أساليب مختلفة لمعالجتها لأن طرق التعرف على الحقيقة تختلف من موضوع لآخر ومن باحث لآخر.

4-1-2-1-أنواع البحث العلمي:

ينقسم البحث العلمي إلى ثلاث أنواع هامة وهي كالآتي:

أ-البحث الأساسي:

يعد البحث الأساسي القاعدة الهامة لتطوير المعارف والأبحاث دون مراعاة الجانب التطبيقي، فهو بحث نظري هدفه الحصول على المعرفة حيث "ينشأ في الجامعات والمعاهد والمؤسسات ذات الطابع العلمي وكثيرا ما يتخذ شكل المبادئ والنظريات والقوانين العامة التي توضع في دراسات وتقارير في المؤتمرات والانطلاقة إلى البحث الميداني يكون أساسها بحث نظري أساسي [147] و يهدف البحث الأساسي إلى[299]:

- بحث هادف يكشف الحقيقة.
- بحث هادف أساسه التفسير النقدي.

وله فوائد هامة من بينها "تزويد المجتمع العلمي بحقائق في إطاره ببطاقة لدخوله منتديات تتفاعل ضمنها المجتمعات العلمية الأخرى.[300] والبحث العلمي يقتضي جمع المعلومات والحقائق التي تساعد الإنسان على معرفة جوهر القضية، بحيث للبحث مقومات يرتكز عليها متمثلة في "الباحث، موضوع، مشكلة البحث، منهج البحث".[301]

ب- البحث التطبيقي:

تهدف البحوث العلمية التطبيقية إلى تحقيق وابتكار حل معين ومقبول للقضايا والمشاكل التي تهتم بالمجتمع إذا "تسعى إلى التطبيق العلمي لنتائج تقدم العلم ميدانيا لحل بعض المشاكل الملحة لاستنباط أشياء عملية محسوسة فهو ثمرة بحوث نظرية تعتمد على معدات وأجهزة تكنولوجية للوصول إلى نتائج علمية جديدة. [302]

أما عادل عوض فيعتبر "البحث التطبيقي موجه إلى الاستثمار وتطوير نتائج البحوث الأساسية لخدمة الإنسان" [147]، وبهذا يمكن اعتبار كل البحوث التي تقدم توضيحات حول مشكلة ما قصد تطبيقها ميدانيا بحوثا تطبيقية .

ج- بحث التطوير التكنولوجي:

والهدف من هذه البحوث إدخال تحسينات وإضافات على آلية الإنتاج قصد الزيادة في الكم والنوع ، فهو أيضا يهتم بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع كالإنتاج والاختراعات والخدمات التي يساهم حلها في التقدم الإنتاجي للمجتمع وتحسين أدواته باستخدام الوسائل التقنية الحديثة في تقليل النفقات والتكاليف إزاء تضاعف الإنتاج وقد نشأت كلمة التكنولوجيا من البحوث التطبيقية [291].

إن كل البحوث النظرية والتطبيقية والتكنولوجية تساهم في تطوير المجتمع في كافة الميادين، فمن خلال الأطروحات والإشكاليات يتمكن الباحثين من أخذ القرار المناسب لتفعيل القطاعات المختلفة، وإيجاد حلول صائبة تفسر الأسباب والظواهر التي أدت إلى حدوث المشكل أو الظاهرة والتنبؤ لها مستقبلا .

4-1-2-2- حدود البحث العلمي :

تعد المرحلة الميتافيزيقية مرحلة هامة في تفسير الظواهر الطبيعية على علل ذاتية تكمن داخل البشر وكان يعتمد على الاستدلال القياسي . [303]

والمقصود بالحدود الخاصة بالبحث العلمي، هي المجالات التي تحدد الدراسة واتفق عدد كبير من الباحثين أن لكل دراسة مجالات رئيسية وهي : [296]

1- المجال البشري : المقصود به فئة معينة من البشر تجري عليهم دراسة ، مثل فئة العزاب، فئة المتزوجين، الذكور، الإناث.
2- المجال الجغرافي: نعني به تحديد المنطقة جغرافيا، مثل قرية، مدينة أو إحدى المؤسسات العلمية أو الاقتصادية .
3- المجال الزمني : والمقصود به الالتزام بالوقت المحدد لإنهاء الدراسة في الفترة اللازمة .
4- فهذه الحدود تختلف عند كل باحث حسب تخصصه فعالم الاجتماع حدود بحثه تختلف عن باحث في المكانيك ونفس الشيء بالنسبة للباحث في مجال الطب .

4-1-3- مقومات وعوامل تحكم البحث العلمي :

البحث العلمي ميدان هام وخصب ودعامة أساسية لاقتصاد الدول ويستند إلى طرق علمية لتقصي الحقائق ، فالباحث عندما يتقصى المعلومات يهدف إلى إحداث تغيرات أو إضافات في مختلف الميادين بغرض تطويرها وللبحث العلمي مقومات يقوم عليها:[304]

1- تحديد المنهج العلمي: فلا يمكن أن نستغني عن المنهج العلمي في عملية البحث إذ يحدد لنا مسار البحث .
2- أسلوب الكتابة العلمية: المقصود به الطريقة المستخدمة من طرف الباحث لتعبير عن موقفه، وذلك باستخدام المصطلحات العلمية الدقيقة، مع سلامة في اللغة ودقتها.
3- التقيد بقواعد الاقتباس : هو تضمين الباحث كلامه من كلام غيره والاستشهاد بكلام غيره .
4- الأمانة العلمية: بمعنى التمسك بالموضوعية والنزاهة، وكذلك بالدقة وفهم الآراء وأفكار الآخرين.

عموما هذه أبرز المقومات المعتمدة من طرف الجامعة الجزائرية إضافة إلى وجود مؤسسات البحث والمراكز التي سوف نتطرق إليها في المباحث الآتية باعتبارها تمثل قطاع البحث العلمي

4-1-4- خصائص وشروط البحث العلمي :

4-1-4-1- خصائص البحث العلمي :

للبحث العلمي خصائص مختلفة ومتنوعة حسب المواضيع والمناهج وهي كالآتي :[305]

1- البحوث العلمية تتم وفق خطوات منظمة ومرتبة .
2- البحث العلمي يخضع لعوامل التجديد والسيطرة على المتغيرات المختلفة .

3- يمكن الاعتماد على النتائج العلمية في مختلف البحوث وللبحث العلمي خصوصيات ومتطلبات يستوجب على الدولة توفيرها باعتبار: [306]

أ- ميدان البحث العلمي معقد:

إن البحث العلمي ليس ميدان سهل باعتباره عمل مقدم من طرف الباحثين بغية التطوير والإنتاج حسب المخططات التنموية.

ب- تسيير الباحثين:

نظرا لأهمية الباحثين باعتبارهم من الموارد البشرية الأساسية لعملية التنمية يجب أن يتمتعوا باستقلالية ومحفزات معنوية ومالية مستمرة حتى يتمكنوا من إنشاء مخابر وفرق بحث تساعدهم على عملية البحث، فكل باحث له إمكانيات وقدرات لا يمتلكها باحث آخر وذلك حسب التخصص. لذا أولت الدول الاهتمام الكبير لهذا القطاع الحساس والفعال في نفس الوقت.

ج – التسيير المالي للبحث العلمي:

بمعنى وضع ميزانية البحث من طرف الدولة حتى يتمكن الباحث من العمل وتسهيل الإجراءات الإدارية والإجراءات المالية للحصول على نتائج سريعة للنشاطات المختلفة .

وهناك تسيير مالي تتمثل عناصره فيما يلي:

- لا بد من توفير الأغلفة المالية بصفة مستمرة .
- تسهيل عملية إجراء إنشاء الأغلفة المالية .
- الليونة في تنفيذ مصاريف مخابر البحث.
- إعطاء صلاحية الأمر لمسؤولي هذه الهياكل .
- تحديد دور المصالح الإدارية لأجهزة البحث (من محاسبين وإداريين).

وبالفعل هناك تزايد في عدد مخابر البحث نظرا لأهميتها بالنسبة للاقتصاد من جهة وللمجتمع من جهة أخرى.

د- تجهيزات البحث:

هناك تجهيزات مكلفة أنشئت للمخابر فكل حسب تخصصه فمثلا التجهيزات الخاصة بمخابر الطب تختلف عن تجهيزات الخاصة بالعلوم الاجتماعية. كذلك هذه الوسائل لا تملك طابعا موحدا حتى لا يكون هناك مشاكل في عناصر قاعدية موحدة. وفي بعض الأحيان تنشئ التجارب لتحقيق أهداف معنية وتنتهي مهمتها بمجرد الانتهاء من البرنامج الذي أعدت من أجله، ويوجد بعض الوسائل أنجزت من طرف الباحثين لتسهيل عملية البحث.

4-1-4-2-شروط البحث العلمي:

من الشروط الهامة في عملية البحث العلمي، قاعدة الموضوعية التي أشار إليها "إميل دوركايم" خاصة في العلوم الاجتماعية، أي ندع المعاني جانبا وندرس المواضيع بالطريقة الموضوعية، وعلى الباحث

لا يستعجل في إصدار النتائج حتى يتاح له الوقت الكافي[307] وهناك شروط أخرى يتمتع بها البحث العلمي:[308]

- استخدام الفرضيات والنظريات العلمية لدراسة الظواهر المختلفة.
- اختيار الفروض والنظريات عمليا وميدانيا بصورة دقيقة ومنظمة.
- ضبط المتغيرات التي تخدم البحث.

إضافة إلى هذه الشروط، فالبحث"يتميز بخاصية الترتيب للمعومات وتنظيمها، فالدراسات التي تجري بصورة ارتجالية قد تؤدي إلى نتائج غير مناسبة أو لا تتلاءم مع مشكلة موضوع الدراسة ". [309]

فالبحث العلمي لابد من تطويره من جهة وتبادل المعرفة بين الدول من جهة ثانية حتى يخلق نوعا من التواصل العلمي الهادف و من أجل خدمة المجتمع بمختلف مؤسساته.

4-1-5- معوقات البحث العلمي :

يعد قطاع البحث العلمي من أهم القطاعات التي اهتمت بها الدول ووضعت لها كل الوسائل والإمكانيات لإنجاحه وهذا لا يعني أنه لا توجد صعوبات تواجهه، لذا سوف نتطرف إلى بعض معوقات البحث العلمي التي نوجزها فيما يلي :

4-1-5-1- المعوقات العلمية :

وتهتم بالجانب العلمي والصعوبات التي يجدها كل من الباحث والبحث العلمي أبرزها :[310]

1- عدم وجود إستراتيجيات لمعظم الدول العربية في مجال البحث العلمي.
2- ضعف المخصصات الموجودة لقطاع البحث العلمي في بعض ميزانيات الدول العربية .
3- هجرة الباحثين من بعض الدول العربية، وبالتالي واعتمادها على العناصر غير المدربة والمؤهلة .
4- ضعف المؤسسات العلمية والإنتاجية لبعض الدول .
5- عدم الاهتمام بمراكز ومخابر البحث العلمي في بعض الدول العربية .

4-1-5-2- المعوقات العملية :

كذلك المعوقات العملية تأثر في عملية البحث والإنتاج المعرفي، خاصة قضية الإنفاق على البحث العلمي حيث "ما ينفق في العالم العربي إنفاق ضعيف جدا ولا يمكن مقارنته مع باقي الدول المتطورة، وهذا ما أدى إلى هجرة لأدمغة من جهة، وضعف مستوى البحث العلمي وقلته وعدم مساهمته في عملية التنمية من جهة أخرى. [317]

- البحوث العلمية تختلف عن البحوث الاجتماعية في القضايا التي يعالجها البحث العلمي، حيث أنها مرتبطة بالمسائل السياسية والإيديولوجية وهذا راجع إلى: [294]
- تعقد الظواهر الاجتماعية.
- فقدان التجانس في الظواهر الاجتماعية.

- صعوبة استخدام الطرق المخبرية.
- التحيز والميول الشخصي.

والمناهج العلمية مهمة من أجل تحقيق التطور والتنمية في جميع الميادين وإن كانت معرفتها مهمة بالنسبة للإنسان العادي فهي أكثر أهمية بالنسبة للباحث والطالب ، فالإلمام بمختلف المناهج يسهل من عملية البحث والباحث معا، و" عدم احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة كل موضوع حيث أن إغفال أي عنصر يؤدي إلى خرق قواعد البحث العلمي" [303]

تختلف صعوبات البحث من دولة إلى أخرى، فهناك دول تعاني مشاكل أقل حدة مثل الدول المتطورة بينما الدول المتخلفة فمشاكلها في هذا الجانب متعددة وكثيرة، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الضئيل بقطاع البحث العلمي من طرف هذه الدول ويبدو ذلك من خلال الإنتاج الهش لمراكز ومخابر البحث التابعة للهيئات المعنية، إن أجريت هناك بحوث فمعظمها يتبعثر نتيجة للهيمنة السياسية وتهدر الأموال دون الاستفادة من النتائج .

كما أن للحاجة والطلب الاجتماعي على البحث العلمي دور هام الأمر الذي يعطيه شرعية قانونية مما يجعله يرقى ليصبح شريكا اجتماعيا واقتصاديا فاعلا وفعالا في المجتمع وعليه فان جانب العرض في تنظيم البحوث العلمية وتطويرها لا بد له من جانب الطلب الاجتماعي لشركاء اجتماعيين أو اقتصاديين سواء الأمر تعلق بالقطاع العام أو الخاص.

4-2-أهمية البحث العلمي:

4-2-1- أهمية البحث العلمي عند الأستاذ والطالب الجامعي:

إن قضية البحث العلمي مرتبطة ارتباطا وثيقا بمجالات الحياة، وهو منبع التطور والتنمية فالتخطيط هو أساس مختلف المشاريع في الدول المتقدمة وقد اهتم "العديد من العلماء والباحثين دراسته في واقع البحث العلمي لأنه عنصر فعال في تقدم المجتمعات وتطويرها وأحد المقاييس الأساسية التي تقاس بها حضارة الشعوب" [311] ، ويساعد البحث في إضافة معلومات جديدة، فالأهمية واضحة للمجتمع وللمؤسسات، ولهذا نوضح أهمية هذا القطاع بالنسبة للأستاذ والطالب الجامعي معا .

4-2-1-1- أهمية البحث العلمي عند الأستاذ الجامعي:

إن الباحث له أهمية واضحة بالنسبة لعملية البحث العلمي، لا يمكن فصله عنها فهو صانع لها بحيث يساهم في:[312]

- بناء الجهود العلمية والتكنولوجية.
- لا مكان للقنوط في المجال العلمي.
- ضرورة مصاحبة الاعتراف بالاعتماد المتبادل بين الدول والباحثين .

أصبح من الضروري الوصول إلى أكبر قدر ممكن من العلم الذي يساهم في تطوير المجتمع وإلحاق الرفاهية بالإنسان،لأن البحث" يفيد الإنسان في تقصي الحقائق التي يستفيد منها في التغلب على بعض مشاكله وتفسير الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها عن طريق الوصول إلى تعميمات وقوانين عامة

وكلية"[313]، وفي إطار تنظيم مخابر البحث والمؤسسات العلمية، يسعى الباحث إلى الإنتاج العلمي حسب فرق البحث والتخصص حتى تساهم هذه المؤسسات في عملية التنمية .

وهذا ما تؤكده معظم الأبحاث الخاصة بعملية الإنماء وعليه "فالتقدم المطلوب في مختلف المجتمعات لا يتحقق إلا بوجود العقل المحرك أو العقل التنموي، وأن عامل التقدم العلمي يمثل أساس النمو الاقتصادي والعامل الحاسم فيه"[314] فالباحث عليه أن يلتزم بعمله من أجل إنجاح عملية النمو الاقتصادي وكذلك في مختلف المجالات فعليه بـــ : [315]

- تأويل نتائج البحث.
- التطبيق العملي لنتائج البحث.
- الاهتمام بالبحث الشخصي .
- تحسين مستواه العلمي.

يعتبر كل الباحثين مشاركين في التسيير الإداري والسياسي للمؤسسات العلمية كالمخابر ومراكز البحث و النشاط العلمي من "مهام الباحث الذي يعتبر المسير الوحيد للبحث العلمي الذي ينظم مستوى التنفيذ في المخابر والمصالح وغيرها "[311] إن معظم الدول النامية ليست دولا منتجة للأبحاث العلمية فهي نتاج الدول المتقدمة، ولكن يجب الحذر من هذه الأبحاث والمهم أن تكون هناك دراسات خاصة بالدول النامية [292] "لتعالج مختلف المشاكل وتأتي بالحلول والافتراضات لأن كل دولة لها خصوصيتها وعاداتها وثقافتها.

4-2-1-2- أهمية البحث العلمي عند الطالب الجامعي :

البحث العلمي له دور مهم بالنسبة للطالب في المرحلة الجامعية، فالهدف من عملية البحث هي تدريب الطالب على الإنتاج العلمي، واكتساب قدر كبير من مهارات القراءة والكتابة بالإضافة إلى التجارب التي يقوم بها داخل المخابر كذلك" إتقان مهارة تجميع المواد المتعلقة بموضوع محدد والقدرة على تصنيفها وتوثيقها وتقديمها بلغة عربية سليمة. [316]

ونظرا لأهمية البحث العلمي باعتباره من أعقد أوجه النشاط الفكري، فإن الجامعة تبذل جهودا جبارة في تدريب الطالب على إتقان أساليب البحث وتجعله قادرا على إضافة معرفة جديدة إلى رصيد الفكر الإنساني كما تعمل على إظهار وتنمية قدراته العقلية والهدف من ذلك أيضا "هو التعود على القراءة وتحصين النفس ضد الجهل " [317] فالدول المتقدمة أدركت حقيقة هامة مفادها بالعلم والمعرفة يتم التطور، لهذا اهتمت بالطالب والباحث باعتبارهما عنصران أساسيان في عملية البحث العلمي والتنمية الشاملة وتأثير البحث العلمي يصدر من مصدرين أساسيين:[318]

الأول يتمثل في الاهتمام بفوائد تطبيقية ، حيث تطبق النتائج من طرف الجهات المسؤولة.

أما المصدر الثاني تبنى عليه جميع الاكتشافات والاختراعات بحيث هذا الأسلوب يوفر الحقيقة في ميدان التجربة والملاحظة ولا نكتفي باستنباطها من التأمل والأخذ بالأقوال الفلسفية .

فلا يمكن اعتبار أي دولة مستقلة إلا إذا اكتفت باستهلاك الإنتاج العلمي التقني من الدول الأخرى، فعلى الدولة تأهيل الطلبة والباحثين لإنتاج العلوم والتقنيات باعتبارهما يمثلان شكلا من أشكال فرض الهيمنة وثقافة الآخر، وفي هذا الصدد يؤكد (Galbraith) أنه من أهم أسباب وجود الهوة الإنسانية بين

البلدان المتقدمة والمتخلفة هو عدم إعطاء هذه الأخيرة الأولوية لتربية والحكم المنظم " [319] فتكوين الباحثين يكون في مراحل الأولى من الدراسات الجامعية ،فعن طريق العلم والعالم نستطيع استخدام التقنيات الحديثة ،في الصناعة والزراعة والطب والهندسة فالبحث العلمي له علاقة وطيدة لكل القطاعات وشرطا أساسيا للاستقلال الذاتي الاقتصادي والسياسي خاصة في الوقت الحالي أصبح العالم شبيه بقرية صغيرة لا مكان لدولة لا تعطي أهمية لهذا المجال .

4-2-2- أسس وإسهامات البحث العلمي :

4-2-2-1- أسس البحث العلمي :

مجمل الأبحاث العلمية تقوم على أسس تحقق نتائج دقيقة وواضحة، و يستوجب وضع تخطيط للبحوث العلمية والتكنولوجية مع مراعاة ما يلي: [320]

أ- تحديد إستراتيجية الخطة العلمية والتكنولوجية وربطها بالخطة التنموية .
ب- التنسيق بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية التي لها صلة بعملية التنمية .

ج- العمل على وضع خطوط واضحة لعمليات نقل للتنمية التكنولوجية وتحديد كل الاحتياجات الضرورية التي تتناسب مع مختلف البرامج .

د- توضيح جوانب من الخطة العلمية خاصة في مجالات الصناعة والزراعة والصحة والبيئة والعلاقات الخارجية.

هـ- التنسيق بين أجهزة البحث العلمي والتكنولوجي .

و- التنسيق بين التخطيط للقوى العاملة والباحثين .

ن- إشراك جميع الموارد المادية والبشرية من أجل تنفيذ وتحقيق البرامج التنموية .

ي- تعبئة الموارد المادية والبشرية ومؤسسات التنفيذ في إطار إستراتيجية العمل.

والتخطيط يكون على مستوى وطني شامل يتضمن التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة والتخطيط للقوى العاملة من جهة أخرى ، ويرتكز البحث العلمي على الأسس الآتية [321]

- الملاحظة الموضوعية .
- التجربة
- القياس
- الابتكار
- سلامة حجم العينة

ولابد من الاهتمام بمصادر البيانات ونماذج جمعها ، كما أنه العمق في التحليل من أهم أساسيات البحث [303] وهذه الأسس هامة بالنسبة للبحث الأكاديمي لما له من وظائف أساسية في تشجيع مؤسسات البحث والباحث وكذلك " النتائج لابد أن تكون تابعة للبحث النظري ومستخلصة منه ". [300]

إضافة إلى ما تطرقنا إليه ، واقع البحث والتطوير في المجتمعات العربية لم يرق إلى مستوى المطلوب رغم المجهودات المبذولة من طرف الدول ويظهر لنا ذلك سواء بتزايد عدد الجامعات أو المراكز البحثية والتعاون العربي أو الاستفادة من تجارب الدول المتطورة ولهذا لابد من مراعاة ما يلي: [304]

أ- يعتبر الملاحظ في موقف البحث جزءا من نسق الملاحظة.
ب- الشك في جدوى التمييز بين القضايا التحليلية والقضايا التركيبية .

ج- اعتبار اللغة الميكانيزم الأساسي في تكوين البناء الاجتماعي.

د- توسيع نطاق الاستدلال والعقل.

ه-كل مستوى أعلى في النظام الهرمي الترتيبي قوانينه الخاصة به.

4-2-2-2- إسهامات البحث العلمي :

إن البحث العلمي ليس معرفة عشوائية بل هو معرفة قائمة على البحث والتحري الدقيق [322] وهناك مساهمات وفوائد كثيرة تتمثل في :[323]

1- إن دراسة طرق البحث تساعدنا على حل مشاكلنا.
2- السعي إلى تطوير وتنويع مدا خيله، بحيث يقربنا إلى الواقع .
3- يمثل نشاطا هاما تقوم به المؤسسات العلمية .
4- التنبؤ، بمعنى القدرة على إيجاد الحلول من المشاكل السابقة .
5- التقدم والإصلاح لنهوض بالمجتمعات وإصلاحها .
6- التفسير وفهم القوانين والنظريات والمبادئ العامة التي تحكم العالم الحقيقي .

غير أننا نجد البحوث العلمية غير مرتبطة بخطط التنمية هذا ما يؤثر سلبا على البحوث التطبيقية ومعظم البحوث تكون نظرية فهي تخدم الباحث بالدرجة الأولى بالإضافة إلى قلة الإمكانات المادية والمعنوية المساعدة على عملية البحث ، نقص المؤتمرات و كيفية التعامل مع البلدان العربية أو حتى الغربية تؤثر سلبا عليه وعلى المجتمع الذي ينتمي إليه .

4-2-3- مستلزمات وخطوات البحث العلمي :

يتطلب البحث العلمي لوازم تساعده على إنجاح الأهداف المراد تحقيقها وفق خطة علمية دقيقة من بينها :

4-2-3-1- مستلزمات البحث العلمي :

البحث العلمي له مستلزمات خاصة تساعده في تحقيق الأبحاث وتطويرها من جهة وزيادة الإنتاج من جهة ثانية ومن أهم مستلزماته:[324]

- إنشاء مخابرو مراكز البحث .
- توفير المال اللازم.

- تحديد فرق للبحث .
- توفير المختبرات والأجهزة .
- توفير المكتبات وشبكات الاتصال .
- الاهتمام بالدراسات العليا والجامعات .
- اختيار مواضيع جادة للبحث .
- اختيار عينات البحث بطريقة واضحة .

فعلى الدول توفير المستلزمات المادية كالتجهيزات والمخابر ومراكز البحث والوسائل المعنوية كالمحفزات والتشجيعات للباحثين حتى يكون هناك إنتاج فكري باعتباره يختلف عن الإنتاج المادي، كما يجب توفير الجو الملائم للإنتاج الفعلي، ولو قارنا بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة نجد فرقا واسعا في هذا المجال، لأنها توفر محفزات وعلاوات إضافة إلى تجهيزات دقيقة تساعد على البحث وهذا بدوره يساهم في عملية التطور والتنمية .

4-2-3-2- خطوات البحث العلمي :

للبحث العلمي خطوات ينتهجها الباحث بغية تحقيق الأهداف والسياسات المرسومة من طرف الدولة، ومن خطواته ما يلي: [325]

أ- التعريف بمشكلة البحث .
ب- تجميع المعلومات .
ت- تشكيل الفرضيات .
ث- تحليل المعطيات .
ج- استخلاص النتائج .

إضافة إلى هذه الخطوات ، فمعظم التخصصات تخضع لهذا المنهج باعتباره عالمي تعمل به معظم الدول، وكذلك الجامعة تعمل على إظهار القدرات الفردية لدى الباحث والطالب فعن طريق البحوث يبرهنون على نضجهم الفكري .

4-2-4- البحث العلمي في الجزائر:

يتناول هذا المبحث أبرز العناصر التي توضح لنا وضعية وسياسة البحث العلمي في الجزائر أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال.

4-2-4-1- البحث العلمي قبل الاستقلال:

لقد كانت في فترة ثورة التحرير الكفاءات قليلة جدا وهذا بسبب ضعف التكوين الجامعي[326] وانقسمت وحدات البحث قبل الاستقلال إلى قسمين وتتمثل في المؤسسات المتخصصة والجامعات.

أولا : المؤسسات المتخصصة : وتتمثل في المؤسسات العلمية الآتية :

- المركز الوطني للبحث العلمي .
- محافظة الطاقة النووية .

- ديوان البحث العلمي والتقني ما وراء البحر .
- المركز الوطني للدراسات الفضائية .

ثانيا : البحث الجامعي : ويمثل المعاهد والمؤسسات التابعة لجامعة الجزائر العاصمة وهي كما يلي :

- معهد الدراسات الشرقية الذي نشأ سنة 1933.
- معهد البحوث الصحراوية ،وتأسس سنة 1937.
- معهد الدراسات الفلسفية ،وأنشأ سنة 1952.
- معهد الدراسات العرقية ،وتأسس سنة 1956.
- معهد الطاقة الشمسية .
- المرصد الفلكي.
- معهد الدراسات النووية ،وارتبط بالبرنامج النووي الفرنسي الهادف إلى التحكم النووي وإجراء التجارب في الصحراء. [327]
- معهد باستور.
- معهد الأبحاث الزراعية.

مع العلم بقي.ت هذه المعاهد حتى مرحلة ما بعد الاستعمار، وأضاف (مصطفى لشرف) " أنه قد خططت بالفعل معرفتنا عن ماضينا وحاضرنا، وبتخطيط منظم عن مستقبلنا، وذلك وفقا لاحتياجاتها على تاريخنا وثقافتنا .وقد ابتكرت الانقسامات وألقت قضية مفتوحة، والعلوم الاستعمارية مزورة أيضا، المفترى عليها وتدميرها". [112]

" فبوجود عدد من المؤسسات العلمية والمعاهد، يوضح لنا فكرة وجود البحث الأساسي والتطبيقي، لكن تمركز هذه المؤسسات في العاصمة يطغى عليها الطابع الفرنسي بحكم الاستعمار.

في الواقع كانت هناك حاجة النظام الاستعماري إلى قيمة علمية حقيقية تكاد تكون دائما خاضعة إلى مؤثرات لها علاقة مع العلم." [328]

4-2-4-2- البحث العلمي في الجزائر بعد الاستقلال:

شهد قطاع التعليم العالي قبيل الاستقلال حالة مزرية كبقية القطاعات الأخرى وما خلفه المستعمر من آثار سلبية، وفي 11 يونيو 1963، تم توقيع بروتوكول بين الجزائر وفرنسا. [333]

ومر البحث العلمي في الجزائر بأربع مراحل، المرحلة الأولى كانت تحت إشراف وزارة التربية الوطنية أما المرحلة الثانية فأشرفت عليها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما المرحلتين الأخيرتين فتم الفصل الإداري بين التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك ابتدءا من سنة 1993،مما أدى إلى اكتساب نشاط البحث ملامحه الحالية. [329]

المرحلة الأولى: 1962-1970:

شهدت هذه المرحلة صعوبة باعتبار الجزائر كانت حديثة الاستقلال، والمشاريع المقدمة كانت تحت الوصاية الفرنسية والباحثين الفرنسيين فقد تم نقل المعاهد الآتية إلى وصاية الديوان الثقافي الفرنسي كل من:

-مركز محاربة الأمراض السرطانية ب "بياروماري كوري".

- مركز البحوث الأنثريولوجية والعرقية.

- معهد الجغرافيا.

- معهد التربية.

إضافة إلى الرحيل الجماعي من طرف الباحثين الفرنسيين، أوكلت المهمة لعدد من الأساتذة الجزائريين هذا ما أدى إلى توقيف نشاط البحث، وفي 16 مارس 1968 تم إمضاء ثاني بروتوكول مشترك بين الدولة الفرنسية والجزائرية دام أربع سنوات الغرض منه إنعاش هذا القطاع.[330]

"لكن الإحصاء الذي أجري في عام 1966 بين انه يوجد 900 من الباحثين والمهندسين"[331]. ونظرا للمشاكل التي عانى منها هذا القطاع في هذه الفترة، تم إنشاء وزارة وصية تهتم بقطاع التعليم العالي في 21 جويلية 1970 بالجزائر.

المرحلة الثانية : 1971- 1982:

هذه المرحلة مكملة للمرحلة السابقة، بحيث أنشأت عدة هياكل الغرض منها تحسين وضعية البحث في الجزائر، من بين هذه المراكز العلمية مديرية البحث العلمي سنة 1971، والمجلس المؤقت للبحث العلمي سنة 1972، والديوان الوطني للبحث العلمي (ONRS) سنة 1973، وأيضا المجلس الوطني للبحث ، وفي سنة 1974 تم إنشاء المركز الجامعي للأبحاث والانجازات (CURER) بمدينة قسنطينة.

في عام 1979 قدر عدد الباحثين من طرف المنظمة الوطنية للبحث العلمي(ONRS) 767 باحث في مركز الأبحاث والجامعات و645 في القطاعات الاقتصادية، أما فرق البحث فكانت تمول من طرف المنظمة الوطنية للبحث العلمي من سنة 1966 إلى غاية سنة 1980[332].

وللديوان الوطني للبحث أهدافا أهمها: [126]

- ضمان الارتباط بين القطاعات المستخدمة.

- تسيير عشرين مركز بحث أغلبها موجهة نحو التنمية.

- تحفيز أعمال البحث العلمي وتوجيهها نحو الجامعات والمعاهد.

إن المجلس الوطني للبحث هو مؤسسة علمية استشارية يتكون من أعضاء مؤهلين في أجهزة البحث والإدارة الاقتصادية والمالية والهدف مشاركتهم في صياغة السياسة العلمية ومتابعتها في إطار التخطيط.

كما كان لهذه المؤسسة الإشراف على البحث العلمي إلى غاية 1983، ومن وظائف هذا الديوان "تأطير 109 باحث في مختلف الجامعات إضافة إلى 62 برنامج علمي وكذلك تقديم 200 رسالة دكتوراه"[333] بينما " في عام 1972 قدرت عدد الدراسات التي أجريت على مرض التصلب العصبي حوالي 383بحث مقدم من طرف باحثين جزائريين."[334]

فمن خلال المراحل السابقة يتضح لنا معالم سياسية البحث العلمي في الجزائر وذلك ابتدءا من المخططات التنموية التي شهدتها بلادنا بعد الاستقلال، وهذا من أجل تحسين المستوى الاقتصادي، خاصة الصناعة فاعتمدت على شراء معامل ذات مستوى تكنولوجي تركيبي في الجزائر، وتعاملت مع شركات أجنبية كفرنسا وألمانيا وفي هذا الصدد اهتم الجزائريون بوضع برامج تنموية تهدف إلى توسيع الصناعة معتمدين بذلك على استثمار رأسمال وتكوين إطارات جزائرية في المعاهد والجامعات وقد استعانت الدولة الجزائرية بعدة دول منها فرنسا، مصر، العراق ، فقاموا بالتكوين في المراحل الثانوية والجامعية حسب الاحتياجات، "رغم إنتاجية النظام التعليمي لا يزال منخفضا ففي سنة 1971 قدر عدد الطلبة بـــ 1244 إلى 9311 طلاب الدراسات العليا" [335] وتعتبر أقدم جامعة سجلت مناقشة دكتوراه هي جامعة الجزائر سنة 1968 ثم تليها الجامعات الأخرى كوهران وقسنطينة.

"وفي 1 يوليو 1980 تم عقد مؤتمر وطني يساهم فيه نشطاء من الأوساط الأكاديمية حول المشكلات التربوية، وعلماء الاجتماع والجامعة، واستعرض فيه حالة التعليم العالي مطلع سنة 1980".[336]

وتأسس في هذه المرحلة المجلس الأعلى للبحث العلمي والتقني وقد تم وضع الهيكل الدائم للبحث العلمي على المستوى الوطني، ويحتوي على البنى الآتية :

أ – المجلس الاستشاري للعلم والثقافة : من مهامه التقييم العلمي والاقتصادي، وتقديم التوصيات لمتابعة الأعمال .

ب – الهيئة الوطنية للإعلاميات العلمية والتقنية: تنحصر مهامها فيما يلي:

– الاهتمام بالطاقة الكامنة العلمية والتقنية : بحيث تعمل هذه الطاقة على حصر الطاقة البشرية العاملة ، وجرد للأنشطة العلمية والتقنية بالإضافة إلى حصر الطاقة الجزائرية الموجودة بالخارج .
– الاهتمام بالمعلومات العلمية والتقنية، عملها يتمثل في جمع كل الدراسات ذات الطابع العلمي والتقني مع نشرها، والمشاركة كذلك في تحديد الحاجات التقنية على المستوى الوطني إضافة إلى تحليل ومعالجة المعلومات باتجاه العاملين.
– كما شهدت هذه الفترة تطورا ملحوظا في استخدام اللغة العربية وهذا ما يبينه الجدول الآتي:[337]

جدول رقم 12: نسبة استخدام اللغة العربية

التخصص	1980 – 1979	1986 – 1985
الآداب والعلوم الاجتماعية	56 %	100%
علوم قانونية وسياسية	67.2 %	100%
علوم اقتصادية وتجارية	22,4%	100%
بيولوجيا وعلوم الأرض	13,2%	36,2%
علوم دقيقة	20%	26%
ما بعد التدرج	13,99%	40,17%

وفي عام 1982 أنشئت المحافظة للطاقات الجديدة، وقد تم ضبط 400 مشروع بحث لمختلف القطاعات حسب البرامج الوطنية كقطاع الصناعة، الصحة، التربية، الفلاحة، وغيرها من الميادين.

وقد سجل الديوان الوطني للبحث الموافقة على 109 مشروع بحث وعلى 200 أطروحة ماجستير ودكتوراه ونشر 1340 مقالا علميا، فرغم هذا فلم يكن هناك نشاط بين الباحثين والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبقيت اللجنة الدائمة للتخطيط والبحث التي أنشئت سنة 1980 مجرد هيئة. [338]

لكن الوضع لم يتغير إلى الأحسن، حيث أن الوثيقة الصادرة عن (ONRS) سنة 1983 تبين أنه" من الواضح، مع تحليل موجز لنتائج تعاون (ONRS) أن التدريب بعد التخرج من قافلة الباحثين أساسه التعاون الفرنسي"[339] وفي المراحل الموالية سوف نتطرق إلى أهم الانجازات التي شهدها هذا القطاع.

المرحلة الثالثة: 1983–2000:

بدأت هذه الرحلة سنة 1983، بحيث تم انجاز جهاز قانوني يتعلق بالقوانين القاعدية لوحدات البحث العلمي والتقني ومؤسسات العلمية كمراكز البحث العلمي وشهدت هذه المرحلة حل الديوان الوطني للبحث العلمي في سنة 1983، وبعد ذلك أنشأت محافظة البحث العلمي سنة 1984 هدفها ترتيب البرامج الوطنية ذات الأولوية ولكنها لم تدوم طويلا وفي سنة 1986 تم إنشاء المحافظة السامية للبحث وهدفها تطوير الطاقات الجديدة ووضع سياسة جديدة للبحث بين مختلف القطاعات ، ثم استبدلت هذه الأجهزة بكتابة الدولة للبحث لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1992 مع ظهور جهازين هامين في عملية البحث يتمثلان في : المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ولجان بين القطاعات الهدف منها ترقية البحث العلمي.

والملاحظ في هذه الفترة ارتفاع المستوى العلمي في المجتمع وهذا ما يبينه الجدول الآتي:[340]

جدول رقم 13 : مستوى التكوين الأفراد من سنة 1987–2002

السنة	دون المستوى التعليمي	التعليم العالي	الثانوي	المتوسط	الابتدائي
1987	33.7	1.9	6.4	12.3	27
1998	30.1	4.3	13.4	20.7	30
2002	26.50	4.6	13.8	22.2	32.3

من خلال هذا الجدول يتضح لنا تزايد عدد المتعلمين مقارنة بالسنوات الأولى قبيل الاستقلال وهذا حسب الجهود المبذولة من طرف الدولة من المراحل الابتدائية إلى غاية التعليم العالي.

المرحلة الرابعة :

شهد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي عدة تغيرات وإنجازات أهمها إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير البحث الجامعي (ANDRU) والوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة (ANDRS) كما وضع 18 برنامج وطني للبحث في ثلاثين مجالا آخرها كان في الفترة الخماسية 1998– 2002 ، بينما في السنتين 1995 – 1998 أنشئت عدة وكالات ذات طابع علمي وهي : [126]

- الوكالة الوطنية لتطوير البحث العلمي .
- الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث العلمي .
- الوكالة الوطنية لتطوير البحث في مجال الصحة .
- محافظة الطاقة الذرية .

ومعظم التقارير والدراسات تشير إلى وجود حركية كبيرة في مجال البحث العلمي وهذا ما تؤكده الإنجازات والمشاريع التي تقوم بها الدولة وخصصت لهذا القطاع أغلفة مالية كبيرة لتحقيق مختلف المشاريع المخطط لها.

وهناك تطور ملحوظ في تزايد عدد الجامعات والمراكز العلمية مقارنة بالفترات السابقة من جهة وعدد الباحثين والطلبة من جهة أخرى حتى يكون هناك اكتفاء في الموارد البشرية عملت الدولة على الاهتمام بهذا الجانب فخصصت منح إلى الدول المتقدمة قصد تكوين الأساتذة والطلبة معا تشجيعا لهما باعتبارهما أساس النشاط العلمي والاقتصادي، والشكل الموالي يوضح لنا كيفية التنظيم الهيكلي للبحث العلمي في الجزائر عام 1999.

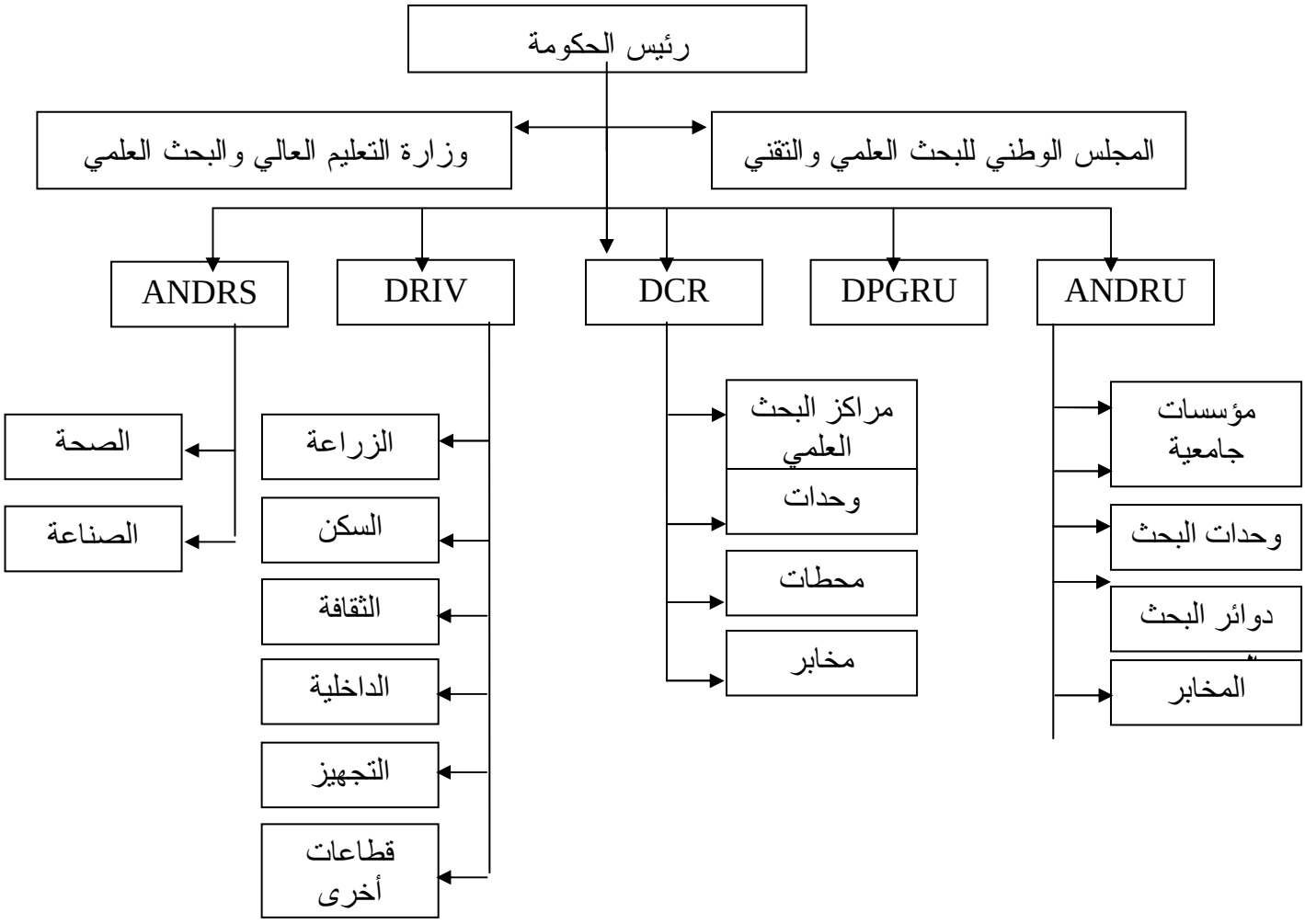

شكل رقم 02: التنظيم الهيكلي للبحث العلمي في الجزائر عام 1999. [345]

وأخذ قطاع التعليم العالي عدة أسماء ووظائف وذلك منذ الاستقلال وفي سنة 1999 أصبح وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وهذا ما يشير إليه الجدول الآتي:

جدول رقم 14: يبين حركية مؤسسات البحث العلمي في الجزائر من سنة 1962 إلى غاية 2002.[341]

الهيئة	تاريخ الإنشاء	الجهة الوصية	تاريخ الحل
مجلس البحث	1963	جزائرية – فرنسية	1968
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية – فرنسية	1971
المجلس العلمي المؤقت للبحث	1971	جزائرية	1973
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية	1986
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى	1986
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية	1990
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى	1991
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى	1991
كتابة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات	1992
كتابة الدولة العلمي للتعليم العالي والبحث	1992	وزارة التربية	1994
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي	1999
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1999	وزارة التعليم العالي	إلى يومنا هذا

يتضح من خلال جدول رقم (14) أنه في سنة 1968 الجهة الوصية للبحث العلمي كانت تتمثل في شراكة الجزائرية الفرنسية تحت هيئة مجلس البحث، أما في سنة 1991 كانت تسمى الوزارة الأولى، ووزارة الجامعات سنة1992 لتصبح بعد ذلك وزارة التعليم العالي سنة 1999 إلى يومنا هذا باعتبارها تضم مختلف المؤسسات العلمية كالجامعة ومراكز البحث العلمي.

4-2-5- دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

لا يقتصر دور البحث العلمي في تفعيل البحوث الأكاديمية النظرية، بل يتعداه إلى التفاعل داخل المجتمع، فهو قادر على تفعيل أنشطة البحث والتطوير في مجالات متعددة، ولهذا يعتبر المقياس الأساسي لإنتاج الجامعة من خلال البحوث التطبيقية والنظرية وحل المشاكل المطروحة داخل المجتمع أو تفاديها في إطار التحديات العالمية وما تفرضه العولمة، فالبحث هو أساس السياسات التنموية وسياسات التعليم العالي، وهذا من خلال البحوث الأساسية والتطبيقية والتنموية، فلابد من وجود تكامل بين القطاعات التنموية وقطاع البحث العلمي، وللجامعات دور رئيسي في عملية التنمية من خلال ما تنتجه من أفكار وأبحاث تساهم في تطوير المجتمع وتقدمه.

"لأنه يعد من المسؤوليات الأساسية التي تقوم بها الجامعة، ولا يمكن لها أن تقوم بهذه المسؤولية إلا من خلال قيام الأساتذة فيها بالبحث العلمي المتميز والعمل على نشره وتعميمه للتعرف عليه". [342]

فاليوم البحث العلمي هو أساس النشاط الاقتصادي وفي كل الميادين، فدور الجامعة مهم ومحرك نحو إنتاج وتفعيل قطاعات التنمية الاقتصادية، كذلك للبحث دور أساسي في تقدم المجتمع فهو أداة عصرية لها

قواعد وأسس ومناهج ومتطلبات مادية وبشرية ،فإذا استطاعت الدول توجيه هذا القطاع ووفرت له المقومات المختلفة ، كان الطريق المضمون لتحقيق ما تصبو إليه من زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وكذلك حل مشاكل كثيرة. [236]

- حل مشاكل الإنتاج .
- تحسين نوعية الإنتاج
- ترشيد تكاليف الإنتاج.
- تقليص الفائض من عمليات الإنتاج .
- ابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وأرخص سعرا فالدول العربية تواجه مشاكل مختلفة في هذا القطاع ومن بينها :[343]
- الافتقار إلى سياسات علمية وثقافية للبحث .
- توجهت بعض الجامعات والمؤسسات العربية إلى ربط نسب من الأبحاث حسب الاحتياجات لحل المشاكل التنموية، إلا أنها ما زالت دون المستوى .
- الإنفاق على أنشطة البحث لكن التطوير مازال متدنيا مقارنة بالدول المتقدمة ، بحيث يقدر بـــ 0.2% من الناتج القومي في الدول العربية أما في الولايات المتحدة الأمريكية تقدر نسبة الإنفاق بـــ 3%، وفي إسرائيل 1.8 % .
- ضعف شبكات المعلومات الخاصة بالعلم والثقافة .
- لا تزال العديد من المجتمعات العربية تفتقر إلى أجهزة مركزية تتولى مهام تخطيط ورسم سياسة البحث العلمي .
- ضعف الاستثمار في مجال البحث العلمي .
- نقص مساهمات القطاع الخاص في تمويل أنشطة البحث حيث لا يتجاوز 3% من إجمالي الإنفاق عليها، مقارنة بـــ 72 % في الولايات المتحدة الأمريكية، و52 % في أوربا وكندا.

ومن جهة أخرى ، حققت بعض الجامعات والمؤسسات العلمية تقدما ملحوظا في هذا الجانب ، حيث قلصت الفجوة الموجودة بينها ، وبين القطاعات الاقتصادية من خلال تعزيز التفاعل بينها وذلك عن طريق الاعتماد على آلية المشاريع البحثية التعاقدية التي تمثل حاجات نجاح متميزة في العديد من الأقطار العربية وفي تسخير الخبرات من أجل خدمة المشاريع التنموية ، ولهذا يجب وضع سياسة واضحة تؤدي إلى تطوير وتعزيز قطاع البحث العلمي تتمثل في : [262]

- إعداد خطة لتفعيل دور البحث العلمي والتطوير التقاني .
- توظيف التقنيات لخدمة العلم ودعم التنمية الاقتصادية .
- تكثيف الجهود لتطوير الموارد الاقتصادية .
- دعم وتشجيع الابتكار والإبداع المتعلق بالبحوث العلمية .
- خلق قواعد بيانات في القطاع الخاص وربطها بمراكز البحوث للتعرف على حاجات السوق.
- تكامل الجهات المنتجة والمجمعة للمعلومات .

وفي الوقت الحالي تواجه المجتمعات العربية تحديات مستقبلية تمثلها العولمة ومنظمة التجارة العالمية، مما أدى إلى احتكار الدول الصناعية لنشاطات الأبحاث المنتجة لها وهذا ما يؤدي بدوره إلى توسيع الفجوة بين الدول المتقدمة وبين الدول العربية مما يستدعي القيام بأبحاث متطورة داخل الدول العربية وخارجها في إطار الاعتماد على الكفاءات العربية وبالتالي الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

4-3- أنواع المؤسسات العلمية :

تختلف أنواع المؤسسات العلمية والبحثية حسب نوع الجهة التي تقوم بعملية البحث سواء كانت تابعة للقطاع العام كالجامعة ومراكز البحث أو مؤسسة خاصة كالمعاهد ومراكز التابعة للقطاع الخاص ونوع البحوث المقترحة من طرف الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وعموما تعقد نشاطات البحث عن طريق وسائل وأجهزة تتمثل في مختلف المؤسسات العلمية .

4-3-1- مؤسسات التعليم العالي :

تتولى الجامعات وغيرها من المؤسسات التابعة للدولة مهمة تطوير البحث والتقانة ، باعتبارها تمثل عنصر فعال في عملية التخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية ومعالجة المشاكل التي تعاني منها عملية البحث وهي تتواجد في الجامعة على مستوى ما بعد التدرج هذا حسب النصوص القانونية المسيرة لمرحلة ما بعد التدرج انطلاقا من 20 فيفري 1976 وتليها عدة مناشير وقرارات وزارية أهمها سنة 1987 و 1998 المتعلق بالتكوين في الدكتوراه ، كما تم تكوين طلبة في الماجستير والتسجيل في الدكتوراه منذ سنة 1977 وتشمل كل التخصصات ما عدا مجال الطب الذي يخضع لأحكام مرسوم 3 ديسمبر 1971 ومرسوم 1997 ، وتخضع الشهادات إلى مسألة المعادلات الإدارية بالشهادات المتحصل عليها في الدول الأخرى إلى أحكام المرسوم المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 وأحكام المرسوم الوزاري 1971 ، وارتفع عدد المسجلين فيما بعد التدرج حسب الجدول الآتي : [126]

جدول رقم 15 : يوضح عدد الطلبة المسجلين فيما بعد التدرج

السنوات / الشعب	1977	1990	2000
علوم وتكنولوجيا	55	2670	5631
آداب وعلوم إجتماعية	875	2199	4433
علوم طبية	1110	3187	3838
علوم دقيقة	152	1178	2577
حقوق ، صحافة علوم سياسية	182	3347	1631
بيولوجيا وعلوم الأرض	22	1191	1457
علوم اقتصادية وتجارية تخطيط	238	1081	1279
المجموع	**2634**	**14853**	**20846**

يتضح من خلال هذا الجدول التزايد المستمر لعدد الطلبة المسجلين في الدراسات العليا ، واهتمام واضح من طرف الجهات المعنية، كما يوجد توزيع متباين حسب التخصصات واحتياجات المجتمع ، لان الجامعة تعتبر المؤسسة الأساسية بالنسبة لوزارة التعليم العالي ، وهذا لا ينفي تدعيمها لباقي المؤسسات العلمية .

وللأساتذة مهام كبيرة في إطار توضيح مهام البحث العلمي من الناحية التطبيقية والنظرية وهذا حسب المادة 32 والتي تنص على ما يلي : " إن الأستاذة المحاضرون مكلفون بإثراء وتنويع أعمال بحوثهم وإنجاز كل الدراسات وكل دراسات الخبرة المرتبطة بتخصصهم المنوط إليهم من طرف مؤسستهم في إطار

العلاقات بين التعليم والقطاعات الأخرى للنشاط " .[344] فالبحث الجامعي تطور بصفة واضحة في جميع الميادين إضافة إلى الأبحاث الأكاديمية في مختلف الرسائل المتمثلة في أطروحات الدكتوراه ، سواء كانت أبحاث فردية أو جماعية تحت إطار وحدات البحث المختلفة ، ونشر المقالات في مختلف المجلات العلمية ، والبحث العلمي يتكون من الناحية القانونية من :

- مخابر البحث العلمي
- المشاريع الوطنية للبحث
- فرق البحث الجامعي
- اتفاقيات البرامج للتعاون العلمي

بالإضافة إلى " الأستاذة المساعدين الذين يكلفون بإنجاز دراسات، ووضع الوسائل في إطار اتفاقيات تربط هيئتهم الموظفة بالقطاعات الأخرى للنشاط الوطني " [351]

4-3-2- مراكز البحث العلمي :

" التطوير المؤسسي مكن من إنشاء وانتشار فرق البحث من خلال ONRS داخل الجامعات الجزائرية خاصة من حيث عدد الفرق البحث التي تمولها المنظمة الوطنية للبحث العلمي ONRS". [339]

وكانت فترة السبعينات تمهيدا لنشأة مراكز البحث وكذلك الاهتمام الذي أولته الحكومة آنذاك والخطاب الذي أدلى به وزير التعليم دليل قاطع على هذا الاهتمام حيث يقول : "

"علينا أن نضع الأسس لاستقلالنا العلمي والتكنولوجي في العقد المقبل .نحن نحتل مكانا مهما في الإنتاج العلمي والتكنولوجي، وجهودا جبارة ستبذل في هذا المجال"[345]، ويبين المرسوم 83-521 المؤرخ في 10 سبتمبر 1983 "المحدد لقانون مراكز البحوث المنشأة في الإدارات المركزية من خلال المواد التي سيتم ذكرها بما يتعلق بالبحث العلمي في إطار مراكز البحوث"[346]، أيضا قد سطر برنامج خماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ابتداء من (1998- 2002) يحتوي على ما يلي:

- مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي والتنمية سنة 1985 بالجزائر العاصمة
- مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتقني سنة 1986 بالجزائر العاصمة .
- المركز الوطني للتقنيات الفضائية، سنة 1987 بوهران .
- المركز الوطني لتطوير الطاقات المتجددة المائية والشمسية الهوائية والجيوتقنية سنة 1988.
- مركز تطوير التقنيات المتقدمة سنة 1988.
- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير المناطق الجافة بالجزائر العاصمة سنة 1991.
- مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية بالجزائر العاصمة سنة 1991.
- مركز البحث في الأنثريولوجيا الاجتماعية والثقافية بوهران سنة 1992.
- مركز البحث في التحليل الفيزيائي والكيميائي الجزائري سنة 1992.
- مركز البحث العلمي والتقني في السير والمراقبة سنة 1992.

وقد أدت الجهود الرامية إلى إنشاء البنية التحتية للبحث في تهيئة:[347]

6 مراكز للبحث في عام 1974.
2 مركزين للبحث في عام 1976.
1 مركز البحث في عام 1978.
4 مراكز للبحث في 1980
3 مراكز للبحث في عام 1981.

كما تطور عدد الباحثين في المراكز والمؤسسات العلمية، وسنوضح ذلك من خلال الجدول الآتي :

جدول رقم 16 : تطور عدد الموظفين[348]

اليد العاملة	1975	1976	1977	1978	1979
اليد العاملة التقنية	217	326	618	665	838
اليد العاملة الإدارية	205	279	602	652	815
عدد الباحثين	236	404	509	655	767

وقد كانت هناك أفاق مستقبلية حول البحث العلمي. وكذلك إعادة هيكلة حقيقية في ميدان البحوث التي تمت مناقشتها من قبل، كما تم إنشاء شبكة تتألف من أنواع البحوث الوطنية:[349]
- مركز البحث العلمي والتقني بموجب المرسوم 83-521.
- مركز البحوث والتنمية وفقا لقانون 88-01.
- وحدة البحوث وفقا للمرسوم 83-455
- المؤسسة الوطنية للبحث.
- إدارة التعليم والبحث في 2 نوفمبر 1986.
- المحطات التجريبية.
- مخابر الجامعة .

- المختبرات والشركات لا يتمتعون بوضع قانوني و لكن قانون 98-11 الصادر في 22 أغسطس ، 1998اعطى رؤية جديدة لقطاع البحث العلمي ولمخابر البحث. و في إدارة البحوث الأساسية .[126]

والهدف من إنشاء مراكز البحث، هو القيام بالأبحاث وتنظيم الأبحاث التي تتعلق بالمؤسسات الخاصة بالدولة .

4-3-3- الإمكانيات اللازمة لتحقيق المشاريع العلمية :

لإنجاح المشاريع العلمية يستوجب على الدولة تدعيم هذا القطاع بتوفير كل ما يلزم للحصول على النتائج اللازمة وهي كالآتي :

أولا : توفير القدرات البشرية :

تتمثل هذه القدرات في الباحثين المؤهلين لعملية البحث باعتبارهم ثروة نادرة ، مما يجعل تسيير هذا القطاع صعب، والجدول التالي يوضح تزايد عدد الباحثين منذ الاستقلال .

جدول رقم 17: يوضح التطور السنوي لعدد الباحثين[350]

الباحثون	1996	1998	1999	2000	2001	2002
بالتوقيت الجزئي	3870	5096	6840	8540	10283	11994
بالتوقيت الكامل	1914	2314	2714	3114	3516	3921
مجموع	**5784**	**7410**	**9554**	**11654**	**13799**	**15915**

ثانيا : توفير القدرات المالية : ذلك عن طريق وضع ميزانية خاصة لتمويل البحث العلمي من أجهزة مادية كتوفير الحاسوب وطرق الاتصال حيث :

أظهر تمويل البحث العلمي الميزات التالية :

- ميزانية البحث العلمي شكلت نسبة 0.18 ٪ في سنة 1997 من الناتج المحلي الإجمالي، كما قام الصندوق الوطني للبحوث العلمية بتمويل الأبـــــحاث خاصة في الفترة الممتدة من 1999 – 2002.

4-3-4- نماذج حول مراكز البحث العلمي :

تقوم مراكز البحث العلمي على نماذج محددة من طرف الجهات المعنية كالوزارات أو المؤسسات الصناعية والزراعية أو الجامعات ويمكن تقسيم هذه النماذج إلى: [351]

4-3-4-1-النموذج الموجه : يتعزز فيه دور الدولة في القيادة وعملية التوجيه والرقابة على الأنشطة البحثية والغالبية يطبق هذا النموذج في الدول العربية .

4-3-4-2- النموذج الحر : يحول هذا النموذج دون تدخل الدولة مباشرة ويقتصر دورها في عملية تشجيع البحوث وتوفير الإمكانيات المناسبة وتأهيل الأطر العلمية .

4-3-4-3- النموذج المختلط : يضع هذا النموذج نوعا من التوازن بين تدخل الدولة من جهة والتسيير الذاتي التي تمارسه مراكز والمؤسسات البحثية المختلفة من جهة أخرى ويجتمع بين النموذجين الموجه والحر، حيث في بداية الثمانينات طبقت الجزائر هذا النموذج لفترة قصيرة.

4-3-5-وحدات البحث والتطوير:

لقد نشأ البحث العلمي وتطور مع إنشاء مختلف الجامعات عبر العالم ، والاهتمام بالجامعات والمؤسسات كان بعد الحرب العالمية الثانية ، لان أنشطة البحث والتطوير تعد ركيزة للتنمية الصناعية والزراعية وغالبا ما يكون الارتباط بالوحدات البحثية بالمؤسسات الإنتاجية، وتصنف وحدات البحث إلى :

4-3-5-1- المؤسسات العلمية الحكومية :

الغرض من إنشائها خدمة الحكومات في عصر النهضة وفي فترة الحرب العالمية الأولى والثانية تهدف إلى حماية العلماء المتخصصين من الباحثين في مختلف ميادين العلوم من أجل الاستفادة من خبراتهم. [291]

4-3-5-2- المؤسسات الاقتصادية : الغرض منها إنشاء مؤسسات ذات طابع اقتصادي علمي وقد أدى "الاهتمام بالبحوث العلمية في مختلف المجالات العلمية المتعلقة بالإنتاج إلى تقدم الرأسمالية في القرن التاسع عشر، كما أدت المنافسة بين المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلى تخصيص نسب من ميزانياتها لصرفها كمكافآت مالية تشجيعية على الباحثين المتخصصين ،وبهذا أملت ضرورة التنمية الرأسمالية إنشاء المؤسسات العلمية الاقتصادية مستندة إلى ما تعده من بحوث علمية في ميادين العلوم والإنتاج والصناعة، فاشتد التنافس في ميادين الاختراعات والاكتشافات العلمية، مما جعل التفوق التكنولوجي تجارة مربحة ، فالبحوث أصبحت ضرورة لتحسين الإنتاج. [291]

4-3-5-3- المؤسسات العلمية الخيرية

قد تم إنشاء هذا النوع من المؤسسات من طرف الجمعيات والحكومات والأفراد من أجل تحسين وخدمة البحث العلمي .

ومن أهدافها تحرير العلماء والباحثين من السيطرة الحكومية ،وقد ساهم العلماء والباحثون في انتشار هذه المؤسسات إضافة إلى المؤسسات الاقتصادية والصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية هناك معاهد علمية خيرية كمؤسسة " روكفلر " ومعهد الملاحة الجوية وغيرها. [291] ونتيجة للتطور الذي شهده قطاع البحث العلمي ظهرت مؤسسات مختلفة تساهم في عملية تطوير البحث وتنمية القطاعات سواء كانت تتعلق بالمراكز العمومية أو الخاصة غير أنه ما زالت تعاني معظم الدول العربية من التدهور وحالة لا استقرار في هذا الميدان.

4-3-6- مقومات المؤسسات العلمية :

رغم كل المجهودات المبذولة من طرف الحكومات إلا أنها لم ترق إلى المستوى المحدد لها، ومن أجل تطوير وتفعيل النشاطات العلمية لابد من مراعاة عدة عوامل تتمثل فيما يلي:

4-3-6-1- تأمين مصادر المعرفة والمعلومات للباحث :

الباحث لا يستطيع القيام بأبحاث علمية إن لم يكن على إطلاع دائم بما وصل إليه الباحثون الآخرون ، وما توصلت إليه المعرفة البحثية السابقة في مجال تخصصه ، ومن هنا وجب تزويده بالمستجدات العلمية بشكل دائم ، مما يستدعي أن تقوم الجامعات والمؤسسات البحثية بتحديث المعلومات ومحتوياتها من خلال الاشتراك في المجلات والدوريات العلمية المحكمة واقتناء مختلف أشكال ومصادر المعرفة في المكتبات الجامعية، ولا تقتصر بعض الجامعات على هذه المهمة ، كذلك تقوم بتسهيل عمل الباحث وذلك من خلال تلخيص كل الدراسات وترتيبها وتزويد الباحث حسب طلبه هذا ما يسهل عملية البحث ، ومن بين هذه المؤسسات مؤسسة (ERIC) ".[352]

4-3-6-2-توفير الدعم المالي :

إن عملية البحث العلمي مكلفة باعتبارها تعتمد على المعدات والوسائل المتطورة وإقامة المخابر المختلفة، وهذا ما يستدعي تدخل الجامعات والمؤسسات العلمية من أجل توفير جزء من ميزانيتها .

وهذا الدعم يكون من طرف الحكومة أو المؤسسات الخاصة بغرض الاستفادة من البحوث، وتسهر الجامعات على تطبيق عملية صرف المبالغ المالية بطريقة عادلة على الباحثين ومخابر البحث.

4-3-6-3-وضع سياسة وطنية للبحث :

المقصود بها أن هذه السياسة تشمل جميع القطاعات ويجب على الأبحاث المقدمة تتماشى ومتطلباتها وكذلك العمل المشترك بين الجامعات قصد خدمة عملية البحث حيث "لا يوجد دليل أكبر على غياب سياسات البحث عما يجري في الجامعات العربية خصوصا من الأبحاث لأغراض الترقية، وغالبا ما تكون منفردة لا تدخل ضمن خطة بحثية موجهة نحو هدف تطويري أو تناظري محدد. [353]

4-3-6-4- تشجيع الباحثين:

على الدولة والوزارة الوصية تشجيع القائمين على عملية البحث حتى يزيد الباحث من العطاء، والملاحظ في الدول السائرة في طريق النمو، الباحث يعاني من مشاكل كثيرة لا تساعده من أجل القيام بمهامه، فمنها قلة المراجع وانعدام بنك المعلومات وعدم تطبيق نتائج البحوث المتوصل إليها عكس ما نجده في الدول المتطورة فالباحث هو لب عملية البحث والإنتاج .

4-3-6-5- توفير المناخ العلمي المناسب :

الباحث يحتاج في عمله من يساعده على تحقيق أهدافه ، فتوفير الجو المناسب يساعده على الاطمئنان النفسي والاستقرار ومن هذا المنطلق يجب إبعاد الباحث عن كل التأثيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يستطيع العمل والإنتاج بكل ارتياح وحرية .

فالمؤسسات العلمية مجبرة على توفير البيئة المناسبة من مخابر وتسهيل القيام بالمؤتمرات والأيام الدراسية العلمية حتى تمكن الباحث من متابعة كل جديد يخص البحث سواء في داخل البلاد أو خارجها.

4-3-6-6-توفير الوقت للباحث :

الباحث له عدة مهام من بينها التدريس في الجامعة إضافة إلى المشاريع العلمية التي يساهم في إنجازها ، لذا توفير الوقت المحدد للبحث من مهام المؤسسات العلمية حتى يستطيع المساهمة الفعلية في عملية التنمية ومساعدة مختلف القطاعات الأخرى .

4-3-6-7- تعيين باحثين أكفاء :

على المؤسسات العلمية والجامعة وضع مقاييس موضوعية علمية في تحديد الأستاذ والباحث الجامعي حسب الصفات المتعامل بها عالميا حتى يساهم في تطوير مجتمعه والنهوض بمختلف الميادين الاقتصادية .

4-3-6-8- تسهيل عملية تقييم البحوث العلمية:

إن معظم الأعمال تنشر في مجلات علمية محكمة، فعملية النشر صعبة لقلة عدد المجلات وتزايد الأبحاث العلمية، هذا ما يطيل نشر الأبحاث الخاصة بالباحثين ولهذا يستوجب من المؤسسات العلمية كالجامعات التكثيف من عدد المجلات المحكمة. لإتاحة الفرصة أمام الباحثين سواء في الداخل أو الخارج.

ويمكن القول أنه بتكامل جميع المقومات نستطيع النهوض بالبحث وبالباحث الذي يمتلك مؤهلات وقدرات علمية وخلقية تساعده على إنجاز العمل الذي يساهم في عملية الإنماء وتسعى الجامعة من كل هذا إلى تحقيق ما يلي:[354]

- تطوير وسائل وأساليب البحث بمختلف أشكاله.
- توفير المناخ المناسب للباحثين.
- تطوير علاقات التعاون البحثي بين الجامعات في الداخل وخارج الوطن.
- تقوية أساليب الاتصال والانتقال الفكري بين مؤسسات البحث العلمي.

4-4- وضعية ودور المؤسسات العلمية:

سمة العصر الحالي هي العولمة، لكن البحث العلمي عرف العولمة في وقت مبكر نتيجة للتعاون المشترك بين الدول والجامعات والهدف الأسمى من ذلك تطوير طرق البحث والزيادة من الإنتاج والتقدم في مختلف ميادين الحياة، فلا بد أن نتحدث عن أهم المؤسسات العلمية المساهمة في حل معظم المشاكل المطروحة، وكذلك وضعية البحث العلمي في الجزائر.

4-4-1-مخابر البحث:

يعتبر المخبر مؤسسة علمية تساهم في عملية البحث وبالتالي "هو منشأة تخوله إمكانية التجارب العلمية والاختيارات والقياسات تحت ظروف معيارية يمكن التحكم بها ويشار إلى كلمة مخبر بكلمة معمل".[355]

وعادة توجد المختبرات في المؤسسات العلمية والجامعات والكليات ومراكز الأبحاث، إضافة إلى المؤسسات الحكومية ويشتغل عليها الباحثين في مختلف التخصصات بهدف ترقية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الميادين التي تساهم في تطوير المجتمع.

تطبيقا لأحكام المادة 19 من القانون رقم 98-11 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1419 الموافق ل 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي 1998-2002، والمرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 21رجب 1420 الموافق ل 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء تنظيم وسير مخبر البحث لدى مؤسسات التعليم والتكوين العاليين، ينشأ مخبر البحث في إطار إنجاز برنامج البحث لمؤسسة الارتباط ويكلف بتنفيذ موضوعا أو عدة مواضيع تتعلق بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي الخاصة ببرامج البحث الوطنية المقررة في المادة 10 من القانون 98-11 وعندما يتم إعداد الملف من طرف مؤسسة الارتباط يخضع لرأي المجلس العلمي.

ويخضع إنشاء محابر البحث لعدد من القواعد المحددة بالمرسوم 99-244، وتسجل مقترحات إنشائه بطريقة منسقة ومخططة، ولتقييم ضرورة هذا الإنشاء، يجب إرسال الوثيقة النموذجية إلى مديرية التنسيق والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية.

ويتم الاهتمام بإعداد الوثيقة النموذجية وتحديد المعلومات التي تتضمنها لتسهيل تقدير ضرورة إنشاء المخبر من طرف اللجنة القطاعية الدائمة والمرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 31 أكتوبر سنة 1999 المحدد لتنظيم وسير اللجان القطاعية الدائمة للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، التي تسمح بوضع اللمسات الأخيرة من القرارات الخاصة بإنشاء مخابر البحث وتعيين المديرين من طرف السلطة الوصية. [356]

جدول 18 : يمثل عدد المخابر من سنة 2000 إلى سنة 2002.[357]

اسم الجامعة	عدد المخابر	عدد الباحثين
جامعة قسنطينة	69	1500
جامعة وهران	56	1022
جامعة عنابه	39	1159
جامعة سطيف	34	600
جامعة تلمسان	29	540
جامعة الجزائر	27	525
جامعة سيدي بلعباس	20	275
المجموع	**274**	**5621**

4-4-2- العاملون في المخبر :

المقصود بالعاملين بالمخبر ، المشاركون في عملية البحث العلمي فليس أي واحد قادرا على هذه المهام. لذلك يتمثل العاملون في المخبر:[358] والملاحظ أن عدد المخابر في تزايد مستمر في ظل العولمة .

1- الباحثين في الدوام الكامل : بمعنى باحث في مرحلة ما بعد الدكتوراه. ولكن ليس إجباري قيامه بمهام التدريس .
2- المدرسون : الباحثون الذين يعملون في مؤسسة التعليم العالي كالمحاضرين وأساتذة الجامعات .
3- الباحثون الذين يعدون أطروحة دكتوراه : بحيث يمكن أن يكون لهم عقد ثابت مع مؤسسة الأبحاث أو التعليم العالي .
4- المتدربين بما فيهم طلبة الماجستير من نوع باحث.
5- المهندسين والمختصين في الإعلام الآلي، أي المسؤولين عن العمل في مرافق تجريبية وموارد الكمبيوتر.
6- الموظفون والإداريون: الذين يساهمون في عملية البحث والعمل على توفير الجو المناسب للباحث.

المخبر عموما مكان به عدد من العلماء والباحثين المتخصصين كل واحد منهم له دور محدد، وهناك علاقة بين مخابر البحث والمصانع والجامعات، ففي فرنسا توجد عدة مخابر للطاقة الذرية (C E A) والمركز الوطني للبحوث العلمية (C N R S) تشارك في مجموعات متنافسة تعتمد على مهاراتهم .

4-4-3- التسيير المالي للمخابر :

يمثل تمويل البحث الجزء الأهم في عملية البحث العلمي، فلولا توفر الإمكانات المادية والمالية لا يمكن إجراء البحوث وعادة ما تتكفل الدول بأكبر قدر ممكن لعملية تمويل البحوث، أما الباقي يقسم على المؤسسات والمنشآت ذات الأهداف العلمية .

وتتمثل عناصر التسيير المالي الكفء في النقاط الآتية : [313]

1- توفر الأغلفة المالية بصفة مستمرة لتغطية الاحتياجات في البرامج المسطرة .
2- الليونة في إجراء إنشاء الأغلفة المالية .
3- الليونة في تنفيذ مصاريف مخابر البحث .
4- إعطاء صلاحية الأمر بالدفع لمصاريف المخابر لمسؤولي هذه الهياكل .
5- تحديد دور المصالح الإدارية لأجهزة البحث في الدعم المالي المحاسبي والإداري لمخابر البحث .

الهدف هو وضع ميزانية البحث سواء كان المصدر عموميا أو خاصا أو مختلطا بين أيدي الباحثين حتى يستطيعون القيام بأعمالهم البحثية بأسرع وقت ممكن .و "النفقات المخصومة في الحساب رقم 302-082 يؤمر بصرفها من طرف الوزير المكلف بالبحث العلمي . بصفة الآمر بالصرف الرئيسي وتكون قابلة الدفع لدى صندوق أمين الخزينة الرئيسي، ولا تخضع النفقات المرتبطة بالبحث والتنمية التكنولوجية للتأشيرة المسبقة للمراقب المالي وتكون موضوع تأشيرة لاحقة وذلك طبقا لأحكام القانون رقم 98- 11 المؤرخ في 22 أوت 1998". [359]

جدول رقم 19: يمثل عدد المخابر من سنة 2000-2003[360]

السنة	عدد فرق البحث	نشأة المخابر
2000	46	9
2001	27	6
2002	28	6
2003	17	4
المجموع	**118**	**25**

4-4-4- فرق البحث :

في سنة 1987 تم تأسيس ما يقارب 50 فرقة بحث على مستوى معاهد مختلفة التخصصات، وتتكون فرق البحث من أساتذة باحثين وطلبة ما بعد التدرج يقومون باقتراح مواضيع مختلفة ضمن

مشاريع الغرض منها حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والمساهمة في عملية التنمية، ولفرق البحث أهداف كثيرة فهي أيضا "تسعى إلى تقريب البحث العلمي من الأستاذ الجامعي باعتبارها منشطا له، لكن من أسباب فشل العديد منها انعدام إستراتيجية شاملة للبحث العلمي تساعد على ربط الأهداف والبحوث الجامعية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع"[361] ولقد تعرضت مخابر وفرق البحث إلى عدة مشاكل منها:

1- غياب المراقبة العلمية والتقييم العلمي من طرف المؤسسات الوصية .
2- انعدام الإبداع والابتكار في بعض البحوث المقدمة .
3- الابتعاد عن العمل الجماعي .
4- نقص التكاليف المادية المغطية لعملية البحث .
5- نقص تبادل الأبحاث بين فرق البحث والجماعات داخل وخارج الوطن .

4-4-5-أنواع تسيير البحث:

بعد أكثر من خمس سنوات (2000-2005) قد تم التنفيذ العملي لبرنامج أبحاث، تم العثور على التناقضات بين الجانب القانوني وممارسة الجهات الفاعلة في الجامعة الجزائرية وتتمثل في :

4-4-5-1-تخطيط البحث :

إن التخطيطات التنموية تتم من طرف السلطة السياسية المتمثلة في الحكومة كما أنها تحدد تخطيط البحث العلمي في شكل اختيارات كبرى، وهناك مشاركة فعالة من طرف الهيئات ذات طابع محلي أو وطني شامل ، وكذلك بين القطاعات باعتبارها هيئات استشارية موسعة وأجهزة البحث لإعطاء الآراء وحل المشاكل المختلفة .

4-4-5-2-تنظيم البحث :

فهناك تنظيم واضح بالنسبة للبحوث من طرف المؤسسات العلمية ، حتى يتم تطبيقها في معظم القطاعات ، وتعتبر الإدارة المركزية مسؤولة عن تسيير البحوث وتنفيذ القرارات الوزارية المتخذة، فالحكومة مطالبة بإنجاز المؤسسات العلمية وتوفير الإمكانيات المادية .

" وتعاني المخابر الجزائرية من عدة مشاكل من بينها عدم وجود الموظفين الإداريين لدعم البحوث و عدم تشجيع فرق البحث" . [356]

4-4-5-3-التسيير الإداري للبحث :

تتم عملية التسيير الإداري من طرف الهياكل العملية للبحث لمدراء المراكز باعتبارهم مكلفون بتسييرها وتنفيذ القرارات الصادرة عن الوزارة الوصية ، فلا بد أن يكون الإداريين من نفس القطاع وذلك على غرار القطاعات الأخرى .

4-4-5-4- تمويل البحث:

إن الفرق بين الوسائل المختبرية كبير، حيث أن البعض تنفق أكثر من ميزانياتها، فالمخابر لن يكون فيها الإنفاق واحد، وذلك حسب متطلبات كل مخبر، وبعضها الآخر غير قادر على شراء الكواشف عن تجاربهم، كذلك قضية الفضاء هي مشكلة مشتركة للمختبر في الجامعة الجزائرية كما تتوافر في كثير من الأحيان أنها غير مناسبة للأنشطة البحثية .كما أن الباحثين لا يتلقون تعويضات عن البحوث التي يقومون بها. [356]

ويتطلب البحث العلمي تجهيزات وميزانية تغطي كل المصاريف المتعلقة بعملية البحث، فمن أولويات الدولة التكفل بمصاريف البحث الثقيل، فالبحث ليس مضمونا ما دام النتائج غير صحيحة، وهذا راجع إلى قلة الموارد المالية فهذا ينعكس على تنفيذ البرامج المسطرة من طرف المؤسسة البحثية .

4-5- نبذة تاريخية حول بعض المؤسسات العلمية :

إن ترقية البحث تحتاج إلى تعبئة عدة موارد، مالية ، وبشرية حيث تكمن القوة في تكامل هذه الموارد، وتطور هذا المفهوم في العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة .

4-5-1- تطور البحث العلمي في العالم :

أنشئت المؤسسات البحثية في العصر الحديث لأهداف ومهام مميزة فعند إنشائها عام 1913 حددت مؤسسة "روكفلر" الأمريكية رسالتها بأنها مؤسسة عالمية قاعدتها المعرفة وتلتزم بالعمل على إثراء حياة الفقراء والمهشمين في العالم. [362]

كما أنه يعود الفضل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى قطاع الزراعة في تطوير البحوث التطبيقية، إضافة إلى قطاع الصناعة، والبحث العلمي يتميز في الولايات المتحدة الأمريكية بصيغة التعامل والتعاقد في مجال البحوث العلمية وتمويلها خاصة من طرف المؤسسات الخاصة.

أما في فرنسا بدأ تنظيم البحث العلمي مع مطلع القرن التاسع عشر، حيث تم إنشاء مديرية الاختراعات سنة 1915 ، ثم مركز البحث العلمي المطبق عام 1938، وفي عام 1944، أنشأ المركز الوطني الفرنسي للبحث الذي عرف إصلاحات إلى غاية 1979.

وفي سنة 1970 أنشئ الكنديون مركز لبحوث التنمية الدولية (I D R C) هدفه "التمكين من خلال "المعرفة "، حيث يؤدي البحث إلى تزويد المجتمع بوسائل الاكتساب المعرفة المناسبة واللازمة لعملية التنمية ومن أهم عناصر تضمن تميز ونجاح المراكز البحثية الدولية هي: [369]

- موارد مالية مستقرة ومرتفعة وتزداد بشكل دوري .
- نصف الميزانية للمصاريف العامة ونصفها الآخر مكرس للمشاريع التعاقدية .
- تجديد بنيتها التحتية بشكل كامل مرة كل سبع سنوات .
- جهاز علمي متكامل ومتوازن بين عدد الباحثين والفنيين والإداريين .
- تعمل ضمن خطة علمية وإستراتيجية واضحة لأمد متوسط وضمن شروط صارمة للرقابة العلمية والإدارية .
- تجدد مواردها البشرية بنسبة الثلث كل 5 أعوام .

انتشرت مراكز البحث بعد الحرب العالمية الثانية بشكل كبير سواء كانت مستقلة ويتم تمويلها من تبرعات أو مساعدات وطنية ودولية أو ملحقة بالجامعات ، إضافة إلى الاختلاف في تنظيم البحث العلمي في الدول الغربية من بلد إلى آخر حسب النموذجين الآتيين: [340]

النموذج الأول : يعتمد بالدرجة الأولى على وزارة البحث التي تتحمل كل الأعباء ما عدا البحوث الجامعية مثلا " ألمانيا ".

النموذج الثاني : نجد هذا النموذج في بريطانيا مثلا ، حيث يعتمد على التوزيع القطاعي للبحث التطبيقي فيما بين الوزارات ، بينما البحث الأساسي تطبقه وزارة التربية .

وهذين النموذجين لهما سلبيات وإيجابيات وهي:

- حيث تجد في النموذج الأول ، فهناك صعوبة تكفل هذه الوزارات بجميع الوسائل مما يؤدي إلى الابتعاد عن السياسات .
- المساهمة في وضع الخطط التي تربط بين الأهداف المحددة وأهداف البحث العلمي .
- أما النموذج الثاني، الموجود في بريطانيا فهو يؤدي إلى ابتعاد البحوث في القطاعات عن بعضها البعض، وبالتالي ابتعادها عن البحوث الأساسية كما ينجم عنها التوسع في الميزانية المتعلقة بالبحوث في الوزارات بحيث نجد الحكم في توزيع هذه الميزانية بين الأبحاث والمهام المختلفة .

4-5-2-علاقة البحث العلمي بالجودة الشاملة :

لقد ظهر مصطلح "الجودة الشاملة " في القرن التاسع عشر باليابان وكانت تعمل على تحقيق الشروط والظروف المناسبة حتى يطبق على أرضية الواقع ، وهناك دول ما زالت متأخرة في هذا الميدان لأن الفلسفة الليبرالية العامة التي تحكم مجتمعاتها ومنظماتها تتعارض والفلسفة العامة التي يشير لها نموذج الجودة الشاملة، وأن كل ما تستطيعه الدول الليبرالية الغربية هو الأخذ ببعض مقومات هذه الجودة في صورة تسمح بإجراء تحسينات أو تطويرات محددة، إلا أنها لن تحقق الجودة الشاملة بكل ما تحمله كلمة شمول من اشتراطات وترتيبات ذات طبيعة شاملة أيضا.[363]

وتقوم الجودة الشاملة على مقومات لإحداث تنمية في مختلف المنظمات وهي :

أ- تحقيق الاكتفاء من حيث الإنتاج .

ب- التطوير المستمر لضمن استمرار المنظمة وتطويرها .

ح- الربط بين الأهداف العامة للمنظمة والأهداف الخاصة بالعاملين فيها .

ومما لاشك فيه أن دعم المؤسسات الاقتصادية في عملية بحث والتطوير التقاني يحقق مستويات متقدمة في عملية النمو الاقتصادي مما يعكس تحسين وتنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة معدلات النمو مثل: [236]

- ابتكار منتجات جديدة .
- تطوير منتجات قائمة .
- حل مشاكل تفوق التنمية الاقتصادية

ولو نعود إلى التاريخ نجد الإنسان المنتج ظل منشغلا في تفكيره وعمله بكيفية جعل إنتاجيته في أفضل حالاتها وصورها ففي الدول الغربية نجد نهضة جذرية في الدعوة إلى الجودة الشاملة حتى يتم التحول العلمي يجب توفر شرطان أساسيان وهما : [370]

أ- الشرط الفلسفي :

فمن خلاله تتحول فلسفة الإدارة من مضامينها الليبرالية التي تمجد الفردية والجزئية والتنافس إلى فلسفة تمجد الشمولية وروح الجماعة، ويستوجب تحقيق ضرورات البحث العلمي الموضوعي ، وترجيح الاعتبارات العلمية على الاعتبارات الإيديولوجية وقيودها.

ب- الشرط العلمي :

ويتمثل في الحرص على تطوير البحث العلمي وتدعيمه ماليا وبشريا ، باعتبار البحث العلمي هو القادر على تحقيق المقومات الخاصة بالجودة الشاملة ، الملاحظ أن نظريات الإدارة بدأت من نظريات قديمة كالنظريات الإنسانية والسلوكية انتهاء بنظرية الجودة الشاملة فالمنطلق كانت عمليات بحثية معقدة والنهاية تكون بنتائج تفرضها ضروريات التنمية .

فلا يمكن أن نستغني عن البحث العلمي في مجال تنمية مختلف القطاعات والنتائج التي يصل إليها لها أهمية كبرى للدول النامية من أجل الاستفادة منها لتحسين أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، فالكفاءة الإنتاجية التي مثلت محور اهتمام الفكر الأوربي لعقود طويلة والتي مثلت غاية أساسية من منظومة غايات دراسة الجودة الشاملة لا يمكن تحقيقها بمجرد الدعوة إليها وجعلها هدفا رئيسيا لأي منظمة ،لأن السؤال كيف ؟ هو الذي يصبح السؤال الحاسم ، وبدوره يحتاج إلى إجابة تفصيلية ولا يمكن لأي أحد تقديم إجابة موضوعية ودقيقة إلا بجهود البحث العلمي المتواصل .[364]

ومن بين ما واجهته المساهمات في مجال البحث العلمي في البحوث المتعلقة بإدارة الجودة الشاملة هو عدم القدرة على الانتقال من الأهداف العامة إلى إجابات جزئية تمثل لب النموذج والعناصر التنظيمية التي تضمن القدرة على بناء ووضع هذا النموذج على التطبيق ، وبالتالي فالبحث العلمي له دور فعال في تحقيق الجودة الشاملة باعتباره العنصر الأهم في العملية الاقتصادية .

4-5-3- مشاريع البحث العلمي :

فمن خلال مخابر البحث نستطيع إحصاء أهم المشاريع المنجزة من طرف وزارة البحث العلمي وغيرها من المؤسسات العلمية المساهمة في عملية البحث العلمي، ومن خلال هذه المشاريع يتبادل الباحث الخبرات ويعرف بنشاطه العلمي، استفادت الجامعة بتسع مخابر سنة 2000 وإحدى عشر سنة 2002 وتحتوي جامعة الجزائر على 27 مخبر وعدد فرق البحث 124 أما عدد الباحثين 509 باحث ،ومن أجل 453 ملف مترشحا نجد 301 ملف تم الاستفادة من القانون الأساسي لمخبر البحث في المؤسسات التعليم والتكوين وشملت هذه المخابر الميادين الموضحة في الجدول الآتي : [126]

جدول رقم 20: يبين مخابر البحث حسب ميادين البحث الكبرى.

ميادين البحث الكبرى	عدد المخابر
المواد الأولية والتكنولوجيا	60
العلوم الأساسية	115
الصحة	25
الفلاحة لموارد المائية	14
تهيئة الإقليم والبيئة	26
البناء ، العمران ، السكن	15
الاقتصاد ، الحقوق ، المجتمع	24
التربية ، الثقافة والاتصال	22
المجموع	**301**

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن أكبر عدد للمخابر يقدر بـــ 115 مخبر يليه 60 مخبر للمواد الأولية والتكنولوجيا، وهناك تقارب لعدد المخابر المقدرة بـــ (26، 25، 24، 22) والمتمثلة في تهيئة الإقليم والبيئة، الصحة، التربية، الثقافة والاتصال، وكذلك بالنسبة للاقتصاد، الحقوق والمجتمع، وأخيرا يتمثل 15 مخبر بالنسبة لقطاع البناء، العمران والسكن وفي سنة 2001–2002 تزايد عدد المخابر إذ بلغ 454 مخبر للبحث الجامعي بينما مائة مخبر أخرى تنتظر الاعتماد. [126]

كما شهد قطاع البحث عدة اضطرابات أثرت على الباحثين من جهة وعلى المشاريع البحثية من جهة أخرى، رغم وجود حركية لمؤسسات البحث من حيث العدد والإنجازات إلا أن الجدول التالي يوضح لنا ذلك في الفترة الممتدة بين (1986 – 1996) :

جدول رقم 21: حركية مؤسسات البحث العلمي من حيث عدد الإنجازات من 1986–1996. [357]

السنة / التخصص	1986	1988	1990	1992	1994	1996
علوم دقيقة وتكنولوجيا	190	213	165	308	492	700
علوم الطبيعة والحياة	92	103	70	160	252	350
علوم اجتماعية	136	157	105	159	215	450
المجموع	**418**	**473**	**340**	**627**	**959**	**1500**

الجدول رقم (21) يوضح لنا أن العلوم الدقيقة مثلت 50 % من إجمالي المشاريع المقدمة تليها العلوم الاجتماعية ثم علوم الطبيعة والحياة ، كما أنه يوجد تطور فعلي لعدد المشاريع وخاصة في الفترة الممتدة بين 1986 – 1996.

وقد تطور عدد المشاريع التنموية في الجزائر نتيجة المخطط الخماسي الذي كان يهدف إلى توفير كل الطاقات البشرية والإمكانيات المادية ومختلف مؤسسات التسيير وتنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بالبحث العلمي وخاصة صدور فانون 98-11 المتعلق بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي وكذلك من بين هذه المشاريع نجد:

4-5-3-1-فرق البحث : حيث قدر العدد الإجمالي لفرق البحث سنة 2002 بـــ 84 فرقة وهي كالآتي :

أ- 30 فرقة بالنسبة للمشاريع الجديدة المعتمدة .
ب- 13 فرقة بالنسبة للمشاريع الجديدة المعتمدة بتحفظ .

جـــ- 19 فرقة بالنسبة للمشاريع المؤدية للمواصلة .

د-19 فرقة بالنسبة للمشاريع المؤدية بتحفظ وغير المؤدية والمنتهية .

هـــ- 3 فرق بالنسبة للمشاريع غير المقبولة .

4-5-3-2-المشاريع الوطنية للبحث :

إن هذه المشاريع مدرجة ضمن المخطط الوطني للبحث العلمي ، فالبنسة لجامعة الجزائر فإنها تمتلك أربعة مشاريع وطنية للبحث مع العلم أن الجامعة تقدم عدد معتبر من المشاريع في كل دورة .

4-5-3-3-إتفاقيات البرامج للتعاون العلمي للمشاريع : هي اتفاقيات هدفها التعاون العلمي الجامعي فهي تربط الباحث الجزائري بنظيره الأجنبي وأبرمت جامعة الجزائر خمس اتفاقيات كلها مع الجامعات الفرنسية ، من باحثين جزائريين وأجانب .

4-5-4- الهيئات العلمية :

إن الهدف من ذكر أهم الهيئات والمراكز العلمية المساهمة في عملية البحث العلمي في الجزائر هو من أجل تسليط الضوء على دورها الفعال في سيرورة العملية البحثية.

4-5-4-1- المجلس الوطني للبحث :

يعتبر المجلس الوطني للبحث هيئة هامة في مسار البحث العلمي ، ويجمع بين الباحثين الجامعيين في كل التخصصات والقطاعات كالصناعة والطاقة والصحة وغيرها من الميادين ، ويعد هيئة استشارية لعدة أسباب أهمها:

1- يقوم بمتابعة وتقييم البحوث العلمية .
2- توطيد العلاقة بين الجهات المستخدمة لنتائج البحث التي تمثل وحدات الإنتاج وبين مشاريع البحث التطبيقي .

وتوقف هذا المجلس عن مواصلة نشاطاته وهذا ما يفسر ضعف العلاقة بين المؤسسة الجامعية وبين الهياكل التابعة لقطاع البحث العلمي وكذلك قطاعات الإنتاج وبمعنى واضح الجامعة والقطاعات المساهمة في المجال وهذا راجع إلى ما يلي:

3- عدم قدرة الباحث على الإشراف الإداري .
4- عدم وضوح أهداف المجلس الوطني للبحث .

عموما ضعف التخطيط في مجال البحث بعد سنوات من إصلاح منظومة التعليم العالي، فهذه الجهات فلم تقدم عدد الباحثين فعلا داخل مراكز البحث و المؤسسات المختلفة وكانت وظائفها محدودة أو شبه منعدمة في مجال البحث العلمي.

4-5-4-2- المنظمة الوطنية للبحث :

إن هذه المنظمة تنفذ قرارات المجلس الوطني للبحث العلمي وقد بدأت سنة 1974 وقد أعيد هيكلتها قبل سنة 1978 وأنشئ عدة مراكز التي بلغ مجموعها أثني عشر مركز في نفس السنة ، مثل مركز العلوم والتكنولوجيا ، المراكز الخاصة بدراسة الطاقة المتجددة .

4-5-4-3- الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي :

إن المرسوم التنفيذي الذي ينص على إنشاء وتنظيم وتسيير الوكالة الوطنية للبحث سنة 1995 ، ذات طابع إداري، ويقوم برئاستها مدير عام الهدف من إنشاءها وضع وتحقيق مرونة جديدة في تسيير وتنظيم البحث العلمي وهذا من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في البرامج الوطنية ، يتكون هذا المجلس من أساتذة باحثين من مختلف المؤسسات الجامعية على المستوى الوطني، ومن الجانب الإداري يشرف المجلس العلمي على المجلس التوجيهي للوكالة في دراسة مختلف الجوانب الإدارية التي تهدف إلى تحسين التسيير والتنظيم الداخلي لها .

وتندرج نشاطات الوكالة الوطنية ضمن البرامج المسطرة للبحث والتي تعكس في نفس الوقت إشكالية التنمية الاقتصادية ويمكن لهذه البرامج أن تكون ذات طابع خاص ، أو قطاعي مشترك أو قطاعي فقط.

وتنجز البرامج الوطنية من طرف لجان مختصة تدعى لجان البرمجة ويصادق عليها المجلس الوطني للبحث العلمي والتقني ويجزأ كل برنامج إلى ميادين للبحث ، وكل ميدان إلى محاور وكل محور إلى مواضيع متنوعة ، وكل موضوع بحث إلى مشاريع بحثية مختلفة .

إن الهدف من هذه الهيئات والمراكز البحثية حل المشاكل المطروحة من طرف مختلف الميادين والمجتمع .

4-5-5- تقييم عملية البحث العلمي :

تعد عملية تقييم البحث العلمي من الأولويات التي تعطيها الدولة أهمية فهناك عدة مؤسسات تقوم بهذه العملية بالإضافة إلى الجامعة التي تقوم "بدور خدمة المجتمع وتوفير المعلومات والمعونة الفنية والكوادر المتخصصة للإشراف والتوجيه لدراسته والتنفيذ في كافة مجالات التميز المجتمعية على مستوى كل المناطق وتقوم أيضا بالمشاركة تبعا لتخصصات الأكاديمية والفنية والمهنية لكل كلية ". [365]

والبحث العلمي يحتاج كغيره من القطاعات تقييما من طرف السلطات المختصة في الإدارة والتنظيم والتنسيق والرقابة .

4-5-5-1-السلطات المكلفة بتقييم البحث :

إن عملية التقييم تخص الباحث والمخبر والاختصاص، وكل المؤسسات والسلطات معنية بعملية التقييم فيمكن أن يكون له بعد عملي أو إداري أو سياسي وهذا حسب الجهة المعنية، فالبرلمان والحكومة لها تقييم سياسي ، بينما الإدارة والأجهزة لها تقييم إداري بينما المجلس العلمي له تقييم علمي، وهذا حسب النتائج المتوصل إليها فإذا كانت جيدة يكون البحث ناجحا وإذا كانت بعيدة فهي فاشلة ولهذا يتوجب البحث عن أسباب الفشل تماشيا "لتحولات الحضارية في عصر العولمة وما ارتبط بها والتأكيد على أهمية السرعة في إنجاز ومتابعة المشاريع ".[366]

4-5-5-2-مناهج التقييم العلمي :

لتقييم البحث العلمي لابد من توفير الوسائل المساهمة في ذلك حتى يأخذ البحث خصوصية الشمولية، إضافة إلى وضع مناهج علمية للتقييم الكمي والنوعي لنشاطات العلمية ومدى ملائمتها مع الواقع، كذلك استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة تساعد هذه العملية خلال فترة زمنية محددة .

وحتى تنجح العملية البحثية لابد من تثمين نتائج البحث ، و ربط العلاقة بين البحث وميدان معين محاولين في ذلك تطبيق النتائج المتحصل عليها من طرف الباحثين وهذا بدوره يجسد الأفكار على أرض الواقع باعتبار البحث العلمي "هو القيام بالتبرير الكافي والسند الموضوعي لأنواع من القراءات أو المشروعات أو الجهود، فهو فحص علمي دقيق هدفه الوصول إلى قواعد عامة والتحقق منها ". [367]

ومن الصعوبات التي تعيق عملية البحث في إطار المؤسسة الجامعية الخلط بين العلم والإدارة، وهناك عدة صعوبات منها :

1- نقص أو انعدام التسجيل في بعض التخصصات .
2- تكدس عدد كبير من المسجلين في كل المراحل .
3- انعدام مجالس الخاصة بالبحث العلمي في مختلف التخصصات .
4- الاهتمام بالتسجيل الإداري دون مراعاة الجانب البحثي .

من المؤكد أن الغاية من إنشاء المؤسسات العلمية في أي مجتمع هي تكوين الخبراء والمختصين الفاعلين لاقتراح الحلول لمختلف المشاكل التي يمر بها الفرد والجماعة وفي وضع تصورات لمشاريع التنمية، وعليه فإن تفسير السياسة التنموية مرهونا بالمخططات العلمية المدروسة فلا بد من وجود التفاعل بين ما ينتج من بحوث في الجامعة ومن تصورات مستقبلية وذلك من خلال إعادة صياغة السياسة الوطنية

للبحث العلمي ومن جهة أخرى فإن الأزمة التي مرت بها الجزائر انعكست على بعض مؤسساتها وصار الأكاديمي بعيدا عن الميادين العلمية ومنشغل بالمشاكل المختلفة التي يعيشها فهذا الفراغ انعكس بدوره على الجامعة ومختلف المؤسسات العلمية ومرددوها العلمي وهذا ما أدى بالطالبة إلى عرض هذه الدراسة.

يشكل البحث العلمي العمود الفقري للجامعة، ومن هناك خصصت مراكز بحثية متميزة، فالحاجة إليها ضرورية بالنسبة لكل الدول خاصة في الوقت الراهن، الذي يشهد تغيرات كثيرة من خلال العولمة الاقتصادية ، فعلى الدول طرح مختلف الخطط لاسيما العربية منها حتى يكون هناك تطور دائم في شتى مجالات الحياة والتنمية مربوطة بعملية البحث العلمي في ظل التغيرات التي يشهدها العالم ، ولذا يجب توفير الإمكانيات والمقومات الأساسية التي تدعمه باعتبار معظم الدول لها الشروط المناسبة لذلك من قدرات مادية وبشرية وثروات ضخمة طبيعية ومالية ، هذا التطور لن يكون إلا إذا توفرت إستراتيجية تدعم البحث العلمي وتوفير ميزانية قادرة على تغطية متطلبات هذا الميدان، وفي الواقع توجد دول عربية بعيدة عن التقدم في مجالات مختلفة نظرا لعدم توفر لوازم البحث العلمي والمراكز البحثية المساهمة فيه في زمن التكنولوجيا والمعلوماتية، وهذا طبعا راجع لعدة أسباب منها غياب البني التحتية وعدم توفير الجو المناسب لذلك إضافة إلى غياب البحث الفعال في ظل أزمات سياسية واقتصادية مع نقص المحفزات والتشجيعات الخاصة له، فقياس تقدم مجتمع يكون مرتبطا بمدى تحكمه في خاصية العلوم والتكنولوجيا، فلابد من تطبيق النتائج المتوصل إليها من طرف المؤسسات البحثية، و الإنفاق عليها لأنها تساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن الضروري أيضا الإشارة إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تبنى على قواعد صحيحة إذا لم تكن مستمدة من قواعد البحث العلمي والتكنولوجي، ومن هنا ندرك أن تطور الدول يكون إلا عن طريق التطوير العلمي والتكنولوجي وإدماجه مع الخطط التنموية وهذا طبعا لتدارك الركب الحضاري في العصر تسوده الثورة العلمية والتكنولوجية.

والجزائر المدركة لعظمة البحث العلمي والتكنولوجي تقيم سياستها المستقبلية على هذا العامل الذي يعتبر المحرك الأساسي لكل القطاعات لنهوض بعجلة التنمية وتحقيق الأهداف المطلوبة وهي أيضا تركز على إحداث وتفعيل المخابر والمراكز العلمية ولهذا الغرض وضعت خططا تتيح مزيدا من عوامل النجاح لهذه الهياكل ولاحقا سوف نتطرق إلى العولمة وعلاقتها بمختلف القطاعات التنموية ولا يمكننا تجاهل هذا المفهوم باعتباره اجتاح كل الميادين وأصبح من الضروري الإشارة إليه لما يحمله من معاني تفيد هذه الدراسة.

الفصل 5
العولمة وعلاقتها بمختلف القطاعات

إن العولمة هي دعوى جديدة إلا أنها لا تختلف كثيرا من حيث سياستها وأهدافها وأيديولوجياتها للداعين إليها وفي هذا الصدد يقول السياسي الشهير غاندي "يجب أن افتح نوافذ بيتي لكي تهب عليها رياح كل الثقافات بشرط ألا تقتلعني من جذوري " فمن خلال هذه المقولة والتي يدعو فيها إلى الانفتاح على الثقافات الأخرى لنأخذ منها الصالح الذي يتفق ويتناسب مع قيم وعادات المجتمع وأخلاقياته الراسخة الأصلية وترك الطالح الذي لا يتناسب وأخلاقياتنا ومبادئنا. وفي ضوء العولمة يصبح من الضروري ربط الاقتصاد بتدويل الثقافة وكذلك نربط العولمة بالبحث العلمي والمؤسسات البحثية المختلفة التخصص.

وهناك من ينظر إلى العولمة بأنها شيء لا بد منه ولا يمكن تجنبه وعلى النقيض نجد أن الاختيار عكس الإجبار لأن الاختيار يعني حرية المجتمع من قبول أو رفض أي نوع من أنواع الاديولوجيات وفقا لقيمة ومبادئه الراسخة ولا يمكن الخوض في أي دراسة دون التطرق إلى مفهوم العولمة .

إن القرن الواحد والعشرون يفرض صيغ اقتصادية وثقافية واجتماعية جديدة لم تعد تبقى تحت وهم حياد المعرفة وتطبيقاتها ولو تطلعنا من منظور دقيق لأمكننا أن نعتبر عملية التغيير والتغير التي تسود عالم اليوم تشكل حدثا مهما في العملية الانتقالية لرأسمالية الغربية ولهذا فالخيرات كثيرة ومتنوعة لا يمكن أن نحدد الشكل النهائي الذي سوف يتبناه النمط الرأسمالي.

والعلوم تنتشر بشكل سريع في خريطة حياتنا اليومية بطرق شديدة التعقيد لا يمكن التنبأ بها ومنه فالتحديات الرئيسية اليوم في ظل العولمة تتمثل في نشوء نظام اقتصادي يعتمد بالدرجة الأولى على المعرفة والتكنولوجيا وهو منفتح تتراجع فيه حدود الزمان والمكان، فمن خلال هذا الطرح، سوف نتطرق إلى العولمة كمفهوم وابرز مؤسساتها وأثرها على بعض القطاعات التنموية.

5-1-ماهــية العولمـــة:

بات لدى العديد من الأفراد قناعة بأن العولمة في جوهرها مفعمة بسمات النظام الرأسمالي القديم، وأنها ليست جديدة تماما بل هي قناع جديد لمشروعات وأنظمة عالمية سابقة ومن ثم فان هذا القناع العولمي الجديد مازال محكوما بتاريخه وسوابقه من التفاعل بين عالمي الشمال والجنوب وقد شكلت قسمات هذا القناع على امتداد زمني طويل حدثت خلاله عدة جولات للتفاوض العلمي في توازن القوى والاعتماد المتبادل، وتعد الستينات بداية تشكيل ذلك القناع العولمي الجديد، الذي اكتملت ملامحه في أوائل تسعينات القرن الماضي لتكتسح العولمة الكوكب بمختلف دوله في الشمال والجنوب ومع اتساع دوائر العولمة انطلقت معها العديد من الثورات العلمية والتكنولوجية والاتصالية والاجتماعية بين دول العالم المتقدم والنامي وازداد الوعي بتلك الثورات وما ارتبط بها من تفاوت معرفي ومن تعددية ثقافية وعرقية.

5-1-1- معنى العولمة:

حتى الآن يميل المؤرخين إلى التنمية الثقافية ومدى علاقتها بالعولمة [368] ، والعولمة لغتا هي تعميم الشيء وتوسيعه بمعنى توسيع دائرته ليشمل العالم كله بمعنى "نشأة مجتمع جديد" [369] ويقال عولمة الشيء أي جعله عالميا وهي "التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والسياسة لدول ذات السيادة أو الانتماء إلى الوطن أو الدولة المعنية دون الحاجة إلى إجراءات حكومية ".[370]

ولقد بدأ الاهتمام بظاهرة العولمة في السنوات الاخيرة اذ تعددت وتنوعت التعريفات لمفهوم العولمة فراح كل باحث يركز على بعد معين لهذه الظاهرة بحسب اهتماماته العلمية أو العملية .

هناك فريق من المعنيين بالعولمة يعتبر أن هذه الظاهرة تشير إلى ازدياد كثافة التفاعلات والعلاقات فيما بين الدول على المستوى العالمي وفي هذا الإطار:

- يرى فريق كل من (Holm et Sprenen) أن العولمة تكشف العلاقات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية عبر الحدود ومنه فان أنصار هذا الاتجاه يرون العالم كالكرة الأرضية، أو كوكب الأرض أو الكون كوحدة واحدة ومن ثم فان العولمة من وجهة نظر هؤلاء هي محاولة لتحقيق ما يشبه الوحدة الكونية (Universalization) [371] ولقد انتشر هذا المفهوم في الآونة الأخيرة "لسببين الأول هو نطاق سرعة حدوث العولمة، والطريقة التي تغير بها التكنولوجيا العامة، اما الثاني أنه من المعقول الآن على نطاق واسع أن العولمة ليست مجرد بدعة اقتصادية ولكن المناخ الدولي يتغير بشكل عميق وأن العالم يصبح بالفعل قرية عالمية".[372]

وتعد ظاهرة العولمة ذات أهمية ويرجع ذلك إلى تباين أبعادها وتشعب آثارها، إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب وإنما تجاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة وراءها أثر على مختلف جوانب الحياة الإنسانية وينظر للعولمة على أنها " العمليات الاجتماعية التي يترتب عليها تراجع قيود الجغرافية على الترتيبات الثقافية والاجتماعية ويتزايد في نفس الوقت إدراك الأفراد لذلك التراجع كما أنها عبارة عن تكامل الإنتاج والتوزيع واستخدام السلع والخدمات بين اقتصاديات دول العالم". [373]

كما عرفت أيضا على أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل فيها زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود والتدفقات الرأسمالية الدولية وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا كما أنها عملية تعميق الاعتماد المتبادل بين الفاعلين والاقتصاد العالمي. [202]

وتكاد تكون كلمة العولمة من معطيات العصر الحديث الذي يلي بأنواع عديدة منها السياسية، الثقافية، الاقتصادية التي جاء بها الاستعمار لطمس هوية بلدان العالم الثالث عامة والعالم الإسلامي خاصة.

ولقد أثارت العولمة وما تمخض عنها من هيمنة أمريكية ردود فعل متباينة في سائر أنحاء العالم حتى من بين شركائها في نموذج الحضارة الغربية فظهرت تيارات فكرية غاضبة ترفض العولمة والهيمنة الأمريكية وهناك تسليم للأمر الواقع وتتصرف على أساس ان العولمة شر لا بد منه ولا يمكن تجنبه وتحاول قدر المستطاع تلاقي النتائج السلبية للعولمة بطرق ملتوية وما أدى إلى ظهور ما عرف بالطريق الذي يتزعمه "بيل كلينتون" رئيس أمريكا "وبلير" رئيس وزراء انجلترا وهناك تيار ثالث يرحب بالعولمة ويطالب بالاندماج فيها متناسيا الخصوصيات الحضارية. [374]

ويشير لفظ العولمة الى عملية تاريخية معقدة تعد إنتاجا للتطورات البالغة الأهمية التي حدثت في المجتمع العالمي في العقود الأخيرة بالإضافة إلى كونها نتائج الثورة العملية والتكنولوجية الاتصالية وفي نفس الوقت هي تعبير بليغ عن الرأسمالية في مرحلة تطوراتها الراهنة، والعولمة تحمل في طياتها عدة معاني حيث يرى (أنتوني جيدنز) " أن العولمة هي عملية تكثيف للعلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود".[200] إن الموجة الحالية للعولمة التي بدأت منذ سنة 1945 أثرت وبشكل كبير على "الاقتصاد العالمي في سوق واحدة ضخمة" [375].

وقد تطور مفهوم العولمة بعد ذلك وتم اتصافها ببعد ثقافي تغذية عملية انتشار الصوت والصورة عبر بقاع العالم في لحظات معدودة مما أعطى لظاهرة تأثيرا آخر تجاوز الجانب الاقتصادي ليطال الأشخاص والهويات والقيم بل ليطال أيضا السياسات والأيديولوجيات والعولمة أصبحت شيء واقعي ومفروض علينا شئنا أم أبينا فلا بد للدول أن تنتهج نهجا صريحا وأن تواجه كل الدول الاستعمارية والرأسمالية.

ومما يلاحظ من التعريفات التي أوردها الباحثون والمفكرون التركيز الواضح على البعد الاقتصادي لها لأن مفهوم العولمة له علاقة وطيدة بالاقتصاد والرأسمالية وهذا ما جعل عددا من الكتاب يذهبون إلى أن العولمة تعني تعميم الحضارة الغربية و اتجاه آخر يشير إلى وصف خصائص مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي تفصح عن رغبة أمريكا في أن تصبح هي المهيمنة على العالم بأسره.

5-1-2- تاريخ نشأة العولمة: بات مصطلح العولمة شائع الصيت والمصطلحات الأخرى الأقل شيوعا مثل الكونية أو الكوكبة هي المفردات الأكثر شيوعا وانتشارا في عقد السبعينات من القرن العشرين أما بداية الظهور فقد تحددت بأوساط التسعينات عندما صدر كتاب لـــ (مارشال ماك) و(بريجينسكي). [381].

انطلق الكتاب الأول من الدور الذي لعبه التلفزيون أثناء حرب فيتنام واستنتج الكاتب بأن الشاشة الصغيرة حولت المواطنين من مجرد مشاهدين إلى مشاركين في لعبة الحرب الذي أدى إلى اختفاء الحدود بين المدنيين والعسكريين وأصبح الإعلام الالكتروني وقت السلم محركا لتفكير الاجتماعي وكان (بريجينسكي) قد استخدم مصطلح المدنية الكونية " Globale " وفصله عن مصطلح العولمة الذي استخدمه

(ماك لومان) "Globalisation" لأن مفهوم العودة إلى الجماعة والحياة المرتبطة بالقرية لم يعد مناسبا في دلالته على التشابكات الدولية في عصر التكنولوجيا الالكترونية.

وقد أعطى التطور الهائل لوسائل الاتصال لهذا المصطلح مصداقية القضاء على الحواجز والمسافات التي كان يصعب اجتيازها في الماضي وكانت كتب أخرى قد صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية في عقد الثمانينات تروج لمركز الازدهار العالمي المكون من ثالوث أمريكا الشمالية. وذلك بحكم "التكتلات والاتحادات الإقليمية التي أصبحت تعمل على تبني وإقامة أنظمة سياسية واقتصادية أكثر تجانسا مع المنظومة العالمية، كما أن العولمة في هذا المجال أكثر من كونها علاقة بين الدول بحكم تداخل المتغيرات وتعدد أشكالها، فقد تتجسد في التنافس بين الدول الكبرى والإبداع والتطور التقني والإنتاج والتجارة وغيرها".[376]

أما في القرن التاسع عشر كانت هناك مساحة اقتصادية دولية قيد التشكيل فالقوى العظمى الأوربية خصوصا بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، هولندا، بلجيكا، نسجت على مستوى المعمورة شبكات الهيمنة الخاصة بها وأخذت بريطانيا تسيطر على أجواء كبيرة من العالم دون أن يكون لها القدرة على الإدارة بمفردها رغم تمكنها من وضع قواعد اللعبة للتجارة العالمية التي تبعها الآخرون واتخذت أشكالا سياسية أطلق عليها لينين اسم" الامبريالية"[377] وهناك من يعتبر العولمة حقبة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطار نظري ، وهي في نظر البعض تبدأ بشكل عام منذ البداية ما عرف بسياسة "الوفاق" التي سادت في الستينات بين القطبين المتصارعين في النظام الدولي آنذاك ويعني الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلى أن الصراع الذي يرمز له انهيار حائط برلين الشهير ونهاية الحرب الباردة وهذا التعريف يرتكز على عامل الزمن باعتباره العنصر الحاسم.

كما تعد ظاهرة العولمة "Globalisation" من أكثر الظواهر إثارة للجدل والنقاش في السنوات الأخيرة سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية أو على مستوى المحافل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها كما أنها ذات أهمية نظرا لتباين أبعادها وتشعب آثارها إذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على واقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب وإنما تجاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم مخلفة ورائها آثار ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية وقد كان من شأن تلك الأهمية البالغة التي اتسمت بها هذه الظاهرة ذلك الاهتمام الكبير الذي حضيت به تعدد الدراسات التي عنيت بتحليلها وتبيان آثارها.

كما تباينت الاتجاهات والآراء والمواقف بصددها ما بين مؤيد ومعارض أو مابين مرحب ومندد إن ثمة جذور لظاهرة العولمة تتمثل في الأفكار والفلسفات تمثل المنطلقات الإيديولوجية الباعثة على ظاهرة العولمة إذ تشير الملاحظات إلى أن الملامح العامة لسياسات العولمة تأتي مستجيبة بوجه عام للأصول الفلسفية التي ارتكز عليها المفكر الغربي والتي قامت استنادا للحضارة الغربية الحديثة، والتي امتدت لحد ذلك لتؤثر في الفكر الأمريكي ألا وهي مفاهيم الحرية والصراع والبقاء للأقوى.

وكذلك النزاعات الفردية الحديثة فضلا عن تأثرها الواضح بالنظرة الاستطلاعية العنصرية خاصة عند الدول الجنوبية [200] وفي منتصف عام 1980 كانت هناك مفاجأة صادفت علماء الاقتصاد والمفكرين تتعلق بالشركات عابرة القارات التي كانت موجودة من قبل، ففي ذلك الوقت كانت هذه الشركات قد أعيد تنظيمها وأصبحت أكثر ليبرالية وحرية استجابة للمنافسة القوية بينها وفتحت حدود الدول أمامها لعبور رؤوس الأموال والتكنولوجيا مما أدى إلى زيادة النمو والتقدم في الدول التي دخلتها هذه الشركات. [378]

بالنسبة لتجارة الدولية هي الأخرى حدث لها تحولات نوعية حيث أعيد تركيبها تبعا للاستثمار الأجنبي المباشر وقد أدى ذلك إلى نمو كبير للتدفقات الرأسمالية الدولية، وتنبهت بعض الدول مبكرا

إلى النمو السريع الغير مسبوق الذي تسببه المنافسة الكبيرة الشرسة بين شركات الأفراد والذي أوصت به ورسخته الشركات العابرة القارات فأسرعت بتصحيح هياكلها الاقتصادية والسياسية لتناسب جملة التنافس الاقتصادي فكانت دول جنوب شرق آسيا والتي أطلق عليها النمور الآسيوية، من بين الدول النامية التي تنبهت مبكرا لأهمية اجتذاب رأس المال الأجنبي المباشر لأراضيها فأعادت هيكلة اقتصادها وفتحت حدودها أمام هذه الشركات لتنعش اقتصاد النمور الآسيوية في مدة عقد واحد من الزمن. [200]

تلك كانت بداية العولمة، فهي أساسا ظاهرة اقتصادية ولكن في ذلك الوقت في منتصف سنة 1980 كأن النظام العالمي القديم لازال موجودا والاتحاد السوفياتي كان موجودا والحرب الباردة أيضا موجودة.

وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك الكتلة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة لم يعد على الساحة إلا قطب واحد هو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من الدول الغربية والرأسمالية في ذلك اتجه بعض المفكرين في أمريكا إلى الهجوم على الحضارات الأخرى وخاصة الإسلامية والحضارة الصينية اللتان رشحهما بعض الكتاب والمفكرين كعدوين بديلين للاتحاد السوفياتي الذي انهار وظهرت سلسلة المقالات والكتب التي تتحدث عن صراع الحضارات ونهاية التاريخ وأن العدو هو الإسلام والإشارات المتكررة التي لا تزال تركز أهمية منازلة الأعداء وخاصة العدو الإسلامي والصيني.

لكن المفاجأة أن هذه الحضارات المرشحة كأعداء للحضارة الغربية العلمانية الحديثة لم يعتمد أمام عنفوان وهيمنة أمريكا والدول الأوروبية وحلف الأطلنطي.[379]

ففي العالم الإسلامي ما وقع للجزائر وتركيا وإيران وليبيا والسودان والعراق بسبب الديمقراطية العلمانية التي اخترع الإرهاب الذي أشعل حريقا كبيرا في كثير من بلاد العالم الإسلامي، فبعد ضرب العراق ومحاصرة ليبيا وهذا في جانبها السياسي، أما من الناحية الاقتصادية العولمة هي توسيع وتعميق المعاملات الاقتصادية عبر الحدود بين الأفراد والمؤسسات والحكومات المتوطنة في دول مختلفة بطريقة تسهل من سرعة انتقال أثر التغييرات من مكان ما إلى باقي أرجاء الكون بدرجات متفاوتة فالعولمة تتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر وتجارة السلع والخدمات ونقل التكنولوجيا وتبادل الأصول المالية من أسهم وسندات وعملات أجنبية وهجرة العقول والعمالة وغيرها من المجالات.

5-1-3- أهداف العولمة :

يتضح من التعريفات المختلفة التي تحمل في حقيقتها معنى واحد وهو أن العولمة اسمها يدل عليها فعولمة الاقتصاد تعني جعل الاقتصاد الليبرالي الغربي الحديث يسود العالم بعد إعادة هيكلته وإعداده للمنافسات ولظروف عالمية متمثلة في الأسواق الحرة التي تتعولم، حيث عولمة النظام الديمقراطي الليبرالي الغربي الحديث يعني الديمقراطية بمفهومها العلماني الغربي تسود وتسيطر على النظم السياسية في العالم ومن أهداف العولمة ما يلي:[380]

- تحقيق الثراء وتحسين مصير الفقراء من الدول والأشخاص.
- تدعيم وسائل الإعلام والاتصال والخدمات الطبية.
- تعميم وسائل الاتصال وشمولية الاستهلاك الوطني.
- استخدام التكنولوجيا المتطورة.
- تجعل العولمة الفرد جزء من منظومة عالمية للاتصال والمواصلات.
- تساعد على التواصل اما عن طريق الهاتف أو الرسائل المختلفة.
- إن العولمة تبشر بالازدهار الاقتصادي والتنمية والرفاهية لكل الأمم والعيش المناسب للأفراد ونقل التقنية الحديثة.

- تسهيل الحصول على المعلومات والأفكار عبر الاستفادة من الموارد المتوفرة لدى الدولة.
- إيجاد فرص لانطلاق الأسواق الخارجية التي تتمتع بالكفاءة، ونظام العولمة يدعم الأقوياء ويطحن الضعفاء ويضحك الأصحاء ويبكي الضعفاء ، وتدفق الاستثمارات الأجنبية التي تتمتع بالكفاءة العالية.
- العولمة قادرة على الحصاد والتدمير بقدر ما هي منعشة فلا يوجد من يمسك بدقة قيادتها.

كما أنها مفردة تثير التساؤل والدهشة، فملامح الحداثة تعد من بين آفاقها وهي أيضا مستساغة من حيث هي تجديد وأنها تتجاوز العادي، وهذه الأفكار بحد ذاتها ترسم حولها الكثير من الدوائر الاستفهامية، فصورة التمدن والتحضير التي تختصرها مفردة العولمة تتجه إلى الانقطاع أحيانا والى تجاهل الواقع الكائن أحيانا أخرى، إن الواقع مع تراكم وتفاعل الحياتي والزمني، فصورة النموذج الغربي للحياة وللحضارة لم تكن منقطعة عن ساقية التاريخ والتراث لم تكن منكرة للإرث الفكري والمعرفي للانسان حتى وان كان ساذجا في مرحلة من مراحل تكوينه، بل كانت قراءة متأنية لأدغال الماضي وحقوله المعرفية، ومع كل القفزات المعرفية التي سجلتها صورة التحضر في العالم الغربي لم تحاول أن تؤشر إلى خرق علمي معرفي على حساب الآخر، بل كانت صورة تكافلية من شحنات الماضي والحاضر حتى بزغ مفهوم العولمة في أواخر القرن العشرين وكأنه إعلان عن تحد غريب أو حالة صراع بين الدول.

5-1-4- خصائص العولمة :

إن ابرز دوافعها الاقتصادية تكمن في أزمة الاقتصاد الأمريكي وإختلالاته الداخلية والخارجية المزمنة التي انعكست على تدهور مؤشرات أدائه الاقتصادية فضلا على تزامن هذا التدهور النسبي مع صعود القوى الاقتصادية الجديدة كاليابان لذلك وجدت الولايات المتحدة في العولمة الاقتصادية المستندة على مبادئ ومفاهيم وآليات السوق مخرجا لاقتصادها من أزمة ووسيلة للهيمنة على مقدرات الاقتصاد العالمي وأداة ضغط على القوى الاقتصادية الصاعدة فضلا عن تهميش اقتصاديات دولنا وإلحاقها بالاقتصاد العالمي من موقع متخلف وللعولمة خصائص: [202]

1. حرية التجارة الخارجية من خلال حرية انتقال السلع والخدمات ورأس المال والاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود دون عوائق أو حواجز تعرقل هذه العملية.
2. سيادة آلية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية والاتصالات والمواصلات والمعلومات لدعم عملية الإنتاج بأقل تكلفة وأحسن جودة وأعلى إنتاجية والعمل على البيع بسعر تنافسي دون إغفال عملية الاقتصاد في الوقت.
3. وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل بحيث يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستعمل لمفردها بإنتاج منتوج معين بشكل يدعم عمليات التخصيص.
4. تعاظم دور شركات متعددة الجنسيات بمختلف تسمياتها كالشركات عابرة للقارات والشركات عالمية النشاط من خلال التأثير على الاقتصاد العالمي بانتشارها في مختلف أنحاء العالم عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا.
5. الاهتمام بالتقدم التكنولوجي من خلال العمل على تحفيز الإبداعات والابتكار والاختراعات بشكل يساعد على خدمة الاقتصاد في ظل العولمة.
6. تلاشي دور الدولة في مجالات التدخل من خلال السياسة النقدية والمالية.
7. تعاظم دور الاستثمار الأجنبي.
8. ظهور الفاعلين الجدد في الاقتصاد من الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات لدمج في الاقتصاد العالمي حيث تعمل الآن أكثر من 400 شركة من الشركات المتعددة الجنسية وفقا لإحصاء 1996 وقد ازداد تدخل المنظمات الدولية في تحديد الخيارات السياسية ومنها سياسة التكيف الهيكلي ومن

هذه المنظمات صندوق النقد الدولي، البنك الدولي لتحميل عمليات الخصخصة والاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد. [373]

9. تطبيق سياسات التكيف الهيكلي وتعديل أولويات الاتفاق العام وإطلاق السوق لتحرير العمل في مجالات الاقتصاد المختلفة خاصة المرتبطة بالاستثمار في مجالات الاقتصاد المختلفة والإنتاج السلعي والخدمي ذات العائد المباشر والسريع على حساب الاستثمارات الأخرى ذات الطبيعة الإستراتيجية[381] وتعد عملية تطبيق سياسات التكيف الهيكلي من أهم الخصائص العولمية ذات التأثيرات المتشعبة في جميع المجالات الإنتاجية والخدمية.

5-1-5- أنواع العــولمة:

تمثل الثقافة مجموعة القيم تعتنقها جماعة ما وتتصاغ لها في اختياراتها وأسلوب معيشتها عنصرا محددا رئيسيا من العناصر الموجهة للسلوك الإنساني بوجه عام عن طريق السعي إلى التأثير في سلوك الأفراد او الجماعات قد يستلزم التأثير في عقولهم وإرادتهم أي في نفقاتهم ومن هنا فقد حرض الداعون الى العولمة والمدافعون عنها على ترويج مجموعة مترابطة من القيم، وعلى بث القيم ونشرها على المستوى العالمي بهدف التمكين لسياسات العولمة وتهيئة المجتمعات المختلفة عبر العالم لتقبل العولمة كواقع حتمي وبالتالي تتمثل أنواع العولمة فيما يلي:

5-1-5-1-العولمة الثقافية:

هي تداخل واضح في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فالعولمة الثقافية هدفها إشاعة متعة زائفة على الحياة وهو مفهوم شمولي يشمل اللباس والترفيه وأسلوب الطعام كما تشمل العولمة وتتأثر بالرسومات لتغير نمط التفكير والذوق وهي تفرض سيطرة القوى، فالمغلوب مقتد بالغالب والعولمة هي محاولة للحد من المظاهر الإنسانية وإزالة خصوصيات كل دولة وقد تمسك بعض المفكرين والساسة ورجال الاقتصاد بتنفيذ مخطط العولمة ووجدوا الظروف مهيأة لإدخال العالم وتراثه وحضارته تحت سيطرة فكر واحد وحضارة واحدة وقد ساعدهم على ذلك ضعف البنية الثقافية الوطنية وفقدان تمسك المسلمين بهويتهم وثقافتهم، فالثقافة الاستهلاكية التي تبثها عشرات الأقمار الصناعية على مئات قنوات الفضائية التي باتت تعمم الثقافة الفردية القائمة على فلسفة البراغماتية وثقافة اليوم هي من أكثر الأمور تعقيدا، فكثيرا ما نجد الكتاب الذين يتعرضون لهذه المهمة وهم يقومون بجمع عشرات التعاريف المشهورة لهذا المصطلح وبالتالي فالثقافة هي "منظومة متكاملة تضم الناتج التراكمي لمجمل موجات الإبداع والابتكار التي تناقلها أجيال الشعب الواحد وتشمل بذاك كل مجالات الإبداع في الفنون والآداب والعقائد والاقتصاد والعلاقات الإنسانية وترسم الهوية المادية والروحية للأمة لتحديد خصائصها وقيمها وصورتها الحضارية وتطلعاتها المستقبلية ومكانتها بين بقية الأمم".[382]

الثقافة ارث تاريخي يحمل الطابع المميز لكل امة فهي غير قابلة للتعولم ولقد أصبحت الشركات متعددة الجنسيات اليوم جوهر النظام الرأسمالي الحديث فهي اللاعب الرئيسي في صنع القرارات وكل ما يتعلق بالإنتاج والتوزيع من حيث الزمان والمكان والتحركات والترابطات الأمامية والخلفية، بل ان هذه الشركات باتت هي المسؤولة عن تحديد حاجات المستهلك نفسه ومع تصاعد الليبرالية والدعوة الى الحرية لم يعد من السهل إيقاف هذا الضخ المسعور للقيم والأفكار الغربية عبر قنواتها الإعلامية على جميع شعوب العالم حتى بات من الصعب ان لم يكن مستحيلا الوقوف في وجه التيار الهائل وإلا تعرضت شعوب العالم الثالث لحملة أكثر وحشية للانتقاد والقذف بكل صفات الانغلاق والتخلف والرجعية.

5-1-5-2-العولمة السياسية:

هي ما حدث من تغيير ملحوظ في قوة الدولة اذ بدأ دورها يتضاءل وصار الخضوع لرؤوس الأموال أمرا تقتضيه الحكمة السياسية وتتساوى في ذلك جميع الدول بل أصبح رأس المال يتحكم في خيارات الساسة وأصبحت الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تحل تدريجيا محل الدولة كما برز سقوط الشمولية والسلطوية بالإضافة لذلك ظهرت مشكلة ازدواجية المعايير في تطبيق قواعد حقوق الإنسان بسب مشكلة هيمنة الدول الكبرى على مجلس الأمن والأمم المتحدة.

يعتبر النظام الدولي الجديد وما يبثه على مدى 24 ساعة من مواد إعلامية وفنية وثقافية عبر القنوات المفتوحة والمواقع التلفزيونية والإعلامية أو بواسطة شبكة الانترنت من اخطر وسائل العولمة على الهوية والثقافة وخطورة النظام الإعلامي الدولي لا تنبع من خطورة المواد الثقافية والفنية ومفاهيم الحضارة الغربية العلمانية وغزوها للثقافة العربية الإسلامية ولحضارتها لكن الخطر ينبع من الوسائل السهلة وسريعة الانتشار والتي تساهم في عملية الاتصال. [383]

5-1-5-3-العولمة الاقتصادية :

برز مفهوم العولمة الاقتصادية حديثا نتيجة التطور التكنولوجي وقد سادت النظرية الاقتصادية الغربية التي تعتمد على اقتصاد السوق والمنافسة، فالعولمة الاقتصادية تمثل الانفتاح الاقتصادي والمنافسة في الأسواق وتوسيع الأسواق والنمو المتسارع لتبادل السلع والخدمات واستخدام التكنولوجيا وحركة رؤوس الأموال عبر دول العالم في النشاط الاقتصادي، هذه التجليات الاقتصادية تظهر بوجه خاص من خلال عامل التكتلات الاقتصادية العالمية وإنشاء منظمة التجارة العالمية ونشاط الشركات الدولية والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولي وغيره وقد انفرد النظام الاقتصادي الرأسمالي في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وفق مجموعة من الأسس منها إحلال اقتصاد السوق الحر محل الاقتصاد الموجه وتحرير أسعار الخدمات من التدخل الحكومي وترك مهمة أسعار آليات السوق الحر، ثم إلغاء الدعم السلعي والخدمي بصورة مباشرة وغير مباشرة لتعكس الأسعار القيمة الحقيقية للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج مع تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية والإدارية بما يحقق انسياب السلع بين الدول وفق مبدأ المنافسة الحرة، وتحرير أسعار الفائدة في سوق النقد وترك تحديد سعر الفائدة وفقا لقوى العرض والطلب على النقود، وأخيرا خوصصة القطاع العام وتقليص دوره في النشاط الاقتصادي وتفعيل دور القطاع الخاص ليكون له الدور الفعال في الاستثمار الإنمائي.

"والعولمة الاقتصادية تركز على الدولة وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا والتوزيع العابر للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية".[390]

إن العولمة تحمل في طياتها نسقية التقدم و إيثار الجديد و الغريب فهي ظاهرة ديناميكية مستمرة لديها منطق خاص تفرضه القوى الأكثر حضورا ومن ثم تصبح البلدان المتخلفة عاطلة ومستهلكة وتابعة بشكل تام ومستمر كما أنها مفهوم شمولي يغوص في جميع الاتجاهات لترسيخ مبدأ التغيير المتواصل ولقد ارتبطت العولمة بكل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية.

5-2-مظاهر وأبعاد العولمة:

إن ظاهرة العولمة متباينة الأبعاد ومتشعبة الآثار، اذ لم تقتصر انعكاسات هذه الظاهرة على مجرد التأثير على الواقع العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية فحسب وانما تجاوزت ذلك لتشمل التأثير على الأوضاع الداخلية في معظم دول العالم المختلفة مخلفة وراءها آراء ملموسة على مختلف جوانب الحياة الإنسانية.

5-2-1- أبعاد العولمة: تتمثل العولمة في مجموعة من الأنشطة الغائية التي تترك خلفها إرادات واعية و التي تستهدف تحقيق غايات معينة وهكذا يمكن القول بأن ثمة إرادات تسير هذه الأنشطة تحقيقا لغايات معتمدة واعتمادا على الوسائل والأساليب والأدوات من حيث طبيعتها تتعدد وتتنوع أبعاد ظاهرة العولمة وهي كالآتي:

5-2-1-1-الأبعاد السياسية:

لقد تعددت وتنوعت انعكاسات ظاهرة العولمة على المجال السياسي داخليا وخارجيا على حد سواء ولعل من أبرز هذه الانعكاسات صعوبة الفصل بين ما هو داخلي وما هو خارجي فلقد ارتكزت على أسس التنظيم الدولي منذ قرون عديدة فالنظر إلى جماعة الدول باعتبار أن كل دولة تمثل وحدة سياسية متميزة عما عاداها من الدول كما اقتصرت العلاقات الدولية في بداياتها الأولى على صورتين من صور التعامل الدولي الرسمي ألا وهما صورتا الدبلوماسية والإستراتيجية وفي ظل النظر إلى الدول كوحدات مستقلة ومنعزلة عن بعضها البعض واقتصار التفاعل فيما كان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدول والتي لا يصح للغير التدخل فيها عملا بمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتي لا يصح للغير التدخل فيها".

غير أنه بمرور الوقت أخذت هذه الفكرة تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد فيما بين الدول سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ونتيجة لتنامي ظاهرة الاعتماد كحاجز أو عائق يحول دون التفاعلات الدولية وقد أدى ذلك إلى ظهور الفكرة التي عرفت سياسات الترابط بمعنى الترابط بين الأوضاع الدولية العالمية والأوضاع المحلية الداخلية والعكس [200] وإذا أردنا اقتراح صياغة واضحة للعولمة، فلا بد من أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها : العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول والعملية الثالثة هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

5-2-1-2-الأبعاد الاقتصادية :

يمكن النظر إلى مفهوم العولمة باعتبارها مفهوما اقتصاديا في المقام الأول كما أن أول ما يتبادر إلى الذهن هو الحديث عن موضوع العولمة الاقتصادية أو البعد الاقتصادي ولعل مرد ذلك إلى أنها تعد بمثابة القاطرة التي تجر خلفها قطار العولمة أو هي بمثابة الأداء الرئيسي الأكثر فعالية وتأثيرا في مسيرة العولمة السياسية والثقافية ومن ناحية أخرى يمكن القول أن البعد الاقتصادي للعولمة يمثل البعد الأكثر تحقيقا واكتمالا على أرض الواقع إذ ما قورن بالبعدين الثقافي والسياسي ومن هنا فقد هيمن الطابع الاقتصادي على ظاهرة العولمة فهي ليست قاصرة على الجانب الاقتصادي وحده وإنما هي تتعداه لتشمل كافة الأبعاد الحياتية للإنسان في عالم اليوم بما في ذلك الأبعاد السياسية، الاجتماعية والثقافية وغيرها تلك الأبعاد التي تتداخل فيما بينها وتتكامل مع بعضها البعض وصولا إلى الغاية العليا المتمثلة في عالم موحد بلا حدود ويمكن أن تتمثل الأبعاد الاقتصادية للعولمة في مجموعة من

المستجدات أو التصورات التي برزت بشكل واضح خلال العقد الأخير من القرن العشرين والتي طرأت على أنماط التفاعلات الاقتصادية الدولية سواء من حيث شكلها أو مضمونها أو من حيث التوجهات الغالبة عليها وأهم الأبعاد الاقتصادية: [384]

1) – تراجع قدرة الحكومات الوطنية على توجيه الأنشطة الاقتصادية والسيطرة عليها.
2) – تزايد سيطرة المؤسسات والمنظمات الاقتصادية العالمية في مجال فرض النظم الاقتصادية الدولية.
3) – الاتجاه نحو التخصص وتقسيم العمل على المستوى العالمي في ظل عولمة الإنتاج .
4) – استخراج الخامات والموارد الطبيعية الزراعية ومصادر الطاقة من الدول النامية بأسعار متدنية كما أنها تلجأ إلى أساليب غير مشروعة كالرشوة واستغلال مظاهر الفساد السياسي المنتشر في دول الجنوب لتحقيق مصالحها إلى غير ذلك من أساليب النهب والاستغلال[200] كما أنه توجد فكرة الاقتصاد العالمي الليبرالي وهيمنته على العالم، لقد كان من أبرز مظاهر عصر العولمة أن أضحت الغلبة للفكر الاقتصادي الحر في مجال تقرير النظم الاقتصادية عبر العالم ويعود هذا إلى سقوط مصداقية الفكر الاقتصادي الماركسي في العديد من دول العالم.

5-2-1-3-الأبعاد الثقافية:

تمثل الثقافة مجموعة القيم التي تعتنقها جماعة ما وتنصاغ لها في اختياراتها وفي أسلوب معيشتها عنصرا محددا رئيسيا من العناصر الموجهة للسلوك الإنساني بوجه عام. ولهذا السعي في تأثير سلوكات الأفراد والجماعات قد يستلزم بداية التأثير في عقولهم وارداتهم أي في ثقافاتهم ومن هنا فقد حرص الداعون إلى العولمة والمدافعون عنها على الترويج لمجموعة مترابطة من القيم أو لنسق قيمي معين وعلى بث هذه القيم ونشرها على المستوى العالمي بهدف غلغلة هذه السياسات وتهيئة هذه المجتمعات عبر العالم لتقبل العولمة كواقع حتمي ليتعايش مع العولمة والإنصياغ لمقتضياتها والعولمة الثقافية تتمثل في المظاهر الآتية: [384]

1) – التمكين للنزعة المادية على حساب النزعة الروحية.
2) – محو الخصوصية الثقافية والترويج لفكرة الثقافة العالمية.
3) – التمكين من سيادة القيم الغربية والأمريكية ولنمط الحياة الأمريكي.

فقد صاغت الأنثرولوجيا وعلم الاجتماع الثقافي مفاهيم عديدة وقوية لفهم الآليات التي تحكم صراع الثقافات أو تفاعلها ومن هذه المفاهيم " مفهوم التثاقف" الذي سيطر على أبحاث العلماء في الحقبة الماضية و"مفهوم الاستلاب " الذي سبقه والذي ارتبط بتحليل الآثار السلبية العميقة التي تركتها الحقبة الاستعمارية و تكاثر الأبحاث التي تتحدث عن "الهيمنة الثقافية" والامبريالية الثقافية بل أكبر من ذلك الغزو الثقافي"[384]، فالعولمة ليست نظاما عالميا أو نموذجا عالميا للحياة فهي نشأت نتيجة تفاعل طبيعي ولكنها نظام جديد مفاده مد العلاقات بين مختلف الثقافات كما هو الحال بين الجماعات والدول والأسواق التي برزت في سياق صراع التكتلات الرأسمالية الكبرى على الهيمنة العالمية.

5-2-1-4-الأبعاد الاجتماعية : يعد المجال الاجتماعي أكثر المجالات التي تأثرت على نحو سلبي بظاهرة العولمة لقد ألفت بظلال كثيفة على العديد من المجتمعات ولاسيما في دول الجنوب وتعد أكثر الدول تضررا من آثار هذه الظاهرة لتشمل التأثير على المجتمعات من كافة جوانبها سواء ذلك يتصل بالبناء أو النظام الاجتماعي وكذا بالأنساق الاجتماعية التي سوف نحاول استعراض أبرز أبعادها الاجتماعية: [384].

1) تراجع الولاء القومي تحت وطأة الانتماءات العرقية أو القبلية أو الطائفية.
2) التأثير في هياكل البناء الاجتماعي والطبقي للمجتمعات.
3) تفويض الدور الاجتماعي للدولة وتراجع مبادئ العدالة الاجتماعية.
4) زعزعة الاستقرار الاجتماعي وتزايد حدة الصراع الاجتماعي.
5) ارتفاع معدلات الجريمة وتزايد التجارة الغير مشروعة.
6) عولمة الأنشطة الاجتماعية للمنظمات الدولية غير الحكومية.
7) سيادة القيم الفردية والأمريكية ونمط الحياة الأمريكي.

ولعل من أبرز السمات المميزة لعصر العولمة هيمنة الثقافة الغربية بوجه عام والثقافة الأمريكية بوجه خاص ونمط الحياة الأمريكي ذاته على الثقافة الإنسانية. [200]

8) سيطرة الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ونقل المعلومات بمختلف صورها وأدواتها.
9) هيمنة الدول الغربية على عملية الإنتاج للمادة الإعلامية الثقافية و الإعلانية من خلال هيمنتها على الصحافة وصناعة السينما العالمية وعالم الكمبيوتر وغيرها.

5-2-2-مؤسسات العولمة:

يقول العواد هناك حاجة ملحة إلى تغيير نوعي يؤدي إلى تمكين الممارسة والمهارات المتنوعة والخبرات داخل حجرات الصفوف وتحويل المدرسة بصفتها مؤسسة اجتماعية إلى مؤسسة تتفاعل بانفتاح مع المجتمع والى مركز للنقد وبناء للثقافة المطروحة أمام المتعلمين بحيث تشبع حاجات الأفراد وتحقيق حاجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وجعل المعلم مديرا لمشروع تعليمي بدلا من ناقلا للمعلومات ومتلقنا لها وأيضا الموازنة بين المركزية واللامركزية لضمان ترسيخ الأطر والأفكار العامة وتمكين المؤسسة من الاستقلال لتوفير فرع الإبداع والابتكار.[385]

وهناك شبه اتفاق على أن العولمة تستوجب تحطيم المسافات وذلك من خلال تطوير وسائل الاتصال كما أشار البعض إلى "التعامل عن قرب مع الآخرين" [386]

كما أنه توجد 3 أدوات أساسية للعولمة هي الخصخصة، الغربنة، والأمركة، وتعتبر الخصخصة من أحد معطيات العولمة الهامة والمؤثرة ولكي نوضح ذلك فلابد من العودة إلى الوضع الذي كان سائدا قبل 1991 حينما كانت الأنظمة الاقتصادية مختلفة وتتمثل مؤسسات العولمة فيما يلي:[387]

1. الشركات عابرة القارات:

في ظل المنافسة التي أوجدتها العولمة أصبحت الكيانات الكبيرة ذات ميزة نسبية فائقة ولذلك كانت الشركات العملاقة عابرة القارات ذات تأثير قوي في اقتصاديات الدول التي تعمل فيها.

2. وسائل الاتصال والمعلومات:

تتمثل في الهاتف والكمبيوتر والانترنت والتلفزيون والقنوات الفضائية وهذه الوسائل قد أتاحت الحصول على المعلومات التي يمكن الحصول عليها بهذه الرسائل التي لها تكنولوجيا خاصة بها تعرف بتكنولوجيا المعلومات وهو يمثل قطاع الخدمات.

3. منظمة التجارة العالمية وفتح الأسواق والحدود:

تعتبر منظمة التجارة العالمية المحور الرئيسي في تنظيم التجارة الحرة في عصر العولمة فهي تدير العلاقات التجارية الدولية بين الدول المنظمة إليها. كما أنه لا بد من وضع حدود للتجارة، وألا تظل هكذا بدون ضوابط و لا قيود، حتى أن بعضهم ذهب إلى أبعد من هذا إلى التساؤل حول الفوائد المتوقعة من هذا التطوير الحاصل في الإنماء الاقتصادي.

4. نظام الإعلام الجديد:

يعتبر النظام الإعلامي على مدى 24 ساعة من مواد إعلامية و ثقافية من أخطر وسائل العولمة على الهوية، وكان لصناعة الثقافة دور هام حيث تم توجيه نمط الثقافة من منطلق ما بعد الحداثة نحو إعادة إنتاج وتقوية منطق الاستهلاك لدى الشعوب. [388]

5. الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها ومؤتمراتها:

إن المصالح التجارية والأعمال يتزايد تعاونها ليس فقط مع الحكومة بل أيضا مع مختلف المنظمات العالمية، وهناك دور كبير تلعبه الوكالات الكبيرة الخاصة ذات الأسهم المتداولة والمؤسسات الاستشارية الكبرى في الهيمنة العالمية والدور الأهم الذي تلعبه تلك المؤسسات يشكل العنصر الأهم في تحديد السياسة العالمية.[389]

الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية في المجال السياسي والعسكري والتكنولوجي الذي لا تعادله أي قوة أخرى منذ سقوط الاتحاد السوفياتي جعل لها الهيمنة والتفوق والتأثير الفعال على دول العالم الثالث.

ويقول إسماعيل صبري عبد الله، انه في ظل العولمة قد تمكنت الرأسمالية متعددة الجنسيات من الاستغناء عن بعض المهام الموكلة للدولة القومية منذ نشأتها فلم تعد الرأسمالية في حاجة الى قوات مسلحة ضخمة وقوية فعهد الفتوح والغزوات والاحتلال قد انتهى والعبرة اليوم من القوة الاقتصادية للشركة متعددة الجنسية التي تمكنها من أي دولة ومدى نشاطها إلى أنحاء متعددة من العالم وهي لا تواجه الاحتمال المنافسة بين شركتين إلى اندماج أو انتزاع إحداهما السيطرة على الأخرى[390] فقد مكنت شبكة المعلومات الدولية شكل من يملك جهاز كمبيوتر بالاتصال عن طريقها بأي موقع أو جامعة أو بيت أو مركز أبحاث كذلك يستطيع أي فرد من خلال الانترنت إن يبحث عن فرص العمل التي تناسبه سواء داخل بلده أو خارجه كذلك أتاحت الانترنت للبشر كالبيع والشراء عبر الشبكة فليس هناك شخص أو جهة او دولة يعينها تملك السيطرة على مواقع الانترنت أو توجيهها.

5-2-3- آفاق ومستقبل العولمة:

مهما كانت بدايات العولمة التاريخية فان التفكير في قضايا العولمة يرتبط بالتفكير في المستقبل، فالعولمة تبسط آثارها يوما بعد يوم على مناطق جديدة من العالم وفي مجالات جديدة للحياة شكلها وطريقة عملها التقليدية بشكل لم ير العالم له مثيل من قبل ويرتبط الحديث عن العولمة بالحديث عن المستقبل العالم والبشر وبشكل الحياة على وجه الأرض لسببين:

إن العولمة ارتبطت في ظهورها واتساعها بثورة هائلة في التكنولوجيا وكذلك في وسائل الإعلام [201] وتهتم الهيئات العلمية العالمية وكذلك وسائل الإعلام بنشر دراسات تحاول استشراف أو تخيل

المستقبل في ظل التطور التكنولوجي في عصر العولمة ومن المجالات الهامة التي تركز عليها دراسات المستقبل هي دراسة المستقبل وأشكاله المحتملة في ظل تكنولوجيا الاتصال المتقدمة، خاصة وأن حوالي 20% من العمال في أوروبا اليوم يعملون من خلال أجهزة كمبيوتر في منازلهم دون الحاجة إلى الذهاب إلى مواقع العمل.

ويستحوذ التفكير في مصير ومستقبل الدول على جزء كبير من الدراسات المستقبلية للعولمة، فالدول تشهد اليوم مرحلة تراجع كبيرة في سيطرتها داخل حدودها فهل تعني العولمة بداية التفكيك العكسي للدول التي ظلت لثلاث قرون الوحدة الرئيسية في العلاقات الدولية. [391]

أما السبب الثاني يتمثل في الهيمنة الأمريكية وردود الفعل المتباينة في سائر أنحاء العالم حتى من بين شركائها في نموذج الحضارة الغربية وبالتالي ظهرت تيارات فكرية غاضبة ترفض العولمة في ظل الهيمنة الأمريكية وهناك تيارات تسلم بالأمر المواقع وتتصرف عل أساس إن العولمة شر لابد منه ولا يمكن تجنبه و تحاول قدر المستطاع تلاقي النتائج السلبية للعولمة بطرق ملتوية وهو ما أدى إلى ظهور ما عرف بالطريق الثالث الذي يتزعمه الرئيس الأمريكي السابق، وهناك عدة تيارات ترحب بالعولمة وتطالب بالاندماج فيها وتتناسى خصوصياتها الحضارية [381] والشيء المتفق عليه أن العولمة هبي خادمة للدول المتقدمة ومحطمة للدول الفقيرة لكننا نلاحظ تجارب بعض الدول العربية لمواكبة التطور غير أن الدول الغربية تزرع كل ما يعيق التنمية في الدول النامية لتبقى في فقرها ولتنهب خيراتها فهي تعطي أقل مما تأخذ.

5-2-4- العولمة والعالم الثالث:

إن العولمة الأمريكية لم تعد كما يعتقدها البعض اقتصادية فقط أو اقتصادية ثقافية تعمم النمط الأمريكي الاستهلاكي فحسب بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية والعولمة العسكرية تشكل عضو القوة والضغط لإحياء عناصر العولمة الأخرى، وفي مواجهة هذا النمط من العولمة العسكرية فان المطلوب هو إعادة بناء كتلة دولية ترفض مخطط الهيمنة الأمريكية ولعل الدول النامية ومنها دول مجموعة22 التي أصبحت الآن تضم 133 دولة قد استشعرت الخطر الذي سيجتاحها من جراء العولمة الأمريكية خاصة وأن ممثلي دول العالم الثالث في مؤتمر سياتل قد سمعوا أنين المريض الأوروبي الذي يحاول الإفلات من القبضة الأمريكية والتحرر من قيود الولايات التي طالما استخدمت وسائل أغلظ منها في تعاملها مع الدول النامية أثناء مراحل الاستعمار. [389]

ولقد كان لانهيار الاتحاد السوفياتي ظروفا مستجدة جعلت رأس المال يعود إلى أساليب فرض منطقة أحادية الجانب من وراء ستار العولمة في معالجة الأزمة الراهنة المتمثلة حاليا في الفائض الهائل من الأموال القائمة التي تبحث لها عن استثمارات جديدة مريحة وقادرة على توسيع قدراتها من أجل حماية النظام من خطر الخسائر التي قد يلحق بقيمة هذه الأموال كما حدث في أزمة الكساد العظيم في الثلاثينات. [381]

وبما أن الإعلام والثقافة كل لا يتجزأ فإنما تمارسه العولمة وما تتركه من آثار في المجال الإعلامي العربي يمارسه في المجال الثقافي العربي ابتداء من التعليم والدين والعادات والتقاليد وسائر مكونات المنظومة الحضارية إذ تسعى للتأثير منظومة القيم الكلية وهو أمر يؤثر بشدة على الثقافة العربية التي تعاني منذ ما يقرب قرنين وضعا متوترا نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية إذ تسعى إلى التقدم والتي تعد تاج تطور خاص قوامه التحديث والعلوم والحداثة ومن أهم أثار العولمة على الدول النامية:[392]

▪ إن عدم استجابة حكومات بعض الدول للتغيرات العالمية التي تحدث من حولها عن طريق تعديل سياستها لتصبح أكثر جذبا لرؤوس الأموال الوطنية والأجنبية سوف يجعلها تخسر الكثير.
▪ إتباع أي حكومة لسياسات من شأنها تحقيق مصلحة رعاياها والإضرار بالغير لن يسمح له أن يستمر طويلا وقد يؤدي لتوليد سياسات مضادة من قبل الدول الأخرى تسبب آثار عكسية أقوى من الآثار الايجابية.
▪ ترتكز العولمة على التجديد والإبداع في داخل النظام الرأسمالي ذاته بهدف تحقيق نمط نموذجي خاص بالقوة الاقتصادية والعسكرية كما أنها تدعم الهيمنة الخارجية من أجل تحقيق مختلف الأهداف، وبالتالي ارتبط تراكم التقدم في النظام الرأسمالي بتراكم التخلف في الدول الأخرى التقليدية بلغة أصحاب مدرسة التبعية،[393] ومن جهة أخرى أصبح هناك من ضرورة تطوير الخدمات بمفهومها الحديث بحيث تعتمد على تكنولوجيا المعلومات باعتبار ان الخدمات هي أساس تطوير الصناعات الأخرى، فالخدمات المختلفة أصبحت من المصادر الهامة لعملية التصدير المادية.
▪ ترتبط العولمة بحركة تداول رأس المال الاقتصادي، حيث العمل على توحيد أسواق الإنتاج والاستهلاك وتدعيم أواصر الصلة بين مصالح الفئات الأكثر اهتماما ونشاطا بل الأكثر قوة على إدارة العملية الاقتصادية. [394]

5-2-5- العولمة وأثرها على التنمية الاجتماعية:

في المجال الاجتماعي يشاع أن النظام العالمي الجديد هو نظام قائم على تحقيق الحريات وتطبيق الديمقراطية، كما أنها مرحلة "التكوين الفعلي للمجتمع الجديد ونقل الأفراد من مجتمعهم القديم إلى المجتمع الجديد بالإضافة إلى برامج توعية وإرشاد وتبدأ عملية التوطين في هذه المرحلة تأخذ الهندسة الاجتماعية دورها في مساعدة الأفراد على التكيف وقبول ظروف وأوضاع الإقامة في المجتمع الجديد[395] ويمكن أن نشير أيضا إلى المستقبل حيث أن الثورة الجديدة للاتصالات قد بدأت تنتشر تقنياتها ورسائلها الجديدة بينما لا يزال أكثر من 50% من سكان المعمورة مفتقرين لوسائل الاتصال التقليدية كالهاتف وذلك حتى نهاية القرن العشرين أي بعد قرن تقريبا على اكتشافه وعلى الرغم من التوسع الهائل في انتشار تقنيات الثورة المعلوماتية الجديدة حوالي 10% كل شهر لن يتجاوز عدد المشتركين في شبكة الانترنت ومجتمع التكوين من العولمة بوصفها إستراتيجية امبريالية جديدة للإيقاع بالدول العربية والضعيفة كما لا يخفى بعدها الموضوعي والحتمي ويدفع بالتالي إلى إهمال ضرورة العمل على استيعاب وتمثل الجانب التقنية الأساسية للاحتفاظ بشجاعة أي مجتمع حديث. [396]

بالتأكيد لا يعني ذلك أن العولمة قد حققت جميع وعودها وإمكاناتها فالدولة القومية لا تزال قائمة وتلعب دورا رئيسيا اليوم في موضع الجماعات المختلفة، وهي ستبقى لفترة طويلة ذات دور كبير في ترتيب الأوضاع العالمية كما أن العوائق أمام الاندماج العميق الجغرافي والزماني للمجتمعات الإنسانية لا تزال كبيرة وعديدة ومن المحتمل أن يبقى القسم الأكبر من الإنسانية خارج دائرة العولمة النافعة أو الفعالة أي على هامش النظام العولمي الجديد. [397]إن نقاش اندثار الثقافات الفريدة والمحلية ونقاش الأمركة ليس إلا نقاشا واحدا وهي تظل كما كانت بالأمس آلة لصناعة الاختلاف والانفساخ والتحفظ وتمايز العشائر والطبقات والبلدان والفئات السياسية والمناطق الاديولوجية والأديان وتؤيد هذه الانفساحات ثقافات موجودة تنقل عبر التقاليد كما أن السوق وسيلة تبادل معولمة من الأكيد أنها تعولم تدفق الأشياء غير أنها وبذات الحركة تمد المجتمعات خبرات لا نهاية لها وبتنوعها تعمل على صناعة الاختلاف و الهوية.

5-3-طرق التعولم وأدوار العولمة:

العولمة متعددة الأبعاد تؤثر على كل جوانب الحياة الاقتصادية والثقافية والبيئية والاجتماعية وكذا على العلاقات بين الحكومات والأمم في القارات الخمس وتتميز العولمة بشكل خاص بتكثيف التجارة عبر الحدود وبزيادة التدفقات المالية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعززها التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات وبالنسبة للعديد من البلدان جعلت عملية العولمة تسعى لتحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي والخارجي مهمة صعبة جدا ودقيقة، أما من ناحية أخرى فالعولمة تعد من ضمن المشاركين بعملية النمو والتجارة وفي الاستثمار الدولي ومن منظور ثالث فهي تزيد من مخاطر عدم الاستقرار والتهميش.

5-3-1-عوامل بروز العولمة:

رغم أن العولمة قد ساعدت على زيادة النمو والثروة في السنوات الأخيرة إلا أنها لم تفعل ذلك بالنسبة لكل القارات وكل البلدان ففي البلدان الأقل نموا، وفي القارات الإفريقية على وجه الخصوص عرقل تزايد سوء إختلالات التوازن القائم على التنمية وأدى إلى تفاقم الفقر ويتراءى تهميش هذه البلدان في انخفاظ نصيبها في التجارة العالمية بنسبة 2% وفي الإنتاج وفي الاستثمار الأجنبي، كما تشير ظاهرة العولمة الى العديد من فرص الحياة من جهة وتضمن العديد من التهديدات خصوصا بالنسبة للمجتمعات غير القادرة بالإلتحاق بركب العولمة نظرا لخصوصياتها الشخصية والثقافية لكن بالرغم من ذلك فإن هذه الظاهرة تتقدم وتتصاعد رغم المعارضات وظهور مختلف التصادمات والصراعات المتجهة نحوها وهذا نظرا لاعتمادها على عدة عوامل ساعدت وحفزت هذه الظاهرة على التقدم اللامسبوق ومن أهم هذه العوامل مايلي:

1. انهيار بعض الدول كالإتحاد السوفياتي سابقا التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة مما جعل هذا التيار يكتسح مناطق مهمة من العالم كانت معزولة عنه.
2. الزيادة الكبيرة في درجة تنوع السلع والخدمات التي تتبادلها الأمم وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر.
3. التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات وفي مقدمتها الإنترنت والقنوات الفضائية.
4. أثبتت المنظمات الدولية أنها أداة قوية ناجحة لتهيئة أوضاع مناسبة للدول الصناعية. [398]
5. التبشير بزمن العولمة والعالمية الساعية لغرض قيم وسلوك ومنتجات القوي على حساب الضعيف
6. قيام منظمة التجارة العالمية " WTO " والمطالبة بفتح الحدود وتحرير السوق وسيطرة العالم الرأسمالي [399] تزايد دور وأهمية الشركات المتعددة الجنسية في الاقتصاد العالمي.
7. تزايد دور وأهمية مؤسسات العولمة الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة).[400]
8. الثورة الديمقراطية التي تجتاح العالم، ومن القوى المحركة لديناميكيات العولمة ومظاهرها ما حدث منذ منتصف القرن العشرين حيث أخذت الديمقراطية في الانتشار كأسلوب للحكم في كثير من الدول وازداد هذا الانتشار مع سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار صور برلين وانهيار مختلف النظم. [373]
9. كما أنه توجد عدة عوامل وأسباب أخرى أدت إلى بروز هذه الظاهرة منها بروز أهمية مفهوم "نوعية الحياة ويعني الارتفاع المستمر، وحصول معظم الدول النامية على استقلالها و الذي طبقته على الواقع من خلال تطوير اقتصادها الوطني، أما اليوم فهي مطالبة بتغيير الواقع بالانتقال من المحلية إلى العالمية وخصوصا بعد بداية عصر العولمة.

واختصار العالم فيما يسمى "بالقرية الكونية" ومحو الحدود والمسافات الفاصلة بين الدول نتيجة للتطور ثورة المعلومات والاتصال وكذا الاندماج والاحتكاك المباشر بين المجتمعات.

5-3-2- المؤسسات القابلة للتعولم:

التعولم فعل إداري عمودي قائم على إدراك أهمية الانخراط في تيار العولمة وخطورة الابتعاد عنه، حيث سوف تتأثر المشروعات مهما كان حجمها صغيرا أو كبيرا أو متوسطا بعملية العولمة. [401]

وللعولمة إيجابيات وسلبيات وكذلك لها من يرفضها ويؤيدها ولكن كل طرف له أسبابه الحقيقية والمنطقية كالمستفيدين من العولمة وهم من المعسكر الأول المتمثل في الدول الرأسمالية الكبرى والمعسكر الثاني أي الدول المتضررة من العولمة وفي مقدمتها الدول النامية توجد بها حركة جماهيرية واسعة خصوصا في أوروبا الغربية مناهضة للعولمة وتقاوم نشاطات الدول الكبرى وذلك بالقيام بمسيرات جماهيرية كبرى مناهضة للعولمة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك في العالم الثالث وتشعر هذه المنظمات للعولمة أن الخلل في ميزان القوى بين الدول الاحتكارية الرأسمالية الكبرى ودول العالم الثالث سوف يؤثر سلبا على نمو اقتصاديات الدول الفقيرة وكذلك على خصوصياته الثقافية والدينية وهويتها الوطنية.

رغم امتداد هذه الأخيرة واتجاهها لامتلاك العالم وجعله قرية كونية إلا أن هيئة التعولم لا تمنح للكل فليس كل من يريد أن يتعولم يمكن تعولمه، بل هناك عدة شروط وتدابير للدخول في هذا المسار لذا فإن القابل للتعولم على حساب ما يلي: [408]

- من لديه الوعي بأهمية العولمة.
- من لديه الإدراك بخطورة العولمة.
- من لديه الفهم لجوانب العولمة.
- من لديه الإحساس بمتغيرات ومستجدات العولمة.
- من لديه الشعور بأنه جزء حقيقي من العالم.
- من لديه العلم والمعرفة بقوانين التطور وسيرورة العولمة.
- من لديه القدرة على توفير متطلبات العولمة.
- من لديه الإصرار على تحقيق أهداف العولمة والسعي قدما في تنفيذ مراحلها.
- من لديه المثابرة على إزالة العقبات وحل المشاكل التي تواجه الانخراط في تيار العولمة وللتعولم آثار وهي كالآتي: [380]

1. الانتقال من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات وهذا نتيجة الثورة العلمية والتكنولوجية.
2. الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل.
3. الانتقال من المركزية على اللامركزية.
4. الانتقال من التنظيم الاجتماعي من فكرة التدريجية الرئيسية إلى طريقة التنظيم التي تقوم على الشبكات التفاعلية.
5. الانتقال من التركيز على الشمال إلى الاهتمام بدول الجنوب.

5-3-3-أدوار العولمة:

إن العولمة ظاهرة مركبة متفاعلة فهي ظاهرة أفرزت العديد من الآثار مهما كانت سلبية أو إيجابية كما تعتبر دليل واضح يؤكد على مدى قدرة هذه الظاهرة على التحدي من أجل استمرارية مشاريعها

وأدوارها المخططة والمسطرة من طرف من ينشدون بها فالعولمة هي التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداء يذكر على الحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة لإجراءات حكومية كما أن العولمة مرحلة ما بعد الإمبريالية في حياة الرأسمالية العالمية المعاصرة. [402]

أما المنشورات المتنوعة للمفكر اللبناني (علي حرب) عن العولمة فإنها تنجز ثلاث مهمات متكاملة في وقت واحد وتحت شعار محض محاولة قراءة الحدث وتشخيص الواقع الأكثر، تتخلص المهمة الأولى في تقديم موجز جيد وجامع للحكمة السريعة التي تقولها العولمة عن نفسها وتروجها عن حقيقتها في كل مكان والتي يجري بالتالي تداولها إعلاميا على نطاق واسع كأمريكا وأوروبا واليابان أو بعبارات الدكتور نفسه "لا شك في أن ما يحدث اليوم يشكل تغييرا هائلا في المشهد العالمي تدخل معه البشرية في عصر جديد يتمثل في المجال التلفزيوني والفضاء والتواصل الإلكتروني إنه عصر الحواسب وعلب المعلومات والرسائل الكوكبية التي تختزل الأبعاد وتطوي المسافات. [403]

ولهذا فالعولمة ليست سوى إعادة إنتاج لجوهر الرأسمالية المتوحشة وقد انطلقت غرائزها بعد زوال الحواجز الرادعة وغدت طليقة غير مجبرة على أخذ مصالح الجنوب بعين الاعتبار وللعولمة أدوار تتمثل في:

- التغيير الجذري من الوطنية أو القومية إلى الكونية الموحدة وذلك يمحو الحدود والحواجز الفاصلة بين المجتمعات والسعي للاندماج والاحتكاك مع الآخر.
- عولمة الاقتصاد من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل وكذلك بالنسبة للكوادر البشرية وجعلها تحت سيطرة وهيمنة دولية.
- جعل مختلف النظم والقوانين تحت سيطرة منظومة عالمية وهذا يشمل "سواء فيما يتصل بشكل المنتجات أو أداء هذه المنتجات وسواء كانت هذه المنتجات سلع أو خدمات أو أفكار. [408]
- السعي لمحو أو تقليص دور الدولة أو على الأقل "الانحصار التدريجي لسلطة الدولة مما أدى إلى فقدانها لأدوارها الوطنية الأساسية مما أثر بشكل أخطر على الدول الأقل نموا حيث فقدت الدولة مصداقيتها في النهوض بمواطنيها.[404]
- رجوع أطماع المستعمرين ولكن بطريقة أكثر تكتيكية وأكثر إستراتيجية وذلك بالهيمنة والتوسع على المجالات الحيوية والسيطرة على العالم بأسره لأن "العولمة الأمريكية لم تعدكما يعتقدها البعض اقتصادية فقط أو اقتصادية ثقافية تعمم النمط الأمريكي الاستهلاكي فحسب، بل هي عولمة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية والعولمة العسكرية عنصر القوة والضغط لإحياء عناصر العولمة الأخرى [405] وينجم عن العولمة كثير من التحديات للدول النامية، فهي تمثل بالنسبة لها فرص ومخاطر فهي فرص لمزيد من النمو ومخاطر لمزيد من التهميش وهو الأمر الذي يطرح قضية مدى استفادة الدول النامية من تحرير التجارة الدولية والتدفقات التجارية وتكامل الأسواق المالية الدولية.
- جعل العالم كله تابعا لوحدة واحدة وتحت سلطة واحدة وهذا ما يؤدي إلى "تفاقم التبعية في جميع مجالات الحياة الأساسية والهامة وتجعل معظم الدول لا تقوم إلا بالاستجابة والاندماج لا غير. [406]

كما أن العولمة قد أحدثت أهم تطور في هذا المجال لأن المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة لم يعد حبيس حدود الدولة القومية بل أنه تشكل في العقود الأخيرة ما يمكن تسميته"مجتمع مدني عالمي" يعني بأمور الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان وسيحدث نماذج جديدة في مجال التنمية الشاملة والرعاية الاجتماعية للمواطنين.

5-3-4-كيفية التعولم:

إن الدولة المعاصرة محاصرة بين تيارات العولمة من جانب وضرورات الانفتاح السياسي في الداخل من جانب آخر وليست هناك من وسيلة للخروج من المأزق إلا بالتعامل الإيجابي مع العولمة، وزيادة مساحة المشاركة الديمقراطية وتغيير الحدود واحترام حقوق الإنسان السياسية والإقتصادية والثقافية "فالتعولم ليس مجرد إيجاد مكان أو مساحة لنا في هذا العالم، بل هو التوجيه إلى المساحة الملائمة لطموحاتنا وأحلامنا ليس فقط باعتبارنا أحد الفاعلين الأساسيين في هذا العالم". [408]

ومن هذا المنطلق فإن الراغب في العولمة عليه أن يسعى إلى التقدم الذي يفيده قبل أن يستغل أو يرمى به على الهامش وبالتالي فعملية التعولم تتطلب وعي كبير بالمراحل التي يجب أن تمر بها المجتمعات الراغبة في التعولم وأهم هذه المراحل ما يلي:

أ. المرحلة الأولى:

تعتبر مرحلة إعادة إكتشاف حقيقة الذات وبعث هذه الحقيقة و المضمون الحضاري الفاعل نحو التعولم "ويطلق البعض على هذه المرحلة بمرحلة ملء الفراغ القائم بين المحلية ومابين العولمة وإيجاد الروابط والمعايير لعبور الفجوة القائمة بينهما أو تذويب أي مسافة بينها، فالمسافة بينها تباعد أو تقارب وفقا لتوجيهات الدول والحكومات" [407] بمعنى أن التركيز على قواعد بنائية وهيكلية بإتباع إستراتيجية عميقة وطويلة الأمد من أجل الوصول إلى عولمة كل المجالات تدريجيا "فهناك ميل إلى تأكيد دور الإنسان كصانع لتاريخه وهناك الاعتراف بأن هذا التاريخ يبدو محكوما من خلال قوانين موضوعية ظاهريا تعمل بمثابة قوانين الطبيعة، ففي الرأسمالية يصبح المجال الاقتصادي مجالا يتمتع بدرجة من الإستقلالية الذاتية تجعل قوانينه تفرض نفسها فرضا مثل ما هو مفروض في مجال الطبيعة".[414]

ب. المرحلة الثانية:

هي مرحلة توفير بواعث ومحفزات التقويم لدفع وجذب اتجاه العولمة وزيادة القابلية للتعولم، وذلك بتجديد مناهج التوجه للتعولم ابتداء بعولمة الإنتاج والتسويق والتمويل وكذا بالنسبة للكوادر البشرية أي بمعنى جعل كل ما يرتبط ويحيط بالإنسان قابل للتعولم.

ج. المرحلة الثالثة:

هي مرحلة بدء ووضع ركائز الإبداع والإنتاج الفائق التصور والجودة وذلك بالانطلاق بالتمييز والإبداع المرتبط بكل وسائل التكنولوجيا الإبتكارية وهذا بما يتعلق بوسائل الإنتاج ونوعيته والخاص حتى بالأفكار التي يجب أن تكون على مستوى الآفاق العلمية.

هذا بالإضافة إلى وجوب "المتابعة والرقابة الشاملة الوقائية التي لا تترك مجالا أو ثغرة ينفذ منها أي خطأ أو قصور" [408] لذا فإن المجتمعات القابلة والراغبة في التعولم عليها أن تكون أكثر سعيا في خلق البواعث الذاتية لتعولم هذا من جهة ومن جهة أخرى كسب علاقات وجسور وروابط يوصلها إلى مختلف الطموحات مع المشاركة الفعالة في تحقيق عالم متطور وآمن، ولقد أثارت العولمة الكثير من الجدل والاختلاف في الرؤية و الطرح وفي مدلولات الفهم والتحليل، وما أفرزت من نتائج حتى الآن ومهما تعددت وتنوعت تعريفات العولمة بين مؤيديها ورافضيها فإنها مازالت محل تشكيل وبناء وبالتالي مازالت محل نقاش دائم بين من يراها حقبة تاريخية ومن يراها مجموعة آثار لعوامل و لظواهر اقتصادية وآخرين يرونها كثورة تكنولوجية واجتماعية ورغم هذا التعدد في الاتجاهات فإنها واقع نعيشه ونحياه بكل بساطة

تتسع كل يوم ويزداد حجمها وتتعدد جوانبها وأبعادها وما يجب الإشارة إليه أن هذه الظاهرة تنبئ بتصاعد التغيرات التي يمكن أن تحصل في المستقبل ومدى خطورتها خصوصا على الدول غير القادرة على التعولم كالدول النامية، وهذا نظرا لما تثيره العولمة من غموض رغم الوضوح كما أنها معقدة وأن غاياتها محددة رغم أن أشكالها ومضمونها لم يكتمل بعد لذا فإن عملية العولمة أو التعولم قبل تخطيطها توجب على المجتمع وعلى الجميع استغلال الوقت والجهد والعمل المتواصل للمعرفة المتكاملة بالعولمة، وهذا لن يكون إلا عن طريق تنمية القدرات وتعظيم المهارات ورفع المساهمة في النشاطات الدولية التي تتناسب مع خصوصيات المجتمعات والذي سيساهم في إيجاد التنوع والذي أساسه التكتل لأننا وبكل بساطة في عالم التكتلات.

5-3-5- علاقة العولمة بالتنمية الاقتصادية:

في تقرير أصدرته جريدة العرب الدولية تحت عنوان "نحو تنمية عربية تعتمد على الذات" أعلنت الرئيسة التنفيذية للمركز العربي للتنمية الاقتصادية "زينب عبد الهادي" أن منظمة الشرق الأوسط تتقاسم ميراثا مشتركا ثقافيا ومؤسساتيا إلى جانب مواجهتها تحديات إقتصادية واجتماعية مشتركة تواجه تحديات قصيرة وطويلة الأجل ليست فقط لأن أسعار وإيرادات النفط شديدة التقلب ومن الصعب التنبؤ بها." باعتبار الاقتصاد الخاص بالدول يساهم في الاقتصاد العالمي". [408]

كما أن الدول الصناعية كرست مساعيها لتقدم المعونات لدول العالم الثالث و بتدخل مباشر وعند الموافقة على تقديم المعونة فإنها تشترط استخدامها في مجالات معينة بعيدة عن الصناعات التحويلية حتى لا تتمكن من إقامة الصناعات الثقيلة التي تؤدي إلى مشاركة اقتصاد الدول الصناعية في احتكار التقدم التكنولوجي والتفوق الصناعي وعلى سبيل المثال قام صندوق النقد الدولي بتقديم دعم لأربع دول صناعية قدر بـــ91 بليون دولار لـــ36دولة من أجل الإصلاح والتصحيح ولم يصرف منها إلا 2,5 بليون دولار فقط من نفس العام. [409]

ولقد بذلت المؤسسات المالية العالمية والدول الكبرى جهودا كبيرة في مجال التنمية وتطويرها منطلقة من فكرة التدعيم للأسواق التي تجعل مجمل البلدان الفقيرة على عتبة النمو الاقتصادي والقدرة على التسيير الذاتي واعتبرت العولمة أحد أهم محرك للتقدم الاقتصادي خاصة البلدان الصغيرة، فكان الاعتماد السائد أنه تشرع في النمو الاقتصادي إذا ما اعتمدت أساليب التحكم في التسيير القائم على استقرار المؤسسات الاقتصادية. [390]

وفي ضوء الواقع الراهن للاقتصاديات يصعب القول أنها مؤهلة لمواجهة مخاطر العولمة الاقتصادية، فهي تعني شكل عام اندماج أسواق العلم والاستفادة من الفرص التي توفرها حقوق التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار من الرأسمالية وحرية السوق ،لكن خضوع العالم لقوى السوق العالمية حسب مذهب إليه (محمد الأطرش) فالمطلوب من البلدان النامية ومنها البلدان العربية أن تعرض الدول قضيتها على الاقتصاد والمجتمع وأن تبادر إلى هدم الأسوار الجمركية وإزالة جميع القيود أمام نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي يتم داخلها إطار قسم الأعظم من المبادلات التجارية وانتقال رؤوس الأموال والمعلومات والأفكار" [410]. كما أنه تشير بعض المراكز إلى الأهمية العظمى للمنطقة إلا أن السجل الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط محبط بسبب أن أداء تلك الدول أقل كثيرا من البلدان الفقيرة الموارد على مدى العقود القليلة الماضية بالإضافة إلى ذلك فإن تكامل الدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع الاقتصاد العالمي ضعيف مقارنة بالدول المتقدمة في هذا الجانب.

وللعولمة دور كبير في تحقيق التنمية الشاملة ولهذا يجب على الدول أن تضم اقتصادياتها وأن تكشف التعاون في مجال الاقتصاد بين جميع الدول لأن هذا يحقق المنفعة للجميع.

ولقد أدى إنظمام عدد كبير من الدول للكثير من المنظمات سواء الإقتصادية أوالإنسانية إلى تحقيق نتائج مرضية، فالعولمة أيضا تساهم في مواكبة العصر والتفاعل مع المتغيرات الحاصلة،وقد مست التغيرات العالمية القطاع الاقتصادي في:

1- تغيرات الأداء الإنتاجي : قد تطورت برامج التخطيط والتحكم التي شكلت الأساس لنظم المعلومات التي ستهدف إلى مد مسؤولي العمليات بالمعلومات اللازمة لإدارة العمليات بفعالية أكبر.
2- تغير في التنظيم: إن النجاح الإداري يعتبر وليد لمجموعة متكاملة من التوجهات والتحولات التنظيمية الحديثة فقد كان الانتقال من بيئة بطيئة التغير إلى بيئة جديدة ديناميكية تتطلب نموذجا جديدا يعتمد في ذلك:

- الحاجة إلى تغير الأداء بالوظائف الجديدة.
- الحاجة إلى تمكين العاملين في أداء الوظائف دون الرجوع إلى الإدارة.
- هيكلة الموارد البشرية.

3- تغير في الأداء التسويقي: حيث اشتركت الآلات الحديثة في الأنشطة التسويقية مما يزيد من خدمة العملاء.

ونجاح المشاريع الاقتصادية في ظل العولمة مرتبط بدرجة كبيرة على الكفاءة وفاعلية الموارد البشرية العاملة بها وتوفير الوسائل الفاعلة لذلك من تقنيات حديثة تساهم فعلا في ترقية المجال الاقتصادي لأنه يهدف إلى تطوير المجتمع بمختلف مؤسساته.

5-4-أثر العولمة على بعض القطاعات التنموية:

إن العولمة الإقتصادية تركز على الدولة وظيفيا بإعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الإقتصادية وتتضمن تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وإنسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها ونشر التكنولوجيا والمعلوماتية، فللعولمة أثر بارز على القطاع الإقتصادي بإعتباره ذو أهمية على الدولة، ويمكن التعبير عن مظاهر الإخفاق في المسيرة التنموية بالمؤشرات الآتية: مثلا تقدر الفجوة الغذائية للدول العربية حسب تقرير إتحاد المهندسين المقدم إلى المؤتمر الخامس و الخمسين وتشير أرقام إتحاد غرف التجارة والصناعة في الإمارات العربية إلى أن الفجوة الغذائية قد بلغت في الدول الخليجية وحدها نحو 13 مليار دولار، ولا ننسى الأثر الذي تركته العولمة على الجانب السياسي والثقافي فهي بذلك اكتسحت جميع الميادين بدون استثناء.

5-4-1- أثر العولمة على الصناعة:

حاليا معظم المجتمعات تقع في نطاق العولمة مثلا استخدامها لشبكة الإنترنت الآن هو من نتائجها، فمن جوانبها التقنية والإنجازات العلمية في العلوم وتسخير العلم لخدمة البشرية في الصناعة يمكن اعتباره من ايجابيات العولمة ولكن الرفض لها يركز حتى لدى المجتمعات الغربية الأوروبية أو لدول أمريكا اللاتينية التي تعاني اقتصادياتها من التخلف. كماأن البرجوازية تضرب العالم بأسره من خلال استغلال السوق العالمية.[411]

ينطلق من أن الجانب الاقتصادي هو الخطر القادم لأن العالم هو سوق مفتوح للتجارة الدولية ولقد أصبحت الأسواق الوطنية ساحة تتصارع الشركات العالمية الضخمة والقوية التي ترغب في مواجهة واستغلال الفرص في الأسواق الأخرى، أما الشركات التي لا ترغب في العولمة ولا تملك القدرة على مواجهة التحديات واستغلال الفرص فسوف يتم ابتلاعها من قبل الشركات العالمية، ومن هنا نجد أن العولمة في صالح من يملك المال وليس لصالح الجميع.

إذ أنها "في الوقت الحاضر تكرس علاقة السادة بالعبيد من خلال تكريسها للإنقسام المتنامي بين الشمال والجنوب ومستقبلا من خلال إشارة البعض إلى أن القرن القادم سيكون هناك 20% من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش في رغد وسلام أما النسبة الباقية 80 % فتمثل السكان الفائضين عن الحاجة[412]، ومن جهة أخرى فالشركات الأمريكية سواء كانت التسويقية أو التجارية تهيمن على التسويق العالمي فهي تضع الميول بما يتلائم مع منتجات وأنماط العيش الأمريكية، دون مراعاة التفاوت المعيشي الموجود في مختلف الدول بحيث "تكاد تجمع معظم التنبؤات البحثية على أن قضية الفقر ستظل تمثل أحد أهم التحديات الفعلية خاصة في عصر العولمة الراهن وفي ظل آليات تدويل الاقتصاد إنتاجا وتوزيعا واستهلاكا". [413]

نحن نستفيد من العولمة العلمية وإنجازاتها الصحية والتعليمية ونتضرر من آثارها السلبية ولا يمكن مواجهتها إلا إذا كان هناك إرادة قوية لاستثمار الموارد المادية في المجتمعات الإسلامية مثلا فيما يصب في صالح العالم الإسلامي.

فالعولمة الاقتصادية تركز على الدولة وظيفيا باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق وخصخصة الأصول وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها وتشير التكنولوجيا والتوزيع العابر للقارات الإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والتكامل بين الأسواق الرأسمالية [390] ومن جهة أخرى "لا يمكن أن نقيم صناعة من الصناعات في مجتمع معين دون أن نعرف ما يترتب على إنشائها من نظم ومؤسسات اجتماعية وكذلك دراسة المجتمع من الناحية النظرية تساعد على حسن قيام التنمية بعملها" [414] وأدت العولمة إلى تغيير أساليب ونظم الإنتاج وأدت إلى تغيير معدلات الإنتاج التي أصبحت سريعة جدا وأصبحت قيم الإنتاج مرتفعة ارتفاعا عظيما عما قبل في ظل المنافسة الكبيرة خاصة بين الدول المتطورة.

5-4-2- اثر العولمة على الزراعة:

مما لا شك فيه أن أهم مجالات العولمة وأكثرها وضوحا وأبرزها أثرا وهدفا هو المجال الاقتصادي تعني وصول نمط الإنتاج الرأسمالي إلى نقطة الانتقال من دائرة التبادل إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج، وبعبارة أخرى فإن ظاهرة العولمة حسب هذا المفهوم هي بداية الإنتاج الرأسمالي ومقوماته ونشرها في كل مكان ملائم خارج ما يسمى إطار مجتمعات المركز الأصلي ومن ثم يعتبر البعض أن العولمة هي حقبة التحول الرأسمالي العميق في ظل هيمنة دول المركز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي غير متكافئ في مجال التبادل الدولي، وبالتالي العولمة تفسح المجال أمام أصحاب رؤوس الأموال لجمع المزيد من الأموال على حساب سياسة قديمة في الاقتصاد كانت تعتمد على الإنتاج الذي يؤدي إلى تحقيق ربح بينما الحال اليوم هو الاعتماد على توظيف المال، ومن أهم الإنجازات المتحققة في كل مجال من المجالات التنموية التي عملت فيها المنظمة أهم الإنجازات في مجال تطوير تنمية إنتاج سلع الغذاء ومن أهم هذه المنظمات المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومن أهم وظائفها ما يلي: [417]

5-4-2-1-الأنشطة الدراسية والبحثية:

قامت المنظمة بإنجاز العديد من الدراسات القومية والقطرية في مجال تطوير وتنمية إنتاج السلع الغذائية ويمكن إيجاز أهمها فيما يلي: بيانات التجارة الخارجية، الاستهلاك ودراسة اقتصاد الغذاء في الدول العربية في إنتاج المحاصيل الزراعية، دراسة مستقبل الغذاء في الدول العربية في الإنتاج الموارد الطبيعية، دراسة المخزون الغذائي الإستراتيجي، تنمية الإنتاج الحيواني والداجني، لتنمية الثروة السمكية، المحاصيل السكرية والبذور الزيتية، دراسات المخططات الرئيسية لتنمية قطاعات إنتاج وتصنيع ألبان، دراسة توقعات الطلب على السلع الغذائية العربية- إصدار التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي.

5-4-2-2-أنشطة التنمية البشرية:

عقدت المنظمة العديد من الدورات التدريبية و الندوات والمؤتمرات واللقاءات على المستويين القومي والمحلي ويمكن إبراز أهم المجالات التي تناولتها هذه الأنشطة على النحو التالي:

- الأنشطة في مجال تطوير الإنتاج والإنتاجية لأهم المحاصيل الزراعية.
- الأنشطة في مكافحة الأمراض والآفات في المحاصيل الزراعية.
- الأنشطة في مجال تطوير الإنتاج والإنتاجية للثروة الحيوانية والسمكية والداجنة.
- الأنشطة في مجال مكافحة الأمراض والآفات الحيوانية.
- الأنشطة في مجال التنمية الريفية.

5-4-2-3-أنشطة المشروعات التنفيذية:

عملت المنظمة في تنفيذ العديد من المشروعات التنفيذية في مجال تطوير الإنتاجية وتنمية إنتاج سلع الغذاء وقد تناولت هذه المشروعات الموضوعات التالية:

- تطوير المشاتل وإنتاج الشتلات.
- تطوير إنتاج المحاصيل البستانية.
- تربية النحل وإنتاج العسل.
- تطوير إنتاج النخيل.
- تنمية الثروة الحيوانية.

وبهذا فالعولمة هي مجموعة الهياكل والعمليات السياسية والاقتصادية تنبع من تغير صفات وخصائص السلع والأصول التي تكون أساس الاقتصاد السياسي الدولي، وذلك من"احترام وتعزيز المبادرة الخاصة والعمل التطوعي وتشجيع المنافسة ".[415]

5-4-3-أثر العولمة على الثقافة:

لكل مجتمع إنساني ثقافته أيا كان مستوى الاجتماع ونوعه ذلك أن الثقافة هي منضومة رمزية من القيم والمعايير تخلع بواسطتها جماعة بشرية معينة وعلى وجودها وتجاربها ونشاطاتها بهذا المعنى لكل فرد ثقافته أيا كانت مهنته أو حرفته، إلا أنه مع تطور المجتمعات وتقسيم العمل نشأت فئة من الناس تشغل بإنتاج المعاني والرموز والأفكار هم أهل العمل الفكري بدءا من الكهنة والعرافين القدامى وصولا إلى المثقفين المحدثين الذين يتصرفون بوصفهم أمناء على الحقيقة والحق والعدالة أوصياء على العقيدة والهوية والأمة، ومن هنا يمكن التمييز بين نوعين أو مستويين من الثقافة، الثقافة بالمعنى الواسع بوصفها صناعة الحياة وتنظيم الوجود المجتمعي من خلال أنظمة المعنى ومرجعيات الدلالة والأنساق الرمزية اللاشعورية التي تضع الخيال الجماعي لشعب من الشعوب أو لطائفة من الطوائف والتي تتخلل كل النشاطات الإنسانية والقطاعات الإنتاجية، وهناك علاقة تفاعل أو توتر وذلك بحسب نمط الثقافة المسيطرة فالثقافة الجامدة تقاوم دوما محاولات المثقفين المبدعين لخرق الأنساق المغلقة أو انتهاك المعاني المألوفة أو الخروج على المرجعيات السائدة أما الثقافة الحية فإنها تتغذى من الانفتاح على الحدث وتشخيص الواقع وتتحد بطرح الأسئلة المركبة أو إثارة المشكلات الحقيقية وتعتني بإنتاج الأصل والمبتكر أو بالانفتاح على ما هو بكر أو غير مسوق من الآفاق.[416]

فالعولمة الثقافية هدفها إشاعة متعة زائفة على الحياة وهو مفهوم عام يشمل اللباس والترفيه وأسلوب الطعام كما تشمل العولمة التأثير بالرسومات لتغيير نمط التفكير والذوق وهي تفرض سيطرة القوي فالمغلوب مقيد بالغالب كما أنها تحاول الحد من المظاهر الإنسانية وإزالة خصوصيات كل دولة قد تمسك بعض المفكرين والساسة ورجال الاقتصاد بتنفيذ مخطط العولمة ووجدوا الظروف مهيأة لإدخال العالم وتراثه وحضارته تحت سيطرة فكر واحد وحضارة واحدة قد ساعدهم على ذلك ضعف البنية الثقافية الوطنية وفقدان تمسك المسلمين بهويتهم وثقافتهم، فالثقافة الاستهلاكية التي تبثها عشرات الأقمار الصناعية على مئات القنوات الفضائية التي باتت تعمم على الثقافة الفردية القائمة على فلسفة البرجماتية المادية في ترويج لا مثيل له لثقافة الاستهلاك التي تزيف وعي الإعلام المضلل المروج لنمط من الحياة بعيدا عن القيم السامية والمثل العليا.

إن التغيير الحاصل اليوم يقضي إلى تغيير الثقافة بالذات والحال لأنها لم تعد كما كانت عليه سواء من حيث أطرها ومضامينها أو من حيث وسائطها ومسالكها أو من حيث آليات تشكلها والقوة المنتجة لها بكلمة أخرى، إن الثقافة الأكثر فاعلية اليوم لم تعد ثقافة الكتاب والصحيفة أو الفكرة والعقيدة، بقدر ما أصبحت ثقافة الصور والمعلومات أو الحاسوب وبنوك المعلومات ذلك أن بنية المعرفة هي التي تخضع الآن للتبدل والتغيير بقدر ما تتغير وسائطها وآليات إنتاجها والثقافة الغربية اليوم تقدم مثلا ساطعا على ثقافة مارست حيويتها وتفوقها عبر قدرتها الخارقة على نزع جلدها وتغيير ذاتها باستمرار إنها ثقافة ميزتها الأولى علاقتها النقدية بذاتها، الأمر الذي أتاح لها امتلاك القدرة على توليد الجديد والمبتكر والأصيل والخصب من الصيغ والنماذج أو الأطر أو القوالب حتى يكون مستقبل الثقافة العربية المعاصرة مختلفا عن ذاتها ومنافسة غيرها في مجال من المجالات أو على مستوى من المستويات إذن مستقبلها هو قدرتها على الخلق والإنتاج أو على الصنع والإبداع بابتكار الجديد والأصيل والاهم والخارق من الأسئلة والإشكالات أو القيم في ظل انتشار مفهوم تقليد الأخر دون مراعاة الهوية الوطنية الخاصة بكل دولة.

5-4-4- أثر العولمة على البحث العلمي:

هناك من ينظر إلى العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية واتصالية نتيجة للضغط المفروض من الفضاء الخارجي فهو عملية إحياء المجتمع المدني في العديد من الدول وقيامه بادوار هامة في مجال التنمية. [390]

إن الدور الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عبر التاريخ في التأثير على المجتمع إضافة إلى العلاقة التفاعلية التي زادت وتعقدت بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات هو القطاع الأساسي في المجتمع المعاصر، وأصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات تمييزا لها عن نوعين أو نمطين سابقين للحياة وهما نمط الزراعة والصناعة فقد شكلت الاتصالات والمعلومات وبالتالي سميت مجتمعات ما بعد الصناعة.

فمنذ أوائل السبعينات شكل ذلك القطاع المرتبط بإنتاج المعلومات وإدارتها و المعروف بقطاع تكنولوجيا الاتصال وفي داخله قطاع تكنولوجيا المعلومات واحدا من أكثر القطاعات الحيوية الديناميكية في الاقتصاد العالمي، وإذا رجعنا إلى الوراء وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث نجد أن توسيع الرأسمالية قد تضمن تنظيم الأنشطة المنتجة يشكل اقتصاد على مستوى كوني أساسه يعتمد على إعادة التنظيم و التوسيع في أنشطة المعلومات سواء كإنتاج لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتوزيعها وكان لتوسيع الأنشطة الاتصالية والمعلوماتية أحد ردود أفعال بفعل الأزمات المستمرة للتراكم في رأس المال والتدخل الحكومي لتثبت أسعار السلع منذ نهاية الرواج الطويل في أوائل السبعينات.

وقد شجعت الفرص المحدودة للاستثمار المريح في مجالات التصنيع التقليدي والتي جلبت بواسطة مزيج من الإنتاج الزائد والتحولات في مواقع الإنتاج بشكل غالب للاستثمار على مدى متسع في قطاعات مثل السياحة ووسائل الاتصال الجماهيرية و الإنتاج الثقافي والاتصال السلكي واللاسلكي وتكنولوجيا المعلومات ونتيجة البحث العلمي وازدياد أهمية تكنولوجيا الاتصال من الثمانينات والتسعينات نتيجة لأمور تتصل بسمات العقدين أو الاتجاهات الكبرى التي سادت ومازالت تسود العالم خلالهما إضافة إلى عوامل مجتمعية أخرى قد شهدت الثمانينات عدة تحولات كبرى في العالم عمت معظمها أرجاء العالم العربي وأثرت على باقي دول العالم وأبرزها وفقا لرؤية مستقبلية. [384]

- التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع المعلومات).
- التحول من التكنولوجيا البسيطة والمحدودة إلى التكنولوجيا الأعلى.
- التحول من الاقتصاد الوطني المغلق على نفسه إلى الاقتصاد العالمي.
- التحول من اهتمامات المدى القصير إلى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم التخطيط الإستراتيجي.
- التحول من النظم المركزية إلى النظم اللامركزية.
- التحول من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات إلى وضع يسود فيه الفرد وتزداد أهمية الاعتماد على الذات.
- التحول من نظم الديمقراطية النيابية إلى نظم ديمقراطيات المشاركة.
- التحول من الشمال إلى الجنوب.
- تزايد دور المرأة في القيادة.

إن العولمة هي شكل جديد من أشكال النشاط يتم فيها انتقال شكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى مفهوم ما بعد الصناعي للعلاقات الصناعية وهذا القول تقوده نخبة تكنولوجيا صناعية تسعى إلى تدعيم السوق الواحدة بتطبيق سياسات مالية وائتمانية وتكنولوجية واقتصادية شتى، وعلى عكس التعريف الأول

الذي يركز على عنصر الزمن وينظر للعولمة باعتبارها حقبة تاريخية، فإن هذا التعريف يرى أن الزمن لا معنى له وأن الفضاء نتيجة للثورة التكنولوجية والاتصالية مما أدى إلى ظهور الاقتصاد الذي يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة غير أن الضغط على الفضاء السياسي بين الدول وتقليص المسافات بينها قد يؤدي إلى تشجيع ظهور الاختلاف بينها في نفس الوقت والذي يعتبر مفهوم آخر للعولمة، وهو مفهوم النزوع إلى المحلية طبعا إذا تم تدعيمها قد تؤدي إلى التركيز على محلية النشاط الاقتصادي والسياسي ونقل السلطة من المستوى القومي إلى المستويات الأدنى بطريقة تشجيع على الاستجابة إلى العولمة ويرى بعض الباحثين أن الجدل بين العولمة والمحلية المعممة يكشف عن الصراع بين الإستراتيجيات المختلفة للشركات المتعددة الجنسيات. [384]

هذا التعريف لا يركز فقط على العولمة باعتبارها ثورة تكنولوجية فإن البحث العلمي له علاقة وطيدة بالعولمة باعتباره يبحث في كل ما هو جديد وحديث كما أن التكنولوجيا تخدم العولمة، إذ لا عولمة بدون معلومات وبدون معارف وهذه الأخيرة لا قيمة لها إذا لم تخزن وتعالج وتوظف في حينها.

5-4-5-أثر العولمة على التجارة:

وافقت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (OMC) أخيرا على عقد اجتماعها الوزاري الأخير في الدوحة 2001 بعد الاجتماعات التي عقدتها في مدينة سياتل الأمريكية عام1999 وكذلك الاجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة التشيكية سنة 2000 حيث شهد الاجتماعان اضطرابات واحتجاجات واسعة النطاق قام بها مناهضو العولمة بقرار من المنظمة بعقد الاجتماع في الدوحة لخوصصة المكان إذ يصعب الدخول وعدم وجود مناوئين كما أنه هناك اتفاقية هامة تخص الجانب التجاري ألا وهو منظمة ألغات ومن أبرز التزاماتها ما يلي:[417]

- الالتزام بالمبادئ العامة لاتفاقيات الجات.
- الموافقة على إنتاج جولة لأورغواي وبخاصة مؤتمر الدار البيضاء (وعددها 28 اتفاقية).
- تقديم التزامات محددة في مجال السلع خاصة بما يتعلق بموضوع التثبيت الجمركي وهذا يتم بمفاوضات ثنائية مع شركاء الدول الغربية.
- التزامات جميع الدول يفتح مجال الخدمات من أجل الخدمة الأجنبية.

كذلك فكرة الرأسمال البشري التي تعد مهمة بالنسبة للأفراد والتي تعني "أن تحصيل المعرفة والكفاءة في المدرسة يكون له أثر مزدوج فهو يؤدي من ناحية إلى رفع الإنتاج ويعمل من ناحية أخرى على تغيير العادات الاستهلاكية" [64] ولقد أصبح الفكر الاستهلاكي هو الفكر السائد والمسيطر على المجتمع " في ظل علاقات الإنتاج المادي الذي يسيطر فيه النمط الإنتاجي الحديث ويصبح الاستهلاك تدريجيا هو المسيطر والمحدد للمكانة الاجتماعية وبالتالي تتحول الثقافة الإنتاجية مهما كانت مستوياتها إلى ثقافة استهلاكية وتصبح الفئات الدنيا والفقيرة أقوى إدمانا على الاستهلاك من إدمان العقاقير والحصيلة تشوه البناء القيمي والثقافي للمجتمع" [418] للعولمة أيضا علاقة وطيدة بالجهاز المصرفي ومن الآثار البارزة لهذا الجهاز ما يلي: [419]

- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية.
- التحول إلى البنوك الشاملة.
- تنوع النشاط المصرفي.
- اشتداد المنافسة في السوق المصرفية.
- ضرورة الالتزام بمعيار كفاية رأس المال.

- ضعف قدرة البنوك المركزية على التحكم في السياسة النقدية.

ومن زاوية أخرى فمفهوم التراكم الخرافي وهو نتاج لتداخل النقود والبنوك ورأس المال المصرفي بوتيرة أعلى مهما في السابق ويتوسع هذا النمط من رأس المال في الخارج بمعدلات سريعة بسبب ارتفاع عمليات التصنيع و ضغوط الأجور.[420]

ويشهد العالم تطورات سريعة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا إدارة المال والإعلام إضافة إلى ما يعرف في الأسواق الاقتصادية والمالية وكل مؤسسات المكلفة برقابتها وتنظيمها من توجه فعلي نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، ويبدو هذا واضحا من خلال التكتلات كما هو في أوروبا الموحدة والجنوب الشرقي لآسيا وأمريكا الشمالية، غير أن هذه التحولات العالمية تشكل ضغوطا قوية على توجيه القرارات الاقتصادية، السياسية وحتى الثقافية. ومن خلال الأحداث المتسارعة التي نشهدها يتوقع أننا سنعيش ظهور اقتصاد عالمي قوي يكون شرط الاندماج فيه مبني على التحكم في المعرفة العلمية ولا مكان للدول التي ليس لها رصيد علمي كاف لمجابهة التحديات التي تفرضها العولمة.

لقد أدت ثورة التكنولوجيا والاتصال في ظل العولمة إلى ميلاد اقتصاد جديد مبني على المعرفة، والذي يعتبر البوابة للمستقبل القادم، ويشهد الاقتصاد الجديد تطورا واضحا ومتميزا في الدول المتقدمة نظرا للانجازات الجبارة التي تمت في مجال التكنولوجيا والاستثمار في رأس المال البشري أما الدول النامية فلا تزال بعيدة كل البعد عما يحدث من حولها من تطورات في هذا الصدد، وهي بالطبع لا تملك أي خيار لكسب مؤهلات وأسباب الاندماج فيه ومن ذلك فإن الاستثمار في رأس مالها البشري وإنشاء مخابر ومراكز للبحث والتطوير لدفع عجلة التنمية التكنولوجية وأيضا وضع لحد من هجرة الأدمغة ومحاربة القرصنة التقنية وغيرها من الإجراءات التي تساهم في تطوير البحث والتقانة تطرقنا في هذا الفصل إلى العولمة باعتبارها ظاهرة هامة في المجتمع فلا يمكن فصلها عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فهي جزء هام من الدراسات الحديثة، فالعولمة ساهمت مساهمة فعالة في بناء الدولة وتمتين أواصرها وتوسعها خلال السنوات الماضية كان نتيجة انتشار الإمبراطوريات ما وراء القارات التي امتدت حول العالم وقامت ببناء أوائل الدول كما أنها كانت مسؤولة عن سيادة الدولة، وما عرض في الفقرات السابقة يدعنا نقف أمام حقيقة هامة مفادها أن العولمة ليست تعبيرا عن إرادة العالم ولن تكون كذلك إذ أنها في الوقت الراهن تكرس مقولة البعض بأنها علاقة السادة بالعبيد من خلال تكريسها للانقسام المتنامي بين الشمال والجنوب.

فدراستنا لهذا النوع من المواضيع يستدعي منا طرح فكرة العولمة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الميادين العلمية والاقتصادية فهي واقع لا مفر منه ينبغي علينا التكيف معها ومع متطلباتها إذ أن إنكارها هو إنكار للواقع، فعلى الدول أن تكون جادة في العمل حتى يتسنى لها تصحيح أوضاعها المتردية والتفاعل الايجابي معها وتفادي سلبياتها.

الفصل 6
سياسية التعليم العالي وموقف الباحث اتجاه البحث العلمي

إن هذا الفصـــل يعالج المعطيات الميدانية بالدرجـــة الأولى، حيث قامـــت الطالبة بعرض شبكة الملاحظة لأنها ضرورية بالنسبة لهذا النوع من الدراسات، حيث لاحظت مجموعة من المخابر من حيث إمكانيتها ومكانتها إضافة إلى استخدام تقنية تحليل محتوى بعض المراسيم التنظيمية التي تتمحور حول البحث العلمي بصفة عامة ومخابر البحث بصفة خاصة ومدى ترابطها مع التنمية الاقتصادية، وإمكانيتها المادية التي تطرق إليها المشرع الجزائري، وفي نفس السياق قامت الطالبة بعرض المقابلات التي أجريت على واحد وعشرون (21) مدير مخبر من مختلف التخصصات مستندة في ذلك على محاور خاصة بالموضوع وتحليل ما جاء في هذه المقابلات من عرض لوضعية البحث العلمي في الجزائر وواقعه من صعوبات وأبرز الحلول التي أشار إليها هؤلاء المبحوثين باعتبارهم أكثر خبرة ودراية بهذا القطاع لأنه عصب عملية التنمية الاقتصادية وهذا لا يتحقق بشكل تلقائي وبآليات تقليدية تعتمد في ظل الظروف الطبيعية حيث النمو الاقتصادي يتطلب دراسات معمقة ومنهجية واضحة وهذا أمر لا بد أن تنهض به مختلف مؤسسات البحث العلمي من خلال البحوث الاقتصادية والإستراتيجية التي تستهدف البحث في أفضل السبل الكفيلة بتحويل نواتج المتغيرات والتقنية المعلوماتية إلى مصدر قوة مضاف إلى القطاعات الاقتصادية الوطنية من أجل صياغة رؤية جديدة تتماشى مع المتغيرات الراهنة.

إذا كانت العديد من الآراء والاتجاهات تربط التنمية أساسا بالاعتبارات الاقتصادية، فإن الإنسان يظل دائما من الناحية الافتراضية هو أساس كل تنمية حقيقية فهو وسيلتها الرئيسية ويعتبر هدفها في آخر المطاف، بحيث ينبغي أن تنصب على تأهيله وتمكينه من مختلف المقومات العلمية والعملية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، بحيث يعتبر البحث العلمي أحد المداخل الأساسية التي تدعم عملية التنمية والباحث طبعا هو صانعها إلا إذا توفرت الشروط الملائمة لذلك.

6-1- عرض شبكة الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أهم التقنيات المستعملة في الدراسات الاجتماعية، حيث يستعملها الباحث لجمع المعلومات والحقائق من الحقل الاجتماعي فهي لا تقل أهميتها عن التقنيات المختلفة للبحث فهي أساس كل علم تجريبي والإنسان يعتبر كائن ملاحظ وهو منذ القدم يستخدم الملاحظة لجمع مختلف البيانات وبناء معلوماته البسيطة حول محيطه الاجتماعي الذي يعيش فيه ولا يزال يعتمد عليها لفهم الظواهر الطبيعية والاجتماعية المختلفة.

والملاحظة لا تستخدم في الحياة اليومية فحسب بل في الدراسات العلمية المختلفة حيث يستخدمها الباحث مع سائر الحقائق التي تساعده في توصيف مشكلة بحثه وتحديدها فعن طريقها يستطيع استخراج الدلائل التي تمكنه للإجابة على مختلف الأسئلة ولذلك تعتبر الملاحظة وسيلة جد هامة في جمع مختلف المعطيات ومن جميع الميادين بحيث أعطت المجال للطالبة لتقصي المعلومات والحقائق على المبحوثين والظروف الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة التي ينحصر فيها البحث والمتمثل في المخابر المتواجدة بجامعة البليدة وذلك حسب الخصائص ومواصفات العينية المشار إليها في الجانب النظري ولتوضيح طريقة استعمال الملاحظة تم الاستعانة بشبكة الملاحظة والمتمثلة في الجدول رقم (22):

جدول رقم 22: يمثل شبكة الملاحظة

رقم المخبر	مكان الملاحظة	وقت الملاحظة (متى ألاحظ)	وسيلة الملاحظة (كيف ألاحظ)	الشيء الملاحظ (ماذا ألاحظ)
01	مخبر الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد (جامعة سعد دحلب)	الفترة الصباحية	تمت الملاحظة عن طريق العين المجردة (ملاحظة مباشرة)	- المخبر ضيق جدا - عدم وجود إداريين يساعدون المدير - يوجد حاسوب واحد في المخبر. -قلة عدد الباحثين.
02	مخبر معالجة الإشارة والصورة (جامعة سعد دحلب)	الفترة الصباحية	الملاحظة عن طريق العين المجردة (ملاحظة مباشرة)	- المخبر ضيق جدا - لا يوجد أي عامل لمساعدة مدير المخبر. -يوجد حاسوب واحد في المخبر. - مكان غير صالح للعمل. - هناك فوضى
03	مخبر معالجة السطوح والمواد (جامعة سعد دحلب)	الفترة الصباحية	ملاحظة مباشرة (عن طريق العين المجردة)	- مخبر متسع - وجود إمكانيات لا بأس بها. - قلة عدد الباحثين. - مكان منظم ومرتب - مخبر صالح للعمل والبحث
04	مخبر بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي (جامعة سعد دحلب)	الفترة الصباحية	تمت الملاحظة بالعين المجردة (ملاحظة مباشرة)	- مكان واسع - تتوفر فه شروط البحث - مخبر منظم - إمكانيات موجودة.

				– لا يوجد إداريين. – يوجد عدد باحثين لا بأس به – مخبر يشجع على البحث
05	مخبر التطبيقات الطاقوية للهيدروجين(جامعة سعد دحلب)	الفترة المسائية	عن طريق العين المجردة (ملاحظة مباشرة)	– مخبر متوسط المساحة – توفير فيه إمكانيات معتبرة. – مخبر منظم – لا يوجد مسيرين إداريين – يوجد عدد لا بأس به من الباحثين. – مخبر لا يشجع على البحث
06	مخبر اللغة العربية وآدابها (جامعة سعد دحلب)	الفترة المسائية	عن طريق العين المجردة (ملاحظة مباشرة)	– مكان ضيق – إمكانيات متوسطة. – يوجد إداري واحد لمساعدة المدير. – مخبر لا يشجع على البحث
07	مخبر النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	الفترة الصباحية	عن طريق الملاحظة المباشرة (بالعين المجردة)	– مكان ضيق – إمكانيات ضعيفة – مكان منظم – وجود حاسوب واحد فقط. – مخبر لا يشجع على البحث

إن الملاحظة شملت سبع (07) مخابر، مخبرين يمثلان تخصص الإلكترونيك وكانت وضعيتهما سيئة وغير مشجعة تماما على البحث وهذا يؤثر على الباحثين ومديري المخبر خاصة من الناحية المعنوية، بينما في مخبر الميكانيك (مخبر معالجة السطوح والمواد) وجدت الطالبة إمكانيات لا بأس بها إضافة إلى التنظيم الخاص بهذا المخبر ونفس الملاحظة تنطبق على مخبر بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي ومخبر التطبيقات الطاقوية للهيدروجين أما مخبر الأدب العربي فإمكانياته متوسطة، وأخيرا لاحظنا نقص كبير في إمكانيات مخبر النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي، واستخدمت الطالبة العين المجردة (الملاحظة المباشرة) لنقل الحقائق بطريقة موضوعية واختيارها لهذه المخابر من بين مجموع واحد وعشرون(21) مخبر فكان بطريقة عشوائية والملاحظة تختلف من مخبر إلى آخر رغم أنها موجودة بجامعة واحدة (سعد دحلب) حيث تصنف إلى ثلاث أنواع من حيث الملاحظة:

أولا: مخابر منظمة وذات إمكانيات معتبرة (كالحاسوب وتجهيزات مختلفة).

ثانيا: مخابر نوعا ما منظمة وذات إمكانيات متوسطة.

ثالثا: مخابر غير منظمة وإمكانياتها بسيطة ومساحتها صغيرة ليست لها مواصفات لكي تكون مخابر للبحث.

6-2- قراءة تحليلية حول المراسيم التنظيمية لمخابر البحث في الجزائر

كثر الاهتمام بقطاع البحث العلمي في الجزائر من خلال تدارك التأخر الكبير المسجل وذلك عن طريق وضع إستراتيجية للبحث العلمي سنة 1998 حيث أصدرت قانون البحث العلمي 11/98 الذي سطر الإطار العام للبحث العلمي في الجزائر وكذلك من خلال خطة خماسية 1998-2002 بدأ تنفيذها الفعلي عام 2000 بالنسبة للتجهيزات والتشغيل يحدد هذا القانون ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف والبرامج المسطرة وفق المخطط الخماسي 1998-2002 ويسعى أيضا إلى ضمان ترقية البحث العلمي.

بالإضافة إلى القانون رقم 08-06 المؤرخ في 16 صفر عام 1429هـ الموافق ل 23 فبراير 2008 يعدل ويتمم القانون رقم 99-05 المؤرخ في 18 ذي الحجة عام 1419 الموافق ل 4 أفريل سنة 1999 والمتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي والبحث العلمي. وهناك جملة من المراسيم التي حددها المشرع الجزائري من أجل تنظيم وتحديد أهداف مخابر البحث العلمي، وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى تحديد أهم المحاور التي ارتكزت عليها الطالبة والتي لها علاقة هامة مع الفرضيات لمعرفة سياسة الدولة الجزائرية اتجاه البحث العلمي ومخابر البحث.

ولو نظرنا إلى القوانين التي تطرقت إلى منظومة التعليم العالي فنجدها منذ الاستقلال مباشرة وذلك من خلال الخطابات السياسية التي كان يمثلها وزراء ورؤساء الذين كانوا يمثلون سياسة الدولة ، إلا أننا نكتفي بتحليل وقراءات سوسيولوجية لبعض المناشير والقوانين التي تمثل المحاور الآتية:

المحور الأول: تحليل المحتوى الخاص بإنشاء المخابر.

المحور الثاني: تحليل المحتوى الخاص بالمخابر والتنمية الاقتصادية.

المحور الثالث: تحليل المحتوى المتعلق بالمخابر وتنمية البحث العلمي والمعرفي في الجزائر.

المحور الرابع: تحليل المحتوى المتعلق بالإمكانيات المادية والمالية الخاصة بالبحث العلمي.

وأخذت الطالبة محابر البحث لدراستها باعتبارها انعكاس حقيقي لواقع الباحث والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية والمهم من هذا التحليل الإشارة إلى أبرز النقاط التي تهم البحث العلمي ومخابر البحث في الجزائر ومقارنة هذه المراسيم مع الواقع الفعلي من خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها الطالبة في الفصل السابع.

ومن بين المراسيم التي تطرق إليها المشرع الجزائري، المرسوم التنفيذي رقم 99-244 مؤرخ في 21رجب الموافق لـ 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، وقد صدر هذا المرسوم لحاجة قطاع البحث العلمي للمخابر الذي يمثل عملية البحث والتطوير، والمكان الذي يبحث فيه الباحث في مختلف التخصصات بغية الوصول لنتائج تخدم مختلف مؤسسات المجتمع.

جدول رقم 23: إنشاء مخابر البحث.

المحاور / الوثيقة	المادة القانونية	تاريخ صدور الوثيقة	القرارات
رقم 01	المادة رقم 01 من أحكام المادة 19 من القانون 98-11	22 أوت سنة 1998	- ينشأ مخبر البحث الخاص في إطار انجاز برنامج البحث بمؤسسة الإلحاق. - ينشأ مخبر البحث المشترك في إطار انجاز برنامج بين مؤسستين أو أكثر. - يحدد كيفية الشراكة بموجب اتفاقية. - يكلف مخبر البحث بانجاز أعمال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

فمن خلال هذه الوثيقة فقد حدد القانون الجزائري الأهداف العامة من وراء إنشاء مخابر البحث في الجزائر والأولويات الحقيقية لانجازه.

ونشأت مخابر البحث في الجزائر بداية سنة 2000 حيث تم الاعتماد على عدد منها شملت مختلف الميادين العلمية، وقد جاءت هذه الخطوة تجسيدا للسياسة الوطنية من اجل ترقية وتفعيل البحث العلمي الذي تقررت من خلال القانون المؤرخ في 29 ربيع الثاني عام 1419 الموافق 22 أوت 1998 الذي يتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتأكد هذا من خلال المادة الأولى المتعلقة بتحديد المبادئ الخاصة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا الوسائل الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف.

وأصبحت المخابر ضرورية كمؤسسات تابعة للجامعة لأن الدولة الجزائرية أدركت أن وظيفتها لا تكمن في التعليم فقط وإنما تتجاوز ذلك وهذا يكون عن طريق ربط مختلف البحوث العلمية مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والاهتمام أكثر بالبحوث التطبيقية حتى تساير الدول المتقدمة في هذا المجال.

جدول رقم 24: يوضح أهداف مخابر البحث العلمي في الجزائر.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المادة القانونية	أهداف مخبر البحث
رقم 02	31 أكتوبر 1998	المادة 4 من القانون رقم 98-11	- تحقيق أهداف البحث العلمي والتطوير التكنولوجي. - انجاز الدراسات وأعمال البحث التي لها علاقة بهدفه. - المشاركة في إعداد برامج البحث المتعلقة بنشاطاته. - المشاركة في تحصيل معارف علمية وتكنولوجية جديدة والتحكم فيها وتطورها. - المشاركة في تحسين تقنيات الإنتاج والمنتجات والسلع والخدمات وتطويرها. - المشاركة في التكوين بواسطة البحث ومن أجل البحث. - ترقية نتائج المخبر ونشرها. - جمع المعلومات العلمية التي لها علاقة بهدفه وتثمينها وتسهيل الاطلاع عليها. - المشاركة في وضع شبكة بحث ملائمة - أن لا يقل عدد الأساتذة المنشئين للمخبر عن 12 أستاذ من مختلف الدرجات العلمية.

تتناول هذه الوثيقة كما يبدوا الأهداف العامة لمخبر البحث من أجل تفعيله مع مؤسسات البحث وتحسين تقنيات وأساليب الإنتاج وترقية نتائجه من خلال وضع شبكات ملائمة لذلك. ويتكون المخبر من ثلاث عناصر هامة.

- العنصر البشري: يتجسد من خلال فرق البحث التي تشكله.
- العنصر المادي: يتمثل في الأجهزة التي يمتلكها المخبر.
- العنصر المعنوي: الذي يتشكل من خلال إضفاء الصبغة القانونية التي تؤسس المخبر وكيفية تسييره.

جدول رقم 25: يوضح مقاييس نشأة مخبر البحث.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المادة القانونية	مقاييس نشأة المخبر
وثيقة رقم 03	21 أكتوبر 1999	المادة 5 المادة 14	– أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتكنولوجية للبلاد. – حجم ديمومة البرنامج العلمي والتكنولوجي الذي تندرج فيه نشاطات البحث. – أثر النتائج المنتظرة على تطوير المعارف العلمية والتكنولوجية. – نوعية وحجم القدرات العلمية والتقنية المتوفرة أو الممكن تجنيدها. – الوسائل المادية والمالية المتوفرة أو الواجب اقتناؤها.

من خلال الجدول رقم (25) الذي يوضح المقاييس الأساسية لإنشاء المخبر، والتي تتمثل أساسا بربطه بالتنمية المختلفة للبلاد وهذا حسب الإمكانات المتوفرة سواء كانت مادية أو مالية من أجل ديمومة واستمرار البحث في مختلف الميادين.

زيادة على ذلك فيجب أن يتكون مخبر البحث من أربع (04) فرق بحث على الأقل حسب المادة 11، ويحل المخبر عندما لا تتوفر فيه الشروط المناسبة التي أدت لإنشائه.

كما يبدو أن الاهتمام بالنتائج المنتظرة وأثرها على المعارف العلمية من أهم المقاييس إضافة إلى حجم ونوعية القدرات العلمية والتقنية التي يجب توفيرها حتى تساهم في الفعل التنموي والعلمي وهذا من أجل الخروج بالبحوث النظرية وتطبيقها على أرض الواقع حتى تعالج المشاكل التي يعيشها الفرد في المجتمع.

جدول رقم 26: يبين كيفية تنظيم وعمل المخبر.

المحاور / الوثيقة	المواد القانونية	تاريخ صدور الوثيقة	تنظيم وعمل المخبر
الوثيقة رقم 04	المادة 10 المادة 11 المادة 12 المادة 13 المادة 14 المادة 15 المادة 16	22 أوت 1998	– يدير المخبر مدير، ويتكون المخبر من فرق بحث ورؤساء مشاريع. – تتكون فرق البحث من ثلاث (03) باحثين على الأقل. – تنفيذ مشروع أو عدة مشاريع بحث تدخل في إطار برنامج المخبر. – يشرف على كل مشروع بحث مسؤول المشروع. – تعين السلطة الوصية مدير مخبر البحث لمدة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد. – يتولى مدير مخبر البحث الإدارة العلمية والتسيير المالي للمخبر. – يكون الآمر بصرف الاعتمادات المخصصة للمخبر. – يقدم مدير المخبر برامجه وحصيلة نشاطاته إلى أجهزة التقييم.

الملاحظ من خلال هذا الجدول الذي يمثل كيفية تنظيم وعمل المخبر الذي يضع المدير هو المسؤول الأول عن كل ما يجري داخله من تنظيم وتسيير وصرفه للميزانية المقدمة من أجل إنجاح المشاريع التي يتضمنها بالإضافة إلى عرضه حصيلة النشاطات المنجزة، كما يمكن أن تنتهي صلاحياته كل ثلاث (03) سنوات وهي أيضا قابلة لتجديد.

وتنظيم المخبر وعمله يعتبر أمرا مهما فلا بد القيام به حتى لا تعم الفوضى واللامبالاة التي تؤدي إلى نتائج سلبية تنعس بالطبع على الجامعة وتكوين الطلبة في جميع التخصصات وكذلك على مختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع.

جدول رقم27: يوضح مهام مجلس المخبر.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المواد القانونية التابعة لها	مهام مجلس المخبر
الوثيقة رقم 05	31 أكتوبر 1999	المادة 17 المادة 18 المادة 19 المادة 20	– المشاركة في إعداد البرامج. – تقييم نشاطات البحث دوريا. – دراسة حصيلة نشاطات البحث والتسيير والموافقة عليها. – المصادقة على الجداول التقديرية للإيرادات والنفقات التي يقدمها المدير. – السهر على الاستعمال العقلاني للموارد البشرية والمالية والمادية. – إعداد النظام الداخلي للمخبر والمصادقة عليه. –الاستعانة بباحثين يعملون بوقت جزئي. – التمتع باستقلالية السير ويخضع للمراقبة المالية .

هذا الجدول يوضح لنا مهام مجلس المخبر الذي يرأسه مدير المخبر، وله جملة من المهام المتمثلة في السير الحسن له مع المشاركة الفعلية في إعداد البرامج وتقييمها والاستعمال الراشد للموارد البشرية والمادية والمالية حتى يساهم في تحقيق أهدافه العلمية والتنموية مثل ما هو موجود في الدول المتقدمة، كما توجد مهام مختلفة يقوم بها المخبر من بينها:

– تحقيق أهداف البحث العلمي.

–تنفيذ مختلف الدراسات وأعمال البحث مع موضوع البحث

– المشاركة في تحصيل معارف علمية والتحكم فيها من اجل تطويرها.

– ترقية نتائج البحث ونشرها.

– المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة.

جدول رقم 28: يبين موارد مخبر البحث.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المواد القانونية التابعة لها	موارد المخبر
الوثيقة رقم 06	31 أكتوبر 1999	المادة 21 المادة 22	– مساهمات الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. – اعتمادات التسيير التي يفوضها مسؤول مؤسسة الإلحاق. – نشاطات تقديم الخدمات والعقود. – البراءات والمنشورات. – مساهمات المؤسسات الوطنية أو الدولية. – الهبات والوصايا. – يعد المدير الجدول التقدير لإيرادات المخبر ونفقاته ويعرضه على مجلس المخبر للمصادقة عليه.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أبرز المساهمات والإيرادات المتعلقة بالمخبر فكلها تتمحور حول الاعتمادات المقدمة من طرف الدولة والهبات والوصايا وبراءات الاختراع والمنشورات، بينما تفتقد لمساهمات المؤسسات الخاصة التي لها أهمية كبيرة في الدول المتقدمة.

وحسب المادة (25) و(26) لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستعمل الموارد المتأتية عن النشاطات التعاقدية لغرض آخر. وإنما كلها تجتمع من أجل خدمة مصالح المخبر لتجهيزه وتوفير شروط نجاح مشاريعه المختلفة.

وتعرف نفقات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ارتفاعا متوازنا خاصة في الآونة الأخيرة.

والملاحظ أيضا أن الدول المتخلفة في مجال البحث العلمي يتجاوز التمويل الحكومي 50% لهذا القطاع، عكس الدول المتقدمة فإن التمويل أساسه المؤسسات الخاصة التي تعتبر المستهلك الأول للأعمال التي تقوم بها المخابر العلمية.

جدول رقم 29: يوضح مدى علاقة البحث العلمي بمختلف القطاعات التنموية.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المواد التابعة لها	البحث العلمي وعلاقته بمختلف القطاعات
الوثيقة رقم 07	31 أكتوبر 1999	المادة 2 المادة 3	– التنمية الفلاحية والغابية – تنمية الصيد البحري – تطوير الهياكل القاعدية. – البحث المعمق في الذاكرة وتاريخ المقاومة. – حماية التراث الثقافي والحضاري. – ترقية الشباب والرياضة. – تطوير صناعة الأغذية الزراعية. – التنقيب في الأراضي وباطن الأرض والبحار. – تطوير التكنولوجيات. – ترقية العلوم الاجتماعية

الواضح من خلال هذا الجدول أن أهداف البحث العلمي شملت كل القطاعات التنموية وهذا من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية للبلاد، فلا نستطيع الحديث عن البحث العلمي دون التطرق إلى الواقع الذي يعيشه الفرد الجزائري. والهدف أيضا ربط المشاريع العلمية مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي فما جدوى البحوث النظرية التي تبقى في الأدراج. فالبحث الحقيقي لا بد أن يتفاعل مع مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية.

وأكدت أبحاث عديدة عن الأثر القوي على الإنتاج والتطور الاقتصادي والتقدم التقني، فخلف كل مظاهر التطور تكمن جهود العلماء الباحثين من مختبراتهم لان مؤسسات البحث العلمي تلعب دورا مهما في تطوير الأشياء وضمان نجاح المخططات التنموية، كما تؤدي هذه البحوث إلى اكتشافات علمية تؤثر على الفرد والمجتمع .

جدول رقم 30 الإجراءات الجديدة المتخذة لتفعيل البحث العلمي.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المواد التابعة لها	الإجراءات الجديدة
الوثيقة رقم 08	31 أكتوبر 1999	المادة رقم 16	– البرمجة والتقييم وتحديد منهجية إعداد محتوى البرامج الوطنية وكيفية تطبيقها. – تطوير الموارد البشرية وإصدار القوانين الأساسية للباحث. – تثمين نتائج البحث سواء كانت اقتصادية أو علمية. – مؤسسات التعليم العالي محضنا للقدرات العلمية . – المعلومات العلمية والتقنية عاملا أساسيا للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. –التعاون العلمي وطنيا ودوليا –تخصيص ما يقارب 100 مليار دينار كميزانية للبحث العلمي. –التثمين الاقتصادي لنشاط البحث العلمي التكنولوجي.

عند قراءتنا لهذا الجدول يتضح لنا أن الإجراءات التي اتخذت في مجال البحث العلمي هامة وتمثل قفزة نوعية في هذا المجال خاصة عند ربط مؤسسات التعليم العالي بالميدان الاقتصادي وتثمين مجهودات الباحثين إضافة إلى رفع الإمكانيات المالية إلى 100 مليار دولار أي ما يعادل 1 % من الناتج الوطني ، ولا يسمى بناء اقتصاد قوي مثل الدول المتقدمة التي حققت نجاحا كبيرا في انتقالها إلى الاقتصاد المبني على المعارف وذلك إلا من خلال وضعها إستراتيجية تطوير ملائمة مبنية على إطار تشريعي مناسب يشجع تطوير منشآت البحث العلمي.

إذن يجب التفكير جيدا في تطوير الجامعة والنهوض بالبحث العلمي خاصة الالتفات إلى الموارد البشرية الكثيرة والرفع من مستواها بتكوين أساسي شامل، رغم هذه الإجراءات إلا أنه هناك نقائص كبيرة يعاني منها البحث والباحث الذي يعمل بالمخبر.

جدول رقم 31 : يوضح آليات تحديد أولويات البرامج الوطنية للبحث.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المواد المتعلقة بها	آليات تحديد أولويات برامج البحث
الوثيقة رقم 09	31 أكتوبر 1999	المادة رقم 03	– إعداد برامج وطنية للبحث . – تنفيذ البرامج الوطنية للبحث. – طريقة تنفيذ البرامج الوطنية. – التقييم. – تطوير الموارد البشرية. – البحث الجامعي. – التطوير التكنولوجي. – العلوم الاجتماعية والإنسانية. – المعلومات العلمية والتقنية. – التعاون العلمي. – التثمين. – وضع الهياكل القاعدية والتجهيزات الكبرى الخاصة بالبحث.

يتضح من خلال قراءة الجدول المبين أعلاه، أن الدولة صخرت إمكانيات هائلة من أجل تحقيق أهداف البحث العلمي، وشملت كل التخصصات غير أن المجتمعات الأكثر نشاطا في مجال التطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي هي تلك الأكثر استفادة من الازدهار الذي عرفته صناعة المعرفة والذي لم يسبق له مثيل إذ أن خلق ونقل المعرفة لا تشكل غاية فحسب بل هي أيضا عنصر هام في إعداد أي سياسة بحث وهذا ما جعل إشكالية نقل المعرفة والمهارات بين فضاءات البحث من جهة وعالم الإنتاج تشكل انشغالا دائما وعاملا لتوجيه أي سياسة تهتم بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ومعظم هذه الآليات تخدم الاقتصاد الوطني ومؤسسات المجتمع، إلا أن تطبيق هذه البرامج المخصصة لهذا القطاع لم تكن بالشكل المخطط له فيجب وضع مسيرين حقيقيين وذو كفاءات عالية لتطبيق هذه القوانين في الواقع.

جدول رقم 32: يوضح الإستراتيجية المتبعة لربط النشاط العلمي بالقطاع الاقتصادي.

المحاور / الوثيقة	المواد التابعة لها	تاريخ صدور الوثيقة	الإستراتيجية المتبعة .
الوثيقة رقم 10	المادة 39	31 أكتوبر 1999	– تطبيق تسيير إستراتيجي . – توجيه الباحثين بالمواضيع الأكثر ارتباطا بالاقتصاد. – تشجيع الشراكة الإستراتيجية بين المبدعين والمؤسسات. – تخصيص منح للبحث لتشجيع الباحثين – تنصيب هياكل دعم التثمين. – تسهيل التعاون بين فرق البحث وشركائهم الاقتصاديين. – تنصيب هياكل لتثمين منتجات البحث تتوفر على كافة الوسائل الضرورية. – تعزيز النظام الوطني للتجارب. – إنشاء نظام المعلومات التكنولوجية . – تشجيع تنصيب المحاضن لا سيما على مستوى الجامعات. – تشريع قوانين تنظيمية ومالية لتحفيز المبدعين. – إدخال تقنيات حديثة لتسيير الابتكار.

إن هذا الجدول يوضح الإستراتيجية التي وضعتها الدولة الجزائرية من أجل استهلاك المنتجات الناتجة عن البحث العلمي الوطني في السوق، فأصبح من الضروري وضع إستراتيجية حقيقية لنقل المهارات والاستفادة منها، والابتعاد عن هجرة الأدمغة التي تشهدها الجزائر. فبات من الضروري تفعيل هذه الإستراتيجية خاصة في المحيط السوسيو اقتصادي. وربط كل المشاريع العلمية النظرية بالواقع الذي يعيشه الفرد الجزائري.

كما يجب الاهتمام بالبحوث الميدانية حتى نستطيع الوصول إلى النتائج التي يمكن الاستفادة منها لحل معظم المشاكل التي توجد في المجتمع، فمن خلال هذه المادة أراد المشرع الجزائري وضع علاقة بين القطاع الاقتصادي وقطاع البحث العلمي.

جدول رقم 33 : يوضح عدد الباحثين المعتمدين خلال الفترة 2005-2012 .

السنوات / الباحثين	2005	2008	2009	2010	2011	2012
الأساتذة –الباحثون	13720	14720	18863	25079	26579	28079
الباحثون–الدائمون	1500	2100	2700	3300	3900	4500
المجموع	**15220**	**16820**	**21563**	**28379**	**30479**	**32579**

نظرا للمشاريع التي يجب تنفيذها ينبغي تجنيد عدد لا بأس به من الباحثين، لذا يعرف إشراك الأساتذة الباحثين في تنفيذ نشاطات البحث ارتفاعا تدريجيا أي ينتقل من 50% سنة 2008 إلى 60% سنة 2012 وذلك عن طريق تدعيم مخابر البحث لذا سيبلغ عدد الباحثين المعتمدين سنة 2012 إلى 32579 باحث، وهذا العدد قليل بالنسبة للدول المتطورة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

جدول رقم 34 : يوضح زيادة عدد مشاريع البحث العلمي خلال 2005-2012.

السنوات	2005	2008	2009	2010	2011	2012
عدد المشاريع الجديدة	2000	2000	3200	3650	1732	3732

يمثل الجدول رقم (34) عدد المشاريع القيد الإنجاز، ويتم تقدير عدد المشاريع حسب عدد الباحثين على أن كل مشروع يتطلب 6 باحثين، ويبين الجدول أيضا أنه ما يقارب 2000 مشروع هي قيد التنفيذ للوصول إلى 3732 مشروع بحث سنة 2012، رغم كل هذه الجهود إلا أن الجزائر مازالت متأخرة للقيام بالمشاريع الخاصة بالبحث العلمي وبقيت محتشمة بنسب ضئيلة في هذا الجانب مقارنة بالدول المتقدمة.

جدول رقم 35: يبين تمويل البحث العلمي في الجزائر (1999-2012).

السنوات / العناوين	متوسط 1999-2005	2008	2009	2010	2011	2012	المجموع من سنة 2008-2012
النفقات السنوية لمحيط البحث بصفة دائمة	1.093.000.000 دج	1.718.640.000 دج	3.706.560.000 دج	4.530.240.000 دج	5.353.920.000 دج	6.177.600.000دج	21.486.960.000دج
موارد سنوية خاصة	100.000.000 دج	150.000.000 دج	200.000.000 دج	250.000.000 دج	350.000.000 دج	500.000.000 دج	1.450.000.000 دج
الإعانة السنوية	993.000.000 دج	1.568.640.000 دج	3.506.560.000 دج	4.280.240.000 دج	5.003.920.000 دج	5.677.600.000 دج	20.036.960.000 دج

تعرف الإعانة السنوية الخاصة بالبحث العلمي في تزايد مستمر وهذا راجع إلى ارتفاع عدد الباحثين وتهدف إلى الوصول إلى غلاف إجمالي مقدر واحد وعشرون مليار وأربع مائة وستة وثمانين وتسع مائة وستون ألف دينار جزائري للفترة 2008-2012، ومن أجل جعل الهدف المتمثل في تمويل البحث العلمي فعليا يلزم تحضير كل التدابير والأحكام القانونية لإعفاء كل التجهيزات القادمة من السوق المحلي أو المستوردة والموجهة لنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من الرسوم الجمركية.

جدول رقم 36 : يمثل مهام المخبر.

المحاور / الوثيقة	تاريخ صدور الوثيقة	المواد التابعة لها	مهام المخبر
الوثيقة رقم 11	22 أوت 1998	المادة 04	– تحقيق أهداف البحث العلمي والتنمية. – تنفيذ دراسات وأعمال البحث ذات العلاقة مع موضوع البحث. – المشاركة في تحصيل معارف علمية. – المشاركة في تحسين وتطوير تقنيات وطرائق الإنتاج . – المشاركة في التكوين بالبحث وللبحث. – ترقية نتائج البحث ونشرها. – المساهمة في إرساء شبكات بحث ملائمة.

الجدول الموجود في الأعلى يوضح لنا المهام الرئيسية التي يقوم بها المخبر من أجل تحقيق الأهداف المخطط لها

ومما لاشك فيه أن اعتماد هذه المخابر قد نقل مجال البحث العلمي في الجزائر إلى مجالات لم تكن ممكنة ولا سهلة في السابق، باعتباره هيئة خاضعة لعدة تأثيرات وهو كذلك قادر على تلبية الطلبات الخارجية التي يخضع لها كما يملك حرية في جدولة أبحاثه وتسييرها، وبذلك فمخبر البحث يتمتع بإستراتيجية وقادر على أداء مجموعة من الوظائف تمكنه من إنتاج المعرفة من خلال مهمتين أساسيتين :

أ–مهمة البحث العلمي والتطوير الاقتصادي والتكنولوجي.

ب–مهمة التعليم، فمهمتها الأساسية ينبغي أن تساهم في تأسيس المعارف العلمية وبهذا يعزز المخبر دوره في تطوير وسائل التعليم العالي، كما يساهم في تكوين طلبة ما بعد التدرج.

ولإنجاح المخابر في الجزائر لا بد من:

1. توفير ميزانية خاصة للبحث العلمي في إطار المخابر المستقلة عن ميزانية الجامعة
2. تخصص فضاء علمي لكل مخبر من حيث الأجهزة والإمكانيات اللازمة للقيام بعمليات البحث
3. تسيير البحث من قبل طاقم المخبر بصفة شبه مستقلة عن الإدارة من اجل تحقيق الفصل بين الإدارة والبحث العلمي.

6-3- موقف مدراء المخابر من وضعية البحث العلمي في الجزائر:

يلعب البحث العلمي والتعليم العالي دورا أساسيا في تقدم المجتمع في شتى المجالات، فهو أداة عصرية لها أسس ومناهج ومراحل ومتطلبات بشرية ومادية ينبغي توفيرها حتى يحقق نتائج علمية ويساهم فعلا في تنمية المجتمع وذلك لن يكون إلا بتوجيه البحث العلمي والتطوير التقاني التوجيه السليم وتوفير كل الإمكانيات المادية والبشرية والتشريعية اللازمة، حيث إذا طبقنا هذا المنهج في مجالات الصناعة والتجارة وغيرها من الأنشطة الهامة استطعنا بالفعل حل مختلف المشاكل التي يعيشها الفرد و المجتمع .

ويعتبر موقف الباحث الجزائري من قطاع البحث العلمي في الجزائر من أهم النقاط التي تطرقت إليها الطالبة وذلك باستخدامها المقابلة التي تمت بينها وبين مدراء المخابر المتواجدون بجامعة سعد دحلب بالبليدة . وارتكزت المقابلة على جملة من المحاور التي تدور حول الموضوع المتمثل في أهمية البحث العلمي ودوره الفعال في عملية التنمية الاقتصادية . مقابلة المبحوثين كان من الشروط التي حددت في العينة بغية الوصول إلى النتائج ومعالجة المشكل من كل النواحي، وسوف نقوم بعرض وتحليل المقابلات التي خصت واحد وعشرون (21) مبحوث يخضعون لمواصفات محددة وفق ما ذكرناه في معالجة المعطيات النظرية، ونقلت المعطيات والحقائق المقدمة بطريقة موضوعية حتى نعرف موقف مدراء المخابر من السياسة المنتهجة للبحث العلمي وأهم محاوره في الجزائر، وانطلقت المقابلة من المحاور الآتية :

-محور خاص بأهمية البحث العلمي في الجزائر

- محور خاص بمساهمات المخبر
- محور خاص بالإمكانيات المادية للمخبر .
- محور خاص بالصعوبات التي يعاني منها المخبر والبحث العلمي.
- محور خاص بالحلول المقترحة

سوف يتم عرض البيانات الشخصية التي أدلى بها مدراء المخابر والمتمثلة في: السن، الجنس الوظيفة، الشهادة المتحصل عليها، التخصص، تاريخ نشأة المخبر، عدد الباحثين الدائمين الذين ينتمون إلى المخبر، ميزانية المخبر، وتمت المقابلة في كل مخبر على حدى في جامعة سعد دحلب بالبليدة، في ظروف عادية، إلا أنه في معظم المقابلات استخدم المبحوثين اللغة الفرنسية وهذا حسب طبيعة التخصصات التي يدرسونها كما استعملت الطالبة الجداول لتسهيل مهمة عرض المعلومات من خلال الجداول الآتية :

جدول رقم 37 : يمثل سن مدراء المخابر.

رقم المخبر	اسم المخبر	سن المدير	رقم المخبر	اسم المخبر	سن المدير
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	49 سنة	12	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	58 سنة
02	سطوح،سطوح بينية وطبقات رقيقة	55 سنة	13	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	54 سنة
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	58 سنة	14	اللغة العربية وآدابها	51 سنة
04	معالجة الإشارة والصور	57 سنة	15	الهندسة الكيمياوية	62 سنة
05	معالجة السطوح والمواد	53 سنة	16	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	52 سنة
06	الهياكل	55 سنة	17	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	52 سنة
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	53 سنة	18	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	54 سنة
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	50 سنة	19	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	50 سنة
09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	47 سنة	20	علم الطيران	51 سنة
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	52 سنة	21	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	57 سنة
11	النباتات الطبية والعطرية	57 سنة			

يتضح من خلال الجدول بأن أكبر سن يمثله مدير مخبر الهندسة الكيمياوية والمقدر بـــ62 سنة، بينما أصغر سن فهو لمديرة مخبر تطوير الأنظمة المعلوماتية ويقدر سنها بـــ47 سنة، أما متوسط السن فيساوي 53.50 سنة.

ونلاحظ أيضا أن معظم المبحوثين لديهم خبرة كافية لتسيير هذه المخابر والمساهمة في تكوين طلبة الماجستير والدكتوراه، إضافة إلى إعداد البحوث العلمية اللازمة من أجل ترقية البحث العلمي خاصة وأن معظمهم قد درسوا بالخارج وتلقوا تكوينا لا بأس به في مختلف التخصصات لذا يجب على الدولة الجزائرية توفير كل الإمكانيات حتى يستطيعون إبراز قدراتهم وإنجازاتهم العلمية .

جدول رقم 38 : يمثل جنس مدراء المخابر.

رقم المخبر	اسم المخبر	الجنس	رقم المخبر	اسم المخبر	الجنس
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	ذكر	12	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	ذكر
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	ذكر	13	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	ذكر
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	ذكر	14	اللغة العربية وآدابها	ذكر
04	معالجة الإشارة والصور	ذكر	15	الهندسة الكيمياوية	ذكر
05	معالجة السطوح والمواد	ذكر	16	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	ذكر
06	الهياكل	ذكر	17	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	ذكر
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	ذكر	18	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	ذكر
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	ذكر	19	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	ذكر

09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	أنثى	20	علم الطيران	ذكر
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	ذكر	21	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	ذكر
11	مخبر النباتات الطبية والعطرية	أنثى			

يشير هذا الجدول إلى جنس مدراء المخابر التي تم مقابلتهم من طرف الطالبة حيث نجد من بين مجموع (21) مدير، تسعة عشر (19) ذكر وإثنين (2) أنثى يمثلان مخبر تطوير الأنظمة المعلوماتية ومخبر النباتات الطبية والعطرية.

أثبتت مختلف الدراسات أن الجنسين يساهمان معا في تقدم العلوم والتقانة، لأن البحث العلمي والتطور التكنولوجي هو الفارق بين التقدم والتخلف في عصرنا الحالي لذلك يجب على الدولة أن تهتم أكثر بالبحث العلمي للمشاركة الفعلية في العمل التنموي وهذا طبعا للمساهمة أيضا في حل مختلف المشاكل المتمثلة في:

-تحسين نوعية المنتجات.
-حل مشاكل الإنتاج.
-ترشيد تكاليف الإنتاج.
-ابتكار تقنيات ونظم إنتاجية تساعد على استخدام مواد أكثر وفرة وأرخص سعرا.

جدول رقم 39 : يمثل وظيفة مدراء المخابر.

رقم المخبر	اسم المخبر	الوظيفة	رقم المخبر	اسم المخبر	الوظيفة
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	أستاذ التعليم العالي	12	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	أستاذ التعليم العالي
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	أستاذ محاضر (أ)	13	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	أستاذ التعليم العالي
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	تعليم العالي	14	اللغة العربية وآدابها	أستاذ التعليم العالي
04	معالجة الإشارة والصور	أستاذ التعليم العالي	15	الهندسة الكيمياوية	أستاذ التعليم العالي
05	معالجة السطوح والمواد	أستاذ التعليم العالي	16	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	أستاذ التعليم العالي
06	الهياكل	أستاذ التعليم العالي	17	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	أستاذ التعليم العالي
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	أستاذ التعليم العالي	18	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	أستاذ محاضر (أ)
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	أستاذ التعليم العالي	19	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	أستاذ التعليم العالي
09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	أستاذ ة محاضرة (أ)	20	علم الطيران	أستاذ محاضر (أ)
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	أستاذ التعليم العالي	21	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	أستاذ التعليم العالي
11	مخبر النباتات الطبية والعطرية	أستاذة التعليم العالي			

يتضح من خلال هذا الجدول أن معظم مدراء المخابر والمقدر عددهم بـــ 17 مدير مخبر يمثلون وظيفة أستاذ التعليم العالي من بينهم أستاذة واحدة، في حين نجد أربعة (4) أساتذة محاضرين ذكور من بينهم أستاذة محاضرة يشتغلون منصب مدير مخبر بجامعة سعد دحلب –البليدة–.

إن توفير اليد العاملة البشرية والمتمثلة في الباحثين يعتبر عاملا مهما يساهم في تطوير البحث العلمي لأنه يعد أهم العوامل المساهمة في عملية التنمية ولا يمكن فهم مسألة البحث العلمي إلا بارتباط وثيق بمسألتين مهمتين هما العلم والتكنولوجيا.

إضافة إلا ما قلناه فالدولة الجزائرية تعمل على التكوين الجيد للباحثين وذلك بتوفير لهم المنح إلى الخارج قصد التكوين والدراسة، لكن هذا لا يكفي فمازالت هناك نقائص يعاني منها الباحث الجزائري.

جدول رقم 40 : يمثل الشهادة المتحصل عليها من طرف مدراء المخابر.

رقم المخبر	اسم المخبر	الشهادة المتحصل عليها	رقم المخبر	اسم المخبر	الشهادة المتحصل عليها
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	دكتوراه دولة	12	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	دكتوراه دولة
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	دكتوراه دولة	13	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	دكتوراه دولة
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	دكتوراه دولة	14	اللغة العربية وآدابها	دكتوراه دولة
04	معالجة الإشارة والصور	دكتوراه دولة	15	الهندسة الكيمياوية	دكتوراه دولة
05	معالجة السطوح والمواد	دكتوراه دولة	16	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	دكتوراه دولة
06	الهياكل	دكتوراه دولة	17	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	دكتوراه دولة
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	دكتوراه دولة	18	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	دكتوراه دولة
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	دكتوراه دولة	19	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	دكتوراه دولة
09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	دكتوراه دولة	20	علوم الطيران	دكتوراه دولة
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	دكتوراه دولة	21	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	دكتوراه دولة
11	مخبر النباتات الطبية والعطرية	دكتوراه دولة			

يشير الجدول رقم (40) إلى الشهادة المتحصل عليها من طرف مدراء المخابر أن كل المبحوثين يحملون شهادة دكتوراه دولة في كل التخصصات المذكورة، كما أن معظمهم درسوا بالخارج وتحصلوا على دراسات عليا خاصة من الجامعة الفرنسية.

نتيجة للإدراك الواعي للدور الحاسم الذي يمكن أن يلعبه البحث العلمي للنهوض بعملية البناء الاجتماعي والاقتصادي قامت الجامعة الجزائرية بتدريس الطلبة والسهر على تكوينهم ليصبح بذلك البحث العلمي ليس مجرد أحد المهام الأساسية للجامعة وإنما من أجل تنمية ثقافية واقتصادية واجتماعية في ظروف تطوير نوعي للجامعة خاصة المتعلقة بالدراسات العليا.

جدول رقم41: يمثل تخصص مدراء المخابر.

رقم المخبر	اسم المخبر	تخصص مدير المخبر	رقم المخبر	اسم المخبر	تخصص مدير المخبر
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	كيمياء	12	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	علوم زراعية
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	إلكترونيك	13	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	فيزياء نظرية
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	إلكترونيك	14	اللغة العربية وآدابها	اللغة العربية
04	معالجة الإشارة والصور	إلكترونيك	15	الهندسة الكيمياوية	هندية كيمياوية
05	معالجة السطوح والمواد	ميكانيك	16	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	تكاثر الحيوان
06	الهياكل	ميكانيك	17	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	هندسة مدنية (ميكانيك التربة)
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	هندسة الطرائق	18	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	رياضيات
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	هندسة مدنية	19	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	علم الاجتماع تنظيم وعمل
09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	إعلام آلي	20	علوم الطيران	ميكانيك سوائل
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	الطاقة	21	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	دراسة اللسانيات العربية
11	مخبر النباتات الطبية والعطرية	علوم فلاحيه			

يشير الجدول رقم (41) إلى تخصص مدراء المخابر الذين يمثلون مختلف التخصصات الموجودة بجامعة البليدة، حيث نجد ثلاثة (3) مخابر متخصصة في الكيمياء ومخبرين (2) في الإلكترونيك، ومخبرين (2) في الميكانيكي، والهندسة المدنية. وكذلك نفس العدد بالنسبة للغة العربية والعلوم الفلاحية بينما مخبر واحد متخصص في كل من: الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، علوم اقتصادية وعلم الطيران.

والملاحظ أنه رغم هذه التخصصات إلا أنها مازلت ناقصة لأننا نعرف أن كل التخصصات تساهم في ربط البحث العلمي بمتطلبات التنمية في مجالات متنوعة، ولا شك أن علاقة البحث العلمي بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية يؤدي بالطبع إلى تطويرها وزيادة مساهمتها في الدخل القومي للمجتمع.

جدول رقم 42: يمثل تاريخ نشأة المخابر.

رقم المخبر	اسم المخبر	تاريخ نشأة المخابر	رقم المخبر	اسم المخبر	تاريخ نشأة المخابر
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	2000	12	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	2003
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	2000	13	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	2003
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	2000	14	اللغة العربية وآدابها	2003
04	معالجة الإشارة والصور	2000	15	الهندسة الكيمياوية	2005
05	معالجة السطوح والمواد	2000	16	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	2006
06	الهياكل	2001	17	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	2006
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	2002	18	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	2007
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	2002	19	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	2007
09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	2002	20	علوم الطيران	2010
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	2003	21	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	2010
11	مخبر النباتات الطبية والعطرية	2006			

يمثل هذا الجدول تاريخ نشأة المخابر المتواجدة بجامعة البليدة، حيث نجد تاريخ الإنشاء كان سنة 2000، وفي هذه السنة أنشأ كل من مخبر الكيمياء وفيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى، مخبر سطوح وسطوح بينية وطبقات رقيقة، مخبر الأنظمة الكهروبائية والتحكم من بعد، مخبر معالجة الإشارة والصور، وكذلك مخبر معالجة السطوح والمواد.

أما في سنة 2001 تم إنشاء مخبر الهياكل، في حين سنة 2002 تم إنشاء المخابر التالية: التحليل الوظيفي للأساليب الكيميائية، هندسة المواد والهندسة المدنية، مخبر تطوير الأنظمة المعلوماتية، أما في سنة 2003 تم إنشاء مخبر التطبيقات الطاقوية للهيدروجين، بيوتيكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي، الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي، اللغة العربية وآدابها.

كما نجد في سنة 2005 تم إنشاء مخبر للهندسة الكيمياوية، وفي سنة 2006 تم إنشاء كل من مخبر النباتات الطبية والعطرية، ومخبر البحث في البيوتيكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني، مخبر الدراسات والبحوث الجيوتقنية، أما في سنة 2007 تم إنشاء مخبر النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي، مخبر البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، وفي سنة 2010 تم إنشاء كل من مخبر: علم الطيران، ودراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية.

ونظرا لأهمية البحث العلمي تم تجسيد أساسيات التقنية الحديثة ومحاولة ربط الجامعة بالمجتمع وعلى هذا الأساس تم إنشاء هذه المخابر حتى يتم فعلا تطبيق البحوث المنتجة من طرف الجامعة وتطبيقها في الواقع ولن يكون ذلك إلا بربطها بمختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع.

جدول رقم 43: يوضح عدد الباحثين الدائمين بالمخبر.

رقم المخبر	اسم المخبر	عدد الباحثين	رقم المخبر	اسم المخبر	عدد الباحثين
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	21	12	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	19
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	18	13	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	16
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	31	14	اللغة العربية وآدابها	27
04	معالجة الإشارة والصور	31	15	الهندسة الكيمياوية	35
05	معالجة السطوح والمواد	16	16	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	36
06	الهياكل	18	17	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	23
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	18	18	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	16
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	23	19	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	<17
09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	21	20	علوم الطيران	24
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	20	21	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	15
11	مخبر النباتات الطبية والعطرية	22			

الجدول رقم (43) يمثل عدد الباحثين الدائمين في المخابر المتواجدة على مستوى جامعة سعد دحلب بالبليدة والمقدر عدد الباحثين بها بـــ 467 باحث دائم موزعين على مختلف التخصصات، ومن خلال المقابلات التي أجريت مع مدراء هذه المخابر اتضح لنا أنه يوجد نقص من حيث عدد الباحثين وكذلك غيابهم عن المخابر نظرا للمشاكل التي يعيشونها.

فالجامعة والمؤسسات التعليمية بوجه خاص تواجه مهمة رئيسة تتمثل في العمل على مساعدة الشباب على اكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر والمستقبل وتهيئتهم لمختلف الوظائف على أعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية.

جدول رقم 44 : يمثل ميزانية المخبر حسب التخصص.

رقم المخبر	اسم المخبر	ميزانية المخبر	رقم المخبر	اسم المخبر	ميزانية المخبر
01	كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	60.000.000 دج	11	بيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	120.000.000د ج
02	سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	40.000.000دج	12	الفيزياء النظرية وفيزياء تفاعل الإشعاع المادي	30.000.000دج
03	الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	50.000.000دج	13	اللغة العربية وآدابها	30.000.000دج
04	معالجة الإشارة والصور	120.000.000دج	14	الهندسة الكيمياوية	70.000.000دج
05	معالجة السطوح والمواد	120.000.000دج	15	البحث في البيوتكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	90.000.000دج
06	الهياكل	40.219.000دج	16	الدراسات والبحوث الجيوتقنية	60.000.000دج
07	التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	50.000.000دج	17	النمذجة وتطوير خوارزميات البحث العلمي	80.000.000دج
08	هندسة المواد والهندسة المدنية	100.000.000دج	18	البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	40.000.000دج

09	تطوير الأنظمة المعلوماتية	40.000.000دج	19	علوم الطيران	80.000.000دج
10	التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	80.000.000دج	20	دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	20.000.000دج
11	مخبر النباتات الطبية والعطرية	60.000.000دج			

الجدول رقم (44) يمثل ميزانية المخبر حسب التخصص، حيث وفرت الدولة الجزائرية غلاف مالي لتغطية المصاريف المخصصة للبحث العلمي، إلا أنه في الواقع تعتبر هذه القيم غير كافية خاصة المخابر ذات التخصصات التقنية التي تعتمد على أجهزة ثقيلة كالميكانيك أو التي تعتمد على مواد كيميائية يتم إستردادها من الخارج وهي باهظة الثمن.

لذا على الدولة إعادة النظر في موضوع الإنفاق على هذا القطاع خاصة وأن الدول المتقدمة في هذا المجال معدل إنفاقها على البحث العلمي يتجاوز 3% وهذا عكس ما نجده في الدول العربية.

جدول رقم 45: يمثل رأي مدراء المخابر حول مستوى الأهمية التي توليه الدولة الجزائرية لقطاع البحث العلمي.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	حسب رأيي لا توجد أهمية توليها الدولة الجزائرية لقطاع البحث العلمي وهذا حسب ما نراه في وقتنا الحالي.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	نعم هناك أهمية توليها الدولة خاصة في الآونة الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى عند إنشاء المخابر.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	هناك أهمية توليها الدولة إلا أنها ليست في المستوى المطلوب باعتبار البحث العلمي هو أساس النهوض بتقدم أو بتأخر أي دولة كانت.
معالجة الإشارة والصور	لا توجد أي أهمية توليها الدولة الجزائرية ولا توجد سياسة لتنمية المشاريع العلمية والاقتصادية خاصة ونحن نعلم أن البحث العلمي يتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية.
معالجة السطوح والمواد	نعم هناك أهمية من حيث إصدار القوانين الخاصة باستثناء المخابر، لكن المشكل لم يضعوا آليات لتفعيل هذه القوانين وبالتالي هي مجرد أفكار نظرية وتطبيقها محتشم.
الهياكل	هناك أهمية كبيرة توليها الدولة لقطاع البحث العلمي خاصة بعد إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي في الجزائر
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	هناك اهتمام بالغ توليه الدولة الجزائرية قطاع البحث العلمي خاصة بعد إنشاء المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي وأيضا المبالغ التي رصدت لهذا الغرض.

هندسة المواد والهندسة المدنية	لم تكن هناك أهمية تولها الدولة إلا في الفترة الأخيرة نلاحظ ذلك من خلال الزيادة المالية التي يشهدها الباحث ورصد مبالغ لهذه المخابر.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	إن الأهمية مازالت محدودة لأن قيام البحث العلمي يكون له علاقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي فلا بد من إيجاد شراكة مع المؤسسات الاقتصادية المختلفة.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	نوعا ما توجد أهمية توليها الدولة لكن يوجد الكثير للقيام به للنهوض بالبحث العلمي في الجزائر، فمازال هناك نقص في هذا الجانب.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	طبعا هناك أهمية توليها الدولة الجزائرية لأنه بدون بحث علمي لا يوجد إنتاج يخدم الاقتصاد الوطني.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	حسب رأيي هناك أهمية لا بأس بها توليها الدولة من خلال إنشاء المخابر والتجهيزات المقدمة للبحث العلمي وما دام هناك ميزانية هناك اهتمام ودعم من طرف الدولة الجزائرية.
اللغة العربية وآدابها	في الوقت الراهن يظهر اهتمام واضح إلا أنه يبقى غير كافي مقارنة مع الدول العربية والغربية نأمل أن يرتقي إلى الأحسن.
الهندسة الكيماوية	الدولة أعطت أهمية إلا أنها نظرية وخاصة توجد عراقيل إدارية ساهمت في عرقلة البحث في المخابر.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	طبعا هناك أهمية واضحة من طرف الدولة وذلك من خلال وضع المراسيم الخاصة بالبحث وتحديد ميزانية خاصة به.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	بموجب القانون 2000-1999 أعطت الدولة أهمية وخصصت مالا كبيرا لهذا القطاع. لكن المشكل في كيفية صرف وتوجيه هذه الأموال.

النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	توجد هناك أهمية من طرف الدولة إلا أنها تبقى نظرية وحبر على ورق.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	فيه أهمية خاصة من الناحية المالية وأيضا وجود ميزانية متعلقة بالبحث العلمي، لكن هذا غير كافي.
علم الطيران	بالتأكيد هناك أهمية خاصة منذ عامين من الزمن، كما أعطت الدولة الجزائرية نوعا من الأهمية بعدما أدركت أن البحث العلمي أصبح ضروري لتقدم الشعوب.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	بالتأكيد هناك أهمية ولهذا خصصت الوزارة ميزانية ضخمة خاصة الميزانية المتعلقة بالتخصصات التكنولوجية.
النباتات الطبية والعطرية	حسب رأيي لا توجد أهمية توليها الدولة الجزائرية لقطاع البحث العلمي رغم أنه قطاع جد هام.

من خلال مقابلة مدراء المخابر وطرحنا عليهم بعض الأسئلة المتعلقة بالموضوع فقد اعتبر المبحوثين أن هذه التجربة لا تؤدي دورها دون تجاوز العديد من النقائص التي يمكن ملاحظتها من خلال التجربة الحالية، فهناك من اعتبر أنه لا توجد أي أهمية توليها الدولة لقطاع البحث العلمي مثل ما صرح به مدير مخبر الكيمياء والفيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى ومدير مخبر معالجة الصور وكذلك مديرة مخبر النباتات الطبية والعطرية، وهناك من المبحوثين من اعتبر أنه هناك أهمية من الناحية المالية فقط خاصة في الفترة الأخيرة فقد قامت الدولة برفع معدل الإنفاق الذي وصل إلى 1% أي ما يقارب 20 مليار دينار جزائري سنويا كميزانية لتسيير المخابر في الجزائر وهذا بعد أن قررت الحكومة رفع هذه الميزانية إلا انه على الرغم من ذلك فإن هذه الميزانية لا تزال غير كافية مقارنة بالدول المجاورة كتونس والمغرب، في ظل عدم الاهتمام بالعنصر البشري والعوائق التي تقف أمام البحث العلمي، فمعظم مدراء المخابر الذين قمنا باستجوابهم أكدوا لنا أنه يوجد بعض الأهمية من طرف الدولة لكن هذا لا يعني أنه لا توجد نقائص أثرت على الباحث من كل النواحي، وهذا ما أدى إلى عرقلته لأداء واجبه المتمثل في المساهمة بالبحث العلمي، ونلاحظ أنه رغم الجهود المقدمة من طرف الدولة الجزائرية إلا أنها مازالت بعيدة عن معظم الدول المتقدمة في هذا الجانب وهذا طبعا راجع إلى عدة صعوبات سوف نتطرق إليها لاحقا.

جدول رقم 46: وجهة نظر المبحوثين حول الجهود المقدمة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	أما بالنسبة للجهود فهي قليلة جدا، فالملاحظ أنها عبارة عن قوانين وقرارات نظرية فقط بعيدة عن واقع البحث العلمي في الجزائر.
سطوح،سطوح بينية وطبقات رقيقة	هناك جهود معتبرة خاصة من حيث تمويل المخابر.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	ليست كافية هذه الجهود خاصة وتبقى مجرد قوانين فقط أما الواقع أمر آخر.
معالجة الإشارة والصور	هذه الجهود ناقصة وغير كافية لترقية قطاع البحث العلمي.
معالجة السطوح والمواد	فيه جهود معتبرة المشكل في تطبيق القوانين والمراسيم المتعلقة بالمخابر والبحث العلمي.
الهياكل	هي حبر على ورق ونصوص قانونية لكن تبقى فيه نقائص كبيرة.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	نعم هي كفيلة لترقية هذا القطاع ويوفر الإطار التطبيقي الذي يسمح بترقية هذا القطاع.
هندسة المواد والهندسة المدنية	إن الجهود المقدمة ليست كافية لترقية هذا القطاع ولا توفر الإطار التطبيقي الذي يسمح بترقية هذا القطاع.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	لا يوفر الإطار التطبيقي العام الذي يسمح بترقية هذا القطاع.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	نعم توجد جهود لكنها لا توفر الإطار التطبيقي العام الذي يسمح بترقية هذا القطاع.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	من حيث الجهود فقد قامت بإنشاء مديرية مختصة بالبحث العلمي التي تقوم بجهود كبيرة من أجل تطوير البحث العلمي.

الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	بالنسبة للجهود المقدمة لا تقتصر على وزارة التعليم كذلك تكامل كل القطاعات خاصة الشركات الخاصة التي يجب تدعيم هذه المؤسسات البحثية.
اللغة العربية وآدابها	الجهود المبذولة محمودة، إلا أنها لابد أن تتجسد على أرض الواقع ولا بد أيضا أن تدرس هذه الجهود خاصة ونحن نعيش تطورات سريعة.
الهندسة الكيماوية	ليست كفيلة لأن تقدم البحث العلمي يتطلب تضافر الجهود المختلفة من إداريين وسياسيين واقتصاديين.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	كقوانين وزارية موجودة لكن عند تطبيقها يوجد مشاكل كثيرة تواجهنا.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	هي غير كافية وهذا راجع إلى عدم التزويد الكافي بالعتاد اللازم كذلك عدم استعمال المال المخصص من طرف الإدارة.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	يمكن القول أنها ليست في المستوى المطلوب لو قورنت بمختلف الدول المتطورة في هذا المجال.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	الجهود المقدمة مساعدة لكنها ليست بالكافية خاصة على مستوى الاستقلالية في تسيير الميزانية.
علم الطيران	غير كفيلة وفيه بعض المشاكل ولا بد من التركيز على البحوث التطبيقية.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	نعم هي كفيلة بترقية هذا القطاع إنما هناك مشاكل مختلفة تواجه هذا القطاع.
النباتات الطبية والعطرية	بالنسبة للمجهودات المقدمة من طرف الوزارة الوصية فهناك جهد معتبر لكن ليس في المستوى المطلوب.

من خلال هده المقابلة التي استجوب فيها واحد وعشرون مدير مخبر، بخصوص وجهة نظر المبحوثين في الجهود المقدمة من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي حيث أكد المبحوثين انه توجد جهود معتبرة إلا أنها غير كافية رغم ما خصصته الدولة من ميزانية لهدا القطاع وقدر الغلاف

المالي بـــ 212.830.565.000 دج من القيمة الإجمالية للتسيير والمقدرة بـــ 4343 مليار دينار جزائري

وقد احتلت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المرتبة الثالثة بعد وزارة التربية الوطنية ووزارة الداخلية من حيث القيمة المالية المخصصة لها ويقدر العدد الإجمالي للأساتذة الباحثين بـــ 12000 باحث فيما لا يتجاوز عدد الباحثين الدائمين 1500 باحث على مستوى 58 جامعة ومركز جامعي و633 مخبر بحث ، 18 مركزا و6 وحدات بحث وهو البنية التحتية التي لا تسمح بتسجيل إلا 15 براءة اختراع خلال السنوات الأخيرة ، رغم هده المؤشرات فالجزائر مازالت بعيدة عن الدول المتقدمة في هذا المجال ولنجاحه لابد من تكاتف الجهود والتنسيق مع مختلف القطاعات وربط الجامعة ومؤسسات البحث العلمي مع مختلف المؤسسات المتواجدة في المجتمع.

نتيجة للتطورات المتسارعة في العلوم والتكنولوجيات الحديثة والتزايد المتواصل في أهمية الإبداع والابتكار في تطوير الشعوب ورقيها. يتزايد الاهتمام يوميا بالبحث العلمي والتطور التكنولوجي في شتى بقاع العالم من أجل الحصول على حل للمشكلات المعقدة والقدرة على مواجهة التحديات الكبيرة وتحقيق تنمية شاملة تخص كل القطاعات.

جدول رقم 47: نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالدول العربية.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	وضعية البحث العلمي بالدول العربية نوعا ما متقاربة نحن في المستوى الواحد إلا أننا ما زلنا بعيدين عن بعض الدول العربية كالسعودية وتونس.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	مازلنا نحتاج لرؤية واضحة، أما وضعية البحث العلمي مقارنة بالدول العربية ما زلنا متأخرين عن بعض الدول وهناك تقارب لبعض الدول الأخرى.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	فهي متوسطة مقارنة بالدول العربية خاصة من حيث الإمكانيات البشرية فهي جيدة لأنه لدينا باحثين في المستوى.
معالجة الإشارة والصور	البحث العلمي في الجزائر يأخذ المرتبة الأخيرة مقارنة بالدول العربية.
معالجة السطوح والمواد	البحث العلمي الجزائري ينافس البحث العلمي العربي فنحن متقاربون في هذا المجال.
الهياكل	فالجزائر متقاربة بالدول العربية في هذا الجانب لكن هذه الدول تعيش نفس المشاكل ومن بينها التبعية الأجنبية للخارج.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	وضعية البحث العلمي مقارنة بالدول العربية فالجزائر تأخذ رتبة متوسطة.
هندسة المواد والهندسة المدنية	لو قارناه بالدول العربية فهي متأخرة حتى بالنسبة للمغرب العربي فنجد تونس والمغرب في مراتب جيدة مقارنة بالجزائر.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	بالنسبة للدول العربية ما زلنا دون المستوى رغم الإمكانيات البشرية والمادية المتوفرة.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	بالنسبة للدول العربية فالبحث العلمي في الجزائر في المستوى مقارنة معها.

البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	وضعية البحث العلمي في الجزائر بالنسبة للدول العربية ممتازة خاصة من حيث تكوين الباحثين الجزائريين.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	يمكن القول لوضعية الجزائر من حيث البحث العلمي مقارنة بالدول العربية أنها في المستوى وهي تساوي معظم الدول العربية لأن الدول العربية تعيش تقريبا نفس الصعوبات البحثية التي تعيشها الجزائر.
اللغة العربية وآدابها	يبقى مستوى البحث العلمي في الجزائر ضعيف مقارنة بالدول العربية حتى المجاورة كتونس والمغرب.
الهندسة الكيماوية	هناك تقارب بيننا وبين بعض الدول العربية في هذا الجانب.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	بالنسبة للدول العربية في مجال البحث العلمي فنحن متساوون معهم.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	بالنسبة وضعية الجزائر مقارنة بالدول العربية يمكن القول عنها متوسطة.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	رغم الإمكانيات والثروات الطبيعية إلا أنه الجزائر متأخرة مقارنة مع بعض الدول العربية.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	حسب البرءات والمقالات المنشورة فالجزائر في قطاع البحث العلمي متوسطة مقارنة بالدول العربية.
علم الطيران	الجزائر جيدة في ميدان البحث العلمي مقارنة بالدول العربية خاصة من حيث تكوين الباحثين.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	البحث العلمي في الجزائر متساوي مع بعض الدول العربية فنحن متوسطين مقارنة بالدول العربية.
مخبر النبتات الطبية والعطرية	الجزائر تحتل مرتبة لا بأس بها مقارنة بالدول العربية.

الجدول رقم (47) يوضح نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالدول العربية، حيث يتبين لنا أن معظم الإجابات أكدت أن الجزائر لها نفس الأوضاع والرتبة في مجال البحث العلمي رغم توفر الإمكانيات الطبيعية والبشرية، و أن الثورة العلمية والتكنولوجيا التي

يعيشها العالم اليوم هي أساس التقدم فالجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة لتطوير قدراتها في ميدان البحث العلمي والتطوير التكنولوجي عن طريق هيكلة منظومة البحث العلمي من اجل تدارك التأخر المسجل ومواجهة مختلف التحديات التي تفرضها العولمة ونستنتج من هذه الإجابات أن هناك تقارب في مجال البحث العلمي بين الدول العربية رغم وجود موارد طبيعية وبشرية معتبرة.

وعلى هذا الأساس تحاول الجزائر تبني إستراتيجية واضحة من أجل دعم مسيرة البحث العلمي والتطوير وتفعيل المسار الهادف إلى خلق مقومات الإقلاع في ميدان العلوم والتقنية الحديثة.

جدول رقم 48: وضعية البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	أما بخصوص الدول المتقدمة في هذا المجال فمازلنا متأخرين عنها فعندنا مخابر كثيرة إلا أن العمل قليل جدا.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	وضعية البحث العلمي يرثى له خاصة من حيث الإنتاج العلمي فالدراسات مازالت نظرته حتى في التخصصات التقنية التي لا بد لها أن ترتبط بالميدان الاقتصادي.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	لا يوجد مجال للمقارنة فالدول المتقدمة تفوتنا بالكثير وفي كل الميادين بينما الجزائر هي في مراتب أخيرة لو قرناها بدول كاليابان وأمريكا.
معالجة الإشارة والصور	لبحث العلمي في الجزائر يأخذ المراتب الأخيرة مقارنة بالدول المتقدمة.
معالجة السطوح والمواد	البحث العلمي في الجزائر يوضع في الأدراج بينما في الدول المتقدمة البحث العلمي له أهداف واضحة والاستفادة أكثر من الخبرات البشرية.
الهياكل	أما مقارنة بالدول المتقدمة فهناك تخلف كبير في هذا المجال نظرا لنقص العادات والتقاليد الخاصة بالبحث العلمي في الجزائر.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	مقارنة بالدول المتقدمة مازال البحث العلمي في الجزائر في بدايته لأن مهمة الباحث متعلقة بالتدريس أكثر منها من البحث العلمي.
هندسة المواد والهندسة المدنية	لا يمكن المقارنة لأن جهود الدولة الجزائرية محدودة في هذا الجانب إضافة إلى بحوث المخابر الجزائرية تبقى في أدراج المكتبات فقط.

تطوير الأنظمة المعلوماتية	تكوينيا يمكن المقارنة، فالجامعة الجزائرية تسعى إلى التكوين فقط دون الاهتمام بالبحث وبالتالي التكوين من أجل الشهادات فقط.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	أما لو قارنا الجزائر مع الدول المتقدمة فهي ضعيفة جدا في مجال البحث العلمي.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	بالنسبة لدول المتقدمة فوضعية البحث العلمي متدهورة ونحن في المراتب الأخيرة.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	يوجد بعد كبير خاصة من حيث النتائج المتوصل إليها من المخابر وتستهلك من طرف المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الخاصة والبحث في الدول المتقدمة من أجل تطوير الواقع وتحسينه أما في الجزائر من أجل الترقية فقط.
اللغة العربية وآدابها	على العموم بالمقاربة تبقى وضعية البحث العلمي للجزائر مقارنة بالدول المتقدمة في الرتبة السفلى.
الهندسة الكيماوية	هناك هوة واسعة بيننا وبين الدول الغربية في ميدان البحث في الكيمياء.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	أما بالنسبة لدول المتقدمة فالجزائر ليست لها إمكانيات وأغلبية الباحثين متواجدين في الخارج.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	صنفت الجزائر من حيث الإنتاج العلمي في المراتب الأخيرة وبالتالي هي بعيدة عن البحث العلمي.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة في البحث العلمي هي متأخرة جدا.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة متخلفة في ميدان البحث العلمي.

علم الطيران	هناك بعد كبير بين الجزائر والدول المتقدمة في هذا المجال.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	بالطبع الدول المتقدمة هي التي تفوق الجزائر من حيث البحث العلمي وهذا لعدة أسباب معرقلة لهذا القطاع في بلادنا.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	لا مجال للمقارنة حيث نجد أن الدول المتقدمة سباقة في هذا المجال والجزائر ما زال لها وقت كبير لتصل إلى نفس المرتبة.

معظم المبحوثين أشاروا إلى أن الجزائر ما زالت دون المستوى المطلوب في مجال البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة، وهذا طبعا راجع إلى عدم الاستقرار الأمني الذي عاشته الجزائر لفترة من الزمن ويعتبر نتيجة منطقية للتغيرات العديدة التي طرأت على الأجهزة المسيرة والمنفذة للسياسة الوطنية من حيث الصلاحيات والتنظيم.

الأمر الذي جعل عمل التكفل بمنظومة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي تمر بمراحل متذبذبة أثرت على مختلف الظروف التي شهدتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي منذ استقلال البلاد. وهذا ما أدى إلى غياب تصور واضح وشامل عن أهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي من اجل بناء القواعد الأساسية اللازمة لمجتمع عصري، كما خلف هذا النوع من السياسات تشتت الكفاءات وأدى هذا أيضا إلى تفكيك عملية التراكم المعرفي الذي لا مكان له لأي تطور بالإضافة إلى تدهور الظروف العلمية.

كما نعلم أن البحث العلمي أصبح في عالم اليوم من المجالات الرئيسية التي ترتكز حولها الجهود وترصد من أجلها الأموال كونها من أهم العناصر التي لها دور رئيسي في تلبية احتياجات التنمية الشاملة التي تهيئ الدولة لها كل الوسائل اللازمة للإقلاع الحضاري كما تمكنها من الالتحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي محققة في ذلك معدلات مقبولة للتنمية، والدول المتقدمة نجحت في هذا المجال نتيجة لتوفير جملة من الشروط تساهم إلى حد كبير في ترقية قطاع البحث العلمي.

جدول رقم49: الفرق بين المخابر الجزائرية ومخابر الدول المتقدمة.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	بالنسبة للمخابر هناك فرق كبير من حيث الأقدمية وضوابط عمل صارمة أما في الجزائر العمل في المخابر يكون لساعات قليلة وكذلك هذه المخابر حديثة النشأة.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	مادام ليس لدينا أهداف وإستراتيجية واضحة فإننا مازلنا متأخرين عن الدول المتقدمة في هذا القطاع.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	المخابر في الجزائر ضعيفة من حيث الإمكانيات والتسيير والموارد المختلفة عكس الدول المتقدمة فهناك دعم كبير لها من طرف المؤسسات الخاصة.
معالجة الإشارة والصور	هناك فرق كبير من حيث الإمكانيات والتسيير وعدد الباحثين المتكونين جيدا ولا توجد بيروقراطية في الدول المتقدمة.
معالجة السطوح والمواد	المخبر في الجزائر من أجل التكوين فقط بينما في الدول المتقدمة من أجل التكوين والتنمية وفيه تحفيزات مقدمة للباحثين أيضا.
الهياكل	ففي الجزائر هناك اندفاعية وتسرع من أجل القيام بالبحوث أما في الدول المتقدمة فهناك وقت كبير من أجل الوصول إلى النتائج المطلوبة.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	مخابر الدول المتقدمة أحسن من المخابر الجزائرية ، لأن مخابر الدول المتقدمة ممولة من أطراف وشركاء اقتصاديين وهناك استقلالية مالية، وساعات عمل كثيرة وإذا لم تكن نتائج للمخبر فإنه يغلق.

هندسة المواد والهندسة المدنية	موجود فرق شاسع لأن المخابر الجزائرية لتكوين فقط بينما المخابر الأجنبية من أجل لتكوين والتنمية الفعلية وتطبيق بحوثها على أرض الواقع.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	هناك فرق واسع لأن مساهمة المخابر الجزائرية ضعيفة مقارنة بالدول المتقدمة في الاقتصاد الوطني ولا بد على الجامعة والمخابر أن تبنى على أساس الإنتاج الفكري.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	بالنسبة للمخابر الجزائرية فمساهمتها بالنسبة للبحث والتنمية ضعيفة وغير كافية عكس المخابر المتواجدة بالدول المتقدمة.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	الفرق واضح بين المخابر الجزائرية ومخابر الدول المتقدمة، من حيث الإمكانيات والمختصين في تسيير المخبر من الناحية الإدارية ففي الجزائر المدير هو الذي يقوم بكل المهام.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	الفرق بين المخابر الدول المتقدمة والجزائرية هو أن مخابر الدول المتقدمة لها تجربة لعدة سنوات وفي الجزائر التجربة حديثة.
اللغة العربية وآدابها	عمر المخابر الجزائرية صغير وحديث النشأة بينما في الدول المتقدمة تأسست منذ القديم وتأسست على أساس العمل التنموي.
الهندسة الكيماوية	من حث الباحثين والقدرات العلمية ليست هناك فروق لكن من حيث الإمكانيات فتوجد فوارق واسعة بين المخابر الجزائرية ومخابر الدول المتقدمة.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	دائما البلدان التي لها بحث متقدم هي في الطليعة فالجزائر مخابرها مازالت دون المستوى مقارنة بالدول المتقدمة.

الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	المخبر في الدول المتقدمة بحوثه كلها تطبيقية وممولة من طرف الدولة أو من قبل المؤسسات الخاصة والباحث له مقابل محترم لكل نشاط يصل إلى نتائج أما في الجزائر التمويل غير كافي رغم وجود الصندوق الوطني لبحث.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	هناك فرق كبير خاصة من حيث الإمكانيات المتطورة والتجهيزات فالجزائر لها نقص كبير في هذه الإمكانيات.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	فيه فرق كبير، في الدول المتقدمة تعمل المخابر على أساس مشاريع مع القطاعات المختلفة مقابل مداخيل هامة في إطار عقود تجمع مختلف القطاعات وبالتالي هناك تأثير على المشاريع التنموية لكن في الجزائر مازالت محصورة في إطارها النظري فقط.
علم الطيران	في الدول المتقدمة هناك تسهيلات إدارية ومالية وتنظيمية، عكس تماما ما يوجد في الجزائر.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	إمكانيتهم تفوق إمكانيتنا ومستوى الباحثين أرفع من مستوى باحثينا وعددهم أكثر من عدد الباحثين الجزائريين إضافة إلى أن مخابرهم ترتبط بالمؤسسات المختلفة بطريقة مباشرة.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	مخابر الدول المتقدمة ذات تجربة كبيرة في مجال البحث العلمي وسياسة واضحة وقاعدة علمية متينة عكس المخابر المتواجدة في الجزائر.

اعتبر معظم مدراء المخابر أن هناك فرق واضح بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية ، بالنسبة للمخابر الجزائرية فهي حديثة النشأة وإمكانيتها ضعيفة لكن المخابر الأجنبية تفوق مخابرنا من حيث الخبرة والإمكانيات والخبرات البشرية إذن الفرق واضح وعميق جدا فالجزائر لها نقص كبير في هذه التجربة ويمكن تلخيص هذا في النقاط الآتية:

1- ضعف وقلة الإنتاج العلمي من منشورات من طرف الباحثين .
2- ضعف علاقات التعاون بين قطاعي الإنتاج والبحث العلمي.
3- غياب الهيئات المتخصصة في تثمين نتائج البحث العلمي والتطوير داخل مؤسسات البحث كذلك قلة تنشيط العلاقات بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي.
4- ضعف الروابط والتنسيق بين المخابر الخاصة والمتقاربة في التخصص.
5- ضعف الحافز المالي للباحثين.
6- قلة براءات الاختراع.

7- ضعف الانفتاح على المحيط الاقتصادي وتجاوز العلاقة المرضية بين منتج البحث ومستهلكه.
8- الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية والتطوير التكنولوجي.
9- عدم تجهيز مراكز ومخابر البحث العلمي بالمعدات اللازمة.
10- صعوبة تصنيع الاختراعات مع قلتها.

جدول رقم 50: الأبواب الممكنة في مجال البحث العلمي التي ستساهم في عملية التنمية.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	إن الأبواب الممكنة هي التخصصات التي تساهم في العمل التنموي وتكون أبحاثها تطبيقية وليست نظرية.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	من الأبواب الممكنة حسب رأيي هي تخصص منهجية واضحة لنقل المشاريع النظرية إلى كل ما هو تطبيقي على أرض الواقع وخاصة تخصصات التقنية.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	فعلى الدولة الجزائرية وضع أهداف واضحة ورسم سياسة لتتمكن من التقدم وإعطاء الإمكانيات اللازمة وتكوين جيد للباحث.
معالجة الإشارة والصور	الاهتمام أكثر بالبحوث التطبيقية والتقنية التي تساعد فعلا في التنمية.
الهياكل	ضرورة الاهتمام بالصناعة لأنها ضرورية في الوقت الحالي خاصة من حيث المنافسة.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	الاهتمام بالمشاريع النظرية وتطبيقها بصورة جيدة مع متعاملين اقتصاديين.
هندسة المواد والهندسة المدنية	الأبواب المقترحة في مجال البحث العلمي للمساهمة في عملية التنمية هي التركيز على البحوث التي لها علاقة مباشرة بالتنمية والبحوث التطبيقية.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	الأبواب المتعلقة بالتنمية كثيرة وخاصة المتعلقة بالدراسات التطبيقية والتي لها صلة بمختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	الأبواب الحقيقية المساهمة في التنمية التكوينية الذي يعتمد على الميدان وربط البحوث الجامعية بالواقع.

البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	تحديد الأولويات والأهداف يعتبر باب هام لتحقيق الأبحاث وربطها بالمجال الاقتصادي وقد أنشأت المخابر حسب الاحتياجات المطلوبة.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	بالفعل البحث العلمي يساهم في عملية التنمية ولذلك نحتاج بالدرجة الأولى إلى تكوين باحثين في المستوى يساهمون في الإنتاج العلمي.
اللغة العربية وآدابها	الأبواب المهمة في عملية التنمية الاهتمام بالباحث هو أساس العملية التنموية.
الهندسة الكيماوية	من الأبواب المساهمة فعلا الصناعة وهذا ما نلاحظه من خلال الدول المتقدمة كاليابان فلا بد من تطوير هذا الجانب من بحوث وغيرها.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	نعم هناك أبواب متعلقة بالبحث والتنمية خاصة في البيولوجيا عند رفع إنتاج اللحم والحليب نستطيع تحسين المستوى المعيشي.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	من الأبواب الهامة الاهتمام بالطاقات ونخبة البلد، إلى حد اليوم مازال المعيار العلمي لم يأخذ حقه في الريادة وهو ما يحدث من تقييم جوانب أخرى عن العلم.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	يمكن القول أن الأبواب المتعلقة بالبحث العلمي والتنمية غير واضحة وشبه منعدمة رغم فيه إشارة من الناحية القانونية إلا أنها غير مطبقة.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	توجد بعض الأبواب، إلا إذا كان هناك تركيز على البحث التطبيقي والاستفادة من نتائج البحوث.
علم الطيران	فيه أبواب هامة لكنها لم تأخذ بشكل جيد ولكنها أيضا لا تساهم بطريقة مباشرة في عملية التنمية خاصة في المجال التقني.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	هذه الأبواب المتعلقة بالبحث والتنمية هي مازالت في أول الطريق وهي غير واضحة والأسباب تعود إلى قلة الإطارات ذات الكفاءة العالية.
مخبر نباتات الطبية والعطرية	من الأبواب الرئيسية في البحث العلمي هو التركيز على البحوث التطبيقية وخلق مشاريع تفيد المجتمع.

من خلال إجراء هذه المقابلة التي تدور حول البحث العلمي ومدى تفاعله مع القطاع الاقتصادي ، وبالنسبة لسؤال المتعلق حول الأبواب الممكنة في مجال البحث العلمي أكد معظم المبحوثين أن البحث التطبيقي هو أساس البحث العلمي وربطه بالميدان الاقتصادي والاهتمام بالإنتاج الوطني أمرا أساسيا، ونظرا لأهمية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في أي عملية بناء اقتصادي فلقد ظهر للوجود وعي وطني تجسد في تشريع القانون الخاص بالبحث العلمي وكان من أهدافه:

-ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي .

-تدعيم القواعد العلمية والتكنولوجية للبلاد .

-توفير الوسائل الضرورية للبحث والتطوير.

-رد الاعتبار لوظيفة البحث وكذلك تحفيز عملية تثمين نتائج البحث .

-دعم تمويل الدولة لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث العلمي .

وهناك برامج وطنية للبحث مابين القطاعات وتخص: الزراعة ،التغذية ،الموارد المالية ،البيئة، التنقيب واستغلال الموارد الأولية، النقل، التكوين، الاقتصاد، العدالة، المجتمع.

كما توجد برامج وطنية للبحث المتخصص والمتعلق بالميادين التالية:

الطاقة، التقنيات النووية، الطاقات المتجددة، تكنولوجيا الإعلام، التكنولوجيات الصناعية، التكنولوجية الفضائية وتطبيقاتها، والمواصلات اللاسلكية، المحروقات، والتكنولوجيا الحيوية.

إن هذه البرامج تعكس الأبواب الهامة للتنمية الوطنية بحيث تحتوي على 1740 مشروع

بحث سيقوم بانجازها 5957 باحث في مختلف مراكز ووحدات البحث التابعة لكل قطاعات الاقتصاد الوطني والتي يقدر عددها بـــ 557 وحدة.

على العموم يمكن القول أن الأبواب الممكنة في مجال البحث العلمي غير محققة فعلا نظرا لعدم التطبيق الفعلي لسياسة الدولة تجاه البحث العلمي حتى يتسنى معالجة الأوضاع التي يعيشها المجتمع.

جدول رقم 51: تقييـــم المبحوثيـــن للإستراتيجية الموجودة بين مشاريع البحـــوث العلمية وقطـــاعات التنميـــة الاقتصاديـــة.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	لا توجد أي إستراتيجية واضحة بخصوص المشاريع العلمية وقطاعات التنمية كما قلت هناك مراسيم نظرية فقط.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	لا توجد أصلا إستراتيجية واضحة بين ما نقوم به من مشاريع وبحوث داخل المخبر وما يوجد من مخططات تنموية واقتصادية وبالتالي لا يوجد تنسيق واضح.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	هناك مشاريع ضخمة وهادفة إلا أنه لا توجد سياسة وإستراتيجية تربط بينهما.
معالجة الإشارة والصور	لا توجد إستراتيجية واضحة بين المشاريع من جهة والقطاعات الاقتصادية لأن الاقتصاد الجزائر غير متجدد ولا ينظرون إلى الجانب النوعي.
معالجة السطوح والمواد	لا توجد إستراتيجية واضحة وفي الواقع أن النتائج المتوصل إليها في المخبر لا تستفيد منها الدولة وبالتالي هناك هوة كبيرة بين المخابر والمؤسسات الاقتصادية.
الهياكل	توجد إستراتيجية لكن عملية التطبيق ثقيلة وصعبة خاصة في الميكانيك غير موجودة الصناعة وبالتالي هناك استيراد هذه الصناعات الثقيلة من الخارج.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	هناك نقص بين واضعي مشاريع البحث الجامعي والوسط الذي يطلب من استعمال نتائج هذا البحث غالبا ما تكون المشاريع غير منسقة مع الوسط الاقتصادي.

هندسة المواد والهندسة المدنية	في الوقت الحالي الدولة تسعى إلى وضع إستراتيجية بين المشاريع والبحوث وذلك عن طريق وجود طرق اقتصادية من أجل انجاز مشاريع البحث العلمي وهو شرط أساسي.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	في الوقت الحالي هناك مشاريع من أجل البحث لكن لا توجد إستراتيجية أو دوافع لكي يكون لدينا بحث من أجل التنمية مثل كوريا الجنوبية تطورت عن طريق البحث العلمي.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	لا توجد أي إستراتيجية بين البحث النظري والقطاعات التنموية لأنه لا يوجد أصلا طلب من طرف القطاع الاقتصادي والبحث العلمي في الجزائر لا يخضع للمنافسة.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	مع بروز نظام LMD وجدت إستراتيجية وبالتالي ربط البحث الجامعية مع المحيط الاقتصادي.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	هناك إستراتيجية في الآونة الأخيرة خاصة مع ظهور نظام LMD من أجل تكوين طالب متحرر يبدع ويخترع ويشترك مع مختلف القطاعات الأخرى.
اللغة العربية وآدابها	رغم ترديد عبارة ربط البحث العلمي بالتنمية إلى التجسيد والواقع بعيد كل البعد عن دور البحث العلمي عن التنمية فالذي يمكن معالجته أيضا طبيعة المؤسسات الاقتصادية.
الهندسة الكيماوية	ليس لدينا إستراتيجية واضحة من حيث تحديد المشاريع أو علاقتها بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	نعم توجد إستراتيجية وتنسيق مع مراكز البحث الصناعي وهناك أيضا علاقة مباشرة كالتحسين الوراثي للحيوانات والتلقيح الاصطناعي.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	ليست هناك إستراتيجية واضحة، وإذا أردنا العلاقة بين البحث العلمي والحياة الاقتصادية فيجب على المؤسسات الاقتصادية الاهتمام بما ينتج من طرف الباحثين.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	لا توجد إستراتيجية بين البحوث العلمية والمؤسسات الاقتصادية وهذا ما أدى إلى وجود بحوث نظرية فقط دون جدوى منها.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	هناك ضعف العلاقة بين القطاع البحث العلمي والتنمية الاقتصادية وغياب التكامل بينهما.
علم الطيران	نوعا ما خاصة من حيث تكوين الباحثين في ميدان الطيران، وأصبحوا يعملون في مجال الطيران.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	لا يوجد تنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وبين البحوث الجامعية.
النباتات الطبية والعطرية	لا توجد أي إستراتيجية بين قطاع البحث العلمي والقطاعات الاقتصادية.

من خلال الإجابة على هذا السؤال والمتمثل في تقييم المبحوثين للإستراتيجية الموجودة بين المشاريع العلمية ومختلف المؤسسات الاقتصادية، فأجاب معظم المبحوثين أنه هناك شبه انعدام وضعف العلاقة بين قطاع البحث العلمي والتنمية الاقتصادية وغياب التكامل بينهما ، وهناك من المبحوثين من اعتبر أنه هناك إستراتيجية في الآونة الأخيرة خاصة مع ظهور نظام (LMD) كما أكدت الوزارة الوصية أن هناك عمليات المبرمجة على المدى القريب من بينها:

-إعادة تنشيط المجلس الوطني للبحث العلمي و التقني بصفته الهيئة المكلفة بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي وتطوير التكنولوجي.

– إنشاء مخابر وفرق بحث مختلطة مع القطاعات الأخرى قصد تشجيع عمليات تثمين نتائج البحث العلمي.

– المساعدة الوطنية على تثمين نتائج البحث العلمي.

– التشجيع على إنشاء مخابر البحث سواء كانت عمومية أو خاصة.

وبالتالي لا توجد إستراتيجية واضحة بين المشاريع العلمية من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى، كما أن النتائج المتوصل إليها غير مستفادة منها من طرف الدولة وهذا راجع للهوة الموجودة بين القطاع الاقتصادي ومختلف البحوث الجامعية.

نلاحظ أن البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر وضعيته سيئة تدل على غياب سياسة وطنية واضحة للبحث والتطوير، كما أن رسم مثل هذه الخطة ليس أمرا هينا لما يتطلب من إمكانيات مادية وبشرية هائلة، كالهياكل المساعدة على البحث العلمي، مثل: المخابر، المراكز العلمية، والاهتمام بالجانبين التنظيمي والتسييري.

جدول رقم 52: نظرة المبحوثين إلى مستقبل البحث العلمي في الجزائر.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	مادام لا توجد سياسة، فرؤيتي لمستقبل البحث العلمي غامضة أو ليس له مستقبل إطلاقا رغم النوايا الحسنة.
سطوح : سطوح بينية وطبقات رقيقة	مستقبل البحث العلمي يمكن تحسينه إذا ربطنا العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	نظرتي إلى مستقبل البحث متفائلة خاصة إذا تغيرت الأهداف وسياسة البحث العلمي في الجزائر.
معالجة الإشارة والصور	سيبقى البحث العلمي بدون تطور نتيجة لوجود سياسة عقيمة لا تخدم البحث العلمي.
معالجة السطوح والمواد	هناك تحسين ملحوظ في الآونة الأخيرة لكنه غير كافي.
الهياكل	هناك نظرة تفاؤلية، خاصة بعد الإجراءات الجديدة التي طبقت مؤخرا كزيادة رواتب الأساتذة وميزانية المخابر.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	إذا كانت إرادة حقيقية بين الدولة والباحثين فان البحث العلمي سوف تكون له قفزة نوعية مستقبلا.
هندسة المواد والهندسة المدنية	يوجد جهود في الأفق، وأنا متفاءل إذا وفرت كل الظروف والإمكانيات الملائمة لذلك.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	حتى يكون مستقبل مزدهر في البحث العلمي لا بد من بذل جهود معتبرة وجرأة كبيرة لحل مشاكل البحث العلمي وتضافر كل الجهود ورد الاعتبار للكفاءات.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	بالنسبة لمستقبل البحث العلمي فهناك تحسن ملحوظ وكذلك لا بد من تحسين البنى التحتية وتحديد المجال أكثر في البحث العلمي.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	مستقبل جيد إلا إذا توفرت علاقة جيدة بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي خاصة في الزراعة.

الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	مستقبل البحث العلمي في الجزائر يكون بخير إذا وجدت الإرادة من طرف الباحثين وتوفير كل الإمكانيات وتغيير السياسة الموجهة للبحث العلمي.
اللغة العربية وآدابها	نتفاءل خيرا بمستقبل البحث العلمي في الجزائر من خلال الإصلاحات الأخيرة التي ناشدت بها الدولة في هذا الإطار.
الهندسة الكيماوية	أنا متفاءل لأنه هناك رغبة تغيير من طرف الباحثين ودوافع وطاقات هائلة من طرف الطلبة.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	هناك محاولة جادة في الوقت الحالي لتحسين البحث العلمي وفي المستقبل يكون البحث في الجزائر في المستوى المطلوب طبعا إذا حلت المشاكل المطروحة.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	هناك جهود تبذل من قبل الدولة الجزائرية ولكنها مازالت لم تصل إلى المستوى المطلوب، ونتمنى أن نصل في البحث العلمي إلى الرتبة الأولى في إفريقيا.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	إذا استمرت السياسة المتبعة في مجال البحث العلمي فإنه لا مستقبل لهذا القطاع.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	أنا متفاءل من حيث الإمكانيات المالية المخصصة ومتشاءم لغياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي.
علم الطيران	مادام لا يوجد بحث تطبيقي فإننا لا نستطيع الذهاب بعيدا في مجال البحث العلمي والتكنولوجي.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	إن البحث العلمي سيكون له مستقبلا واعدا يحقق نتائج باهرة ولكن بعد عقود من الزمن وهذا حسب الإمكانيات التي خصصتها الدولة لقطاع البحث العلمي في الجزائر وبالنظر أيضا إلى تزايد عدد الباحثين.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	من خلال الإجراءات الجديدة سيكون لقطاع البحث العلمي مستقبل جيد وذلك طبعا بتضافر كل الجهود والتنسيق مع مختلف القطاعات.

إن معظم مدراء المخابر اعتبروا مستقبل البحث العلمي سيكون جيد وهذا حسب الجهود التي تبذلها الدولة من أجل ترقيته وهذا يأخذ فترة زمنية طويلة باعتبار هذه المخابر حديثة النشأة مقارنة

بالدول المتقدمة، كذلك لا بد من بناء مجتمع المعرفة يحتاج بصورة رئيسية إلى تعليم عال ومتطور يفتح جميع نوافذ العلم والتقنية وأبواب فكر العمل والإنتاج ويخطط جيدا للمشاريع من أجل مستقبل زاهر يساهم في الإبداع والابتكار ويقوم بتهيئة الكوادر لان العديد من الأبحاث أكدت الدور الذي يؤديه هذا القطاع في الإنتاج والتطور الاقتصادي والتقدم التقني فمؤسسات البحث العلمي لها أثر واضح في تطوير مختلف القطاعات وضمان مختلف الخطط الاقتصادية وتقييمها، كما تؤدي البحوث العلمية إلى اكتشافات تؤثر في طبيعة فهم الإنسان ونظرته إلى العمل.

والبحث العلمي كما نعرف هو استنباط للمعرفة وتطوير للإنتاج، وتخلفه في القطاع الصناعي و الاجتماعي أو غيره يحول دون تطوير هذه القطاعات والتغلب على مشاكلها وبالتالي مع هذا التخلف لا يمكن أن نحسن مستويات هذه القطاعات ولا النهوض بها في المستقبل .

جدول رقم 53: الهدف من إنشاء مخابر البحث.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	فالهدف من إنشاء المخابر تكوين الطلبة وكذلك ربط البحث العلمي بالقطاع الاقتصادي لكن هذا الهدف لم يتحقق بعد نظرا لعدة صعوبات تواجهنا.
سطوح،سطوح بينية وطبقات رقيقة	هو هدف نبيل من الناحية النظرية لكن الواقع لا يوحي بذلك خاصة من حيث النتائج المتحصل عليها من طرف هده المخابر.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	الهدف تطوير الإمكانيات وخلق دينامكية بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية المختلفة.
معالجة الإشارة والصور	الهدف الحقيقي هو علمي وتنمية القدرات البشرية كالتكوين الباحثين فقط لا غير.
معالجة السطوح والمواد	إن هدف المخابر قي الجزائر لإغراض سياسية ولم توضع لإغراض بحثية تنموية في مختلف المجالات.
الهياكل	الهدف الأساسي تكوين طلبة الماجستير و الدكتوراه ويمكن نشر المقالات أما تنمية المشاريع فمازالت لم ترقى لهدا المستوى.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	مخابر البحث هي ضرورة ملحة كما هو موجود في بقية الدول فعدم وجودها يعتبر أمر غير عادي خاصة من حيث تكوين الطلبة بعد التدرج.
هندسة المواد والهندسة المدنية	الهدف هو من أجل رفع مستوى البحث العلمي ويعتبر همزة وصل بين البحث العلمي والتنمية الاقتصادية.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	هو من اجل هيكلة البحث العلمي وبناء بحث علمي صحيح لكننا لم نصل بعد إلى تثمين البحث العلمي.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	الهدف تكوين الطاقات البشرية ولا بد من تواصل بين القطاع الاقتصادي خاصة تطور البحث العلمي في الجزائر إقليميا باعتبار لدينا إمكانيات هائلة.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	المخابر نشأت لكي تقوم ببحوث دقيقة على محاور تهم متطلبات الدولة الجزائرية من كل الجوانب وليس الاكتفاء بدراسات نظرية فقط.

الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	الهدف واضح يتمثل في تأطير الباحثين والطلبة ما بعد التدرج والمساهمة في البناء التنموي عن طريق البحوث التطبيقية.
اللغة العربية وآدابها	الهدف الحقيقي هو ربط البحث العلمي بالتنمية وتطوير آلية البحث وإخراجه من الحيز الفردي إلى الحيز الجماعي عن طريق فرق البحث والمخابر.
الهندسة الكيماوية	الهدف من إنشاء المخابر هو من اجل ترقية البحث العلمي والعمل في إطار فرق بحث التي تسمح بتطوير البحث العلمي في الجزائر.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	الهدف من المخابر هو الإنتاج العلمي وربطه مع المستهلك حتى نستطيع ترقية هده البحوث وتطبيقها على ارض الواقع.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	أنشأت المخابر من تكاتف جماعي لجهود الباحثين في مجالات مختلفة من اجل القيام بالبحوث ونقل معلوماتهم إلى الأجيال القادمة.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	الهدف واضح يتمثل في تأطير طلبة ما بعد التدرج وخلق المشاريع التي لها علاقة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	الهدف يتمثل بتطبيق القوانين و التشريعات المتعلقة بالمخابر العلمية.
علم الطيران	من أهداف مخابر البحث تكوين فرق بحث وربط محاور البحث بالمؤسسات التي نحن معها في شراكة مثل وزارة الدفاع الوطني ونقوم أيضا بتكوين المهندسين في هدا المجال.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	الهدف واضح وهو جعل الجامعة ومؤسسات البحث العلمي بصفة تساهم في حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبحث العلمي الذي لا يحقق الازدهار والتقدم التكنولوجي وحل مشاكل المجتمع لا حاجة له.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	الهدف من إنشاء المخابر هو تكوين الطلبة خاصة ما بعد التدرج أما ربط مختلف المشاريع مع مختلف القطاعات مازلنا لم نصل إليه بعد.

اعتبر مدراء المخابر أن الهدف من إنشاء المخابر هو التكوين النظري بالدرجة الأولى من اجل ترقية البحث العلمي ومن جهة أخرى يرى البعض الأخر هو ربط البحث العلمي بالتنمية وتطوير آلية البحث وإخراجه من المجال الضيق المتمثل في البحث النظري إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى أن المخبر يضم مجموعة من الباحثين الهدف توظيفهم والاستفادة من خبراتهم المختلفة وقد أشار المشرع الجزائري إلى جملة من الأهداف التي تطرقنا إليها سابقا من خلال تحليلنا للقوانين المتعلقة بالمخابر في الجزائر.

كما اعتبر المبحوثين أن ربط البحث العلمي بالجانب التنموي مازلنا بعيدين عليه فالبحوث معظمها نظرية وهذا راجع لعدم الشراكة الحقيقية بين ما ينتج في المخابر العلمية وما يستهلك من طرف المؤسسات الاقتصادية، لأن مؤسسات البحث العلمي تلعب دورا بارزا في تطوير الإنشاءات وضمان نجاح المخططات الاقتصادية وتقييمها، كما تؤدي البحوث إلى إحداث اكتشافات علمية تأثر في طبيعة فهم الإنسان ونظرته إلى العالم.

جدول رقم 54: مساهمة مخابر البحث في ترقية المشاريع العلمية والاقتصادية.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	لم تساهم في ترقية المجال التنموي لكن ساهمت في عملية تكوين الطلبة وبالتالي وظائفه كانت نظرية.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	مساهمة المخابر في التنمية بنسبة ضعيفة جدا خاصة في الإلكترونيك فمازلنا بعيدين عن التنمية الاقتصادية بمفهومها الحقيقي.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	لم توجد مساهمة من طرف المخبر نظرا للمشاكل والصعوبات التي تعيشها معظم المخابر.
معالجة الإشارة والصور	لم تساهم فعلا في ترقية المشاريع الاقتصادية والعلمية فهي مجرد أماكن لتكوين الطلبة.
معالجة السطوح والمواد	لحد الآن لم ترتقي إلى هذا المستوى نظرا للمشاكل التي يعيشها المخبر والباحث الجزائري.
الهياكل	مساهمة المخبر ما زالت محتشمة نظرا لعدة صعوبات معرقلة للبحث.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	هناك مساهمة من طرف المخابر إلا أنها ضعيفة جدا بحيث تقدر تقريبا 10%.
هندسة المواد والهندسة المدنية	فيه مساهمة لكنها من حيث تكوين الطاقات البشرية فقط أما من حيث الإنتاج العلمي فهو محتشم جدا.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	لم تساهم بعد في ترقية المشاريع الاقتصادية لكن المخابر ما زالت عاجزة لإخراج بحوث تساهم في عملية التنمية ولا بد من وجود أطراف اقتصادية تساهم في ذلك.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	لم تساهم بشكل فعلي وأعمال المخبر تساهم بشكل قليل جدا.

البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	هناك مساهمة لكنها ضعيفة أو شبه منعدمة من طرف المخابر الجزائرية.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	فعلا ساهمت في إنجاز المشاعر وتكوين جيد لطلبة ما بعد التدرج
اللغة العربية وآدابها	مازالت لم ترقى بعد لتطوير حقيقي ولذلك لوجود عراقيل حائلة دون تواصل البحث العلمي.
الهندسة الكيماوية	ليست هناك مساهمة فعلية وأنه وبكل بساطة الصناعة ليست متطورة بالقدر الكافي في الجزائر.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	نعم فيه مساهمة من طرف مخبرنا باعتبار لنا علاقة مباشرة مع المراكز الصناعية للحليب وغيرها.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	يوجد بعض المخابر ساهمت فعلا في ترقية المشاريع المختلفة لكنها قليلة.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	لا توجد أي مساهمة من ناحية التنمية الاقتصادية بينما هناك مساهمة نسبية في تأطير الباحثين.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	حسب معلوماتي فهي بعيدة عن هذا الهدف.
علم الطيران	لم تساهم فعلا بسبب وجود مشاكل وعراقيل مختلفة منها المادية.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	مساهمتها ضعيفة وهذا راجع إلى انعدام الصلة بين البحث الجامعي والمؤسسات الاقتصادية المختلفة.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	ما زال البحث العلمي ومؤسساته يقتصر إلا على تكوين طلبة ما بعد التدرج.

إن إجابات المبحوثين كانت متباينة فهناك من يرى أن المساهمة ضئيلة من طرف المخابر كما أن بعض المبحوثين اعتبروا لا توجد أي مساهمة لهذه المؤسسات البحثية وهذا راجع إلى عدم وجود صلة بين البحوث العلمية ومختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع الجزائري رغم وجود قوانين نظرية إلا أنها ما زالت بعيدة عن تحقيق أهداف تنموية من اجل خدمة المجتمع، والجزائر كغيرها من الدول العربية عاشت قصورا في مجال البحث العلمي لفترات طويلة سواء الاستفادة من

تصاميم هذه الاختراعات المكتملة أو من حيث تطويرها لمواكبة التقدم الصناعي الهائل في هذا المجال .

إن أهمية المعرفة تكمن في ترقية واستمرارية أداء المال والعمالة لان التكنولوجيا أصبحت اليوم جزءا مكملا بعنصرين هما: الإنتاج والتقدم لذلك يعد البحث العلمي هو استنباط المعرفة ونقلها نشاطا هامشيا ومعزولا عن المجالات التطبيقية بل أصبح للبحث العلمي أهمية في توظيف الموارد المختلفة.

ويلاحظ أن دول أسيا خاصة دولة اليابان استثمرت أموالا طائلة في البحث العلمي والاختراعات وقد استطاعت بذلك تضييق الفجوة بالمعرفة من خلال استنباط التقنية لهذه البحوث، والاختراعات من الدول الغربية وإحداث ثورة صناعية كبرى عن طريق استغلال مدخراتها بكفاءة عالية.

لذلك يجب أن تولي الدولة الجزائرية اهتماما لقطاع البحث العلمي والتطوير التقاني للدور الحاسم الذي يلعبه في تعزيز التطوير التقني وبناء قاعدة وطنية للعلوم تكون قادرة على الإبداع والابتكار بمشاركة المؤسسات الوسيطة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا يجب وضع خطط تنموية فعالة حتى نربط بين البحث العلمي من جهة وبين الجانب الاقتصادي من جهة أخرى.

جدول رقم 55 : رأي المبحوثين حول ترقية المخابر في مجال البحوث العلمية والتنموية.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	مستحيل أن نرتقي بهذه المخابر لوجود صعوبة كبيرة حيث مازال أمامنا وقت كبير لذلك كما أنه لا توجد لدينا ثقافة ولا يوجد لدينا تقدير للعلم والعلماء.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	نعم نستطيع الارتقاء بهذه المخابر لكن إذا توفرت الشروط الأساسية لقيامها مثل الشروط المتوفرة في الدول المتقدمة.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	بالطبع نستطيع أن نرتقي بالمخابر الجزائرية إلا إذا توفرت الشروط المادية والمعنوية وإعطاء مقابل للباحث الجزائري.
معالجة الإشارة والصور	نعم نستطيع أن نرتقي بهذه المخابر عن طريق الأبحاث الجادة والعمل الجماعي.
معالجة السطوح والمواد	بالتأكيد نستطيع الارتقاء بهذه المخابر عن طريق توظيف طلبة الماجستير والدكتوراه على مستوى المخابر وتوفير الإمكانيات اللازمة واستهلاك المنتوج الجزائري الصادر من المخابر من طرف المخابر واستغلالها من طرف المؤسسات الاقتصادية.
الهياكل	نعم نستطيع أن نرتقي بهذه المخابر لكن إذا قمنا بالتنسيق بين القطاع الاقتصادي والبحث العلمي والجامعة أيضا.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	طبعا إذا وفرنا وخلقنا مناخ مشابه لما هو موجود في الدول المتقدمة لأنه توجد لدينا موارد بشرية لا بأس بها تساعدنا في ترقية المخابر الجزائرية.
هندسة المواد والهندسة المدنية	نعم نستطيع الارتقاء بها مستقبلا إذا توفرت الإرادة.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	نستطيع الارتقاء بالمخابر الجزائرية شرط الاهتمام بالكفاءات والتكوين يكون في المستوى المطلوب حتى يكون لدينا بحث حقيقي.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	نعم نستطيع الارتقاء لما نفصل الرغبات السياسية عن البحث العلمي وجعل السياسة الخاصة بالبحث واضحة وجمع كل الباحثين المتواجدين في الدول الأجنبية لفائدة البحث الجزائري.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	بالفعل قادرين على الارتقاء بالمخابر وذلك عن طريق توفير الوسائل اللازمة والمال الكافي للاهتمام بالمخبر أكثر

الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	بالطبع نستطيع ذلك إذا وفرنا شروط العمل مثل ما يوجد في الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي.
اللغة العربية وآدابها	ممكن الارتقاء بها حسب الجهد والمسؤولية لأن البحث العلمي ليس وظيفة بقدر ما هو أمانة مسؤولية الضمائر الحية من الباحثين.
الهندسة الكيماوية	بدون شك إذا وجدت الإرادة وتدعيم هذه المخابر بكل الإمكانيات اللازمة.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	أكيد إلا إذا توفرت الإمكانيات والمحيط المساعد والمشجع على البحث وتثمين هذه النتائج المتوصل إليها.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	نستطيع إذا توفرت الوسائل والتجهيزات فإننا نصل إلى أكثر مما وصلت إليه الدول المتقدمة في هدا المجال لأنه لدينا طاقات بشرية هائلة.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	طبعا نستطيع إلا إذا تغيرت السياسة المتعلقة بالبحث العلمي في الجزائر.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	يمكن ذلك إذا توفرت الشروط القانونية والتنظيمية المناسبة لدلك وتطبيقها فعليا.
علم الطيران	نستطيع ترقيتها إذا ربطناها بالواقع والمجالات المختلفة بهدف عملية التنمية وبالتالي المساهمة في تطوير البلاد.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	بالتأكيد نستطيع أن نرتقي بهده المخابر في الوقت الحالي وفي المستقبل أيضا.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	أكيد نستطيع أن نرتقي بهده المخابر إلا عن طريق وضع آليات من اجل تفعيلها مع مختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع.

أكد معظم المبحوثين انه نستطيع أن نرتقي بهذه المخابر رغم واقع البحث العلمي في الجزائر لا يزال بعيدا عن المستوى المطلوب وخاصة من حيث تفعيل دوره في عملية التنمية وتشجيع الاستثمار ولا يأتي ذلك إلا من خلال انتهاج طريقة استخدام المخابر ومختلف المؤسسات العلمية بطريقة جيدة باعتبارها وسيلة هامة لترقية البحوث العلمية وربطها بالجانب الاقتصادي وكذلك:

-استيعاب البحوث العلمية ونقلها من المخابر إلى الواقع الإنتاجي.

-توفير مجالات العمل لرأس المال البشري من علماء وخبراء من خلال تحويل أفكارهم إلى مشاريع على مستوى إدارة البحث والتطوير في المشاريع المختلفة.

– تقوية الصلة بين الواقع الإنتاجي والجامعة بالاعتماد على حاضنات الأعمال المرتبطة بالجامعة مما يجعل الجامعة احد أعمدة التنمية الاقتصادية وكذلك مساعدة حاملي الشهادات العليا على بناء مؤسساتهم الخاصة .

الجدول رقم 56: مستوى الأهمية الذي أعطته الدولة الجزائرية لمخابر البحث العلمي.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	الدولة الجزائرية لن تعط أي أهمية للمخابر وهذا ما انعكس على واقع البحث العلمي في الجزائر.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	اضن انه في الآونة الأخيرة بدأت الدولة إعطاء نوع من الأهمية خاصة من الناحية المالية.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	لم تعطى لها أهمية رغم الإمكانيات البشرية الموجودة الغير مستغلة من طرف الدولة وهذا ما أدى بالباحثين بالهجرة للخارج.
معالجة الإشارة والصور	نوعا ما أعطت لها أهمية خاصة في الآونة الأخيرة من حيث التمويل المالي فقط.
معالجة السطوح والمواد	هناك مالية و قانونية أما في الواقع نلاحظ العكس تماما.
الهياكل	الدولة أعطت أهمية كبيرة للمخابر و لو قارنا الجزائر بالدول المتخلفة نجد الجزائر في المرتبة المتوسطة.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	أدركت الدولة الجزائرية أهمية البحث العلمي و دوره في تنمية البلاد و عن طريق إنشاء هده المخابر ورصد الأموال اللازمة لترقية هذا القطاع . فلابد من الاهتمام بالبحث العلمي لأنه مستقبل أي دولة.
هندسة المواد والهندسة المدنية	أعطت لها أهمية من خلال المراسيم القانونية لكن جانب سوء التسيير و البيروقراطية اثر على المخابر بشكل سلبي.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	هناك أهمية لكنها ناقصة من حيث تسيير هده المخابر و نقص الباحثين الحقيقيين إضافة إلى عدم توفير محيط يساعد غلى البحث العلمي.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	يمكن القول أنه هناك أهمية أعطتها الدولة للمخابر فهي ليست بالكافية و المخابر في الحقيقة تواجه صعوبات كثيرة.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	نعم الدولة أعطت الاهتمام بالمخابر وذلك من خلال توفير الإمكانيات وسن القوانين المتعلقة بالمخابر.

الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	بالفعل الدولة الجزائرية أعطت أهمية بالغة لهذه المخابر إلا أن المشكل يكمن في سوء توزيع الإمكانيات وسوء التسيير فقط.
اللغة العربية وآدابها	فتحت الدولة العمل ألمخبري في الجامعات وأعطتها الأدوات اللازمة وهدا مسعى ايجابي ويبقى سوء الرعاية والمتابعة حتى تؤدي دورها اللازم على الرغم من وجود عدد كبير من المخابر إلا أنها متوقفة عن العمل و البحث.
الهندسة الكيماوية	ممكن هناك أهمية للمخابر لكن كتوجه سياسي خاصة في السنوات الأخيرة لكن المخابر مازالت دون المستوى المطلوب.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	أعطت لها أهمية في الفترة الحالية .لكن الجهود مازالت ناقصة من حيث تجهيز المخابر وتحفيز الباحثين.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	توجد أهمية من ناحية صياغة القوانين لكن مازال هناك عمل كبير في المستقبل للنهوض بالبحث العلمي في الجزائر.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	لم تعطى أهمية كبيرة لهذه المخابر الدليل على ذلك المشاكل والصعوبات التي تعيشها معظم المخابر والباحثين في الجزائر.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	نعم أعطت لها أهمية خاصة على المستوى المؤسساتي و المالي لكن غياب الرؤية الإستراتيجية جعل هذه المخابر لا تختلف كثيرا عن الهياكل الإدارية.
علم الطيران	في الوقت الحالي نعم هناك اهتمام من طرف المديرية الخاصة بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	في البداية كان الاهتمام ضئيلا و الأموال المخصصة غير كافية لكن الآن تغيرت سياسة البحث العلمي و صار الاهتمام كبيرا و لو كانت استقلالية مالية للمخابر لكان الأمر أفضل.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	هناك أهمية توليها الدولة لقطاع البحث العلمي إلا انه هناك نقائص في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها.

إن معظم المبحوثين اعتبروا أن هناك أهمية توليها الدولة الجزائرية لهدا القطاع و ذلك من خلال الإصلاحات الجديدة التي قامت بها الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة، لأن البحث العلمي يمثل إستراتيجية التغيير الفكري والاقتصادي من خلال ترجمة الموروث المعرفي المتنامي باستمرار تطبيقات وممارسات مكيفة ومن هذا المنطلق كان التفكير في إعادة صياغة جملة من القرارات والقوانين التي تخدم هذا القطاع في ظل التحولات الراهنة.

بالإضافة إلى الجامعة التي تمارس وظيفة البحث والتطوير هناك أكثر من 15 مركز بحث يمارس مختلف نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر، وتتوزع هذه الأخيرة

على أكثر من دائرة وزارية كما أن هناك ما يقارب 2000 مشروع للبحث العلمي والتكنولوجي معتمدة على 380 مشروع ممول من طرف الصندوق الوطني للبحث العلمي.

وفي هذه الفترة كان هناك 30 برنامجا وطنيا لترجمة إشكالية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر حسب الخطة الخماسية، ومن بين هذه البرامج يوجد 21 برنامجا وطنيا في ميدان العلوم والتكنولوجيا، فمن خلال هذه المعطيات نلاحظ تطور واضح في مشاريع البحث خاصة في السنوات الأخيرة ولا شك أن هذه البرامج الطموحة تحتاج إلى مراكز ومخابر للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

جدول رقم 57: رأي مدراء المخابر حول الإمكانيات المقدمة لمخابر البحث في الجزائر.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة غير كافية، ولإعطاء هذه الإمكانيات لا بد من دراسات دقيقة لاحتياجات كل مخبر.
سطوح : سطوح بينية وطبقات رقيقة	نعم هي كافية لكنها ناقصة فلابد من ربطها مع إمكانيات أخرى.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	الإمكانيات المقدمة غير كافية فعلى الدولة توفير كل الوسائل التي تساعد الباحث داخل المخبر على الإنتاج العلمي.
معالجة الإشارة والصور	نعم هي كافية إلا انه عدم التنسيق مع المؤسسات الاقتصادية لا يخدم البحث العلمي و بالتالي تبقى أفكار نظرية.
معالجة السطوح والمواد	ليست كافية هذه الإمكانيات وهذا حسب طلب كل مخبر فلا بد من توفير الثقة بين الإدارة ومدير المخبر خاصة في تسيير الميزانية.
الهياكل	الإمكانيات المقدمة غير كافية خاصة في الميكانيك حيث يتطلب المخبر إمكانيات ثقيلة .
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	الإمكانيات كافية إلا أن الإجراءات الثقيلة الموجودة حاليا لاقتناء الوسائل هي المعرقلة لعملية البحث العلمي.
هندسة المواد والهندسة المدنية	هي كافية بطريقة معقولة ولا باس بها .
تطوير الأنظمة المعلوماتية	الإمكانيات المقدمة كافية لكن الأشخاص الإداريين و المسيرين لابد من توظيفهم مع الباحثين. لأن الباحث لا يستطيع القيام بمهـــام المحاسب والإداري.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	نعم الإمكانيات كافية. إذا كان الهدف معقول وواضح و هدا حسب المشروع المقدم من طرف المخبر.

البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	هي غير كافية فهناك نقص في المواد الكيماوية المتعلقة بالزراعة خاصة المستوردة.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	يوجد نقص و هي غير كافية لأننا نحتاج إلى مواد كيماوية باهضة الثمن.
اللغة العربية وآدابها	الإمكانيات المقدمة غير كافية حتى يؤدي المخبر دوره اللازم والكامل بدليل أن الميزانية غير كافية فضلا على أن الباحث غير مشجع بمنحة المردودية جزاء عمله و جهده.
الهندسة الكيماوية	الإمكانيات غير كافية لان مخبر الكيمياء يحتاج إلى تكنولوجية عالية خاصة في مجال الصناعات المتطورة.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	الإمكانيات المقدمة لمخبرنا غير كافية و المخبر يحتاج إلى الكثير من الوسائل و الإمكانيات.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	الأموال المصخرة من طرف الدولة تعتبر هائلة إما صرفها على ميادين البحث في الواقع من تجهيزات و منشات فهي غير كافية تماما.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	هناك أموال ضخمة خصصت لهذه المخابر لكن طريقة تسييرها غير مقسمة بطريقة جيدة و ذلك حسب مشاريع و تطلعات كل مخبر.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	نعم هناك ميزانية مخصصة حسب الاحتياجات أما الباقي كالهياكل والقاعات فهي منعدمة تماما.
علم الطيران	هي غير كافية و لا يوجد تطبيق جيد لهده الإمكانيات و الموارد المالية.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	الإمكانيات المتاحة الآن مقبولة و بإمكانها أن تحقق أهدافا واضحة وتكاد تلبي حاجات مخابر البحث.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	الإمكانيات ضئيلة جدا.فلا بد من معرفة احتياجات المخبر قبل تقديم هده الإمكانيات لان المخابر ليست متساوية من حيث الاحتياجات.

فمن خلال استجواب المبحوثين، فمعظم الباحثين أشاروا إلى أن الإمكانيات كافية إلا انه توجد بعض النقائص المتمثلة في كيفية تسيير هذه المخابر خاصة بالنسبة للعراقيل الإدارية التي تواجه الباحث ،فالجزائر رصدت 100مليار دينار لتنفيذ 34مشروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السنوات القادمة، وتمثل هذه الميزانية ثلاثة أضعاف ما كان ينفق في الخمس سنوات الماضية، وتتيح وزارة التعليم العالي للبحث في المختبر ليشتغل فيه أكثر من 16 أستاذا من حملة الدكتوراه أو من درجة

البروفيسور .إلا ان الإسهامات في المخبر لا تتجاوز سوى 20 % أما نسبة 80 % فهي أعمال تطبيقية لإعداد الماجستير أو الدكتوراه وهناك من المبحوثين من اعتبر هده الإمكانيات لا تكفي لإجراء البحوث خاصة وأن بعض الوسائل مكلفة وباهظة الثمن وهذا ما يؤدي إلى عرقلة المشاريع المقدمة من طرف الباحثين.

والجزائر التي تقف على عتبة عشرية تنموية جديدة تتسم بتحولات أساسية شملت الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولا شك أن التجربة الجزائرية في هذا القطاع لا تنطلق من فراغ بل تعتمد على تجارب رائدة كماليزيا والسعودية والهند، فهي تقوم على إنشاء جملة من المعاهد والمراكز التطويرية وعلى مخابر البحث التي أنشأت ضمن مؤسسات التعليم العالي بقرار وزاري وسخرت لها كل الإمكانيات لإنجاح هذه التجربة، لكن في الواقع هناك بعض النقائص التي يراها الباحث الجزائري معوقة للبحث العلمي، فعلى الدولة إعادة النظر في بعض الانشغالات المتعلقة بمختلف مؤسسات التعليم العالي حتى تقوم هذه الأخيرة بوظائفها على أكمل وجه.

جدول رقم 58: مدى مساهمة مختلف الإمكانيات في ترقية البحوث العلمية والنهوض بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	ليست من الناحية المالية فقط كذلك لابد من توفر الجهود البشرية وتوفير محيط وجو يخدم البحث العلمي والباحث الجزائري.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	لابد أيضا من التكوين الجيد للباحث و إعطائه الحرية و توضيح سياسة البحث العلمي داخل المخابر ولا ننسى إعطاء حقوق واضحة للباحث.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	توفير الإمكانيات مع تغيير الدهنيات والسياسات المتعلقة بالبحث وتحديد أهداف تخدم البحث العلمي النظري و التطبيقي حتى تكون نتائج هادفة.
معالجة الإشارة والصور	نعم لو وفرت الدولة الإمكانيات المادية و لا ننسى البشرية و ربطها مع المؤسسات الاقتصادية فهدا يؤدي إلى نتائج في مجال عملية التنمية.
معالجة السطوح والمواد	بالتأكيد لابد من توفير الإمكانيات وكذلك لابد من نوعية المنتوج الجزائري و توفير أيضا الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية و المخابر وتحضير الباحث ماديا.
الهياكل	الإمكانيات المالية ليست وحدها فقط هناك معطيات أخرى كالتنسيق بين الباحث و المحيط الاقتصادي و التعاون المشترك بين الدول في مجال البحث العلمي.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	نعم إذا ما توفرت الإرادة من طرف الوسط الاقتصادي والاجتماعي للعمل الفعلي مع هذه المخابر، فلابد من تنسيق وتحديد الأهداف. فالمخبر طرف واحد من بين الأطراف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.
هندسة المواد والهندسة المدنية	أكيد فإذا وفرت الدولة كل الإمكانيات ستنجح بشكل كبير في هدا المجال.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	لا تكفي توفير الإمكانيات المادية فقط و إعطاء المخبر سلطة علمية ولابد أيضا من تضافر الجهود بين فرق البحث داخل المخبر الواحد.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	لا ليست قضية إمكانيات فقط بل هناك قضية ثقافة البحث فلابد من اكتسابها من طرف الباحث الجزائري.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	هذا أكيد خاصة توفر الإمكانيات البشرية المتمكنة.

الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	ليست الإمكانيات المادية فقط الواجب توفيرها و إنما أيضا إمكانيات تتمثل في المساعدين الإداريين لمدير المخبر ونقص عدد الباحثين الدائمين.
اللغة العربية وآدابها	ممكن جدا إذا وفرت الإمكانيات المادية باعتبار الجزائر أيضا تملك قدرات و طاقات بشرية هائلة في مجال البحث العلمي والدليل على دلك الباحثين الجزائريين المتواجدين في الخارج.
الهندسة الكيماوية	فلا بد من تضافر كل الإمكانيات والتسهيلات الإدارية للباحثين وظروف الحياة، والبحث لن يقوم وحده بل لابد من الاهتمام بالثروة البشرية من أجل ترقية البحث العلمي.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	بالطبع الإمكانيات المادية هي الأساس لأنه لدينا عدد الباحثين كافي لعملية البحث العلمي.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	إذا توفرت أيضا الرغبة على مستوى الحياة الاقتصادية في إدماج الجامعة الجزائرية و تطوير الاقتصاد الوطني.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	كما قلت الإمكانيات المالية وحدها لا تكفي فلابد من إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالبحث العلمي و تطبيقها فعلا.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	نعم شريطة كذلك إذا توفرت كفاءات قادرة على البحث العلمي وقادرة أيضا على الاستجابة التي يطرحها القطاع الاقتصادي والقطاعات الأخرى.
علم الطيران	نستطيع النهوض بالمخابر عن طريق الإمكانيات المادية و كذلك عن طريق وضع إستراتيجية واضحة بين المشاريع من جهة والمؤسسات الاقتصادية.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	أكيد الجانب المادي ضروري للبحث إلا انه مشكل الموارد البشرية فالمخابر بحاجة إلى كاتب إداري لأن المخبر ليس باحثين فقط.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	إن نجاح المخابر ليس فقط توفير الأموال وإنما هناك عوامل أخرى تساهم في نجاحها و تتمثل في عدد الباحثين والإدارة.

أكد معظم الباحثين أن الجانب المادي و المالي ليس هو أساس نجاح هده المخابر رغم اختلاف الميزانية المخصصة التي لم تبقى كما كانت عليها في الماضي إلا أنها تبقى قليلة وغير كافية و حتى نسبة 1% لا تستجيب للمعايير العالمية حيث المعدل العام الدولي يبلغ حوالي 3% وفي بعض الدول الأخرى مثل سنغافورة و كوبا الجنوبية يتراوح بين 4% و 5% ، وبالتالي البحث العلمي لا يعاني من الموارد المالية بل من التسيير البيروقراطي للإدارة التي تأخذ أكثر من 50% من ميزانية البحث والباقي ينفق على البحث التكويني وليس على البحث الاستكشافي وهذا ما تفسره نتائج البحث الضعيفة،

إضافة إلى عدم تسيير البحث العلمي وفق معايير عالمية في مخابر البحث وسوء توزيع معظم النفقات على لوازم مكتبية وتذاكر سفر للمشاركة في مؤتمرات بالخارج قصد الترقية المتعلقة بالباحثين والقليل فقط ينفق على لوازم البحث العلمي .

يجب على الدولة الجزائرية زيادة الإنفاق والاستثمار في التعليم والبحث العلمي للوصول إلى المعايير العالمية المعمول بها إضافة إلى تنفيذ برامج نقل التكنولوجيا في الجامعات ومعاهد البحوث لاستغلال نتائج البحوث وربطها بالقطاعات المنتجة في المجتمع.

جدول رقم 59: الصعوبات المعرقلة للبحث العلمي في الجزائر.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	-نقص المواد الكيماوية -نقص التجهيزات -البيروقراطية. -نقص الباحثين ذو خبرات عالية.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	-نقص الثقة بين الإدارة و المخبر. - تحديد صلاحيات دون وجود حرية للمدير في التصرف. -المدير هو الذي يقوم بكل الأعمال الإدارية دون مساعدة.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	-عدم وجود مكان مناسب للبحث. -عدم الاهتمام بالبحوث التطبيقية. -السياسة غير واضحة من حيث صياغة الأهداف المتعلقة بالبحث.
معالجة الإشارة والصور	-عدم استقلالية المخبر عن الإدارة الجامعية. -عدم وجود حرية يتمتع بها الباحث من حيث الشراء المعدات والتجهيزات. -عدم وجود مساعدين إداريين داخل المخبر. -النمط الاقتصادي الجزائري لا يشجع عل البحوث التنموية.
معالجة السطوح والمواد	-عدم وجود المال الكافي خاصة عند إنشاء المخبر. -عدم توفير إداريين لتسيير المخبر. -عدم وجود حرية الصرف من طرف المدير.
الهياكل	-عدم وجود ثقافة بحثية في الجزائر. -عدم وجود أهداف موحدة بين فرق البحث داخل المخبر الواحد. -عدم وجود تحفيزات للباحث الذي يعمل بالمخبر.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	-عدم وجود حرية كافية للمدير. -إجراءات إدارية ثقيلة تعرقل مهام المخبر. -عدم مطالبة فرق البحث بالإنتاج العلمي.
هندسة المواد والهندسة المدنية	-البيروقراطية في التسيير. -عدم وجود نظرة مستقبلية للبرامج العلمية والمشاريع الاقتصادية.

تطوير الأنظمة المعلوماتية	-الإجراءات الإدارية الثقيلة. -صعوبة تسيير الأموال وتنقل الباحثين للحضور إلى الملتقيات. -دورا لمدير ورؤساء فرق البحث غير محدد. -نتائج البحث غير واضحة.
التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	-عدم توفير قاعدة متينة للبحث العلمي. - عدم تحديد المسؤوليات داخل المخبر. -عدم وجود تسهيلات إدارية.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	-نقص المواد الكيماوية المساعدة على الزراعة. -عدم توفير الوسائل المساعدة على البحث العلمي.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	-نقص عدد الباحثين المختصين. -قلة المواد الكيميائية المساعدة على عملية البحث العلمي.
اللغة العربية وآدابها	-الذهنية الإدارية المتسلطة التي تتحكم في البحث العلمي. -قانون المخابر محدود ولا يخدم البحث العلمي.
الهندسة الكيماوية	-ضعف الإمكانيات المادية. -البيروقراطية والعراقيل الإدارية. -عدم وجود بيئة مشجعة على البحث العلمي. -ضعف تبادل المعلومات بين مختلف مخابر ومراكز البحث.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	-وجود عراقيل إدارية عند شراء الوسائل من الخارج. -نقص في الميزانية المخصصة لقطاع البحث العلمي. -عدم وجود حرية في التصرف للمدير خاصة من حيث تسيير الأموال.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	- منشآت البحث غير كافية. - تحفيزات الباحث ومنتجاته غير كافية. - عدم وجود أبواب في الحياة الاقتصادية لمشاركة الباحث.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	-عراقيل إدارية تعيق عملية شراء اللوازم والمعدات. -عدم وجود تحفيزات متعلقة بالباحث.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	-غموض أو غياب إستراتيجية واضحة في مجال البحث العلمي. -اعتماد المقاربة البيروقراطية في إدارة البحث العلمي. -عدم تكوين نوعي يسمح بتوفير باحثين قادرين على تطوير البحث العلمي خاصة التطبيقي منه. -غياب نظام معلوماتي تقني وعلمي يسمح بتوفير مختلف المعطيات الخاصة بمجالات البحث العلمي. -غياب هياكل خاصة بالبحث العلمي. -تسييس البحث العلمي وجعله وسيلة من وسائل الترقية الاجتماعية.

علم الطيران	– لا توجد بنية تحتية صحيحة للبحث العلمي. – هناك عراقيل إدارية. – عدم تحديد المكان أو المخبر الجيد للباحثين الدائمين. – ليست هناك حرية للمدير في صرف الأموال المخصصة للمخبر.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	–البيروقراطية في صرف الميزانية. –عدد الباحثين الذين تتوفر فيهم الكفاءات قليل جدا. –افتقار المخبر إلى موظفين وإداريين دائمين.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	–نقص الإمكانيات خاصة التجهيزات. – قلة المواد الكيماوية.

من خلال عرضنا لهذه المقابلة اتضح لنا أن المخابر تعاني جملة من الصعوبات التي ساهمت في عرقلة البحوث العلمية حيث انه لا نستطيع الحديث عن البحث العلمي دون حريات أكاديمية متطورة . إضافة إلى انعدام الطلب حيث لا يوجد طلب اقتصادي واجتماعي يذكر على منتجات البحث العلمي سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام ،ولا ننسى عائق الإنفاق الذي أشار إليه معظم المبحوثين حين يخصص للتوظيف وليس لنشاطات البحث.

ومنه يمكن القول أن نتائج سياسة البحث العلمي المنتهجة منذ سنة 2000 هزيلة جدا وأن تخصيص 1 % من الناتج الإجمالي لا يكفي لبناء إستراتيجية وطنية للبحث العلمي يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى البيروقراطية في التسيير وعدم وجود ثقافة البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال، وأشار أيضا المبحوثين إلى نقطة مهمة تتمثل في عدم وجود حرية كافية للمدير للتصرف في ميزانية المخبر، وغياب نظام معلوماتي علمي يسمح بتوفير مختلف المعطيات الخاصة بمجال البحث العلمي، وهناك من أشار إلى مشكل تسييس البحث العلمي وجعله وسيلة من وسائل الترقية الاجتماعية ويوجد من اعتبر أن عدم تكوين نوعي للباحثين يساهم في عرقلة البحوث العلمية.

وطغيان السلوك الإداري البيروقراطي على أجهزة الإدارة المتحكمة في الجامعة ومرافقها اثر على المخبر، وبالتالي شيوع سلوكيات غير أخلاقية مما أدى إلى انتشار الانتهازية وعدم وجود العدالة في تكليف الباحثين وتمويل أبحاثهم مما شجعهم على الهجرة إلى الخارج.

إذن الجامعة ليست مجرد مؤسسة للبحث العلمي فقط فهي أيضا تساهم في بعث العلوم من خلال نشر أعمالها العلمية وتنظيمها للمؤتمرات والندوات التي تخدم المجتمع.

جدول رقم 60 الحلول المقترحة لتفادي المشاكل التي تعاني منها المخابر وقطاع البحث العلمي في الجزائر.

اسم المخبر	عرض المقابلة
كيمياء، فيزياء الجزيئات والجزيئات الكبرى	–توفير وسائل تفيد المخبر. –لا بد من وضع إستراتيجية بين البحث العلمي والقطاع الاقتصادي. –تحديد سياسة واضحة للبحث العلمي. –تكوين أساتذة والاستفادة من خبراتهم دون اللجوء للتكوين في الخارج.
سطوح، سطوح بينية وطبقات رقيقة	– توفير للباحث كل الوسائل المساعدة على البحث. – رغم الإصلاحات الجديدة لكنها غير كافية فلا بد من توضيح الإستراتيجية القائمة بين المشاريع العلمية والاقتصادية.
الأنظمة الكهربائية والتحكم من بعد	– وضع أهداف واضحة للبحث العلمي. – توضيح سياسة التعليم العالي خاصة في مجال البحث العلمي تجاه المخابر والباحثين في الجزائر.
معالجة الإشارة والصور	– بناء مخبر ذو مواصفات عالمية وتجهيزات عالية. – إعطاء الاستقلالية للمدير من حيث التسيير المالي. – تغيير السياسة الاقتصادية في الجزائر من حيث استهلاك المشاريع العلمية.
معالجة السطوح والمواد	– إعطاء الأمر بالصرف من طرف المدير. – تسهيل عمليات اقتناء الأجهزة العلمية. – إنشاء خلية تربط بين المتعاملين الاقتصاديين والمخابر العلمية.
الهياكل	– حرية التصرف لمدير المخبر. – تسهيل الإجراءات الإدارية خاصة من حيث شراء المعدات والتجهيزات. – تقليل عدد المخابر مع إعطاء الإمكانيات اللازمة.
التحليل الوظيفي لأساليب الكيميائية	– إعطاء مدير المخبر كل الصلاحيات لتسيير مخبره. – تخفيف الإجراءات الموجودة لاقتناء كل ما يحتاجه المخبر. – إجبار المتعاملين الاقتصاديين على العمل الفعلي مع المخابر المحلية. – مطالبة فرق البحث بالنتائج.
هندسة المواد والهندسة المدنية	– إعطاء مدير المخبر كل الصلاحيات لتسيير المخبر. – تحديد أهداف المخبر. – تحفيز المدير والباحثين ماديا.
تطوير الأنظمة المعلوماتية	– على المستوى القريب لا بد من إيجاد موظفين يساعدون المدير. – إعادة النظر في تسيير المخابر. – إعادة النظر في البحث على مستوى الجامعة.

التطبيقات الطاقوية للهيدروجين	– توسيع عدد مراكز البحث وربطها بشكل وطيد مع المخابر. – ربط الأبحاث العلمية مع المؤسسات الاقتصادية. – دعم المؤسسات الاقتصادية لتطوير البحث العلمي.
البيوتكنولوجيا الأحياء للإنتاج النباتي	– توفير الثقة بين الإدارة والباحثين. – تسهيل الرحلات للباحثين للخارج من أجل التكوين.
الفيزياء النظرية وفيزياء التفاعل الإشعاع المادي	– مكافئة المخابر وتحفيزها إذا كان هناك إنتاج وفير يخدم الوطن. – إغلاق المخابر التي لا تعمل.
اللغة العربية وآدابها	– تشجيع الباحثين. – توفير اللوازم المادية. – ضرورة تجميع الباحثين داخل هذه المخابر وتحفيزهم ماديا. – ترسيم هذه المخابر ووضع القوانين لها وإخراجها من النظري إلى التطبيقي.
الهندسة الكيماوية	– لا بد من إيجاد إستراتيجية واضحة بين البحوث الجامعية والمؤسسات الاقتصادية. – تسخير كل الإمكانيات اللازمة. – الإهتمام بأوضاع الباحثين وتوفير كل الشروط اللازمة للبحث.
البحث في بيوتوكنولوجيا المتعلقة بالتناسل الحيواني	– تسهيل الإجراءات المتعلقة بشراء المعدات من الخارج. – تقديم تسهيلا من أجل تكوين الباحث في الخارج. – تطبيق كل القوانين المتعلقة بالبحث العلمي.
الدراسات والبحوث في الجيوتقنية	– القيام بتشاورات واسعة النطاق في إطار ملتقيات أو ورشات تنظم من قبل الوزارة الوصية تحت محور "آليات تفعيل البحث العلمي في الجزائر". – التوصيات التي تخرج من هذه الملتقيات والتي يساهم فيها أساتذة باحثين يجب أن تطبق فعليا.
النمذجة وتطوير الخوارزميات البحث العلمي	– تسهيل الإجراءات الإدارية. – تحفيز الباحث ماليا. – توظيف إداريين داخل المخبر لمساعدة المدير.
البحث حول الإبداع وتغيير المنظمات والمؤسسات	– بناء إستراتيجية وطنية خاصة بالبحث العلمي. – توفير كل الوسائل الضرورية الخاصة بالبحث العلمي. – تطوير آليات لتفعيل البحث التطبيقي.

علم الطيران	– لا بد من وجود دراسات تطبيقية. – تحديد إستراتيجية معقولة بين البحوث النظرية وربطها مع مختلف المؤسسات الاقتصادية. – توضيح سياسة البحث العلمي تجاه المخابر المتواجدة في الجامعة الجزائرية.
دراسات اللسانيات النظرية والتطبيقية	– بناء مقرات خاصة بالمخابر. – الاستقلالية المالية للمخابر. – توفير موظفين دائمين بالمخابر.
مخبر النباتات الطبية والعطرية	– تكوين جيد للباحثين. – توفير مختلف الوسائل المادية. – حرية التصرف للمدير.

هناك جملة من الحلول التي اقترحها مدراء المخابر لتفادي المشاكل التي نجدها في المخبر وقطاع البحث العلمي، وهذا ما يساهم في عرقلة وظائفه والمتمثلة في توفير كل الوسائل والإمكانيات وتحديد سياسة واضحة تخدم البحث والباحث، ولكي تبلغ سياسة البحث والتطوير الجديدة المرتكزة على المخابر التي تشكل القاعدة الصلبة لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية المنشودة في الجزائر في العشرية القادمة المتسمة بالتحولات السريعة ينبغي التركيز على ما يلي :

– التعامل مع أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كعملية استثمارية بعيدة الأمد وتوفير الاستقرار الإداري والهيكلي.
– توجيه البحث العلمي والتكنولوجي نحو خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة إدراكا للنهضة العلمية.
– الاستفادة من تجارب الدول التي مرت بنفس المراحل التنموية ووجدت الآن طريقها نحو تحقيق التنمية الشاملة.
– الاستعانة بخبرات الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الإقليمية التي تكفلت برسم سياسات ووضع خطط في هذا الميدان.
– إعطاء المخابر البحثية دورها الحقيقي وتوجيهها نحو تحقيق الهدف المخطط له.
– الاستعمال الأمثل للطاقات البشرية.
– حث الشركات العامة والخاصة للاستثمار في نشاطات البحث والتطوير.
–تحفيز القطاع الخاص للمشاركة في دعم الأبحاث العلمية.
–تهيئة الظروف للعمل المشترك بين القطاع العام والقطاع الخاص.
–إعطاء المدير مهمة الصرف.
–بناء إستراتيجية وطنية خاصة بالبحث العلمي.
–توفير كل الوسائل الضرورية الخاصة بالبحث العلمي.
–تطوير آليات تفعيل البحث التطبيقي.

في البداية لم يكن لمسألة ارتباط البحث العلمي بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي في الجامعات والمراكز البحثية الجزائرية أي أهمية، و مع بروز نهاية الثمانينات الوضعية بقيت على حالها دون استثمار ما ينجز من دراسات وأبحاث لخدمة التنمية، فوضعية البحث العلمي والتكنولوجي في الجزائر

تدل على غياب سياسة وطنية واضحة للبحث والتطوير لغاية وقت قصير، كما أن رسم مثل هذه الخطة ليس أمرا سهلا لما يتطلبه من إمكانات مادية وبشرية هائلة، كالهياكل الملائمة للبحث العلمي مثل المخابر العلمية، والحوافز الحقيقة للباحثين وتحديد الأولويات الأساسية في هذا الميدان، ففي هذا الفصل تم استنتاج مجموعة من الآراء والنتائج من خلال التقنيات المستعملة ومنها :

أولا: فمن خلال شبكة الملاحظة التي قامت بها الطالبة اتضح أنه هناك نقص كبير تعاني منه هذه المخابر سواء من حيث الإمكانيات المادية أو البشرية وكذلك بالنسبة لجانب التسيير .

ثانيا: بالنسبة لتحليل المناشير الوزارية توصلت الطالبة إلى اعتبار المخابر ملجأ لأفراد الأسرة الجامعية بل حتى للمتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين الذين يبحثون عن المعرفة، وتمكنت المخابر ولو بنسبة قليلة من تحقيق اقتصاد المعرفة وأصبحت وسيلة هامة من وسائل تطوير أساليب التعاليم الجامعي، فبالنسبة لتنظيم وإدارة البحث العلمي في الجزائر فهو يعتمد على قانون 98-11 المؤرخ في 22 أوت 1998م والمتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي أما القانون الصادر 1998-2002 الذي يحدد البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وكذا التدابير والطرق الواجب توفيرها لتحقيق الأهداف العامة للبحث العلمي، وتعد برامج الفترة الخماسية الممتدة من سنة 1998-2002 التي حددت لها ثلاثون برنامجا وطنيا للبحث في مختلف الميادين وتتضمن كل من البحث الأساسي والبحث التكنولوجي والتطبيقي بحيث تعكس مختلف البرامج ووضع التنمية المختلفة الأبعاد والأنواع الخاصة بالمؤسسات الموجودة بالمجتمع.

والملاحظ أن الجزائر من خلال هذا البرنامج حاولت أن تضع برامج للبحث وهذا لن يكون إلا بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية .

ثالثا: عن طريق المقابلة توصلت الطالبة إلى بعض العوائق التي تعاني منها المخابر وقطاع البحث العلمي في الجزائر وهي كالآتي:

- ضعف الروابط والتنسيق بين المخابر خاصة تلك المتشابهة والمتقاربة في التخصص.
- ضعف الحافز المالي للباحثين بل انعدامه.
- قلة براءات الاختراع المسجلة من قبل المخابر.
- ضعف الانفتاح على المحيط الاقتصادي الاجتماعي وتجاوز العلاقة بين منتج البحث ومستهلكه.
- عدم الاستعمال الأمثل للوسائل الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي.
- نقص في تجهيز المخابر بالمعدات العلمية والتقنية المتخصصة.
- نقص التمويل المخصص لأنشطة البحث من الناتج القومي الخام.
- عدم وجود الإطار البشري المتخصص في مهام الدعم التقني.
- عدم التكفل بالباحث عن طريق تحسين ظروفه المهنية والاجتماعية.
- سوء ترشيد تسيير نفقات المخبر.
- اهتمام الباحثين بالترقية العلمية أكثر من السعي لحل المشاكل التي تواجه المجتمع.
- صعوبة تصنيع الاختراعات مع قلتها من طرف الباحث الجزائري.

الفـــصل 7
عرض الجداول وتحليل النتائج

إثبات صحة الفرضيات أو نفيها سيتم التطرق إليه في هذا الفصل من خلال عرض البيانات الأولية لعينة الدراسة وذلك لتوضيحها وإبراز المؤشرات والمتغيرات الخاصة بهذا الموضوع، ومن أجل إعطاء صورة واضحة عن وظيفة المبحوثين ومدى مساهمتهم في الفعل البحثي والتنموي من جميع النواحي مما يساعد الطالبة عن إيجاد بعض التفسيرات للعوامل المساعدة على إيجاد حلول للمشكلة وقد تم بناء هذه الجداول بعد تفريغ الاستمارة من البيانات المطلوبة والتي اشتملت على 47 سؤالا، منها سبع (07) أسئلة متعلقة بالبيانات العامة بينما 40 سؤال متعلق بالبيانات الخاصة بالفرضيات التي انطلقنا منها وبعد الحصول على الإجابات التي كانت من طرف المبحوثين تم تبويبها عن طريق التفريغ اليدوي للحصول على جداول نستطيع قراءتها بطريقة سوسيولوجية الهدف منها الوصول إلى نتائج التي تخدم البحث العلمي.

ويعتبر هذا الفصل تكملة للفصول السابقة ، بحيث انطلقت الطالبة من الملاحظة باعتبارها من أهم الوسائل التي يستعملها الباحث في جمع مختلف المعلومات والحقائق، إضافة إلى استخدام جملة من التقنيات التي ساهمت في بلورة النتائج النهائية كالمقابلة التي اشتملت على واحد وعشرون (21) مدير مخبر، والاستمارة التي شملت (126) مبحوث التي محاورها تدور حول موضوع البحث العلمي وعلاقته بالتنمية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، فالغاية من هذه الدراسة الوصول إلى الحلول التي تساهم في تفعيل البحث العلمي بمختلف مؤسساته في العمل التنموي.

رغم استخدام الطالبة جملة من الدراسات السابقة التي كانت تنصب في موضوع واحد ألا وهو البحث العلمي رغم أن الطرح كان مختلف من نواحي متعددة فان الغاية دائما تبقى واحدة متمثلة في تطوير البحث العلمي والتقانة والمساهمة أكثر في بناء المجتمع حيث لن يكون إلا بالاهتمام بالبحث العلمي والباحث اللذين يمثلان ثنائية هامة لبعث مقومات التطور وخصصت الطالبة هذا الفصل لأهميته بالنسبة للدراسة وأيضا للفاعل في العمل التنموي ألا وهو الباحث الذي يعمل بالمخبر، ويعرف كل ما يدور حوله وما يحتاج إليه حتى يساهم فعلا في عملية التنمية وربطها بالبحث العلمي الذي أضحى امرأ لا بد منه.

7-1- بيانات تحليلية حول الجداول الخاصة بعينة الدراسة

من أجل إثبات أو النفي الكلي أو الجزئي لفرضيات هذه الدراسة سيتم في البداية التعرف على البيانات الأولية والشخصية لعينة الدراسة الخاصة بالمبحوثين من أجل الكشف عن المؤشرات الخاصة بهم في ظرف زمني ومكاني معين الأمر الذي سيساعد الطالبة على إيجاد بعض التفسيرات لعوامل مختلفة وذلك لأهمية وقيمة البحث العلمي في أي مجتمع كان واستجواب الباحثين يعتبر واقع لهذا القطاع، ومخابر البحث في الجزائر تمثل مؤسسات مصغرة هدفها ترقية البحث العلمي من جهة وتفعيله مع الواقع الذي يعيشه في ظل الظروف الراهنة، ومهما اختلفت التعاريف المتعلقة بالبحث العلمي فكلها تعتمد على أسلوب منظم للتفكير أساسه الملاحظة العلمية والحقائق والبيـــانات لدراسة مختلف الظواهر الاجتمـــاعية والاقتصادية دراســـة موضوعية بعيدة عن الميول والأهـــواء الشخصية للوصول إلـــى حقائق علمية يمكن تعميمها فيما بعد.

وقد تم بناء هذه الجداول المتضمنة البيانات العامة بعد تفريع الاستمارة والتي تشمل (7) أسئلة ويتم التطرق إلى السن، الجنس، الوظيفة، الأقدمية، الشهادة المتحصل عليها، التخصص، تاريخ الالتحاق بالمخبر وذلك وفقا لمميزات العينة والتي تشمل على الخصائص الآتية:

1- أن يكون المبحوث باحث دائم ينتمي إلى مخبر.
2- يجب أن يكون المخبر من جامعة سعد دحلب البليدة.

وبعد تحقيق هذين الشرطين تم توزيع الاستمارة على 126 باحث أي على 21 مخبر من مختلف التخصصات الموجودة، ومن كل مخبر أخذنا 6 باحثين من الجنسين معا وبطريقة مقصودة تم الحصول على الجداول التي سوف يتم التطرق إليها لاحقا.

7-1-1-التحليل والتعليق على البيانات الأولية لعينة الدراسة:

للقيام بهذه الدراسة قامت الطالبة بأخذ عينة تناسب العدد الكلي للباحثين المتواجدين بجامعة سعد دحلب البليدة والذي يتمثل في 467 باحث دائم من جامعة سعد دحلب بالبليدة والذين ينتمون إلى واحد وعشرون (21) مخبر من مختلف التخصصات المتواجدة بهذه الجامعة.

جدول رقم 61: توزيع أفراد العينة حسب السن.

السن	التكرار	النسبة
[30-35]	14	11.11
[35-40]	37	29.36
[40-45]	21	16.66
[45-50]	20	15.87
[50-55]	25	19.84
55 فأكثر	9	7.14
المجموع	**126**	**100**

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (61) الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب السن حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ29.36% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم ما بين 35 و40 سنة ، ثم تليها نسبة 19.84% من الباحثين الذين تتراوح أعمارهم بين 50 و 55 سنة، ثم تليها نسبة 16.66% من الباحثين الذين يتراوح سنهم بين 40 و45 سنة، بينما نسبة 15.87% تمثل الباحثين الذين يتراوح سنهم ما بين 45 و50 سنة، ثم تليها نسبة 11.11% من الباحثين الذين سنهم يتراوح ما بين 30 و35 سنة، وفي الأخير نجد نسبة 7.14% من الباحثين الذين يزيد عمرهم عن 55 سنة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معظم الباحثين يتراوح عمرهم ما بين 35 و40 سنة وقيمة المتوسط الحسابي تقدر بـــ 42.50 سنة هذا يبين أنهم في مرحلة يستطيعون العمل والبحث إضافة إلى إدراكهم لأمور البحث العلمي والتطور التقني لخبرتهم في هذا المجال.

جدول رقم 62: توزيع المبحوثين حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكور	82	65.07
إناث	44	34.92
المجموع	**126**	**100**

الجدول رقم (62) يوضح لنا جنس المبحوثين حيث نجد من بين 126 مبحوث ومبحوثة، 82 ذكر أي بنسبة 65.07% تليها 44 أنثى أي بنسبة 34.92%، والملاحظ أن عدد الباحثين الذكور يفوق عدد الإناث.

إن هذه النسب لا تمثل العدد الكلي للإناث أو الذكور حيث أخذنا هذه النسب بطريقة عشوائية دون مراعاة متغير الجنس الذي كان يهم هو متغير الأقدمية والتخصص.

جدول رقم63: توزيع المبحوثين حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة
أستاذ التعليم العالي	24	19.04
أستاذ محاضر	50	39.68
أستاذ مساعد	52	41.26
المجموع	**126**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (63) الذي يمثل توزيع المبحوثين حسب الوظيفة حيث نجد عدد الأساتذة المساعدين يمثلون أعلى نسبة تقدر ب41.26 % من مجموع أفراد العينة تليها نسبة 39.68% من الأساتذة المحاضرين ، ثم نسبة 19.04% من أساتذة التعليم العالي.

الملاحظ أنه يعتبر أساتذة التعليم العالي من مؤسسي هذه المخابر من خلال الخبرة في هذا المجال، طبعا لا ينقص من أهمية ودور الأساتذة المحاضرين والمساعدين، والجزائر تعاني نقص كبير من حيث عدد الباحثين وهذا لأسباب كثيرة منها هجرة ذوي الشهادات العليا إلى الخارج.

جدول رقم 64: توزيع المبحوثين حسب الأقدمية.

الأقدمية	التكرار	النسبة
5-10	45	35.71
10-15	30	23.80
15-20	23	18.25
20-25	20	15.87
25-30	6	4.76
30 فأكثر	2	1.58
المجموع	**126**	**100**

الجدول رقم (64) يمثل أقدمية المبحوثين حيث نجد أكبر عدد من الباحثين تقدر أقدميتهم بين 5-10 سنوات أي بنسبة 35.71% تليها نسبة 23.80% من الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 10-15 سنة، ثم نجد نسبة 18.25 % من الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 15-20 سنة، وتوجد نسبة 15.87% من الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 20-25 سنة، ثم تليها نسبة 4.76% من الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح بين 25-30 سنة وفي الأخير نجد 1.85% من الباحثين الذين تقدر أقدميتهم أكثر من 30 سنة.

الملاحظ من خلال الجدول أن الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات يفوق الباحثين الآخرين من حيث الأقدمية في العمل وهذا يوضح مدى إشراك الباحثين الجدد الذين يقدرون بنسبة كبيرة في مختلف المخابر خاصة في الآونة الأخيرة باعتبار المراسيم الوزارية تشجع على قيام البحوث التي لها أثر واضح على المجال التنموي.

جدول رقم 65: توزيع المبحوثين حسب الشهادة المتحصل عليها:

نوع الشهادة	التكرار	النسبة
دكتوراه دولة	74	58.73
ماجستير	52	41.26
المجموع	**126**	**100**

يمثل الجدول رقم (65) الشهادة المتحصل عليها من طرف أفراد العينة، حيث نجد هناك 74 باحث من بين 126 مبحوث متحصل على شهادة دكتوراه دولة أي ما يعادل 58.73% ، في حين نجد حاملي شهادة الماجستير يقدر عددهم بـــ 52 باحث أي ما يعادل 41.26%.

وهذا يوضح أن عدد الباحثين المتحصلين على شهادة دكتوراه دولة يفوق عدد حاملي شهادة الماجستير ولم يكن شرط أساسي لاختيار العينة لان أساس اختيار العينة كما أسلفنا الذكر الانتماء إلى احد مخابر جامعة سعد دحلب.

وهذه النسب أيضا تشير إلى ارتفاع نسبة الحاصلين على شهادات عليا مقارنة بالسنوات الأولى من الاستقلال وهذا يدل على الاهتمام الذي أولته الجزائر لقطاع البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

جدول رقم 66: توزيع المبحوثين حسب التخصص.

التخصص	التكرار	النسبة
كيمياء	18	14.28
فيزياء	12	9.52
إلكترونيك	12	9.52
ميكانيك	12	9.52
هندسة مدنية	12	9.52
إعلام آلي	6	4.76
علوم فلاحيه	12	9.52
الطاقة	6	4.76
لغة عربية	12	9.52
علوم بيطرية	6	4.76
رياضيات	6	4.76
اقتصاد	6	4.76
علم الطيران	6	4.76
المجموع	**126**	**100**

يمثل هذا الجدول التخصصات المعتمدة في مخابر جامعة سعد دحلب–البليدة – حيث أخذنا من كل مخبر ست (06) باحثين، أي نجد ثلاث مخابر من تخصص الكيمياء أخذنا(18) باحث أي ما يعادل نسبة 14.28%، بينما هناك مخبرين في تخصص الفيزياء أخذنا (12) باحث أي بنسبة 9.52%، ويوجد مخبرين في تخصص الإلكترونيك أخذت الطالبة (12) باحث أي ما يعادل 9.52% أما تخصص الميكانيك فهناك مخبرين أيضا حيث أخذت الطالبة(12) باحث أي بنسبة9.52 % ونفس عدد الباحثين أخذناه من تخصص الهندسة المدنية باعتبار أنه يوجد مخبرين ونفس القيمة أخذت من مخبر اللغة العربية أي (12) باحث باعتبار أنه يوجد مخبرين في هذا التخصص، أما كل من الإعلام الآلي، العلوم الزراعية، الطاقة، علوم بيطرية، الرياضيات وكذلك الاقتصاد وعلم الطيران أخذت الطالبة من كل مخبر ست (06) باحثين أي ما يعادل 4.76% من مجموع أفراد العينة.

الملاحظ أيضا انقسام التخصصات إلى علوم تقنية وعلوم الطبيعية والحياة، وعلم الاقتصاد واللغة العربية والاجتماعية وهذا حسب التخصصات التي أشرنا إليها سابقا، كما نجد في جامعة سعد دحلب بالبليدة التخصصات المتعلقة بالعلوم التقنية أكثر من التخصصات الأخرى.

جدول رقم 67: توزيع المبحوثين حسب تاريخ الالتحاق بالمخبر

تاريخ الالتحاق بالمخبر	التكرار	النسبة
2000 -2002	10	7.93
2002-2004	15	11.90
2004-2006	20	15.87
2006-2008	29	23.01
2008-2010	52	41.26
المجموع	**126**	**100**

يمثل الجدول رقم (67) تاريخ التحاق المبحوثين بالمخابر، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 41.66% التحقوا من سنة 2008 إلى 2010، بينما نجد نسبة 23.01% تمثل الباحثين الذين التحقوا من سنة 2006 إلى غاية 2008، في حين نجد نسبة 15.87% باحث من بين 126 مبحوث الذين التحقوا من 2004 إلى غاية 2006، و نجد من سنة 2002 إلى 2004 التحق 15 باحث أي بنسبة 11.90 % ، وأخيرا نجد 10 باحثين يمثلون نسبة 7.93% التحقوا من سنة 2000 إلى غاية 2002.

الملاحظ عند قراءتنا لهذا الجدول نجد في السنوات الأخيرة أصبح الباحثون يندمجون أكثر في المخابر بغية الاستمرار في دراساتهم العليا، وكذلك لتنظيم نشاطاتهم العلمية أكثر وتفعيلها على أرض الواقع.

جدول رقم 68: توزيع المبحوثين حسب السن وعلاقته بالجنس

الجنس / السن	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
[35-30]	6	7.31	8	18.18	14	11.11
[40-35]	17	20.73	20	45.45	37	29.36
[45-40]	15	18.29	6	13.63	21	16.66
[50-45]	14	17.07	6	13.63	20	15.87
[55-50]	22	26.82	3	6.81	25	19.84
[55- فما فوق	8	9.75	1	2.27	9	7.14
المجموع	**82**	**100**	**44**	**100**	**126**	**100**

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أعلى نسبة تقدر بـــ 29.36% من مجموع أفراد العينة سنهم يتراوح ما بين 35 و40 سنة من بينهم 45.45% إناث و20.73% ذكور ، تليها نسبة 19.84% من مجموع أفراد العينة سنهم يتراوح بين 50 و 55 سنة من بينهم 26.82% ذكور و 6.81% إناث، ثم نجد نسبة 16.66 % من مجموع أفراد العينة تتراوح أعمارهم ما بين 40 و45 سنة من بينهم 18.29% ذكور و13.63% إناث، تليها نسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 45 و 50 سنة من بينهم 17.07% ذكور و13.63% إناث، تليها نسبة 11.11 % من مجموع أفراد العينة الذين يتراوح سنهم ما بين 30 و 35 سنة من بينهم 18.18% إناث و7.31 % ذكور. وفي الأخير نجد نسبة 7.14 % من مجموع أفراد العينة الذين يزيد سنهم عن 55 سنة حيث نجد نسبة 9.75% تمثل الذكور و2.27 % إناث.

الملاحظ من خلال هذه النسب أنها متفاوتة، غير أنه هناك تنوع في أعمار الباحثين الذي يحدد بأخفض سن والمقدر بثلاثون سنة وأكبر سن يتجاوز خمسة وخمسون سنة من الإناث والذكور ومعا.

جدول رقم 69: توزيع المبحوثين حسب التخصص وعلاقته بالشهادة.

الشهادة / التخصص	دكتوراه		ماجستير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	12	16.66	6	11.11	18	14.28
فيزياء	8	11.11	4	7.40	12	9.52
إلكترونيك	11	15.27	1	1.85	12	9.52
ميكانيك	8	11.11	4	7.40	12	9.52
هندسة مدنية	10	13.88	2	3.70	12	9.52
إعلام آلي	3	4.16	3	5.55	6	4.76
علوم فلاحيه	4	5.56	8	14.81	12	9.52
الطاقة	2	2.77	4	7.40	6	4.76
لغة عربية	5	6.94	7	12.96	12	9.52
علوم بيطرية	5	6.94	1	1.85	6	4.76
رياضيات	–	–	6	11.11	6	4.76
اقتصاد	2	2.77	4	7.40	6	4.76
علم الطيران	2	2.77	4	7.40	6	4.76
المجموع	**72**	**100**	**54**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (69) يمثل المبحوثين حسب التخصص وعلاقته بالشهادة حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة الذين يمثلون تخصص الكيمياء من بينهم 16.66% حاصلين على شهادة دكتوراه دولة و11.11 % حاصلين على شهادة ماجستير، تليها نسبة 9.52 % من مجموع أفراد العينة يمثلون تخصص فيزياء من بينهم 11.11% حاصلين على شهادة دكتوراه دولة و7.40% حاصلين على شهادة ماجستيـــر، نفس النسبة نجدها عند تخصـــص الإلكترونيك والمقدرة بـــ 9.52% من بينهم 15.27 % حاصلين على شهادة دكتوراه و1.85 % حاصلين على شهادة ماجستير، إضافة إلى ذلك نجد نسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة يمثلها تخصص ميكانيك منها نسبة 11.11% متحصلين على شهادة دكتوراه ونسبة 7.40% متحصلين على شهادة ماجستير يليها تخصص هندسة مدنية الذي يقدر بنفس النسبة نجد من بينهم نسبة 13.88% متحصلين على شهادة دكتوراه دولة و3.70 % علـــى شهادة ماجستير أما بالنسبة لتخصـــص علوم فلاحيه فالنسبـــة تقدر بـــ 9.52 % من مجموع أفراد العينة من بينهم 14.81% متحصلين على شهادة ماجستير و5.56 % متحصلين على دكتوراه دولة، وتخصص اللغة العربية يقدر نسبته بـــ 9.52 %من مجموع أفراد العينة من بينهم 12.96 % متحصلين على شهادة ماجستير و6.94% متحصلين على دكتوراه دولة.

أما نسبة 4.76% تمثل كل من التخصصات الآتية : إعلام آلي، الطاقة، علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد وعلم الطيران، فأعلى نسبة يمثلها مخبر العلوم البيطرية بنسبة 6.94% تمثل الحاصلين على شهادة دكتوراه دولة بينما مخبر الرياضيات فتقدر نسبته بـــ 11.11% تمثل أعلى نسبة للمتحصلين على شهادة دكتوراه دولة.

الملاحظ أن عدد الباحثين المتحصلين على شهادة الماجستير يفوق الباحثين المتحصلين على شهادة دكتوراه دولة في مختلف التخصصات، والجزائر تعاني نقص في عدد الباحثين مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال وهذا طبعا راجع إلى هجرة الإطارات والكفاءات إلى مختلف الدول قصد العمل وتحقيق أهدافهم العلمية.

جدول رقم 70: توزيع المبحوثين حسب تاريخ الالتحاق بالمخبر وعلاقته بالوظيفة

الوظيفة / تاريخ الالتحاق	أستاذ التعليم العالي		أستاذ محاضر		أستاذ مساعد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
2000 -2002	7	29.16	2	4	1	1.92	10	7.93
2002-2004	9	37.5	5	10	1	1.92	15	11.90
2004-2006	5	20.83	11	22	4	7.69	20	15.87
2006-2008	2	8.33	14	28	13	25	29	23.03
2008-2010	1	4.16	18	36	33	63.46	52	41.26
المجموع	**24**	**100**	**50**	**100**	**52**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (70) يوضح تاريخ التحاق المبحوثين بالمخبر حسب الوظيفة، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 41.26% من المجموع الكلي للعينة الذين التحقوا بالمخبر من سنة 2008 إلى 2010 من بينهم نسبة 63.46% يمثلون أساتذة مساعدين ونسبة 36% أساتذة محاضرين، ونسبة 4.16 % تمثل أساتذة التعليم العالي. أما نسبة 23.03% من مجموع أفراد العينة الذين التحقوا بالمخابر لسنة 2006 إلى 2008 نجد من بينهم نسبة 28% أساتذة محاضرين ونسبة 25 % أساتذة مساعدين، بينما نسبة 4.16% تمثل أساتذة التعليم العالي.

ونسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين التحقوا بالمخابر من سنة 2004 إلى غاية 2006 نجد من بينهم نسبة 22 % تمثل الأساتذة المحاضرين ونسبة 20.83 % تمثل أساتذة التعليم العالي بينما نسبة 7.69 % تمثل الأساتذة المساعدين. كما توجد نسبة 11.90% من مجموع أفراد العينة تمثل الأساتذة الذين التحقوا بالمخابر من سنة 2002 إلى غاية 2004 نجد من بينهم نسبة 37.50% تمثل أساتذة التعليم العالي و10% أساتذة محاضرين و1.92% أساتذة مساعدين.

ونسبة 7.93%من مجموع أفراد العينة الذين تمثل عدد الأساتذة الذين التحقوا بالمخابر من سنة 2000 إلى غاية 2002 من بينهم نسبة 29.16% تمثل أساتذة التعليم العالي ونسبة 4% تمثل أساتذة محاضرين تليها نسبة 1.92% من أساتذة مساعدين.

ما يمكن استنتاجه أن السنوات الأخيرة عرفت كما هائلا من الأساتذة الذين التحقوا بالمخابر وهذه نتيجة التشجيع والسياسة التي تعمل بها الدولة الجزائرية مؤخرا، والهدف منها الاهتمام بالبحوث وربطها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي من أجل تطوير البلاد وتحقيق التقدم.

جدول رقم 71: توزيع المبحوثين حسب الجنس والوظيفة

الوظيفة / الجنس	أستاذ التعليم العالي		أستاذ محاضر		أستاذ مساعد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ذكور	23	95.83	35	70	24	40.15	82	65.07
إناث	1	4.16	15	30	28	53.84	44	34.92
المجموع	**24**	**100**	**50**	**100**	**52**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (71) يمثـــل توزيع المبحوثين حسب الجنـــس والوظيفة، حيث نجد أعلى نسبة بـــ 65.07% من مجموع أفراد العينة يمثل الذكور من بينهم 95.83% تمثل أساتذة التعليم العالي و70 %تمثل أستاذ محاضر، ونسبة 40.15% أستاذ مساعد.

في حين نجد نسبة 34.92% من مجموع أفراد العينة من بينهم إناث بنسبة 53.84% أستاذة مساعدة و30% أستاذة محاضرة و 4.16 % أستاذة التعليم العالي.

ما يمكن استنتاجه أن عدد الذكور يفوق عدد الإناث من خلال نسبة الالتحاق بالمخابر، كما اشرنا سالفا الدولة الجزائرية تعاني عجزا ملحوظا في مجال عدد الباحثين خاصة ذوي الخبرات العالية فمعظمهم يهاجرون إلى الخارج من اجل العمل أو تحقيق رغباتهم العلمية لذا يجب على الدولة توفير كل الإمكانيات للتقليص من حدة هذا المشكل الذي يساهم بشكل كبير في تخلف البلاد في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

جدول رقم72: توزيع المبحوثين حسب الأقدمية وعلاقتها بالجنس

الجنس / الأقدمية	ذكور		إناث		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	17	20.73	28	63.63	45	35.71
10-15	23	28.04	7	15.90	30	23.80
15-20	17	20.73	6	13.63	23	18.25
20-25	18	21.95	2	4.54	20	15.87
25-30	5	6.09	1	2.27	6	4.76
30 فأكثر	2	2.43	-	-	2	1.58
المجموع	**82**	**100**	**44**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (72) يوضح لنا العلاقة الموجودة بين الأقدمية والجنس، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ35.71 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات من بينهم نسبة 63.63% إناث و20.73% ذكور، تليها نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و15 سنة من بينهم نسبة 28.04% ذكور و15.90% إناث في حين نجد نسبة 18.25 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم بين 15 و20 سنة نجد من بينهم نسبة 20.73%تمثل ذكور و13.63% إناث، بينما توجد نسبة 15.87 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 20 و25 سنة نجد من بينهم نسبة 21.95 % ذكور و 4.54% إناث ، تليها نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 6.09% تمثل ذكور و2.27 % إناث.

وأخيرا توجد نسبة 1.58 % من مجموع أفراد العينة الذين تتجاوز أقدميتهم 30 سنة، نجد نسبة 2.43% تمثل ذكور أما الإناث فلا توجد أي واحدة.

ما يمكن استنتاجه أنه أكبر عدد من الأساتذة يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات وهذا راجع لتشجيع الدولة الجزائرية للباحثين والأساتذة فهي تعمل جاهدة لزيادة عدد الباحثين حتى تساير التطور الحاصل في العالم لأنه أضحى في الوقت الراهن البحث العلمي أساس التنمية فلا نستطيع الاستغناء عنه.

7-2- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الأولى:

لقد أصبح مفهوم التنمية من احد المفاهيم الأساسية لهذا القرن سواء على مستوى الفكر الاقتصادي أو على مستوى السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف العديد من الدول خاصة النامية منها، كما أن العنصر البشري يعتبر احد الدعائم الأساسية باعتباره العنصر المستفيد من تحسين مستوى المعيشة هذا من جهة أما من جهة أخرى فيعتبر عامل الإنتاج الأهم في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي.

ولكي يتسنى للدول تحقيق هذه التنمية المنشودة يجب عليها أن تصنع إستراتيجية واضحة لتطوير العنصر البشري المتمثل في الباحثين وجعله متماشيا مع الانفتاح الاقتصادي المتميز بالمنافسة مع الأطراف الاقتصادية، كما تعتبر الجامعة من أهم الوسائل لدى الدولة لتطبيق مختلف المعرفة وهذا ما أكدته مختلف الأبحاث على الأثر القوي للتعليم على الإنتاج وعلى التطور الاقتصادي والتقدم التقني، حيث خلف كل مظاهر التقدم التقني والاقتصادي تكمن جهود العلماء والباحثين في مختبراتهم فمؤسسات البحث العلمي وسياسة الدولة تجاه هذه المخابر تلعب دورا مهما في تطوير مؤسسات الدولة المختلفة وضمان نجاح المخططات الاقتصادية وتصحيحها وتقسيمها، كما تؤدي البحوث إلى إحداث اكتشافات علمية تؤثر في طبيعة فهم الإنسان ونظرته إلى العالم وفي كشف مناطق جديدة من المعلومات والاحتمالات التطبيقية التي تتحول إلى وسائل وأدوات تكنولوجية، فعن طريق سياسة البحث الواضحة نستطيع استنباط المعرفة، والملاحظ أن جامعتنا لا تقر سياسات البحث العلمي ولا تصبح أهدافا واضحة على المدى القصير أو المدى الطويل ولا تضم البرامج السنوية للجامعات برامج بحوث بالمفهوم العالمي إلا نادرا وغالبا ما تكون مشاريع البحوث المختلفة من تلقاء مبادرات فردية أو مجموعات وسوف نوضح أكثر رأي الباحث الجزائري من سياسة التعليم العالي تجاه البحث العلمي في الجزائر من خلال عرضنا للجداول التي توضح نظرته إلى هذه السياسة.

7-2-1- عدم وضوح سياسة التعليم العالي اتجاه البحث العلمي في الجزائر يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية .

جدول رقم 73: مدى موافقة الباحث لسياسة الدولة اتجاه المخابر في الجزائر.

نعم		لا		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
26	20.63	100	79.36	126	100

يتضح من خلال الجدول رقم (73) والذي يمثل رأي الباحثين في السياسة المتبعة من طرف الدولة تجاه المخابر، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 79.36 % من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين لا يوافقون على سياسة الدولة تجاه المخابر، تليها نسبة 20.63% من الباحثين يوافقون على هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية.

كما نعلم أن المعرفة سلاح الدول في تقدمها العلمي، وقد عدها الاقتصاديون عنصر الإنتاج الأساسي الذي ينتشر بالمشاركة ويزداد بالممارسة والاستخدام، وهي بمثابة العمود الفقري والمفتاح الأساسي لنجاح الدول في هذا المجال.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن معظم الباحثين يعتبرون أن سياسة الدولة تجاه البحث العلمي غير واضحة وهذا من خلال عدم وضعها خططا ومشاريع تتماشى مع متطلبات المجتمع مما تسبب في فشلها لحل بعض المشاكل التي يعيشها الفرد ولهذا يجب إعادة سن قوانين واضحة ذات أهداف تطبق على أرض الواقع.

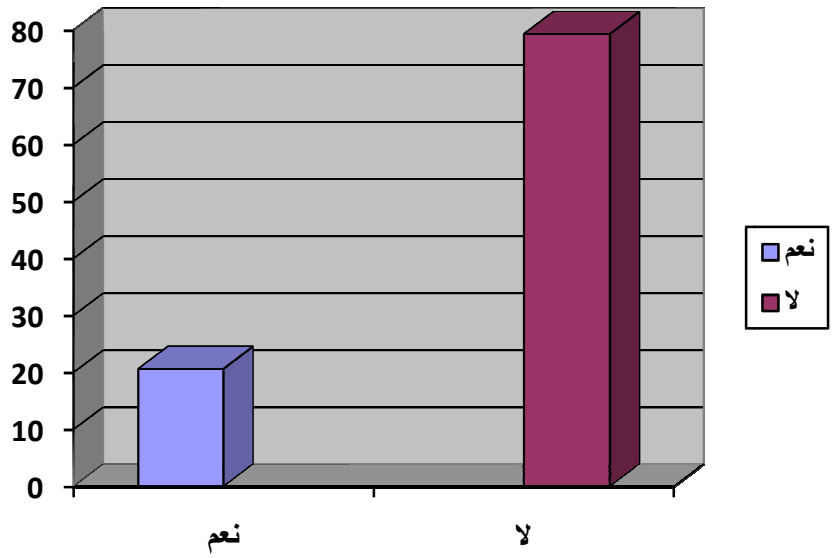

شكل رقم 03: مدى موافقة الباحث لسياسة الدولة اتجاه المخابر في الجزائر

جدول رقم 74: مدى موافقة الباحث لسياسة الدولة اتجاه المخابر في الجزائر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	2	7.69	16	16	18	14.28
فيزياء	2	7.69	10	10	12	9.52
إلكترونيك	–	–	12	12	12	9.52
ميكانيك	2	7.69	10	10	12	9.52
هندسة مدنية	2	7.69	10	10	12	9.52
إعلام آلي	–	–	6	6	6	4.76
علوم فلاحية	5	19.23	7	7	12	9.52
الطاقة	2	7.69	4	4	6	4.76
لغة عربية	4	15.38	8	8	12	9.52
علوم بيطرية	3	11.53	3	3	6	4.76
رياضيات	1	3.84	5	5	6	4.76
اقتصاد	–	–	6	6	6	4.76
علم الطيران	3	11.53	3	3	6	4.76
المجموع	**26**	**100**	**100**	**100**	**126**	**100**

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (74) الذي يوضح مدى موافقة المبحوثين لسياسة الدولة تجاه المخابر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% تمثل تخصص الكيمياء فأعلى نسبة تقدر بـــ 16% من نفس التخصص لا يوافقون على سياسة الدولة اتجاه المخابر.

أما نسبة 9.52% تمثل كل من تخصص الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، اللغة العربية من بينهم نسبة 19.23% تمثل الباحثون الذين يوافقون على هذه السياسة يمثلها مخبر العلوم الفلاحية.

بينما نجد نسبة 4.79 %تمثل تخصص الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران، حيث أعلى نسبة يمثلها مخبر العلوم البيطرية وعلوم الطيران بنسبة 11.53% الذين يوافقون على السياسة المنتهجة من طرف الدولة اتجاه المخابر.

ما يمكن استنتاجه أنه هناك تباين في رأي المبحوثين وذلك راجع لاختلافهم في التخصص ومعظمهم يعتبرون أن هذه السياسة غير واضحة ولا تتماشى مع انشغالات الباحثين وتطلعات الجامعة الجزائرية.

جدول رقم 75: مدى موافقة الباحث لسياسة الدولة اتجاه المخابر حسب الأقدمية.

رأي الباحث الأقدمية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	10	38.46	35	35	45	35.71
10-15	6	23.07	24	24	30	23.80
15-20	4	15.38	19	19	23	18.25
20-25	3	11.53	17	17	20	15.87
25-30	2	7.69	4	4	6	4.76
30 فأكثر	1	3.84	1	1	2	1.58
المجموع	**26**	**100**	**100**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (75) الذي يوضح مدى موافقة الباحثين لسياسة الدولة تجاه المخابر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات فمن بينهم 38.46% يوافقون على سياسة الدولة اتجاه المخابر، بينما يوجد 35% من نفس الفئة لا يوافقون على هذه السياسة المنتهجة من طرف الدولة، تليها نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 و15 سنة من بينهم 24% لا يوافقون على سياسة الدولة بينما 23.07 % ، تليها نسبة 18.25 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و 20 سنة من بينهم 19% لا يوافقون على سياسة الدولة اتجاه المخابر و15.38% يوافقون على هذه السياسة كما توجد نسبة 15.87 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم بين 20 و25 سنة من بينهم 17% لا يوافقون على هذه السياسة.ونسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25 و30 سنة منهم 7.69 %يوافقون على سياسة الدولة اتجاه المخابر، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة من بينهم 3.84% يوافقون على السياسة المنتهجة من طرف الدولة.

مما سبق نستنتج أن معظم الباحثين لا يوافقون على سياسة الدولة، وفي الواقع هناك دراسات وضعت من أجل طرح هذا الموضوع باعتبار المخابر تمثل جزء هام في قطاع البحث العلمي ولا بد من تفعيلها مع باقي المؤسسات المختلفة المتواجدة في المجتمع.

جدول رقم 76: رأي الباحث حول وجود معالم وتشريعات تتعلق بإنشاء وتحديد محاور البحث العلمي.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
27	21.42	89	70.63	10	7.93	126	100

يتبين من خلال الجدول رقم(76) أن أعلى نسبة تقدر بـــ 70.63%تمثل رأي المبحوثين الذين لا يوافقون على محاور التشريعات الخاصة بإنشاء المخابر، تليها نسبة 21.42% تمثل رأي الباحثون الذين يوافقون على محاور التشريعات القانونية، وفي حين نجد نسبة 7.93 % من المبحوثين من يعتبر أنه ربما يوجد تحديد لمحاور البحث العلمي.

كما يعتبر الباحثين أن معظم التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي والمخابر فهي مجرد أفكار نظرية بعيدة عن الواقع، كما أنهم لا يوافقون على هذه التشريعات ويعتبرونها لا تخدم هذا القطاع ويؤكدون على ضرورة إعادة النظر فيها والعمل بها فعلا، وما يمكن ملاحظته أيضا أن جل الخطابات السياسية قد بدت في الماضي حسن نيتها فيما يخص بالتكفل الفعلي للبحث والتطوير إلا أن الظروف حالت دون ذلك إلى غاية 1998 حيث لم تخصص الدولة الجزائرية إلا نسبة 0.28% من الناتج القومي الخام.

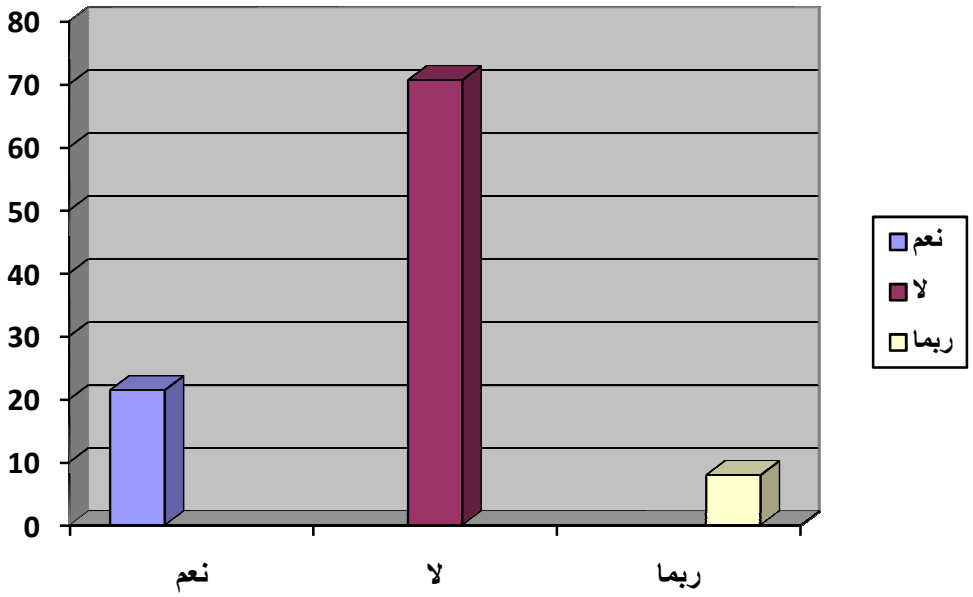

شكـــل رقم 04: رأي الباحث حول وجود معـــالم وتشريعـــات تتعلـــق بإنشـــاء وتحديد محـــاور البحـــث العلمـــي

جدول رقم 77: رأي الباحث حول وجود معالم وتشريعات بارزة تتعلق بإنشاء و تحديد محاور البحث العلمي حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	6	22.22	12	13.48	–	–	18	14.28
فيزياء	2	7.40	10	11.24	–	–	12	9.52
إلكترونيك	2	7.40	10	11.24	–	–	12	9.52
ميكانيك	3	11.11	9	10.11	–	–	12	9.52
هندسة مدنية	3	11.11	9	10.11	–	–	12	9.52
إعلام آلي	–	–	5	5.61	10	1	6	4.76
علوم فلاحية	3	11.11	6	6.74	30	3	12	9.52
الطاقة	–	–	6	6.74	–	–	6	4.76
لغة عربية	3	11.11	5	5.61	40	4	12	9.52
علوم بيطرية	1	3.70	4	4.49	10	1	6	4.76
رياضيات	1	3.70	4	4.49	10	1	6	4.76
اقتصاد	–	–	6	6.74	–	–	6	4.76
علم الطيران	3	11.11	3	3.37	–	–	6	4.76
المجموع	**27**	**100**	**89**	**100**	**10**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (77) يوضح التشريعات المتعلقة بإنشاء وتحديد محاور البحث العلمي حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بت 14.28% من مجموع أفراد العينة الذين يمثلون تخصص الكيمياء حيث نجد اكبر نسبة تقدر بـــ 22.22% ممن يوافقون على التشريعات المتعلقة بإنشاء وتحديد محاور البحث، أما نسبة 9.52% تمثل كل من تخصص الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية ، العلوم الفلاحية، اللغة العربية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 40% ممن يعتبرون انه ربما يوافقون على التشريعات المتعلقة بإنشاء محاور البحث.

ونسبة 4.76% تمثل تخصص إعلام آلي، الطاقة، علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد، وعلم الطيران، حيث تقدر أعلى نسبة بـــ 11.11% يمثل رأي المبحوثين الذين ينتمون إلى مخبر علم الطيران و يوافقون على المحاور والتشريعات المتعلقة بالبحث العلمي.

نستنتج من الجدول رقم (77) أن هناك اختلاف في أراء المبحوثين حول مدى موافقتهم على التشريعات المتعلقة بمحاور البحث العلمي حيث اجمعوا على الرفض لعدة اعتبارات من بينها عدم تماشيها مع انشغالات القطاعات الموجودة في المجتمع .

جدول رقم 78: رأي الباحث حول وجود معالم وتشريعات بارزة تتعلق بإنشاء وتحديد محاور البحث العلمي حسب الأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	11	40.74	32	35.95	2	20	45	35.71
15 -10	3	11.11	23	25.84	4	40	30	23.80
20 -15	2	7.40	18	20.22	3	30	23	18.25
25 -20	6	22.22	14	15.73	-	-	20	15.87
30 -25	4	14.81	2	2.24	-	-	6	4.76
30 فأكثر	1	3.70	-	-	1	10	2	1.58
المجموع	**27**	**100**	**89**	**100**	**10**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (78) يتضح أنه أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% يمثلها الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم مابين 5و10 سنوات حيث أعلى نسبة تقدر بـــ40.74% ممن يعتبرون أنه توجد تشريعات ومحاور البحث العلمي، ونسبة 23.80% من الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 10 و15 سنة من مجموع أفراد العينة نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 40% من الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما توجد محاور ومعالم بارزة حول البحث العلمي.

نسبة 18.25% تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 من مجموع أفراد العينة، نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 30 % ممن يعتبرون أن هناك تشريعات ومحاور تتعلق بالبحث العلمي. وهناك نسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 20 و25 سنة نجد من بينهم أعلى نسبة تقدر بـــ 22.22% ممن يعتبرون أنه توجد تشريعات ومعالم بارزة تتعلق بالبحث العلمي، أما نسبة 4.76 % تمثل رأي المبحوثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين25 و30 سنة نجد من بينهم أعلى نسبة تقدر بـــ14.81 % ممن يعتبرون انه توجد تشريعات ومعالم بارزة حول البحث العلمي.

وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة حيث أعلى نسبة تقدر بـــ 10% ممن يعتبرون أن هناك تشريعات ومحاور تتعلق بالبحث العلمي.

ما يمكن استنتاجه تباين في أراء الباحثين حول التشريعات المتعلقة بالبحث العلمي غير أن معظمهم لا يوافقون عليها وبعيدة عن أهداف البحث العلمي فيجب إعادة النظر في معظم التشريعات التي تخدم البحث العلمي ومختلف القطاعات.

جدول رقم 79: رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
78	61.90	34	26.98	14	11.11	126	100

الجدول رقم(79) يوضح رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 61.90% من الباحثين الذين يرون أنه توجد مراقبة تخضع لها المخابر تليها نسبة 26.98% من الباحثين الذين يعتبرون أنه لا توجد مراقبة للمخابر العلمية ، تليها نسبة 11.11% من الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما توجد مراقبة تخضع إليها المخابر.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول أنه هناك مراقبة تخضع إليها المخابر خاصة من الجانب المادي لكن الجانب العلمي فهي ضعيفة لذا يستوجب وضع مؤسسات تعمل على مراقبتها وتفعيلها أكثر مع مختلف المؤسسات وتثمين نتائجها للاستفادة منها مثل ما هو معمول به في مختلف الدول المتطورة في هذا المجال.

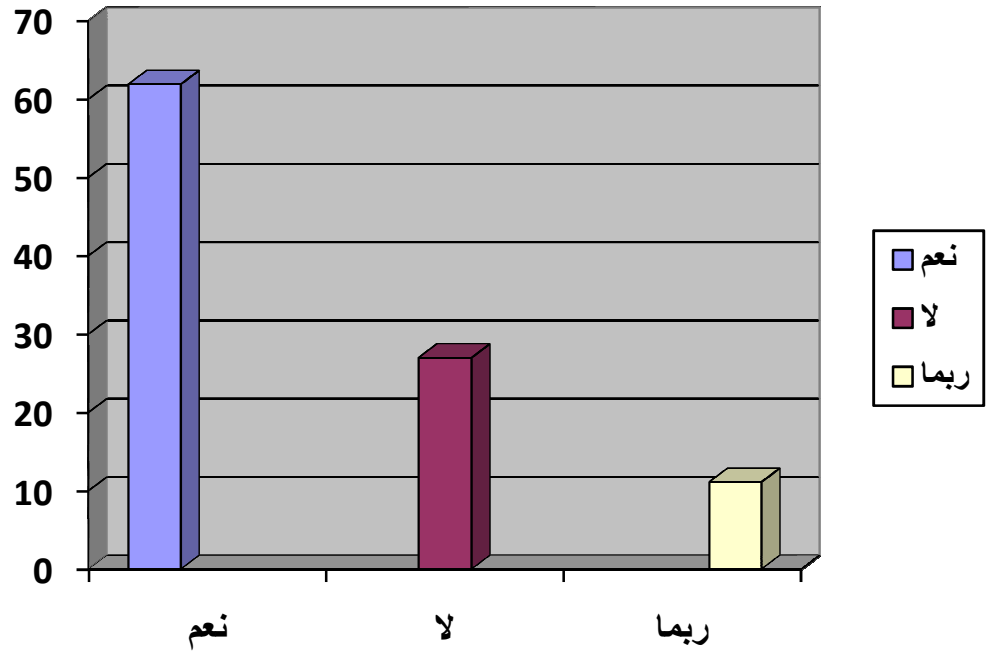

شكل رقم 05: رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر

جدول رقم 80: رأي المبحوثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	10	12.83	6	17.64	2	14.28	18	14.28
فيزياء	8	10.25	2	5.88	2	14.28	12	9.52
إلكترونيك	8	10.25	4	11.76	-	–	12	9.52
ميكانيك	10	12.83	1	2.95	1	7.14	12	9.52
هندسة مدنية	8	10.25	4	11.76	-	–	12	9.52
إعلام آلي	3	3.84	1	2.95	2	14.28	6	4.76
علوم فلاحية	3	3.84	6	17.64	3	21.42	12	9.52
الطاقة	2	2.56	3	8.82	1	7.14	6	4.76
لغة عربية	6	7.69	5	14.70	1	7.14	12	9.52
علوم بيطرية	6	7.69	–	–	–	–	6	4.76
رياضيات	4	5.12	–	–	2	14.28	6	4.76
اقتصاد	4	5.12	2	5.88	–	–	6	4.76
علوم طيران	6	7.69	–	–	–	–	6	4.76
المجموع	**78**	**100**	**34**	**100**	**14**	**100**	**126**	**100**

يوضح الجدول رقم (80) الذي يمثل رأي المبحوثين حول المراقبة التي تخضع إلها المخابر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص الكيمياء من بينهم 17.64% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه لا توجد مراقبة للمخابر، بينما توجد لكل من مخبر الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية واللغة العربية نسبة تقدر بـــ 9.52% من المبحوثين الذين ينتمون إلى من مجموع أفراد العينة، من بينهم 21.42% ممن يعتبرون أنه ربما هناك مراقبة تخضع إليها المخابر يمثلها مخبر العلوم الفلاحية.

بينما نسبة 4.76 % من مجموع أفراد العينة تمثل كل من مخبر الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران، نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الإعلام الآلي و الرياضيات بنسبة تقدر بـــ 14.28% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما هناك مراقبة تخضع إليها المخابر.

ومنه فإن الجدول رقم (80) يمثل رأي الباحثين الذين أكدوا أنه لا توجد مراقبة فعلية تخضع إليها المخابر وهذا حتى يساهم بدفع هذه المخابر للقيام بوظائفها على أكمل وجه.

جدول رقم 81: رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها مخابر البحث حسب الأقدمية.

رأي الباحثين / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5– 10	32	41.02	13	38.23	–	–	45	35.71
10– 15	14	17.94	6	17.64	10	71.42	30	23.80
15– 20	11	14.10	11	32.35	1	7.14	23	18.25
20– 25	16	20.51	2	5.88	2	14.28	20	15.87
25– 30	4	5.12	1	2.94	1	7.14	6	4.76
30 فأكثر	1	1.28	1	2.94	–	–	2	1.58
المجموع	**78**	**100**	**34**	**100**	**14**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم(81) الذي يوضح رأي الباحثين حول المراقبة التي تخضع إليها المخابر حسب الأقدمية نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و 10 سنوات حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 41.02 % يمثلها الباحثون الذين يرون أنه هناك مراقبة تخضع إليها مخابر البحث العلمي.

أما نسبة 23.80% يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و 15 سنة من بينهم 71.42% من الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما توجد مراقبة، وبالنسبة للباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة فتقدر نسبتهم بـــ 15.87 % نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أنه هناك مراقبة تخضع إليها المخابر وذلك بنسبة 20.51%.

بينما 4.76% يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم في العمل من 25 إلى 30 سنة من بينهم 7.14% يرون أنه ربما توجد مراقبة للمخابر العلمية.

وفي الأخير نجد نسبة 1.58 % من الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة من بينهم 2.94% يعتبرون أنه لا توجد مراقبة تخضع إليها المخابر.

وما يمكن استنتاجه من هذه النسب أنها متفاوتة وذلك حسب وجهات نظر الباحثين غير أن معظمهم اعتبروا أنه لا توجد مراقبة تخضع إليها المخابر البحثية.

جدول رقم 82: رأي الباحثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر.

مراقبة ميزانية المخبر		مراقبة تسيير المخبر		مراقبة الإنتاج العلمي		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
15	16.30	60	65.21	17	18.47	92	100

من خلال الجدول رقم(82) الذي يوضح لنا مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر حيث نجد أعلى نسبة تقدر ب 65.21% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه هناك مراقبة حول تسيير المخابر، تليها نسبة 18.47% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون أن هناك مراقبة تخص الإنتاج العلمي وفي الأخير نسبة 16.30% تمثل رأي الباحثين الذين يعتقدون أن هناك مراقبة خاصة بميزانية المخبر.

الملاحظ من خلال هذا الجدول أن مراقبة الإنتاج العلمي لم يعطى لها القدر الكافي وهو الأهم لتطوير هذا القطاع، كما أنه لا يعني عدم مراقبة المستويات الأخرى لا يساهم أيضا في تطوير المخابر فالمراقبة تكون شاملة لكل الجوانب المادية، التقنية، والإنتاجية حتى يتسنى لنا النهوض بهذه المخابر وبالتالي التقدم في مجال البحث العلمي والتطوير التقني.

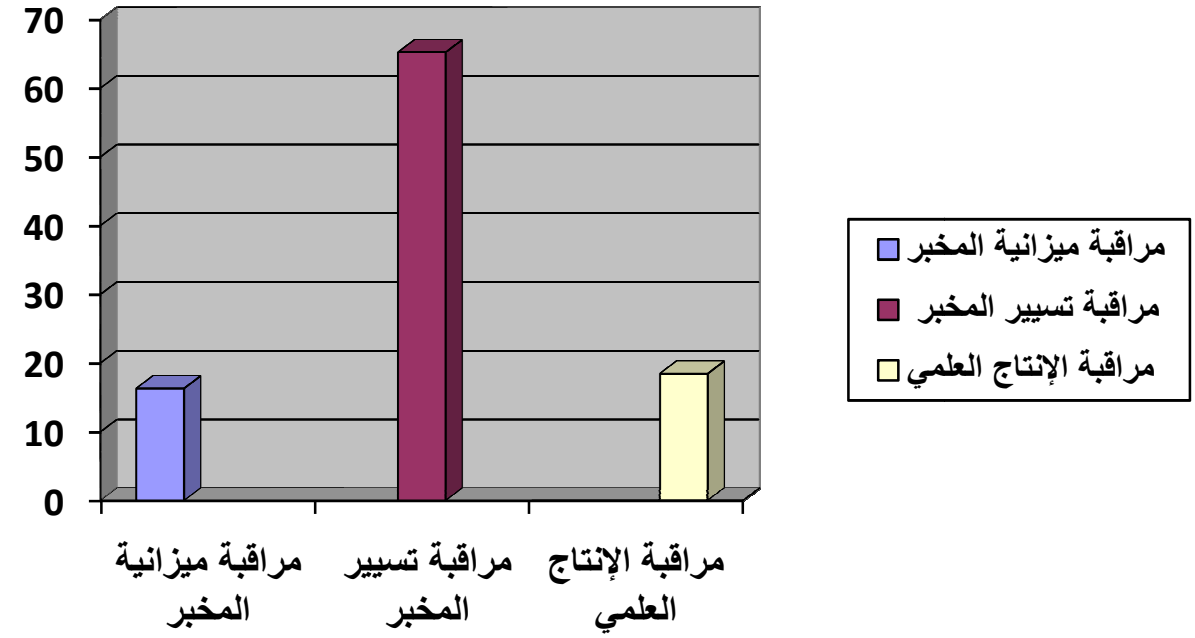

شكل رقم 06: رأي الباحثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر.

جدول رقم 83: رأي الباحثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر حسب التخصص.

مستويات المراقبة / التخصص	مراقبة ميزانية المخبر		مراقبة تسيير المخبر		مراقبة الإنتاج العلمي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	2	13.33	7	11.66	3	17.64	12	13.04
فيزياء	1	6.66	8	13.33	1	5.88	10	10.86
إلكترونيك	1	6.66	6	10	1	5.88	8	8.69
ميكانيك	2	13.33	7	11.67	2	11.76	11	11.95
هندسة مدنية	1	6.66	6	10	1	5.88	8	8.69
إعلام آلي	1	6.66	3	5	1	5.88	5	5.43
علوم فلاحية	1	6.66	4	6.67	1	5.88	6	6.53
الطاقة	1	6.66	1	1.67	1	5.88	3	3.26
لغة عربية	1	6.66	5	8.33	1	5.88	7	7.60
علوم بيطرية	1	6.66	3	5	2	11.76	6	6.53
رياضيات	1	6.66	4	6.67	1	5.88	6	6.53
اقتصاد	1	6.66	2	3.33	1	5.88	4	4.34
علم الطيران	1	6.66	4	6.67	1	5.88	6	6.43
المجموع	**15**	**100**	**60**	**100**	**17**	**100**	**92**	**100**

الجدول رقم (83) يوضح رأي الباحثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر حسب التخصص حيث تقدر أعلى نسبة بـــ 13.04% من مجموع تكرارات النظرية تمثل تخصص الكيمياء، نجد من بينهم 17.64% ممن يعتبرون أن هناك مراقبة الإنتاج العلمي، أما تخصص مكانيك فتقدر النسبة بـــ 11.95% من المجموع الكلي، حيث أن أعلى نسبة هي 13.33% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى هذا التخصص ويعتبرون أنه هناك مراقبة ميزانية المخبر، وبالنسبة لتخصص الفيزياء فتقدر النسبة بـــ 10.86 % تمثل رأي الباحثين من مجموع التكرارات النظرية، فنجد أعلى نسبة 13.33% تعبر عن رأي الباحثين الذين يرون أنه هناك مراقبة تسيير المخبر.

أما نسبة 8.69% يمثلها كل من تخصص الإلكترونيك والهندسة المدنية، حيث أعلى نسبة تقدر بـــ 10% تمثل المخبرين معا والذين يعتبرون أن هناك مراقبة في مجال تسيير المخبر.

وبالنسبة لتخصص اللغة العربية فالنسبة تقدر بـــ 7.60 % من مجموع أفراد العينة نجد أعلى نسبة تمثل 8.33% ممن يعتبرون أنه هناك مراقبة تسيير المخبر.

بينما تخصص العلوم الفلاحية، العلوم البيطرية، علم الطيران، والرياضيات، فتقدر النسبة بـــ 6.53% من مجموع التكرارات حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 11.76% ممن يعتبرون أن هناك مراقبة الإنتاج العلمي تليها نسبة 5.43% تمثل تخصص الإعلام الآلي حيث نجد من بينهم 6.67% ممن يعتبرون أن هناك مراقبة خاصة بتسيير المخبر، ونسبة 4.34% يمثلها تخصص اقتصاد حيث

أعلى نسبة تقدر بـــ 6.66% ممن يعتبرون أن هناك مراقبة ميزانية المخبر، أما نسبة 3.26% تمثل تخصص الطاقة فأعلى نسبة لهذا التخصص يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن هناك مراقبة لميزانية المخبر بنسبة 6.66%.

ما يمكن استنتاجه اختلاف الآراء وتباينها من طرف المبحوثين إلا أنهم اتفقوا على نقص في مراقبة الإنتاج العلمي، وهذا بالطبع يؤثر سلبا على الإنتاج العلمي للجامعة. ومدى مشاركتها في العمل التنموي وتفعيلها مع مختلف القطاعات الاقتصادية ولن يكون ذلك إلا بالمساهمة العلمية عن طريق الإنتاج الفكري والعلمي.

جدول رقم 84: رأي المبحوثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر حسب الأقدمية.

مستويات المراقبة / التخصص	مراقبة ميزانية المخبر		مراقبة تسيير المخبر		مراقبة الإنتاج العلمي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	6	40	24	40	2	11.76	32	34.78
15-10	3	20	14	23.33	7	41.17	24	26.08
20-15	1	6.66	10	16.67	1	5.88	12	13.04
25-20	3	20	9	15	6	35.29	18	19.56
30-25	1	6.66	3	5	1	5.88	5	5.43
30 فأكثر	1	6.66	–	–	–	–	1	1.08
المجموع	**15**	**100**	**60**	**100**	**17**	**100**	**92**	**100**

الجدول رقم (84) يوضح رأي المبحوثين حول مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر حسب الأقدمية، نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 34.78% يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات فأعلى نسبة يمثلها كل من المبحوثين الذين يعتبرون أن هناك مراقبة ميزانية المخبر وتسيير المخبر بنسبة 40%.

اما نسبة 26.08 % يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 و 15 سنة فنجد أعلى نسبة لديهم تقدر بـــ 41.17% ممن يعتبرون انه هناك مراقبة الإنتاج العلمي ونسبة 13.04% تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 15 إلى 20 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أنه هناك مراقبة تسيير المخبر بنسبة 16.67% أما نسبة 19.56% تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن هناك مراقبة الإنتاج العلمي بنسبة 35.29% بينما نسبة 5.43% تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 25 و 30 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون انه هناك مراقبة ميزانية المخبر بنسبة 6.66%.

وفي الأخير نجد نسبة 1.08% من المجموع النظري للتكرارات تمثل الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة من بينهم 6.66% يعتبرون أن هناك مراقبة لميزانية المخبر.

جدول رقم85: مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر.

مراقبة جيدة		مراقبة متوسطة		مراقبة دون المتوسط		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
20	21.73	35	38.04	37	40.21	92	100

من خلال الجدول رقم (85) الذي يوضح تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 40.21% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن المراقبة التي تخضع إليها المخابر دون المتوسط.

تليها نسبة 38.04% تمثل رأي الباحثين الذين يرون أنه هناك مراقبة متوسطة، وفي الأخير نجد نسبة 21.73% من رأي الباحثين الذين يرون أنه هناك مراقبة جيدة.

الملاحظ أن معظم المبحوثين اعتبروا أن المراقبة التي تخضع إليها المخابر ليست كافية وفعالة فلا بد من إيجاد طرق ووسائل لمراقبة هذه المخابر على أسس علمية وإخضاعها لشروط حقيقية وذلك من اجل تحقيق أهداف واضحة بالنسبة للفرد والمجتمع، ليس هدفها نظري بل يجب تجاوز هذا الهدف لكي يكون تطبيقي معتمد على بحوث يقوم بها الباحث لتستهلكها مختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع.

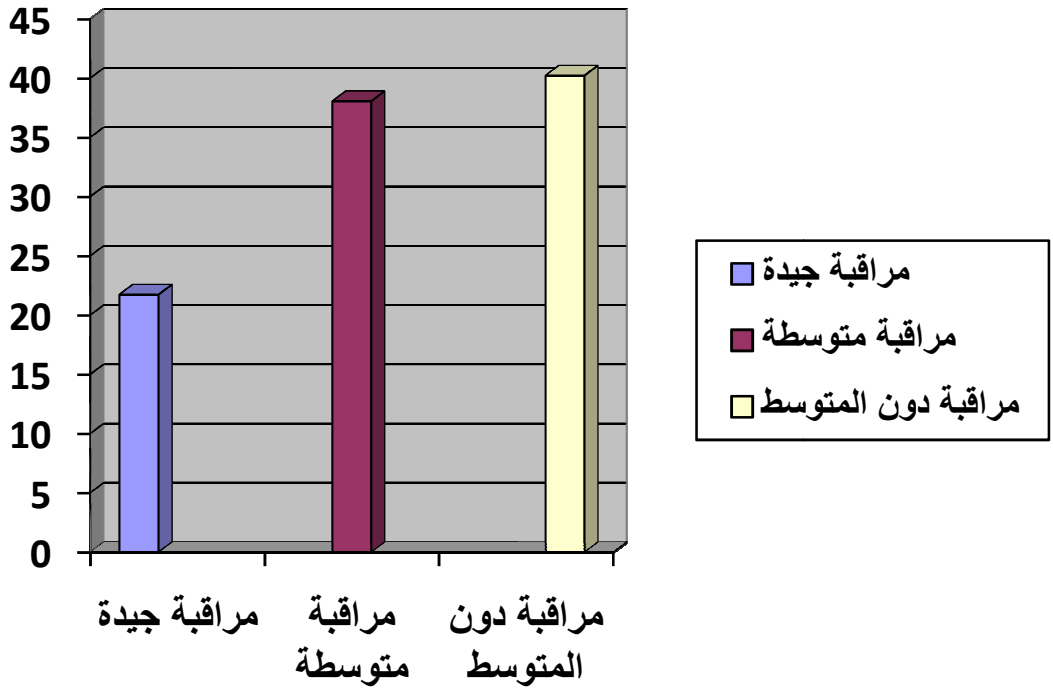

شكل رقم 07: مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر.

جدول رقم86: مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر حسب التخصص

تقييم المراقبة / التخصص	مراقبة جيدة		مراقبة متوسطة		مراقبة دون المتوسط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	3	15	2	5.71	7	18.91	12	13.04
فيزياء	2	10	5	14.28	3	8.11	10	10.86
إلكترونيك	2	10	4	11.42	2	5.40	8	8.69
ميكانيك	2	10	5	14.28	4	10.81	11	11.95
هندسة مدنية	2	10	4	11.42	2	5.40	8	8.69
إعلام آلي	1	5	3	8.57	1	2.70	5	5.43
علوم فلاحيه	2	10	2	5.71	2	5.40	6	6.52
الطاقة	1	5	1	2.85	1	2.70	3	3.26
لغة عربية	1	5	2	5.71	4	10.81	7	7.60
علوم بيطرية	1	5	4	11.42	1	2.70	6	6.52
رياضيات	1	5	1	2.85	4	10.81	6	6.52
اقتصاد	1	5	1	2.85	2	5.40	4	4.34
علم الطيران	1	5	1	2.85	4	10.81	6	6.52
المجموع	**20**	**100**	**35**	**100**	**37**	**100**	**92**	**100**

يوضح الجدول رقم (86) تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر حسب التخصص ، حيث تقدر أعلى نسبة بـــ 13.04% تمثل رأي المبحوثين الذين ينتمون إلى تخصص الكيمياء فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يرون أن هناك مراقبة دون المتوسط وذلك بنسبة 18.91%، أما تخصص الميكانيك فتقدر نسبته بـــ 11.95% من مجموع التكرارات حيث أعلى نسبة تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن المراقبة متوسطة للمخبر ونسبة 10.86% تمثل تخصص فيزياء من بينهم 14.28% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون أن المراقبة التي تخضع إليها المخابر متوسطة، ونسبة 8.69% تمثل تخصص الإلكترونيك والهندسة المدنية فأعلى نسبة نجدها عند الباحثين الذين يعتبرون أنه هناك مراقبة متوسطة للمخبر بنسبة 11.42%، أما تخصص اللغة العربية فتقدر نسبته بـــ 7.60% من مجموع التكرارات حيث نجد أعلى نسبة تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه هناك مراقبة دون المتوسط تخضع إليها المخابر بنسبة 10.81%.

أما بالنسبة لتخصص علوم فلاحيه، رياضيات، وعلم الطيران، فتقدر نسبتهم بـــ 6.52% على التوالي من بينهم أعلى نسبة تقدربـــ10.81% يمثلها الباحثون الذين ينتمون إلى مخبر علم الطيران، الرياضيات واللغة العربية يرون أنه المراقبة التي تخضع إليها المخابر دون المتوسط، ونسبة 5.43% تمثل تخصص إعلام آلي فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن هناك مراقبة متوسطة يخضع إليها المخبر بنسبة 8.57% أما نسبة 4.34% تمثل تخصص اقتصادي من بينهم 5.40% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن هناك مراقبة يخضع إليها المخبر.

وفي الأخير نجد نسبة 3.26% من مجموعة التكرارات ينتمون إلى تخصص الطاقة من بينهم 5% ممن يعتبرونها مراقبة جيدة.

ما يمكن استنتاجه أن المخابر الجزائرية تتطلب مراقبة خاصة من طرف الجهة الوصية حتى يتسنى لها تحقيق الأهداف المخططة لها من طرف الدولة كما يجب عن طريق هذه المراقبة إيجاد النقائص التي تعاني منها المخابر الجزائرية ولتوضيح أيضا المشاكل التي يعاني منها الباحث حتى نجد الحلول المناسبة.

جدول رقم 87: مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إلى المخابر حسب الأقدمية.

مستويات المراقبة / التخصص	مراقبة جيدة		مراقبة متوسطة		مراقبة دون المتوسط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5–10	6	30	12	34.29	14	38.83	32	34.78
10–15	7	35	9	25.71	8	21.62	24	26.08
15–20	2	10	4	11.43	6	16.22	12	13.04
20–25	3	15	8	22.86	7	18.92	18	19.56
25–30	2	10	2	5.71	1	2.70	5	5.43
30 فأكثر	–	–	–	–	1	2.70	1	1.08
المجموع	**20**	**100**	**35**	**100**	**37**	**100**	**92**	**100**

من خلال الجدول رقم (87) الذي يمثل مدى تقييم الباحثين للمراقبة التي تخضع إليها المخابر حسب الأقدمية . حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 34.78% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات حيث نجد من بينهم 38.83 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه هناك مراقبة دون المتوسط للمخابر ، ونسبة 26.08% تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم 35% ممن يعتبرونها مراقبة جيدة، أما الباحثين الذي تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة فتقدر نسبتهم بـــ 13.04% من مجموع التكرارات، نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن مراقبة المخابر دون المتوسط بنسبة 16.22%، و19.56% تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة فنجد أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن مراقبة المخابر متوسطة بنسبة 22.86% ، أما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة فتقدر نسبتهم بـــ 5.43% من مجموع التكرارات فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن المراقبة التي تخضع إليها المخابر جيدة بنسبة 10%، وفي الأخير نجد نسبة 1.08% تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تزيد عن 30 سنة فكلهم يعتبرون أنه المراقبة التي تخضع إليها المخابر دون المتوسط وذلك بنسبة 2.70%.

ما يمكن أن نستنتجه من هذا الجدول أن أراء الباحثين متباينة حسب الخبرة في العمل، فمعظمهم يعتبرون أن مراقبة المخابر دون المتوسط وهذه نتيجة غير جيدة لإنجاح هذا النوع من المؤسسات العلمية باعتبارها تؤثر وتتأثر بمختلف المؤسسات المتواجدة بالمجتمع.

جدول رقم 88: رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموافقة على إنشاء مخابر البحث في الجزائر

حسب نوع المشروع		حسب تخصص المخبر		حسب عدد الباحثين		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
42	33.33	32	25.39	52	41.26	126	100

الجدول رقم (88) يوضح رأي الباحثين حول الشروط الأساسية التي تتوفر لإنشاء مخابر البحث في الجزائر، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 41.26% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن عدد الباحثين شرط أساسي للموافقة على إنشاء مخبر بحث ، تليها نسبة 33.33 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن نوع المشروع هو من الشروط الأساسية لقيام مخبر بحث ، وفي الأخير نجد نسبة 25.39% تمثل رأي المبحوثين الذين يرون أن التخصص هو أساس قيام مخبر البحث.

الملاحظ في الآونة الأخيرة الدولة الجزائرية تقوم بتشجيع الباحثين للقيام بمشاريع عليمة تخدم الوطن، لأن المجتمع الذي لا يولي اهتمام لبرامج التطوير العلمي والتكنولوجي يبقى موقعه بعيدا عن الريادة في المجتمع الدولي في عصر باتت الثورة العلمية والتكنولوجية تتجدد باستمرار والجزائر لا بد أن تدرك أهمية العلوم والتكنولوجيا لتبني سياستها المستقبلية.

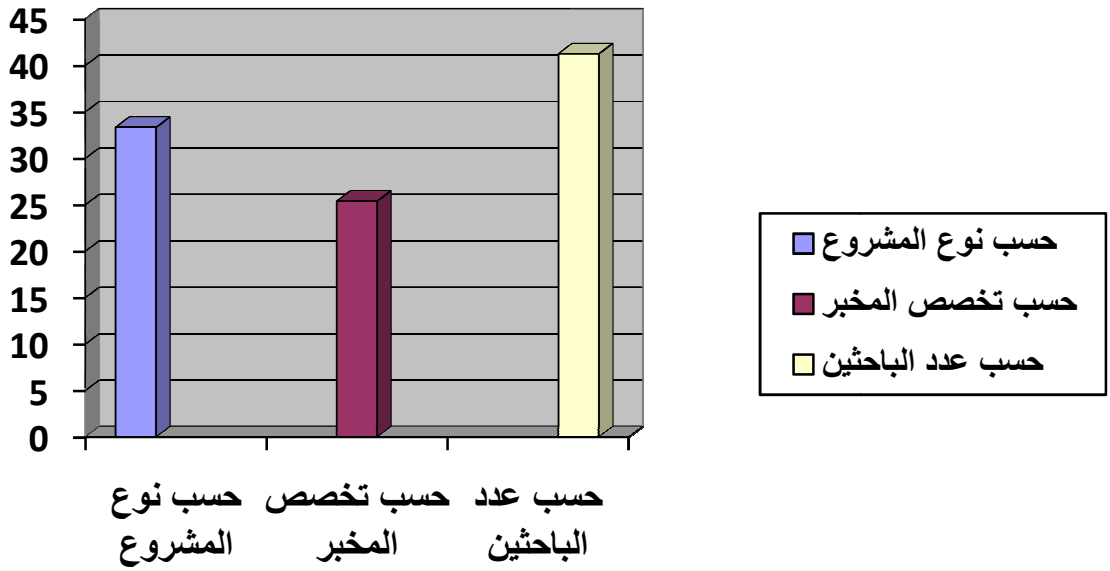

شكل رقم 08: رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموفقة على إنشاء مخابر البحث في الجزائر

جدول رقم 89: رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموافقة على إنشاء مخابر في الجزائر حسب التخصص.

الشروط / التخصص	حسب نوع المشروع		حسب تخصص المخبر		حسب عدد الباحثين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	8	19.05	6	18.75	4	7.69	18	14.28
فيزياء	3	7.14	4	12.5	5	9.61	12	9.52
إلكترونيك	1	2.38	6	18.75	5	9.61	12	9.52
ميكانيك	7	16.67	–	–	5	9.61	12	9.52
هندسة مدنية	4	9.52	5	15.62	3	5.76	12	9.52
إعلام آلي	1	2.38	3	9.37	2	3.84	6	4.76
علوم فلاحيه	6	14.29	1	3.12	5	9.61	12	9.52
الطاقة	1	2.38	–	–	5	9.61	6	4.76
لغة عربية	4	9.52	2	6.25	6	11.54	12	9.52
علوم بيطرية	1	2.38	1	3.12	4	7.69	6	4.76
رياضيات	3	7.14	–	–	3	5.76	6	4.76
اقتصاد	1	2.38	3	9.37	2	3.84	6	4.76
علم الطيران	2	4.76	1	3.12	3	5.76	6	4.76
المجموع	**42**	**100**	**32**	**100**	**52**	**100**	**126**	**100**

يوضح الجـــدول رقم (89) الذي يمثل رأي الباحثيـــن حول الشروط الأساسيـــة للموافقة على إنشاء مخابـــر البحث في الجزائر حســـب التخصص، حيث يتضـــح لنا أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة الذين ينتمون إلى تخصص الكيمياء حيث أعلى نسبة تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن نوع المشروع هو شرط أساسي للموافقة علـــى إنشاء المخبـــر بنسبـــة 19.05%.

أما نسبة 9.52 % تمثل كل من تخصص فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية، لغة عربية، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الإلكترونيك بـــ 18.75% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن تخصص المخبر هو شرط أساسي لقيام المخبر، أما نسبة 4.76% تمثل التخصصات التالية : إعلام الآلي،الطاقة،علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد، وعلم الطيران حيث أعلى نسبة يمثلها مخبر الإعلام الآلي بنسبة 9.37% يمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن التخصص هو شرط أساسي للموافقة على إنشاء المخبر.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول أن العناصر المتمثلة في نوع المشروع الذي يكون له فائدة وأهمية لدى المخبر إضافة إلى عدد لا بأس به من الباحثين فكل هذه العناصر تؤدي إلى خلق مخبر له وظائف محددة تعمل على وضع خطط ومشاريع علمية تساهم في بناء المجتمع وهذا لن يكون وحده (المخبر) وإنما مع مختلف المؤسسات القائمة في المجتمع .

جدول رقم 90: رأي الباحثين حول الشروط الأساسية للموافقة على إنشاء مخابر البحث في الجزائر حسب الأقدمية.

مستويات المراقبة / التخصص	حسب نوع المشروع		حسب تخصص المخبر		حسب عدد الباحثين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	13	30.95	8	25	24	46.15	45	35.71
15-10	10	23.81	8	25	12	23.08	30	23.81
20-15	8	19.05	7	21.87	8	15.38	23	18.25
25-20	6	14.29	7	21.87	7	13.46	20	15.87
30-25	4	9.52	1	3.12	1	1.93	6	4.76
30 فأكثر	1	2.38	1	3.12	-	-	2	1.58
المجموع	**42**	**100**	**32**	**100**	**52**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (90) يوضح رأي الباحث حول الشروط الأساسية للموفقة على إنشاء مخابر البحث في الجزائر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات، فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن عدد الباحثين هو شرط أساسي للموافقة على إنشاء المخبر ونسبة 23.81% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 و 15 سنة حيث نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن تخصص المخبر هو شرط أساسي للموافقة على إنشائه بنسبة 25%.

أما نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة فنجد أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن تخصص المخبر هو شرط أساسي للموافقة على قيام المخبر بنسبة 21.87% ، بينما نسبة 5.87% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 21.87 % ممن يعتبرون أن تخصص المخبر هو شرط أساسي للموافقة على إنشائه.

بينما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة فتقدر نسبتهم بـــ 4.76% من بينهم 9.52% ممن يعتبرون أن نوع المشروع هو شرط أساسي للموافقة على إنشاء المخبر.

وأخيرا نجد نسبة 1.58% من الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة فمن بينهم 3.12% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن تخصص المخبر يساهم في إنشائه.

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (90) أن أراء المبحوثين مختلفة لكنها تنصب في نقطة واحدة وهي أن كل الشروط تساهم في بناء المخبر (العناصر المادية والبشرية)، فتكاملها يؤدي بنا إلى تأسيس مخبر لكن الأهم هو تأدية مهامه على أكمل وجه وربطه مع الطرف الاقتصادي المتمثل في مختلف مؤسسات المجتمع.

جدول رقم 91: رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
33	26.19	78	61.90	15	11.90	126	100

يتضح من خلال الجدول رقم (91) الذي يمثل رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي، حيث أعلى نسبة تقدر بـــ 61.90% تمثل رأي الباحثين الذين لا يرون أنه هناك تنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي ، تليها نسبة 26.19 % من رأي الباحثين الذين يرون أنه هناك تنسيق بين وزارة التعليم العالي ومخابر البحث في الجزائر، وفي الأخير توجد نسبة 11.90 % تمثل رأي المبحوثين الذين يرون أنه ربما يوجد تنسيق بين كل من وزارة التعليم العالي ومخابر البحث العلمي، الملاحظ من خلال هذا الجدول أنه ليس هناك تنسيق واضح بين ما ينجز بين المخابر وقوانين المراقبة المفروضة من طرف الوزارة الوصية هذا ما يطرح مشكل كبير متمثل في عدم التكامل بين السلطات المعنية والمؤسسات المنفذة للقوانين والمتمثلة في مخابر البحث ومختلف المؤسسات العلمية وهذا طبعا سوف يؤثر على البناء الاجتماعي ككل بمختلف مؤسساته.

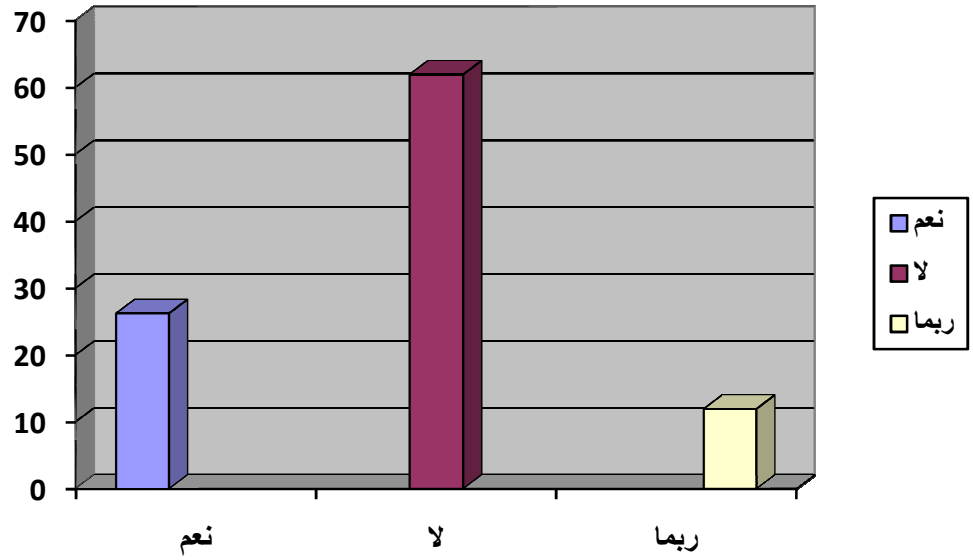

شكل رقم 09: رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي.

جدول رقم 92: رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي حسب التخصص

رأي الباحثين / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	5	15.15	12	15.38	1	6.66	18	14.28
فيزياء	2	6.06	9	11.54	1	6.66	12	9.52
إلكترونيك	4	12.12	7	8.97	1	6.66	12	9.52
ميكانيك	2	6.06	8	10.26	2	13.32	12	9.52
هندسة مدنية	3	9.09	8	10.26	1	6.66	12	9.52
إعلام آلي	2	6.06	3	3.84	1	6.66	6	4.76
علوم فلاحيه	4	12.12	7	8.97	1	6.66	12	9.52
الطاقة	2	6.06	2	2.56	2	13.32	6	4.76
لغة عربية	3	9.09	8	10.26	1	6.66	12	9.52
علوم بيطرية	1	3.03	4	5.12	1	6.66	6	4.76
رياضيات	2	6.06	3	3.84	1	6.66	6	4.76
اقتصاد	2	6.06	3	3.84	1	6.66	6	4.76
علم الطيران	1	3.03	4	5.12	1	6.66	6	4.76
المجموع	**33**	**100**	**78**	**100**	**15**	**100**	**126**	**100%**

الجدول رقم (92) يوضح رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي حسب التخصص حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة الذين يمثلون تخصص كيمياء من بينهم نسبة 15.38% ممن لا يعتبرون أنه يوجد تنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي.

ونسبة 9.52% تمثل كل من التخصصات التالية، فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية، لغة عربية، فنجد من بينهم أعلى نسبة تقدر بـــ 13.32% يمثلها مخبر الميكانيك الذين يعتبرون ربما يوجد تنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي، و4.76% تمثل تخصص إعلام آلي، طاقة، علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد، علم الطيران، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الطاقة وهي 13.32% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما يوجد تنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي.

ومنه نستنتج أن المخابر في الجزائر ينقصها التنسيق الجدي بين الوزارة الوصية الممثلة للقوانين وبين المؤسسات المنفذة لها، مما نتج عنها مشاكل ساهمت بشكل كبير في أداء مهامها وتطبيق التشريعات المتعلقة بها رغم أن معظم هذه القوانين تخدم الباحث والبحث العلمي .

جدول رقم 93: رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي حسب الأقدمية

رأي الباحثين / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5–10	5	15.15	32	41.03	8	53.33	45	35.71
10–15	6	18.18	22	28.21	2	13.33	30	23.81
15–20	11	33.33	10	12.82	2	13.33	23	18.25
20–25	10	30.30	9	11.54	1	6.67	20	15.87
25–30	1	3.03	4	5.12	1	6.67	6	4.76
30 فأكثر	–	–	1	1.28	1	6.67	2	1.58
المجموع	**33**	**100**	**78**	**100**	**15**	**100**	**126**	**100**

يشير الجدول رقم (93) إلى رأي الباحثين حول التنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي حسب الأقدمية، حيث أعلى نسبة تقدر بـــ35.71 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين5 و10 سنوات فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه ربما يوجد تنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي ، نسبة 23.81 % من مجموع أفراد العينة الذين أقدميتهم تتراوح أقدميتهم بين 10 و 15 سنة من بينهم نسبة 23.21% تمثل رأي الباحثين الذين لا يعتبرون وجود تنسيق بين المخابر والوزارة.

أما نسبة 18.25% فتمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون انه هناك تنسيق بين الوزارة والمخابر بنسبة 33.33% أما 15.87% فتمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن هناك تنسيق بين الوزارة والمخابر بنسبة 30.30% ، أما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25 و 30 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه ربما يوجد تنسيق وذلك بنسبة 6.67%، وأخيرا نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة من بينهم 6.67% ممن يعتبرون انه ربما يوجد تنسيق بين مخابر البحث ووزارة التعليم العالي.

ما يمكن استنتاجه أن معظم الباحثين أشاروا إلى نقص التعامل بين الوزارة والمخابر أي شبه غياب التعامل بينهما خاصة من حيث مراقبة الإنتاج العلمي، وهذا عكس ما نجده في مختلف الدول المتقدمة في مجال الحث العلمي والتطوير التكنولوجي حيث نجد الصرامة في الرقابة والتعامل وهذا ما ينعكس بالإيجاب على مختلف المؤسسات العلمية في أداء دورها الفعال خاصة من حيث تعاملها مع المؤسسات الاقتصادية وترقية بحوثها العلمية.

جدول رقم 94: تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث في الجزائر

سياسة واضحة		سياسة غير واضحة		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
28	22.22	98	77.77	126	100

الجدول رقم (94) يوضح تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث في الجزائر حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 77.77% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن هناك سياسة غير واضحة تجاه المخابر تليها نسبة 22.22% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه توجد سياسة واضحة تجاه مختلف المخابر في الجزائر.

ما يمكن استنتاجه أن معظم الباحثين يعتبرون أن هناك غموض في السياسة اتجاه المخابر، رغم أن الجزائر تحاول تبني إستراتيجية وطنية واضحة ووضع حلول عملية من أجل دعم مسيرة البحث والتطوير التقني لأنه أصبح من المجالات الرئيسية التي ترتكز حولها الجهود وترصد من اجلها الأموال كونها من أهم العناصر التي لها دور رئيسي في تلبية احتياجات التنمية الشاملة التي تهيئ لها الدولة كل اللوازم للالتحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي محققة بذلك معدلات لا بأس بها للتنمية، وليس من المعقول وضع استراتيجيات جزئية في ميدان البحث العلمي لمواجهة التحديات المفروضة عليها من طرف العولمة والدولة المتقدمة لذلك فلا بد من تحديد المتطلبات البحثية والأهداف المرجوة.

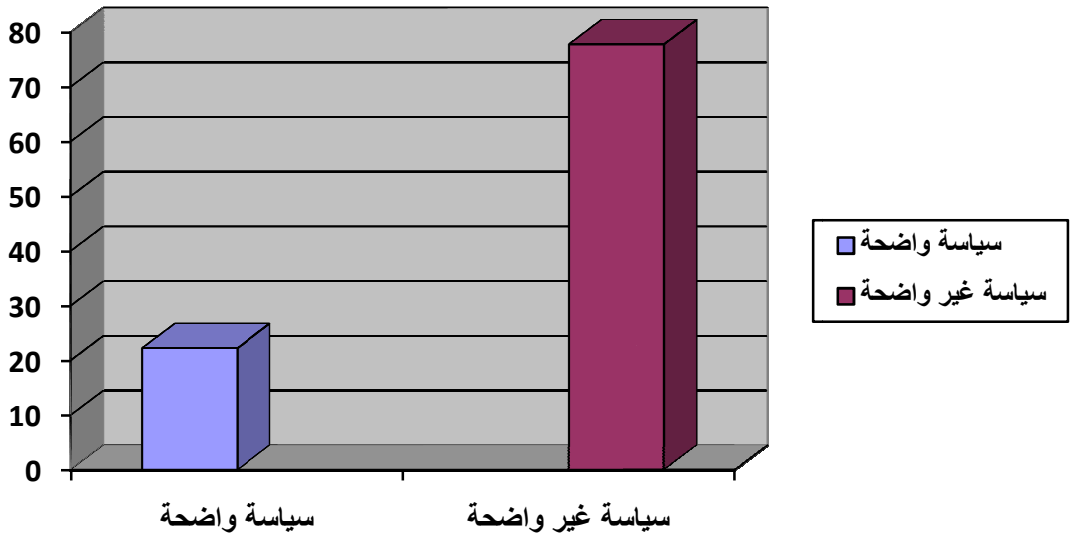

شكل رقم 10: تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي في تشجيع مخابر البحث في الجزائر

جدول رقم 95: تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث في الجزائر حسب التخصص.

تقييم السياسة / التخصص	سياسة واضحة		سياسة غير واضحة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	4	14.28	14	14.29	18	14.28
فيزياء	2	7.14	10	10.20	12	9.52
إلكترونيك	1	3.57	11	11.22	12	9.52
ميكانيك	3	10.71	9	9.19	12	9.52
هندسة مدنية	1	3.57	11	11.22	12	9.52
إعلام آلي	1	3.57	5	5.10	6	4.76
علوم فلاحيه	8	28.57	4	4.08	12	9.52
الطاقة	2	7.14	4	4.08	6	4.76
لغة عربية	1	3.57	11	11.22	12	9.52
علوم بيطرية	1	3.57	5	5.10	6	4.76
رياضيات	2	7.14	4	4.08	6	4.76
اقتصاد	1	3.57	5	5.10	6	4.76
علم الطيران	1	3.57	5	5.10	6	4.76
المجموع	**28**	**100**	**98**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (95) يوضح تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي في تشجيع مخابر البحث في الجزائر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ14.28% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص كيمياء من بينهم نسبة 14.29 % ممن يعتبرون أن سياسة الدولة غير واضحة تجاه المخابر. ونسبة 9.52 % تمثل التخصصات التالية: فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية ولغة عربية من مجموع أفراد العينة، حيث نجد من بينهم نسبة 28.57% ممن يعتبرونها واضحة تمثل مخبر العلوم الفلاحية.

أما نسبة 4.76% تمثل كل من إعلام آلي، الطاقة، علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد، علم الطيران، من مجموع أفراد العينة، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها كل من مخبر الطاقة والرياضيات بنسبة 7.14% ممن يعتبرون سياسة الدولة تجاه المخابر.

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول تباين في آراء الباحثين حسب التخصص، غير أن معظم الباحثين يعتبرون أن هناك عدم وجود سياسة واضحة تجاه هذه المخابر لذا يجب التركيز على إنشاء شبكات معلوماتية متكاملة لتبادل المعلومات ونتائج البحوث العلمية بين فرق البحث سواء داخل المخبر الواحد أو مختلف المخابر المتواجدة عبر الوطن أو خارجه.

جدول رقم 96: تقييم الباحثين لسياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث في الجزائر حسب الأقدمية.

تقييم السياسة / الأقدمية	سياسة واضحة		سياسة غير واضحة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
5–10	6	21.43	39	39.79	45	35.71
10–15	7	25	23	23.46	30	23.81
15–20	6	21.43	17	17.34	23	18.25
20–25	7	25	13	13.26	20	14.29
25–30	2	7.14	4	4.08	6	4.76
30 فأكثر	–	–	2	2.04	2	1.58
المجموع	**28**	**100**	**98**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (96) يمثل تقييم الباحثين سياسة التعليم العالي تجاه مخابر البحث حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تقدر أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات نجد من بينهم نسبة 39.79% ممن يعتبرون أن سياسة الدولة تجاه المخابر غير واضحة.

أما نسبة 23.81% من مجموع أفراد العينة يمثلون الباحثين الذين تقدر أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 25% ممن يعتبرون أن سياسة الدولة واضحة ، بينما نجد نسبة 18.25 % من الباحثين الذين تقدر أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 21.43% ممن يعتبرونها واضحة، ونسبة 14.29% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تقدر أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم 25% ممن يعتبرون أن سياسة الدولة غير واضحة.

أما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة تقدر نسبتهم بـــ 4.76% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم 7.14% ممن يعتبرونها سياسة واضحة، وفي الأخير نجد نسبة 1.58 % من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة، حيث أن كلهم اعتبروا أن سياسة الدولة غير واضحة تجاه المخابر بنسبة 2.04%.

ما يمكن استنتاجه أن عدم وضوح سياسة الوزارة تجاه المخابر تنعكس بشكل سلبي على إنتاج المخابر وهذا ما يساهم في عدم تطورها وهذا يؤدي الى عدم تطورها مستقبلا ومشاركتها في تفعيل مختلف القطاعات التنموية واختصارها على تكوين طلبة ما بعد التدرج وهذا ما يبعدها بشكل كبير عن أداء مختلف الوظائف خاصة المتعلقة بتطوير البحوث وتثمينها وربطها مع الواقع السوسيو اقتصادي.

جدول رقم 97: رأي الباحث حول وجود دورات تكوينية للباحث الذي يعمل بالمخبر.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
20	15.87	86	68.25	20	15.87	126	100

الجدول رقم (97) يمثل رأي الباحثين حول وجود دورات تكوينية للباحث الذي يعمل بالمخبر، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 68.25% تمثل رأي الباحثين الذين يرون أنه لا توجد دورات تكوينية تليها نسبة 15.87% من رأي الباحثين الذين يعتبرون أن هناك دورات تكوينية للباحث ونفس النسبة وتمثل 15.87% تمثل رأي الباحثين الذين يرون أنه ربما توجد دورات تكوينية.

ما يمكن استنتاجه أن معظم الباحثين أكدوا لنا عدم وجود دورات لتكوين الباحث الذي يعمل بالمخبر، وفي الحقيقة هناك نقص في تكوين الباحث والاهتمام به إلا في الآونة الأخيرة ظهر بعض الاهتمام لكنه غير كافي بالنسبة إليه، باعتباره الجزء الأهم في العمل البحثي وكذلك التنموي، وهذا التهميش أثر بشكل سلبي عليه مما أدى إلى البحث عن البديل أو الأفضل وهذا بالطبع ساهم في هجرته إلى دول أخرى تحقق له الشروط المساعدة على تحقيق أهدافه وطموحاته العلمية والعملية، فالجزائر لابد لها أن تدرك هذا المشكل في المستقبل باعتبار العنصر البشري هو العمود الفقري لتطور العلوم وتنمية المجتمعات.

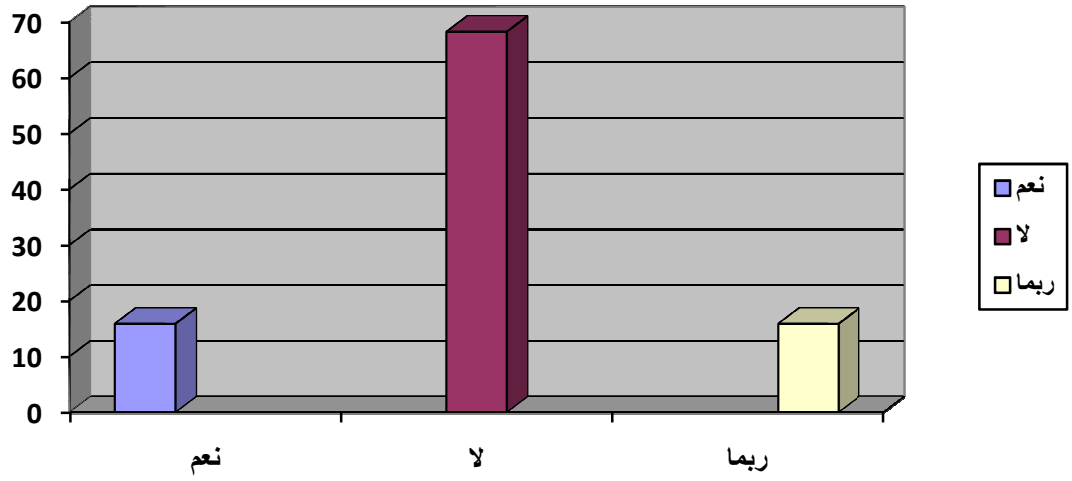

شكل رقم 11: رأي الباحث حول وجود دورات تكوينية للباحث الذي يعمل بالمخبر.

جدول رقم 98: رأي الباحثين حول وجود دورات تكوين للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص.

الإجابات / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	4	20	11	12.79	3	15	18	14.29
فيزياء	2	10	7	8.14	3	15	12	9.52
إلكترونيك	2	10	9	10.46	1	5	12	9.52
ميكانيك	2	10	7	8.14	3	15	12	9.52
هندسة مدنية	1	5	10	11.62	1	5	12	9.52
إعلام آلي	–	–	4	4.65	2	10	6	4.76
علوم فلاحيه	6	30	4	4.65	2	10	12	9.52
الطاقة	–	–	5	5.81	1	5	6	4.76
لغة عربية	1	5	10	11.62	1	5	12	9.52
علوم بيطرية	1	5	4	4.65	1	5	6	4.76
رياضيات	–	–	5	5.81	1	5	6	4.76
اقتصاد	1	5	4	4.65	1	5	6	4.76
علم الطيران	–	–	6	6.97	–	–	6	4.76
المجموع	**20**	**100**	**86**	**100**	**20**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم(98) يوضح رأي الباحثين من مدى وجود دورات تكوينية للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص

حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.29% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص كيمياء من بينهم نجد نسبة 20% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن هناك دورات تكوينية للباحث، ونسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل التخصصات التالية: فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية ولغة عربية، نجد من بينهم نسبة 30% ممن يعتبرون أن هناك دورات لتكوين الباحث بينما نجد نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص الإعلام الآلي، الطاقة، علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد، وعلم الطيران على التوالي حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الإعلام الآلي الذي يعتبر أنه ربّما يوجد دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر بنسبة 10% .

ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول رقم (98) أن معظم الباحثين يؤكدون على ضرورة تكوين الباحث حتى يساهم بشكل فعال لتفعيل البحوث العلمية، فالتكوين الخاص به جد مهم بالنسبة للمخبر وللبحث العلمي أيضا، فيعتبر عاملا أساسيا في تطوير البحوث العلمية والتقنية فعلى الدولة الجزائرية الاهتمام بالعنصر البشري وتوفير له كل ما يحتاجه.

جدول رقم 99: رأي الباحثين حول وجود دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر حسب الأقدمية.

الإجابات / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5−10	5	25	32	37.20	18	40	45	35.71
10 −15	6	30	20	23.25	4	20	30	23.81
15 −20	3	25	15	17.44	3	15	23	18.25
20− 25	3	15	15	17.44	2	10	20	15.87
25 −30	1	5	3	3.48	2	10	6	4.76
30 فأكثر	−	−	1	1.16	1	5	2	1.58
المجموع	**20**	**100**	**86**	**100**	**20**	**100**	**126**	**100**

تضح من الجدول رقم (99) الذي يمثل رأي الباحثين حول وجود دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها المبحوثين الذين تتـــراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 35.71% من مجموع أفراد العينة حيث نجد من بينهم 40% ممن يعتبرون انه ربما يوجد دورات تكوينية للباحث، ونسبة 23.81% تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم 30 % ممن يعتبرون وجود دورات تكوينية خاصة بالباحث، أما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى20 سنة تقدر نسبتهم بـــ 18.25% نجد من بينهم 25% ممن يعتبرون وجود دورات تكوينية للباحث، ونسبة 15.87% تعبر عن رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم نسبة 17.44% ممن يعتبرون أنه لا توجد دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر، بينما نجد نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تقدر أقدميتهم من25الى 30سنة نجد من بينهم10% ممن يعتبرون انه ربما توجد دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر، وفي الأخير نجد نسبة 1.58 % تمثل رأي المبحوثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة من بينهم 5% ممن يعتبرون أنه ربما توجد دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر.

من خلال الجدول رقم (99) الذي يوضح لنا تفاوت الآراء الخاصة بالباحثين إلا أنهم اتفقوا على عدم وجود دورات خاصة بالباحث وذلك بنسبة 68.25 % من مجموع أفراد العينة، وعند التفكير في

تطوير الجامعة والنهوض بالبحث العلمي يجب الالتفات إلى الموارد البشرية وضمان رفع مستواها بتكوين شامل يجعل الأفراد قادرين على التواصل فيما بينهم ويزيد من قابليتهم على التعلم ويقوي بذلك الطلب الاجتماعي على العلم والتكنولوجيا ويضمن خلق سوق لترويج المعلومات وضمان استهلاكها.

جدول رقم 100: رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي **في** الجزائر.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
40	31.74	50	39.68	36	28.57	126	100

الجدول رقم (100) يوضح رأي المبحوثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر، حيث تمثل أعلى نسبة 39.68% من الباحثين الذين يرون أنه لا تساهم هذه الإصلاحات في ترقية البحث العلمي تليها نسبة 31.74% من الباحثين الذين يرون أنه هذه الإصلاحات الجديدة تساهم في ترقية البحث العلمي، أما نسبة 28.57% تمثل رأي الباحثين الذين يرون أنه ربما تساهم هذه الإصلاحات في ترقية البحث العلمي.

ما يمكن استنتاجه أن الإصلاحات الجديدة لا تساهم بالقدر المطلوب في ترقية البحث العلمي رغم أنها إصلاحات جادة وفعالة لكن المشكل يبقى في تطبيقها وليس في سنها، ولكي تبلغ سياسة البحث العلمي الهدف المقصود يجب أن تركز على المخابر التي تشكل القاعدة الصلبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في الجزائر ولا بد عليها أن تتعامل مع أنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كعملية استثمارية بعيدة الأمد ووضع آليات الاستقرار الإداري والهيكلي لأنها في النهاية ليست مؤسسات إدارية بل هي مخابر علمية ترتكز على العلم والمعرفة.

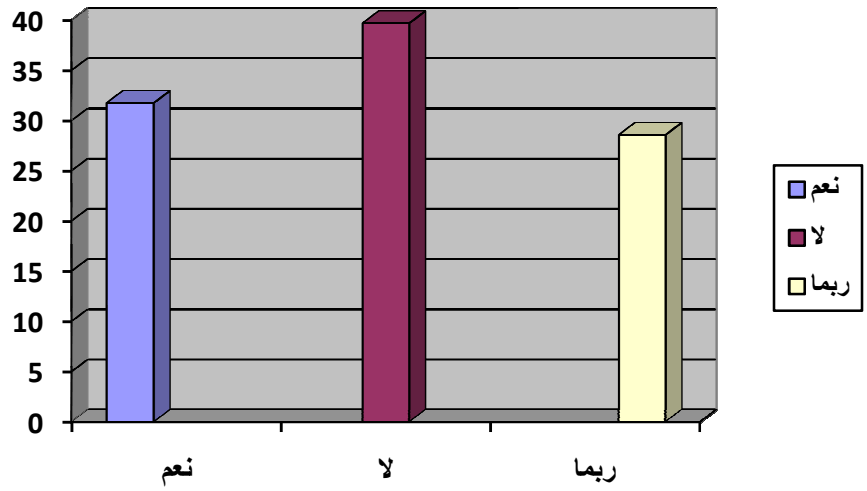

شكل رقم 12: رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر

جدول رقم 101: رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر حسب التخصص.

الإجابات / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	8	20	7	14	3	8.33	18	14.28
فيزياء	4	10	7	14	1	2.77	12	9.52
إلكترونيك	2	5	6	12	4	11.11	12	9.52
ميكانيك	3	7.5	7	14	2	5.56	12	9.52
هندسة مدنية	4	10	4	8	4	11.11	12	9.52
إعلام آلي	2	5	2	4	2	5.56	6	4.76
علوم فلاحية	6	15	2	4	4	11.11	12	9.52
الطاقة	3	7.5	1	2	2	5.56	6	4.76
لغة عربية	1	2.5	4	8	7	19.44	12	9.52
علوم بيطرية	2	5	3	6	1	2.77	6	4.76
رياضيات	3	7.5	–	–	3	8.33	6	4.76
اقتصاد	1	2.5	4	8	1	2.77	6	4.76
علم الطيران	1	2.5	3	6	2	5.56	6	4.76
المجموع	**40**	**100**	**50**	**100**	**36**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (101) الذي يمثل رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي ، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص كيمياء نجد من بينهم نسبة 20% ممن يعتبرون أن الإصلاحات الجديدة تساهم في ترقية البحث العلمي، أما نسبة 9.52 % من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحيه، لغة عربية، نجد من بينهم مخبر اللغة العربية الذي يعتبر أنه ربما الإصلاحات الجديدة تساهم في ترقية البحث العلمي بنسبة 19.44% .

بينما نسبة 4.76 % من مجموع أفراد العينة تمثل التخصصات الآتية: إعلام آلي، الطاقة، علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد، علم الطيران، حيث نجد من بينهم أعلى نسبة يمثلها مخبر الاقتصاد بنسبة 8% .

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (101) أن أراء الباحثين متفاوتة وذلك حسب تخصص كل مخبر غير أن الإصلاحات الجديدة لم تشمل كل النقائص التي تخص المخبر والبحث العلمي لذا يجب التوسع في طرح القضايا البحثية بين الباحثين والفاعلين الاقتصاديين وتخصيص جزء من أرباح الشركات الاقتصادية للإنفاق على قطاع البحث العلمي ورفع كفاءة الباحث في مجال إعداد البحوث العلمية والدراسات التطبيقية وتثمينها للاستفادة منها في المستقبل.

جدول رقم 102: رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر حسب الأقدمية.

الإجابات / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5−10	10	25	18	36	17	47.22	45	35.71
10 −15	11	27.5	11	22	8	22.22	30	23.81
15 −20	11	27.5	9	18	3	8.33	23	18.25
20 −25	4	10	12	24	4	11.11	20	15.87
25 −30	3	7.5	−	−	3	8.33	6	4.76
30 فأكثر	1	2.5	−	−	1	2.78	2	1.58
المجموع	**40**	**100**	**50**	**100**	**36**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (102) الذي يمثل رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي في الجزائر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71 % من مجموع أفراد العينة من الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات نجد من بينهم نسبة 47.22% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما الإصلاحات الجديدة تساهم في ترقية البحث العلمي،أما نسبة 23.81% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 27.50 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن الإصلاحات الجديدة ساهمت في ترقية البحث العلمي، بينما نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 سنة نجد من بينهم نسبة 27.50 % ممن يعتبرونها تساهم في ترقية البحث العلمي، ونسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تقدر نسبتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم 24% يعتبرونها ليست مساهمة في ترقية البحث العلمي، أما نسبة

4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 25 و30 سنة نجد من بينهم 2.78% ممن يعتبرونها ربما تساهم في ترقية البحث العلمي.

ومنه نستنتج أن أراء الباحثين مختلفة إلا أنها تتفق على أن الإصلاحات الجديدة تساهم بشكل ضعيف في ترقية قطاع البحث العلمي رغم أننا نعلم أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يمكن أن تبنى على أسس صحيحة إذ لم تكن مستمدة من قواعد مضبوطة أساسها العلم والتكنولوجيا وإصلاحات جذرية لكي تكون النتائج دقيقة وملموسة في المستقبل.

جدول رقم 103: رأي الباحثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر.

ترقية البحث العلمي		التنمية الاقتصادية		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
70	55.55	56	44.44	126	100

الجدول رقم (103) يوضح رأي المبحوثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر، حيث توجد أعلى نسبة تقدر ب 55.55% تمثل رأي الباحثين من نشأة المخابر هو ترقية البحث العلمي، تليها نسبة 44.44% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون أن الهدف من إنشاء مخابر البحث هو التنمية الاقتصادية.

ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول على اتفاق معظم الباحثين على أن الهدف من إنشاء المخابر هو ترقية البحث العلمي، أما الهدف الثاني فمازالت الجزائر بعيدة عنه لذا يجب إعطاء المخابر البحثية دورها الحقيقي حول تحقيق الهدف المتمثل في خدمة التنمية الاقتصادية وهذا إدراكا للنهضة العلمية والتكنولوجية ولمسايرة الدول المتقدمة في مجال العلوم والتقنية الحديثة.

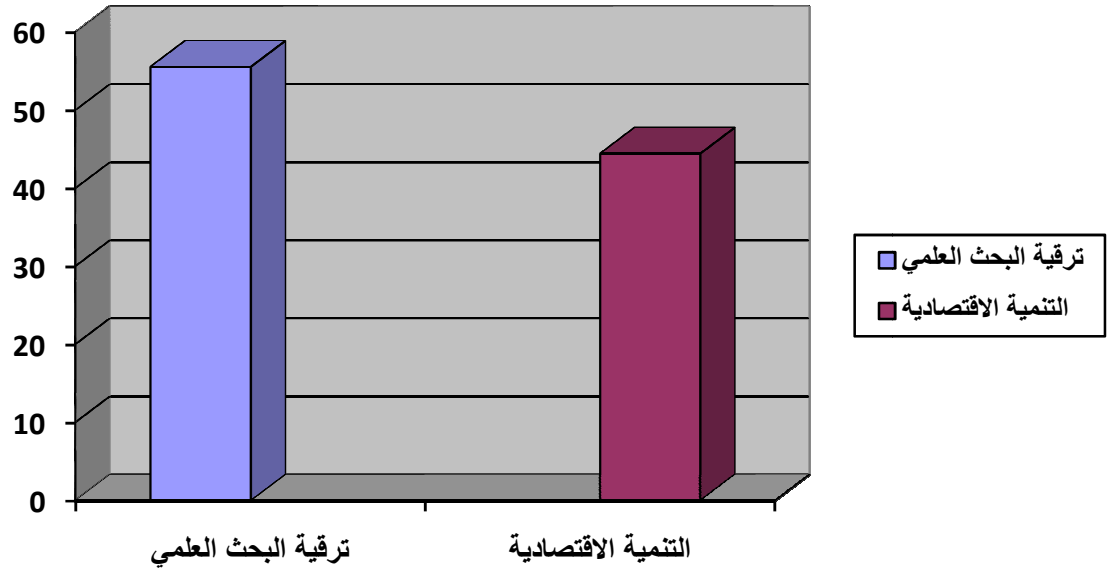

شكل رقم 13: رأي الباحثين حـــــول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخـــابر البحث العلمي في الجـــــــــزائر

جدول رقم 104: رأي المبحوثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث حسب التخصص.

الهدف / التخصص	ترقية البحث العلمي		التنمية الاقتصادية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	10	14.29	8	14.29	18	14.28
فيزياء	8	11.43	4	7.14	12	9.52
إلكترونيك	9	12.86	3	5.35	12	9.52
ميكانيك	7	10	5	8.92	12	9.52
هندسة مدنية	6	8.57	6	10.71	12	9.52
إعلام آلي	4	5.71	2	3.57	6	4.76
علوم فلاحية	6	8.57	6	10.71	12	9.52
الطاقة	3	4.28	3	5.35	6	4.76
لغة عربية	5	7.14	7	12.5	12	9.52
علوم بيطرية	4	5.71	2	3.57	6	4.76
رياضيات	3	4.28	3	5.35	6	4.76
اقتصاد	2	2.85	4	7.14	6	4.76
علم الطيران	3	4.28	3	5.35	6	4.76
المجموع	**70**	**100**	**56**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (104) الذي يوضح رأي المبحوثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث حسب التخصص حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28 % يمثلها تخصص كيمياء حيث نجد من بينهم 14.29% ممن يعتبرون أن الهدف هو ترقية البحث العلمي وبنفس النسبة للتنمية الاقتصادية، أما نسبة 9.52 % من مجموع أفرد العينة تمثل تخصص الفيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية ولغة عربية، حيث نجد من بينهم نسبة 12.86% تمثل مخبر الإلكترونيك الذين يعتبرون أن الهدف من إنشاء المخبر هو ترقية البحث العلمي، ونسبة 4.76 % من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص إعلام آلي، علوم بيطرية، رياضيات، اقتصاد، علم الطيران حيث نجـــد أعلى نسبة يمثلها مخبـــر العلوم الاقتصادية بـــ 7.14 % ممن يعتبرون أن الهدف من نشأة المخبر هو التنمية الاقتصادية.

نستنتج من خلال الجدول رقم (104) الذي يمثل رأي المبحوثين حول الهدف من نشأة مخابر البحث العلمي فكانت آراءهم متباينة إلا أنهم اعتبروا ترقية البحث العلمي من الأولويات التي تهدف إليها المخابر الجزائرية.

جدول رقم 105: رأي المبحوثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث حسب الأقدمية.

الهدف / الأقدمية	ترقية البحث العلمي		التنمية الاقتصادية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	30	42.85	15	26.79	45	35.71
10 -15	13	18.57	17	30.36	30	23.81
15 -20	12	17.14	11	19.64	23	18.25
20 -25	10	14.28	10	17.86	20	15.87
25 -30	3	4.28	3	5.35	6	4.76
30 فأكثر	2	2.85	-	-	2	1.58
المجموع	**70**	**100**	**56**	**100**	**126**	**100**

يوضح الجدول رقم (105) رأي المبحوثين حول هدف وزارة التعليم العالي من إنشاء مخابر البحث حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71 % من مجموع أفراد العينة يمثلون الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات نجد من بينهم 42.85% ممن يعتبرون الهدف هو من أجل ترقية البحث العلمي، ونسبة 23.81% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 30.36% ممن يعتبرون أن الهدف هو التنمية الاقتصادية، بينما نجد نسبة 18.25% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 سنة نجد من بينهم نسبة 19.64% ممن يعتبرون أن الهدف من نشأة المخبـــر هو التنمية الاقتصادية، والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلـــى 25 سنة تقدر نسبتهم بـــ 15.87 % من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 17.86% ممن يعتبرون الهدف هو من أجل التنمية الاقتصادية، ونسبة 4.76% تعبر عن رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25 و 30 سنة نجد من بينهم 5.35% ممن يعتبرون أن الهدف هو التنمية الاقتصادية، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% تعبر عن رأي الباحثين الذين أقدميتهم تزيد عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 2.85% ممن يعتبرون أن الهدف من نشأة المخابر هو ترقية البحث العلمي.

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (105) أن الوظيفتان تكملان بعضهما البعض لأنها تركز على:

- البحث التكويني.
- البحث الأساسي.
- البحث التطبيقي.
- البحث التطويري.

فعن طريق ترقية هذه البحوث نستطيع فعلا المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أساس بحوث منظمة ذات أهداف مسطرة يمكن تحقيقها في وقت محدد.

جدول رقم 106: رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيتها لانجاز المشاريع العلمية.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
25	19.84	66	52.38	35	27.77	126	100

يشير الجدول رقم (106) إلى رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيها لانجاز المشاريع العلمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 52.38% تمثل رأي الباحثين الذين يرون أن عدد المخابر البحث لا يكفي لانجاز المشاريع العلمية، تليها نسبة 27.77% تمثل رأي المبحوثين الذين يرون أنه ربما عدد مخابر البحث كافي لانجاز المشاريع العلمية، وفي الأخير نجد نسبة 19.84% من الباحثين الذين يعتبرون أن عدد المخابر كافي لانجاز المشاريع العليمة.

ومنه نستنتج أن العدد الكلي للمخابر يفوق 500 مخبر على المستوى الوطني في نظر الباحثين غير كاف لإنجاز مختلف المشاريع العلمية والمهم أيضا هو نوعيتها وطبيعتها بالنسبة للمجتمع ومؤسساته المختلفة.

الجزائر كذلك تركز على تطوير هذه المخابر ومختلف مراكز البحث العلمي ولهذا قامت برسم خططا وسياسات تتيح مزيدا من فرص النجاح للجامعة والمخابر التابعة لها باعتبارها جزء هام من المؤسسات العلمية.

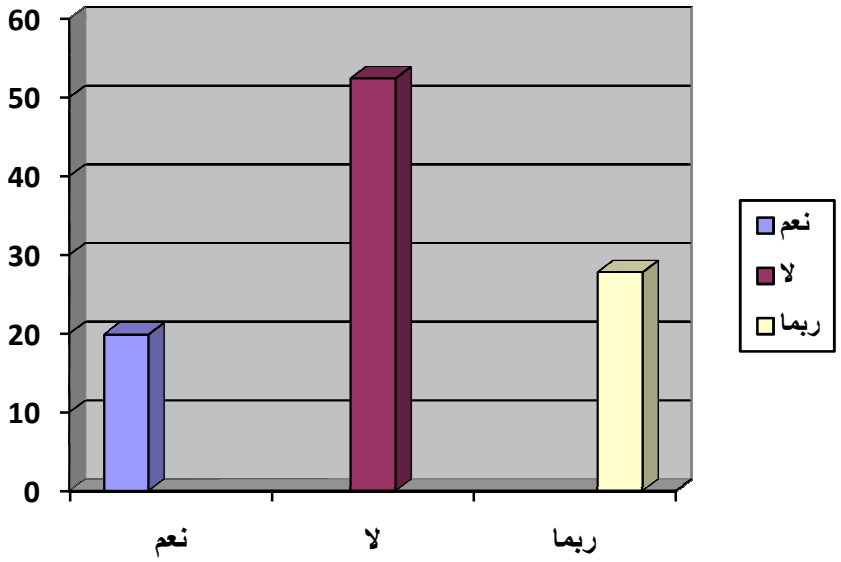

شكل رقم 14: رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيتها لانجاز المشاريع العلمية.

جدول رقم 107: رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيتها لانجاز المشاريع العلمية حسب التخصص.

الإجابات / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	3	12	11	16.67	4	11.42	18	14.28
فيزياء	4	16	5	7.57	3	8.57	12	9.52
إلكترونيك	3	12	3	4.54	6	17.14	12	9.52
ميكانيك	2	8	7	10.61	3	8.57	12	9.52
هندسة مدنية	1	4	9	13.64	2	5.71	12	9.52
إعلام آلي	1	4	2	3.03	3	8.57	6	4.76
علوم فلاحية	2	8	7	10.61	3	8.57	12	9.52
الطاقة	1	4	4	6.06	1	2.85	6	4.76
لغة عربية	2	8	6	9.09	4	11.42	12	9.52
علوم بيطرية	2	8	2	3.03	2	5.71	6	4.76
رياضيات	1	4	4	6.06	1	2.85	6	4.76
اقتصاد	2	8	2	3.03	2	5.71	6	4.76
علم الطيران	1	4	4	6.06	1	2.85	6	4.76
المجموع	**25**	**100**	**66**	**100**	**35**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (107) يوضح رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى كفايتها لإنجاز المشاريع العلمية حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28 % من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص الكيمياء حيث نجد من بينهم نسبة 16.67% ممن يعتبرون أن عدد المخابر لا يغطي إنجاز المشاريع العلمية، بينما تخصص كل من: فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية ولغة عربية نجد من بينهم أعلى نسبة يمثلها مخبر الإلكترونيك بنسبة 17.14% ممن يعتبرون أنه ربما عدد المخابر يكفي لإنجاز مختلف المشاريع العلمية، أما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص: الإعلام آلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران، حيث نجد من بينهم أعلى نسبة يمثلها مخبر علوم بيطرية وعلوم الاقتصاد بنسبة 8%.

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن معظم الباحثين يعتبرون المخابر لا تكفي لإنجاز مختلف المشاريع حيث تقدر النسبة الإجمالية بـــ 52.38%، رغم أن الجزائر مازلت في مرحلة بناء المخابر والجامعات إلا أنها غير كافية لتغطية مختلف المشاريع العلمية مقارنة بمختلف الدول المتقدمة في هذا المجال.

جدول رقم 108: رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى تغطيتها لانجاز المشاريع العلمية حسب الأقدمية.

الإجابات / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5–10	10	40	20	30.30	15	42.85	45	35.71
10–15	7	28	11	25.75	6	17.14	30	23.80
15–20	3	12	18	27.27	2	5.71	23	18.25
20–25	2	8	8	12.12	10	28.57	20	15.87
25–30	2	8	3	4.54	1	2.85	6	4.76
30 فأكثر	1	4	–	–	1	2.85	2	1.58
المجموع	**25**	**100**	**66**	**100**	**35**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (108) يوضح رأي الباحثين حول عدد مخابر البحث ومدى كفايتها لإنجاز المشاريع العلمية حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات حيث نجد من بينهم نسبة 42.85% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما عدد المخابر يكفي لتغطية المشاريع العلمية، ونسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و15 سنة نجد من بينهم 28% ممن يعتبرون أن عدد المخابر يكفي لإنجاز مختلف المشاريع العلمية، بينما نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقميتهم من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 27.27% من الباحثين الذين يعتبرون أن عدد المخابر غير كافي لإنجاز مختلف المشاريع العلمية، والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة تقدر نسبتهم بـــ15.87% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 28.57% تعبر عن رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما عدد المخابر يكفي لإنجاز المشاريع، ونسبة 4.76 % تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم نسبة 8% ممن يعتبرونها كافية لإنجاز مختلف المشاريع العلمية، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم 2.85% ممن يعتبرونها ربما تكفي لإنجاز مختلف المشاريع العلمية.

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (108) أن معظم الباحثين يعتبرون عدد المخابر في الجزائر غير كافي لتحقيق المشاريع العلمية، ويعتبر البحث التطويري في مختلف المخابر البحثية من المستجدات المهمة التي تركز عليها الدولة وفق آليات مضبوطة وغايات محددة وذلك من أجل المساهمة الفعلية في عملية التنمية.

جدول رقم 109: رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية.

مساهمة في المستوى		مساهمة دون المستوى		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
46	36.50	80	63.49	126	100

الجدول رقم (109) يوضح رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 63.49% من رأي الباحثين الذين يرون أن القطاع البحث العلمي مساهمته في تفعيل التنمية الاقتصادية دون المستوى ، تليها نسبة 36.50% من رأي الباحثين الذين يرون أنه توجد مساهمة من طرف قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية.

ما يمكن استنتاجه من هذا الجدول أن معظم الباحثين يعتبرون مساهمة قطاع البحث العلمي ليست بالمستوى المطلوب، والواضح أن للعلم أثر كبير على الإنتاج والتطور الاقتصادي والتقدم التقني، فخلف كل اكتشاف نجد جهود العلماء والباحثين في مختبراتهم، فمؤسسات البحث العلمي والمخابر تلعب دورا بارزا في تطوير الإنشاءات وضمان نجاح المخططات التنموية وبالتالي تساهم في ترقية المجتمع وتطوره.

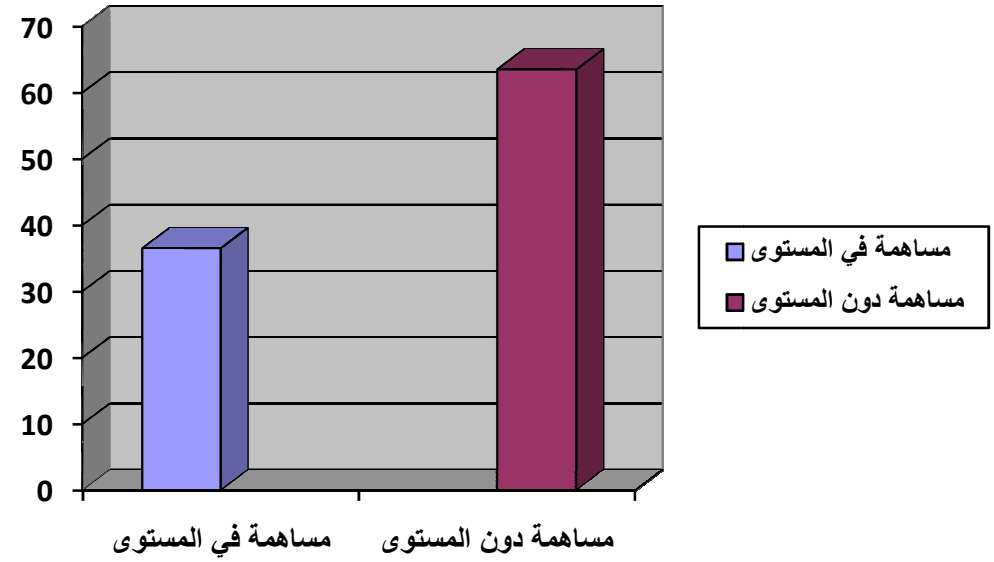

شكل رقم 15: رأي الباحثين من مـــدى مساهمة قطـــاع البحث العلمـــي في تفعيـــل التنميـــة الاقتصاديـــة.

جدول رقم 110: رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية حسب التخصص.

الإجابات / التخصص	المساهمة في المستوى		المستوى دون المستوى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	6	13.04	12	15	18	14.28
فيزياء	5	10.86	7	8.75	12	9.52
إلكترونيك	8	17.39	4	5	12	9.52
ميكانيك	7	15.21	5	6.25	12	9.52
هندسة مدنية	4	8.69	8	10	12	9.52
إعلام آلي	3	6.52	3	3.75	6	4.76
علوم فلاحية	4	8.69	8	10	12	9.52
الطاقة	2	4.34	4	5	6	4.76
لغة عربية	1	2.17	11	13.75	12	9.52
علوم بيطرية	2	4.34	4	5	6	4.76
رياضيات	1	2.17	5	6.25	6	4.76
اقتصاد	2	4.34	4	5	6	4.76
علم الطيران	1	2.17	5	6.25	6	4.76
المجموع	**46**	**100**	**80**	**100**	**126**	**100**

يوضح الجدول رقم (110) رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة يمثلها تخصص كيمياء نجد من بينهم نسبة 15 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن مساهمة قطاع البحث العلمي في عملية التنمية دون المستوى، أما نسبة 9.52 % فتمثل كل من التخصصات الآتية: فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحيه، لغة عربية حيث نجد من بينهم نسبة 17.39% تعبر عن رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر الإلكترونيك ويعتبرون أن مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية في المستوى، وتعبر نسبة 4.76 % عن رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر الإعلام الآلي والطاقة، علوم بيطرية، اقتصاد وعلم الطيران حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الإعلام الآلي بـــ6.52% التي تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن مساهمة قطاع البحث العلمي في المستوى .

من الواضح من خلال الجدول رقم (110) أن معظم الباحثين اعتبروا أن المساهمة في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية دون المستوى وهذا يرجع إلى اكتفاء المخابر بتكوين طلبة ما بعد التدرج وبالبحوث النظرية دون الاهتمام بالبحوث التطبيقية وعدم ربط مختلف المشاريع مع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية مما اثر بالسلب على هذا القطاع والمجتمع بصفة عامة.

جدول رقم 111: رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية حسب الأقدمية.

الإجابات / الأقدمية	مساهمة في المستوى		مساهمة دون المستوى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	15	32.60	30	37.5	45	35.71
15-10	12	26.08	18	22.50	30	23.80
20-15	8	17.39	15	18.75	23	18.25
25-20	5	10.86	15	18.75	20	15.87
30-25	4	8.69	2	2.5	6	4.76
30 فأكثر	2	4.34	-	-	2	1.58
المجموع	**46**	**100**	**80**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (111) يوضح رأي الباحثين من مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية حسب الأقدمية ، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 5 و10 سنوات نجد من بينهم37.50% ممن يعتبرون أن مساهمة قطاع البحث العلمي دون المستوى في تفعيله للتنمية الاقتصادية، و نسبة 23.80% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم في العمل من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 26.08 % ممن يعتبرون أن مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية في المستوى ، بينما نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 18.75 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون ان المساهمة دون المستوى، أما نسبة 15.87% تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة نجد من بينهم نسبة18.75 %ممن يعتبرونها دون المستوى، ونسبة 4.76 %من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين25 و30 سنة نجد من بينهم 8.69 %ممن يعتبرونها مساهمة في المستوى ، وفي الأخير نجد نسبة 1.58 %من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 4.34% ممن يعتبرونها مساهمة في المستوى .

فمن خلال الإجابات المقدمة من طرف المبحوثين نستنتج أن قطاع البحث العلمي مساهماته قليلة لتفعيل القطاع الاقتصادي وهذا راجع إلى السياسة الغير واضحة تجاه المخابر، فالبحث الذي ليست له أهداف واضحة لا يمكنه أن يساهم في تطوير المجتمع والنهوض بمؤسساته .

7-2-2- عرض نتائج الفرضية الأولى:

إن أهمية البحث العلمي أصبحت من المسلم بها لتقدم المجتمعات، والبحث العلمي يعد الركيزة الأساسية التي تقوم عليها خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم، ولم تكن اليابان أو أمريكا على قدر هذا المستوى العلمي دون تطويرها لمجال التكنولوجيا والعلوم من أجل تحقيق الثورة العلمية التي تزايدت منذ القرن الماضي وخاصة في ميادين الاتصال والمعلوماتية والمجالات الحيوية، لأن البحث العلمي يلعب دورا مهما للنهوض بكل المجالات المتواجدة بالمجتمع لذا لابد من توفير كل الشروط المناسبة لإنجاحه حيث أنه لن يمارس دون وضع سياسة محكمة ومشاريع طموحة ومصادر للتمويل

من خلال عرضنا الفرضية الأولى والمتمثلة في "عدم وضوح سياسة التعليم العالي لتوجيه البحث العلمي يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية" استنتجنا ما يلي :

أكد معظم الباحثين أن عدم وضوح سياسة الدولة تجاه المخابر ساهم إلى حد كبير في ترقية البحث العلمي، أما بالنسبة لتخصصات المخابر فكانت متباينة بينما إجابات الأساتذة الباحثين حسب الأقدمية فكانت توضح أن عدم وضوح سياسة التعليم في الجزائر أثر إلى حد واضح في تفعيل هذا القطاع مع مختلف المجالات الموجودة في المجتمع خاصة ونحن نعلم أن اليوم البحث التطبيقي أصبح ضروري في البناء الاقتصادي والاجتماعي لأي مجتمع وهذا ما أكده الجدول رقم (73) الذي يمثل مدى موافقة الباحث لسياسة الدولة تجاه المخابر حيث نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين لا يوافقون على السياسة المنتهجة من طرف الدولة تقدر بـــ79.36% من مجموع أفراد العينة، وبنسبة 20.63% ممن يوافقون على هذه السياسة وربطوا هذه النسبة بعدم وضوح المشاريع المتعلقة بالبحث العلمي وهذا ما تسبب في تأخر هذا القطاع.

أما بالنسبة لتشريعات ومحاور البحث فأكدوا أنهم لا يوافقون عليها وذلك من خلال الجدول رقم (76) وذلك بنسبة 70.63% ، ولمراقبة المخابر فاتضح أنه توجد بنسبة 61.90% من مجموع أفراد العينة لكن المبحوثين يعتبرونها غير كافية خاصة من حيث المستويات المراقبة من خلال الإجابات التي قدمها الباحثين لأن المراقبة حسب رأيهم تخص مراقبة تسيير المخابر بنسبة 65.21% أما مراقبة الإنتاج العلمي فهي ضئيلة تقدر بنسبة 18.47% وهذا ما ينعكس بالسلب على قطاع البحث العلمي ومدى مساهمته في عملية التنمية الاقتصادية.

كما يعتبر المبحوثين المراقبة التي تخضع إليها المخابر دون المستوى وذلك بنسبة 40.21% من مجموع أفراد العينة، وبالنسبة للشروط الأساسية للموافقة على إنشاء المخبر فمعظم الباحثون يعتبرون أن عدد الباحثين شرط أساسي للموافقة على إنشاء مخبر البحث العلمي بنسبة 41.26%.

أما بالنسبة للتنسيق بين المخابر ووزارة التعليم العالي فأكد معظم المبحوثين أنه لا يوجد تنسيق وذلك بنسبة 61.90 % طبعا هذا ما ينعكس بالسلب على الإنتاج المخبري وعلى البحوث الجامعية بصفة عامة ، لأن التعامل بين المؤسستين يشكل عامل نجاح لقطاع البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

كما أشار معظم الباحثين من خلال الجدول رقم (94) الذي يمثل رأي الباحث حول السياسة المنتهجة من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تجاه المخابرالعلمية أنها غير واضحة وذلك بنسبة 77.77% من مجموع أفراد العينة، أما عن الدورات التكوينية للباحث الذي يعمل بالمخبر أجاب

معظم المبحوثين على عدم وجودها وذلك من خلال الجدول رقم (97) حيث تقدر النسبة بـــ 68.25 % من مجموع أفراد العينة.

أما عن رأي الباحثين حول الإصلاحات الجديدة ومدى مساهمتها في ترقية البحث العلمي يمثلها الجدول رقم (100) حيث يعتبر المبحوثين أنها لا تساهم في ترقية البحث العلمي بنسبة 39.68%، وبخصوص الهدف من إنشاء مخابر البحث العلمي في الجزائر فمعظم الباحثين يعتبرونه من أجل ترقية البحث العلمي بنسبة 55.55 % من مجموع أفراد العينة وهذا ما وضحه لنا الجدول رقم (103) ويشير الجدول رقم (106) إلى رأي الباحثين ومدى تغطيته لإنجاز مختلف المشاريع العلمية حيث أكد معظم الباحثين أنها غير كافية وذلك بنسبة 52.38%، بينما عن مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية فأجاب معظم المبحوثين أنها دون المستوى وذلك من خلال الجدول رقم (109) بنسبة 63.49% من مجموع أفراد العينة.

من خلال أراء الباحثين حول عدم وضوح سياسة التعليم العالي لتوجيه البحث العلمي ومدى تأثيره في عملية التنمية الاقتصادية أكد معظم المبحوثين هذه الفكرة ويعتبرون المساهمات قليلة في مجال تطبيق البحوث النظرية وربطها مع مختلف المؤسسات الاقتصادية ونقص المراقبة والاهتمام بالمخابر من طرف الجهات المعنية ساهم في تأخر هذا القطاع، ونحن نعلم أنه لن يكون هناك تطور دون الاهتمام بالجامعة ومختلف المؤسسات العلمية.

7-3- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

إن ثنائية البحث العلمي والتكنولوجي أصبح من المسلم بها في تطوير وترقية المجتمعات وازدهارها ومن الضروري الإشارة إلى اعتبار عملية التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تبنى على سياسة صحيحة إذ لم تكن مستمدة من قواعد مضبوطة ومعتمدة على البحث العلمي والتكنولوجي ومن هنا نؤكد على أن الدول التي لا تولي لبرامج التطوير العلمي الأهمية القصوى في برامجها التنموية يبقى موقعها بعيدا عن الريادة في المجتمع الدولي كما تبقى قاصرة عن تدارك الركب الحضاري في عصر أصبحت الثروة العلمية والتكنولوجية هي الأهم.

والبحث العلمي هو الدعامة التي قامت عليها خطط التنمية في مختلف دول العالم، باعتباره يلعب دورا أساسيا في تطوير كل القطاعات والمجالات.

ولا بد من وجود إستراتيجية واضحة بين المؤسسات البحثية المختلفة والمؤسسات الاقتصادية لأن هذا النشاط لا يمكن ممارسته دون سياسة وخطة محكمة ومضبوطة ومشاريع هادفة ومصادر مختلفة، ولا يمكن تحقيق الأهداف دون توفير بنى أساسية متطورة تعمل على ترقية السياسات المرسومة والاستراتيجيات وتحويلها إلى خطط ومشاريع بحثية قابلة للتنفيذ ولهذا أنشأت الهيئة الوطنية للبحث لرسم الاستراتيجيات البحثية لكنها ألغيت سنة 1982 دون تحقيقها للنتائج المحددة، وسوف تتطرق الطالبة إلى عرض ابرز الصعوبات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي بين البحث العلمي من جهة والمشاريع الاقتصادية من جهة ثانية.

7-3-1- غياب إستراتيجية واضحة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية يؤثر في التنمية الاقتصادية.

جدول رقم 112: رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر.

بحث نظري		بحث تطبيقي		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
30	23.80	96	76.19	126	100

من خلال الجدول رقم (112) الذي يوضح رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر حيث تقدر أعلى نسبة بـــ 76.19 % تمثل رأي الباحثين الذين يرون أن البحث المقدم من طرف المخبر تطبيقي، تليها نسبة 23.80% رأي الباحثين الذين يرون أنه البحث المقدم من طرف الباحثين في المخبر نظري.

ما يمكن استنتاجه أن المخابر العلمية تساهم بشكل كبير في البحوث التطبيقية خاصة من حيث تكوين طلبة الماجستير والدكتوراه، أما البحوث الواجب تطبيقها في المجالات الاقتصادية فهي بنسب ضئيلة أو يمكن القول أنها شبه منعدمة نظرا للظروف المادية التي تعيشها معظم المخابر المتواجدة بالجزائر، لكن ما نشهده في الآونة الأخيرة تحسنها من حيث إعداد البحوث التطبيقية وهذا تماشيا مع سياسة الدولة التي تطمح إليها.

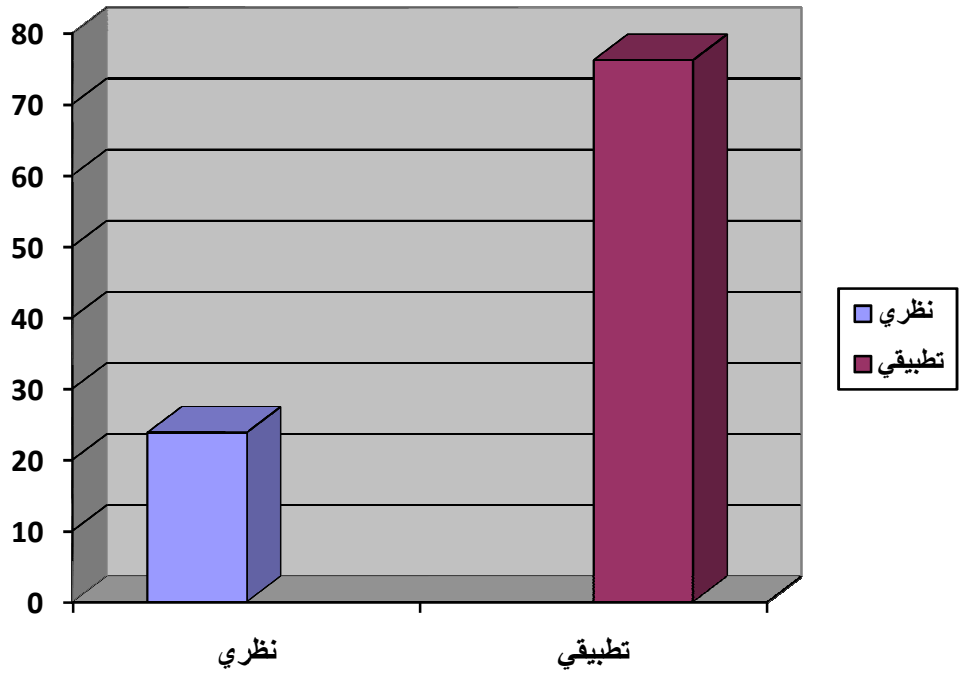

شكل رقم 16: رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر

جدول رقم 113: رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	بحث نظري		بحث تطبيقي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	3	10	15	15.62	18	14.28
فيزياء	4	13.33	8	8.33	12	9.52
إلكترونيك	2	6.67	10	10.41	12	9.52
ميكانيك	2	6.67	10	10.41	12	9.52
هندسة مدنية	2	6.67	10	10.41	12	9.52
إعلام آلي	1	3.33	5	5.20	6	4.76
علوم فلاحيه	3	10	9	9.37	12	9.52
الطاقة	2	6.67	4	4.16	6	4.76
لغة عربية	3	10	9	9.37	12	9.52
علوم بيطرية	1	3.33	5	5.20	6	4.76
رياضيات	2	6.67	4	4.16	6	4.76
اقتصاد	3	10	3	3.12	6	4.76
علم الطيران	2	6.67	4	4.16	6	4.76
المجموع	**30**	**100**	**96**	**100**	**126**	**100**

يوضح الجدول رقم (113) رأي الباحثين حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الكيمياء بنسبة 14.28% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 15.62% ممن يعتبرها بحوثا تطبيقية، ونسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية واللغة العربية نجد من بينهم أعلى نسبة يمثلها مخبر الفيزياء بنسبة 13.33% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن البحوث المقدمة من طرف المخبر هي بحوثا نظرية، بينما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة يمثلها كل من تخصص الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران على التوالي حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ10% يمثلها مخبر الاقتصاد والذي يعتبر فيه الباحثون أن البحوث المخبرية هي بحوثا نظرية.

من الجدول رقم (113) نستنتج أنه هناك اختلاف في أراء الباحثين حيث يعتبرون معظم البحوث المقدمة من طرف المخبر تطبيقية ويجب الاهتمام بالبحثين معا حتى نتماشى مع متطلبات المجتمع بمختلف مؤسساته، حيث أن المخابر التقنية تستوجب بحوث تطبيقية عكس المخابر المتخصصة في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية فإنها تركز على البحوث النظرية.

جدول رقم 114: رأي الباحث حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	بحث نظري		بحث تطبيقي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	10	33.33	35	36.45	45	35.71
15-10	8	26.67	22	22.91	30	23.80
20-15	9	30	14	14.58	23	18.25
25-20	1	3.33	19	19.79	20	15.87
30-25	1	3.33	5	5.20	6	4.76
30 فأكثر	1	3.33	1	1.04	2	1.58
المجموع	**30**	**100**	**96**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (114) يوضح رأي الباحثين حول نوع البحث المقدم من طرف المخبر حسب الأقدمية ، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10سنوات نجد من بينهم نسبة 36.45% ممن يعتبرون أن البحوث المقدمة من طرف المخبر هي بحوثا تطبيقية، تليها نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 26.67% ممن يعتبرونها بحوثا نظرية، ونسبة 28.25% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 سنة من بينهم نسبة 30% أما نسبة 15.87% تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح بين 20 و25 سنة نجد من بينهم نسبة 19.79% ممن يعتبرونها بحوثا تطبيقية، بينما توجد نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 25 و30 سنة نجد من بينهم 5.20 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن البحوث المقدمة من طرف المخبر هي بحوثا تطبيقية، وفي الأخير نجد نسبة 1.58 % من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم 3.33% ممن يعتبرون أن البحوث المقدمة من طرف المخبر هي بحوثا نظرية.

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (114) معظم الباحثين يعتبرون البحوث المقدمة هي بحوث نظرية وهذا لقيامها بوظائف تكوين الطلبة وتدريسهم لذا يجب الاهتمام أكثر بالبحوث التطويرية المساهمة في العمل التنموي.

جدول رقم 115 :رأي الباحث حول الإستراتيجية الموجودة بين مخابر البحث و المؤسسات الاقتصادية المختلفة.

نعم		لا		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
12	9.52	114	90.47	126	100

الجدول رقم(115) يوضح رأي الباحث حول الإستراتيجية الموجودة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 90.47% من الباحثين الدين يرون أنه لا توجد إستراتيجية بين مخابر البحث و مختلف المؤسسات الاقتصادية، تليها نسبة 9.52 % من الباحثين الذين يعتبرون انه توجد إستراتيجية بين مختلف المؤسسات الاقتصادية وبين مخابر البحث، إن ما تعاني منه الجزائر كغيرها من الدول العربية هو عدم ارتباط النشاطات التعليمية ببرامج التنمية والإنتاج، فنسبة الإنتاجية العلمية قليلة مما يمكن أن تقدمه بالقياس إلى الطاقات والكفاءات البشرية والمادية التي تملكها.

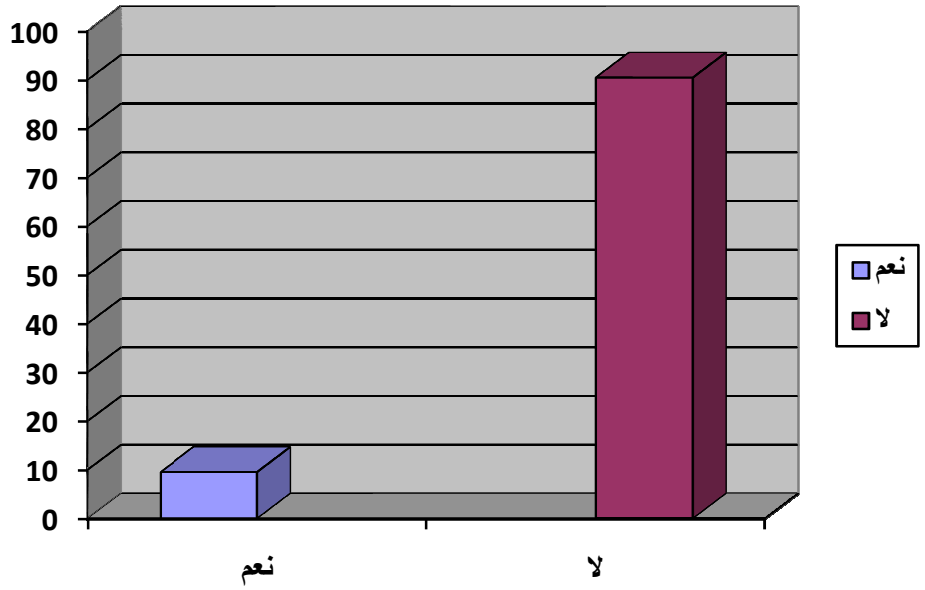

شكل رقم 17: :رأي البـــاحث حول الإستراتيجيـــة الموجـــودة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية المختلفة

جدول رقم 116 : رأي الباحث حول إستراتيجية الموجودة بين مخابر البحث و المؤسسات الاقتصادية المختلفة حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	2	16.67	16	14.03	18	14.28
فيزياء	1	8.33	11	9.65	12	9.52
إلكترونيك	1	8.33	11	9.65	12	9.52
ميكانيك	1	8.33	11	9.65	12	9.52
هندسة مدنية	1	8.33	11	9.65	12	9.52
إعلام آلي	1	8.33	5	4.38	6	4.76
علوم فلاحيه	–	–	12	10.52	12	9.52
الطاقة	2	16.67	4	3.50	6	4.76
لغة عربية	1	8.33	11	9.65	12	9.52
علوم بيطرية	1	8.33	5	4.38	6	4.76
رياضيات	–	–	6	5.26	6	4.76
اقتصاد	1	8.33	5	4.38	6	4.76
علم الطيران	–	–	6	5.26	6	4.76
المجموع	**12**	**100**	**114**	**100**	**126**	**100**

يوضح الجدول رقم (116) رأي الباحثين حول لإستراتيجية الموجودة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية المختلفة حسب التخصص حيث توجد أعلى نسبة تقدر بـــ 17.28% يمثلها مخبر الكيمياء من مجموع أفراد العينة حيث نجد من بينهم نسبة 16.67% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه توجد إستراتيجية بين المخابر ومختلف المؤسسات الاقتصادية، أما نسبة 9.52 %من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص : فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية ولغة عربية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 10.52% يمثلها مخبر العلوم الفلاحية الذين يعتبرون أنه لا توجد إستراتيجية واضحة بين المخابر والمؤسسات الاقتصادية، بينما 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص:الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران حيث توجد أعلى نسبة من بينهم تمثل مخبر الطاقة بنسبة 16.67% ممن يعتبرون أنه توجد إستراتيجية بين المخابر ومختلف المؤسسات الاقتصادية.

يمكن أن نستنتج من خلال الجدول رقم (116) أنه هناك اختلاف في وجهات النظر بين الباحثين غير أن معظمهم يعتبرون عدم وجود إستراتيجية واضحة بين المؤسسات الاقتصادية ومخابر البحث العلمي وهذا ما يؤثر بالسلب على القطاع الاقتصادي والبحث العلمي.

جدول رقم 117 : رأي الباحث حول الإستراتيجية الموجودة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية المختلفة حسب الأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	نعم		لا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	4	33.33	41	35.96	45	35.71
10-15	3	25	27	23.68	30	23.80
15-20	2	16.67	21	18.42	23	18.25
20-25	1	8.33	19	16.67	20	15.87
25-30	1	8.33	5	4.38	6	4.76
30 فأكثر	1	8.33	1	0.87	2	1.58
المجموع	**12**	**100**	**114**	**100**	**126**	**100**

الجدول (117) يوضح رأي الباحثين حول الإستراتيجية الموجودة بين مخابر ومؤسسات الاقتصادية المختلفة حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ35.71% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 35.96% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 5 و10 سنوات الذين يعتبرون انه لا توجد إستراتيجية بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية، ونسبة 23.80 % من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم في العمل من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 25 % ممن يعتبرون أنه توجد إستراتيجية بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية المختلفة، أما نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تعبر عن رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 15 و20 سنة نجد من بينهم نسبة 18.42% ممن يعتبرون أنه لا توجد إستراتيجية، بينما نسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 20 و25 سنة نجد من بينهم نسبة 16.67% ممن يعتبرون أنه لا توجد إستراتيجية بين المخابر والمؤسسات الاقتصادية، والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25 و30 سنة فتقدر نسبتهم بـــ 4.76% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 8.33% ممن يعتبرون أنه توجد إستراتيجية بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 8.33% ممن يعتبرون أنه توجد إستراتيجية بين المؤسسات الاقتصادية ومخابر البحث.

نستنتج من خلال الجدول رقم (117) الذي يمثل رأي الباحث حول الإستراتيجية الموجودة بين المخابر العلمية ومختلف المؤسسات الاقتصادية اختلاف الآراء بين الباحثين إلا أنهم يتفقون على ضعف العلاقة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية ومخابر البحث العلمي وهذا ينعكس سلبا على مختلف القطاعات الموجودة في المجتمع .

جدول رقم 118: رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر.

إنجاز المشاريع العلمية		القيام بالملتقيات		الإشراف على المذكرات		إنجاز مشاريع اقتصادية		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
90	41.66	7	3.24	99	45.83	20	9.25	216	100

يوضح الجدول رقم (118) رأي الباحث ين حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 45.83 % من الباحثين الذين يرون أن وظيفة المخبر تتمثل في الإشراف على المذكرات تليها نسبة 41.66 % من الباحثين الذين يعتبرون أن وظائف المخبر تتمثل في إنجاز المشاريع العلمية تليها نسبة 9.25% الباحثين الذين يرون أن وظيفة المخبر تتمثل في إنجاز المشاريع الاقتصادية تليها نسبة 3.24 % من الباحثين الذين يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في القيام بالملتقيات.

رغم أن هناك اختلاف في أراء المبحوثين إلا أننا نستنتج أن المخبر أصبح مكان لتكوين الطالب والإشراف على مذكرات تخرجهم رغم أنه هدف جاد وفعال إلا أن الأهداف الأخرى تساهم بشكل كبير في تفعيل هذه المخابر ونجاحها مستقبلا .

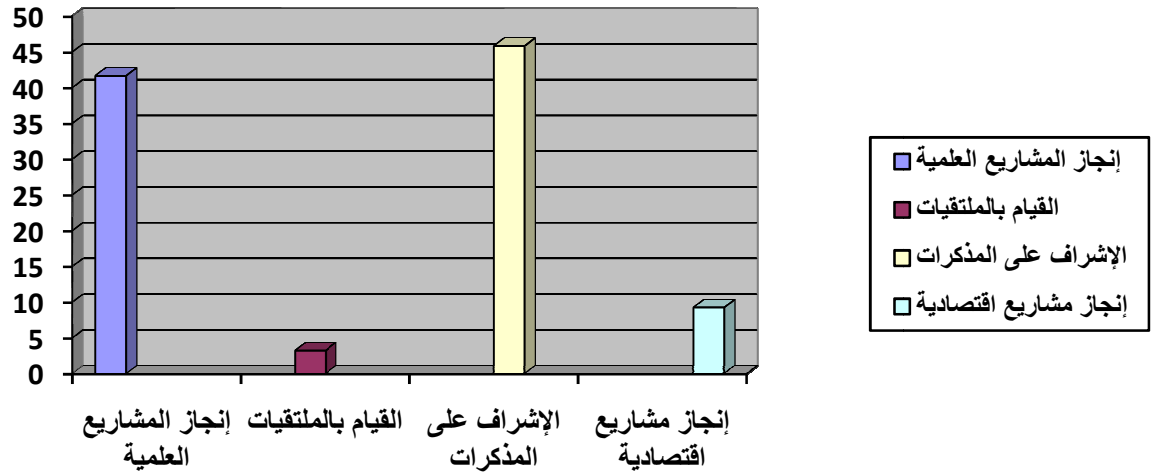

شكل رقم 18: رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر.

جدول رقم 119: رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	إنجاز المشاريع العلمية		القيام بالملتقيات		الإشراف على المذكرات		إنجاز المشاريع الاقتصادية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	12	13.33	2	28.57	14	14.14	2	10	30	13.88
فيزياء	10	11.11	1	14.28	10	10.10	1	5	22	10.18
إلكترونيك	8	8.88	1	14.28	8	8.08	2	10	19	8.79
ميكانيك	8	8.88	1	14.28	9	9.09	2	10	20	9.25
هندسة مدنية	9	10	–	–	10	10.10	2	10	21	9.72
إعلام آلي	5	5.56	–	–	6	6.06	1	5	12	5.55
علوم فلاحيه	9	10	–	–	9	9.09	2	10	20	9.25
الطاقة	2	2.22	1	14.28	3	3.03	1	5	7	3.24
لغة عربية	12	13.33	1	14.28	10	10	2	10	25	11.57
علوم بيطرية	3	3.33	–	–	4	4.04	1	5	8	3.70
رياضيات	4	4.44	–	–	5	5.05	1	5	10	4.62
اقتصاد	3	3.33	–	–	5	5.05	2	10	10	4.62
علم الطيران	5	5.56	–	–	6	6.06	1	5	12	5.55
المجموع	**90**	**100**	**7**	**100**	**99**	**100**	**20**	**100**	**216**	**100**

الجدول رقم (119) يوضح رأي الباحث حول الوظائف التي يقوم بها المخبر حسب التخصص نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 13.88 % من مجموع التكرارات الذين ينتمون إلى تخصص كيمياء من بينهم نسبة 28.57% ممن يعتبرون أن وظيفة المخبر تكمن في القيام بالملتقيات، ونسبة 11.57% تمثل تخصص لغة عربية من مجموع التكرارات، حيث نجد نسبة 13.33% ممن يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في إنجاز المشاريع العلمية، أما نسبة 10.18 % تمثل تخصص فيزياء من مجموع التكرارات حيث نجد نسبة 14.28 % تمثل الباحثين الذين يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في القيام بالملتقيات، وبالنسبة للهندسة المدنية فتقدر النسبة بـــ9.72% من مجموع التكرارات نجد من بينهم نسبة 10.10% ممن يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في الإشراف على المذكرات، بينما نسبة 9.25 % تمثل كل من تخصص: ميكانيك وعلوم فلاحية من مجموع التكرارات حيث نجد من بينهم نسبة 14.28% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر الميكانيك ويعتبرون وظيفة المخبر تتمثل في القيام بالملتقيات، أما تخصص إلكترونيك فتقدر نسبته بـــ 8.79% من مجموع التكرارات حيث نجد نسبة 14.28% التي تمثل وظيفة القيام بالملتقيات وتخصص كل من الإعلام الآلي وعلم الطيران تقدر نسبتهم بـــ5.55% من مجموع التكرارات فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن الإشراف على المذكرات هو من وظائف المخبر وذلك بنسبة 6.06%، أما 4.62 % تمثل تخصص رياضيات واقتصاد من بينهم نسبة 10 % ممن يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في إنجاز المشاريع العلمية، ونسبة 3.70% تمثل علوم بيطرية من مجموع التكرارات نجد من بينهم نسبة 5% ممن

يعتبرن أن وظيفة المخبر تتمثل في إنجاز المشاريع العلمية أما نسبة 3.24 % تمثل الباحثين الذين ينتمون إلى تخصص الطاقة نجد من بينهم 14.28% ممن يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في القيام بالملتقيات.

نستنتج من خلال الجدول رقم (119) أنه هناك اختلاف في وجهات نظر الباحثين وهذا حسب تخصص كل مخبر لكن تبقى الوظائف متكاملة لنجاحه، هناك مخابر تهتم بانجاز المشاريع العلمية كمخبر الرياضيات والاقتصاد، ومخابر تهتم بالملتقيات كمخبر الميكانيك .

جدول رقم 120: رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	إنجاز المشاريع العلمية		القيام بالملتقيات		الإشراف على المذكرات		إنجاز المشاريع الاقتصادية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	40	44.44	4	57.14	46	46.46	10	50	100	46.29
15-10	20	22.22	1	14.28	22	22.22	2	10	45	20.83
20-15	19	21.11	1	14.28	22	22.22	4	20	46	21.29
25-20	5	5.55	1	14.28	6	6.06	2	10	14	6.48
30-25	4	4.44	-	-	1	1.01	2	10	7	3.24
30 فأكثر	2	2.22	-	-	2	2.02	-	-	4	1.85
المجموع	**90**	**100**	**7**	**100**	**99**	**100**	**20**	**100**	**216**	**100**

الجدول رقم (120) يوضح رأي الباحث حول الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 46.29 % من مجموع التكرارات التي تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 10و 15 سنة نجد من بينهم نسبة 57.14% الذين يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في القيام بالملتقيات ، ونسبة 21.29% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح مدة أقدميتهم بين 10 و15سنة حيث نجد من بينهم نسبة 22.22% ممن يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في الإشراف على المذكرات، بينما نسبة 20.83% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 22.22 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن وظيفة المخبر تتمثل في إنجاز المشاريع العلمية والإشراف على المذكرات ، ونسبة 6.48% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح مدة أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم نسبة 14.28% ممن يعتبرون أن القيام بالملتقيات من وظائف المخبر.

نسبة 3.24 %من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة حيث نجد من بينهم نسبة 10% ممن يعتبرون أن إنجاز المشاريع الاقتصادية من وظائف المخبر، و في الأخير نجد نسبة 1.85% من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم تزيد عن 30 سنة فمن بينهم نسبة 2.22% من الباحثين الذين يعتبرون أن إنجاز المشاريع العلمية من وظائف المخبر.

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (120) أن كل الوظائف المذكورة تساهم في ترقية البحث العلمي والجامعي، رغم الاختلاف واضح حول أراء المبحوثين إلا أنهم أكدوا لنا انشغالاتهم حسب الوظائف التي يقوم بها كل مخبر.

جدول رقم 121: رأي الباحث حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
62	49.20	46	36.50	18	14.28	126	100

يوضح الجدول رقم (121) رأي الباحث حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 49.20 % تمثل رأي الباحثين الذين يرون أن تخصص المخبر يساهم في الإنتاج العلمي ونسبة 36.50% من الباحثين الذين يعتبرون انه لا توجد مساهمة في إنتاج العلمي من طرف المخابر تليها نسبة 14.28%من الباحثين الذين يرون أنه ربما يوجد إنتاج علمي من طرف مخابر البحث، لأن التخصص التقني يساهم وبشكل كبير في المجال الاقتصادي كالإلكترونيك والميكانيك.

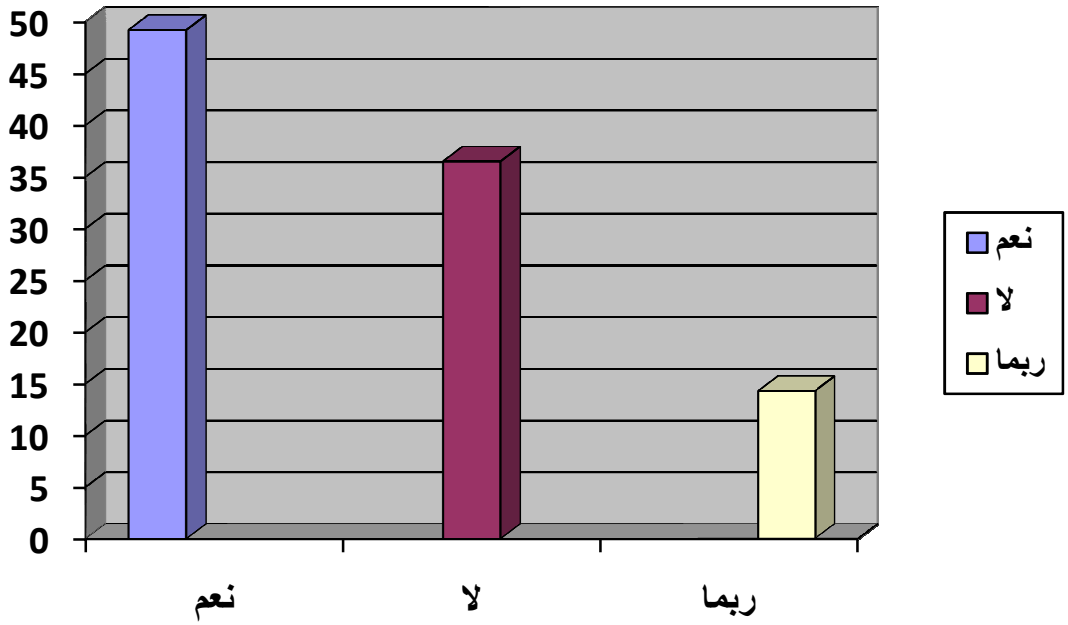

شكل رقم 19: رأي الباحث حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي.

جدول رقم 122: رأي الباحث حول تخصص المخبر و مدى مساهمته في الإنتاج العلمي حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	12	19.35	4	8.69	2	11.11	18	14.28
فيزياء	8	12.90	3	6.52	1	5.55	12	9.52
إلكترونيك	7	11.29	2	4.34	3	16.66	12	9.52
ميكانيك	7	11.29	4	8.69	1	5.55	12	9.52
هندسة مدنية	5	8.06	5	10.86	2	11.11	12	9.52
إعلام آلي	2	3.22	3	6.52	1	5.55	6	4.76
علوم فلاحية	7	11.29	2	4.34	3	16.66	12	9.52
الطاقة	1	1.61	4	8.69	1	5.55	6	4.76
لغة عربية	2	3.22	9	19.56	1	5.55	12	9.52
علوم بيطرية	1	1.61	3	6.52	2	11.11	6	4.76
رياضيات	3	4.83	3	6.52	–	–	6	4.76
اقتصاد	4	6.45	2	4.34	–	–	6	4.76
علم الطيران	3	4.83	2	4.34	1	5.55	6	4.76
المجموع	**62**	**100**	**46**	**100**	**18**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (122) يوضح رأي الباحث حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة الذين ينتمون إلى نخصص كيمياء فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن التخصص يساهم في ترقية البحث العلمي بنسبة 19.52 %، بينما كل من تخصص الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية ،اللغة العربية يمثلون نسبة 9.52 %من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة19.56% تمثل الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر اللغة العربية الذين يعتبرون أن التخصص ليس له دور في الإنتاج العلمي.

أما نسبة 4.76 % من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص :الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الطاقة بـــ 8.69% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون التخصص لا يساهم في الإنتاج العلمي.

ما يمكن استنتاجه أن كل التخصصات الموجودة في الجامعة تساهم في ترقية البحث العلمي أي لا فرق بين مخابر تقنية ومخابر اجتماعية أو اقتصادية إلا عن طريق العمل والبحوث المقدمة التي تساهم في تطوير البحث العلمي.

جدول رقم 123: رأي الباحث حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	20	32.25	15	33.60	10	55.56	45	35.71
10-15	14	22.58	13	28.26	3	16.66	30	23.80
15-20	18	29.03	3	6.52	2	11.11	23	18.25
20-25	7	11.29	12	26.08	1	5.56	20	15.87
25-30	3	4.83	1	2.17	2	11.11	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	4.34	-	-	2	1.58
المجموع	**62**	**100**	**46**	**100**	**18**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (123) الذي يوضح رأي الباحثين حول تخصص المخبر ومدى مساهمته في الإنتاج العلمي حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى10 سنوات، فأعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما التخصص لا يساهم في الإنتاج العلمي بنسبة 55.56% ، وهناك نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و15 سنة أعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين لا يعتبرون التخصص يساهم في الإنتاج العلمي بنسبة 28.26%، وهناك نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 15إلى 20 سنة بنسبة 29.03 % ممن يرون أن التخصص يساهم في الإنتاج العلمي.

أما نسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن التخصص لا يساهم في الإنتاج العلمي بنسبة 26.08% ، هناك من الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25 و30 سنة تقدر نسبتهم بـــ4.76% من مجموع أفراد العينة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه ربما التخصص يساهم في الإنتاج العلمي بنسبة 11.11%، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة كلهم يعتبرون التخصص لا يساهم في الإنتاج العلمي بنسبة 4.34%.

ومنه نستنتج للتخصص دور في الإنتاج العلمي وهذا طبعا يرتبط بالبحث التطبيقي فعن طريقه يساهم في ترقية البحث العلمي وبالتالي تطوير المجتمع .

جدول رقم 124: رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر.

نتائج جيدة		نتائج متوسطة		نتائج دون المتوسط		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
28	22.22	52	41.26	46	36.50	126	100

الجدول رقم (124) يوضح رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف مخبر البحث، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 41.26 % من رأي الباحثين الذين يرون أن النتائج المتحصل عليها من طرف مخابر البحث متوسطة، تليها نسبة 36.50 % من رأي الباحثين الذين يعتبرون أن نتائج مخابر البحث دون المتوسط، تليها نسبة 22.22 % من رأى الباحثين الذين يرون أن النتائج المتوصل إليها من طرف مخابر البحث جيدة.

ويعد الإنتاج العلمي المقياس الذي يقاس به تطور هذا المجال من خلال المنشورات وبراءات الاختراع التي تعتبر ناقصة مقارنة بالدول المتقدمة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

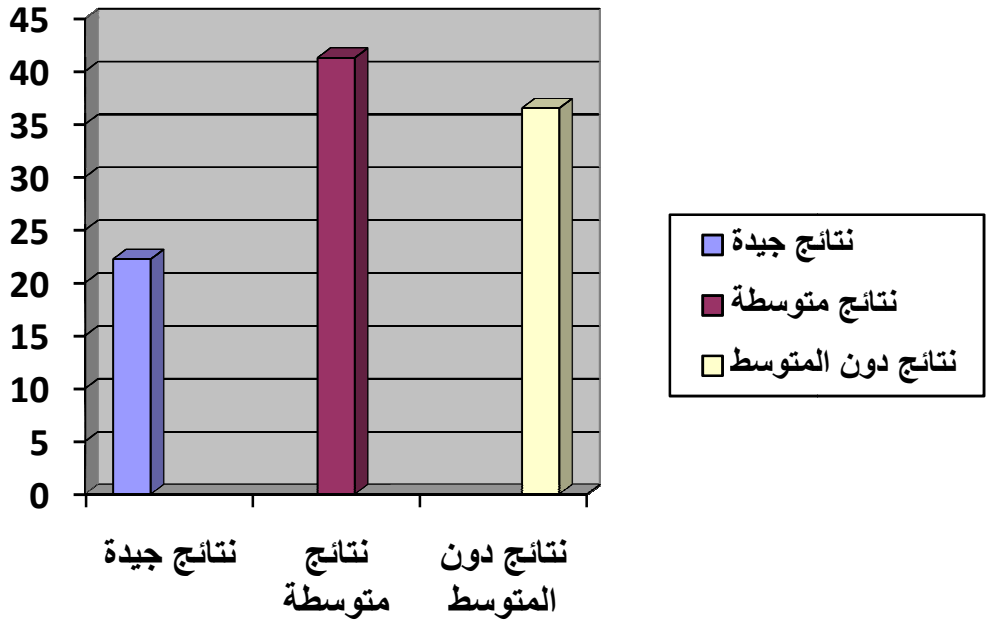

شكل رقم 20: رأي الباحث من النتائج المحصل عليها من طرف المخبر.

جدول 125: رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر حسب التخصص.

رأي الباحث	نتائج جيدة		نتائج متوسطة		نتائج دون المتوسط		المجموع	
التخصص	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	8	28.57	1	1.92	9	19.56	18	14.28
فيزياء	2	7.14	5	9.61	5	10.86	12	9.52
إلكترونيك	3	10.71	7	13.46	2	4.34	12	9.52
ميكانيك	1	3.57	6	11.53	5	10.86	12	9.52
هندسة مدنية	1	3.57	5	9.61	6	13.04	12	9.52
إعلام آلي	4	14.28	1	1.92	1	2.17	6	4.76
علوم فلاحية	2	7.14	6	11.53	4	8.69	12	9.52
الطاقة	1	3.57	3	5.76	2	4.34	6	4.76
لغة عربية	1	3.57	5	9.61	6	13.04	12	9.52
علوم بيطرية	2	7.14	4	7.69	–	–	6	4.76
رياضيات	1	3.57	4	7.69	1	2.17	6	4.76
اقتصاد	2	7.14	3	5.76	1	2.17	6	4.76
علم الطيران	–	–	2	3.84	4	8.69	6	4.76
المجموع	**28**	**100**	**52**	**100**	**46**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (125) يوضح رأي الباحثين من النتائج المتحصل عليها حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28 % من مجموع أفراد العينة الذين ينتمون إلى تخصص الكيمياء حيث نجد من بينهم نسبة 28.57% ممن يعتبرونها نتائج جيدة، أما كل من تخصص : فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية، لغة عربية على التوالي فالنسبة تقدر بـــ 9.52 % من مجموع أفراد العينة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين ينتمون إلى مخبر الإلكترونيك والذين يعتبرون أن المخابر نتائجها متوسطة بنسبة 13.46%، أما فيما يخص كل من الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران فالنسبة تقدر بـــ 4.76% من مجموع أفراد العينة فأعلى نسبة يمثلها مخبر الإعلام الآلي بـــ14.28% من الباحثين الذين يعتبرون أن نتائج المخبر جيدة.

ما يمكن استنتاجه من الجدول (125) أن النتائج تختلف من مخبر إلى آخر وهذا يرجع إلى المشاريع المنجزة وعدد الباحثين المتواجدين بالمخبر لكن معظم الباحثين يعتبرون أن نتائج المخبر مابين متوسطة وجيدة .

جدول رقم 126: رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث الأقدمية	نتائج جيدة		نتائج متوسطة		نتائج دون المتوسط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	10	35.71	20	38.46	15	32.60	45	35.71
10-15	5	17.85	11	21.15	14	30.43	30	23.80
15-20	6	21.42	9	17.30	8	17.39	23	18.25
20-25	5	17.85	8	15.38	7	15.21	20	15.87
25-30	2	7.14	3	5.76	1	2.17	6	4.76
30 فأكثر	-	-	1	1.92	1	2.17	2	1.58
المجموع	**28**	**100**	**52**	**100**	**46**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (126) الذي يوضح رأي الباحث من النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر حسب الأقدمية، إذ توجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71 % من مجموع أفراد العينة الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5 و10 سنوات أعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر متوسطة وذلك بنسبة 38.46%، أما نسبة 23.80% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 و15 سنة نجد من بينهم أعلى نسبة تقدر بـــ 30.43% من الباحثين الذين يعتبرون أن نتائج المخبر دون المتوسط، والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 سنة تقدر نسبتهم بـــ18.25% من مجموع أفراد العينة فأكبر نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون النتائج المقدمة من طرف المخبر جيدة وذلك بنسبة 21.42%، أما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 20 و25 سنة فتقدر نسبتهم بـــ 15.87% فأكبر نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون النتائج المقدمة من طرف المخبر جيدة بنسبة 17.85% ، ونسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 25 و30 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن النتائج المقدمة جيدة بنسبة 7.14%، والباحثون الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة فتقدر نسبتهم بـــ 1.58% فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر دون المتوسط بنسبة 2.17%.

ما يمكن استنتاجه أن أراء الباحثين متباينة وهذا راجع لاختلاف التخصصات التي ينتمون إليها رغم أن معظمهم يعتبرون النتائج الواردة من طرف المخبر متوسطة أو جيدة.

جدول رقم 127: رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية .

نعم		لا		أحيانا		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
45	35.71	55	43.65	26	20.63	126	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (127) فهي تشير إلى أن هناك اختلاف واضح في وجهات النظر للمبحوثين، حيث أعلى نسبة تقدرة بـــ 43.65 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه لا يوجد تعاون بين المخابر الجزائرية. كما تشير نسبة 35.71 % إلى وجود تعاون بين مختلف المخابر المتواجدة بالجامعات الجزائرية وتليها نسبة 20.63 % إلى أنه هناك أحيانا تعاون بين هذه المخابر.

من خلال تحليلنا للجدول نجد أن هناك شبه انعدام للتعاون بين المخابر داخل الوطن خاصة في مجال البحوث لأن التقدم العلمي والمعرفي في كل المجالات هو نتاج عملية تراكمية مشتقة ومشتركة بين العديد من المؤسسات العلمية.

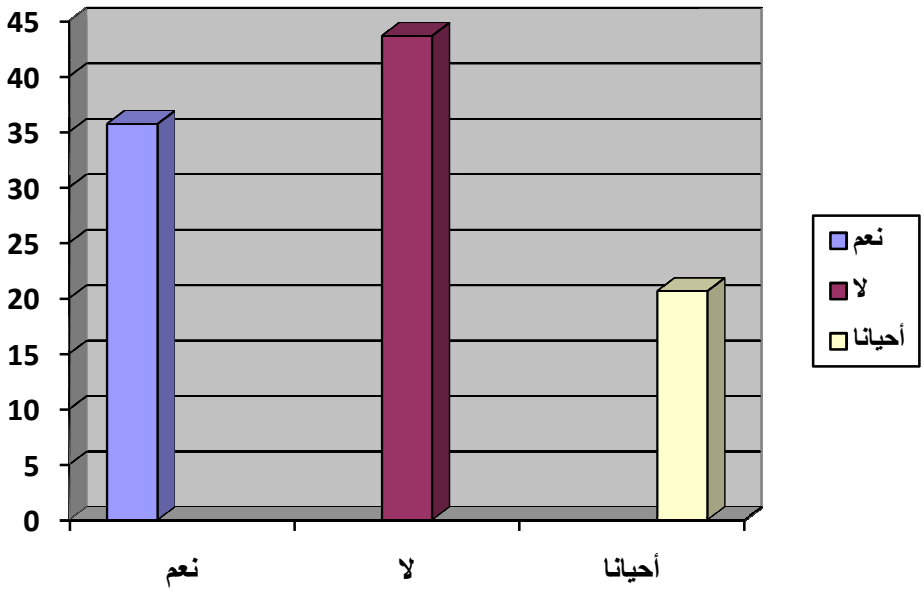

شكل رقم 21: رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية.

جدول رقم 128: رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	7	15.55	8	14.55	3	11.53	18	14.28
فيزياء	4	8.89	6	10.91	2	7.69	12	9.52
إلكترونيك	8	17.78	–	–	4	15.38	12	9.52
ميكانيك	8	17.78	3	5.45	1	3.84	12	9.52
هندسة مدنية	2	4.44	9	16.36	1	3.84	12	9.52
إعلام آلي	1	2.22	3	5.45	2	7.69	6	4.76
علوم فلاحية	3	6.67	8	14.55	1	3.84	12	9.52
الطاقة	1	2.22	3	5.45	2	7.69	6	4.76
لغة عربية	4	8.89	4	7.27	4	15.38	12	9.52
علوم بيطرية	2	4.44	2	3.63	2	7.69	6	4.76
رياضيات	1	2.22	4	7.27	1	3.84	6	4.76
اقتصاد	3	6.67	2	3.63	1	3.84	6	4.76
علم الطيران	1	2.22	3	5.45	2	7.69	6	4.76
المجموع	**45**	**100**	**55**	**100**	**26**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول يتضح أنه أعلى نسبة يمثلها تخصص الكيمياء بنسبة 14.28% من مجموع أفراد العينة فأعلى نسبة تقدر بـــ15.55% ممن يعتبرون أن هناك تعاون بين المخابر الجزائرية، أما بالنسبة لتخصص : الفيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية، ولغة عربية تقدر نسبتهم بـــ 9.52% من مجموع أفراد العينة، فأعلى نسبة يمثلها مخبر الإلكترونيك والميكانيك بنسبة 17.78% من الباحثين الذين يعتبرون أنه هناك تعاون بين المخابر الجزائرية، بينما نسبة 4.76 %من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص : الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران فأعلى نسبة يمثلها كل من مخبر الطاقة والإعلام الآلي والعلوم البيطرية وكذلك علم الطيران ممن يعتبرون أنه أحيانا يوجد تعاون بين مختلف المخابر الجزائرية وذلك بنسبة 7.69%.

ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول رقم (128) تضارب في آراء المبحوثين حول تعاون المخابر الجزائرية غير أنه تم التأكد من أن عدم الشراكة بين هذه المخابر الجزائرية يساهم إلى حد كبير في تأخر قطاع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وقد أصبح تطوير البحث العلمي في الجزائر خاصية ضرورية هذا من جهة وربطة بالقطاع الاقتصادي من الإشغالات الهامة من جهة ثانية تعتبر نتيجة المجهودات التي تبذلها الدولة لترقية قطاع البحث العلمي في الجزائر وربطها مع مختلف المجالات أضحى أمرا ضروريا.

جدول رقم 129: رأي الباحث حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية وعلاقته بالأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	12	26.67	18	32.72	15	57.69	45	35.71
10-15	10	22.22	19	34.54	1	3.84	30	23.80
15-20	10	22.22	13	23.63	-	-	23	18.25
20-25	11	24.44	1	1.81	8	30.76	20	15.87
25-30	2	4.44	2	3.63	2	7.69	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	3.63	-	-	2	1.58
المجموع	**45**	**100**	**55**	**100**	**26**	**100**	**126**	**100**

حسب الجدول رقم (129) فإن أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71 % من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات فأكبر نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أنه أحيانا يوجد تعاون بين المخابر الجزائرية وذلك بنسبة 57.69%، أما نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 و15 سنة أعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أنه لا يوجد تعاون وذلك بنسبة 34.54%، أما الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 سنة تقدر نسبتهم بـــ18.25% من مجموع أفراد العينة أكبر نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه لا يوجد تعاون بين المخابر وذلك بنسبة 23.63%، ونسبة 15.87% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 20 و25 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه أحيانا يوجد تعاون بين المخابر الجزائرية وذلك بنسبة 30.76%، بينما نسبة 4.76% تمثل الباحثون الذين أقدميتهم تتروح ما بين 25 و30 سنة فنجد من بينهم نسبة 7.69% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه أحيانا يوجد تعاون بين المخابر الجزائرية، وفي الأخير توجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة الذين يمثلون الباحثون الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة حيث كل الباحثون يعتبرون أنه لا يوجد تعاون بين المخابر وذلك بنسبة 3.63%.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول أن معظم الباحثين يؤكدون عدم وجود تعاون بين المخابر داخل الوطن، وهناك نقص كبير في التعاون في مجال البحث العلمي وهذا ينعكس بدوره على أداء الجامعة ومختلف المؤسسات العلمية من مراكز ومخابر بحث مهمتها على أكمل وجه ونجاحها لن يكون إلا بالتحام هذه المخابر وتحقيق أهداف واضحة لنرتقي بهذا القطاع من كل الجوانب.

جدول رقم 130 : رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية.

نعم		لا		أحيانا		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
55	43.65	49	38.88	22	17.46	126	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (130) فهي تشير إلى أن هناك اختلاف في وجهة النظر وتشير أعلى نسبة إلى 43.65 % التي تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون أن هناك تعاون بين المخابر الأجنبية ، تليها نسبة 38.88 % تعبر عن رأي المبحوثين الذين ينفون وجود تعاون بين المخابر الأجنبية ، وفي الأخير هناك تعاون في بعض الأحيان بنسبة 17.46 %

نستنتج من هذا الجدول أن معظم المبحوثين يعتبرون وجود شراكة بين المخابر الجزائرية والأجنبية وهذا راجع إلى وجود العلاقات والتبادلات الخارجية خاصة مع الجامعات الفرنسية بحكم أن معظم مدراء هذه المخابر درسوا بالخارج وكان لديهم تكوين في مختلف دول العالم هذا ما كون لديهم علاقات بين هذه المخابر خاصة من حيث نشر المقالات العلمية وبراءات الاختراع.

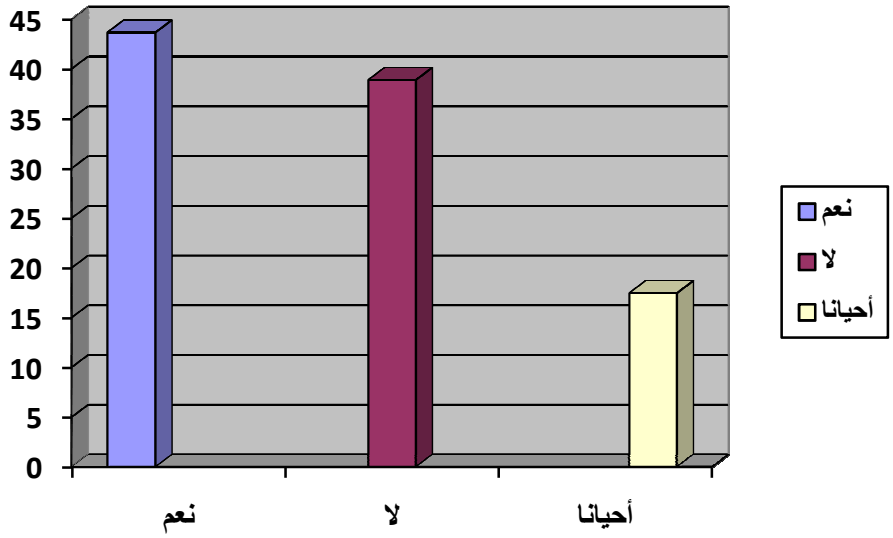

شكل رقم 22: رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية.

جدول رقم 131 : رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	10	18.18	6	12.24	2	9.09	18	14.28
فيزياء	9	16.36	2	4.08	1	4.54	12	9.52
إلكترونيك	6	10.91	4	8.16	2	9.09	12	9.52
ميكانيك	4	7.27	7	14.28	1	4.54	12	9.52
هندسة مدنية	5	9.09	4	8.16	3	13.63	12	9.52
إعلام آلي	2	3.63	3	6.12	1	4.54	6	4.76
علوم فلاحية	5	9.09	6	12.24	1	4.54	12	9.52
الطاقة	1	1.81	4	8.16	1	4.54	6	4.76
لغة عربية	7	12.72	3	6.12	2	9.09	12	9.52
علوم بيطرية	1	1.81	2	4.08	3	13.63	6	4.76
رياضيات	1	1.81	3	6.12	2	9.09	6	4.76
اقتصاد	2	3.63	2	4.08	2	9.09	6	4.76
علم الطيران	2	3.63	3	6.12	1	4.54	6	4.76
المجموع	**55**	**100**	**49**	**100**	**22**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول يتضح لنا أعلى نسبة يمثلها تخصص الكيمياء بـــ 14.28 % من مجموع أفراد العينة، اكبر نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه هناك تعاون مشترك بين المخابر الأجنبية وذلك بنسبة 18.18% ، أما تخصص كل من : الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، اللغة العربية على التوالي ، فتقدر النسبة بـــ9.52% من مجموع أفراد العينة من بينهم أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه يوجد شراكة وتعاون مع المخابر الأجنبية وذلك بنسبة 16.36% ينتمون إلى مخبر الفيزياء، أما نسبة 4.76% تمثل كل من تخصص : الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران، من مجموع أفراد العينة أما أعلى نسبة يمثلها مخبر العلوم البيطرية تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه يوجد أحيانا تعاون بين المخابر الجزائرية والأجنبية بنسبة 13.63%.

ما يمكن استنتاجه أن معظم المبحوثين يعتبرون أن هناك تعاون بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية من أجل اكتساب الخبرة والمعرفة في هذا المجال، فالتعاون بين المؤسسات العلمية خاصة بين الدول المتقدمة أضحت أساسية لتطوير البحث العلمي في الجزائر، والاستفادة أكثر من الخبرات الأجنبية خاصة نحن نعلم أن القوة اليوم هي قوة العلم والبحث لا قوة السلاح.

جدول رقم 132 : رأي الباحث حول التعاون المشترك بين المخابر الجزائرية والأجنبية حسب الأقدمية.

رأي الباحث الأقدمية	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	18	32.73	14	28.57	13	59.09	45	35.71
10-15	11	20	12	24.48	7	31.82	30	23.80
15-20	12	21.82	10	20.40	1	4.54	23	18.25
20-25	8	14.55	11	22.44	1	4.54	20	15.87
25-30	4	7.27	2	4.08	-	-	6	4.76
30 فأكثر	2	3.63	-	-	-	-	2	1.58
المجموع	**55**	**100**	**49**	**100**	**22**	**100**	**126**	**100**

يشير الجدول رقم (132) إلى رأي الباحثين حول التعاون الموجود بين المخابر الجزائرية والأجنبية حسب الأقدمية ،حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5 و 10 سنوات من مجموع أفراد العينة، حيث نجد من بينهم نسبة 59.09% ممن يعتبرون انه هناك أحيانا تعاون في مجال البحث بين المخابر الجزائرية والأجنبية، أما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة فتقدر نسبتهم بـــ23.80 % من مجموع أفراد العينة من بينهم 31.82% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه أحيانا يوجد تعاون بين المخابر الأجنبية والجزائرية، ونسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين مدة عملهم تتراوح ما بين 15 و20 سنة فأعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه لا يوجد تعاون بنسبة 22.44%، أما الباحثين الذين تقدر أقدميتهم ما بين 25 و30 سنة من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 7.27 % من الباحثون الذين يعتبرون انه يوجد تعاون بين المخابر الجزائرية والأجنبية.

من الجدول رقم (132) يتضح لنا أن معظم الباحثين يعتبرون أحيانا وجود تعاون ما بين المخابر الأجنبية والمحلية، وفي الحقيقة أصبح التعاون والشراكة بين المخابر في الوقت الراهن ضرورة ماسة من اجل تطوير الأبحاث والتطوير التعاون مع الدول المتقدمة من اجل الاستفادة أكثر في هذا المجال وربطه مع عملية التنمية حتى تكون نتائج فعالة تخدم الوطن.

جدول رقم 133 : رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي.

نعم		لا		أحيانا		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
63	50	49	38.88	14	11.11	126	100

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة تقدر ب50 % يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن هناك تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية، تليها نسبة 38.88% يرون انه لا توجد أي تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية بينما نجد نسبة 11.11% من الباحثين الذين يعتبرون ربما توجد مساهمة وتمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية.

أرجع الباحثين ذلك إلى تمويل الدولة من خلال مؤسسات عمومية مساهمتها لقطاع البحث العلمي غير أنه لابد من تمويله من طرف مختلف المؤسسات مثلما ما هو موجود في الدول المتقدمة، غير أن هذه الأخيرة يتم تمويلها من طرف المؤسسات الخاصة التي تعتبر مستهلك للمنتوج وبذلك هي التي تقوم بتشجيع المخابر على الإنتاج.

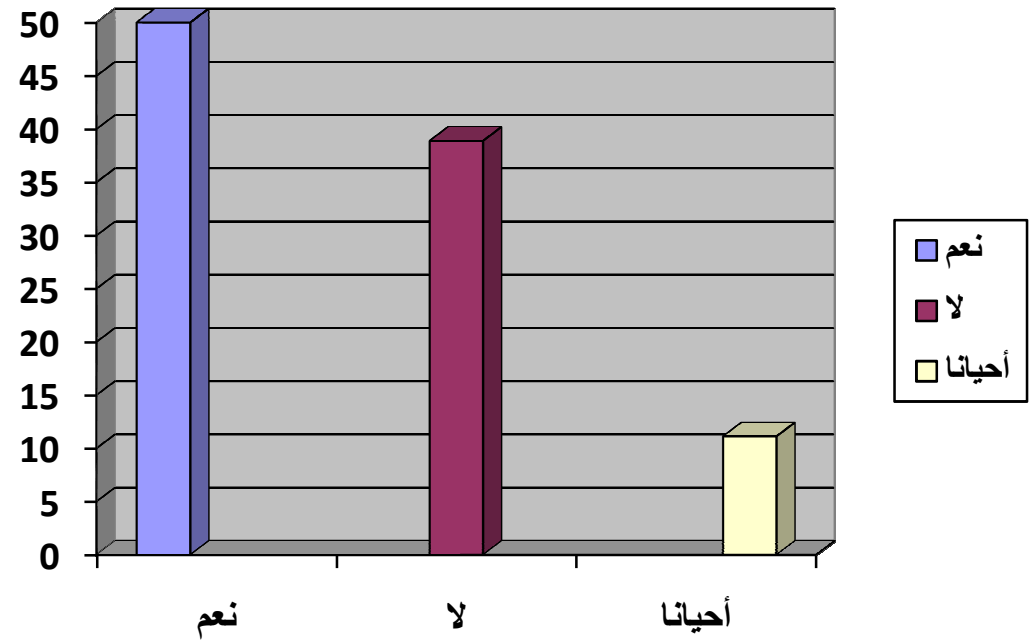

شكل رقم 23: رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي.

جدول رقم 134: رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	8	12.69	8	16.32	2	14.28	18	14.28
فيزياء	7	11.11	4	8.16	1	7.14	12	9.52
إلكترونيك	4	6.34	5	10.20	3	21.42	12	9.52
ميكانيك	8	12.69	2	4.08	2	14.28	12	9.52
هندسة مدنية	6	9.52	4	8.16	2	14.28	12	9.52
إعلام آلي	2	3.17	4	8.16	–	–	6	4.76
علوم فلاحيه	4	6.34	8	16.32	–	–	12	9.52
الطاقة	3	4.76	2	4.08	1	7.14	6	4.76
لغة عربية	10	15.87	1	2.04	1	7.14	12	9.52
علوم بيطرية	2	3.17	4	8.16	–	–	6	4.76
رياضيات	3	4.76	3	6.12	–	–	6	4.76
اقتصاد	4	6.34	1	2.04	1	7.14	6	4.67
علم الطيران	2	3.17	3	6.12	1	7.14	6	4.76
المجموع	**63**	**100**	**49**	**100**	**14**	**100**	**126**	**100**

من خلال النسب المشار إليها في جدول رقم (134) فهي تشير إلى أن هناك اختلاف في وجهة نظر بين الباحثين ، أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة فأكبر نسبة تمثل 16.32% ممن يعتبرون أنه لا يوجد تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية، أما نسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة فيمثلها كل من تخصص : الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، واللغة العربية أعلى نسبة تقدر بـــ16.32% يمثلها مخبر العلوم الفلاحية الذي يؤكد على وجود تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية، وتمثل نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة التخصصات التالية: إعلام آلي، علوم بيطرية، طاقة، رياضيات، اقتصاد وعلم الطيران، فأكبر نسبة يمثلها مخبر الإعلام الآلي والعلوم البيطرية بنسبة 8.16% ممن يعتبرون أنه لا يوجد تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية لمخابر البحث العلمي.

ما يمكن استنتاجه يوجد اختلاف في آراء المبحوثين وهذا طبعا يرجع إلى تخصص كل مخبر لكن التمويل ضروري لهذا القطاع، فإذا اعتمد على الدولة فسيكون هناك نقص في الإنتاج كما أن قلة الإنتاج العلمي يساهم إلى حد كبير في شبه انعدام للعلاقة المزدوجة بين القطاع الاقتصادي والعلمي.

جدول رقم 135 : رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي حسب الأقدمية.

رأي الباحث الأقدمية	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	22	34.92	15	30.61	8	57.14	45	35.71
10-15	14	22.22	14	28.57	2	14.28	30	23.80
15-20	13	20.63	8	16.32	2	14.28	23	18.25
20-25	10	15.87	8	16.32	2	14.28	20	15.87
25-30	4	6.34	2	4.08	-	-	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	4.08	-	-	2	1.58
المجموع	**63**	**100**	**49**	**100**	**14**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (135) يمثل رأي الباحث حول تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات من مجموع أفراد العينة، أكبر نسبة يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أنه أحيانا يوجد تمويل وذلك بنسبة 57.14 %، أما نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 و15 سنة أكبر نسبة يمثلها الباحثون الذين لا يعتبرون أنه لا يوجد تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية بنسبة 28.57%، أما نسبة 18.25 % من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 سنة حيث أعلى نسبة تقدر بـــ20.63% ممن يعتبرون أنه يوجد تمويل من طرف مختلف المؤسسات الاقتصادية، والباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 20 و25 سنة فتقدر نسبتهم بـــ15.87% من مجموع أفراد العينة من بينهم نجد نسبة 16.32% تعبر عن رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه لا يوجد تمويل من طرف هذه المؤسسات، أما نسبة 4.76 % من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25 و30 سنة من بينهم نسبة 6.34 % ممن يعتبرون أنه يوجد تمويل من طرف المؤسسات الاقتصادية، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تفوق أقدميتهم الثلاثون عاما حيث أن كلهم يعتبرون أنه لا يوجد تمويل وذلك بنسبة 4.08%.

ما يمكن استنتاجه من خلال عرضنا لهذا الجدول أن هناك تفاوت في آراء المبحوثين حول تمويل المخابر من طرف المؤسسات الخاصة وهذا حسب تخصص كل مخبر ومدى إلزامية هذا التمويل خاصة فيما يتعلق بالمخابر المساهمة في المجال الاقتصادي، كالصناعة، الكيمياء، الزراعة.

جدول رقم 136: رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر.

المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
59	76.62	18	23.37	77	100

حسب الجدول رقم (136) فإن أعلى نسبة تقدر بـــ 76.62% يمثلها الباحثين الذين يرون أن المؤسسات العمومية هي الممول الأساسي في عملية البحوث والمشاريع العلمية ، تليها نسبة 23.37 % من الباحثين الذين يعتبرون أن المؤسسات الخاصة هي الممول الأساسي لقطاع البحث العلمي .

فلا بد من إلغاء إشكالية عزوف القطاع الخاص عن المساهمة في تمويل البحوث العلمية وتحديد آليات عملية لتحقيق مختلف الأهداف التي تخدم قطاع البحث العلمي.

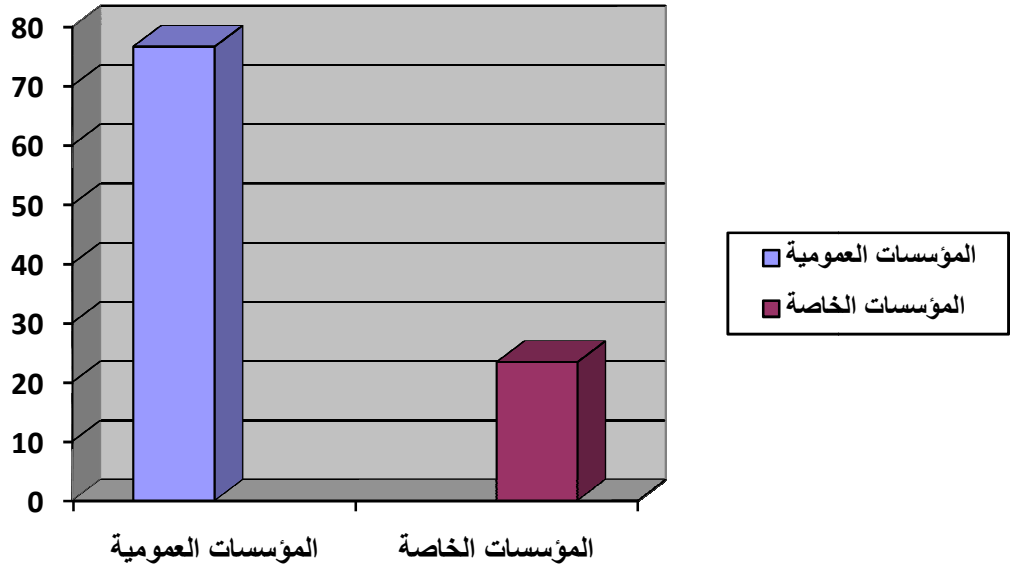

شكل رقم 24: رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر.

جدول رقم 137 : رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	المؤسسات العمومية		المؤسسات الخاصة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	8	13.55	2	11.11	10	12.98
فيزياء	6	10.16	2	11.11	8	10.38
إلكترونيك	5	8.45	2	11.11	7	9.09
ميكانيك	9	15.25	1	5.55	10	12.98
هندسة مدنية	6	10.16	2	11.11	8	10.38
إعلام آلي	1	1.69	1	5.55	2	2.59
علوم فلاحية	3	5.08	1	5.55	4	5.19
الطاقة	2	3.38	2	11.11	4	5.19
لغة عربية	10	16.94	1	5.55	11	14.28
علوم بيطرية	1	1.69	1	5.55	2	2.59
رياضيات	2	3.38	1	5.55	3	3.89
اقتصاد	4	4.77	1	5.55	5	6.49
علم الطيران	2	3.38	1	5.55	3	3.89
المجموع	**59**	**100**	**18**	**100**	**77**	**100**

من خلال الجدول رقم (137) يتضح لنا أن أعلى نسبة يمثلها تخصص اللغة العربية بـــ14.28% من مجموع التكرارات، من بينهم نسبة 16.94% يمثلها الباحثون الذين يعتبرون أن التمويل يكون من طرف المؤسسات العمومية، ونسبة 12.98% تمثل كل من تخصص الميكانيك والكيمياء من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 15.25% ممن يعتبرون أن المؤسسات العمومية هي أساس تمويل المخابر في الجزائر، أما بالنسبة للتخصصات التالية: فيزياء، هندسة مدنية فتقدر النسبة بـــ10.38 % من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم 10.16% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن المؤسسات العمومية هي الممول الوحيد لمخابر البحث، بينما تخصص الإلكترونيك فتقدر نسبته بـــ9.09 % من مجموع التكرارات فأكبر نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن التمويل يكون من طرف المؤسسات الخاصة بنسبة 11.11%.

أما تخصص الاقتصاد فتقدر نسبته بـــ 6.49% من مجموع التكرارات النظرية من بينهم نسبة 5.55% من الباحثين الذين يعتبرون ان التمويل يكون من طرف المؤسسات الخاصة، وتخصص الطاقة والعلوم الفلاحية فتقدر نسبتهم بـــ5.19 % من بينهم نسبة 11.11% تمثل مخبر الطاقة الذي يعبر عن رأي المبحوثين والمتمثل في أن تمويل المخابر أساسه المؤسسات الخاصة ونسبة 3.89% من مجموع التكرارات يمثلها كل من تخصص رياضيات وعلم الطيران على التوالي نجد من بينهم 5.55% ممن يعتبرون أن التمويل يكون من طرف المؤسسات الخاصة، وفي الأخير نجد كل من تخصص الإعلام الآلي والعلوم البيطرية بنسبة 2.59% من مجموع التكرارات نجد من بينهم 5.55% ممن يعتبرون أن التمويل يكون مصدره المؤسسات الخاصة.

والملاحظ أن التمويل في الجزائر يعتمد على الدولة ومخصصاتها المختلفة بالدرجة الأولى وهذا لن يساعد في نجاح القطاع الاقتصادي فعن طريق تمويل المؤسسات الاقتصادية الخاصة لمخابر ومراكز البحث العلمي نستطيع إيجاد سوق للإنتاج المخبري وبهذا نكون قد ربطنا فعلا بين ما ينتج في المخبر وما يستهلك من طرف مختلف المؤسسات الموجودة في المجتمع.

جدول رقم 138 : رأي الباحث حول نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل المخابر حسب الأقدمية.

رأي الباحث الأقدمية	مؤسسات عمومية		مؤسسات خاصة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	18	30.50	12	66.67	30	38.96
15-10	14	23.72	2	11.11	16	20.77
20-15	13	22.03	2	11.11	15	19.48
25-20	9	15.25	1	5.55	10	12.98
30-25	3	5.08	1	5.55	4	5.19
30 فأكثر	2	3.38	-	-	2	2.59
المجموع	**59**	**100**	**18**	**100**	**77**	**100**

من خلال هذا الجدول نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 38.96 % من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات نجد من بينهم نسبة 66.67% ممن يرون أن هناك تمويل لمشاريع قطاع البحث العلمي من طرف المؤسسات الخاصة ،ونسبة 20.77% من مجموع التكرارات تمثل رأي المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 23.72 %ممن يعتبرون أن التمويل أساسه المؤسسات العمومية ،أما نسبة 19.48 % من مجموع التكرارات يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة فاكبر نسبة تقدر بـــ22.03% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون أن المؤسسات العمومية هي التي تقوم بتمويل المخابر، أما نسبة 12.98 %من المجموع الكلي تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة نجد من بينهم نسبة 15.25 %ممن يعتبرون أن المؤسسات العمومية هي الممول للمخابر وهناك نسبة 5.19 %من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25و30 سنة نجد من بينهم نسبة 5.55 % ممن يعتبرون أن المؤسسات الخاصة هي الممول لهذه المخابر، وفي الأخير نجد نسبة 2.59 %من مجموع التكرارات يمثلون المبحوثين الذين تفوق أقدميتهم 30سنة فكلهم اعتبروا التمويل يكون من طرف المؤسسات العمومية بنسبة 3.38 % .

نحن نعلم أن البحث العلمي لا يمكن له أن يزدهر بشكل كبير إلا من خلال تفاعل المؤسسات العلمية مع القطاع العام والخاص، لأن التمويل المالي يغطي كلفة مستلزماته المالية والعلمية.

7-3-2- عرض نتائج الفرضية الثانية:

يلعب البحث العلمي والتعليم العالي دورا أساسيا في تطوير المعرفة والنهوض بالتكنولوجيات ونظم الابتكار الوطني من اجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتصدي لمختلف التحديات التي تواجه العالم، وقد قامت الجزائر كغيرها من الدول وضع تدابير وسياسات وقوانين كفيلة بالتعجيل بتمكينها من الاكتساب السريع للقدرات في مجال التكنولوجيات الناشئة ويتجسد البحث العلمي إلا من خلال وجود إستراتيجية واضحة بين الجامعة والمؤسسات المختلفة ، وانّ البحث العلمي الذي يعتمد على التقنية الحديثة والابتكار سينعكس بشكل واضح على التقدم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فإنّ هذه المجلات تعد القواعد الأساسية للتنمية في المجتمع، وبالتالي يصبح الارتباط وثيقا في العلاقة بين البحث العلمي من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، كما أن البحث الحقيقي تظهر نتائجه من خلال زيادة الإنتاج والتأثير في مختلف القطاعات ولا يقتصر على المجال الاقتصادي بل يمتد إلى المجال الثقافي والاجتماعي، ولذلك لن تتحقق هذه المعادلة إلا بتحقيق وتعديل آليات تربط بين ما هو تطبيقي ونظري في عملية البحث العلمي، وتعد الجامعة بمخابرها البحثية همزة وصل بين البحث العلمي والتنمية لمالها من دور فعال في تحويل الأفكار إلى خطط واستراتيجيات فاعلة ومشاريع تلبي حاجات المجتمع المختلفة، إذ أن أنشطة البحث العلمي تعزز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق مؤسسات تستفيد من الأبحاث العلمية وذلك من خلال إقامة اقتصاد المعرفة، لأن البحث العلمي هو الوظيفة الأساسية للجامعة في تطوير و تنمية وتحقيق التقدم ولن يتم ذلك إلا عن طريق وضع إستراتيجية تراعي متطلبات التنمية، فالتخطيط الاستراتيجي الواضح يشكل عنصرا هاما في توجيه البحوث العلمية نحو ما تتطلع إليه المجتمعات.

حيث أن غياب إستراتيجية واضحة بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية، يؤثر في التنمية الاقتصادية. وهذا ما أكده معظم الباحثين الذين يعملون بالمخابر واعتبروا أن غياب التفاعل بين المنتوج المخبري من جهة والمستهلك من جهة أخرى انعكس على الفعل الذي يقوم به الباحث وهذا طبعاً حسب رأيهم راجع لعدم وجود إستراتيجية واضحة بين المخابر كمؤسسات اقتصادية واجتماعية وهذا عكس ما نجده في الدول المتقدمة، وفيما يلي سوف يتم عرض أهم النتائج الخاصة بالفرضية الثانية :

حيث من خلال الجدول رقم (112) يتضح لنا أن البحوث المقدمة من طرف المخابر بحوثا تطبيقية تستلزم التجربة العلمية باعتبارها مخابر تقنية وتكنولوجية حيث تقدر نسبة البحوث التطبيقية حسب رأي الباحثين بـــ 76.19% من مجموع أفراد العينة أما البحوث النظرية فتقدر بـــ 23.80 %.

أما حول الإستراتيجية الموجودة بين المخابر البحثية والمؤسسات الاقتصادية فهي شبه منعدمة وهذا ما عبر عنه المبحوثين من خلال الجدول رقم (115) الذي أكد فيه معظم المبحوثين إلى انعدام إستراتيجية بنسبة 90.47 %من مجموع أفراد العينة ، وبالنسبة للوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر اجمع المبحوثين في الجدول رقم (118) على وظيفة الإشراف على المذكرات بنسبة 45.83% من مجموع أفراد العينة ، ولتخصص المخبر مساهمة في الإنتاج العلمي هذا ما أشار إليه الباحثين في الجدول رقم (121) بنسبة 49.20% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن التخصص يساهم في الإنتاج العلمي لان التخصصات المهتمة بالفلاحة والصناعة لها علاقة مباشرة مع القطاع الاقتصادي

إما من خلال الجدول رقم (124) الذي يمثل النتائج المتحصل عليها من طرف المخبر فمعظم

الباحثين اعتبروا أن نتائج المخبر متوسطة بنسبة 41.26 %من مجموع أفراد العينة وهي نتائج محتشمة لا يمكن أن تخدم قطاع البحث العلمي لكن هذا لا ينفي وجود جهود فردية معتبرة يتمتع بها الباحثين، وبالنسبة للتعاون بين المخابر الجزائرية فالنسبة ضئيلة حيث تقدر بـــ 35.71% وهذا يساهم في عرقلة التنمية الاقتصادية، وبنسبة 43.65% بالنسبة للشراكة الأجنبية التي تعتبر عاملا مهما لاكتساب الخبرة العلمية.

بينما الجدول رقم (133) يمثل مدى تمويل المؤسسات الاقتصادية لمشاريع البحث العلمي، حيث نجد نسبة التمويل تقدر بـــ50% من مجموع أفراد العينة من بينها 76.62 %تقوم بها مؤسسات عمومية وبنسبة 23.37 % تقوم المؤسسات الخاصة بتمويل المخابر.

ومن خلال هذه النسب المشار إليها يتضح لنا أن الفرضية الثانية تم التأكد منها والتي تعبر عن غياب إستراتيجية واضحة للمخابر الجزائرية يؤثر في عملية التنمية الاقتصادية.

7-4- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الثالثة:

يعتبر البحث العلمي أساسي لأي مجتمع ويتزايد الاهتمام به بشكل متصاعد في مختلف الدول، وخاصة منها تلك التي تعاني من الاستعمار وعرف قطاع البحث العلمي والتعليم العالي بالجزائر تطورا متزايدا منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بغية تطويره وترقيته وقد تدخلت الدولة بتوفير الإمكانيات البشرية والمادية بهدف الحصول على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لا يمكن لأي فرد إنكار الدور الذي تلعبه الدولة خاصة من حيث رفع الميزانية المخصصة لهذا القطاع رغم الزيادات المالية إلا أن انه ما زال يبقى بعيدا عما تخصصه الدول المتقدمة لتمويل هذا القطاع، وليس نقص الإمكانيات المالية وحده يعرقل عملية البحث العلمي وإنما كيفية تسييرها، فقد أشارت بعض التقارير أن نسبة 80% تستهلك سنويا دون نشاط البحث العلمي.

بما أن الأهداف المتوخات من البحث العلمي لا يمكن تحقيقها دون توفير بنى أساسية متطورة تعمل على ترجمة السياسات المرسومة والإستراتيجيات وتحويلها إلى خطط ومشاريع بحثية قابلة للتنفيذ، فالجزائر خصصت أموال ضخمة وأنشأت الهيئة الوطنية للبحث العلمي وجاءت بعد ذلك محافظة البحث العلمي والتقني سنة 1984 ثم المحافظة السامية للبحث سنة 1986 ثم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية البحث الجامعي وبعدها وزارة منتدبة للبحث العلمي تبنت الدولة سياسة جديدة في هذا الاتجاه منذ إعداد القانون التوجيهي للبحث العلمي سنة 1998 وذلك عن طريق إحداث مخابر للبحث العلمي والتكنولوجي وتنمية مراكز البحث وإعطائها مكانتها الحقيقية، ومن خلال الجداول الآتية سوف نتطرق إلى رأي الباحث حول مدى تأثير الإمكانيات المادية والمالية على الإنتاج العلمي وعملية التنمية الاقتصادية.

7-4-1- نقص الإمكانيات المالية والمادية يؤثر على الإنتاج العلمي وعلى عملية التنمية الاقتصادية.

جدول رقم 139 : رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
90	71.42	20	15.87	16	12.59	126	100

من خلال النسب المشار إليها في هذا الجدول، تشير أعلى نسبة إلى 71.42 % تمثل رأي الباحثين الذين يرون انه هناك نقص في الإمكانيات المالية للمخبر، بينما نسبة 15.87 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن نقص الإمكانيات لا يؤثر على الإنتاج العلمي بينما في الأخير نجد نسبة 12.69 % يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما نقص الإمكانيات يؤثر على الإنتاج العلمي.

هكذا يعتبر عامل الإمكانيات المادية هام حيث يؤثر على المستوى العلمي والمعرفي وبالتالي يؤثر على البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية ولن يحدث تقدم حقيقي دون الاهتمام بالباحث والبحث وتفعيل البحوث والاستفادة منها بدلا من تركها حبيسة في الأدراج.

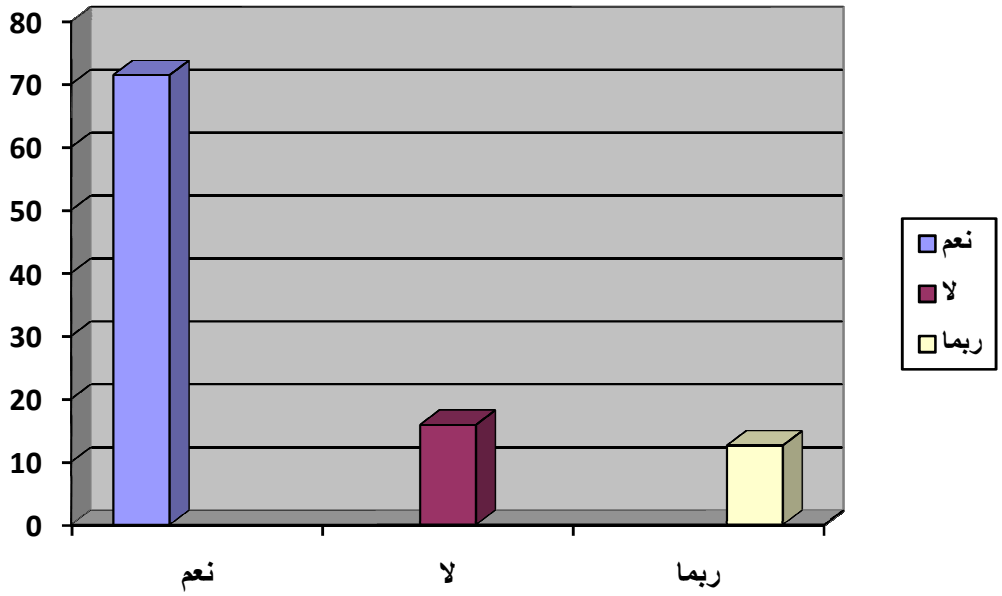

شكل رقم 25: رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر.

جدول رقم 140 : رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	12	13.33	4	20	2	12.5	18	14.28
فيزياء	9	10	2	10	1	6.25	12	9.52
إلكترونيك	10	11.11	1	5	1	6.25	12	9.52
ميكانيك	8	8.89	1	5	3	18.75	12	9.52
هندسة مدنية	10	11.11	1	5	1	6.25	12	9.52
إعلام آلي	4	4.44	1	5	1	6.25	6	4.76
علوم فلاحية	9	10	2	10	1	6.25	12	9.52
الطاقة	4	4.44	1	5	1	6.25	6	4.76
لغة عربية	9	10	1	5	2	12.5	12	9.52
علوم بيطرية	4	4.44	2	10	–	–	6	4.76
رياضيات	4	4.44	1	5	1	6.25	6	4.76
اقتصاد	3	3.33	2	10	1	6.25	6	4.76
علم الطيران	4	4.44	1	5	1	6.25	6	4.76
المجموع	**90**	**100**	**20**	**100**	**16**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (140) يتضح أن أعلى نسبة تمثل 14.28% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى تخصص الكيمياء من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 20% ممن يعتبرون أن نقص الإمكانيات لا يؤثر على الإنتاج العلمي، ونسبة 9.52% يمثلها كل من تخصص : الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية واللغة العربية، فأعلى نسبة يمثلها مخبر الميكانيك بـــ 18.75% ممن يعتبرون أنه ربما للإمكانيات المادية الأثر على الإنتاج العلمي داخل المخبر، وفي الأخير نجد نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص : الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد، علم الطيران،و الطاقة، فأعلى نسبة يمثلها مخبر العلوم البيطرية وعلم الاقتصاد بنسبة 10% ممن يعتبرون أن نقص الإمكانيات لا يؤثر على الإنتاج العلمي.

ما نستنتجه من خلال هذا الجدول أن نقص الإمكانيات يؤثر على الإنتاج العلمي وهذا حسب كل مخبر فالاحتياجات تختلف من مخبر لآخر، ومن المعروف أن نجاح البحث يكون بتكامل الشروط الأساسية لقيامه ومن بينها توفر الإمكانيات الضرورية لأن البحث كما نعرف هو استنباط للمعرفة ولن يكون وجوده من عدمه إلا إذا وفرنا كل شروط البحث.

جدول رقم 141 : رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	24	26.67	11	55	10	62.50	45	35.71
10-15	23	25.56	5	25	2	12.50	30	23.80
15-20	20	22.22	1	5	2	12.50	23	18.25
20-25	18	20	1	5	1	6.25	20	15.87
25-30	3	3.33	2	10	1	6.25	6	4.76
30 فأكثر	2	2.22	-	-	-	-	2	1.58
المجموع	**90**	**100**	**20**	**100**	**16**	**100**	**126**	**100**

يمثل هذا الجدول نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي حسب الأقدمية حيث نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات من مجموع أفراد العينة والمقدرة نسبتهم بـــ35.71% نجد من بينهم نسبة 62.50 %ممن يعتبرون أنه ربما نقص الإمكانيات يؤثر على إنتاج المخبر، أما نسبة 23.80 % تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة من بينهم نسبة 25.56% ممن يعتبرون أن نقص الإمكانيات يؤثر على إنتاج المخبر، في حين نجد نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل أقدمية الباحثين التي تتراوح ما بين 15 و20 سنة من بينهم نسبة 22.22% تمثل أعلى نسبة للباحثين الذين يعتبرون أن نقص الإمكانيات يؤثر على المخبر، ونسبة 15.87% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم نسبة 20% من الباحثين الذين يعتبرون أن نقص الإمكانيات يؤثر على الإنتاج المخبري، والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة فتقدر نسبتهم بـــ4.76% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 10 % ممن يعتبرون أن نقص الإمكانيات لا يؤثر على الإنتاج العلمي، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة من بينهم 2.22% يعتبرون نقص الإمكانيات يؤثر على إنتاج المخبر.

ما يمكن استنتاجه أن معظم الباحثين يعتبرون أن نقص الإمكانيات يساهم في عرقلة المخابر على أداء مشاريع البحث التي تتطلب لوازم كبيرة وضخمة كمخبر الميكانيك والكيمياء، والملاحظ أيضا أن معظم الجامعات العربية تعاني نقصا واضحا في الموارد والإمكانيات المادية في حقل البحث العلمي كما نعرف أن توفير الوسائل يساهم بشكل كبير في تفعيل البحوث خاصة التطبيقية منها كالزراعة والصناعة.

جدول رقم 142: رأي الباحث من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية.

توفير رأس المال		توفير مختلف التجهيزات		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
80	63.49	46	36.50	126	100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة تقدر بـــ63.49**%** يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن رأس المال هو الذي يؤثر على المشاريع و مخابر البحث ، بينما يعتبر الباحثين والمقدرة نسبتهم بـــ 36.50% أن توفير مختلف التجهيزات يساهم في إنجاح المشاريع العلمية ولا يمكن لأي فرد إنكار تمويل النشاطات البحثية في تحقيق التقدم حيث نجد أمريكا نسبة تمويلها ماليا لهذا القطاع تفوق 3% من الناتج القومي.

ما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول أن توفير رأس المال يعتبر عاملا مهما لإنجاح المشاريع المقدمة من طرف المخبر لكن الأهم هو كيفية صرف هذه الأموال حتى يتسنى للباحثين الحصول على ما يحتاجونه من معدات ومواد كيماوية لتحقيق أهدافهم العلمية.

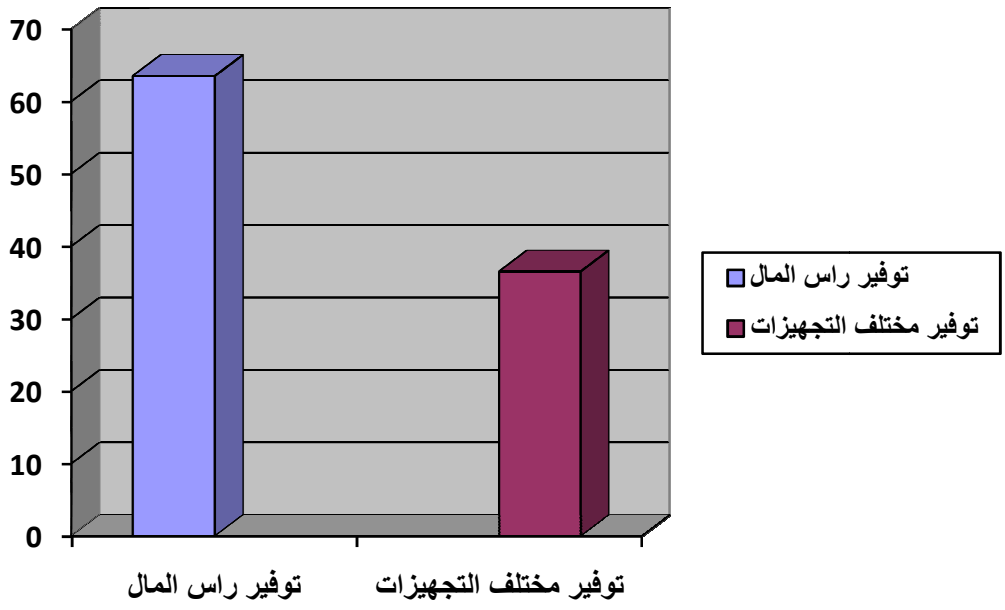

شكل رقم 26: رأي الباحث من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية.

جدول رقم 143: رأي الباحث من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	توفير رأس المال		توفير مختلف التجهيزات		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	11	13.75	7	15.21	18	14.28
فيزياء	8	10	4	8.96	12	9.52
إلكترونيك	9	11.25	3	6.52	12	9.52
ميكانيك	10	12.5	2	4.34	12	9.52
هندسة مدنية	8	10	4	8.96	12	9.52
إعلام آلي	4	5	2	4.34	6	4.76
علوم فلاحية	7	8.75	5	10.86	12	9.52
الطاقة	4	5	2	4.34	6	4.76
لغة عربية	10	12.5	2	4.34	12	9.52
علوم بيطرية	3	3.75	3	6.52	6	4.76
رياضيات	1	1.25	5	10.86	6	4.76
اقتصاد	3	3.75	3	6.52	6	4.76
علم الطيران	2	2.5	4	8.69	6	4.76
المجموع	**80**	**100**	**46**	**100**	**126**	**100**

يمثل هذا الجدول نوع الإمكانيات التي يجب توفيرها حسب التخصص حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى تخصص الكيمياء نجد من بينهم نسبة 15.21% ممن يعتبرون أن توفير التجهيزات هو الذي ينجح المشاريع العلمية، أما نسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من التخصصات الآتية: فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية، لغة عربية نجد من بينهم نسبة 12.50% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر اللغة العربية والميكانيك الذين يعتبرون أن توفير رأس المال هو عامل نجاح المخبر، بينما تخصص :الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران فتقدر نسبتهم بـــ4.76% من مجموع أفراد العينة فأعلى نسبة يمثلها مخبر الرياضيات بـــ10.69 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن توفير التجهيزات يساهم في إنجاز البحوث العلمية.

نستنتج من خلال الجدول (143) أن هناك اختلاف في الآراء لكن معظم الباحثون يعتبرون أن الجانب المالي يساهم بشكل كبير في حل بعض المشاكل التي يعاني منها المخبر، والملاحظ في الفترة الأخيرة أنه هناك تطور ملحوظ في مشاريع البحث العلمي مما يؤكد على الجهد المبذول في هذا الميدان من طرف الدولة ولاشك أن هذه البرامج الطموحة بحاجه إلى تمويل مالي لتجسيد النظرة التي بنيت عليها الخطط الخماسية.

جدول رقم144 : رأي الباحثين من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية حسب الأقدمية.

رأي الباحثين	توفير رأس المال		توفير مختلف التجهيزات		المجموع	
التخصص	ك	%	ك	%	ك	%
5- 10	28	35	17	36.95	45	35.71
10- 15	20	25	10	21.73	30	23.80
15- 20	15	18.75	8	17.39	23	18.25
20- 25	14	17.5	6	13.04	20	15.87
25- 30	2	2.5	4	8.69	6	4.76
30 فأكثر	1	1.25	1	2.17	2	1.58
المجموع	**80**	**100**	**46**	**100**	**126**	**100**

حسب الجدول رقم (144) الذي يمثل رأي المبحوثين من نوع الإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح المشاريع العلمية حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات والمقدرة نسبتهم بـــ35.71% من مجموع أفراد العينة من بينهم من يعتبرون أن توفير مختلف التجهيزات للمخبر يعتبر من أهم العناصر المساعدة على إنجاح المشاريع العلمية بنسبة 36.95%، أما نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 10 و15 سنة حيث تقدر أعلى نسبة بـــ25% ممن يعتبرون أن توفير رأس المال عاملا مهما لإنجاح التجارب المخبرية، ونسبة 18.25% تعبر عن رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم بين 15 و20 سنة نجد من بينهم 18.75 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن رأس المال يساعد على نجاح المشروع العلمي ، والباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة تقدر نسبتهم بـــ15.87% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين يرون أن رأس المال ضروري لأعمال المخبر، أما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم في العمل من 25 إلى30 سنة من بينهم نسبة 8.69% ممن يعتبرون أن توفير التجهيزات يعتبر عاملا مهما لنجاح المشاريع العلمية ، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم في العمل عن 30 سنة من بينهم نسبة 2.17 % ممن يعتبرون أن التجهيزات تساهم في إنجاح المخبر.

ما يمكن استنتاجه رغم اختلاف آراء الباحثين إلا أنهم يؤكدون على ضرورة توفير رأس المال أولا وتجهيزات المخبر ثانيا لأنهما عاملان أساسيان لتحقيق الأهداف النظرية للمخبر، ونعلم أن البحث العلمي يلعب دورا رئيسيا في النهوض بكل القطاعات والمجالات الحيوية ولذلك لا بد من توفير مختلف الوسائل والتجهيزات وكذلك رأس المال لإنجاحه ونشير أيضا إلى أن هذا النشاط لا يمكن أن يمارس دون سياسة محكمة ومشاريع ذات أهداف واضحة.

جدول رقم 145 : رأي الباحث من الميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع العلمية.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
34	26.98	80	63.49	12	9.52	126	100

يتبين من الجدول أن أعلى نسبة تقدر بـــ 63.49% من الباحثين الذين يرون في الميزانية المقدمة للمخبر غير كافية ، تليها نسبة 26.98% من الباحثين الذين يعملون بالمخبر والذين يعتبرون أن الميزانية كافية لإنجاح مختلف المشاريع العلمية، وأخيرا نجد نسبة 9.52 % من الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما الميزانية المخصصة من طرف الدولة كافية لإنجاح مختلف المشاريع العلمية.

حسب ما يراه الباحثين، أن البحث لم ينجح إلا بتوفر ميزانية تغطي كل الاحتياجات الخاصة بالمخبر، وبالفعل أدركت الجزائر أهمية البحث العلمي منذ العقدين الماضيين فأصبحت ترسم المخططات وتسعى لبناء قاعدة وطنية للبحث والتطور من أجل الحفاظ على ثروتها الطبيعية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

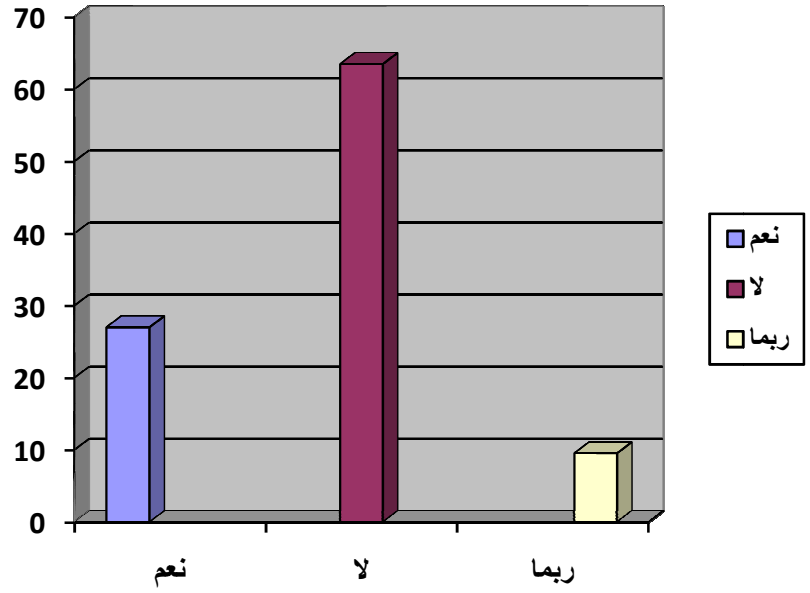

شكل رقم 27: رأى الباحـــث من الميزانية المخصصة للمخـــبر ومدى كفايتـــها لإنجاح المشاريع العلمية.

جدول 146: رأي الباحث من الميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع العلمية حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	2	5.88	14	17.5	2	16.66	18	14.28
فيزياء	4	11.76	7	8.75	1	8.33	12	9.52
إلكترونيك	3	8.82	8	10	1	8.33	12	9.52
ميكانيك	1	2.94	10	12.5	1	8.33	12	9.52
هندسة مدنية	2	5.88	8	10	2	16.66	12	9.52
إعلام آلي	3	8.82	2	2.5	1	8.33	6	4.76
علوم فلاحيه	6	17.64	5	6.25	1	8.33	12	9.52
الطاقة	1	2.94	4	5	1	8.33	6	4.76
لغة عربية	3	8.82	9	11.25	–	–	12	9.52
علوم بيطرية	4	11.76	1	1.25	1	8.33	6	4.76
رياضيات	2	5.88	3	3.75	1	8.33	6	4.76
اقتصاد	1	2.94	5	4.25	–	–	6	4.76
علم الطيران	2	5.88	4	5	–	–	6	4.76
المجموع	**34**	**100**	**80**	**100**	**12**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم(146) يتضح لنا أعلى نسبة تقدر بـــ14.28% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص كيمياء حيث نجد نسبة بـــ17.50% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن الميزانية غير كافية للمخبر، أما نسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل التخصصات الآتية: فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية، لغة عربية، حيث نجد من بينهم العلوم الفلاحية الذي يعتبر أن الميزانية المخصصة للمخبر كافية بنسبة 17.64%، أما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص : الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد، و علم الطيران حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ8.82% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر الإعلام الآلي والذين يعتبرون أن الميزانية كافية للمخبر.

إن الإجابات التي تحصلنا عليها كانت حسب احتياجات كل مخبر، فهناك اكتفاء لبعض المخابر من حيث توفير الميزانية أما المخابر الأخرى تعاني نقص في هذا الجانب خاصة التي تتطلب وسائل ضخمة، وقد زادت قيمة الميزانية المخصصة للبحث العلمي في الآونة الأخيرة ذلك لإدراك الجزائر لأهمية البحث العلمي والتكنولوجي فهي تبني سياساتها المستقبلية على هذا العامل الذي جعلت منه المحرك الأساسي لكل القطاعات والمجالات الحيوية للنهوض بالتنمية الشاملة .

جدول رقم 147: رأي الباحث من الميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع العلمية حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	10	29.41	28	35	07	85.33	45	35.71
10-15	09	26.47	18	22.5	3	25	30	23.80
15-20	08	23.52	14	17.5	1	8.33	23	18.25
20-25	4	11.76	16	20	-	-	20	15.87
25-30	3	8.82	2	2.5	1	8.33	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	2.5	-	-	2	1.58
المجموع	**34**	**100**	**80**	**100**	**12**	**100**	**126**	**100**

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم(147) فهي تشير إلى أن هناك اختلاف في وجهات النظر للمبحوثين ، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم في العمل تتراوح ما بين 5 و10 سنوات نجد من بينهم 85.33% ممن يعتبرون أنه ربما الميزانية كافية لإنجاح مختلف المشاريع العلمية، ونسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة حيث نجد من بينهم نسبة 26.47% يعتبرونها كافية ونسبة 18.25% تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة من بينهم نسبة 23.52 % ممن يعتبرونها كافية، بينما نسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم 20% لا يعتبرونها كافية، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة التي تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة فكلهم يعتبرون أن الميزانية غير كافية بنسبة 2.50% .

ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول (147) أن معظم الباحثين يؤكدون على أن الميزانية غير كافية لإنجاح مختلف المشاريع وهذا طبعا حسب المشروع المقدم من طرف المخبر، ومن الضروري أيضا الإشارة إلى أن التنمية وتحقيق المشاريع العلمية لا يمكن أن تكون إلا بتوفير ميزانية تتماشى واحتياجات البحث العلمي خاصة التطبيقي منه.

جدول رقم 148 : رأي الباحثين حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
36	28.57	74	58.73	16	12.69	126	100

يمثل الجدول رقم(148) رأي الباحثين حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 58.73 % تعتبر على رأي المبحوثين الذين يعتبرون أنه لا توجد تحفيزات مقدمة للباحث ، تليها نسبة 28.57 % تمثل رأي الباحثين الذين يرون أن هناك تحفيزات، وأخيرا هناك من الباحثين من يعتبر أنه هناك أحيانا تحفيزات للباحث بنسبة 12.69%.

ما يمكن استنتاجه أن معظم الباحثين يعتبرون أن الباحث الذي يعمل بالمخبر ليس له أي تحفيز مادي أو معنوي يشجعه للقيام بعمله داخل المخبر، حسب ما يراه المبحوثين فإن الباحث له الدور الكبير في عملية التنمية والبحث فتحفيزه يشجعه على إتقان عمله والمضي قدما حتى تنخفض نسبة هجرة الأدمغة نحو الخارج خاصة وأن معظم الدول المتقدمة لها تشجيعات وراتب لا بأس بها للذي يقوم بإنتاج علمي معتبر.

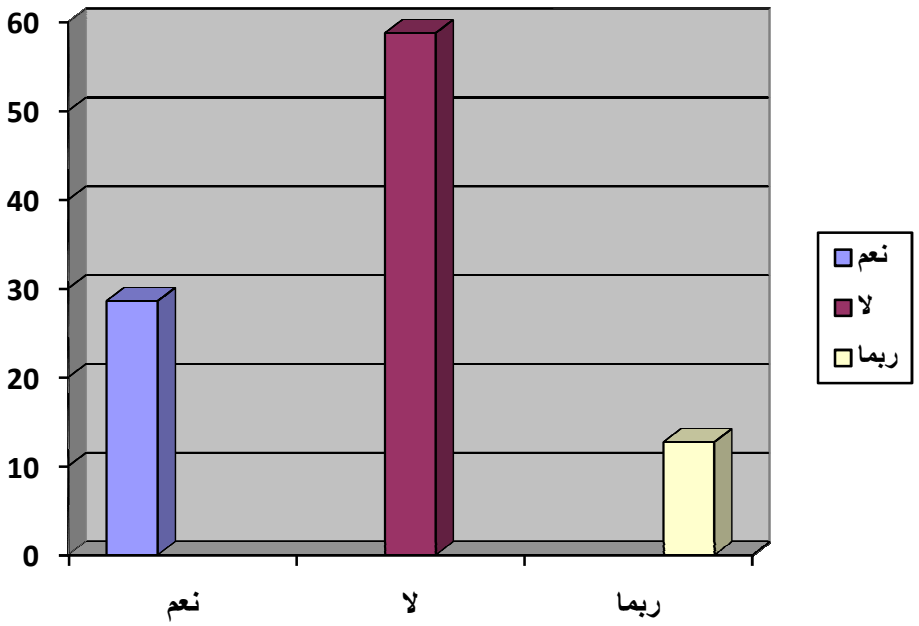

شكل رقم 28: رأي الباحثين حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر.

جدول رقم 149 : رأي الباحث حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	10	27.77	6	8.10	2	12.5	18	14.28
فيزياء	2	5.55	6	8.10	4	25	12	9.52
إلكترونيك	6	16.66	4	5.40	2	12.5	12	9.52
ميكانيك	2	5.55	9	12.16	1	6.25	12	9.52
هندسة مدنية	3	8.33	8	10.81	1	6.25	12	9.52
إعلام آلي	2	5.55	3	4.05	1	6.25	6	4.76
علوم فلاحية	1	2.77	9	12.16	2	12.5	12	9.52
الطاقة	1	2.77	5	6.75	–	–	6	4.76
لغة عربية	2	5.55	10	13.51	–	–	12	9.52
علوم بيطرية	1	2.77	4	5.40	1	6.25	6	4.76
رياضيات	2	5.55	4	5.40	–	–	6	4.76
اقتصاد	1	2.77	4	5.40	1	6.25	6	4.76
علم الطيران	3	8.33	2	2.70	1	6.25	6	4.76
المجموع	**36**	**100**	**74**	**100**	**16**	**100**	**126**	**100**

يتبين من خلال الجدول رقم (149) الذي يمثل رأي المبحوث حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص حيث نجد أعلى نسبة تمثل تخصص الكيمياء بـــ14.28% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 27.77% ممن يعتبرون أنه توجد تحفيزات، أما نسبة 9.52% فتمثل كل من تخصص : فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحية، ولغة عربية من مجموع أفراد العينة حيث نجد من بينهم نسبة 16.66% تمثل مخبر الإلكترونيك الذي يعبر الباحثون فيه على وجود تحفيزات للباحث ، بينما نسبة 13.51% تمثل مخبر اللغة العربية الذي يعتبر فيها الباحثون أنه لا توجد تحفيزات خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر، ونسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر علم الطيران بنسبة 8.33% ممن يعتبرون انه توجد تحفيزات تتعلق بالباحث الذي يعمل بالمخبر.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن هناك تباين في أراء الباحثين إلا أنه لا يوجد تحفيزات متعلقة بالباحث وذلك بنسبة 58.73 %، حيث أنه لا يمكن أن نتصور مخبر بدون باحثين ولعل من بين أولوياته توفير الجو المناسب للبحث إضافة إلى تحضيره ماليا وماديا علاوة على ذلك إعطاءه أجر محترم وللأسف هذا ما نفتقده في المخابر الجزائرية.

جدول رقم 150: رأي الباحث حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	10	27.78	29	39.18	6	37.5	45	35.71
10-15	8	22.22	20	27.02	2	12.5	30	23.80
15-20	6	16.67	13	17.56	4	25	23	18.25
20-25	8	22.22	10	13.51	2	12.5	20	15.87
25-30	4	11.11	-	-	2	12.5	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	2.70	-	-	2	1.58
المجموع	**36**	**100**	**74**	**100**	**16**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (150) يمثل رأي الباحث حول التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص حيث نجد أعلى نسبة تمثل 35.71% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات نجد أعلى نسبة تقدر بـــ39.18% تعبر عن رأي الباحثين الذين يرون أنه لا توجد تحفيزات للباحث الذي يعمل بالمخبر، ونسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة من بينهم نسبة 27.2% ممن يعتبرون أنه لا توجد تحفيزات متعلقة بالباحث، بينما نسبة 18.25% تمثل نسبة الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة نجد أعلى نسبة تقدر بـــ17.56% ممن يعتبرون أنه لا توجد تحفيزات للباحث، وبالنسبة للباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة تقدر نسبتهم بـــ15.87% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم الباحثين الذين يعتبرون أنه توجد تحفيزات بنسبة تقدر بـــ22.22% ، ونسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 25 و30 سنة نجد من بينهم 12.50% من الباحثين الذين يعتبرون انه ربما توجد تحفيزات للباحث الذي يعمل بالمخبر، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة فكلهم يعتبرون أنه لا توجد تحفيزات وذلك بنسبة 2.70%.

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (150) أن معظم الباحثين باختلاف أقدميتهم في العمل يعتبرون أنه لا توجد تحفيزات متعلقة بالباحث الذي يمارس مهامه بالمخبر وهذا طبعا يؤثر على الإنتاج العلمي وتطوير القطاع بصفة عامة.

جدول رقم 151: رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر.

تحفيزات مالية		تحفيزات معنوية		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
46	88.46	6	11.53	52	100

يمثل الجدول رقم (151) رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر ، حيث أعلى نسبة تمثل 88.46% من الباحثين الذين يرون انه لابد من توفير تحفيزات مالية للباحث ، تليها نسبة 11.53 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه لابد من توفير تحفيزات معنوية وهذا من أجل توفير احتياجاتهم الخاصة .

يؤكدون أن للجانب المالي دور كبير في تحفيز الباحث عكس التحفيزات الأخرى ، فالدول المتخلفة تعاني من هذا المشكل مما ينتج عنه هجرة الباحثين إلى دول تقدر أبحاثهم العلمية وتقوم بتوفير كل الإمكانيات حتى يستطيعوا القيام بعملهم على أكمل وجه.

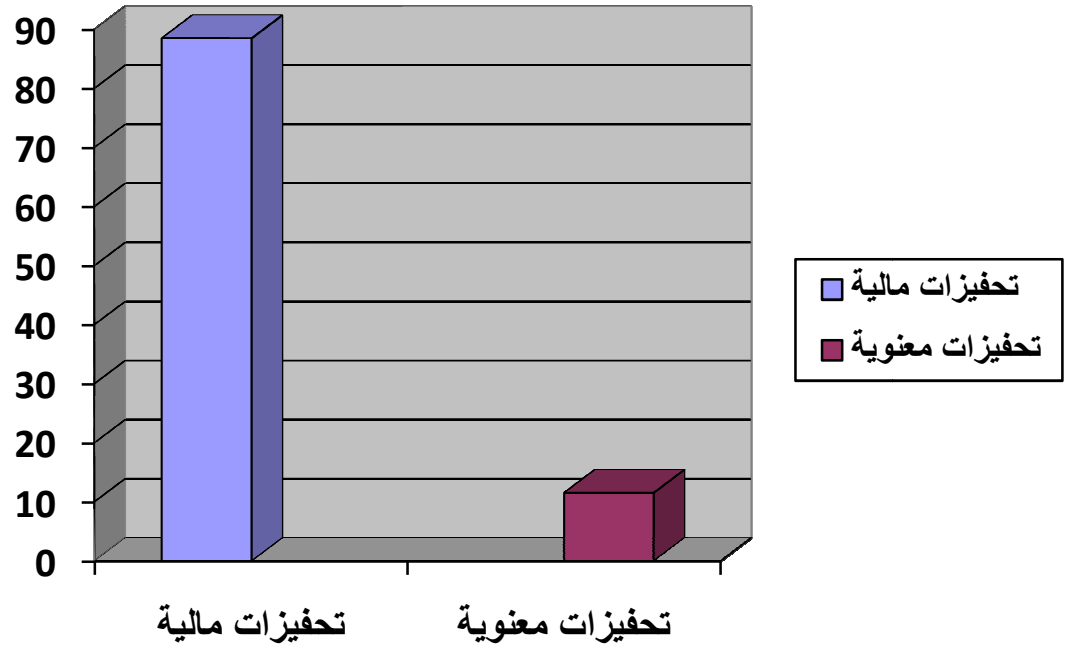

شكل رقم29: رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر.

جدول 152: رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	تحفيزات مالية		تحفيزات معنوية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	11	23.91	1	16.66	12	23.07
فيزياء	5	10.86	1	16.66	6	11.53
إلكترونيك	8	17.39	-	-	8	15.38
ميكانيك	3	6.52	-	-	3	5.76
هندسة مدنية	4	8.69	-	-	4	7.69
إعلام آلي	2	4.34	1	16.66	3	5.76
علوم فلاحية	1	2.17	1	16.66	3	5.76
الطاقة	1	2.17	-	-	1	1.92
لغة عربية	2	4.34	-	-	2	3.84
علوم بيطرية	3	6.52	-	-	2	3.84
رياضيات	1	2.17	1	16.66	2	3.84
اقتصاد	1	2.17	1	16.66	2	3.84
علم الطيران	4	8.69	-	-	4	7.69
المجموع	**46**	**100**	**6**	**100**	**52**	**100**

حسب الجدول رقم (152) الذي يوضح رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها تخصص الكيمياء بـــ23.07% من مجموع التكرارات نجد من بينهم 23.91% ممن يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات مالية، أما نسبة 15.38% تمثل تخصص إلكترونيك حيث كلهم يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات مالية تقدر بـــ17.39% أما 11.53% تمثل تخصص فيزياء من بينهم نسبة 16.66% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات معنوية، أما نسبة 7.69% يمثلها كل من تخصص الهندسة المدنية وعلم الطيران الذين يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات معنوية، 5.76% تمثل تخصص: ميكانيك، إعلام آلي، علوم فلاحية، نجد من بينهم نسبة 16.66% يمثلها كل من مخبر الإعلام الآلي والعلوم الفلاحية ممن يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات معنوية، بينما نسبة 3.84% تمثل كل من التخصصات الآتية: اللغة العربية، العلوم البيطرية، الرياضيات، والاقتصاد من مجموع التكرارات حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الرياضيات والاقتصاد بنسبة 16.66% ممن يرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات معنوية، وفي الأخير نجد نسبة 1.92% من مجموع التكرارات تمثل تخصص الطاقة فأعلى نسبة يمثلها الباحثين الذين يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات مالية بنسبة 2.17% .

من الجدول رقم (152) نستنتج أن المبحوثين يعتبرون كل من التحفيزات المالية والمعنوية تساهم بشكل كبير في تشجيع الباحث على أداء مهامه وتحسين مستواه لتأدية مهامه بطريقة جيدة، ومن

الواضح أن الدولة الجزائرية في الفترة الأخيرة أعطت أهمية للباحث الجزائري لكنها تبقى ناقصة مقارنة بمختلف الدول المهتمة بهذا القطاع.

جدول رقم 153: رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب الأقدمية.

التحفيزات / الأقدمية	تحفيزات مالية		تحفيزات معنوية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	15	32.60	1	16.67	16	30.69
10-15	8	17.39	2	33.33	10	19.23
15-20	9	19.56	1	16.67	10	19.23
20-25	8	17.39	2	33.33	10	19.23
25-30	6	13.04	-	-	6	11.53
30 فأكثر	-	-	-	-	-	
المجموع	**46**	**100**	**6**	**100**	**52**	**100**

من خلال الجدول رقم (153) الذي يمثل رأي الباحث حول نوع التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثين أقدميتهم تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات بـــ30.69% من بينهم 32.60% ممن يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات مالية والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة ومن 15 إلى 20 سنة ومن 20 إلى 25 سنة تقدر نسبتهم بـــ19.23% من بينهم نسبة 33.33% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون أن الباحث يحتاج إلى تحفيزات معنوية، ونسبة 11.53% تمثل الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة من بينهم نسبة 13.04% ممن يعتبرون أن الباحث يحتاج تحفيزات مالية، أما الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة فكلهم يعتبرون أنه لا توجد تحفيزات مالية أو معنوية.

في الأخير نستطيع القول أن الباحثين يعتبرون من التحفيز المالي عنصرا هاما لتشجيع الباحثين مع العلم أن الباحث الجزائري يعاني من مختلف المشاكل هذا ما أثر على أداء وظائفه المختلفة، وفي الحقيقة انه مهما كانت نوع هذه التحفيزات فهي تساهم بشكل معتبر في تشجيع الباحث من الناحية المعنوية وتمكنه من مواصلة إنتاجه وعطائه العلمي سواء في وظيفة التدريس أو البحث العلمي.

جدول رقم 154: رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
58	46.03	36	28.57	32	25.39	126	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (154) نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 46.03 % يعتبر فيها الباحثين أنه هناك صناديق مخصصة لتمويل البحث العلمي والتطوير في الجزائر، تليها نسبة 28.57% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما لا توجد صناديق متخصصة لقطاع البحث العلمي ، وفي الأخير توجد نسبة 25.39% تمثل رأي الباحثين الذين يرون أنه توجد صناديق لتمويل الأبحاث و التطوير في الجزائر.

تشير بعض التقارير أن ضعف الأنفاق على البحث و تطوير البحوث العلمية حيث جعل الدول العربية تحتل مواقع متأخرة في هذا المجال رغم أنه في السنوات الأخيرة قامت الجزائر بتشجيع و تمكين القطاع الخاص للمشاركة في النمو الاقتصادي عن طريق سن التشريعات التي تدعم التنافسية و تقدم الحوافز المختلفة.

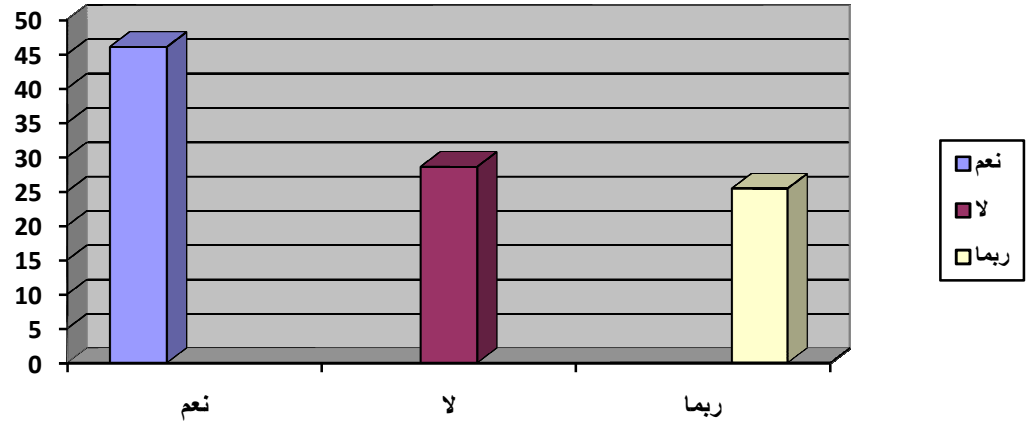

شكل رقم 30: رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر.

جدول رقم 155: رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	12	20.68	2	5.55	4	12.5	18	14.28
فيزياء	9	15.51	2	5.55	1	3.12	12	9.52
إلكترونيك	6	10.34	2	5.55	4	12.5	12	9.52
ميكانيك	5	8.62	4	11.11	3	9.37	12	9.52
هندسة مدنية	5	8.62	5	13.88	2	6.25	12	9.52
إعلام آلي	3	5.17	2	5.55	1	3.12	6	4.76
علوم فلاحية	7	12.06	1	2.77	4	12.5	12	9.52
الطاقة	2	3.44	3	8.33	1	3.12	6	4.76
لغة عربية	5	8.62	4	11.11	3	9.37	12	9.52
علوم بيطرية	1	1.72	3	8.33	2	6.25	6	4.76
رياضيات	1	1.72	3	8.33	2	6.25	6	4.76
اقتصاد	1	1.72	3	8.33	2	6.25	6	4.76
علم الطيران	1	1.72	2	5.55	3	6.37	6	4.76
المجموع	**58**	**100**	**36**	**100**	**32**	**100**	**126**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (155) الذي يمثل رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر حسب التخصص ، حيث أعلى نسبة يمثلها تخصص الكيمياء بنسبة 14.28% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 20.68% ممن يعتبرون أنه توجد صناديق لتمويل البحث العلمي، وبنسبة 9.52% تمثل كل من التخصصات الآتية: فيزياء، إلكترونيك، ميكانيك، هندسة مدنية، علوم فلاحيه، لغة عربية من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 15.51% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر الفيزياء يعتبرون أنه هناك صناديق مخصصة للبحث العلمي، أما نسبة 4.76% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، علوم بيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 8.33% ممن يعتبرون أنه لا توجد صناديق لتمويل الأبحاث في الجزائر يمثلها كل من مخبر الاقتصاد، الرياضيات، علوم بيطرية والطاقة.

نستنتج من الجدول رقم (155) تباين في آراء المبحوثين حول وجود صناديق لتمويل البحث العلمي والتطوير في الجزائر إلا أنهم أجمعوا على وجودها بنسبة 46.03% من مجموع أفراد العينة، وقد أثبتت عدة تقارير أن العالم العربي هو المنطقة الأقل إنفاقا على البحث والتطوير مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي حيث تصل النسبة إلى 0.2% مقارنة بنسبة 3.2% في كوريا الجنوبية ونسبة 1.8% في الإتحاد الأوروبي.

جدول رقم 156: رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	18	31.03	12	33.33	15	46.87	45	35.71
15-10	19	32.75	7	19.44	4	12.5	30	23.80
20-15	11	18.96	10	27.78	2	6.25	23	18.25
25-20	5	8.62	4	11.11	11	34.37	20	15.87
30-25	4	6.89	2	5.56	-	-	6	4.76
30 فأكثر	1	1.72	1	2.78	-	-	2	1.58
المجموع	**58**	**100**	**36**	**100**	**32**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (156) يمثل رأي الباحث حول الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر حسب الأقدمية، حيث أعلى نسبة يمثلها المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات تقدر نسبتهم بـــ35.71% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 46.87% ممن يعتبرون أنه ربما توجد صناديق مخصصة لتطوير البحث العلمي، ونسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة من بينهم نسبة 32.75% ممن يعتبرون أن هناك صناديق لتمويل الأبحاث والتطوير، أما نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة من بينهم نسبة 27.78 % ممن يعتبرون أنه لا توجد صناديق لتمويل الأبحاث، أما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة فتقدر نسبتهم بـــ18.87% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 34.37% ممن يعتبرون أنه ربما توجد صناديق لتمويل مختلف البحوث وتطويرها، بينما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة الذين أقدميتهم تتراوح من 25 إلى 30 سنة، من بينهم نسبة 6.89% ممن يعتبرون أنه توجد صناديق لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر.

وأخيرا نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 2.78% ممن يعتبرون أنه لا توجد صناديق لتمويل الأبحاث في الجزائر.

ما يمكن استنتاجه أن معظم الباحثين يقرون على وجود الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر الهدف منها تمويل مختلف المشاريع العلمية بالنسبة لمراكز ومخابر البحث العلمي، فالتمويل وتوفير عناصر البحث يجب أن تكون كاملة مع العلم أن معظم الدول العربية لها موارد طبيعية ضخمة إلاّ أن استغلالها محدودا.

جدول رقم 157: رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية والاقتصادية.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
31	34.44	45	50	14	15.55	90	100

يمثل الجدول رقم (157) رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 50% والتي يعتبر فيها الباحثين أن هذه الصناديق غير كافية للمشاريع العلمية، تليها نسبة 34.44 % من الباحثين الذين يعتبرون أن هذه الصناديق تكفي لإنجاز المشاريع العلمية ، و في الأخير يرى الباحثين أنه ربما تكفي هذه الصناديق لتمويل قطاع البحث العلمي وذلك بنسبة 15.55 %

الجزائر أدركت أهمية هذه المخابر و مدى تمويلها من طرف الصناديق المخصصة للبحث وفعلا شهد البحث العلمي في الجزائر خطوات عملاقة رغم العوائق التي واجهته و التي تتمثل في نقص الإمكانيات المالية والمشاكل الإدارية إلاّ انه بالرغم من ذلك حقق تطورا ملحوظا لاسيما بعد الدفع الذي أعطاه له الإطار القانوني و التطوير التكنولوجي للفترة الخماسية 1998–2002.

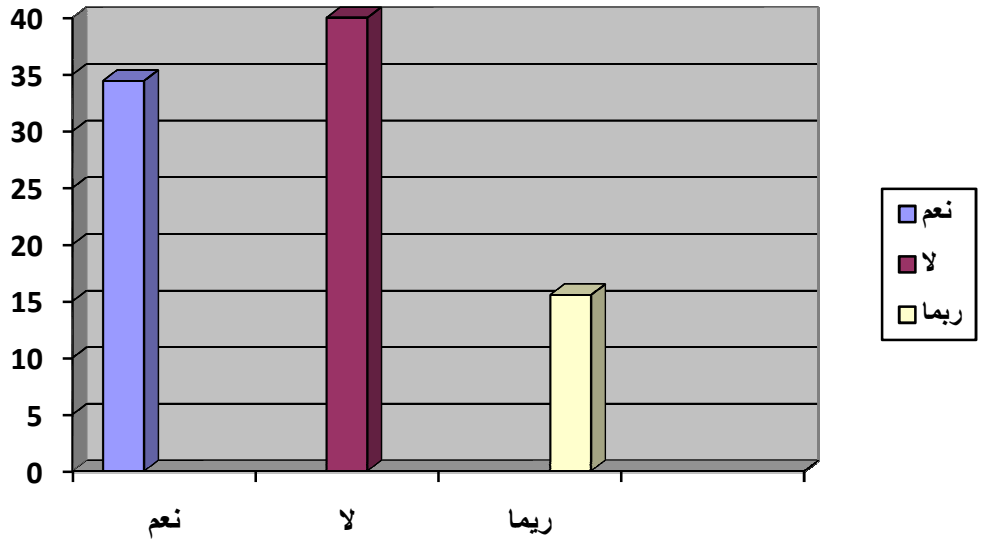

شكل رقم 31: رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية والاقتصادية.

جدول رقم 158: رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية والاقتصادية حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	8	25.80	4	8.88	4	28.57	16	17.77
فيزياء	7	22.58	2	4.44	1	7.14	10	11.11
إلكترونيك	2	6.45	6	13.33	2	14.28	10	11.11
ميكانيك	3	9.67	4	8.88	1	7.14	8	8.88
هندسة مدنية	1	3.22	5	11.11	1	7.14	7	7.77
إعلام آلي	2	6.45	1	2.22	1	7.14	4	4.44
علوم فلاحية	1	3.22	9	20	1	7.14	11	12.22
الطاقة	1	3.22	1	2.22	1	7.14	3	3.33
لغة عربية	3	9.67	4	8.88	1	7.14	8	8.88
علوم بيطرية	1	3.22	2	4.44	–	–	3	3.33
رياضيات	–	–	2	4.44	1	7.14	3	3.33
اقتصاد	1	3.22	2	4.44	–	–	3	3.33
علم الطيران	1	3.22	3	6.66	–	–	4	4.44
المجموع	**31**	**100**	**45**	**100**	**14**	**100**	**90**	**100**

تبين من خلال الجدول رقم (158) الذي يمثل رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع الاقتصادية والعلمية حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ17.77 % من مجموع التكرارات من بينهم نسبة 28.57% ممن يعتبرون أنه ربما الصناديق المخصصة للبحث كافية لإنجاح مختلف المشاريع العلمية والاقتصادية، ونسبة 12.22 % من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين ينتمون إلى تخصص العلوم الفلاحية نجد من بينهم نسبة 20% يعتبرونها غير كافية، بينما نسبة 11.11% من مجموع التكرارات تمثل كل من تخصص الفيزياء والإلكترونيك نجد من بينهم نسبة 22.58% ممن يعتبرونها كافية ينتمون إلى مخبر الفيزياء، أما نسبة 8.88% تمثل تخصص ميكانيك ولغة عربية من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 9.67% يعتبرونها كافية، ونسبة 4.44% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص الإعلام الآلي وعلم الطيران فنجد أعلى نسبة تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون ربما أن هذه الصناديق كافية بنسبة 7.14% ، وأخيرا نجد نسبة 3.33% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص الطاقة، والعلوم البيطرية، رياضيات والاقتصاد نجد من بينهم نسبة 7.14% ممن يعتبرون أنه ربما الصناديق الخاصة بالبحث كافية لإنجاح مختلف المشاريع العلمية والاقتصادية.

ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول رقم (158) الذي يمثل مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية والاقتصادية فمعظم الباحثين يعتبرونها غير كافية بنسب متفاوتة وذلك حسب كل مخبر واحتياجاته.

رغم القوانين الصادرة والتي تتضمن الكثير من التدابير المالية و المؤسساتية الهادفة التي تشجع البحث العلمي والإبداع وفي هذا الإطار جاء إنشاء الصندوق الوطني للبحث العلمي والتطوير

التكنولوجي سنة 1995 عبر قانون المالية لتنفيذ و تجسيد الدعم الذي توليه الدولة لهذا القطاع بما يشكله من أولوية وطنية.

جدول رقم 159: رأي الباحث من مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي في المساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية والاقتصادية حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	10	32.25	18	40	5	35.71	33	36.67
15-10	7	22.58	12	26.67	4	28.57	23	25.56
20-15	3	9.67	6	13.33	4	28.57	13	14.44
25-20	8	25.80	7	15.56	1	7.14	16	17.78
30-25	3	9.67	1	2.22	-	-	4	4.44
30 فأكثر	-	-	1	2.22	-	-	1	1.11
المجموع	**31**	**100**	**45**	**100**	**14**	**100**	**90**	**100**

الجدول رقم (159) يوضح رأي المبحوثين حول مدى كفاية الصناديق المخصصة للبحث العلمي ومختلف المشاريع الاقتصادية حيث نجد أغلى نسبة تقدر بـــ36.67% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات من بينهم 40% يعتبرونها غير كافية، أما نسبة 25.56% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 28.57% ممن يعتبرون أنه ربما الصناديق المخصصة للبحث هي كافية لإنجاح مختلف المشاريع، أما نسبة 17.78% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم 25.80% ممن يعتبرونها كافية أما الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة نجد نسبتهم تقدر بـــ14.44% من بينهم نسبة 28.57% ممن يعتبرونها ربما كافية، ونسبة 4.44% من الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم 9.67% ممن يعتبرونها كافية، وأخيرا نجد نسبة 1.11% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 2.22% يعتبرونها غير كافية.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن الصناديق المخصصة للأبحاث غير كافية وهذا ما صرح به معظم المبحوثين لذا يجب توفير هذه الصناديق المخصصة للبحث لكي نرتقي بهذا القطاع، و نحن نعلم أن المشاكل المالية تعتبر جزء هام يعترض سبيل البحث العلمي وخاصة مشكلة ضعف الإنفاق بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 160: رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر.

حسب التخصص المخبر		حسب المشروع		حسب إنتاج المخبر		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
25	19.84	93	73.80	8	6.34	126	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (160) فهي تشير إلى أن أعلى نسبة تقدر بـــ 73.80% من الباحثين الذين يعتبرون أن المشروع هو المقياس المهم لتقديم الميزانية ، تليها نسبة 19.84% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن التخصص هو أساس تقديم ميزانية المخبر، وفي الأخير تمثل نسبة 6.34 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون إنتاج المخبر هو المقياس الذي تقدم على أساسه الميزانية .

يرى الباحثين على الدولة توفير ميزانية كافية تغطي كل حاجات المخبر وذلك حسب التخصصات التي تتطلب مختلف التجهيزات خاصة الثقيلة منها، كالميكانيك والكيمياء وغيرها. من التخصصات .

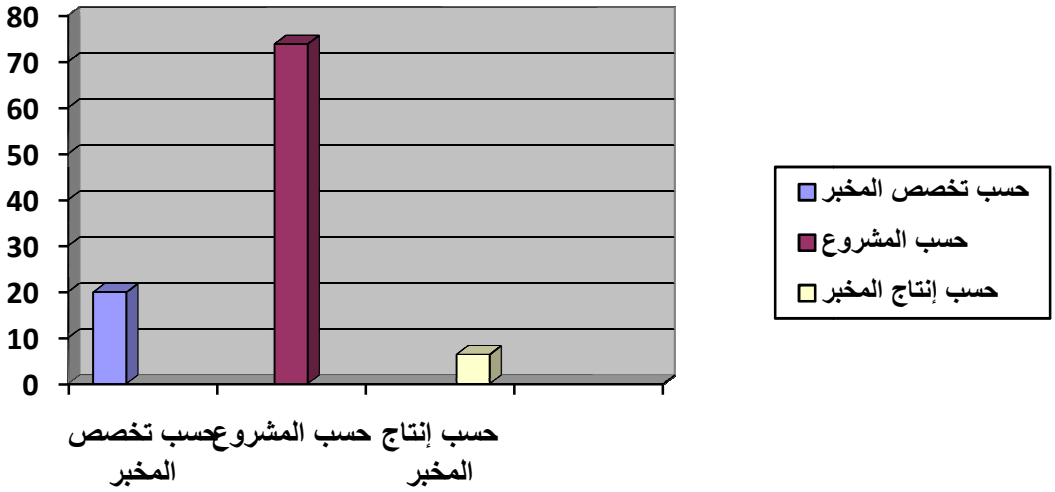

شكل رقم 32: رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر.

جدول رقم 161: رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	حسب تخصص المشروع		حسب المشروع المقدم من طرف المخبر		حسب إنتاج المخبر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	4	16	13	13.97	1	12.5	18	14.28
فيزياء	2	8	9	9.67	1	12.5	12	9.52
إلكترونيك	2	8	9	9.67	1	12.5	12	9.52
ميكانيك	3	12	9	9.67	–	–	12	9.52
هندسة مدنية	2	8	10	10.75	–	–	12	9.52
إعلام آلي	1	4	5	5.37	–	–	6	4.76
علوم فلاحية	1	4	11	11.82	–	–	12	9.52
الطاقة	2	8	3	3.22	1	12.5	6	4.76
لغة عربية	1	4	9	9.67	2	25	12	9.52
علوم بيطرية	3	12	3	3.22	–	–	6	4.76
رياضيات	1	4	5	5.37	–	–	6	4.76
اقتصاد	1	4	4	4.30	1	12.5	6	4.76
علم الطيران	2	8	3	3.22	1	12.5	6	4.76
المجموع	**25**	**100**	**93**	**100**	**8**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول الذي يوضح المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية المخصصة للمخبر حسب التخصص ،حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثين الذين ينتمون إلى تخصص الكيمياء نجد من بينهم نسبة 13.97% ممن يعتبرون المقياس المعتمد هو حسب المشرع المقدم من طرف المخبر، بينما نسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل التخصصات الآتية: الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية واللغة العربية من بينهم نسبة 25% ممن يعتبرون أن إنتاج المخبر هو المقياس المعتمد لتقديم ميزانية المخبر يمثله مخبر اللغة العربية، أما تخصص كل من : إعلام آلي، علوم بيطرية، طاقة، رياضيات، اقتصاد وعلم الطيران فتقدر نسبتهم بـــ4.76% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 12.50% ممن يعتبرون أن إنتاج المخبر هو المقياس المعتمد هذه النسبة يمثلها كل من مخبر الطاقة، الاقتصاد وعلم الطيران.

ما يمكن استنتاجه من الجدول رقم (161) أن بعض الباحثين يعتبرون أن الإنتاج المقدم هو المقياس المعتمد لكن النسبة الإجمالية تعتبر أن المشروع هو المقياس المعتمد بنسبة 73.80% من مجموع أفراد العينة.

من خلال تحليلنا للجدول نجد أن هناك تزايد في الميزانية مقارنة بالسنوات الأولى للاستقلال وهذا لإدراك الدولة الجزائرية لأهمية البحث العلمي الذي أصبح دوره فعالا في وقت كثر فيه الأقوى للذي يملك مهارات وخبرات علمية يستفيد بها في الإنتاج مثل ما هو موجود في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

جدول رقم 162: رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	حسب تخصص المشروع		حسب المشروع المقدم من طرف المخبر		حسب انتاج المخبر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5–10	10	40	31	33.33	4	50	45	35.71
10–15	8	32	20	21.50	2	25	30	23.80
15–20	6	24	16	17.20	1	12.5	23	18.25
20–25	1	4	18	19.35	1	12.5	20	15.87
25–30	–	–	6	6.45	–	–	6	4.76
30 فأكثر	–	–	2	2.15	–	–	2	1.58
المجموع	**25**	**100**	**93**	**100**	**8**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (162) الذي يمثل رأي الباحث حول المقاييس المعتمدة لتقديم الميزانية الخاصة بالمخبر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 5 و10 سنوات نجد من بينهم نسبة 50% ممن يعتبرون أن إنتاج المخبر يعتبر مقياس معتمد لتوزيع ميزانية المخبر، أما الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة فتقدر نسبتهم بـــ23.80% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 32% ممن يعتبرون أن تخصص المشروع هو المقياس المعتمد، ونسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 15 و20 سنة نجد من بينهم نسبة 24% ممن يعتبرون أن تخصص المشروع هو المقياس المعتمد لتوزيع الميزانية، بينما نسبة 15.87 % من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم نسبة 19.35% ممن يعتبرون أن المشروع المقدم من طرف المخبر هو المقياس المعتمد لتقديم الميزانية، و نسبة 4.76 % من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم نسبة 6.45% ممن يعتبرون أن المشروع المقدم هو أساس تقديم ميزانية المخبر، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة يعتبرون أن المشروع هو أساس تقديم الميزانية وذلك بنسبة 2.15% .

نستنتج من الجدول رقم (162) أن معظم المبحوثين يعتبرون أن المشروع المقدم من طرف المخبر هو الذي تقدم على أساسه الميزانية مع العلم أن هناك اختلاف في قيمتها وهذا راجع لاحتياجات كل مخبر حيث أن متطلبات مخبر الميكانيك تختلف عن مخبر اللغة العربية.

جدول رقم 163: رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر العلمية.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
12	9.52	100	79.36	14	11.11	126	100

من خلال الجدول رقم (163) يتضح لنا أنه أعلى نسبة تقدر بـــ 79.36 % تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون أن المخابر غير متساوية من حيث الميزانية مع باقي المخابر، تليها نسبة 11.11% من رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما هناك تساوي الميزانية مع بقية المخابر، و في الأخير نجد نسبة 9.52 % ممن يعتبرون أن هناك تساوي الميزانية مع باقي المخابر.

يتضح من خلال هذا الجدول هناك تفاوت من حيث توزيع ميزانية المخبر مثلا ميزانية مخبر اللغة العربية لا تساوي مخبر الميكانيك أو الإلكترونيك لأن المخبرين يعتمدان على البحث التطبيقي ويحتاج إلى إمكانيات ووسائل ضخمة تساعدهم على إنجاز مختلف الوظائف العلمية .

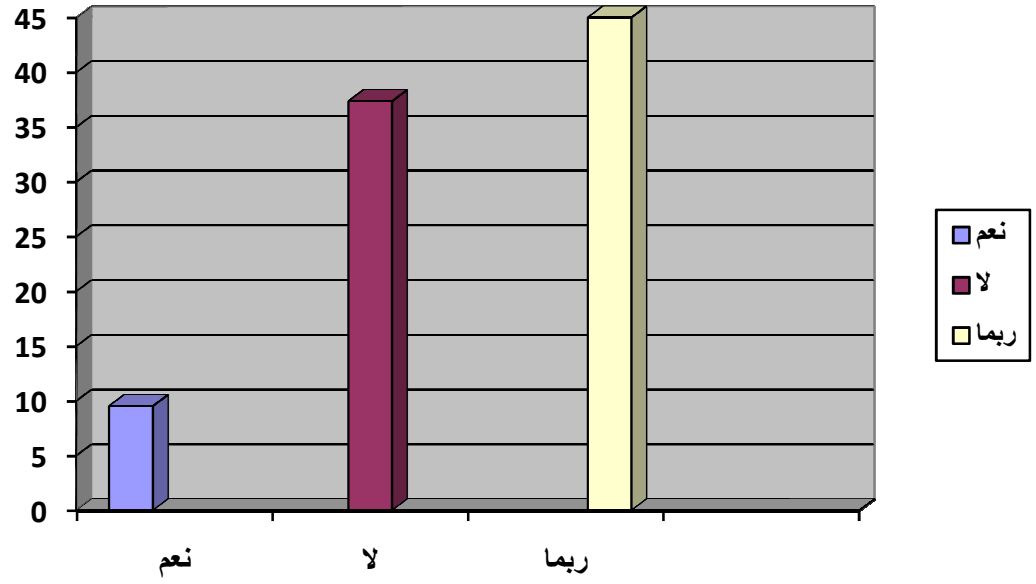

شكل رقم 33: رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر.

جدول رقم 164: رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر العلمية حسب التخصيص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	2	16.67	14	14	2	14.28	18	14.28
فيزياء	1	8.33	10	10	1	7.14	12	9.52
إلكترونيك	1	8.33	11	11	–	–	12	9.52
ميكانيك	2	16.67	9	9	1	7.14	12	9.52
هندسة مدنية	2	16.67	10	10	–	–	12	9.52
إعلام آلي	1	8.33	5	5	–	–	6	4.76
علوم فلاحية	1	8.33	8	8	3	21.42	12	9.52
الطاقة	–	–	4	4	2	14.28	6	4.76
لغة عربية	–	–	11	11	1	7.14	12	9.52
علوم بيطرية	1	8.33	4	4	1	7.14	6	4.76
رياضيات	1	8.33	5	5	–	–	6	4.76
اقتصاد	–	–	4	4	2	14.28	6	4.76
علم الطيران	–	–	5	5	1	7.14	6	4.76
المجموع	**12**	**100**	**100**	**100**	**14**	**100**	**126**	**100**

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (164) الذي يمثل رأي المبحوثين حول مدى تساوي ميزانية المخبر العلمي مع بقية المخابر حسب التخصص، فأعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة يمثلها تخصص الكيمياء حيث نجد من بينهم نسبة 16.67% والذين يعتبرون أن هناك تساوي من حيث توزيع ميزانية المخبر، ونسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثون الذين ينتمون إلى كل من تخصص : الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم فلاحية، واللغة العربية على التوالي نجد من بينهم نسبة 21.42% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر العلوم الفلاحية ويعتبرون أنه ربما ميزانية المخبر متساوية مع بقية المخابر، بينما نجد نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران بنسب متساوية حيث نجد من بينهم نسبة 14.28% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر الاقتصاد والطاقة يعتبرون ربما ميزانية المخابر متساوية.

ومنه نستنتج من خلال الجدول رقم (164) الذي يمثل رأي المبحوثين حول تساوي ميزانية المخبر حيث نجد اختلاف واضح إلا أنهم أجمعوا على عدم تساويها وذلك نظرا لاحتياجات المشاريع التي يقومون بها، فأصبح اليوم قطاع البحث العلمي يعتمد على القدرات العلمية فهي تساهم بشكل كبير في تفعيل قطاعات مختلفة مثل ما هو معمول به في الدول المتقدمة والاعتماد على الثروات الطبيعية وحده لا يساهم في تقدم أي بلد أو تطورها.

جدول رقم 165: رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع باقي المخابر العلمية حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	4	33.33	35	35	6	42.85	45	35.71
15-10	2	16.67	24	24	4	28.57	30	23.80
20-15	1	8.33	20	20	2	14.28	23	18.25
25-20	2	16.67	16	16	2	14.28	20	15.87
30-25	3	25	3	3	-	-	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	2	-	-	2	1.58
المجموع	**12**	**100**	**100**	**100**	**14**	**100**	**126**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (165) الذي يمثل رأي المبحوثين حول مدى تساوي الميزانية المقدمة للمخبر مع بقية المخابر الأخرى حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ35.71% من مجموع أفراد العينة الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5 و10 سنوات نجد من بينهم نسبة 42.85% ممن يعتبرون أنه ربما ميزانية المخبر متفاوتة مع باقي المخابر العلمية، ونسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و15 سنة نجد من بينهم نسبة 28.57% ممن يعتبرون أنه ربما ميزانية المخبر متساوية، والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة تقدر نسبتهم بـــ18.25% نجد من بينهم نسبة 20% ممن يعتبرونها غير متساوية، بينما نسبة 15.87% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20و25 سنة نجد من بينهم نسبة 16.67% ممن يعتبرون أن ميزانية المخبر متساوية مع المخابر الأخرى.

بينما نجد نسبة 4.76 % من مجموع أفراد العينة تمثل في الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 25 و30 سنة نجد من بينهم نسبة 25% ممن يعتبرونها متساوية مع باقي المخابر العلمية، وفي الأخير نجد نسبة 1.58 % من مجموع أفراد العينة الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة حيث نجد من بينهم نسبة 2% ممن يعتبرونها غير متساوية مع بقية المخابر.

ومنه نستنتج أن معظم الباحثين يعتبرون أن هنالك اختلاف واضح من حيث توزيع الميزانية وهذا طبعا يرجع إلى تخصص واحتياجات المخبر، فالدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة عملت على توفير الميزانية اللازمة لهذا القطاع بحكم أن العصر الذي نعيشه هو عصر المعرفة والمعلوماتية والبحث العلمي الذي ما يزال العرب متخلفون فيه إلى حد التهميش والانعزال.

جدول رقم 166 : رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر.

الإنتاج المقدم		أقدميه المخبر		تخصص المخبر		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
21	18.42	34	29.82	59	51.75	114	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (166) نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 51.75% من مجموع التكرارات الذين يعتبرون أن تخصص المخبر هو سبب تفاوت الميزانية ، تليها نسبة 29.82% تمثل رأي الباحثين الذين تعتبرون أن أقدمية المخبر هي سبب في تفاوت الميزانية بين مختلف المخابر، وفي الأخير نجد نسبة 18.42% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون الإنتاج المقدم هو سبب التفاوت في توزيع الميزانية.

من خلال تحليلنا لهذا الجدول يتضح أن الجزائر كغيرها من الدول العربية فنسبة الإنفاق على قطاع البحث العلمي قليلة في وقت تشير بعض الإحصائيات إلى أن المعدل العالمي للإنفاق على البحث العلمي قد بلغ 1.62عالميا % من إجمالي الناتج الوطني وتفاوت توزيع الميزانية أمر طبيعي وهذا راجع إلى اختلاف تخصص المخابر وعدد الباحثين.

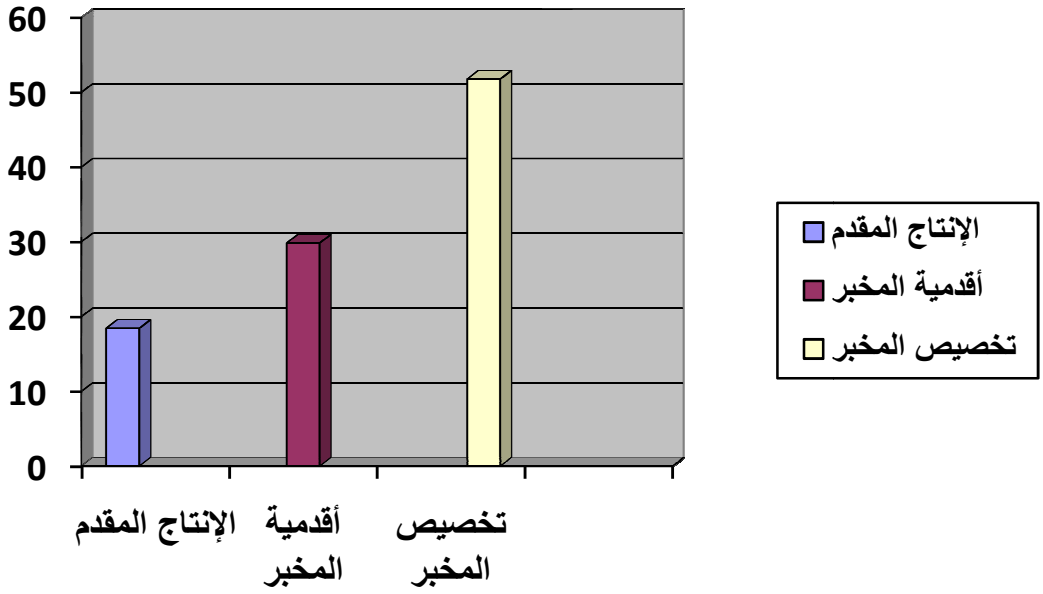

شكل رقم 34: رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر.

جدول رقم 167: رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	الإنتاج المقدم		أقدمية المخبر		تخصص المخبر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	3	14.28	4	11.76	9	15.25	16	14.03
فيزياء	2	9.52	1	2.94	8	13.55	11	9.64
إلكترونيك	4	19.04	1	2.94	6	10.16	11	9.64
ميكانيك	1	4.76	2	5.88	7	11.86	10	8.77
هندسة مدنية	1	4.76	3	8.82	6	10.16	10	8.77
إعلام آلي	1	4.76	2	5.88	2	3.38	5	4.38
علوم فلاحية	2	9.52	4	11.76	5	8.47	11	9.64
الطاقة	–	–	1	2.94	5	8.47	6	5.26
لغة عربية	3	14.28	6	17.64	3	5.08	12	10.52
علوم بيطرية	1	4.76	2	5.88	2	3.38	5	4.38
رياضيات	1	4.76	4	11.76	–	–	5	4.38
اقتصاد	2	9.52	1	2.94	3	5.08	6	5.26
علم الطيران	–	–	3	8.82	3	5.08	6	5.26
المجموع	**21**	**100**	**34**	**100**	**59**	**100**	**114**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (167) الذي يمثل رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها تخصص الكيمياء بـــ14.03% من مجموع التكرارات نجد من بينهم 15.25% ممن يعتبرون تخصص المخبر هو سبب تفاوت الميزانية، ونسبة 10.52% من مجموع التكرارات تمثل تخصص لغة عربية نجد من بينهم نسبة 17.74% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أقدمية المخبر هي سبب تفاوت توزيع الميزانية، أما نسبة 9.64% تمثل كل من تخصص فيزياء، إلكترونيك، علوم فلاحية، نجد من بينهم نسبة 19.04% تمثل مخبر الإلكترونيك الذين يعتبرون أن الإنتاج المقدم هو السبب في تفاوت توزيع الميزانية، ونسبة 8.77 % من مجموع التكرارات تمثل رأي كل من المبحوثين الذين ينتمون إلى تخصص ميكانيك وهندسة مدنية حيث نجد من بينهم نسبة 11.86% تعبر عن رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر ميكانيك ويعتبرون أن تخصص المخبر هو السبب في تفاوت الميزانية، بينما نسبة 5.26% من مجموع التكرارات تمثل كل من تخصص الطاقة، الاقتصاد، وعلم الطيران من مجموع التكرارات على التوالي حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الاقتصاد بـــ9.52% تعبر عن رأي الباحثين الذين يعتبرون سبب تفاوت ميزانية المخبر هو الإنتاج المقدم من طرفه، وفي الأخير نجد نسبة 4.38% من مجموع التكرارات تمثلها التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، علوم بيطرية، الرياضيات على التوالي، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الرياضيات بنسبة 11.76% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن أقدمية المخبر تعتبر سببا في تفاوت توزيع الميزانية.

ما يمكن أن نستنتجه من الجدول رقم (167) اختلاف في آراء المبحوثين إلا أنهم يعتبرون التخصص هو سبب في توزيع الميزانية الخاصة بالمخبر، و ما نلاحظ أنه في الدول المتقدمة الإنتاج

العلمي هو الأساس الذي يقام على أساسه توزيع الميزانية فكلما كان إنتاج نوعي كلما زادت الميزانية عكس ما نجده في الدول المتخلفة حيث الميزانية تقدم لاعتبارات أخرى لا صلة لها بالبحث العلمي.

جدول رقم 168: رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	الإنتاج المقدم		أقدمية المخبر		تخصص المخبر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5–10	7	33.33	10	29.41	24	40.67	41	35.96
10–15	6	28.57	13	38.23	9	15.25	28	24.56
15–20	4	19.04	6	17.64	12	20.33	22	19.29
20–25	3	14.28	4	11.76	11	18.64	18	15.78
25–30	1	4.76	1	2.94	1	1.69	3	2.63
30 فأكثر	–	–	–	–	2	3.38	2	1.75
المجموع	**21**	**100**	**34**	**100**	**59**	**100**	**114**	**100**

من خلال الجدول رقم (168) الذي يمثل رأي المبحوثين حول سبب تفاوت توزيع ميزانية المخبر حسب الأقدمية ، نجد أعلى نسبة تقدر بـــ35.96% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات نجد من بينهم نسبة 40.67% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون تخصص المخبر هو سبب تفاوت الميزانية، أما نسبة 24.56% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 38.23% ممن يعتبرون أقدمية المخبر هي سبب تفاوت توزيع الميزانية، بينما نسبة 19.29 % من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة من بينهم نسبة 20.33% تعبر عن رأي الباحثين الذين يعتبرون تخصص المخبر هو سبب تفاوت الميزانية، ونسبة 15.78% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم نسبة 18.64% ممن يعتبرون أن تخصص المخبر يعتبر من أسباب تفاوت الميزانية، أما نسبة 2.63% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم نسبة 4.76 % ممن يعتبرون أن الإنتاج المقدم من طرف المخبر هو سبب تفاوت الميزانية، وفي الأخير تشير نسبة 1.75 % من مجموع التكرارات إلى رأي الباحثين الذين أقدميتهم تزيد عن 30 سنة نجد من بينهم 3.38% ممن يعتبرون أن التخصص هو سبب التفاوت في ميزانية المخبر بالنسبة للمخابر الأخرى.

ما نستنتجه من الجدول رقم (168) أنا الباحثين يعتبرون أن التخصص يعتبر عاملا مهما في توزيع الميزانية، وتشير الدراسات حاليا أن البحث العلمي أصبحت الحاجة إليه في الوقت الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، لأن العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة ولا يتوفر بحث علمي متكامل دون توفير الجانب المالي الذي يساهم ولو بالقدر الضئيل في العمل البحثي والتنموي.

7- 4-2 - عرض نتائج الفرضية الثالثة:

يعتبر البحث العلمي من ضمن وظائف الجامعات وذلك لما يقدمه من خدمات اقتصادية واجتماعية، وللأبحاث المقدمة في المخابر والمراكز العلمية أهمية كبيرة لتفعيل التنمية ولذا يجب تفعيل معظم البحوث مع القطاع الاقتصادي والاجتماعي حتى نرتقي بالمجتمع ، وأكدت بعض الدراسات على الأثر القوي للتعليم على الإنتاج و على التطور الاقتصادي و التقدم التقني فخلف كل مظاهر التقدم تكمن جهود الباحثين، فمؤسسات البحث العلمي تلعب دورا مهما في تطوير مختلف المنشآت وضمان نجاح المخططات الاقتصادية كما نعلم أن البحث العلمي هو الاستنباط الحقيقي للمعرفة وتطوير للإنتاج.

وتعاني الجزائر كغيرها من الدول نقص في الموارد البشرية والمادية الذي تأثر بالضرورة على الإنتاج العلمي، ويعتبر الإنفاق على نشاطات البحث و التطوير بمثابة استثمار له فوائد كثيرة فهو تخطيط وفقا لأساليب علمية دقيقة كما أنه لا نستطيع النهوض بمجال البحث بمعزل عن الإمكانيات المادية المختلفة خاصة في ظل التغيرات والتطورات اللامتناهية في فترة تشهد تغير تكنولوجي متسارع ومنافسة حادة بين المؤسسات الاقتصادية وفرض نفسها فعليها أن تهتم بوظيفة البحث العلمي وكل ما له علاقة بالابتكار. إنّ نقص الإمكانيات المالية والمادية يؤثر على الإنتاج العلمي وعلى عملية التنمية الاقتصادية. وهذا ما أكده معظم الباحثين الذين اعتبروا أن نقص مختلف الإمكانيات المالية والمادية يؤثر على الإنتاج العلمي و بالتالي يساهم في عرقلة عملية التنمية خاصة وأن معظم المخابر التقنية منها تعتمد على الموارد والإمكانيات الثقيلة التي تحتاج إلى ميزانية ضخمة، وهذا ما أكده الجدول رقم (139) الذي يمثل رأي الباحث في نقص الإمكانيات ومدى تأثيره على الإنتاج العلمي داخل المخبر، حيث نجد نسبة 71.42% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن نقص الإمكانيات المالية والمادية يؤثر على الإنتاج العلمي، أما بالنسبة لإمكانيات المقدمة من طرف الدولة لإنجاح مختلف المشاريع العلمية فأكد معظم الباحثين أن توفير رأس المال يعتبر عاملا مهما لإنجاح المشروع العلمي وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (142) بنسبة 63.49% من مجموع أفراد العينة، وبالنسبة للميزانية المخصصة للمخبر ومدى كفايتها لإنجاح المشاريع فأكد معظم الباحثين أنها غير كافية بنسبة 63.49% من مجموع أفراد العينة وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (145) باعتبار أن البحث العلمي يتحقق عن طريق توفير ميزانية تغطي كل احتياجاته ومتطلباته، وبخصوص التحفيزات المقدمة للباحث الذي يعمل بالمخبر فمعظم الباحثين ينفون وجودها بنسبة 58.73% ، أما عن نوع التحفيزات فيعتبرونها مالية بنسبة 48.46% وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (151)، وبالنسبة لوجود الصناديق المخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر فأجاب المبحوثين على وجودها بنسبة 46.03% وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (154)، إما عن تغطيتها لإنجاز البحوث فأعتبرها المبحوثين غير كافية بنسبة 50% من مجموع أفراد العينة وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (157)، أما الجدول رقم (160) يعبر فيه الباحثين أن المشروع هو المقياس المعتمد لتقديم الميزانية بنسبة 73.80% من مجموع أفراد العينة، أما عن مدى تساوي ميزانية المخبر فأكد المبحوثين أنها غير متساوية بنسبة 79.36 % من مجموع أفراد العينة وهذا ما نجده في الجدول رقم (163) ويرجع سبب التفاوت حسب رأيهم إلى تخصص المخبر بنسبة 51.75% من مجموع التكرارات وهذا ما يوضحه الجدول رقم (166)، وما يمكن أن نستنتجه عند عرض هذه الجداول أن معظم المبحوثين أكدوا على ضرورة توفير الإمكانيات المختلفة لخدمة قطاع البحث العلمي وعملية التنمية الاقتصادية.

7-5- تحليل وعرض النتائج الخاصة بالفرضية الرابعة:

إن عناصر الإدارة التقليدية قد تكون مناسبة لتناول الأمور الأكاديمية لكنها غير ملائمة لمواكبة التعاون بين قطاع التعليم العالي والقطاعات الاقتصادية، ولقد آن الأوان لمعالجة هذا المشكل وذلك عن طريق تحديد العلاقة بين البحث الجامعي والقطاع الاقتصادي ويجب على كلتا الإدارتين الالتزام بتفعيل التعاون بينهما وجعله أحد الأولويات في تمثيل القطاعين والعمل على زيادة التواصل بين قطاع التعليم العالي والميادين الاقتصادية الموجودة في المجتمع مما يعطي للجامعة إعادة صياغة المناهج التي تتماشى مع متطلبات الفرد وإضافة تخصصات مستحدثة تساهم إلى حد كبير في نجاح القطاع الإنتاجي وبالتالي تحقيق الترابط بين المجالين.

والإدارة تلعب دورا بارزا في مساعدة الباحثين من خلال تسهيل المعاملات الإدارية من أجل تفعيل المسار الهادف لخلق مقومات الإقلاع في ميدان العلوم و النهضة العلمية و التقنية الحقيقية ، فالجزائر كغيرها من الدول تحاول إيجاد السبل المثلى لإنجاح وتفعيل البحث العلمي مع مختلف القطاعات و تجربتها لا تنطلق من فراغ بل تعتمد على تجارب الدول السائرة في طريق التقدم العلمي كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان فهي تقوم على إنشاء المراكز البحثية والمخابر التي أنشئت ضمن مؤسسات التعليم العالي بقرار وزاري الذي فاق عددها 500 مخبر، وسوف نتطرق إلى نمط الإدارة وتسيير المخابر ومدى مساهمته في تنفيذ المشاريع العلمية من خلال عرضنا للجداول الآتية.

7-5-1- نمط لإدارة و تسيير المخابر الحالي لا يسمح بتنفيذ مشاريع البحث العلمي:

جدول رقم 169: رأي الباحث من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
37	29.36	67	53.17	22	17.46	126	100

من خلال النسب المشار أليها في الجدول رقم (169) يتضح لنا أعلى نسبة تقدر بـــ 53.17% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن الإدارة لا تتدخل في تسيير ميزانية المخبر، وتليها نسبة 29.36% من الباحثين الذين يرون انه هناك تدخل في تسيير المخابر، وفي الأخير هناك من يعتبر ربما هناك تدخل في تسيير ميزانية المخبر بنسبة 17.46%.

عند تحليلنا لهذا الجدول يتضح لنا أن البحث العلمي يحتاج إلى إدارة وإستراتيجية علمية واضحة وقبل هذا إدارة سياسية دائمة تؤمن بأهمية البحث العلمي في تقدم وتطور الدول والمجتمعات فمعظم المبحوثين أكدوا على عدم تدخل الإدارة في تسيير الميزانية المتعلقة بالمخبر، فلا بد من وجود تفاعل بين الإدارة والمخبر حتى يساهم في تحقيق أهدافه المختلفة .

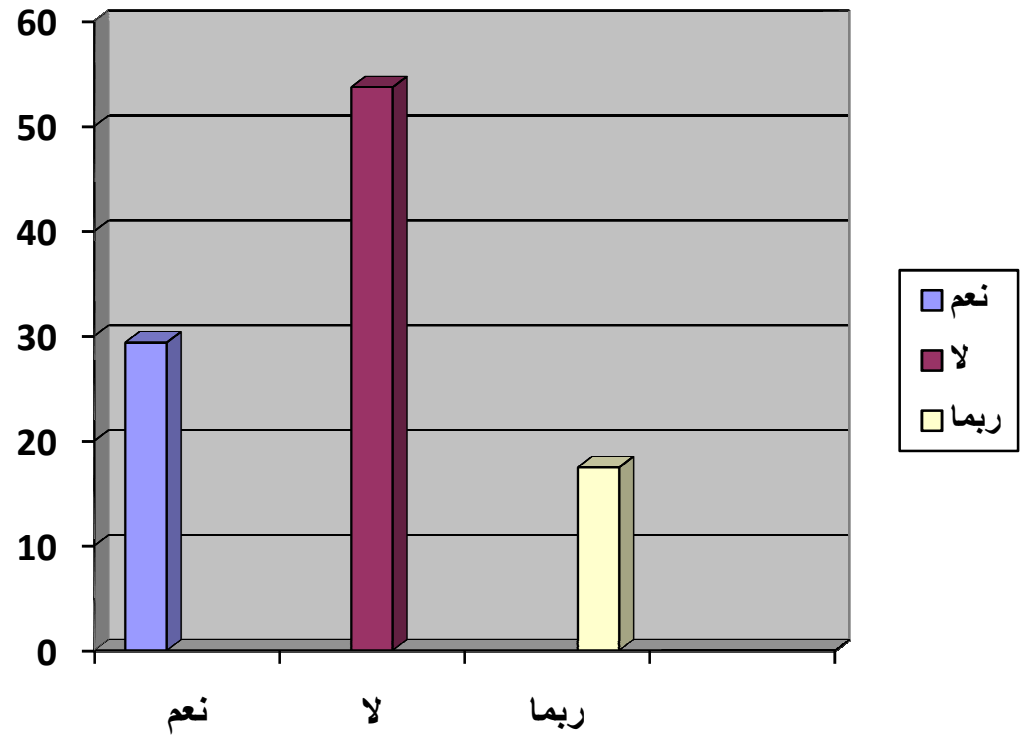

شكل رقم 35: رأي الباحث من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر.

جدول رقم 170: رأي المبحوثين من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	2	5.40	12	17.91	4	18.18	18	14.28
فيزياء	8	21.62	3	4.47	1	4.54	12	9.52
إلكترونيك	6	16.21	3	4.47	3	13.63	12	9.52
ميكانيك	–	–	12	17.91	–	–	12	9.52
هندسة مدنية	3	8.10	7	10.44	2	9.09	12	9.52
إعلام آلي	2	5.40	3	4.47	1	4.54	6	4.76
علوم فلاحية	4	10.81	7	10.44	1	4.54	12	9.52
الطاقة	1	2.70	2	2.98	3	13.63	6	4.76
لغة عربية	1	2.70	10	14.92	1	4.54	12	9.52
علوم بيطرية	2	5.40	3	4.47	1	4.54	6	4.76
رياضيات	3	8.10	1	1.49	2	9.09	6	4.76
اقتصاد	4	10.81	1	1.49	1	4.54	6	4.76
علم الطيران	1	2.70	3	4.47	2	9.09	6	4.76
المجموع	**37**	**100**	**67**	**100**	**22**	**100**	**126**	**100**

يشير الجدول رقم (170) إلى رأي المبحوثين من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28% من مجموع أفراد العينة يمثلها تخصص الكيمياء حيث نجد من بينهم نسبة 18.18 %ممن يعتبرون انه أحيانا يوجد تدخل من طرف الإدارة، ونسبة 9.52 %من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص : الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك ، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، واللغة العربية نجد من بينهم 21.62 %يمثلها مخبر الفيزياء الذي يعتبر فيه الباحثين انه هناك تدخل من طرف الإدارة ، بينما نجد نسبة 4.76 %من مجموع أفراد العينة تمثلها التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الطاقة بنسبة 13.63% يعتبرون انه ربما يوجد تدخل من الإدارة.

نستنتج من الجدول رقم(170) أن معظم الباحثين يعتبرن أن الإدارة تتدخل في المخابر في بعض الأحيان وهذه نتيجة منطقية لأنه يجب التعامل معها من خلال الوظائف التي يقوم بها المخبر، وفي الوقت الراهن يحتاج البحث العلمي إلى إدارة جامعية مؤهلة أكاديميا وقياديا ويقوم بها علماء مبدعون في ميادينهم مدركون أوضاع أوطانهم و حاجاتهم قادرون على حل مختلف المشاكل التي يعيشها المجتمع.

جدول رقم 171: رأي الباحث من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	6	16.21	31	46.26	8	36.36	45	35.71
10-15	7	18.91	19	28.35	4	18.18	30	23.80
15-20	9	24.32	6	8.95	8	36.36	23	18.25
20-25	10	27.02	10	14.92	-	-	20	15.85
25-30	4	10.81	1	1.49	1	4.54	6	4.76
30 فأكثر	1	2.70	-	-	1	4.54	2	1.58
المجموع	**37**	**100**	**67**	**100**	**22**	**100**	**126**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (171) الذي يمثل رأي الباحث من تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر حسب الأقدمية ، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% يمثلها الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات نجد من بينهم نسبة 46.26 %ممن يعتبرون انه لا يوجد تدخل من طرف الإدارة ، ونسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 36.36% ممن يعتبرون انه ربما يوجد تدخل في تسيير ميزانية المخبر.

أما الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح من 20 إلى 25 سنة تقدر نسبتهم بـــ15.85% من مجموع أفراد العينة من بينهم 27.02% ممن يعتبرون أن هناك تدخل من طرف الإدارة في تسيير ميزانية المخبر، والباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة تقدر نسبتهم بـــ4.76% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 10.81% ممن يؤكدون على وجود تدخل من طرف الإدارة، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي المبحوثين الذين أقدميتهم تزيد عن 30 سنة نجد من بينهم 4.54% ممن يعتبرون أنه هناك أحيانا تدخل من طرف الإدارة في تسيير ميزانية المخبر.

نستنتج من خلال الجدول رقم (171) أن معظم الباحثين أكدوا عدم وجود تدخل من طرف الإدارة، ويتضح لنا أن البحث العلمي باختصار هو الطريق لمواكبة العصر في جميع الميادين تتولاه إدارة قائمة على التعاون وتكون الجامعة هي المنبع الذي تضم كل الفاعلين لإنجاح البحث العلمي.

جدول رقم 172: رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث.

نعم		لا		أحيانا		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
8	6.34	93	73.80	25	19.84	126	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (172) الذي يمثل التسهيلات الإدارية المقدمة للمخبر حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 73.80% من الباحثين الذين يعتبرون أنه لا توجد تسهيلات إدارية، تليها نسبة 19.84% من الباحثين الذين يرون أنه أحيانا توجد بعض التسهيلات الإدارية، في الأخير وبنسبة 6.34% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون انه توجد تسهيلات إدارية.

ومما لا شك فيه أن من أهم مقومات البحث العلمي و التطوير توفير التسهيلات الإدارية اللازمة وكذلك توفير الدعم المادي والمعنوي للمخبر.

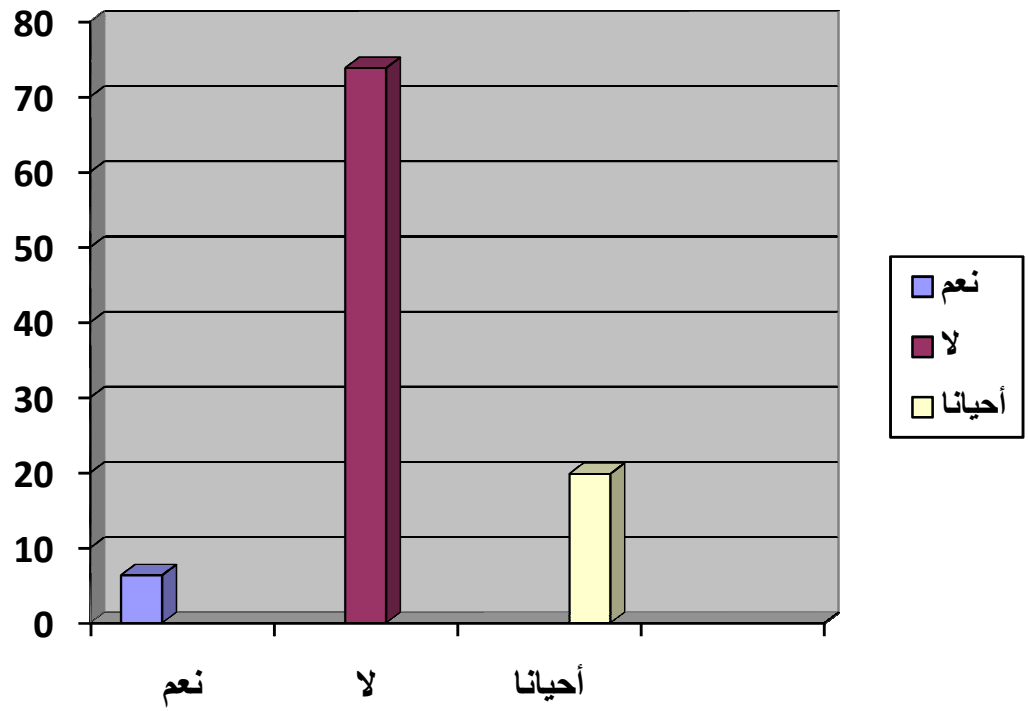

شكل رقم 36: رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث.

جدول رقم 173: رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث حسب التخصص

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	2	25	12	12.90	4	16	18	14.28
فيزياء	1	12.5	9	9.67	2	8	12	9.52
إلكترونيك	1	12.5	8	8.60	3	12	12	9.52
ميكانيك	2	25	9	9.67	1	4	12	9.52
هندسة مدنية	1	12.5	10	10.75	1	4	06	9.52
إعلام آلي	–	–	4	4.30	2	8	12	4.76
علوم فلاحية	–	–	8	8.60	4	16	6	9.52
الطاقة	–	–	3	3.22	3	12	12	4.76
لغة عربية	1	12.5	10	10.75	1	4	6	9.52
علوم بيطرية	–	–	4	4.30	2	8	6	4.76
رياضيات	–	–	5	5.37	1	4	6	4.76
اقتصاد	–	–	5	5.37	1	4	6	4.76
علم الطيران	–	–	6	6.45	–	–	6	4.76
المجموع	**8**	**100**	**33**	**100**	**25**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (173) الذي يمثل رأي الباحثين من التسهيلات المقدمة للمخبر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 14.28 % من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 16% ممن يعتبرون ربما توجد تسهيلات إدارية للمخبر، ونسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص : الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، واللغة العربية حيث نجد من بينهم نسبة 25% يمثلها مخبر الميكانيك الذي يعتبر أنه توجد تسهيلات من طرف الإدارة، أما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران على التوالي، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الطاقة بنسبة 12% الذي يعتبر أنه ربما توجد تسهيلات إدارية يتلقاها المخبر.

من الجدول رقم (173) نستنتج أن هناك تباين في الآراء المتعلقة بالباحثين، فبتوفير الخدمات الإدارية المساعدة نستطيع أن نسهل مهمة الباحث ونكسب الوقت الكافي لمعالجة الأوضاع المختلفة.

جدول رقم 174: رأي الباحث من التسهيلات الإدارية التي يتلقاها مخبر البحث حسب الأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	نعم		لا		أحيانا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	3	37.5	38	40.86	4	16	45	35.71
15-10	2	25	24	25.80	4	16	30	23.80
20-15	1	12.5	14	15.05	8	32	23	18.25
25-20	1	12.5	14	15.05	5	20	20	15.85
30-25	1	12.5	1	1.07	4	16	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	2.15	-	-	2	1.58
المجموع	**8**	**100**	**93**	**100**	**25**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول المشار إليه يتضح لنا أعلى نسبة يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5 و10 سنوات تقدر نسبتهم بـــ35.71% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 40.86% ممن يعتبرون أنه لا توجد تسهيلات يتلقاها المخبر، ونسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم 25.80% ممن ينفون وجود تسهيلات إدارية، بينما نجد نسبة 18.25% تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 32% ممن يعتبرون أنه أحيانا توجد تسهيلات إدارية، أما الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة تقدر نسبتهم بـــ15.85% نجد من بينهم نسبة 20% ممن يعتبرون أنه أحيانا توجد تسهيلات إدارية يتلقاها المخبر، ونسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم نسبة 16% ممن يعتبرون أنه في بعض الأحيان توجد تسهيلات إدارية، وأخيرا نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 2.15% ممن يعتبرون أنه لا توجد تسهيلات إدارية يتلقاها مخبر البحث.

نستنتج من خلال الجدول رقم (174) أن معظم المبحوثين أشاروا إلى عدم وجود تسهيلات إدارية أو موجودة في بعض الأحيان، لكنها غير كافية لمساعدة المخبر على إنجاز وظائفه المختلفة، وفي حقيقة الأمر توجد بعض الإدارات لا تعطي قيمة للبحث العلمي وبالتالي لا تعمل جاهدة على تمكينه وتسيير أموره فهي ترى أنه ترف فكري و ليس هناك داعي لإضاعة المال والوقت على البحوث العلمية.

جدول 175 : رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر.

عدم التنسيق بين الإدارة و المخبر		البيروقراطية		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
26	22.03	92	77.96	118	100

من خلال الجدول رقم (175) الذي يمثل رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 77.96 % تمثل رأي الباحثين الذين يرون أن البيروقراطية مشكل يتلقاه المخبر في إنجاز مشاريعه العلمية ، تليها نسبة 22.03 % من الباحثين الذين يعتبرون أن عدم التنسيق بين الإدارة و المخبر يساهم في عرقلة عمل المخبر .

ويعتبر مشكل البيروقراطية من المشكلات الإدارية التي تعاني منها معظم الدول العربية والإفريقية والفساد الإداري إلى جانب تأخر عملية نقل المعلومات التقنية من الدول المتقدمة إلى الدول العربية و بقاء كثير من مراكز البحوث والمخابر العربية تحت قيادات قديمة لا جدوى منها.

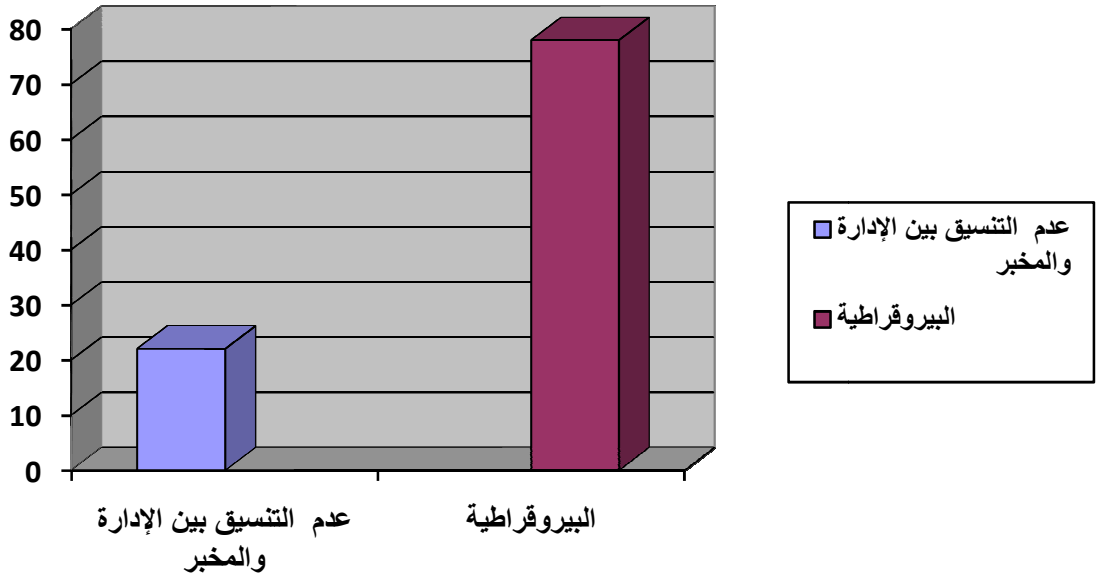

شكل رقم 37: رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر.

جدول رقم 176: رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر حسب التخصص.

العراقيل / التخصص	عدم التنسيق بين الإدارة و المخابر		البيروقراطية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	4	15.38	12	13.04	16	13.55
فيزياء	2	7.69	9	9.78	11	9.32
إلكترونيك	5	19.23	6	6.52	11	9.32
ميكانيك	7	26.92	3	3.26	10	8.47
هندسة مدنية	2	7.69	9	9.78	11	9.32
إعلام آلي	1	3.84	5	5.43	6	5.08
علوم فلاحية	1	3.84	11	11.95	12	10.16
الطاقة	1	3.84	5	5.43	06	5.08
لغة عربية	–	–	11	11.95	11	9.32
علوم بيطرية	2	7.69	4	4.34	6	5.08
رياضيات	1	3.84	5	5.43	6	5.08
اقتصاد	–	–	6	6.52	6	5.08
علم الطيران	–	–	6	6.52	6	5.08
المجموع	**26**	**100**	**92**	**100**	**118**	**100**

من خلال الجدول رقم (176) يتضح لنا أعلى نسبة تقدر بـــ 13.55% من مجموع التكرارات تمثل تخصص الكيمياء، حيث نجد من بينهم نسبة 15.38% ممن يعتبرون أن عدم التنسيق بين الإدارة والمخابر يعتبر من العراقيل التي تواجه المخبر، أما نسبة 10.16 % تمثل تخصص علوم فلاحية من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 11.95% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون البيروقراطية من العراقيل التي تواجه المخبر، بينما نسبة 9.32% من مجموع التكرارات تمثل كل من تخصص الفيزياء، الإلكترونيك، الهندسة المدنية، اللغة العربية، حيث نجد من بينهم نسبة 19.23% تمثل مخبر الإلكترونيك الذي يعتبر عدم التنسيق بين الإدارة والمخابر يساهم في عرقلة المخابر العلمية، أما نسبة 8.47% من مجموع التكرارات تمثل تخصص الميكانيك حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ26.92% ممن يعتبرون عدم التنسيق بين الإدارة والمخبر من العراقيل التي يواجهونها، وفي الأخير نجد نسبة 5.08% من مجموع التكرارات تمثل كل من تخصص الإعلام الآلي، الطاقة، العلوم البيطرية، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران حيث نجد من بينهم نسبة 7.69% ممن يعتبرون عدم التنسيق بين الإدارة والمخبر من العراقيل المواجهة للمخبر.

ومنه نستنتج أن البيروقراطية وعدم التنسيق بين الإدارة والمخبر من الأسباب المعرقلة لعملية البحث العلمي، ومن الواضح أنه تواجد ظاهرة البيروقراطية في الإدارة تساهم إلى حد كبير في نشر الفساد والتأثير على عملية البحث العلمي هذا من جهة كما أن عدم التنسيق بين الإدارة والمخابر يساعد في عرقلة مختلف مشاريع البحث العلمي.

جدول رقم 177: رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يواجهها المخبر حسب الأقدمية.

العراقيل / الأقدمية	عدم التنسيق بين الإدارة والمخابر		البيروقراطية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	8	30.76	34	36.95	42	35.59
10-15	4	15.38	24	26.08	28	23.72
15-20	5	19.23	17	18.47	22	18.64
20-25	6	23.07	13	14.13	19	16.10
25-30	3	11.53	2	2.17	5	4.23
30 فأكثر	-	-	2	2.17	2	1.69
المجموع	**26**	**100**	**92**	**100**	**118**	**100**

يتضح من خلال الجدول رقم (177) الذي يمثل رأي الباحث في العراقيل الإدارية التي يتلقاها المخبر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ35.59% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5 و10 سنوات نجد من بينهم نسبة 36.95% ممن يعتبرون أن وجود البيروقراطية من العراقيل التي يواجهها المخبر، بينما نسبة 23.72% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و15 سنة نجد من بينهم 26.08% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون البيروقراطية من العراقيل المواجهة للمخبر، أما نسبة 18.64% من مجموع التكرارات تمثل رأي المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 15 و20 سنة نجد من بينهم نسبة 19.23% ممن يعتبرون أن عدم التنسيق بين الإدارة والمخبر يعتبر من العراقيل التي تواجه المخبر، ونسبة 16.10% تمثل رأي المبحوثين من مجموع التكرارات الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم 23.07% ممن يعتبرون أن عدم التنسيق بين المخابر والإدارة يعتبر من العراقيل المواجهة للمخبر، بينما الباحثون الذين تتراوح أقدميتهم ما بين 25 و30 سنة تقدر نسبتهم بـــ4.23% من مجموع التكرارات نجد من بينهم نسبة 11.53 % ممن يعتبرون أن عدم التنسيق بين المخابر والإدارة من العراقيل التي يعاني منها مخبر البحث، وفي الأخير نجد نسبة 1.69%من مجموع التكرارات تمثل رأي المبحوثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 2.17% ممن يعتبرون أن البيروقراطية تساهم في عرقلة المخابر العلمية.

نستنتج من خلال الجدول رقم (177) أن معظم الباحثين يعتبرون البيروقراطية تساهم بشكل كبير في عرقلة مخابر البحث، و قدرة الأجهزة الإدارية على تقديم الخدمات الراقية يرجع إلى فعالية البحث العلمي وقدرة أصحاب المهارات على إنقاذ المؤسسات بحيث نجد في العالم الغربي يلجأ الأفراد والمسؤولون إلى الباحثين لعرض مختلف القضايا لكسب الثقة بين الإدارة والباحث.

جدول رقم 178: رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري.

نعم		لا		ربما		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
46	36.50	70	55.55	10	7.93	126	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (178) الذي يمثل رأي الباحث حول وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري ، فأعلى نسبة تقدر بـــ 55.55% تمثل عدم وجود حرية أكاديمية، تليها نسبة 36.50 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون أن هناك حرية يتمتع بها الباحث، و في الأخير تمثل نسبة 7.93 % رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما توجد حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري .

من خلال الجدول يتضح أنه لا توجد حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث مثل ما هو موجود في الدول المتطورة في مجال البحث العلمي وتعتبر الحرية الأكاديمية من بين العوامل المساهمة في تحسين مستوى الباحث وفي تطوير البحوث العلمية .

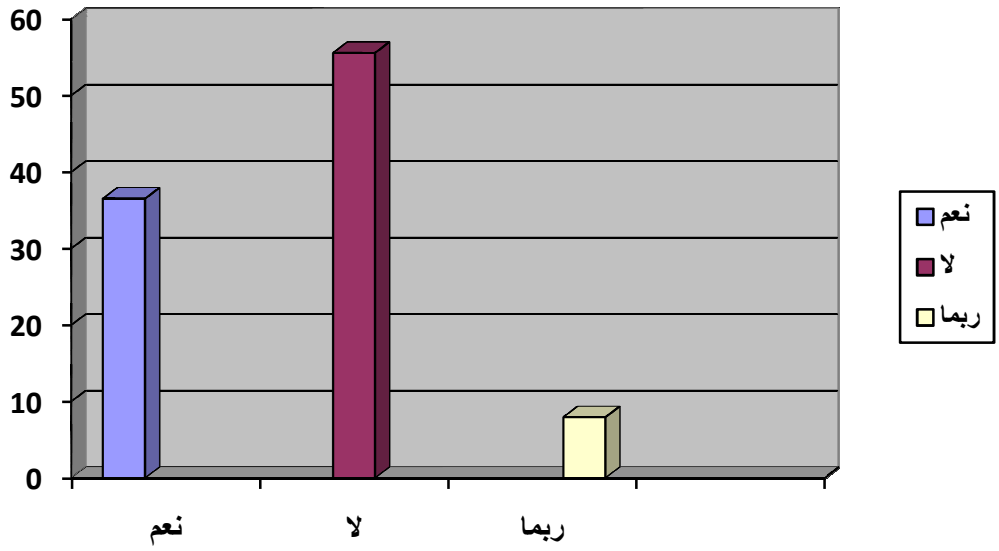

شكل رقم 38: رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري.

جدول رقم 179: رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	5	10.86	11	15.71	2	20	18	14.28
فيزياء	4	8.69	7	10	1	10	12	9.52
إلكترونيك	2	4.34	9	12.85	1	10	12	9.52
ميكانيك	1	2.17	11	15.71	–	–	12	9.52
هندسة مدنية	6	13.04	6	8.57	–	–	12	9.52
إعلام آلي	3	6.52	1	1.42	2	20	6	4.76
علوم فلاحية	8	17.39	3	4.28	1	10	12	9.52
الطاقة	4	8.69	1	1.42	1	10	6	4.76
لغة عربية	5	10.86	7	10	–	–	12	9.52
علوم بيطرية	2	4.34	4	5.71	–	–	6	4.76
رياضيات	3	6.52	2	2.85	1	10	6	4.76
اقتصاد	1	2.17	5	7.14	–	–	6	4.76
علم الطيران	2	4.34	3	4.28	1	10	6	4.76
المجموع	**46**	**100**	**70**	**100**	**10**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم(179) الذي يوضح رأي المبحوثين في مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الكيمياء بـــ14.28% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 15.71 % ممن يعتبرون أنه لا توجد حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري ونسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل التخصصات الآتية: الفيزياء، إلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، اللغة العربية نجد من بينهم نسبة 15.71% تمثل مخبر الميكانيك الذي يعبر عن رأي المبحوثين الذين يعتبرون أنه لا وجود لحرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري، بينما نجد نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران، على التوالي حيث نجد من بينهم نسبة 20% تمثل مخبر الإعلام الآلي التي تعبر عن رأي الباحثين الذين يعتبرون أنه ربما هناك حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري .

نستنتج من الجدول رقم (179) أن معظم الباحثون ينفون وجود حرية أكاديمية يتمتعون بها، وتشير بعض الدراسات انه كلما ضاقت الحريات العامة و تقلصت الممارسات الديمقراطية كثرت تدخلات الدولة في شؤون وقضايا المجتمع والجامعة مما يجعلها تبتعد عن المشاركة في الشأن العام.

جدول رقم 180: رأي المبحوثين من مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري حسب الأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	نعم		لا		ربما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	12	26.08	30	42.85	3	30	45	35.71
15-10	14	30.43	14	20	2	20	30	23.80
20-15	10	21.73	11	15.71	2	20	23	18.25
25-20	7	15.21	11	15.71	2	20	20	15.85
30-25	2	4.34	3	4.28	1	10	6	4.76
30 فأكثر	1	2.17	1	1.42	-		2	1.58
المجموع	**46**	**100**	**70**	**100**	**10**	**100**	**126**	**100**

يشير الجدول رقم (180) إلى رأي الباحث في مدى وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري حسب الأقدمية ، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ35.71 % من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5 و10 سنوات نجد من بينهم نسبة 42.85% ممن يعتبرون أنه لا توجد حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري، والباحثون الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة تمثل نسبتهم بـــ23.80% نجد من بينهم نسبة 30.43% ممن يعتبرون أنه هناك حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث، ونسبة 18.25% تمثل رأي المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 21.73% ممن يعتبرون أنه توجد حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري، بينما نجد نسبة 15.85% تمثل رأي المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة نجد من بينهم نسبة 20% ممن يعتبرون أنه ربما هناك حرية يتمتع بها الباحث، أما الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 25 إلى 30 سنة تقدر نسبتهم بـــ4.76% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 10 % ممن يعتبرونها موجودة، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 2.17% ممن يعتبرون وجود حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري.

ومنه نستنتج أن الباحثون يعتبرون أنه لا توجد حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري، وتتمثل حرية الباحث في أداء رأيه مهما كان بهدف الوصول إلى حلول تساهم في ترقية البلاد وتطويرها ، فكلما ضاقت الحرية الأكاديمية و تقلص فعلها ضاق معها البحث العلمي وتقلص إنتاجه وابتعد عن مساره و مهامه في أداء رسالته الهادفة.

جدول رقم 181: رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل بالمخبر.

صعوبات إدارية		صعوبات مالية		صعوبات مادية		صعوبات معنوية		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
77	37.37	88	42.71	16	7.76	25	12.13	206	100

من خلال الجدول رقم (181) الذي يوضح رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها داخل المخبر، نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 42.71% تتمثل في الصعوبات المالية ، تليها نسبة 37.37% تتمثل في الصعوبات الإدارية ، بينما نسبة 12.13% فهي صعوبات معنوية، و في الأخير نجد نسبة 7.76% تمثل الصعوبات المادية .

من خلال تحليلنا لهذا الجدول يتضح أنه فعلا هناك صعوبات تواجه المخابر وهي مختلفة وتتفاوت من مخبر إلى آخر، غير أن معظم المبحوثين يعتبرون الصعوبات المالية هي التي يعاني منها الباحث بالدرجة الأولى لان الجانب المالي له أهمية وانعكاس كبير على الأداء المخبري .

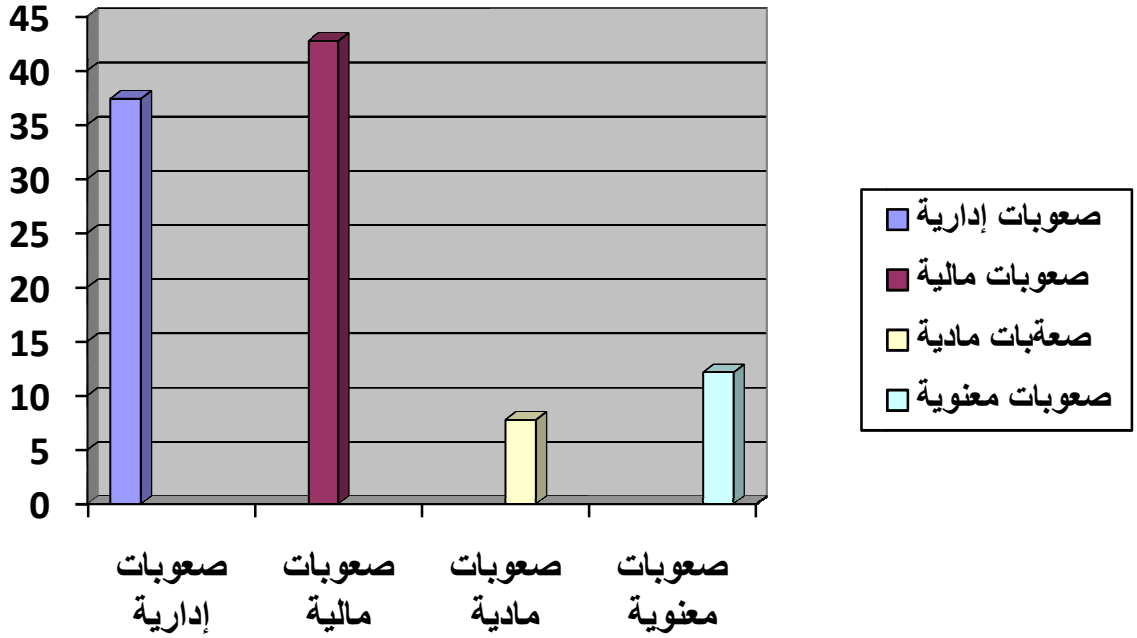

شكل رقم 39: رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل بالمخبر.

جدول رقم 182: رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل بالمخبر حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	صعوبات إدارية		صعوبات مالية		صعوبات مادية		صعوبات معنوية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	10	12.98	12	13.63	2	12.5	4	16	28	13.59
فيزياء	8	10.38	9	10.23	1	6.25	2	8	20	9.70
إلكترونيك	9	11.68	10	11.36	1	6.25	1	4	21	10.19
ميكانيك	8	10.38	8	9.09	1	6.25	3	12	20	9.70
هندسة مدنية	8	10.38	8	9.09	2	12.5	2	8	20	9.70
إعلام آلي	4	5.19	4	4.54	1	6.25	1	4	10	4.85
علوم فلاحية	8	10.38	8	9.09	1	6.25	3	12	20	9.70
الطاقة	1	1.29	1	1.13	2	12.5	2	8	6	2.91
لغة عربية	10	12.98	10	11.36	1	6.25	1	4	22	10.67
علوم بيطرية	2	2.59	4	4.54	1	6.25	2	8	9	4.36
رياضيات	3	3.89	4	4.54	1	6.25	1	4	9	4.36
اقتصاد	4	5.19	4	4.54	1	6.25	2	8	11	5.33
علم الطيران	2	2.59	6	6.81	1	6.25	1	4	10	4.85
المجموع	**77**	**100**	**88**	**100**	**16**	**100**	**25**	**100**	**206**	**100**

من خلال الجدول رقم (182) الذي يوضح رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها داخل المخبر، نجد أعلى نسبة تقدربـــ13.59% من مجموع التكرارات الذين يمثلون تخصص الكيمياء نجد من بينهم نسبة 16 % يعتبرونها صعوبات معنوية ،أما نسبة 10.67% من مجموع التكرارات تمثل تخصص اللغة العربية نجد من بينهم نسبة 12.98% ممن يعتبرونها صعوبات إدارية أما نسبة 10.19 %من مجموع التكرارات تمثل تخصص الإلكترونيك نجد من بينهم نسبة 11.68% يعتبرون الصعوبات التي يتلقاها المخبر هي إدارية ، ومن مجموع التكرارات نجد نسبة 9.70 % تمثل كل من التخصصات الآتية : الفيزياء ، الميكانيك ،الهندسة المدنية ، العلوم الفلاحية نجد من بينهم نسبة 12% ممن يعتبرونها صعوبات معنوية يمثلها كل من مخبر الميكانيك، والعلوم الفلاحية، أما تخصص الاقتصاد فتقدر نسبته بـــ5.33% من مجموع التكرارات نجد من بينهم نسبة 8% يعتبرونها صعوبات مالية ، وبالنسبة لتخصص الإعلام الآلي وعلم الطيران نسبته تساوي 4.85% من مجموع التكرارات نجد من بينهم نسبة10 % يعتبرونها صعوبات معنوية، أما تخصص العلوم البيطرية والرياضيات تقدر النسبة بـــ 4.36 % من مجموع التكرارات نجد من بينهم نسبة 8 % ممن يعتبرونها صعوبات معنوية يمثلها مخبر العلوم البيطرية ، وفي الأخير نجد تخصص الطاقة بنسبة 2.91 %من مجموع التكرارات من بينهم نسبة 12.50 %ممن يعتبرونها مادية .

نستنتج من خلال الجدول رقم (182) الذي يمثل الصعوبات التي يتلقاها الباحث نجد اختلاف في أراء المبحوثين وهذا حسب كل مخبر والمشاكل التي تواجهه لكن كل هذه الصعوبات تساهم في عرقلة المخبر على أداء وظائفه المختلفة، والملاحظ في الآونة الأخيرة تقلصت بعض المشاكل بفعل الزيادات في الإنفاق على هذا القطاع باعتباره أساس التنمية الشاملة.

جدول رقم 183: رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث الذي يعمل بالمخبر حسب الأقدمية.

رأي الباحث / الأقدمية	صعوبات إدارية		صعوبات مالية		صعوبات مادية		صعوبات معنوية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	30	38.96	32	36.36	5	31.25	8	32	75	36.40
15-10	15	19.48	16	18.18	6	37.5	9	36	46	22.33
20-15	16	20.77	17	19.31	3	18.75	3	12	39	18.93
25-20	12	15.58	19	21.59	2	12.5	2	8	35	16.99
30-25	3	3.89	3	3.40	-	-	3	12	9	4.36
30فأكثر	1	1.29	1	1.13	-	-	-	-	2	0.97
المجموع	**77**	**100**	**88**	**100**	**16**	**100**	**25**	**100**	**206**	**100**

من خلال الجدول رقم(183) الذي يوضح رأي الباحث حول الصعوبات التي يتلقاها الباحث بالمخبر حسب الأقدمية ، نجد أعلى تقدر بـــ 36.04% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 5 إلى 10 سنوات نجد من بينهم نسبة 38.96 % ممن يعتبرونها صعوبات إدارية ، وبنسبة 22.33 %من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 10 إلى 15 سنة من بينهم نسبة 37.50 % يعتبرونها صعوبات مادية، ونسبة 18.93% من مجموع التكرارات الذين تتراوح أقدميتهم من 15 إلى 20 سنة من بينهم نسبة 20.77% يعتبرونها صعوبات إدارية.

أما نسبة 16.99% من مجموع التكرارات تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة من بينهم نسبة 21.59% مما يعتبرونها مالية ،ونسبة 4.36% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة من بينهم نسبة 12% تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرونها صعوبات معنوية، وفي الأخير نسبة 0.97% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة من بينهم نسبة 1.29% ممن يعتبرونها صعوبات إدارية.

نستنتج من خلال الجدول رقم (183) أن هناك اختلاف واضح بين آراء المبحوثين إلا أنهم أكدوا أن الباحث يعاني من مشاكل مختلفة ساهمت إلى حد كبير في عرقلته على أداء مهامه، إذا كل المشاكل المذكورة تنعكس بالسلب على المخبر العلمي، وبالفعل الجانب المالي يساهم لحد كبير في عرقلة المخابر لأن تطور أي مؤسسة علمية لا يبدأ من فراغ وإنما تكون له مقدماته التي تصله إلى منظومة

البحث العلمي العالمي كما أن للبحث جذوره في التاريخ الإنساني لم يعرف قط تطويرا جديدا تماما لا يمت بصلة بما سبقه.

جدول رقم 184: رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية.

قلة عدد الباحثين		عدم وجود تخطيط واضح		سياسة البحث العلمي غير واضحة		عدم وجود إستراتجية		عدم تطبيق المشاريع		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
40	24.09	66	39.75	22	13.25	28	16.86	10	6.02	166	100

من خلال الجدول رقم (184) الذي يوضح رأي الباحث من المشاكل التي يعاني منها المخبر وتساهم في عرقلة المشاريع المخبرية، نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 39.75% تتمثل في عدم وجود خطة واضحة تليها نسبة 24.09% تتمثل في قلة عدد الباحثين ، و يرى الباحثون أن عدم وجود إستراتيجية تساهم بنسبة 16.86% في عرقلة بعض المشاريع ، تليها نسبة 13.25% تمثل مشكل عدم وضوح سياسة البحث، وفي الأخير تقدر بنسبة 6.02% في عدم تطبيق المشاريع العلمية.

وهذه المشاكل ساهمت إلى حد كبير في عرقلة هذا القطاع و كل هذه العوامل تساهم أيضا في تفعيله إلا أنه لابد من وضع إستراتيجية واضحة وتفعيلها على أرض الواقع ليساهم بشكل كبير في رفع من مستوى البحث العلمي والمشاركة الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية .

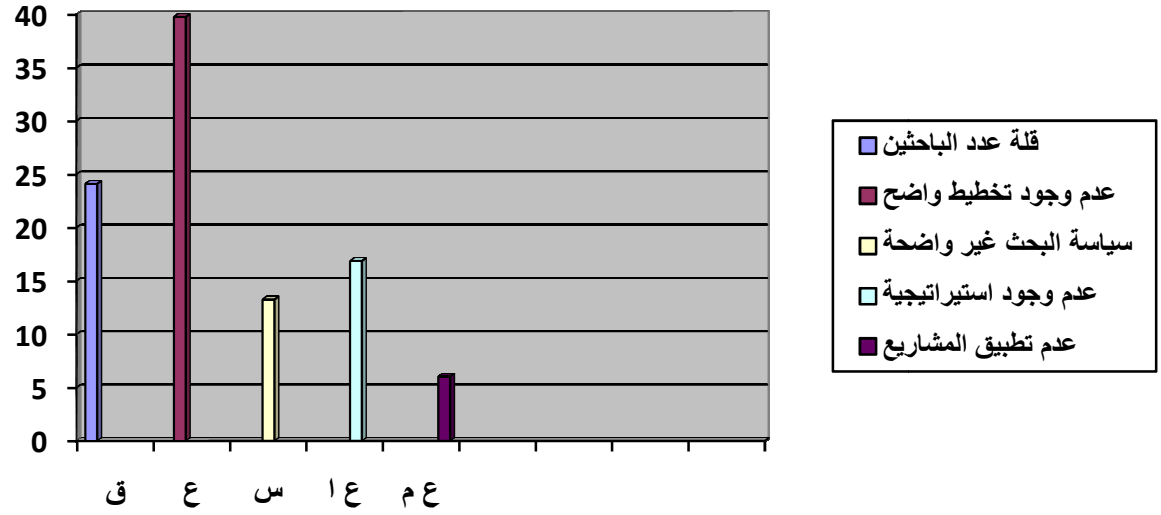

شكل رقم 40: رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية.

جدول رقم 185: رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصيص	قلة عدد الباحثين		عدم وجود تخطيط واضح		سياسة البحث العلمي غير واضحة		عدم وجود إستراتجية		عدم تطبيق المشاريع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	6	15	8	12.12	4	18.18	4	14.28	2	20	24	14.45
فيزياء	5	12.5	9	13.64	1	4.54	1	3.57	1	10	17	10.24
إلكترونيك	4	10	7	10.61	2	9.09	1	3.57	2	20	16	9.63
ميكانيك	3	7.5	6	9.09	4	18.18	1	3.57	1	10	15	9.03
هندسة مدنية	3	7.5	9	13.64	1	4.54	2	7.14	–	–	15	9.03
إعلام آلي	2	5	3	4.54	1	4.54	1	3.57	1	10	8	4.81
علوم فلاحية	4	10	5	7.57	2	9.09	5	17.85	–	–	16	9.63
الطاقة	3	7.5	3	4.54	1	4.54	2	7.14	–	–	9	5.42
لغة عربية	3	7.5	4	6.06	2	9.09	6	21.42	–	–	15	9.03
علوم بيطرية	2	5	3	4.54	1	4.54	1	3.57	1	10	8	4.81
رياضيات	2	5	3	4.54	1	4.54	1	3.57	1	10	8	4.81
اقتصاد	1	2.5	2	3.03	1	4.54	2	7.14	1	10	7	4.21
علم الطيران	2	5	4	6.06	1	4.54	1	3.57	–	–	8	4.81
المجموع	**40**	**100**	**66**	**100**	**22**	**100**	**28**	**100**	**10**	**100**	**166**	**100**

من خلال الجدول رقم (185) الذي يوضح رأي الباحث حول الصعوبات المعرقلة للمخبر حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها مخبر الكيمياء بنسبة 14.45% من مجموع التكرارات نجد من بينهم نسبة 20% ممن يعتبرون عدم تطبيق المشاريع العلمية من المشاكل المعرقلة للمخبر، أما نسبة 10.24% من مجموع التكرارات تمثل تخصص الفيزياء حيث نجد من بينهم نسبة 13.64% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون سياسة البحث العلمي غير واضحة، ونسبة 9.63% من مجموع التكرارات تمثل رأي المبحوثين الذين ينتمون إلى تخصص إلكترونيك، وعلوم فلاحية نجد من بينهم نسبة 17.85% ممن يعتبرون عدم وجود إستراتيجية من الصعوبات التي يعاني منها المخبر العلمي وهذا ما صرح به المبحوثين الذين ينتمون إلى مخبر العلوم الفلاحية، أما نسبة 9.03% من مجموع التكرارات تمثل المبحوثين الذين ينتمون إلى التخصصات الآتية: الميكانيك، الهندسة المدنية، اللغة العربية، نجد من بينهم نسبة 21.42% تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر اللغة العربية ويعتبرون عدم وجود إستراتيجية بين القطاع الاقتصادي والمخابر العلمية من الصعوبات المواجهة للمخبر، بينما نسبة 5.42% من مجموع التكرارات تمثل تخصص الطاقة نجد نسبة 7.50% ممن يعتبرون قلة عدد الباحثين من الصعوبات التي يتلقاها المخبر، أما نسبة 4.81% تمثل كل من التخصصات الآتية: الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الرياضيات، وعلم الطيران، حيث نجد من بينهم نسبة 10% تتمثل في رأي المبحوثين الذين ينتمون إلى مخبر الإعلام الآلي، العلوم البيطرية والرياضيات الذين يعتبرون عدم تطبيق المشاريع من المشاكل التي يتعرض إليها المخبر العلمي، وفي

الأخير نجد نسبة 4.21% من مجموع التكرارات تمثل تخصص علم الاقتصاد حيث نجد من بينهم نسبة 10% ممن يعتبرون عدم تطبيق المشاريع يساهم في عرقلة المخابر العلمية.

إلا أن مختلف المبحوثين يعتبرون غموض التخطيط يساهم بشكل كبير في عرقلة المشاريع العلمية، وكل هذه الصعوبات تؤدي إلى نقص الإنتاج المخبري وبالتالي يؤثر على البحث الجامعي .

جدول رقم 186 : رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية حسب الأقدمية.

رأي الباحث	قلة عدد الباحثين		عدم وجود تخطيط واضح		سياسة البحث العلمي غير واضحة		عدم وجود إستراتجية		عدم تطبيق المشاريع		المجموع	
الأقدمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
10-5	18	45	20	30.30	7	31.82	8	28.57	4	40	57	34.33
15-10	9	22.5	19	28.78	4	18.18	6	21.42	3	30	41	24.69
20-15	8	20	10	15.15	5	22.73	7	25	2	20	32	19.27
25-20	5	12.5	13	19.69	4	18.18	5	17.85	1	10	28	16.86
30-25	-	-	4	6.06	2	9.09	-	-	-	-	6	3.61
30فأكثر	-	-	-	-	-	-	2	7.14	-	-	2	1.20
المجموع	**40**	**100**	**66**	**100**	**22**	**100**	**28**	**100**	**10**	**100**	**166**	**100**

الجدول رقم (186) يوضح رأي الباحث حول المشاكل المعرقلة للمشاريع العلمية المنجزة من طرف المخبر حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 34.33% من مجموع التكرارات التي يمثلها الباحثون الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5و10 سنوات نجد من بينهم نسبة 45% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون قلة عدد الباحثين من الصعوبات التي تواجه مشاريع المخبر، أما نسبة 24.96% من مجموع التكرارات تمثل المبحوثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و15 سنة نجد من بينهم نسبة 30 % ممن يعتبرون عدم تطبيق المشاريع يعد من الصعوبات التي يواجهها المخبر، ونسبة 19.27% من مجموع التكرارات تعبر عن رأي المبحوثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 15 و20 سنة من بينهم نسبة 25% ممن يعتبرون أن عدم وجود إستراتيجية من صعوبات المخبر، بينما نجد نسبة 16.86% من مجموع التكرارات تمثل المبحوثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 20 و25 سنة نجد من بينهم نسبة 19.69% ممن يعتبرون انعدام خطة واضحة للمشروع العلمي من بين صعوبات المخبر، ونسبة 3.61% من مجموع التكرارات تمثل مجموع المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم نسبة 9.09% ممن يعتبرون سياسة البحث العلمي غامضة، وفي الأخير تقدر نسبة 1.20% من مجموع التكرارات تمثل رأي الباحثين الذين تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 7.14% ممن يعتبرون عدم وجود إستراتيجية من المشاكل المعرقلة للمخبر.

نستنتج من الجدول رقم (186) أن إجابات المبحوثين متباينة وهذا يدل على اختلاف الصعوبات وتنوعها من مخبر إلى آخر، كما أن عدم وجود إستراتيجية واضحة وقلة عدد الباحثين إضافة إلى عدم وجود تخطيط علمي دقيق يساهم في عرقلة النشاطات والوظائف التي يقوم بها الباحثين بالمختبر، فعلى الجزائر حل هذه المشاكل باعتبار أن هذا المجال جد حساس يخدم البناء الاقتصادي والاجتماعي فعن طريق تطويره تحل معظم المشاكل التي تعيشها مختلف القطاعات.

جدول رقم 187: الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي.

وضع خطة علمية واضحة للمشروع		تفعيل البحوث العلمية مع مختلف القطاعات		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%
26	20.63	100	79.36	126	100

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (187) الذي يوضح الحلول المقترحة من طرف الباحث، نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 79.36% تمثل رأي المبحوثين الذين يعتبرون تفعيل البحوث العلمية مع مختلف القطاعات يساهم في إنجاح المخابر العلمية، تليها نسبة 20.63% من الباحثين الذين يعتبرون وضع خطة علمية واضحة للمشاريع يساهم في إنجاح مخابر البحث.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تفعيل البحوث العلمية مع مختلف القطاعات الاقتصادية يساهم في ترقية قطاع البحث العلمي لأن الاعتماد على البحوث النظرية دن تطبيقها لا يجدي نفعا، وهناك دور مشترك بين الجامعات ومختلف القطاعات فلابد من التفاعل بينهما حتى يكون لدينا اقتصاد قوي مبني على المعرفة والإنتاج العلمي لنلحق بركب الدول المتطورة في مجال التكنولوجيا والتطوير التقني.

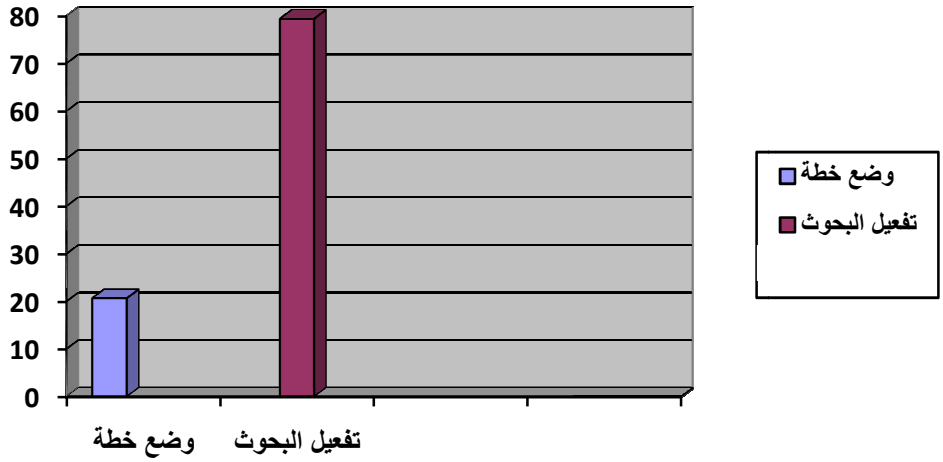

شكل رقم 41: الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي.

جدول رقم 188: الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي حسب التخصص.

رأي الباحث	وضع خطة علمية واضحة		تفعيل البحوث العلمية مع مختلف القطاعات		المجموع	
التخصص	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	5	19.23	13	13	18	14.28
فيزياء	6	23.07	6	6	12	9.52
إلكترونيك	2	7.69	10	10	12	9.52
ميكانيك	3	11.53	9	9	12	9.52
هندسة مدنية	2	7.69	10	10	12	9.52
إعلام آلي	3	11.53	3	3	6	4.76
علوم فلاحية	2	7.69	10	10	12	9.52
الطاقة	–	–	6	6	6	4.76
لغة عربية	1	3.84	11	11	12	9.52
علوم بيطرية	1	3.84	5	5	6	4.76
رياضيات	–	–	6	6	6	4.76
اقتصاد	–	–	6	6	6	4.76
علم الطيران	1	3.84	5	5	6	4.76
المجموع	**26**	**100**	**100**	**100**	**126**	**100**

يوضح الجدول رقم (188) الحلول المقترحة من طرف الباحث حسب التخصص، حيث نجد أعلى نسبة يمثلها تخصص الكيمياء بنسبة 14.28% من مجموع أفراد العينة نجد من بينهم نسبة 19.23% ممن يعتبرون وضع خطة علمية واضحة من الحلول التي تساهم في نجاح المخبر، أما نسبة 9.52% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص : الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، اللغة العربية، نجد من بينهم 23.07% تمثل رأي المبحوثين الذين ينتمون إلى مخبر الفيزياء بحيث يعتبرون وضع خطة علمية للمشاريع من الحلول المناسبة لترقية المخبر العلمي، بينما 4.96% من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص : الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد وعلم الطيران على التوالي، حيث نجد من بينهم نسبة 11.53% تمثل مخبر الإعلام الآلي التي تعبر عن رأي المبحوثين الذين يعتبرون وضع خطة واضحة يساهم في ترقية المخابر العلمية.

من خلال الجدول رقم (188) نستنتج أن وضع خطة واضحة للبحوث العلمية يعتبر من الحلول التي أشار إليها الباحث لنجاح المخبر العلمي لكن هذا يعزز أيضا من ضرورة إيجاد إستراتيجية واضحة بين المجال الاقتصادي والبحث العلمي، والتعاون بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة أمرا لابد من تحقيقه بما يخدم التطوير التكنولوجي لهذه المؤسسات و ذلك من خلال البحوث الممولة من طرف هذه الأخيرة وفق نظرة محددة لمتطلبات التنمية الشاملة.

جدول رقم 189: الحلول المقترحة من طرف الباحثين لإنجاح مخابر البحث العلمي حسب الأقدمية.

رأي الباحث	وضع خطة علمية واضحة		تفعيل البحوث العلمية مع مختلف القطاعات		المجموع	
الأقدمية	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	8	30.76	37	37	45	35.71
10-15	7	26.92	23	23	30	23.80
15-20	5	19.23	18	18	23	18.25
20-25	4	15.38	16	16	20	15.85
25-30	2	7.69	4	4	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	2	2	1.58
المجموع	**26**	**100**	**100**	**100**	**126**	**100**

الجدول رقم (189) يوضح الحلول المقترحة من طرف الباحث لنجاح المخابر العلمية حسب الأقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ35.71% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 5 و10 سنوات من بينهم نسبة 37% ممن يعتبرون أن تفعيل البحوث العلمية من الحلول المقترحة لتفادي المشاكل التي نجدها في المخبر، أما نسبة 23.80% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح ما بين 10 و15 سنة نجد من بينهم نسبة 26.92% ممن يعتبرون وضع الخطة العلمية للمشروع يعتبر من الحلول المساهمة في ترقية المخبر العلمي، بينما نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي المبحوثين الذين أقدميتهم تتراوح من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 19.23% ممن يعتبرون وجود خطة علمية للمشروع يساهم في نجاحه، والمبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة تقدر نسبتهم بـــ15.85% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 16% ممن يعتبرون تفعيل البحوث العلمية مع القطاع الاقتصادي يؤدي إلى نجاحه، ونسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل المبحوثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم نسبة 7.69% ممن يعتبرون وضع خطة علمية واضحة يؤدي إلى نجاح المخبر العلمي، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي المبحوثين الذين أقدميتهم تزيد عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 2% يؤكدون على ضرورة تفعيل البحوث العلمية مع مختلف المؤسسات الاقتصادية.

نستنتج من خلال هذا الجدول أن معظم الباحثين يؤكدون على ضرورة وضع خطة علمية واضحة للمشروع العلمي إضافة إلى تفعيلها مع مختلف القطاعات الاقتصادية، واليوم المؤسسات العلمية مطالبة بتطوير الإطار القانوني الذي يسهل المهمة ويفتح المجال أمام الباحثين للعمل وإبراز قدراتهم العلمية، ويجب القبول بمبدأ المساهمة في تمويل البحث العلمي لأن تفعيل العلاقة بين المخابر والمؤسسات الاقتصادية يتمثل في:

- توجيه جانب من البحوث الجامعية إلى البحوث التطبيقية التطويرية.
- تزويد المؤسسات الاقتصادية بالإنتاج العلمي الجزائري .
- الاهتمام بجانب التوثيق و نشر البحوث وتوفير المعلومات العلمية.

– تخصيص حوافز مناسبة للقائمين على البحوث العلمية المختلفة.

جدول رقم 190: نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا.

وضعية جيدة		وضعية متوسطة		وضعية دون المتوسط		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
39	30.95	55	43.65	32	25.39	126	100

من خلال الجدول رقم (190) الذي يوضح نظرة الباحث إلى وضعية البحث العلمي في المستقبل نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 43.65% تمثل رأي الباحثين من وضعية البحث في المستقبل متوسطة، في حين نجد نسبة 30.95 % تمثل رأي الباحثين الذين يعتبرون وضعية البحث العلمي مستقبلا تكون جيدة وتليها نسبة 25.39 % تمثل الباحثين الذين يعتبرون أن وضعية البحث ستكون دون المتوسط .

إن كل باحث له وجهة نظر مختلفة حول وضع البحث العلمي في المستقبل وذلك حسب الإمكانيات التي تتوفر عليها الدولة والخطة التنموية الموجودة وهذا لن يكون إلا بإعادة النظر إلى القوانين والإمكانيات المسخرة لذلك باعتباره قطاع هام بالنسبة لتطوير المجتمع والنهوض بمؤسساته المختلفة.

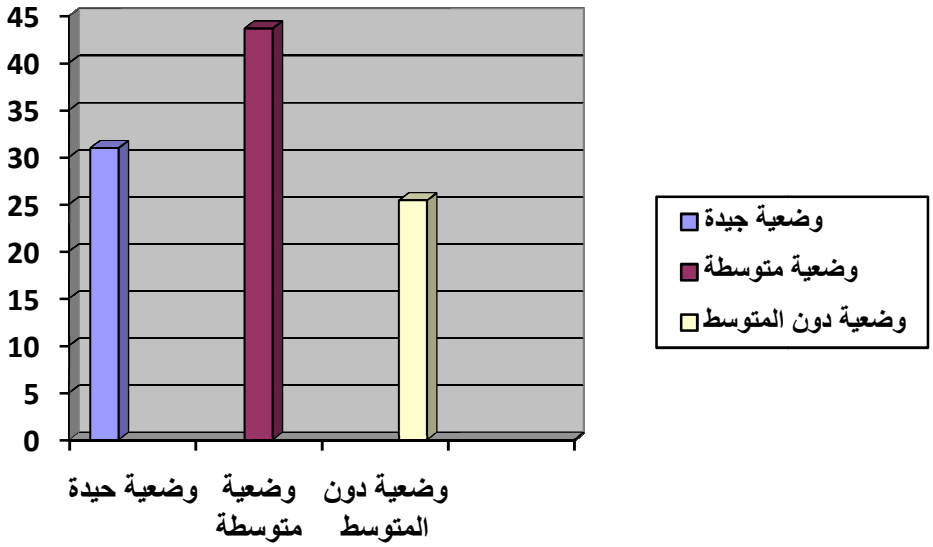

شكل رقم 42: نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا.

جدول رقم 191: نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا حسب التخصص.

رأي الباحث / التخصص	وضعية جيدة		وضعية متوسطة		وضعية دون المتوسط		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
كيمياء	5	12.82	9	16.36	4	12.5	18	14.28
فيزياء	4	10.25	6	10.90	2	6.25	12	9.52
إلكترونيك	5	12.82	3	5.45	4	12.5	12	9.52
ميكانيك	3	7.69	8	14.55	1	3.12	12	9.52
هندسة مدنية	6	15.38	–	–	6	18.75	12	9.52
إعلام آلي	2	5.12	2	3.63	2	6.25	6	4.76
علوم فلاحية	7	17.94	4	7.27	1	3.12	12	9.52
الطاقة	–	–	5	9.09	1	3.12	6	4.76
لغة عربية	–	–	9	16.36	3	9.37	12	9.52
علوم بيطرية	2	5.12	3	5.45	1	3.12	6	4.76
رياضيات	3	7.69	1	1.81	2	6.25	6	4.76
اقتصاد	1	2.56	2	3.63	3	9.37	6	4.76
علم الطيران	1	2.56	3	5.45	2	6.25	6	4.76
المجموع	**39**	**100**	**55**	**100**	**32**	**100**	**126**	**100**

من خلال الجدول رقم (191) الذي يمثل نظرة الباحثين إلى مستقبل البحث العلمي في الجزائر حسب التخصص، نجد أعلى نسبة تقدر بـــ14.28% من مجموع أفراد العينة من بينهم نسبة 16.36% ممن يعتبرونها وضعية متوسطة، أما نسبة 9.52 % من مجموع أفراد العينة تمثل كل من تخصص: الفيزياء، الإلكترونيك، الميكانيك، الهندسة المدنية، العلوم الفلاحية، اللغة العربية، على التوالي نجد من بينهم نسبة 18.75 % تمثل رأي الباحثين الذين ينتمون إلى مخبر الهندسة المدنية والذين ينظرون إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا دون المتوسط، أما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل تخصص : الإعلام الآلي، العلوم البيطرية، الطاقة، الرياضيات، الاقتصاد، وعلم الطيران نجد من بينهم نسبة 7.37% ممن يعتبرون وضعية البحث العلمي مستقبلا دون المتوسط يمثلها مخبر الاقتصاد.

نستنتج من الجدول رقم (191) أن معظم الباحثين يعتبرون وضعية البحث في المستقبل متوسطة أو دون ذلك وهذا حسب ما تواجهه مختلف المؤسسات العلمية من صعوبات وعراقيل تؤدي إلى تأخر قطاع البحث العلمي، ويمكن أن يتحسن وضع البحث العلمي إلا بتطبيق مشاريع البحث و تفعيلها مع مختلف القطاعات وليس بعزلها عن مختلف القطاعات الموجودة في المجتمع .

جدول رقم 192: نظرة المبحوثين إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا حسب الأقدمية.

نظرة الباحث	وضعية جيدة		وضعية متوسطة		وضعية دون المتوسط		المجموع	
الأقدمية	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
5-10	11	28.20	22	10	12	37.5	45	35.71
10-15	10	25.64	11	20	9	28.12	30	23.80
15-20	9	23.07	7	12.73	7	21.87	23	18.25
20-25	8	20.51	9	16.36	3	9.37	20	15.85
25-30	1	2.56	4	7.27	1	3.12	6	4.76
30 فأكثر	-	-	2	3.63	-	-	2	1.58
المجموع	**32**	**100**	**55**	**100**	**32**	**100**	**126**	**100**

من خلال النسب المشار إليها في الجدول رقم (192) الذي يوضح نظرة الباحث إلى وضعية البحث العلمي مستقبلا حسب أقدمية، حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـــ 35.71% من مجموع أفراد العينة تمثل رأي الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 5 إلى 10 سنوات نجد من بينهم نسبة 40% ممن يعتبرون وضعية البحث العلمي متوسطة، ونسبة 23.80 % تمثل رأي الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 10 إلى 15 سنة نجد من بينهم نسبة 18.12% ممن يعتبرونها دون المتوسط، بينما نجد نسبة 18.25% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين أقدميتهم تتراوح من 15 إلى 20 سنة نجد من بينهم نسبة 23.07% ممن يعتبرون وضعيته مستقبلا جيدة، والباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 20 إلى 25 سنة من مجموع أفراد العينة تقدر نسبتهم بـــ20.51 %ممن يعتبرونها جيدة، أما نسبة 4.76% من مجموع أفراد العينة تمثل الباحثين الذين تتراوح أقدميتهم من 25 إلى 30 سنة نجد من بينهم نسبة 7.27% ممن يعتبرون وضعية البحث العلمي مستقبلا متوسطة، وفي الأخير نجد نسبة 1.58% من مجموع أفراد العينة ممن تزيد أقدميتهم عن 30 سنة نجد من بينهم نسبة 3.63% ممن يعتبرون وضعيته متوسطة.

نستنتج من خلال الجدول رقم (192) أن هناك اختلاف في آراء المبحوثين بين متفائل ومتشائم لوضع البحث العلمي في المستقبل ولن يكون ذلك إلا بتوفير الوسائل والسياسة الواضحة فنجاحه يقتصر على وجود القوة العلمية والتكنولوجية التي لن تتوفر في مدة قصيرة وإنما لسنوات طويلة عن طريق العمل الجاد والمثمر.

7-5-2- عرض نتائج الفرضية الرابعة:

إن وظيفة البحث العلمي من أهم الوظائف التي تقوم بها الجامعة، وذلك لما تقدمه من خدمات اجتماعية واقتصادية ، وللأبحاث المقدمة من طرف المؤسسات العلمية من أهمية بالغة في دعم مسيرة التنمية، ولكي تساهم الجامعة في عملية التنمية الاقتصادية لابد من الاهتمام الفعلي والجاد بأبحاث الدراسات العليا وربطها بالاحتياجات الفعلية لعناصر التنمية الحقيقية، ونحن لا ننفي وجود معوقات لتنشيط البحث الجامعي ترتبط بجوانب مختلفة كالجانب المالي والتنظيمي بالإضافة إلى وجود صعوبات تتمثل في التعاون بين الجامعات والقطاعات الاقتصادية في مجال البحث العلمي.

وتعتبر الإدارة من العوامل المساهمة في إنجاز ومساعدة المخبر على أدائه الوظيفي وتفعيل البحوث العلمية مع مختلف القطاعات الموجودة في المجتمع وهذا ما أكدته تجارب الدول المتفوقة في هذا الميدان، مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية بحيث أساس تطورها هو البحث العلمي ومدى مساهمته في الجانب التنموي و العلمي .

الفرضية الرابعة محققة من طرف المبحوثين وهذا ما أوضحه معظمهم حيث أن نمط الإدارة يساهم بشكل كبير في تسهيل مهام المخبر، لكن النمط الحالي عرقل بشكل كبير تنفيذ المشاريع خاصة من ناحية تسيير المخبر، حيث الصعوبات التي يواجهها من الإدارة تساهم في تمديد المدة المحددة لإنجاز المشاريع المخطط لها، ويعتبر نمط الإدارة من العوامل المساهمة في نجاح المخبر باعتباره جزء يؤثر في عملية البحث العلمي، وبخصوص تدخل الإدارة في تسيير ميزانية المخبر أكد معظم المبحوثين عدم تدخلها بنسبة 53.17% من مجموع أفراد العينة وهذا ما أكده الجدول رقم (169)، أما عن التسهيلات الإدارية التي يتلقاها المخبر فلا وجود لها وذلك بنسبة 73.80% من مجموع أفراد العينة وهذا ما أشار إليه الجدول رقم (172)، أما عن البيروقراطية فهي تساهم إلى حد كبير في عرقلة وظائف المخبر بنسبة 77.96% وهذا ما أكده الجدول رقم (175) ، وتعتبر الحرية الأكاديمية من بين العوامل المساهمة في ترقية الباحث وتحسين مستواه العلمي فأكد معظم المبحوثين على عدم وجودها وذلك بنسبة 55.55% في الجدول رقم (178)، وتبين لنا أن للمخبر صعوبات مختلفة تواجهه من بينها المالية التي تقدر بنسبة 42.71% هذا ما أكده الجدول رقم (181)، أما الجدول رقم (184)فيعتبر مشكل عدم وضوح التخطيط للمشاريع العلمية يساهم إلى حد كبير في عدم نجاحها وبالتالي تدهور قطاع البحث العلمي وذلك بنسبة 39.75% ، وبالنسبة للحلول المقترحة من طرف الباحث تمثلت في وجوب تفعيل معظم البحوث العلمية مع مختلف القطاعات الموجودة في المجتمع بنسبة 79.36% من مجموع أفراد العينة وهذا حسب الجدول رقم (187)، اما عن مستقبل البحث العلمي فاعتبره المبحوثين متوسطة بنسبة 43.65% في الجدول رقم (190).

في الحقيقة أن كل العوامل المشار إليها في الفرضيات الأربع التي انطلقت منها الطالبة تساهم بشكل واضح في خلق نوع من الصعوبة بالنسبة للمدير وكذلك للباحث الذي يعمل بالمخبر، طبعاً هذا يؤدي إلى عدم ارتياح الباحث وهو يقوم بعمله وهذا ما نتج عنه هجرة معظم الأدمغة إلى الخارج باعتبار أن الدول المتقدمة تقوم بمساعدته بكل الوسائل ليساهم في العمل التنموي لأن نجاح المجتمع وتطوره يكون بالعلم والمعرفة لا غير، وفي الأخير يمكن القول أن الفرضيات الأربع تم التأكيد عليها وهذا حسب الإجابات التي تلقيناها من مدراء المخابر من جهة ومن الباحثين الذين ينتمون إلى مختلف المخابر المتواجدة بجامعة سعد دحلب –البليدة – من جهة أخرى.

إن تنمية أي مجتمع تتوقف على المكانة التي يحتلها البحث والتطوير في الأنشطة المختلفة التي تمارسها مختلف القطاعات المكونة للبناء الاجتماعي لهذا يجب على كل إستراتيجية تنموية الارتكاز كلية على البحث العلمي والتطوير التقاني لبناء اقتصاد قوي، ولبلوغ هذه الغاية لا بد على كل دولة رسم سياسة وطنية تهتم بالبحث والتطوير تهدف بالدرجة الأولى إلى تجنيد كل الكفاءات الجامعية والقدرات العلمية المتواجدة عبر مخابر ومراكز البحوث التابعة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني مع إعادة الاعتبار لها، والدول التي تعرف كيف تطبق مخرجات البحث العلمي نجدها دائما تحتل مكانة لا بأس بها في مختلف المجالات مثل المجال الالكتروني والميكانيكي ويعتبر البحث الجامعي من أهم البحوث التي يقوم بها الباحث لإيجاد الحلول المساعدة على تطوير البلاد وترقية مختلف القطاعات التنموية كما يمثل مخبر البحث العلمي هيئة خاضعة لعدة تأهيلات وهو بذلك قادر على تشكيل إجابة خاصة للمتطلبات الخارجية التي يخضع إليها بامتلاكه حرية في جدولة مختلف أبحاثه وكيفية تسييرها لتمتعه باستيراتيجية وقادر على أداء مجموعة من الأعمال تمكنه من توفير تنمية اقتصادية نستطيع من خلالها ترقية المجتمع بمؤسساته المختلفة.

وفي هذا الفصل تطرقنا إلى طرح أربع عناصر مهمة تساهم في نجاح المخبر والبحث العلمي على حد سواء تتمثل في:

– السياسة المتبعة من طرف الدولة تجاه المخابر والبحث العلمي اعتبرها الباحثين غير واضحة ولا تتماشى مع متطلبات التنمية والبحث العلمي .

– إما بخصوص الإستراتيجية المتواجدة بين القطاع الاقتصادي والعلمي فهي منعدمة وهذا طبعا ينعكس على مختلف المؤسسات المتواجدة في المجتمع .

– بالنسبة للإمكانيات المختلفة فهي تأثر بشكل كبير على الأداء المخبري، لأن بدونها لا نستطيع تحويل البحوث النظرية إلى انجازات فعلية وتثمين نتائجها .

– الإدارة ونمطها الحالي لا يسمح بتنفيذ مختلف المشاريع لأنها تعتبر عاملا مساعدا على إيجاد الحلول المناسبة وذلك لن يكون إلا بالتعاون مع مختلف المؤسسات العلمية المختلفة .

من خلال طرحنا لهذه العناصر وتمثيلها عن طريق الجداول توصلنا إلى التأكد من صحتها من خلال الإجابات المتحصل عليها من طرف (126) مبحوث ومبحوثة موزعين على (21) مخبر يضم مختلف التخصصات العلمية المتواجدة بجامعة سعد دحلب –البليدة–.

خـــــــــاتمة:

إن للجامعة بصفة عامة ولمخابر البحث بصفة خاصة أهمية بالغة في دفع وتيرة التنمية وذلك من خلال البحث والتنقيب في المجالات الحيوية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق التطور والازدهار الذي يتحقق عن طريق تبني الأساليب والتجارب المعتمدة في مخابر البحث العلمي باعتبار المخبر هو الأرض الخصبة والمؤهلة من خلال تبني المشاكل المطروحة في المجتمع، ويقوم ببلورة المشكل لإيجاد الحلول وذلك باعتماده على اليد المؤهلة بالإضافة إلى مختلف الوسائل المعتمدة، ولهذا بات من الضروري الاستفادة من هذه المخابر من خلال إبرام اتفاقيات وشراكة بين الجامعة من جهة والمؤسسات الاقتصادية من جهة أخرى، حيث أن هذه الأخيرة تقع في الصف الأول لمواجهة التحديات الجديدة لذا يجب المضي قدما نحو الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة، وما يمكن ذكره أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تبنى إلا عن طريق البحث العلمي والتكنولوجي حتى نستطيع تدارك التأخر الذي نعيشه في هذا المجال.

والجامعة الجزائرية تعرف جملة إصلاحات تحت ضغوط عولمة الليبرالية الاقتصادية وتدخل المنظمات المالية الدولية في بلورة أنظمة التعليم والسؤال الذي يطرح دائما هل تستعيد مؤسسات المجتمع مد جسور الثقة بعد تبني نظام أهم مميزاته أنه يحاول ربط الجامعة مع مختلف المؤسسات، و سيكون للجامعة مكانة في صنع القرار بارتكازها على المعرفة الموضوعية للظواهر والتفسير العلمي لها مما يكسبها شرعية الحركة مع الحفاظ على استقلاليتها وفقا لمتغيرات التي تطرأ على المجتمع كما حدث في الجامعات المتواجدة في الدول المتقدمة وينطوي البحث العلمي على أهمية قصوى في عصرنا الحالي، ولذلك يشهد استثمارا متزايدا من الدول المتقدمة في عدد من المجالات والميادين وتخصص إمكانيات ضخمة باعتباره خيارا استراتيجيا لمواجهة مختلف التحديات.

لقد عمدنا من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية المنطوية تحت عنوان " الطالـــب الجامعي في ظل العولمة " إلى تشخيص واقع حـــقيقي بأسلوب علمي يهدف إلى تحديد الأسباب الحقيقية التي تقف كحاجز سيشل مخابر البحث العلمي في أداء وظائفها العلمية والتنموية. واعتمدنا في هذه الدراسة على مجالين هامين هما: المجال النظري و المجال الميداني (التطبيقي)

ففي الجانب النظري حاولنا معرفة :

أهمية البحث العلمي والجامعة الجزائرية من خلال ما تطرق إليه أهم المفكرين والباحثين في هذا المجال، إضافة إلى التنمية بمفهومها الواسع وعلاقتها بمختلف المفاهيم المرتبطة بها كالعولمة التي أصبحت واقع لا مفر منه باعتبارنا ندرس مؤسساته فهي جزء لا يتجزأ منه.

كما لا ننسى تطرقنا إلى أهم الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة لكنها تنصب في مجال واحد يتمثل في قطاع البحث العلمي وأهميته بالنسبة لمؤسسات المجتمع المختلفة والتنمية الاقتصادية، وسلطنا الضوء أيضا على التعليم في الجزائر التي تبنت سياسات مختلفة قصد مواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

والجانب الميداني ارتكز على ما يلي:

الفصل السادس الذي تطرقنا من خلاله إلى الملاحظة وذلك بوضع شبكة الهدف منها توضيح الرؤية لقارئ هذه الرسالة وربطه بواقع هذه المخابر رغم أنه اكتفينا بسبع(07) مخابر فقط إضافة إلى عرضنا إلى القانون الخاص بمخابر البحث وتحديد ما جاء فيه مبينين الهدف الحقيقي من صدور هذه القرارات الوزارية ومدى تطابقها مع الواقع رغم أن هناك تباين في الصياغة والتطبيق، كما عرضنا المقابلات المتعلقة بواحد وعشرون (21) مدير مخابر، فكانت الآراء متباينة في بعض المواقف ومتقاربة في مواقف أخرى، إلا أنهم اجتمعوا على وجود مشاكل تعيق العمل البحثي والتنموي في الجزائر، وفي الأخير قدموا حلولاً تفيد المؤسسات التي تعمل على ترقية هذا القطاع والخروج من هذه المعوقات التي تؤثر على قطاع البحث العلمي.

أما في الفصل السابع فقد عرضنا موقف ورأي الباحث الذي يعمل بالمخبر حول أهمية وضرورة البحث العلمي في تفعيل التنمية الاقتصادية، إذ لا نستطيع تصور بحث نظري بعيد عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي بمختلف مؤسساته واقتصر حجم العينة على(126) باحث وباحثة يعمل بالمخبر وقد واجهتنا بعض الصعوبات التي تطرقنا إليها سابقا عند قيامنا بالبحث الميداني كما أن هذا البحث قد اثبت صحة الفرضيات التي تم طرحها من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية، بناءا على جملة من القراءات ثم بناء إشكالية هذه الدراسة التي حاولت أن تقترب من طبيعة العلاقة بين الجامعة الجزائرية ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية المختلفة بعد بحث دام أكثر من أربع (4) سنوات تم التوصل من خلاله إلى أن العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى المراجعة وإعادة الصياغة.

النتائج العامة للدراسة:

إن نتائج هذه الدراسة التي تطرقت إلى واقع البحث العلمي من خلال أراء الباحثين والمشرع الجزائري شملت ثلاث مستويات:

أولا: بالنسبة للقوانين المتعلقة بالمخابر والبحث العلمي:

اتضح لنا أن هناك مراسيم وزاوية تؤكد ضرورة الاهتمام بقطاع البحث العلمي وتفعيله مع القطاع الاقتصادي خاصة الإصلاحات الجديدة التي أشار إليها المشرع الجزائري، والاهتمام الصادر من الدولة الجزائرية للمخابر ليس بالصدفة إنما لما لاحظته من أهمية هذه الأخيرة ومدى تفاعلها مع مختلف القطاعات، والدول المتقدمة مثال واضح على ذلك ولهذا لابد من تطبيق مختلف المراسيم الوزارية المتعلقة بالبحث العلمي ومخابر البحث بشكل جدي حتى يتسنى لنا تدارك التأخر الذي تعيشه الجزائر في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ومن بين المراسيم التي تطرق إليها المشرع الجزائري، المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 21رجب الموافق ل 31 أكتوبر سنة 1999 الذي يحدد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره، وقد صدر هذا المرسوم لحاجة قطاع البحث العلمي للمخابر الذي يمثل عملية البحث والتطوير، والمكان الذي يبحث فيه الباحث في مختلف التخصصات بغية الوصول لنتائج تخدم مختلف مؤسسات المجتمع.

ثانيا : بالنسبة لمدراء المخابر:

فمن خلال المقابلة التي أجريت على واحد وعشرون (21) مدير مخبر، فمعظم المبحوثين اعتبروا أن الدولة الجزائرية أعطت أهمية لهذا القطاع خاصة في الآونة الأخيرة، حيث زاد الاهتمام به والذي يعتبر أساس تقدم الأمم و ازدهارها هذا من خلال القوانين المقدمة من طرف الوزارة الوصية.

أما بالنسبة لمساهمات المخبر فمعظم المدراء اعتبروا المساهمة ضعيفة أو دون المتوسط خاصة عدم وجود مشاريع تنموية تساهم في عملية التنمية واكتفاء المخبر بالبحوث النظرية وتكوين طلبة ما بعد التدرج، أما نسبة المشاركة في الجانب التنموي يكاد ينعدم وهذا راجع إلى عدم وجود إستراتيجية وسياسة واضحة تجاه هذه المخابر رغم وجود إمكانيات بشرية ومادية لا بأس بها.

كما اعتبر مدراء المخابر الإمكانيات المادية أساس قيام المشاريع العلمية المختلفة، ففي الماضي أي منذ سنة 2000 كانت إمكانيات دون المستوى المطلوب، هذا ماساهم في فشل معظم المشاريع المخطط لها من طرف المخابر، فمعظم المسؤولين عن المخابر أكدوا بأن الجانب المادي شرط أساسي للنهوض بالبحوث المخبرية، لكن كذلك سوء التسيير والبيروقراطية المتفشية زاد في عرقلة هذه المخابر مقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال.

ويعتبر المحور الخاص بالصعوبات التي يعيشها المخبر أهم المحاور، حيث تطرق المبحوثين إلى أبرز المشاكل التي يعاني منها البحث العلمي والباحث في الجزائر، واتضح أن معظم الباحثين اشتركوا في نقاط كثيرة، فمنهم من يعتبر أن عدم استقلالية ميزانية المخبر وتحديد مهام المدير ساهم بشكل كبير في الحد من وظائف ومهام المخبر، إضافة إلى سوء توزيع الميزانية على مختلف التخصصات يعتبر عائق في عملية البحث العلمي كما أوضح معظم المبحوثين أن العراقيل الإدارية التي يواجهونها ساهمت إلى حد كبير في المشاكل المعاشة حالياً في المخبر.

أما بالنسبة للحلول المقترحة من طرف مدراء المخابر فكانت متنوعة وذلك حسب انشغال كل مخبر، فهناك من أعتبر استقلالية المخبر مالياً تساهم في ترقية هذه المخابر كما يوجد من اعتبر أن وضع سياسة وطنية واضحة للبحث العلمي يساهم في ترقيته، إضافة إلى تواجد إستراتيجية أمر أساسي في تفعيل هذا القطاع مع مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتبر تكوين الباحث أمر لابد منه للإنتاج النوعي، كما أن وجود مستهلك للمنتوج المخبري يعتبر من الضروريات لنجاح العمل التنموي في الجزائر.

ثالثا: بالنسبة للباحثين:

1-عدم وضوح سياسة التعليم العالي لتوجيه البحث العلمي يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

إن ما نستنتجه من خلال عرضنا لرأي الباحث الذي يعمل بالمخبر من خلال توزيع الاستمارة المتعلقة بالموضوع فكانت الإجابات متباينة وذلك حسب تخصص المخبر والأقدمية الخاصة بكل باحث واتضح لنا انه عدم وضوح سياسة التعليم العالي لتوجيه البحث العلمي يؤثر على عملية التنمية الاقتصادية.

حيث اعتبر معظم الباحثين أنه توجد سياسة لكنها غير واضحة تجاه المخابر في الجزائر وهذا ما صرح به معظم الباحثين، والواقع أن المشاكل التي يعيشها المخبر نتيجة لعدم التطبيق الجيد للقوانين المصاغة من طرف الدولة، كما أكد معظم الباحثين أنه توجد هوة واسعة بين مختلف القوانين المصاغة

من طرف الدولة والواقع الذي يعيشه الباحث إضافة إلى عدم المراقبة الجيدة للمخابر واعتبار مستويات المراقبة دون إظهار الجانب العلمي يؤثر بشكل أو بآخر على ما ينتج بالمخبر.

ونقص الدورات التكوينية المتعلقة بالباحث وغموض سياسة الدولة تجاه هذه المؤسسات زاد من تأخرها في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، كما لا ننسى ضرورة التنسيق مع الوزارة الوصية الذي يعتبر عاملا مهما لنجاح المخابر الجزائرية .

2- غياب إستراتيجية واضحـــة بين مخابر البحث والمؤسســـات الاقتصادية يؤثر في التنمية الاقتصادية.

إن معظم الباحثين الذين يعملون بالمخابر اعتبروا أن غياب التفاعل بين المنتوج المخبري من جهة والمستهلك انعكس على الفعل الذي يقوم به الباحث وهذا طبعاً حسب رأيهم راجع لعدم وجود إستراتيجية واضحة بين المخابر ومختلف المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وهذا عكس ما نجده في الدول المتقدمة، كما أن وظائف المخبر التي يقوم بها الباحث ترتكز بالدرجة الأولى على الإشراف وتكوين الطلبة رغم أن معظم التخصصات تميل إلى الجانب التطبيقي لكن للأسف الواقع يعكس ذلك، أما بخصوص نتائج المخبر فمعظمها متوسطة وهذا يؤثر على قطاع البحث العلمي ويرجع ذلك لعدم التعاون والشراكة مع مختلف المخابر الأجنبية والجزائرية حيث أكد معظم الباحثين أن هناك نقص في مجال الشراكة والتعاون في هذا المجال.

وتمويل المؤسسات الاقتصادية يمكن أن نقول عنه منعدم بالنسبة لهذه المخابر ساهم بشكل كبير في اتساع الهوة بين القطاع الاقتصادي والبحث العلمي وهذا عكس ما نجده في الدول المتقدمة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

إضافة إلى ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات تنموية هادفة ، وغياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة واعتماد الباحث على خطته الفردية وبالتالي لم تكن الأهداف موجهة لدراسة مما ساهم في تدني نسبة الإسهام في معالجة المشكلات التنموية وبقي دون المستوى الطموح وضعيفا في مختلف الجوانب.

3- نقص الإمكانيات المالية والمادية يؤثر على الإنتاج العلمي وعلى عملية التنمية الاقتصادية.

أكد معظم المبحوثين أن نقص مختلف الإمكانيات المالية والمادية أثر على الإنتاج العلمي وهذا ساهم أيضاً في عرقلة عملية التنمية خاصة وأن معظم المخابر التقنية منها تعتمد على الموارد والإمكانيات الضخمة.

كما أن افتقار البحث العلمي إلى مصادر تمويل سواء من الجامعة أو من المؤسسات الاقتصادية المختلفة واعتماد الباحث على إمكانياته الفردية في انجاز أبحاثه وهو مصدر لا يمكن التعويل عليه لإجراء الأبحاث ذات الصلة بالتنمية.

كمـــا أن الإمكانيات المقدمة من طـــرف الدولة ناقصة خاصـــة المتعلقة بتوفير رأس المـــال وهذا ما أكده معظم المبحوثيـــن خاصة الميزانيـــة الموجهة إلى التخصصات التقنية التي يحتاج مخبرها إلى آلات ضخمة تستـــورد من الخارج وهذا النقص اثر على المشـــاريع التي تم التخطيـــط إليها منذ زمن، كذلك التحفيزات الشبه منعـــدمة للباحـــث اثر على مردود المخبر ولذا يجب مراعـــاة هذا العنصر الذي يعتبر مهما لإنجـــاح المخبر في المستقبل، والصـــناديق المخصصة لتمويل

المشاريـــع العلمية فيعتبـــرها الباحثـــون غير كافية فيجب إعادة النظر فيها.

4- نمط إدارة وتسيير المخابر الحالي لا يسمح بتنفيذ مشاريع البحث العلمي.

أوضح معظم الباحثين أن نمط الإدارة يساهم بشكل كبير في تسهيل مهام المخبر، لكن النمط الحالي عرقل و بشكل كبير تنفيذ المشاريع خاصة جانب تسيير المخابر العلمية، حيث أن الصعوبات التي يواجهها المخبر من الإدارة تساهم في تمديد المدة المحددة لإنجاز المشاريع المخطط لها، وأشار معظم الباحثين إلى عدم وجود تسهيلات يتلقاها المخبر من العراقيل التي تواجهه خاصة بما يتعلق بمشكل البيروقراطية إضافة إلى محدودية الحرية الأكاديمية التي لا يتمتع بها الباحث الجزائري .

وفي الحقيقة أن كل العوامل المشار إليها في الفرضيات الأربع التي انطلقت منها الطالبة تساهم بشكل واضح في خلق نوع من الصعوبة بالنسبة للمدير وكذلك للباحث الذي يعمل بالمخبر، طبعاً هذا يؤدي إلى عدم ارتياح الباحث وهو يقوم بعمله مما نتج عنه هجرة معظم الباحثين إلى الخارج باعتبار أن الدول المتقدمة تقوم بمساعدته بكل الوسائل ليساهم في العمل التنموي لأن نجاح المجتمع وتطوره يكون بالعلم والمعرفة لا غير، ويمكن القول أن الفرضيات الأربع تم التأكد منها وإثباتها وهذا حسب الإجابات التي تلقيناها من مدراء المخابر من جهة والباحثين من جهة أخرى.

الملاحق

ملحق رقم 01: دليل المقابلة الخاص بمدراء المخابر

مكان المقابلة: جامعة سعد دحلب البليدة.

بيانات شخصية:

السن:.....

الجنس:.....

الوظيفة:.....

الشهادة المتحصل عليها:.....

التخصص:.....

تاريخ نشأة المخبر: .....

عدد الباحثين الدائمين:.....

ميزانية المخبر:.....

السؤال الأول:

حسب رأيكم، ما هو مستوى الأهمية الذي توليه الدولة الجزائرية لقطاع البحث العلمي؟

.....

السؤال الثاني:

هل ترون في الجهود المقدمة من طرف الوزارة الوصية يوفر الإطار التطبيقي العام الذي يسمح بترقية هذا القطاع؟

.....

السؤال الثالث:

إضافة إلى ما قلناه سابقا، كيف ترون وضعية البحث العلمي في الجزائر مقارنة بالدول العربية؟

.....

السؤال الرابع:

وفي نفس السياق، كيف ترون وضعية البحث العلمي مقارنة بالدول المتقدمة؟

.....

السؤال الخامس:

في نظركم، ماهو الفرق الموجود بين المخابر الجزائرية والمخابر الخاصة بالدول المتقدمة؟

.....

السؤال السادس:

حسب وجهة نظركم، ما هي الأبواب الممكنة في مجال البحث العلمي التي ستساهم فعلا في عملية التنمية الإقتصادية؟

.....

السؤال السابع:
ما هو تقييمكم للإستراتيجية الموجودة بين المشاريع العلمية من جهة والقطاعات التنموية من جهة أخرى؟

.....

السؤال الثامن:
بصفتكم مدير مخبر، كيف تنظرون إلى مستقبل البحث العلمي في الجزائر في ضوء المعطيات الراهنة؟

.....

السؤال التاسع:
في نظركم، ما هو الهدف الأساسي لإنشاء مخابر البحث في الجزائر؟

.....

السؤال العاشر:
هل فعلا مخابر البحث الجزائرية ساهمت في ترقية البحوث العلمية والمشاريع الإقتصادية؟

.....

السؤال الحادية عشر:
بصفتكم مدير مخبر، هل نستطيع أن نرتقي بالمخابر الجزائرية في مجال البحث العلمي وربطها بالعملية التنموية؟

.....

السؤال الثاني عشر:
ما هو مستوى الأهمية العلمية الذي أعطته الجزائر لمخابر البحث العلمي؟

.....

السؤال الثالث عشر:
حسب وجهة نظركم، هل الإمكانيات المختلفة المقدمة للمخابر كافية لتحقيق المشاريع العلمية ؟

.....

السؤال الرابع عشر:
في نظركم، لو وفرت الدولة الجزائرية كل الإمكانيات المادية، هل كان هذا سيساهم فعلا في ترقية البحوث العلمية والنهوض بالتنمية الإقتصادية؟

.....

السؤال الخامس عشر:
ما هي الصعوبات الحقيقية التي ترونها معرقلة البحث العلمي ومخابر البحث في الجزائر؟

.....

السؤال السادس عشر:
وأخيرا بصفتكم مخبر، فما هي الحلول التي تقترحونها لتفادي المشاكل التي تعيشها المخابر والبحث العلمي في الجزائر؟

.....

ملحق رقم 02: استمارة خاصة بالباحثين

1-بيانات عامة:

1) السن:.....
2) الجنس:.....
3) الوظيفة:.....
4) الأقدمية:.....
5) الشهادة المتحصل عليها:.....
6) التخصص:.....
7) تاريخ الإلتحاق بالمخبر:.....

2-رأي الباحث في سياسة التعليم العالي تجاه البحث العلمي في الجزائر:

8). هل توافق على سياسة الدولة تجاه المخابر في الجزائر؟

نعم ☐ لا ☐

9). هل تتضمن التشريعات معالم بارزة حول إنشاء وتحديد محاور البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

10). هل هناك مراقبة تخضع لها مخابر البحث من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

11). ما هي مستويات المراقبة التي تخضع إليها المخابر في الجزائر؟

- مراقبة الميزانية المخصصة للمخبر ☐
- مراقبة تسيير المخابر ☐
- مراقبة الإنتاج العلمي ☐

12). كيف تقيمون هذه المراقبة ؟

- مراقبة جيدة ☐
- مراقبة متوسطة. ☐
- -مراقبة دون المتوسط. ☐

13). ما هي الشروط الأساسية للموافقة على إنشاء مخابر البحث؟

- حسب نوع المشروع
-حسب تخصص المخبر
- حسب عدد الباحثين

14). هل يوجد تنسيق بين مخابر البحث ووزارة التعليم العالي؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

15). كيف تقيمون سياسة التعليم العالي في تشجيع مخابر البحث في الجزائر؟

-واضحة ☐ -غير واضحة ☐

16).هل تخصص وزارة التعليم العالي والبحث العلمي دورات تكوينية خاصة بالباحث الذي يعمل بالمخبر؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

17). هل الإصلاحات الجديدة الخاصة بالتعليم العالي تساهم في ترقية البحث العلمي في الجزائر؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

18). ما هو الهدف الذي تسعى لتحقيقه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من إنشاء مخابر البحث في الجزائر؟

- ترقية البحث العلمي ☐ -التنمية الإقتصادية ☐

19) هل عدد مخابر البحث المتواجد بالجامعة الجزائرية كفيل لإنجاز المشاريع المأمولة للبحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

20)ما مدى مساهمة قطاع البحث العلمي في تفعيل التنمية الإقتصادية؟

.....

3-رأي الباحث من إستراتيجية البحث العلمي والمخابر العلمية في الجزائر:

21). ماهو نوع البحث المقدم من طرف مخبركم ؟

نظري ☐ تطبيقي ☐

22). هل توجد إستراتيجية عملية بين مخابر البحث والمؤسسات الاقتصادية المختلفة؟

نعم ☐ لا ☐

23). ماهي الوظائف المختلفة التي يقوم بها المخبر ؟

- انجاز المشاريع العلمية ☐
- القيام بالملتقيات ☐
- الإشراف على مذكرات ما بعد التدرج ☐
- إنجاز مشاريع إقتصادية في إطار الشراكة ☐

24). هل تخصص المخبر هو الذي يدفعه أساسا ليساهم في الإنتاج العلمي دون غيره؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

25). ما هي النتائج المتحصل عليها من طرف مخبركم؟

-نتائج جيدة ☐ -نتائج متوسطة ☐ -نتائج دون المتوسط ☐

26). هل هناك تعاون بين المخابر البحثية داخل الوطن؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

27) هل يوجد تعاون في إطار الشراكة بين المخابر الجزائرية والمخابر الأجنبية؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

28)هل هناك تمويل مالي كاف من طرف المؤسسات الإقتصادية لمشاريع البحث العلمي؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

29) في حالة الإجابة بنعم فما نوع المؤسسات التي تقوم بتمويل هذه المخابر؟

- مؤسسات عمومية ☐
- مؤسسات خاصة ☐

4- موقف الباحث من نقص الإمكانيات داخل المخبر:

30) هل نقص الإمكانيات يؤثر على الإنتاج العلمي داخل المخابر؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

31) ما هو نوع الإمكانيات التي ترونها ضرورية وعلى الدولة واجب توفيرها لإنجاح المشاريع العلمية؟

- توفير رأس المال. ☐
- توفير مختلف التجهيزات ☐

32) هل الميزانية المالية المخصصة للمخبر كافية لإنجاح المشاريع العلمية؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

33) هل هناك تحفيزات مقدمة للباحث الذي يعمل داخل المخبر؟

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

34) إذا كانت الإجابة بنعم فما نوع هذه التحفيزات؟

- تحفيزات مالية ☐
- تحفيزات معنوية ☐

35) هل هناك صناديق متخصصة لتمويل الأبحاث والتطوير في الجزائر؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

36) في حالة الإجابة بنعم، هل هي كافية للمساهمة في إنتاج مختلف المشاريع العلمية والإقتصادية؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

37) ما هي المقاييس التي يتم إعتمادها لتقديم الميزانية المخصصة للمخبر؟

- حسب تخصص المخبر ☐
- -حسب المشروع المقدم من طرف المخبر ☐
- حسب إنتاج المخبر ☐

38) هل الميزانية المقدمة لمخبركم متساوية مع باقي المخابر؟

نعم ☐ لا ☐ ربما ☐

39) إذا كانت الإجابة "لا" فما هو سبب تفاوت وتوزيع الميزانية؟

- الإنتاج المقدم ☐
- -أقدمية المخبر ☐
- -تخصص المخبر ☐

5- رأي الباحث من ظروف الإدارة وتسيير المخابر في الجزائر:

40) هل هناك تدخل من طرف الإدارة في تسيير ميزانية المخبر؟
نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐
41) هل هناك تسهيلات إدارية يتلقاها مخبر البحث؟
نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐
42) إذا كانت الإجابة لا فما هي العراقيل التي يواجهها مخبر البحث من طرف الإدارة؟
- عدم التنسيق بين الإدارة والمخبر ☐
- البيروقراطية ☐
43) هل هناك حرية أكاديمية يتمتع بها الباحث الجزائري؟
نعم ☐ لا ☐ ربما ☐
44) ما هي الصعوبات التي يتلقاها الباحث داخل المخبر؟
- إدارية ☐
- مادية ☐
-معنوية ☐
- مالية ☐
45) ما هي المشاكل التي تعيق إنجاز المشاريع المخطط لها من طرف مخابر البحث؟
- عدم وجود العدد الكافي من الباحثين ☐
-عدم وجود تخطيط واضح للمشاريع العلمية ☐
- سياسة البحث العلمي تجاه المشاريع العلمية غير واضحة. ☐
- عدم وجود إستراتيجية واضحة بين مخابر البحث والمؤسسات الإقتصادية ☐
-عدم تطبيق مشاريع مخابر البحث ☐

46) ما هي الحلول المقترحة لإنجاح مخابر البحث في الجزائر؟
-وضع خطة علمية واضحة لمشروع البحث ☐
- تفعيل البحوث العلمية مع مختلف القطاعات ☐
47) كيف تنظرون إلى وضعية مخابر البحث في الجزائر مستقبلا؟
.....

قائمة المراجع

1 − Robert white."une nouvelle approche de l éducation" ,Unesco,(1977),03.

2− كانديرو ماندس، "البحث عن العالمية، المجلة الدولية لعلم الاجتماع"، العدد 18، مكتب اليونسكو،دون طبعة، القاهرة، (1992)، 115.

3− عبد الكريم أعراب، "دراسة مقارنة ونقدية للبرنامجين الخماسيين للبحث العلمي في الجزائر"، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي للبحث العلمي ، دمشق، (2006)، 02.

4− يحي اليحياوي، "البحث العلمي والإبداع التكنولوجي بالوطن العربي"، الرباط، 06 سبتمبر 2010، مقال منشور عن الأنترنت بتاريخ : 12−05−2010.

5− كوادر صناع الجزائر، "باحثون جزائريون عادون"، مقال منشور على الأنترنت بتاريخ 2010/12/10.

6 −Boudon Raymond, "Méthode en sociologie", que sais-je ? PUF, Paris,(1969), 31-32.

7 −Angers Maurice, "initiation pratique à la méthodologie des sciences humaines" ,éditions casbah, Alger, (1997), 102-103-16.

8−Mitchell, D.A, "Dictionary of sociology", Rout ledge and kegan, paul london, (1973), 37.

9− ريمون بودون، فريد ريك بوريكو، "المعجم النقدي لعلم الاجتماع"، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية،دون طبعة، الجزائر، (1986)، 436−438− 206−375.

10−Raymond Quivy, "luc van. Compenhout", Manuel de recherche en sciences sociales, Dunod, paris, (1993), 114- 90-91.

11− منتدى تكنولوجيا التعليم العربي، "أهمية تحديد المفاهيم والمصطلحات"، مقال منشور على الانترنت بتاريخ 10−12−2010.

12 − منتدى تكنولوجيا التعليم العربي،"تقنيات منهجية البحث العلمي"، مقال منشور على الأنترنت بتاريخ 10−12−2010.

13− فان دالين، "مناهج البحث العلمي"، ترجمة: محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبة الأنجلو المصرية،دون طبعة، القاهرة، (1997)، 25.

14-Norman Poanquy, "social work research, the university of chicago press", Chicago, (1962), 2

15- Recommandation de l'UNESCO, la condition du personnel enseignent de l'enseignement supérieur (2001), 2.

16- الأعرجي عاصم محمد، "الوجيز في مناهج البحث العلمي"، منظور إداري معاصر، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، (1995)، 11.
17- منير مرسي، "الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، دون طبعة ،القاهرة، (2002)، 10.
18- Alain Beaudot, "Sociologie de l'école", Durand , paris, (1981),56.
19- Paul watziawick, "une logique de communication", le seuil, paris, (1972), 3.
20- مجلة ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، "التنمية الاقتصادية"، 10-12-2010.
21- شاكر ابراهيم، "الاعلام والتنمية"، المنشأة الشعبية، الطبعة الثالثة،دون طبعة ، طرابلس، (1980)، 147.
22- محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية"، دراسة نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد،دون طبعة، القاهرة، (2003)، 76.
23- المنجد الأبجدي، الطبعة الثالثة، دار المشرق،دون طبعة، بيروت ،(1967)، 1092- 919.
24- أدور ميد أيرل، "رواد الإستراتيجية الحديثة"، ترجمة: محمد عبد الفتاح إبراهيم، مكتبة النهضة المصرية،دون طبعة ، القاهرة ، (1956)، 231.
25- خليل إبراهيم السعادات، "هل لديك إستراتيجية"، مقال منشور على شبكة الأنترنت بتاريخ: 15-12-2010.
26- www.La boratory friends : 15-12-2010.
27 -www. Al–alamia.net : 14-12-2010.
28- طلعت همام، "قاموس العلوم النفسية والاجتماعية"، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، بيروت، (1984)، 70.
29- محمد عارف، "المجتمع بنظرة وظيفية وأشكالها وإمكانياتها"، التصورية والمنهجية، مكتبة الأنجلو مصرية،دون طبعة ، القاهرة، (1982)، 45.
30- معين خليل عمر، "نقد الفكر الاجتماعي المعاصر"، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، (1991)، 75 - 107.
31 - Jean Golfin, "les 50 mots clés de la sociologie", privat, Toulousse, France , (1972), 2.
32 - Raymond Aron, "les étapes de la pensée sociologiques ", Cérès édition, Tunis, (1994), 619.
33 - Madeleine Grawitz, lexique des sciences sociales, Dalloz, paris, (1994), 5.
34 -Alain Touraine, sociologie de l'action, seuil, paris (1965), 60-416-417
35-Michel Grazier, frindberg, l'acteur et le système, le seuil, paris, (1997), 332.
36 - solow (R), technical change and agregate production function, Review of economic and statics, (1975), 495.
37 - Blockley (D), doing it differently systems for rethinking construction, téléford, London, (2000), 13.
38 - Sylvie Dagenais,sciences humaines et méthodologie ,initiation pratique à la recherche, édition Bauche, Québecs (1991) ; 16
39- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، القاهرة، (1983)، 195.

40- محمد الطاوي، محمد مبارك، "البحث العلمي أسسه وطريقة كتابته"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، (1992) ، 256.
41- عمار بوحوش، محمد محمود الذنيبات، "المنهج العلمي وطرق إعداد البحوث"، ديوان المطبوعات الجامعية،دون طبعة، الجزائر، (1995) ، 125.
42- قباري محمد اسماعيل، "مناهج في علم الاجتماع"، منشأة الناشر للمعارف،دون طبعة ، الإسكندرية، دون سنة نشر نشر، 266.
43- حسن عثمان، "منهج البحث التاريخي"، دار المعارف،دون طبعة، القاهرة، (1980) ، 15.
44- عيسى محمد طلعت، "البحث الاجتماعي، مبادئه ومناهجه"، مكتبة القاهرة الحديثة، الطبعة الثانية، (1961) ، 229.
45- عبد القادر حلمي، "مدخل إلى الإحصاء"، ديوان المطبوعات الجامعية،دون طبعة، الجزائر، (1993)، 24.

46 - Kenneth, (R) and, Jones (p), sociology of medicine, English universities press, London, (1975), 135.
47- عدنان أحمد مسلم، "محاضرات في علم الاجتماع"، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثالثة ، سوريا، (1998) ، 53.
48- عمار بوحوش،" دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية"،المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة، الجزائر.، (1985) ، 30.
49- فضيل دليو، "أسس البحث وتقنيات العلوم الاجتماعية، 130 سؤال وجواب"،دون طبعة ، الجزائر، (1997) ، 07.
50- محمد علي محمد، "علم الاجتماع والمنهج العلمي"، إدارة المعرفة الجامعية،دون طبعة ، الإسكندرية، (1983)، 463.
51- عبد الباسط محمد حسن، " أصول البحث الاجتماعي"، مكتبة وهبة، دون طبعة ، القاهرة، (1988) ، 435.
52- محمد طلعت عيسى، "تقنية الملاحظة والتحليل"، مقال منشور على الأنترنت بتاريخ 10-12-2010.
53- ذوقان عبيدات وآخرون، "البحث العلمي مفهومه أدواته وأساليبه"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،دون طبعة ، الأردن، (1996)، 153،71.
54- الحسن إحسان محمد، "علم الاجتماع"، دراسة نظامية، دون طبعة ، بغداد،(1976)، 130.
55- إحسان محمد حسن، "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي"، دار الطليعة للطباعة والنشر،دون طبعة ، بيروت،(1986)، 104.
56 -Goode(W), and. Hatt (p), methods in social research. Mc Grawhillco, New York, (1952), 326.
57 - Madge," Charles, tools of social science", Longman, London,(1970), 21-22.
58- Holsti Ole, "content Analysis for social science and humanities", Addison, (1969), 142.
59-Madeleine Grawitz, "méthodes des sciences sociales", édition Dalloz ,11em édition, Paris ,(2003) , 634.

60- محمد شفيق، "البحث العلمي والخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة ، الإسكندرية، (1985)، 106.
61- غريب سيد أحمد، "تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة ، مصر، (1994)، 268-269.
62 -Alain Touraine, L'université, pris de vue, In Encyclopédie universalis, France,(2003),1.
63-محمد ولد خليفة، " المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، دون طبعة ، الجزائر، (1989) ، 177-139
64 -Journal officiel ,recueil des textes relatifs au statut de l'université, Article n°1, juin (1997).
65 -Charles Debbash, l'université désorientée autopsie d'une mutation. P.U.F, Paris, sans date, 156.
66- الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي، رقم 83-544، المؤرخ في 24سبتمبر (1983).
67-اندريه ايمار، جانيت أوبوايه، "تاريخ الحضارات العام، الشرق واليونان القديمة"، ترجمة: فريد م وآخرون، المجلد الأول، دون طبعة ، بيروت ، (1986)، 89.
68 -Gholamallah.(M), "élément de réflexion sur l'université, sa vacation et ses fonctions", URSC université d'Oran, sans date 02.
69 -Georges Gusdorf, "l'université en question, payot études documents", Paris,(1964), 11.
70- Alain Touraine, "Université et société aux USA, édition du seuil", Paris, (1971), 282.
71-محمد عبد الحليم، "المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض التغيرات المحلية والعالمية"، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، المجلد5، العدد13، مارس (1998)، 13.
72-رمزي احمد عبد الحي، "التعليم العالي والتنمية"، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة (2006) ، 78.
73- تشارلي فراندل، "نظرات في التعليم الجامعي"، ترجمة: توفيق رمزي، دار المعرفة،دون طبعة ، القاهرة، سنة (1963)، 64.
74-مراد بن اشنهو، "نحو الجامعة الجزائرية، تأملات حول مخطط جامعي"، ترجمة عائدة أديب بامية، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة، الجزائر، (1983)، ص 27.
75-السيد عبد العزيز البهواش، "ضمان الجودة في التعليم العالي"، عالم الكتب، دون طبعة ، القاهرة، (2005) ، 55.
76-ضياء الدين زاهر، "مستقبل التعليم الجامعي العربي، المكتب الجامعي الحديث"، الجزء الأول، دون طبعة ، القاهرة، (2006) ، 66.
77-Louis Davin, Jean Petienne, "les responsabilités de l'université dans la société contemporaine", Bruxelles : document et travaux, N°9, (1974), 19.
78-بوخلخال عبد الله، "الجامعة الجزائرية ووظيفتها البيداغوجية"، حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة ، الجزائر، (1993) ، 93.

79–رابح تركي،" أصول التربية والتعليم"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة ، الجزائر، (1990)، 85–16–18–160–161.
80–فؤاد المتني وآخرون، "الجامعة ورسالتها"، الندوة اللبنانية، بيروت، (1963) ،43.
81 – Elly Guillaume, Rouserra. "Le Paris universitaire", Honore champion, T1, Paris,(1975), 4.
82 –Everard (B),Morris(G), "Effective School management", Paul Chapman, Publishing, London, (1990), 151.
83–Les dossiers de l'enseignement du territoire, demain d'Algérie, OPU, Alger, sans date, 18.
84 - Ephinia (R), Castro (R), "the university in developing", Philipines, Publishing, house unice, New York, (1971), 47.
85 عبد الناصر محمد بشار، التعليم والتنمية الشاملة، دار الفكر العربي للنشر، دون طبعة ، القاهرة، (1997)، 154.
86- Perspective, revue trimestrielle de l'éducation, UNESCO Presses, Paris, (1991), 191
87– مصطفى زايد، "التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر من (1962–1980) "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (1986) ،314–89.
88- Recueil des textes relatifs au statut de l'université, journal officiel, article n° 03 juin (1997). 17.
89 -Duffour (M) ,Monteur (D) ," l'université de la crise au changements" , les éditions sociales ,Paris ,(1979) , 178
90 -احمد حسن اللقاني وآخرون،" أساسيات المنهج و تنظيماته"، دار الثقافة للطباعة والنشر ، دون طبعة ،القاهرة (1978) ،162.
91–Alain Beinayme, "l'enseignement supérieure et l'idée d'université", édition economica, Paris, (1986). 13.
92– أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي من 1830–1954"، المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة ،الجزء الاول ، الجزائر، (1985)، 315.
93– أبو القاسم سعد الله، "تاريخ الجزائر الثقافي من 1830–1954" ، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الاولى، الجزء الثالث، ، بيروت، (1998) ، 19–25
94– إبراهيم مياسي، "موقف الإدارة الاستعمارية من تعليم الجزائريين"، مجلة الشهاب الجديد، العدد الثالث، أفريل، الجزائر، (2004)، 293–295–296.
95– أحمد بن نعمان، "التعريب بين المبدأ والتطبيق"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،دون طبعة ، الجزائر، (1981)، 146.
96–Charles Robert Ageron, "Les algériens musulmans et la France", P.U.F, Paris,(1968), 318.
97– أحمد الطالب الإبراهيمي، "من تصفية الاستعمار إلى الثورة الثقافية (1962–1972)"، ترجمة حنفي بن عيسى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، دون طبعة ، الجزائر، (1972) ، 94.

98- أحمد الخطيب، "الثورة الجزائرية"، دار العلم للملايين، دون طبعة ، بيروت، (1958) ، 34-35.
99- صلاح العقاد،" تطور السياسة الفرنسية في الجزائر"، دار الجبل للطباعة، معهد الدراسات العربية، دون طبعة ، القاهرة، (1959) ، 80.
100- العسلي بسام، "الجزائر والحملات الصليبية"، دار النفائس، الطبعة الاولى ، بيروت، (1980)، 165.
101-Arkoun Mohamed," La pensée arabe", collection « que sais je », 1er édition, P.U.F, Paris,(1975), 124.
102- Fanny Colona, " les système d'enseignement de l'Algérie coloniale " In revue tunisienne des sciences social, Publication du C.E.R.E.S, N°36, (1974), 31.
103- رابح تركي، "الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر"، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة ، الجزائر، (1981) ، 133.
104-Guy Perville, "les étudiants Algériens de l'université française, (1880-1962)", casbah éditions, Alger, (1997) , 16 -27
105 - Les amis de l'association de l'université, l'université d'Alger de 1945-a1959.sans date .50
106- Jean Melia, "l'épopée intellectuelle de l'Algérie", histoire de l'université d'Alger, la maison des livres, Alger, (1950), 40.
107- رابح تركـــي، "التعليم القومي والشخصيـــة الوطنية"، الشركة الوطنيـــة للنشر والتـــوزيع، دون طبعة ، الجزائر، (1975)، 148-153.
108 -Charles Robert Ageron," Histoire de l'Algérie contemporaine, de l'uni surrection de 1871 au déclenchement de la guerre de libération en 1954", tome2, sans date .57.
109-Lachref (M), un aspect de la culture Algérienne, problème et perspectives, recueil des conférences ,Alger, (1986), 87.
110 -MostaPha Lachref," la culture entre l'idéologie dominante et l'idéologie de libération de peuple", el djeich n° 138 Alger-mai (1974) , 16-17-25-95
111 -Gerarde Virattelle, "l'Algérie Algérienne, édition économie et civilisation", Paris, (1970), 227.
112 - Annuaire statistique, ministère de l éducation nationale n° : 1 octobre, Alger ,(1967).

113 -L'éducation nationale et la science, "la nouvelle revue internationale (NRI) la société d'édition d'information", n°178, Juin (1973), 148.
114 - Glasman (D), Kremer (J), "essai sur l'université et les cadres en Algérie", adition du centre nationale scientifique, (1978), 124.
115- إدريس شابو، "دور الجامعة في تنمية القارة الإفريقية"، ترجمة: بن عيسى حنفي، مجلة الثقافة، العدد 20، أفريل الجزائر،(1974) ، 23.

116 -Albert Maester, "Alphabétisation fonctionnelle dans le développement économique et la et la modernité", édition authropos, Paris, (1973), 143.
117- عبد الله جمعة الكبيسي، "دور مؤسسات التعليم العالي"، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، قطر (2001)، 128-129
118- عبد العزيز الهواشي، "ضمان الجودة للتعليم العالي"، عالم الكتاب، الطبعة الأولى، القاهرة، (2005) ، 22-23.
119- محمد بوسنة،" البحث العلمي ودوره في التنمية بالوطن العربي"، حوليات جامعة الجزائر، العدد 13، الجزائر، دون سنة نشر نشر ، 51-61-63
120- شبكة الإعلام العربية، "الجامعات الجزائرية الأقل استخداما للتكنولوجيات الحديثة في إفريقيا"، مقال منشور على الأنترنت بتاريخ 03-12-2010.
121-عادل عوض،" دور البحث العلمي في نقل وتطوير التكنولوجيا"، مجلة الإتحاد، للجامعات العربية، العدد3، (1988)، 78-94-23
122- لحسن بوعبد الله، محمد مقداد،" تقويم العملية التكوينية في الجامعة، دراسة ميدانية لجامعات الشرق الجزائري"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة ، الجزائر، (1998)، 03.
123-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من سنة 1962-2000، "القوانين المتعلقة بالجامعة الجزائرية"، ديوان دار النشر، الجزائر، دون سنة نشر نشر، 12-13-14-15-16-24-18-41-42-47
124- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "إصلاح التعليم العالي"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، (2007) ، 5-6-22-24
125- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "إصلاحات التعليم الجامعي"، مقال منشور عن الأنترنات بتاريخ: 05-12-2010.
126-السيد عبد الفتاح عفيفي، "بحوث في علم الاجتماع المعاصر"، دار الفكر العربي،دون طبعة ، القاهرة، (1996) ، 55-56.
127- صلاح الدين المتبولي، "التربية ومشكلات المجتمع"،دار الوفاء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، (2003)، 307-310.
128- كوثر حسين كوجك،" تقييم التعليم الطالب التجميعي والتكويني"، دار بحر وهيل، المركز الدولي للترجمة، دون طبعة ، الإسكندرية، (1983)، 86.
129 - Djeghloul (A), "la formation des intellectuels (1880-1930)", Aspect de la culture Algérienne, Alger (1986), 54-66-62-
130-Mohamed Dahmani, "l'Algérie : légitimité et continuité Politique", édition de Sycomore (1979), 34 .
131-Lamin khan, "les intellectuelles entre identité et modernité en Algérie", Séries du CDDESRIA, (1995), 45.
132- العياشي عنصر، "الجامعة وتحديات المحيط"، مركز البحث في الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية، دون طبعة ، الجزائر، (1998)، 12.
133 - Isambert Jamati, "crises de la société, Crises de l'enseignement", P.U.F, Paris, (1970), 22.

134 −Arman Cuvillier," texte choisis des auteurs Philosophiques ", Raymont Aron, 17em édition Paris, (1971), 106.
135−Alain Touraine, 'université et société au U S A '", éditions du seuil, Paris, (1972), 286.
136 −Carmel Camilleri, "images de l'identité et ajustements culturels au Maghreb", revue identité déchirées, Peuple méditerranéen,(24 septembre 1983), 82.
137-Bourdieu ," questions de sociologie ", édition de minuit , Paris , (1980) , 18.
138-Edgar Morin , "Université Reformons la Pensée , le monde de l'éducation , de la culture et de la formation" , mensuel , octobre , Paris (1997) , 28.
139 -Bennoune Mahfoud, "de l'université moderne a la multiversité", El Watan (26 mai 1999), 5.
140 -Rachel Parker , gwin , "connecting service to learing ", USA teaching sociology , vol 24 , (1996) , 97.
141-Abderrahmane Bouzida , "le Projet social Algérien , genèse et évolution " O.P.U , Alger (1991) , 19.
142-Gestion de l'enseignement supérieur , revue de Programme sur la gestion des établissements d'enseignements supérieur n ° 1 , INNE, France , (1995) , 117.
143− عادل عوض، "التعليم العالي والبحث العلمي ،مشاكل الباحث العربي"، مجلة الوحدة ، العدد 72 ، سبتمبر (1990)، 71−69.
144-Bernard Ducret , "The University today , It's role and Place in society" : an internal study , switzerland , geneva , world University service , (June 1960) , 67.
145 -Belmir (B) , "Réalités et perspectives de la recherche scientifique Universitaire" , les anales de l'université d'Alger. N° 10 ,Alger, (1997).
146− جريدة المساء، دعم الجامعة وربطها بمتطلبات التنمية، الأربعاء 27 أكتوبر (2010).
147− الجزائر 24 ، اقتصاد المعرفة ، "تحدي الجزائر في المرحلة القادمة"، مقال منشور على الأنترنت بتاريخ 07−12−2010.
148− نعيم بن محمد ، ""التعليم العالي في الجزائر ، التحديات الرهانات وأساليب التطوير"، مقال منشور على الانترنت بتاريخ: 08−12−2010.
149− صالح سنقر، "الدراسات العليا في الجامعات العربية، مقوماتها ودورها في خدمة التنمية"، المركز العربي لبحوث التعليم العالي، دون طبعة ، دمشق، (1984)، 157.
150− إتحاد مجالس البحث العلمي ، البحث العلمي في الأقطار العربية ورقة مقدمة للمؤتمر الرابع للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ، دمشق ، سبتمبر (1987)، 19.
151− حامد عمار، في بناء الإنسان العربي ، "دراسات في التوظيف القومي للفكر الاجتماعي والتربوي"، دار المعرف الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية ، (1988) ، 78.

152- عبد الباسط عبد المعطي،" الفكر التنموي وصراع المصالح"، مجمع الدراسات والأبحاث، العدد7، أكتوبر، (1985) ، 56.
153- منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، دار الفجر للنشر والتوزيع،دون طبعة ، (2000)، 32.
154 - Szyman , Chodak ,societal development , oxford university press INC , New York , 1973, 15-18.
155- محمد شفيق، "التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع"، مكتب الجامعي الحديث، دون طبعة ، الإسكندرية، دون سنة نشر، 12-22-42-50-51-64-65-80-19-20.
156- محمد عاطف غيث ، محمد علي محمد، "التنمية والتخطيط الاجتماعي"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثانية ، القاهرة، (1986) ، 25 .
157 -Batten (T) , communites and their developement , exford university press , London,(1965) , 2-3
158- Geohni Oritz Sakyla, community bosed correction principal and practice, N ,Y, macmillan publishing ,inc , (1981) , 50.
159- United nation community developement and national development , new york , departement of economic and social affairs , (1963), 4.
160-khinduka,(s),social work practice, N,Y combia university press, (1969), 15.
161-Einkle (J), Gable (R),political development and social change, Jhon, wiely and sons, New York, (1971), 189-190.
162- علي خليفة الكواري،"التنمية العربية"، سلسلة كتب المستقبل العربي، دون طبعة ، القاهرة، دون سنة نشر، 05، 195.
163- صلاح العبـــد، "مبادئ وخبرات في تنمية المجتمع"، مركز تنميـــة المجتمع في العالم العربـــي، دون طبعة ، القاهرة، (1964)، 53، 54.
164- إبراهيم أبو الغد ، "التقويم في برامج التنمية والمجتمع" ، المركز الدولي للتربية الأساسية للعالم العربي، دون طبعة ، سرس الليان، (1960) ، 12.
165- مجموعة من الأساتذة ، "الاتجاهات الرئيسية في العلوم الاجتماعية" ، منظمة اليونسكو،دون طبعة ، مجلـــد رقم 02 ، دون سنة نشر، 97.
166-أحمد مصطفى خاطر ، "تنمية المجتمعات المحلية "، المكتب الجامعي الحديث ، دون طبعة ، الإسكندرية ، سنة (1999)، 56، 95، 96.
167-عبد الله عبد الرحمن، "التوطيـــن والتنمـــية في المجتمعـــات الصحـــراوية المستخـــدمة"، دار المعرفة الجامعية،دون طبعة ، الإسكندريـــة، دون سنة نشر ،83.
168-وجيه وهبة نصر، "بحث في العلاقات التنظيمية الرأسيـــة والأفقية بين الوزارات المركزية ووحدات الحكم المحلي"، مجموعة أبحاث التنظيم وإدارة المحليات ، القاهرة ، دون سنة نشر، 07.
169-Joel Halpern, "the changing voyage community prentichall of India privats leneted", New Delhi, (1969), 45-48.
170- Behatta Chazy, "community developement , in developing countries" , Academic publishers, calcutta , (1972),36- 42.

171 – فاروق مصطفى إسماعيل، "التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية، (1991) ، 178.
172– سامية محمد جابر، "المجتمعات الريفية الجديدة"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة ،الإسكندرية ، (1988)، 95.
173– سيد أبو بكـــر حسنين، "طريقة الخدمة الاجتماعية في تنظيم المجتمـــع"، مكتبة أنجلـــو المصرية، دون طبعة، القاهـــرة، (1974)، 55.
174– عفاف أحمد هاشم، "البحث العلمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية،(2003)، 18.
175–محمد رفعت قاسم ، "تقويم المشروعات" ، تنمية المجتمع المحلي ، نماذج تطبيقية ، دار الثقافة المصرية ، دون طبعة ، القاهرة ، (1999)، 199.
176– فضل الله علي فضل الله ، "إدارة التنمية" ، صوت الخليج ، دون طبعة ، الشارقة ، (1981) ، 19.
177–محي الدين صابر ، "التنمية الاجتماعية ، طبيعتها وأهدافها"، مؤتمر الشؤون الاجتماعية والعمل، ماي 1967، 597.
178– Alsabaah.com/paper.php-27.01.2008.
179– محمد الجوهري، "دراسات أنثريولوجيـــة معاصرة"، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكنـــدرية، (1998)، 259.
180 منال طلعت محمود ، "التنمية و المجتمع مدخل نظري لدراسات المجتمع المحلي" ، دون طبعة ، الإسكندرية (1999)، 264، 89، 66.
181 -Pearse (A), "Métropolisand peasant " In T, shanin (ed), peasants and peasant society, penguin books, (1971).
182 -Roston, "The stages of economic growth", combridge university press, (1960), 37.
183–أسماء غربي، "النقود "، مجلة القانون والاقتصاد ، العدد الأول، الجزائر، سنة (1975)، 154.
184– البنك الدولي، "تقرير عن التنمية في العالم"، (1982) ، 110.
185– عبد العزيز عجمية، عبد الرحمن يسرى أحمد،" التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها"، الدار الجامعية، دون طبعة ،الإسكندرية، (1999)، 215–221–222
186– هيئة الأمـــم المتحدة، تقريـــر التنميـــة البشريـــة لعالم (1990)، 202– 203.
187– ريمون آرون، ثمانية عشر درسا في المجتمع الصناعي، ترجمة وسيم محرم، عالم الكتب، مصر، (1968) ، 131.
188– روبرت هيليونر ، "كيف نصنع المجتمع الاقتصادي لتحقيق التنمية ؟" ترجمة : راشد البراوي ، مكتبة الوعي العربي، دون طبعة ، القاهرة ، (1977) ، 185.
189-François Perroux , "A new concept of development" USA . sans date, 45.
190-Cole (J) , world developement reporet , T (1), (1981) , 134.
191 -Murray (D).BRYCE, "Industrial development M.C Grow "Hill,book,London,1970, 04.

192–السيد محمد الحسيني، و آخرون، "دراسات في التنمية الاجتماعية"، دار المعارف، الطبعةالثانية ، القاهرة، (1974)، 25.
193 – نبيل السمالوطي، "علم اجتماع التنمية"، الهيئة المصرية للكتاب، دون طبعة ، القاهرة، (1978)، 33– 39.
194 – ممدوح محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة والابعاد"، دار الجامعة الجديدة للنشر، دون طبعة ، الإسكندرية، (2003) ، 05–04–03–12–85–30–62–96.
195 – جون كنيز، "النظرية العامة في الاقتصاد"، منشورات دار مكتبة الحياة، دون طبعة ، بيروت، دون سنة نشر، 15–16.
196– عبد المطلب عبد الحميد ،" العولمة واقتصاديات البنوك"، الدار الجامعية، دون طبعة ،الإسكندرية، (2000)، 17–20
197 –Osvaldo Sunkel, "development styles and the environment in US", (1981), 109
198 -Toynbee, the present day expriment in western civilization, exford, university press, London,(1962), 24.
199–صالح ياسر حسن، "الليبرالية والخوصصة"، مكتبة الأنجلو المصرية، دون طبعة ، القاهرة، دون سنة نشر ، 62.
200-Beaud (M), la mondialisation les mots et les choses, editions karthala, Paris, (1990), 84.
201– بوتومور،" تمهيد في علم الاجتمـــاع"، ترجمة: محمد الجوهري وزملائه، دار الكتب الجامعية، الطبعة الثانية ، الإسكندرية، (1973)، 35.
202-S.N.Eisenstadat (ed). "political sociology", basics books, New York, (1971), 3- 24.
203-Baskoff and Becher, (eds), "social changes, modern sociological theory the Dryden", press, New York, (1957), 256.
204-khal (J), "some social, concomitants of industrialization and urbanization", human organisation, U.S.A, (1959), 53-71.
205-Joseph Gusfield, "tradition and modernity", misplaced polirities in the study of social change american journal of socialogy,(1967), 351.
206-Fatima (A), shaker," modernization and modernity of developing nations", the case of Saoudi Arabia .Michigan arbor university, microfilms international, (1972), 19.
207-Ralph Groizies," medcine modernization and culture crisis in china and india, comparative studies in history", (1970), 275-291.
208-Joan Vincent, anthropology and political developement, politics change in developing countries colin leys (ed), 39.
209–جهينة عيسى، "التحديث في المجتمع القطري المعاصر"، دار كاظمة للنشر،"دون طبعة ، قطر، (1979)، 94.
210-Everest Hayem, on the theory of social change home wood, the dorsey press, (1962), 385-421.

211 -Hanes (D), "modernization in south east asia".oxford university press,(1973), 81-93.
212-Lewis Coser and Bernard Rosenberg, "sociological theory boof reading", Canada the machmillan company, (1969), 668-670.
213–عـــادل حسيـــن، نادر فرجاني، "التنمـــية العربيـــة الواقـــع الراهـــن والمستقـــبل"، الطبعة الأولـــى ، بيروت، (1984)، 81
214 - Almond (G), Colerman (J), the politics of developing Areas, Princeton university press,sans date . 19.
215 – السيد الحسيني، "التنمية والتخلف، دراسة تاريخية بنائية، دار المعارف"، دون طبعة ، القاهرة، (1982) ، 44–160.
216 –www.Taunia.net, le développement. 01.04.2008
217 –Unisco , institute for statistic 2003 Unisco institics (2004)
218–مسعد الفاروق حمودة ، "التنمية و المجتمع" ،دار الفكر الجامعية ، دون طبعة ، الإسكندرية، ""دون سنة نشر، 50.
219–عبد القادر محمد عطية، "إتجاهات حديثة في التنمية" ،الدار الجامعية، دون طبعة ، القاهرة ، (2004)، 39–40.
220-Harry (T) Oshima , "hurman resours in east asias culturel grouth", economic developement and cultural change, (1988), 106.
221–هووارد باون جونز،" التكنولوجيا والعالم الثالث"، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث ترجمة : محمد الجوهري وآخرون ، دار المعارف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، (1982) ، 226.
222–ديفيد هاريسون ، "علم الاجتماع التنمية و التحديث"،ترجمة محمد عيسى برهوم ،دار الصفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى ، (1998)، 173 –174.
223–United nations developement program, human developement of report.B.Y and oxford uni .press.(1993). 5.
224– هدى مجاهد، " في المجتمعات المستحدثة"، مجلة تنمية المجتمع، العدد 04، القاهرة، (1977) ، 16.
225–صلاح الدين شروخ، "الأهداف الاجتماعية"، علم الاجتماع التربوي،دار العلوم للنشر والتوزيع، دون طبعة ، الجزائر، دون سنة نشر، 150.
226 –أحمد مصطفى خاطر، التنمية الاجتماعية ، دار الجامعين للطباعة و التجليد ، دون طبعة ، مصر ، (1998)، 70.
227 –Pierre Erny, "l’enseignement dans les payés pauvres modèles et proposition". Librairie, éditions l’harmattan .sans date, 9.
228–عبد الهادي محمد ، "مدخل إلى علم الاجتماع التنمية"، كلية التربية ، دون طبعة ، الإسكندرية (1990) ، 188.
229– سمير أحمد السيد ،علم الاجتماع التربية ، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة ،القاهرة ، دون سنة نشر، 153.
230– أمير تركماني، "دور المؤسسات الوسيطية والداعمة"، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقـــاني، 24–26 آيار (2006)، 4–3–9–8.

231- رشاد عبد اللطيف،" أساليب التخطيط للتنمية"، المكتبة الجامعية، دون طبعة ، القاهرة، (2002) ، 90.
232-منال طلعت محمود، "التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية"، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة ، (2001) ، 284.
233-إسماعيل العـــربي، "التنميـــة الاقتصادية في الدول العربيـــة"، الشركـــة الوطنية للنشر والتوزيـــع، الطبعة الثانية ، الجزائـــر، دون سنة نشر، 37-38.
234- محمد السيد ،" تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة" ،مكتب الجامعة الحديث ، دون طبعة ، الإسكندرية ، دون سنة نشر، 199.
235-عبد الهادي الجوهري ، "دراسات في التنمية الاجتماعية" ،المكتب الجامعي الحديث ،الطبعة الأولى، الإسكندرية ، دون سنة نشر، 156.
236- عصام الخفاجي،" حول نمط الإنتاج الكولونيالي"، مجلة الطريق، العدد5-6، القاهرة، (1998) ، 25.
237- الشكيـــري عبد الحق، "التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامـــي"، مؤسســـة الخليج للنشر والطباعة، دون طبعة ، قطر، (1988) ، 24.
238 -Melcote (S) , "communication for developement in the third world" , Sag publication , New Delhi, (1991) , 131.
239-Unesco , Goom helin , kenl U.K ,(1983) , 135.
240- هدى عبد الفتاح وآخرون ، "قضايا الممارسة في تنظيم المجتمع" ، دار الثقافة للطباعة والنشر، دون طبعة ، القاهرة، (1989) ، 15.
241-عبد المنعم شوقي، "تنمية وتنظيم المجتمع" ، مكتبة نهضة الشرق، دون طبعة ، القاهرة، (1980). 35.
242- سميرة كامـــل، محمد علي، أحمد مصطفى خاطر، "التنمية الاجتماعية"، دار الجامعيـــن، دون طبعة ، القاهرة، دون سنة نشر، 05-10.
243-Jim Clemer and Menil , leader skil for evry manager . New York, (1991), 30.
244- محمد عاطف غيث، "دراسات في علم الاجتماع التطبيقي"، دار الكتب الجامعية، دون طبعة ، القاهرة، (1973)، 183-121.
245-Ankie (M), Hoogvelt (M) , "the sociology of developing societies" , 2 end Macmillan presse, Paris, (1985), 150-20.
246-Murray Ross, community ," organisation, theory and principles" , new York , (1955), 39.
247 - محمد نبيل سعد سالم ، "التنمية الاجتماعية"، مركز الشهاب للطباعة والنشر، دون طبعة ، القاهرة، (1987) ، 40
248 -رشـــاد أحمد عبد اللطيـــف، "تنمية المجتمع وقضـــايا الإعلام التربـــوي"، دار المعرفة الجامعيـــة، دون طبعة ، الإسكندريـــة، (1995)، 05-120.
249- عبد الباسط محمد حسن، "التنمية الاجتماعية"، مكتبة هبة ، دون طبعة ، القاهرة ،(1977) ، 137.
250- Emile Durkheim," du la division du travail social" .P.U.F, Paris, (1960), 35.

251- عادل مختاري الهواري ، "التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية، (1993)، 165-112-202-204.
252- كارل ماركس، فريدريك إنجلز، "الماركسية والجزائ"ر، ترجمة جورج طرابيش، دار الطليعة، دون طبعة ، بيروت، (1978)، 55.
253 -Wneber , General ."economy and history" , New York , collier , macmillan,(1966), 207.
254 -Masc Weber , "the protestant ethic and the spirit of capitalism,scribner", New York , 104.
255 - André Gundèr Fank, "le développement du sous développement en Amérique latine", traduit par christos passadens, édition, Maspero, Paris, (1970), 38.
256 - محمد الجوهري، علياء شكري، "مبادئ علم الاجتماع"، دار المعارف، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، دون سنة نشر، 364.
257-والت روستو. "مراحل النمو الاقتصادي"، ترجمة برهان دجاني، المكتبة الأهلية ، دون طبعة ،بيروت (1960)، 30-45
258- دافيد ماكلليلاند، "مجتمع الإنجاز" ، ترجمة : عبد الهادي الجوهري وآخرون، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة ، الإسكندرية، (2000)، 1.
259- مريم أحمد مصطفى عبد المجيد، "التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية، (1987)، 113.
260- معهد الإحصائيات ، منظمة اليونسكو، تقارير (2004) .
261- صلاح الدين فائق، "نظرية التنمية الاقتصادية"، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة ، القاهرة، (1988)، 55-98.
262- فؤاد مرسي ، "المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية" ،دار المعارف للنشر ، دون طبعة ، القاهرة دون سنة نشر، 85.
263- عبد المنعم شوقي ،" تنمية المجتمع و تنظيمه" ، دار النهضة العربية ، دون طبعة ، بيروت ، (1982) ، 14.
264- حسن بهلول، "الغزو الرأسمالي الزراعي للجزائر"، م ج ط، دون طبعة ، الجزائر، (1984) ، 109.
265- يوسف عبد الله صايغ ، "اقتصاديات العالم العربي" ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،الطبعة الثانية ، الجزء الثاني ، بيروت، (1985)، 348.
266- محمد السويدي، "التسيير الذاتي"، م و ك ، دون طبعة ، الجزائر، (1986)، 142.
267- أحمد البعلبكي، "المسألة الزراعية في الجزائر"، منشورات عويدات، الطبعة الأولى ، (1985)، 76.
268- عبد اللطيف بن أشنهو، "التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط"، د و ج ، دون طبعة ، الجزائر، (1982)، 27-29-126.
269 - عبد القادر جغلول، "تاريخ الجزائر الحديث"، دار الحداثة، الطبعة الثانية، بيروت، (1982)، 181.

270−Bennoune,(M) ,“the industrialization of Algeria” in contemporary north Africa studies, (1985), 161.
271− الدليل الاقتصادي والاجتماعي،م،و،ن،ش،الجزائر (1987)،58
272 − توماكوترو، ميشيل إسون، "مصير العالم الثالث"، ترجمة: خليل كلفت، دار العالم الثالث، دون طبعة ، القاهرة، (1995)، 136.
273 -Serge Latouche, "l’occidentalisation du monde." édition la découverte, Paris, (1989), 79.
274 − عبد الحميد براهمي، "في أصل الأزمة الجزائرية"، مركز دراسات الوحدة العربية، دون طبعة ، بيروت، (2001)، 142.
275−Ben Issad (M)," Economie de développement de l’Algérie", OPU, Alger, (1982), 142.
276−Said Oukil, "faiblesse du processus d’innovation technologique en Algérie", In : the technologie, transition et stratigies de développement au Maghreb, Actes de la 2eme conférence internationale, Rabat, (1998), 112.
277-El-Hadi Makhlouf, "le programme d’ajustement structurel en Algérie" : problématique et Application,In, Revue du CENEAP, n°15, Alger (2000), 3.
278-.Blandier (G),"sociologie actuelle de l’Afrique noir", PUF, Paris, 1963, 117.
279−Ahmed Bouyagoub, "l’économie Algérienne et le programme d’ajustement structurel", n°2, printemps (1997), 59.
280 - حزب جبهة التحرير الوطني، "التخطيط والتنمية"، دون طبعة ، الجزء الأول، الجزائر،(1980) ، 28.
281 − القانون العام للعامل، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، (1979)، 3.
282− ثريا عبد الفتاح، "مناهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين"، دار الكتاب اللبناني، دون طبعة ، بيروت. دون سنة نشر ، 65.
283−Reboul (Y), "les contrats de recherches", librairies technique, Paris, (1978), 1.
284−Bargun and Graff(F), "The modern researcher", Brace, New York, (1957), 86.
285− غازي عناية، "إعداد البحث العلمي (ليسانس، ماجستير، دكتوراه)"، دار الجيل، دون طبعة ، بيروت، (1992)، 12−19−14−15−16.
286−ذوقان عبيدات، البحث العلمي مفهومه، وأدواته وأساليبه، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الثامنة، (2004)، 38−70−71.
287 − Norman Polanski, "social Work research", Chicago university , Chicago, (1962), 2.
288− عامر إبراهيم قديلجي، "البحث العلمي"، مطبعة عصام، دون طبعة ، بغداد، (1979)، 45−17.
289 -.Hornby (A) , "dictionary of current English, Oxford Advanced learners",sans date . London, 783.

290–محمد الغريب عبد الكريم، "البحث العلمي، تصميم المنهج والإجراءات"، مكتبة نهضة الشرق، دون طبعة ، القاهرة، (1987)، 4-5-61.
291– صلاح الدين الفوال، "مناهج البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، مكتبة غريب، دون طبعة ، الإسكندرية، دون سنة نشر، 98.
292– مصطفى عامر، "حضارات ما قبل التاريخ، تاريخ الحضارة المصرية العصر الفرعوني"، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مكتبة النهضة المصرية، دون طبعة ، المجلد الأول ، القاهرة، دون سنة نشر، 70–71–89.
293– زينب الدواخلي، "الحضارة الطبية في مصر القديمة"، دار المعارف، دون طبعة ، مصر، ، (1970) ، 33.
294– عبد الله عبد الرحيم عسيلات، لمحات في منهج البحث الموضوعي، مقال منشور على الإنترنت بتاريخ: 03–09–2005.
295– عبد الحليم الوريكات، الآليات اللازمة لنجاح البحث العلمي الجامعي، منشورات جامعة الأردن، عمان، دون سنة نشر، 32–33.
296– علي جواد الطاهر،" منهج البحث الأدبي"، مكتبة النهضة، دون طبعة ، بغداد، (1982)، 40.
297–محمد ريان عمر، "البحث العلمي، مناهجه وتقنياته"، الهيئة المصرية للكتاب، دون طبعة ،القاهرة، (2002)، 10–16.
298–عبد المعطي محمد عساف، "إدارة التنمية"، مكتبة المحتسب، دون طبعة ، عمان، (2000)، 26–27–42.
299– حسن عبد الحميد أحمد رشوان، "العلم والبحث العلمي"، دراسة في مناهج العلوم، جامعة الإسكندرية، الطبعة الثانية ، القاهرة، (1995)، 68.
300–محمد عدنان "وديع، إستراتيجية التطوير العلوم والثقافة في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، (1991)، 13.
301–عبد الفتاح خضر، "أزمة البحث العلمي في العالم العربي"، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة ، (1981)، 11.
302– علي مراح، "مناهج البحث العلمي"، كلية الحقوق، دون طبعة ، الجزائر، دون سنة نشر، 25.
303– أوولف، "عرض تاريخي للفلسفة والعلم" ، ترجمة عبد الواحد خلاف ،لجنة التأليف والترجمة والنشر ، دون طبعة ، القاهرة ، (1963) ، 78.
304–صلاح الدين شروح ، "منهجية البحث العلمي للجامعين" ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،دون طبعة ، الإسكندرية ، دون سنة نشر، 74 – 75.
305– عبد الحليم السيد ، مهران رشوان ،" التفكير العلمي" ، دار المعرفة، دون طبعة ، القاهرة ، (1994) ، 93.
306 – Mohamed Ahmidaton, " quelque idées sur la gestion de la recherche scientifique ".El djeich, la direction de communication, 13 avril, Alger, (1997).18
307 – فان دالين، "مناهج البحث في التربية وعلم النفس" ، ترجمة : محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبة الأنجلو مصرية، دون طبعة ، القاهرة ، (1969) ، 76.
308 – عمار عوابدي، " مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية"، ديوان المطبوعات الجامعية، دون طبعة ، الجزائر، (1983)، 20.

309 – إحسان محمد حسن، "الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي"، المكتب الحديث ، دون طبعة ، الإسكندرية ، دون سنة نشر، 19.
310 – حسان حمدان حكيم ، "الواقع التعليمي والثقافي في الوطن العربي" ،صحيفة الاتحاد ، دون طبعة ، القاهرة، (1989) ، 19.
311– صيام وليد زكريا، "واقع البحث العلمي وآفاقه المستقبلية في العالم العربي" ، بحث مقدم إلى مؤتمر "إدارة وتمويل التعليم العالي "، مجلس إتحاد الجامعات العربية، لبنان ، أكتوبر (2000) ،03.
312– جون ديكنسون،" العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 112 ،، الكويت، (1987)،18 .
313– سلاطنية بلقاسم، حسان الجيلاني، "محاضرات في المنهج والبحث العلمي"، ديوان المطبوعات الجامعية ، دون طبعة، الجزائر، دون سنة نشر، 99.
314– حسن صعب ،"الإنسان هو الرأسمال" ، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني ، وزارة الإعلام ، الكويت ، (1972) ، 50.
315–Disgned by imadoo.com : Avril-2005.
316– شحاتة حسن، "البحوث العلمية والتطبيقية بين النظرية والتطبيق" ، مكتبة الدار العربية ،دون طبعة ، القاهرة،دون سنة نشر، 16.
317– محمد بدوي، "مبادئ علم الاجتماع "،دار المعارف ، دون طبعة ،الإسكندرية ، دون سنة نشر، 23.
318 – عبد الرحمان عبد الله أحمد المقبول ، "البحث التربوي ، أهميته، وممارسته لدى المشرف من وجهة نظر المشرفين بمنطقة الباحة"، بحث منشور على الأنترنت بتاريخ : 12–08–2005.
319 –Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique, la direction de la recherche scientifique, Alger, mai, (1972), 23.
320– مباركي بوحفص،" بعض معوقات البحث العلمي في الوطن العربي وآفاق المستقبل "،التربية ، العدد 121، الدوحة، (1999). 240 .
321– عبد الرحمن العيسوي ، "مناهج البحث في العلوم الاجتماعية" ، المكتب العربي الحديث ،دون طبعة ، القاهرة ، (1997) ، 110.
322– ل–ر–جاي،" مهارات البحث التربوي"، ترجمة عبد الحميد جابر، دار النهضة العربية، دون طبعة ، بيروت، دون سنة نشر، 13.
323–أحمد عطية أحمد ، "مناهج البحث في التربية"، دار المصرية اللبنانية ، دون طبعة ، القاهرة، (1996)، 22.
324–طارق وديع حمدان،" البحث العلمي" ، دار النهضة العربية، دون طبعة ، بيروت، (2004) ، 20–21.
325–عبد الباسط محمد حسن، "أصول البحث الاجتماعي"، مكتبة وهبة ، دون طبعة ، القاهرة، (1976)، 61 .
326 –Djamel Labidi, science et pouvoir en Algérie ,office des publications universitaire, T 2 , Alger,(1993) , 28-27.
327- Benzahou Mahiou , remarque sur l'université algérienne et la recherche scientifique , in les politiques scientifiques au Maghreb et au proche orient , : CNRS, Paris, (1985), 30.

328- La Coste, (N) et Prenant," l'Algérie, passée et présent", Editions Sociales-Paris, (1960),9.
329- منشور وزاري، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، "التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من 1962 إلى سنة 2002"، مصلحة الأرشيف،الجزائر، (2006).
330 - Ben Arab Abdelkrim, "L'étude des couts et de l'efficacité dans le système universitaire Algérien", thèse de doctorat, Dijon, France,(1997).
331 -Schiller (T), "la recherche scientifique et technique en Algérie", IREP, Green obel, décembre (1969), 25.
332 - ONRS , l'organisme national de la recherche scientifiques chiffres, Alger février (1982).
333- المنظمة العربية لتربية والعلوم، "تشريعات البحث العلمي وأوضاع الباحثين في الوطن العربي"، تونس، (1986)، 56-242-243.
334 - MESRS, direction de la recherche scientifique, plan national de la recherche scientifique 1974-1977, Alger, 18-19.
335 - statistique du MESRS, n=°1,Alger, juin, (1972), 1-7.
336-MESRS , 1 er conférence nationale sur la formation supérieur , Alger ; 1-3 juillet(1980).
337 -Annexe, troisième conférence nationale de la formation supérieure, document de travail de la commission sur l'arabisation, Ministère de l'enseignement supérieur ,Alger, juillet , (1987). 4.
338-Krim (S) et Belmir (B) ," la recherche scientifique et Universitaire en particulier ,In actes de la journée d'information" ,réalités et perspectives de la recherche scientifique en Algérie , Constantine , (1996).
339-ONRS , contribution de l'ONRS a la formation , séminaire national sur la poste graduation , Alger , Mars (1983), 11
340-RGPH,Enquête Algérienne sur la santé de la famille. Alger ,(2002).
341- عبد الكريم بن أعراب ، "التقانة والبحث العلمي في الجزائر" ، اجتماع خبراء العرب، أليسكو، الشارقة، الإمارات العربية، (2002).
342-عبد الرحمن كديسي ، إعداد عضو هيئة التدريس الجامعي ورقة مقدمة إلى ندوة عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية ، الرياض ، جامعة الملك سعود، (1983) ، 35.
343-المؤتمر العربي الأول ، حول الجامعات والمؤسسات البحثية ودورها في أنشطة البحث والتطوير ، الجزائر ، 23 ماي، (2000).
344- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، الفصل الأول من الباب الأول ، تحديد مهام الأستاذة المحاضرون ، 19 جويلية (1989).
345- MESRS , « l'université », revue N ° 2, juin, Alger, (1975) .
346- المرسوم رقم 82-45 المؤرخ في 23 جانفي 1982 المتضمن إنشاء المجلس العالي للبحث العلمي والتقني- المرسوم رقم 83- 455 المؤرخ في 23 جويلية (1983) .

347−Goutal lamara , "la recherche Universitaire en Algérie" , les cahiers du CREAD, publier par le centre de recherche en économie Appliquée pour le développement, n° 77, Alger,(2006), 130.
348 - Ministère recherche scientifique bilan et perspectives, Alger,(Juin 1981).
349 -Les cahiers de CREAD n°77, Alger,(2006), 132-133-142.
350 − Abdelkrim Ben Arab , "Forme d'organisation institutionnelle de la recherche en Algerie de 1962 -1999 in formes d'organisation institutionnelle", l'harmattan , France , (1999).
351−طه النعيمي ، "المؤسسات العلمية والتنمية المستدامة في الوطن العربي" ، مجلة أبحاث البيئة، المجلد الأول، (1997) ، 9.
352−العقيلي عبد العزيز محمد ، "مراكز البحوث في الجامعات السعودية" ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي، العدد 02، جانفي (1984). 127.
353−محمد عبيد ديواني ، "البحث التربوي في كليات التربية ووسائل تطويره" ، مؤتمر دور كليات التربية من أجل التنمية في الوطن العربي ، جامعة دمشق ، كلية التربية، (1997) ، 21.
354− محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، دار الفكر، الطبعة الرابعة، القاهرة، دون سنة نشر، 23.
355-Wikipedia, l'encyclopédie libre, laboratoire de recherche, 07-02-2010.
356− وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مديرية التنسيق والبحث العلمي والتنمية التكنولوجية، فيفري ، الجزائر ، (2002)، 2.
357 - Guide de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique, Alger ; 2002−2003 .
358- Wikipidia, centre de la recherche scientifique, 12-02-2010.
359−وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية المالية والوسائل التعليمية رقم 27 المؤرخة في 07 − جويلية 1999 ، الصندوق الوطني للبحث العلمي والتنمية التنكنولوجية ، 17 جويلية (1999) ، 03 .
360 - Université d'Alger ،vice recteur chargé de la poste graduation et de la recherche , (2005)
361− عبد الحفيظ مقدم ،"ملاحظات حول نظام فرق البحث"، مجلة بحوث جامعة الجزائر، العدد 04، الجزائر، (1997) ، 110 .
362−محمود قاسم ، "المدخل إلى مناهج البحث العلمي" ، دار المعرفة الجامعية ،دون طبعة ، الإسكندرية ، (2003) ، 69−38.
363−عبد المعطي محمد عساف، "فلسفة الجودة الشاملة ومأزق النموذج الليبرالي"، بحث مقدم لمؤتمر الموارد البشرية ، غرفه الصناعة والتجارة ، المنظمة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، أكتوبر (1990)، 28−29.
364−عبد المعطي محمد عساف ، "التطورات المنهجية وعملية البحث العلمي" ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002 ، 29.
365−وفاء محمد أحمد البرعي، "دور الجامعة في مواجهة التطرق الفكري"، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، (2002) ، 336− 340.

366- لمياء محمد أحمد السيـــد، "العولمة ورسالة الجامعة رؤية مستقبليـــة" ، الدار المصرية اللبنانية ، دون طبعة ، القاهرة، (2002)، 62-48-74.
367-حسين عبد الحميد أحمد رشوان، "أصول البحث العلمي" ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة. (2006) ، 57.
368 - Luhan (M)," la genèse de l'home hypographique", T 1, Gallimard, Paris,sans date . 73.
369 -Mattelart (A), " la nouvelle idéologie globalitaire " in mondialisation au de là des mythes, la découvert, Paris, (1997), 84.
370 -Michel Beaud, Olivier Dollfus, "la mondialisation les mots et les choses", édition kartahala, Paris, (1999), 207
371-محمود منصور، "العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد"، كلية التجارة ، دون طبعة ، جامعة الإسكندرية ، (2003)، 85.
372- مجلة التمويل والتنمية، المجلد 38، العدد04، ديسمبر، (2001)، 06.
373- عمر صقر،" العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة" ، الدار الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية، دون سنة نشر، 10- 12-75.
374- عصام نور، "العولمة و آثارها في المجتمع الإسلامي"، أنجلو المصرية، دون طبعة ، الإسكندرية، (2002)، 24-21-213.
375 -Pierre-Noël Giraud, "comment la globalisation façonne le monde" , Article publie dans politique étrangère centre d'économie industrielle, décembre , n° spéciale 70 ans, paris, (2006), 02.
376- خالد حامد،"العولمة"، مجلـــة أصداء جامعية، نشـــرية المركز الجامعي تبســـة، العـــدد 03، مارس،الجـــزائر، (2002) ، 6.
377- محى محمد مسعد، "ظاهرة العولمة، الأوهام والحقائق"، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، (1999)، ، 43- 44-42-31-58-68-97.
378-wikipedia.org 19-03-2008 .
379-محمد الجوهري، "العولمة و الثقافة"، دار الأمين، دون طبعة ، القاهرة ، (2002)، 11.
380- جمال الدين بوقلي حسن، "اشكاليات فلسفية"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، دون سنة نشر، 82
381- صلاح عباس،" العولمة في إدارة المنظمات العالمية"، مؤسسة شباب الجامعة، دون طبعة ، القاهرة، دون سنة نشر، 32.
382- محمد علي حوات، "العرب و العولمة"، سجون الماضي وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، القاهرة، (2002)، 174-109.
383- السيد ياسين، "العالمية و العولمة"، نهضة مصر للطباعة ، الطبعة الأولى ، القاهرة، (2000) ، 51-41-42-320.
384- عبد الجليل الأزدري، "عولمة الثقافة وأسئلة الديمقراطية" ، دار المعرفة اللبنانية المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، (2003)، 156.
385- العواد خالد إبراهيم، "مؤشرات حول مستقبل التربية في المملكة العربية السعودية"، العدد 35، المملكة العربية السعودية، صفر، (1419) ، 15.

386 –Giddens (A), "the conséquences of modernity", Cambridge, polity, (1990), 64.

387– إبراهيم سعد الدين عبد الله، "النظام الدولي الجديد وآليات التبعية"، الوحدة العربية، دون طبعة ، بيروت، دون سنة نشر، 21.

388– سليمان الديـــراني،" ما بعد الحادثة مجتمع جديد أم خطاب مستجـــد "، مجلة الفكر العربي، العدد78، (1994) ، 6–15.

389– غسان منير حمزة سنو، علي أحمد الطراح، "العولمة الدولية"، دار النهضة العربية، دون طبعة، لبنان، (2002)، 142.

390 – إسماعيل صبري عبد الله،" الاسلام و العولمة"، الدار القومية العربية، دون طبعة ، القاهرة، دون سنة نشر، 31.

391– قيلان سليم كيروز، "موجز المبادئ الاقتصادية"، دار المعرفة اللبنانية، دون طبعة ، الجزء الأول ، بيروت، دون سنة نشر، 22– 23.

392– محمد نبيل جامع، "اجتماعيات التنمية الاقتصادية"، دار غريب، دون طبعة ، القاهرة، دون سنة نشر، 12–13.

393– عبد الباسط عبد المعطي، "التبعية الثقافية في الوطن العربي في الآليات والمجالات والتفسير في نادي الثقافة العربية، الواقع والآفاق"، 12–15–أفريل، الدوحة، (1993)، 211.

394– عبد العزيز محمد، "تدويل الاقتصاد العالمي"، مجلة الخليج، العدد 5947، (1995)، 05.

395 – غريب محمد سيد أحمد، مريم أحمد مصطفى، "الجماعات والمجتمعات الجديد"ة، المعرفة الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية، (1986) ، 359–360 .

396 – جان بير فاريني،"عولمة الثقافة"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، القاهرة، (2000)، 68.

397– برهان غليـــون، سمير أميـــن، "ثقافة العولمة وعولمة الثقافـــة"، دار النشر المصـــرية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، (2000)، 65.

398– ناصح المرزوقي البقمي، "أسباب بروز العولمة الاقتصادية وآثارها"، شوال، 1427 ه، مقال منشور على الأنترنات: 10–12–2007.

399– زيد بن محمد الردماني،" العولمة غاية اقتصادية"، مقال منشور، على الأنترنات بتاريخ: 10–04–2008.

400- مصطفى العبد الله الكفري، "العولمة و سقوط الإتحاد السوفياتي"، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، (2003)، 22.

401– محسن أحمد حسين الحصيري، "العولمة الاجتياحية"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، (2000) ، 49–142–141–218.

402– إسماعيل صبري عبد الله،"الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية"،مجلة الفريق، العدد 04، بيروت، (1997)، 45– 69.

403– علي حرب،"ظاهرة العولمة ومستقبل العالم"، مجلة السفير، (1997) ، 95.

404– نعيم أحمد سمير، "أهل مصر،دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار"،دار الكتب والوثائق القومية، دون طبعة ، القاهرة، (1993)، 59.

405– الحسين عصمة،" العالم الإسلامي وتحديات العولمة"، مجلة الكلمة، العدد19، (1998)، 110.

406 – ADDA (J) ,"la mondialisation genèses et problème d’organisation", édition d’organisation, paris,(1998) , 33.

407– عبد الباسط عبد المعطي، "العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي"، مكتب مدبولي، الطبعة الأولى، (1999) ، 38–39.

408 –Michalet (C)," le capitalisme mondiale", P.U.F, Paris, (1976), 9.

409– زينب عبد الهادي،"جريدة العــرب الدولية"، مجلة الشــرق الأوسط، العــدد 9212، الثلاثاء 17 فيفري، (2004) ، 56.

410 – نبيل السمالوطي، "علم الاجتماع التنمية"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون طبعة ،بيروت، دون سنة نشر، 36–66.

411 -Marx (k), Engels (F), "le manifeste du partie communiste", nathan coll, Paris, (1981), 38.

412– هانس بيتر مارتين وهرالدشومان،" فخ العولمة" ، الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، ترجمة عدنان عباس علي،عالم المعرفة، دون طبعة ، الكويت، (1998) ، 09.

413–Fridman Jonathan, "culturel identity and global process", Sag publication, London,(1994), 159-232.

414– محمد لبيب النجيحي، "مقدمة في فلسفة التربية"، دار النهضة العربية، دون طبعة ، القاهرة، (1981)، 288– 289.

415–Rapport sur le développement dans le monde, "l’état dans un monde en mutation ", Banque, mondiale ,(1997), 49.

416– علي حرب،" حديث النهايات"، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ، بيروت، (2000)، 123.

417–أشغال مؤتمر العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (1998)،15.

418–سمير نعيم أحمد، "التكوين الاقتصادي والاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 04، الكويت، ديسمبر (1983) ، 92.

419–طارق عبد العال الحماد، "اندماج وخصخصة البنوك"، الدار الجامعية، دون طبعة ، الإسكندرية، (1999)، 86.

420–Petras Jamestoward, "a theory of industial development in the third world", Journal of contemporary, Asia,(1982), 2.